

دراسات اللبيب

في الأسوة الحسنة بالحبيب



للعلامة البارع المتكلم الأصولي النظار محمد الملقب بالمعين، ابن

محمد الملقب بالأمين السندی المتوفى ١١٦٦ھ

بتقدمة وتحقيق

محمد عبدالرشيد النعماني



قامت بنشرها وطبعها

لجنة إحياء الأدب السندی بکراتشی

THE SINDHI ADABI BOARD

Karachi

دراسات اللبيب

في الأسوة الحسنة بالجب

قام بإعداده للطبع
محمد ابراهيم م جويو
سكرتير لجنة إحياء الأدب السندی
عمارة مجلس النواب السندی
بنادرود - کراشی . پاکستان



الطبعة الاولى

۱۹۵۷

مطبعة العرب - کراشی - پاکستان

مقدمة الناشر

طبع هذا الكتاب تحت إشراف و لجنة إحياء الأدب السندی، وفقاً لمشروع المساهمة في إحياء التراث القومي للأدب والتاريخ السدی برمی الى بحث ما اندثر من الموسوعات القيمة وعلى الخصوص ما كان منها بالعربية والفارسية خاصة في التاريخ وسیر مشاهیر الرجال وفي الحديث والتفسير والأدب والشعر مما دبحه كبار علماء السند، وإبرازه الى حيز الوجود، من المخطوطات النادرة والموسوعات المعدومة التي توجد مبعثرة في المكاتب الخصوصية بدون حفظ أو رعاية .

وطبقاً لهذا المشروع الذي يمتد الى أربع سنوات من سنة ١٩٥٦ الى ١٩٥٩ فقد قررت اللجنة القيام بطبع ١٤ موسوعة وكتابات باللغة العربية و ٣٠ كتابا في التاريخ باللغة الفارسية و ٥٧ كتابا في الأدب وديوانا في الشعر باللغة الفارسية ايضاً و ٧ كتب باللغة الاردية و ٦ كتب باللغة الانجليزية .

وهذا هو أول كتاب من المجموعة العربية ، والخامس الذي تم وطبعه وأنجز من هذه المجموعة تحت إشراف هذا المشروع .

اعتراف بالشكر

اعترافاً بواجب الشكر تقدم . د لجنة إحياء الأدب السندى ،
امتنانها الخالص لوزارة المعارف الباكستانية على تفضلها باعانة
اللجنة ومساعدتها مالياً في مشروعها هذا الخاضع بأعداد سلسلة
هذه المطبوعات التي تقوم بإحيائها وإبرازها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لك الحمد اللهم على أن سقت إلينا من طمطم تم الكتاب رزقاً
 طرياً ، ورزقناً من كثر النعمة مشرباً رويأ ، أسبغت على بالنعمة
 هادياً ، فتجلت بنور النصوص بإديأ ، قسرتني بقواهر الظواهر إلى
 سواء السبيل ، وحصرتنى عن تيه التصرف والتأويل ، وعصمتنى عن
 سوء الخبأ فى اتباع الآراء والأفكار ، وأدركتنى على شفا حفرة
 من النار ، فرفعتنى عزأ وقدرأ ، وجعلت هلالى بنورك بدرأ ، فأنت الذى
 أغليت ضياع الضياع بالقيمة ، وأحييت موات المراعى بالمدرار الديمة .
 حمداً يأخذ حقه مفارج الشفاء ، وصفحات الجبأ : الذى هدانا لهذا
 وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وصل وسلم اللهم على الذى
 خرت بقارة بنائه الملائكة خضعانأ ، ولم تدع لأحد معه حجة وبرهانأ ،
 محمد الموكول اليه الخلق فى ضميرهم وخبرهم ، الناسخ قوله شرائع
 المعصومين فما ظنك بغيرهم ، إذا تكلم فى شئ فصلاً : تهدم أساس
 القول فيه أصلاً . وإذا أتت منه على شئ شهادة ، لم يبق فيها لأحد على أحد
 دة ، فلا قلعت ألسنة الكل عند لسانه ، وعبدت خلق السموات والأرض

ببيانه ، الناس أرقاءه ، وبذلك ينادى بأمر الحق حيث قال له قل يا عبادى فلا يشاركه فيهم أحد سواه ، وبعالجهم بالصلاح الأعظم على ما يراه . كملت عليه النعمة بخدا فيهما ، ولم يحتج بنيان شرائعه الى تعميها ، هتت جبال براهينه على أرض الدين بساً ، فلم يترك للحاجة الى غيره مساً . صلى الله تعالى عليه وعلى آله أوصياء كماله ، وأوعية علمه وأسراره ، ومحزى قصبات السبق فى أنواره عند رابعة نهاره ، اذا رأيت المديح فى ميدان وصفهم من كل راجل وفارس ، رأيت منزهة متزلزلاً واعداً بين مبهوت وخارس .

لا يستطيع جواد بعد غايتهم
ولا يدانهم قوم وإن كرموا
هم معشر حبه دين وبغضهم
كفر رقبهم منجى ومعنصم

وعلى آله وأصحابه وأحبابه مفاتيح خيرات الدين وأبوابه ، وعموماً من كل من سعد فوزاً ، واستحصل الشرف فوزاً ، لاسيما أولى العزيم الكبرى والنية ، الذين هاجروا من الديار الأنية ، والذين رحبوا بهم الرحاح ، ونصروهم بنثار الأبدان والأرواح

لآهم لآهم شرف روح كلهم بروح قربك والريحان والنزل

• • • • •

أما بعد فيقول العبد المسكين . محمد الملقب بالمعين . ابن محمد الملقب

بالأمين أذاقه الله تعالى رحيق اليقين ، على مزاج تسنيم المقربين ،
 إن أفضل العلم والعلماء ، علم الحديث وأهله ، وأردأ ترك الخبائر
 والجهالات تركه وجهله ، إذ به اعتصام بفعل الرسول وقوله ، وما
 سعادة الدين إلا بالاعتصام به والحزم بحوله .

إن لم يكن في معادى آخذاً بيدي
 فضلاً وإلا فقل يازلة القدم

وإن بلاد السند والهند من هذا الخطب عارية ، والغفلة على
 أهلها عن ذلك طارية ، وفي سويداء قلوبهم سارية ، فقد طلبنا العلم فيها
 بالكد والسهر ، ومسحنا علماءها في الفحص بطناً مع الظهر ، وأحطنا شأنهم
 من حين طويل من الدهر ، فما منهم من أحديهم بالحديث وبثه ،
 والعمل به وحته ، فهم من تعاطى علمه في التقاعد القبيح ، وصار
 قصارى أمرهم في ذلك " مشكاة المصابيح " . فلم ترفى أكثر من خمسين عاماً
 من حاز " الصحيحين " ، منهم إماماً ، فما مارسوه إلا قليلاً ، ومع ذلك لم
 يتخذوه دليلاً ، وكل علم على العمل زاجر ، ومن لم يعمل بما علم فهو
 له هاجر ، فهجروا ذلك القليل إذ لم يستشفوا به العليل ، وما طلبوا به
 السبيل ، ما حسبوا العمل بالحديث إلا إداً ، واكبوا على آراء الرجال
 جداً ، فترى أحدهم كيف فرط فيه ، إذا سمع حديثاً في حكم سئل
 في ذلك قول الفقيه ، فإن وافقه عبد هواه ، وقبل الحديث بفتواه ،
 فنكته التكلبي ، ومنه إلى الله سبحانه وتعالى الشكوى ، قلب الحق تقليباً

مشوماً ، وجعل الامام بجوره مأموماً ، وكنت إذ ذاك امرءاً في
 عدادهم ، ممتحناً باعتقادهم ، مرتاداً للحق نحو ارتيادهم ، على دأبهم
 دائماً ، وعن صفوة الحق خائباً ، أسير على متن العمياء راكباً ، وعن
 سواء الصراط ناكباً ، حتى بلغ بي سفر العمر إلى مرحلة العشر السادس ،
 واخطأ في تداركي عند ذلك حدس الحادس ، فقد جاء الحق على غير
 مظاره ، وظهر نجم القدر الأول في أوازه ، وفتح الله تعالى أبوابه ، وإذا
 أراد شيئاً هياً أسبابه قدمت على كتب الحديث عاكفاً ، وأقت حوفاً
 واقفاً ، ولكن أوجست في ذلك نحواً من الإهلاس المفضي
 إلى الإيلاس ، لما رأيت من قلة فراغى مع ضعف الحواس ، فقلت
 لنفسي مهلاً لست لما أردت أهلاً ، فرأيت مبشرة كامنسة قامت
 لحصول المقصود لى ضامنة في صونها عن هواجس أضغاث الأحلام
 بشهادة صادقة ليقت بالسر والإبهام فسابق الخبر دفع إحجامى ،
 وقائد التوفيق أخذ بزمامى ، وسهل الطريق أمامى . وجعل كلام المعصوم
 أمامى ، فزال على بابيه سادناً ، ولسدنة عتبه مهادناً ، فألزمت
 فى بنوعه ، وطفقت أتقن أصوله وفروعه ، وكنت معاناً صباحاً
 ومساءً ، وختمت بمدة قليلة أصول السبعة إملاءً فلما أزال الله تعالى
 عني ذل الجهد وخجله وبلغ الكتاب أجله ، وجدتي كأنى أوقظت
 من النوم ، وأنا قد انحلت عن عنتي قلايد القوم ، ففي هذه
 الحالة ذقت سر توحيد الرسالة ، وأخمت أن أصطنع مؤلفاً في
 رد القول الغثيث على من قدم روايات المذهب على الحديث ،
 فشرعت فيه مستعينا ، ومكثت لتراكم العوايق في تسويده حيناً .

فهو وإن لم يكن كاملاً لكن نجاء بحمد الله تعالى لما لا بد منه لعامل الحديث كافلاً ، ورتبته على إثني عشر دراسة ، ما تركت فيها المقصود حراسة ؛ وسميته (دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب) فاسأل به منصفاً خبيراً ، لانهج له إن شاء الله تعالى في بابه نظيراً .

فلله سبحانه وتعالى ، ولرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ما وجدت من حسنه ودره ، وإلى نفسي ما ساءك من قبحه رشره ، أعاذني الله تعالى مما في هذا العمل لغيره ، وعصمتي عن سوء المنقلب من ضيره ، فإن المعاني بعد فناء الصور باقية ، وفي المواطن الآتية ، في المثل الحرية بها لاقية ، وهذا الذي قصم ظهور الرجال الأبطال ، فتركوا من الأعمال ما يشرفهم على الوبال والنكال . فرحباً بوارد صادم ، ونازل هادم ، ومحو في قريرة عين ، وإطلاق عن كل وصل وبين ، وفراغ عن كل صدق وبين ، يحفظ على الرجل وقته ، ويذب عنه ما يوجب مقتته ؛ والله تعالى أرجو أن لا يحملني بعد هذا من الأفكار نحتاً ، وأن يجعلني فيه لاشيناً بحثاً ؛ فإذا طلبت وجد ، وإذا وجد سجد ، وعند أوان الشروع في المقصود ، زال المـوجود وبقي الوجود ، (فقطـع دار القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين) ،

الدراسة الاولى

فما إذا خالفت أقوال الفقهاء الأحاديث الصحيحة

اعلم أي لم أر في ذلك قولاً يشير الى ترك الحديث برواية المذهب
إلا قول الشيخ الدهلوي في "مقدمة شرح السفر"، وما اناقل إليه وعكف
عليه بعض فقهاء زماننا من عدم تجويز ترك الرواية بالحديث
الصحيح ووجوب العمل بالرواية دون الحديث. والمراد بزماننا الحين
الحاضر، وعصرنا اليوم، وما سمعنا ذلك ممن عاصرناهم قبل هذا
وكانوا في طبقة مشايخنا رحمهم الله تعالى، وقد أدرجوا إلى رحمة
الله تعالى، وما حفظنا منهم ما أصر عليه أبناء عصرنا هذا.

ولما كان عمدة متسكهم في هذا قول الشيخ الدهلوي كان
الأهم عندنا الاشتغال بما بدى لنا من الكلام على كلامه، وأنورده
أولاً بعين عبارته لما في ذلك من تبين مرامه، وما حاوله في
إثباته وإتمامه.

فصل

چون وحدت جهت در مذهب قرار یافت، اکنون تابع مجتهدی
وارسد که چون حدیث مخالف روایت مذهب د، نظر آید مذهب را

بکزارد و عمل بحديث کند يا نرسد، درين جانيز اختلافی در روش
 ييشينيان و بسينان رود کويند که مبتوع و مقتداي حقيقي بيغمير ست
 صلي الله عليه وسلم و ديگران همه تابع و پيروان وی اند، و بعد
 ازانکه بيقين معلوم شود و بصحت رسد که او فرموده ست گوش
 بسخن غير نهادن و در پی ديکری رفتن معقول نبود و اين طريقه
 متقدمين است،

وما ناکه شيخ مصنف همین معنی اراده کرده از آنچه در
 ديباچه کتاب گفته که در باب عبادات اعتماد کلی بر آن کنند
 يعنی بر آنچه از حضرت نبوت صلي الله عليه وسلم بصحت رسیده است، سخن
 شيخ حق است، و آنچه در صحاح اخبار آمده بالرأس والعين عمل
 بدان موجب سعادت دنيا و آخرت است، امامدين روزگار پسين
 اين کار صورت نه بندد چه مجتهدان دين احاديث و اقوال صحابه
 را تتبع نموده و ناسخ را از منسوخ و صحيح را از سقيم جدا
 ساخته و تحقيق و تاويل آن فرموده و تطبيق و توفيق میان آن داده مذهبي
 قرار داده اند، عوام مسلمانرا بلکه علمای ایشانرا درين روزگار اين
 قوت و طاقت کجا است که این کار از دست ایشان آید، ایشان را
 جز متابعت مجتهدان کردن و در پی ایشان رفتن سبیلی نبود و چاره
 نه والعهدة عليهم، اين کار متقدمان محدثان راميسر بود، و بحقیقت
 بی تلاش و اجتهاد کار از بیشي نرود و بآخر دست بآن زدن

ضرورت افتد ،، (١) (انتهى كلامه بلفظه)

فأقول آملاً من الله تعالى وعونه : وراجياً من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وعونه صواباً ، يسلك في سبيلا يدخلني باباً ليس بين من دخله وبين مدخل صدق من الحق حجاً ،

(١) يعنى اذا تعين وحدة الجهة في المذهب فهل لتابع مجتهد ان يترك مذهبه اذا رأى حديثاً يخالف روايته المذهب ام لا ؟ نفوه ايضاً بطريق الاختلاف بين صنع المتقدمين والمتأخرين ، قالوا ان المتبوع الاصلى والذي يقتدى به حقيقة هو النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الناس تبع له ، فالاصغاء الى قول الغير والانتداء به بعد ماصح وعلم يقيناً انه صلى الله عليه وسلم قال كذا غير معقول ، وهذا صنع المتقدمين وهذا المعنى هو الذى اراده الشيخ المصنف (يعنى محد الدين الفيروزابادى مصنف ، سفر السعادة ،،) حيث قال في مقدمته كتابه (سفر السعادة) " ويكون الاعتماد الكلى في باب العبادات عليه ،، يعنى على ماصح عنه عليه الصلوة والسلام ، وهذا الذى قاله الشيخ حق وما جاء في صحاح الاخبار فعلى الرأس والمين والعمل عليها موجب لسعادة الدنيا والآخرة لكن لا يتصور هذا الامر في هذا الزمان المتأخر لان المجتهدين قد تبعوا الاحاديث واقوال الصحابة وميزوا الناسخ من المنسوخ ، والصحيح من السقيم ، ودونوا المذاهب بعد التحقيق والتاويل ، والتطبيق والتوفيق فاين يتيسر هذا الامر في هذا العصر لعوام السامعين بل لعدائهم ايضاً فاذن لا سبيل لهم سوى اتباع المجتهدين وتقليدهم والعهد عليهم نعم كان هذا الامر متيسراً لقديما المجتهدين وفي الحق وقت لا يتم الامر بدون القياس والاجتهاد ويلجأ اليه آخر .

أن قوله - (درينجا نيز اختلافی در روش پيشينيان و پسينان رود) (١)
 ليس رواية من صريح قول السلف والخلف في الاختلاف في ترك
 الحديث الصحيح برواية المذهب ولا أكراد أرى بذلك ، مصرحاً عن
 سلف ولا خلف ولهذا قال (اختلافی رود) ولم يقل (اختلافی هست)
 يعني فيه اختلاف يحكم به لزوماً من بعض ما وقع فيه التصريح
 من المطالب الآخر كما سنعين مظان ما أوهم ذلك لمن وهم
 ويؤيد هذا ايضاً بل بعينه أنه لم يذكر طريقة المتأخرين بعد ما
 قال (واین طريقه متقدما نست) (٢) بل اختصر على قوله (اماديرن
 روزگار پسين اين كار صورت نه بندد) (٣) الى آخر ما استدل
 به عليه ، وهذا ليس بنقل للمذهب المتأخرين عنهم ، بل تصريح
 بأن هذا مابدى للقاتل نفسه من حكم هذا الزمان المتأخر فتصدي
 لبطلان جريان حكم الزمان المتقدم من وجوب العمل بالحديث
 وترك الرواية المخالفة له في هذا الزمان المتأخر باقامة الدليل على
 ذلك من عند نفسه من غير حوالة إلى غيره بقوله (چه مجتهدان
 دين الخ (٤) وهذا تصريح ونطق صريح بأن ذلك مبني على فهمه
 ليس فيه من المتأخرين خلاف بالمقدمين ، ومن ذا الذي يتجاسر
 على هذا القول نطقاً وصراحة مع تنويه العقل والنقل ومناذاتهما
 جهاراً على بطلان ذلك كما سيجئ إن شاء الله تعالى في الدراسات

(١) يعني في هذا الامر يقع الاختلاف بين طريق المتقدمين ولمتأخرين

(٢) يعني هذا صنع المتقدمين .

(٣) يعني لا يتصور هذا الامر في هذا الزمان المتأخر

(٤) يعني لان المجتهدين الخ

الآنية ، ولقد جزى الله تعالى الشيخ الدهلوي عنا خيراً حيث
امتن علينا فقال بالاختلاف في ترك الحديث برواية المذهب
والمستصلبون من أبناء زماننا ربما لا يتفهمون بالاختلاف في ذلك
حتى لا يتمكن العامل بالحديث من الاعتذار بالتسكك بمذهب المتقدمين
ويعترض عرضة لقداح القبح منهم . فضاء خال من غير لجاء الى
سائر وليس الأمر حيث يشاؤون إن شاء الله تعالى كما لا يخفى على
الناظر المنصف في هذه المباحث ، ومن مظان ما ألهم ذلك قوظم إن
الاجماع انعقد على أن لا يترك هذه المذاهب الأربعة المذكورة
ويلزم على الناس اتباعها وعدم التفرق عنها بعد انضباطها بما لا يوجد
إلا فيها ، وأهل عصرنا كثيراً ما يتمسكون بهذا الوهم في شدة
إنكارهم لترك الرواية الفقهية بالحديث ولا يدرون ان هذا بعد ما
ثبت بالنقل الصحيح عن يعتمد على قوله ولم يكن من الإجماعات
التي يذكرها الفقهاء كثيراً في كلامهم مما يوجد فيه الاختلاف
الكثير ويثبت أيضاً عموم حكمه في عدم ترك المذاهب الأربعة
إذا خالفت الحديث الصحيح ، وبُثت أيضاً كونه كلاماً حتماً ينتهض
عليه الدليل السالم على تقدير عدم ثبوت الإجماع إنما يفيد في
الاحتجاج على من يعمل بالحديث على خلاف المذاهب الأربعة ،
وسيجئ في ذلك كلام في خاتمة الكلام ، لا على من يعمل بحديث
يمسك به واحد من الأئمة الأربعة فكيف ما إذا تمسك به جميع
المذاهب سوى مذهب واحد ينسب فيه الخلاف من غير تحقيق لصحة
تلك النسبة الى صاحب المذهب ، وكل ما أشرنا إليه من المنوع

حائلة دول وصول الى صحة إفادة هذا الذى تمسكوا به لعموم حكمه وشموله لتلك حديث بالرواية المجتمعة عليها المذاهب الأربعة على أن العلم محيط بأن هذا القول ليس مما أجمعوا عليه فقد نسبته ابن الهيثم في "التحجير"، الى البعض وفسره ابن أمير الحاج في "التحجير"، فقال هو ابن الصلاح ومن أقوى تلك المنوع أن العلم محيط بعدم شموله لذلك فأنهم إنما ذكروا ذلك الاجماع على عدم جواز العمل بالمذاهب المهجورة ومنع الناس عن التفرق والتشعب والتجاوز عن المذاهب الأربعة الى غيرها لا على عدم جواز العمل بكل ما يخالف المذاهب الأربعة حتى يشمل الأحاديث الصحيحة أيضاً وهو منطوق كلامهم ومقتضى ما أوردوه فيه من مقامهم ، وليس العمل بالحديث الصحيح مذهباً من المذاهب في مقابلة الأربعة فإنه لباب الأربعة فيما وجدوا من الأحاديث حتى يحرم عليهم بحكمهم على أنفسهم القياس عند ذلك ، وفرق بين مذهب الظاهرية فى أصحاب الجمود وبين العمل بالحديث ، وذلك لأن أهل الجمود من الظاهرية فى مذهبهم المهجور ما تقوم الأحاديث الصحاح حجة لهم فى ذلك فكون الاول مذهباً مهجوراً لا يقتضى كون الثانى مذهباً على مقابلة المذاهب فضلاً عن كونه مهجوراً وهذا ظاهر لا ستره عليه عند الأذكياء ،

ومن مظان ما أوهم قوفهم بعدم جواز النقل عن مذهب الى آخر عند المتأخرين على خلاف أقوال المتقدمين وعدم جواز هذا مع كونه غير تمام من حيث الدليل ولو على وجه الالتزام . والعهد على النفس إنما هو بين المذاهب دون المذهب والحديث

فماختلف التأخيرين بالمقدمين في ذلك ليس يلزمه الاختلاف في ترك المذهب بالحديث الصحيح ولم يقع بذلك تصريح من أحد في مباحث مسألة النقل .

ومن مظان ما أوهم قول ابن الحاجب في مختصره . . غير المجتهد يلزمه التقليد وإن كان عالماً ، وهذا من أحكم العربى المعتصمة لبعض المتصلبة في زماننا في القول بعدم جواز العمل بالحديث على خلاف المذهب لإطلاقه في كل مقلد عالم سواء ظهر له خلاف مقلده بدليل عقلى أو نقلى وإذا كان كذلك فلا بأس بأن نذيل الكلام عليه ونظاياه ليفيد بعض ما يجب له التنبيه في مسائل الاجتهاد والتقليد من غير حاجة إلى ذلك في مقصود الجواب من غير تنزيل ثم نعود ونخلص على دفع التوهم الفاسد فنقول إن أراد العلامة بغير المجتهد العالم من ليس له رتبة الاجتهاد ولو في جزئى واحد مثلاً وهو العالم الملحق بالعامى الصرف من حيث لزوم التقايد عليه جميع المسائل فكلامه في موافقة قول المحققين وحماية الدليل الواضح لا كلام عليه وإن أراد غير المجتهد المطلق سواء كان له رتبة الاجتهاد المقيد أو لم يكن على شبهة له للعالم الذى ليس له رتبة الاجتهاد ولو مقيداً والعامى الصرف الذى يلزمه التقليد فهو في عموم حكمه من المجتهد المقيد رده الإبطال على خلاف الدليل والتحقيق وخلاف العمل الثابت من جهابذة العلماء ففى بحر الزركشى العلم نوعان ، نوع مشترك في معرفته الخاصة والعامية ويعلم من الدين بالضرورة كالماتر فلا يجوز فيه التقليد

الأحد ، تعدد الركعات ، وتعيين الصلوات ، وتحرير الأهميات والبنات واللوامة ، فإن هذا مما لا يشتق على العامى معرفته ولا يشغله عن أعماله . ونوع يختص بمعرفته الخاصة ، والناس فيه ثلاثة أقسام الأول العامى الصرف ، والجمهور على أنه يجب عليه التقليد فى فروع الشريعة جميعها ولا ينفعه ما عنده من علم لا يؤدى إلى اجتهاد . وعن الأستاذ الجبائى يجوز معنى تقليده فى الاجتهادية دون ما طريقه القطع إلحاقاً بقطعيات الفروع بالأصول : الثانى العالم الذى حصل بعض العلوم المعبرة ولم يبلغ رتبة الاجتهاد فاختر ابن الحاجب وغيره أنه كالعامى الصرف لعجزه عن الاجتهاد ، وقيل لا يجوز له التقليد ويجب عليه معرفة الحكم بطريقه لأن له صلاحية معرفة الأحكام بخلاف غيره قال ، وما أطلقوه من إلحاقه ههنا بالعامى فيه نظر لاسيما فى اتباع مذاهب المتبحرين فانهم لم ينصبوا أنفسهم نصبة المقلدين وقد قال أبو على وغيره لسنا مقلدين للشافعى وكذا الإشكال فى إلحاقهم بالمجتهدين إذ لا يقلد مجتهد مجتهدا ولا يمكن أن يكون واسطة بينهما لأنه ليس لنا سوى حالتين قال وقال ابن المنبر واختار إمام مجتهدون ملتزمون أن لا يخذلوا مذهبا أما كونهم مجتهدين فلان الأوصاف قائمة بهم ، وأما كونهم ملتزمين أن لا يخذلوا مذهبا فلأن إحداث مذهب زائد بحيث يكون لفروعه أصول وقواعد مباعدة لسائر قواعد المتقدمين فمتعذر الوجود لاستيعاب المتقدمين سائر الأساليب ، نعم لا يمنع عليهم تقليد إمام فى قاعدة فإذا ظهر له صحة مذهب غير إمامه فى واقعة لم يحز له أن يقلد إمامه لكن وقوع ذلك مستبعد لكمال نظر من قبله ، وقال القمورى الحنفى

ماظنه يعنى العالم الغير المجتهد أقوى فعليه تقليده فيه وقد سمعت موافقة ابن المنير لهذا آنفاً غير أنه استبعد وقوعه قال ابن امير الحاج في "التحجير"، بعد نقل هذا من الزركشى، وما استبعده ابن المنير ليس بعيد انتهى. قلت حاصل بحث الزركشى بقوله فيه نظر لاسيما في اتباع المذاهب الخ. إن المتبحرين من العلماء والعلم والمذهب مأخوذ من أفعالهم كما هو مأخوذ من أقوالهم لم ينصبوا أنفسهم نصبة المقلدين عملاً وقولاً، أما عملاً فليبان ترجيحهم دلائل الخصوم والعمل بها بعد ترجحه بل بعض العلماء تركوا تمام مذهب وقلدوا مذهباً آخر وهذا أبو جعفر الطحاوى تخلف بعد شفعويته، وأما قولاً فلصدور قول مثل أبى - على السابق وغيره فلو كان حدهم الحقوق بالعوام الصرفة بحكم الشريعة المظهرة لكان قولهم وعملهم هذا خارجاً عنها وهذا بهتان عظيم يتوجه اليهم فلم يبق إلا أن نقول كان لهم الاجتهاد فى المسائل الجزئية والأخذ بالتي قوى عندهم دليلها وترك غيرها لتمام الحجة عليهم من الله سبحانه حسب طاقتهم ولأنهم لو لم يلحقوا بالمجتهدين فى هذه المسائل وليسوا ملحقين بالعوام لزم الواسطة بين من هو مجتهد وبين من ليس بمجتهد وليس لنا سوى حالتين، إذا كانوا مجتهدين ولو فى بعض المسائل يحرم عليهم تقليد غيرهم فيه وهذا هو القول بالتجزى فى الاجتهاد وعليه الجمهور، وقد حكيت هذه المسئلة فى أصول ابن الحاجب وذكر فيها جرازها وهو قول أصحاب أبى حنيفة على ما ذكره البسقى من مشائخه وهو مختار الغزالى ونسبه السبكى وغيره إلى الأكثرين وقال إنه الصحيح، وقال ابن دقيق العيد هو المختار، وقال شيخ الحنفية

ابن المصنف في "التحرير"، إنه الحق وأما قول العلامة القنارى في الفصول البدائع،، والحق عدم التجزى وهو المنقول عن أبي حنيفة لما مر في حد الفقه أن الفقيه هو المتهمى للكل أعنى الذى له ملكة الاستنباط فى الكل وأن المقلد يجوز علمه ببعض الأحكام عن الأدلة انتهى. ففیه المطالبة عليه بإثبات هذا النقل عن أبي حنيفة ولو كان لما صحت الرواية لابن أمير الحاج صاحب "التحجير"، عن فقهاء الحنفية بقوله جواز التجزى هو قول أصحابنا وهو نقل صريح عنهم من غير أخذ عن كلامهم كما أخذ صاحب البدائع معارض هذا عن حد الفقه فحكم على المأخوذ بأنه المنقول عن أبي حنيفة مع الفرق البين بين المأخوذ من كلام والمنقول من صاحبه ولما حكم أفضل المتأخرين منهم فى "التحرير"، بأن التجزى هو الحق بالحصر المفيد لبطلان ما ينقل فى الباب مما سواه، على أن صاحب البدائع لم يدع نقل ذلك صريحاً عن أبي حنيفة بل فهماً من التعريف المنقول عنه حيث قال لما مر من حد الفقه الخ وفى فهمه ذلك نظر ظاهر فإن المتهمى للكل هو الفقيه المطلق الذى يكون صاحب مذهب مستقل، وإنما التجزى يوجب جواز مجتهد متهمى لما يتعلق بالجزئيات التى فيها اجتهاده، فالتهمى للكل ليس شرطاً للمجتهد مطلقاً بل للمجتهد المطلق دون المقيّد والمجتهد المقيد بمسائل عديدة مقلد للمجتهد المطلق فيما ليس له فيه يد على الاجتهاد على ما صرحوا، فتسمية من فرض كونه مجتهداً مقيداً فى الحد بالمقلد فى قوله، وإن المقلد يجوز علمه ببعض الأحكام عن الأدلة، لا ينفى عنه مطلق الاجتهاد بل الاجتهاد المطلق كيف وقد حكم عليه فى قوله هذا بجواز علمه

ببعض الأحكام عن الأدلة، ومن علم الأحكام عن الأدلة الشرعية فهو المجتهد إن مطلقاً فطلق وإن مقيداً فمقيد غاية ما في الباب إن المقيد لم يخرج وصفه هذا عن كونه مقلداً للمطلق فيما لا يتدر عليه من الأحكام إن يعلمه من الأدلة الشرعية، ومعلوم على كل عالم أن العلم بحكم من دليله لا يجامع التقليد فيه لأحد وهذا مرأن التقليد لا يصح في المتوارات وما علم كونه من الدين ضرورة فانه علم ظني يورثه حسن الظن إلى المقلد من غير دخل في ذلك للدليل آخر فإذا علم الدليل وعلم انتاجه للحكم فهو في ذلك من حيث زوال التقليد فيه كامامه، وما يقال إن العلم بدليل لا يخرج المقلد عن تقليده فعناه انه مجتهد مقيد في ذلك الحكم فلم يلزم منه زوال اسم المقلد عنه فيما سوى ذلك كما مر ويستوى في ذلك الدليل المخالف بامامه والموافق به، ومن علم دليلاً مخالفاً لامامه ومع ذلك لم ينحل عنه عقدة التقليد فهو اذا فتن حاله يجد ان له بحسن الاعتقاد إلى امامه خلا مرسلاً في الدليل فما علم الدليل ولا انتاجه، فهو مقلد وإن خطر الف دليل مخالف أو موافق فانه في الموافق ايضاً لا أثر فيه للدليل بل لحسن الظن إلى من يؤيده هذا الدليل وليس الكلام فيه وإنما هو في من علم حكماً بدليله فا حفظ هذا فانه أنفع لك من تفريق العصا،

واذا عرفت مامهدنا لك ننزل معك ونسلم أن العمل بالحديث مطلقاً باب من أبواب الاجتهاد، ولكن لانسلم ان الاجتهاد يحصر في الاجتهاد المطلق ولا يجوز التجزى فيه كما عرفت، فيجوز ان يجتهد من ليس له رتبة الاجتهاد المطلق في بعض الاحاديث ويعمل به لاقتداره

على الاجتهاد الجزئى فى تلك الاحادىث الخصوصية، وما قبل من انه ليس فى زماننا احد من أهل الاجتهاد مع كونه مما ندقش فيه أو سلم فهو نفي للاجتهاد المطلق لا مطلق الاجتهاد الشامل للاجتهاد الجزئى لعدم خلوا لعصار من ذلك حتى عصرنا هذا ان شاء الله تعالى فان ادنى ما يصدق عليه الاجتهاد الجزئى أمر قريب الحصول يقضى وطيه قليل من العلم، ولقد أوجز وأحسن فى بيان شرائط الاجتهاد صاحب كتاب المغنى من اطلع عليه لم يعظم عليه أمراصل الاجتهاد فنرده من لفظ الكتاب ثم نسه على ما يستفاد منه مما يزل به عسراحكم بتحقيقه فى زماننا قال رحمه الله الاجتهاد معرفة ستة اشياء الكتاب والسنة والاجماع والاختلاف والقياس ولسان العرب، أما الكتاب فيحتاج أن يعرف منه عشرة أشياء الخاص والعام والمطلق والمقيد والمحكم والمثابه والمجمل والمفسر والناسخ والمنسوخ فى الآية. وأما السنة فيحتاج الى معرفة ما يتعلق منها بالاحكام دون سائر الاخبار من ذكر الجنة والنار والرقاق ويحتاج إن يعرف منها ما يعرف من الكتاب ويزيد معرفة المتواتر والاحاد والمرسل والمسند والمنقطع والصحيح والضعيف، ويحتاج الى معرفة ما إجمع عليه وما اختلف فيه. ومعرفة القياس وشروطه وأنواعه وكيفية استنباط الأحكام ومعرفة لسان العرب فيما يتعلق بما ذكرنا ليتعرف به استنباط الاحكام من أصناف علوم الكتاب والسنة وقد نص إحمد رحمه الله تعالى على اشتراط ذلك للفتيا والحكم فى معناه،

فإن قيل فهذه شروط لا تجمع فى أحد فكيف يجوز اشتراطها ؟

قلنا ليس من شرطه أن يكون محيطاً بهذا العلوم إحاطة تجمع أقصاها

وانما يحتاج أن يعرف من ذلك ما يتعلق بالاحكام من الكتاب والسنة
والسان العرب ولا أن يحيط بجميع الاخبار الواردة في هذا عقد كان
ابوبكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما خليفنا رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم ووزيرا وخبر الناس بعده في حال إمامتهما
يسئلان عن الحكم فلا يعرفان ما فيه من السنة حتى يسئلا الناس فيخبرا
فسئل ابوبكر عن ميراث الجدة فقال مالك في كتاب الله تعالى شيء
ولا أعلم لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ولكن أرجع حتى
أسئل الناس ثم قام فقال انشد الله من يعلم قضاء رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم في الجدة ؟ فقال المغيرة بن شعبة فقال اشهد ان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم أعطاها السدس ، وسأل عمر رضي الله عنه
عن املاص المرأة فاخبر المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه
بغرة عبد أو أمة ولا يشترط معرفة المسائل التي فرعها المجتهدون في كتبهم
فهذه فروع فرعها الفقهاء بعد حيازة منصب الاجتهاد فلا يكون
شرطه وهو سابق عليها وليس من شرط الاجتهاد في مسألة أن يكون
مجتهداً في كل المسائل بل من عرف أدلة مسألة وما يتعلق بها فهو مجتهد
فيها وإن جهل غيرها، كمن يعرف الفرائض وأصولها ليس من شرط
اجتهاده فيها معرفته بالبيع ولذلك ما من إمام الاوقد توقف في مسائل
وقيل من يجيب في كل مسألة فهو مجنون واذا ترك العالم لا أدري أصيبت
مقاتله . وحكى أن مالكا سئل عن أربعين مسألة فقال في ست وثلاثين
منها لا أدري ولم يخرج ذلك عن كونه مجتهدا وانما المعتبر أصول هذه
الامور وهو مجموع مدون في فروع الفقه وأصوله فن عرف ذلك ورزق

فمنه كان مجتهداً له انقياد ولاية الحكم اذا وليه والله تعالى أعلم .
 وخرج من هذا ان المسئلة الواحدة من باب واحد من أبواب الفقه اذا حصلها
 أحد من دليلها بعد ما علم ما يحتاج اليه في الاستدلال فهو مجتهد فيها
 وإن لم يرجع الى ما قال السبق من المجتهدين في تلك المسئلة فان غاية
 ذلك أن يخالف قوهم بدليل ظمراه والخجة عليه ما ظهر واحتمال أنه
 لو رأى قول الغير فيها بالدليل المعارض لرجع عما قال لا يوجب عليه
 الرجوع فان مثل هذه الاحتمالات لا أثرها في الإيجاب بعد نهوض الدليل
 عنده ، وخرج منه ايضاً أن جميع ما ذكر فيه من شروط الاجتهاد
 لا يلزم أن يكون المجتهد حافظاً لها مستحضراً لما يوجب مراعاته فيها من
 مباحث العموم والخصوص والتقييد والاطلاق وغير ذلك بل يكفي فيه
 أن يراجع الكتب المدونة فيها بعد ما فهمها على وجهها ، فاذا راجعها
 واقتدر بمعونتها وأعمال ما فيها على حكم في مسئلة لا ينقص ذلك من
 رتبة اجتهاده في ذلك الحكم .

كيف وتدوين كتب الاصول وتبيين قواعدها المتعلقة بالحجج
 الأربعة ليس تذكاراً بحثاً مما كان من صنع الاوائل وحجر عنه الاواخر
 فتكون أساطير الاولين اكتبوها كما ظن فيها وفي كتب (١) متون الاحاديث
 لاسيما السنن الموضوعة في الاحكام وكتب فنون شتى يتعلق بعلم الحديث
 بل إنما أسست قواعد أصول الفقه ليعمل بها من يحاول الاستنباط
 وإخراج الفروع من أصولها ومن يقدر بتلك القواعد المأخوذة منها على

(١) كذا في المطبوعة ولعل الصواب ، "وكذا تدوين كتب في متون

ذلك ولو في فرع واحد فهو اجتهد في ذلك التصريح وتذلك ما تحمل وما
ما تحمل من مشاق الرحلات في جمع الاحاديث ثم في تهذيبها وتبويبها
ثم في تدوينها وتجريدها صحاحاً ثمينة لا بأس عليها الا للعمل لمن
يتأخر زمانهم عن طبقة المصنفين ، وما أفردت الكتب في قبول هذا العلم
الشريف على ما يتعجب الناظر فيها الانبيس حاجة العامة بالحديث اليها
في الزمان المتأخر لا للاخبار عما كان يحتاج اليه السابقين على انحصار
المتأخرين من ذلك ببناء مجرد عن تقديم بما هو خارج عن منصبهم
وعلى إفلاسهم عن المجادلة لما وضعت تلك الفنون أسباباً موصلة اليه وهو
العمل السانع بالاحاديث النبوية على صاحبها الصلوة والسلام والتحية
ومن له أدنى علم يعلم أن ما يظنه الظانون من كون كتب الحديث والاصول
ما يرى ولا يعمل بها لو فرض وفاقه بما هو الحق في تدوينها لتقل النفع بل
انقضى باصله من تصنيف تلك الكتب ومدارستها ويلزم الحكم بالنسخ على
الاحاديث المودعة في الجوامع والمسانيد والمعاجم فان حقيقة النسخ
وحاصله عدم العمل بالمنسوخ وسيجئ ذلك من كلام الامام الشيخ ابن
العربي في بعض الدراسات ولا يخفى على من رزق خبرة من خبرة العلم
أن من طالع ركن القياس مثلاً من كتب الاصول واطلع على دقائق
أبحاث العلة وأقسامها السبعة البسائط والمركبة وشروطها الخمسة
ومسالكها الثلاثة وعرف الاحالة والسير وتنقيح المناط وتحقيق المناط
وتخريج المناط وغير ذلك مما هو مبسوط حق البسط في الكتب

الاصولية ويوجب القائل بصيرة في أمره يقاسر على قياس المسائل كاحراق مال اليتيم على أكله في التحريم أو قياس يقاربه مما علم به إلغاء الفارق بين الاصل والفرع كقياس الأمة على العبد في أحكام العتق من التقويم على معتق البعض الثابت فيه حديث الصحيحين أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من اعتق شقصاً له في عبده الحديث، فيقطع بعدم اعتبار الشارع الذكورة والأنوثة وإن لا يفارق بينهما سوى ذاك أو قياس كان احتمال الفارق فيه احتمالاً ضعيفاً بعد اكمل البعد كالحاق العمياء بالعوراء في حديث المنع من التضحية بالعوراء وهو حديث السنن الأربعة، لا تجوز في الاضاحي العوراء البين عورها الحديث، لا وعمره أنه لورزق الفهم فيما طالع من المباحث المذكورة من القياس مثلاً لكان أقدر على هذه الاقيسة الجليلة منه على مسح العينين بيده، ويعد القاييس بمثل هذه القياسات مجتهداً قطعاً فيما قاس فاصل الاجتهاد وما يصدق به اسمه في مسائل عديدة ليس مما يتعلم شأنه، فلو كان العمل بالحديث مطلقاً لا يتأني الا بالاجتهاد، فالاجتهاد يتأني في مسائل قلائل ممن اتقن كتاباً واحداً جامعاً في فن الاصول على فهم حديد يرزق في مسأله فضلاً عن المتبحرين في ذلك العلم فلا يشترط في الاجتهاد هذا حفظ القواعد عن ظهر القلب.

وهذا على تقدير تسليم أن يكون العمل بالحديث باباً من أبواب الاجتهاد فالحق في الجواب هو ما وعدنا بالعود اليه فيما سبق بعد الكلام على النزول ولنفضل ولنقل ان من الاحاديث ما هو مطرح لأنظار المجتهدين لاشتغالها على الدلالات المحتملة والوجوه المختلفة والمعاني

التعارضة أولصوح عمومها الخصوص وإطلاقها التقيد وتوقف إيهامها على التفسير وإيجابها على البيان فالعمل بما بنى العالم من بعض تلك الوجوه عمل بمحتبه في الحديث وليس بعمل بالحديث. ومن الأحاديث ما هو منصوب في المراد أو ظاهر فيه يعلمه كل من علم اللسان من غير معارضة احتمال آخر به فالعمل بما هذا حاله عمل بالحديث، وفرق بين العمل بمحتبه في الحديث، وبين العمل بالحديث، إذا لأول من باب الاجتهاد فلو كان للعالم الغير المحتبه دليل نقل من القسم الأول من الأحاديث لاجتزأ له ترك المذهب على قول ابن الحاجب لكونه مقلداً، والعمل بالقسم الأول منها باب من أبواب الاجتهاد، هذا مراد العلامة بقوله ويلزمه التقليد الخ، على إطلاق كون دليل العالم الغير المحتبه عقلياً أو نقلياً كما أشرنا إليه في صدر البحث فان كلامه انما هو في عدم سوغ الاجتهاد من المقلد ولزوم تقليده لامامه على ما عليه لما مر وسيجئ ان شاء الله تعالى، وأما الثاني وهو العمل بالحديث فليس ذاك باجتهاد كما هو ليس بتقليد. فلو كان للعالم الغير المحتبه دليل نقل من القسم الثاني من الأحاديث لايشمه الحكم بلزوم تقليده لامامه على خلاف ذلك الدليل في قول ابن الحاجب ويلزمه الخ لما مر أن كلامه ليس الا في عدم جواز الاجتهاد من المقلد فلا دلالة ولا إشارة ان المقلد ليس له العمل بالحديث اذا خالفه قول إمامه فتوهم ذلك فاسد فحين زوال هذه المظنة وبطلان ما أوعده والحمد لله رب العالمين.

وبقي الشأن في بيان ان العمل بالحديث ليس من باب الاجتهاد ولا من باب التقليد وأما الثاني فلما بين في أصول الفقه من أن العمل

باحدى الحجج الأربعة الشرعية لا يكون تقليداً وانما التقليد
 التمسك بقول من تحسن اليه الظن وتعتقد حسن تمسكه بالدلالة
 الشرعية واتقان معرفته بها اذا التقليد لا يصح في النقليات فكما ان العامل
 بقياسه او باجتهاده بطريق آخر لا يسمى مقلداً فكذلك العامل بالكتاب
 أو بالسنة أو بالاجماع ، وتقليد الشارع بمعنى تبعيته ليس بتقليد مصطلح
 والمنفي من العامل بالحديث انما هو ذلك وأما الأول فلان الاجتهاد في
 الاصطلاح است فراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعى والعمل
 بمنصوص الكتاب والسنة وظاهرهما وما أجمع عليه الامة ليس مما
 استفرغ الفقيه فيه الطاقة وليس هو من باب التحصيل مطلقاً فضلاً
 عن تحصيل ظن لان الثلاثة المذكورة موجبات للعلم وانما الظن في
 الأحاد من السنن مثلاً لقصور الطريق وهو أمر خارج عن نفس السنة
 التي هي الحجة بخلاف الاجتهاد فانه في نفسه امر موجب للظن دون
 العلم ولهذا قال الشارح العضدى في فوائد قيود التعريف المتقدم وقولنا
 لتحصيل ظن اذ لا اجتهاد في القطعيات انتهى يعنى بها قطعيات
 الدلالة من الكتاب والسنة والاجماع لاقطعيات الثبوت لجريان الاجتهاد
 فيها اذا كانت محتملات الدلالة ، والاجماع اذا قطع بثبوتها على امر
 فربما يجوز أن يكون ما أجمع عليه كلاماً محتمل الدلالة فيكون مجتهداً
 فيه والعمل باحدى الاحتمالات في الكل بعد الاجتهاد عمل
 بالاجتهاد لا بمحلله من الكتاب والسنة والاجماع على ما قد عرفت
 الفرق انفاً بين العمل بالاجتهاد في حجة شرعية وبين العمل بنفس
 تلك الحجة، فكما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ياخذ من الله

سبحانه وهو علم منزّه عن الاجتهاد والتقليد والصحابة رضی الله تعالى عنهم أخذوا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شفاهاً، وكان مأخذوا علماً لا ظناً باجتهاد ولا تقليد فكذلك كل ما بلغ منه صلى الله تعالى عليه وسلم وصح من غير نسخ ومعارض ودل على ما دل من غير احتمال في اللفظ الى من يعلم ذلك من أمته إما باختباره وامتحانه بنفسه أو بالاخذ عن شيوخ الفن شفاهاً أو عن الكتب المروية عنهم بشرط صحة النسخ علم لا ظن باجتهاد ولا بتقليد وإيجاب العمل على المكلف المتأهل للمقدار المذكور من العلم كإيجاب ماسمع الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا معنى قول المجمع عليه من المحدثين والفقهاء ما صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وجب العمل به والظن الطارئ في طريق الاحاد لا يخرجها من حيث كونها أحاديث صحيحة عن طراز الإيجاب للعلم وإن لم يحصل لمانع خارج عن نفس الحجة كالسماع للصحابة، أما إيجاب العمل فلا يتوقف على الحثية المذكورة للاجماع على أن الاحاد الصحيحة تفيد وجوب العمل بإفادة الظن هذا في الاحاد التي لم يحتفها القرائن وأما اذا احتفها كالمتواترات والتي اتفق على إخراجها الشيخان فهي تفيد القطع بالقطع في الاول والدليل المنصور الواضح واتفاق جمهور المحققين في الثاني فكان حكمها على المكلف المذكور حكم ما سمع الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير قيد وقرق الا في مراتب القطع واذا كان إيجاب العمل في كل الآحاد وإيجاب العلم في المحتف بالقرائن منها كما إيجاب المسموعات على الصحابة فكما أن الصحابي اذا سمع شيئاً عن النبي

صلى الله تعالى عليه وسلم وفهم مراده وجب عليه العمل فوراً من غير وقفة الى سؤال أحد من علماء الصحابة كذلك يجب على المكلف اذا اطلع على حديث الفور في العمل به من غير رجوع الى أحد، وكما أن الصحابي اذا سمع عن أحد بعد ذلك قولاً يخالفه وإن كان قول أكابر علمائهم من الخلفاء لا التفات له الى ذلك بل يجب عليه الاخبار له والمزاحمة به كما وقع كثيراً، فكذلك لا يجوز للمكلف العمل بقول من يخالف قوله ماصح عنده من الحديث وإن كان ذلك من الأئمة الاربعة بل ومن أثار الصحابة ايضاً، وكما أن الصحابي يحرم عليه الوقفة بعد السماع في العمل ويحرم عليه ترك ماسمع بقول أحد من الصحابة كذلك يحرم على المكلف التوقف في العمل وترك الحديث بقول أحد كائناً من كان وذلك مفاد الامر القطعي بالطاعة لله تعالى ولرسوله والوعيد الوارد على تاركة وهذا هو الدليل الواضح الحق على حرمة ترك العمل بالحديث، تحرر تقريباً ههنا وإن كان موضعه الدراسة المتعقدة لبيان ذلك فليكن منك على ذكر.

ثم ان الفروع التي تركوها الاحاديث المنصوصة في معانيها كثيرة ليس هذا موضع عدّها، ومن أقبح ذلك واشنع ما في مختصر الوقاية وشرحه لابي المكارم سن للمحتضر إن يوجه الى القبلة كما هو السنة في القبر واختير الاستلقاء وإن كان الأول سنة لكونه ايسر لخروج الروح انتهى فلفظ الاضطجاع والتوجه الى القبلة منصوص معناه لا احتمال له ومع هذا خالفوه من غير مبالاة ومع المخالفة شهدوا على أنفسهم انها ليست من جهلهم بالحديث حتى يعذرون بجهلهم بل مع العلم عمداً ومع

العمد. صرحوا أنها ليست هي لاحتمال أن يكون مستند أهل الاختيار والفتوى على ما هو مخالف قول نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم حديثاً آخر ناسخاً له أو راجحاً عليه بوجه من وجوه الترجيح بل للترجيح بامر لا يعرف الانقلا عن الاطباء والله تعالى اعلم بايسر منها كما في فتح القدير اللهم الا أن يقال هو أمر طبي مظنون فان يسر خروج الروح في هيئة الاستلقاء شئ مزاجى ربما يحكم به بقواعد علم الامزجة ومع هذا التصريح صرحوا بان هذا الامر المجهول الغير المستند الى حجة الا الى الطب على الظن الضعيف في ذلك ايضاً ليس مما فيه المصلحة الدينية بل الدنيوية المحضه لكونه يسراً مزاجياً لا يسراً روحياً ومفروغ في الشريعة أن أكثر عسراً لمزاج يوجب يسر الروح في عالمه وهو دار الآخرة ولهذا كانت الشدة في السكرات من أحوال سيد الرسل عليه أفضل الصلوة والتسليطات ومن ذلك عدت من لوازم منصب القطابة ومعلوم انه ليس اليسر في الحقيقة الا فيما وردت به الشريعة وإن كان في الظاهر يورث عسراً ويفهم من هذا أن من قال باختيار الاستلقاء وأفتى به معللاً باليسر رأى اليسر علتة ومن رآه علة يلزمه اعتقاد طردها، ومن اعتقد طردها يلزمه القول بترك كل سنة فيها عسر مزاجى فان اعتبار اليسر في ترك السنة على شرف الهلاك حيث يتيقن فقد مزاج من أصله يوجب أن يكون اعتباره في حال الحيثوه حيث يكون حفظ المزاج مما لم يمهله الشرع من باب الاولى واذا كان كذلك يلزمه التجويز لترك مئآت من السنن وتلك مفسدة لا تخفى قبائحها، وهذا مما لا يحتاج الى الاعماق في تفصيله وهذه المسئلة اوردها في الهداية ايضاً لكن لا على هذه الفضاة وعزى

العمل بالاستلقاء على خلاف السنة إلى أهل بلاده من غير تصريح
 باختياره من أهل الفتوى وهو كلام يحتمل الطعن على ما خالف السنة من
 أهل بلاده فيتعين حمله عليه أخرجاً لكلام عالم عما يشينه فيما يمكن
 من المحامل بخلاف الكلام السابق وإلى الله سبحانه الشكوى من بعض
 أهل زماننا حيث يحاولون الجواب عن هذه الحفرة وتصحيحها بدندنة
 لا يشخصها سمع سامع فضلاً من أن يدركها فهم فاهم ثم إن توجيه
 المحتضر إلى القبلة ثبت بقضية براء ابن معرور وهى أنه صلى الله
 تعالى عليه وسلم لما قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور فقالوا توفى وأوصى
 بثلاث ماله لك وأوصى أن يوجه إلى القبلة لما احتضر فقال
 صلى الله تعالى عليه وسلم أصاب الفطرة وقد رددت
 ثلثه على ولده رواه الحاكم وأما أن السنة كونه على شقه الأيمن فقليل
 يمكن الاستدلال عليه بحديث النزم في الصحيحين عن البراء بن عازب
 عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتيت مضجعك الخديث
 وما روى الإمام أحمد عن أم سلمى عن فاطمة أنها اضطجعت
 واستقبلت القبلة وجعلت يدها تحت خدها ثم قالت يا أمه انى مقبوضة
 الآن وقد تطهرت فلا يكشفنى أحد فقبضت مكانها فضعيف ويقرب
 في القباحة الخلاف الأول خلاف الفقهاء الحنفية والشافعية والمالكية
 بالحديث الصحيح الذى رواه مسلم في تقديم الاقرء على الأعم في
 الإمامة حيث قالوا بتقديم الاعلم على الاقرأ وقد وجد الإمام
 قطب العارفين ابن العربى من هذا الخلاف وجداً حديداً وعرض
 في ذلك بتشنيع بليغ فقال في فقه الفتوحات فصل فيمن أولى بالإمامة

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأهم وقال المالكية والشافعية أفتهمهم لا أقرأهم فهذه مسألة فيه خلاف بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين المالكية والشافعية ولاسيما والنبي صلى الله عليه وسلم قال فان تساويا في القراءة ولم يكن أحدهما أولى من الآخر وجب تقديم العالم بالسنة وهو الأوفقه ثم قال صلى الله عليه وسلم فان كانوا في السنة سواء فاقد مها إسلاماً ، ، انتهى لفظه في الفتوحات وقوله رحمه الله تعالى ولاسيما والنبي صلى الله عليه وسلم الخ لافادة ان هذا الجزء من الحديث نص في ان الأقرأ غير الأعلّم وانه لا معنى لارادة الأعلّم من - الأقرأ مع انه مجاز وخلاف الظاهر ثم ان صح وثبت ان أقرأ هم كان أعلمهم لتلقينهم القرآن بأحكامه ففاده على تقدير صحة ذلك وثبوته في كل من هو أقرأ منهم أن الأقرأ كان أعلم بأحكام الكتاب على ما صرح به في فتح القدير فصار الحاصل يؤم إقرأهم أى أعلمهم بالقراءة والاحكام المشتمل عليها القرآن فان كانوا في العلم بقراءة القرآن وأحكامه سواء فاعلمهم بالسنة فعلى هذا ايضاً مخالفة من قال بتقديم الأعلّم على الأقرأ بالحديث على حالها فانه أراد أن الأعلّم بمسائل الصلوة يقدم على الأقرأ مطلقاً سواء فرض انفراده بفن القراءة او انضم أعلميته بالأحكام المشتمل عليها القرآن الى ذلك ولهذا علل تقديم الأعلّم على الأقرأ في الهداية بما حاصله ان الأعلّم يتعلق علمه بأركان الصلوة بخلاف الأقرأ لتعلق علمه بركن واحد وعلمه بأحكام القرآن لا يفي ولا يستوعب الفروع الصلوتية هذا مرادهم فهو مخالف بالحديث قطعاً وتعليل الهداية تصريح بالرأى المجرد الذى به خالفوا قول رسول الله

صلى الله عليه وسلم من غير تمسك بمعارض من قوله صلى الله عليه وسلم
ضعيف أوقوى ، وما يدهش ان المختار عند مصنفها هو هذا القول المخالف
بالحديث مع ان مثل أبى يوسف من الحنفية اختار تقديم الأقرء على
الأعلم على وفاق الحديث فلم يوفق أن يختار قول أبى يوسف استحساناً
بالأثر مع ان الاستحسان ومن أشرف أقسامه وأقواه ما يكون بالآثر
عندهم مقدم على التعليل والقياس ومع أن هذا ليس بخروج عن مذهب
أئمتهم الثلاثة ورجيح لمذهب آخر مما لا يجوزونه تصلباً بل تعصياً ولقد أفتوا
في كثير من الفروع على قول أبى يوسف وتركوا قول أبى حنيفة فيما عجا
لم يحكم عليهم الحديث أبداً في ترك آراء الرجال مطلقاً ولا في الانتقال من
مذهب الى مذهب موافق به لكن لم لا يحكم عليهم في الفتوى على
قوله إمام من أئمة مذهبهم توافقه بالحديث حتى اختاروا لا محالة ما
يخالفه واما ما تمسك به ابن الهمام من قوله صلى الله عليه وسلم مروا بأباكم
فليصل بالناس على تقديم الأعلم وبين وجهه فقد أجبتنا عنه في وريقة
ولم نذكر ذلك لخوف الاطالة بسبعة أجوبة موجهة ان شاء الله تعالى
على المخلص فالتخالف بالحديث المنصوص متحتمة لا محيص عنها .

وما بسطنا في إزالة هذه المظنة بمنحك أن كل ما ذكره ذاك
من منع الاجتهاد الجزئي ومنع الانتقال من التقليد كيف ما كان وعلى
ما كان من خصوص اللفظ وعمومه لا توجه له الى مسئلة العمل بالحديث
لانفياً ولا إثباتاً فلا يجدى لمن ينفي ذلك ما يوجد في هذين البابين من
نصريحاتهم الا لشوائب من وهم ردى في فهم ذلك مما أبطلناه على أحسن
منهج في هذا البحث .

ومن مظان ما أوهم ذلك قولهم اذا عمل العاى بقوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم فى الافطار بالحجامة لزمته الكفارة فاذا أنضم الى هذا ما تقدم من قول القاضى العضى ، غير المجتهد يلزمه التقليد وإن كان عالماً ، يدخل العالم عند من أنه ظواهر العبارات فى كونه على أريكة التدريس وتجاسر الحكم بها من غير فحص فى العاى وفيمن لزمته الكفارة فيعد هذه المظنة تصريحاً من الفقهاء بان العالم الغير المجتهد لا يحل له العمل بالحديث ومن أتقن التحقيقات التى قدمناها فى إزالة المظنة السابقة وما تكلمنا على كلام القاضى وما أخلصنا اليه آخر البحث من الجواب الذى هو التحقيق المعول عليه يتيقن أن المراد من العاى ههنا العاى الصرف الذى ليس له من العلم مقدار ما أشرنا الى اشتراط فى عمل الحديث ويدل عليه وضع هذه المسئلة فى العمل بهذا الحديث فان له معارضا فى آخر عمره صلى الله عليه وسلم من ثبوت الحجامة فى الصوم أما ناسخ له أو مبين لصرفه عن الظاهر وكذلك قام الاجماع على عدم الفطر بالحجامة ايضاً مؤلاً له عن ذلك فمن لم يعلم من العوام ذلك ومهل بما هو محجور عنه فى الشريعة فهو غير معذور ، ومستلثنا المتنازع فيها ليست بموضوعة فى العوام الجاهلاء كما لا يخفى على من تقرر عنده أبحاثنا فيما تقدم ، ويتقروفاً يتأخر ان شاء الله تعالى . ثم أنه لاربية فى حجر هذا العاى عن الاقدام على العمل من غير سؤال عن أهل الذكر ولكنه اذا عمل على مجاوزة منصبه بالحديث ووقع ذلك بمحمل صحيح من محامل الكلام فضلاً عن ظاهره الذى هو حقيقته كما نحن فيه فلا نسلم ان ذلك لا يقيه من لزوم الكفارة ويكون أدنى من

الاعذار المانعة لها في الوقاية وقد اعتقد حله من كلام الشارع المنطوق في ذلك ، ومن اعتقد حل الأكل بشبهة طلوع الفجر أو غروب الشمس لا تلزمه الكفارة وهي شبهة ناشئة من الخطأ المحض فإظنك عن شبهة مستندة على ظاهر كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فالقائل بلزوم الكفارة مطالب بالدليل على ذلك من الشريعة المطهرة وربما يستدل على عدم لزوم الكفارة في هذه الصورة بحديث ابن عمر قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم الاحزاب لا يصلين أحد العصر الا في بنى قريظة فادرك بعضهم في الطريق فقال بعضهم لانصلي حتى نأتيها وقال بعضهم بل نصلي لم يرد منا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحداً منهم ، رواه البخارى في صحيحه وقال صلى الله عليه وسلم هذا حين أجلى الاحزاب وأتى بيته ووضع السلاح واغتسل فأثابه جبرئيل فقال وضعت السلاح وما وضعناه فاخرج قال فالى أين قال ههنا وأشار بيده الى بنى قريظة . هذا ولا يخفى على أحد أن البعض الذى أدركهم العصر في الطريق ليس كلهم من الفريقين من علماء الصحابة ولم يعنف على من فاته العصر أو قارب الفوت فخرج منه إن العاصى اذا أخذ بمحمل صحيح من كلام الشارع لا يعنف في ذلك فضلاً عن أخذه بالظاهر والكفارة غاية في الجزاء والعنف وإنما أشرنا الى وهن هذا الاستدلال لاحتمال أن يكون في الفريقين عالم يتبعه الباكون وإن كان خلاف ظاهر اللفظ .

وهذا أوان الفراغ عن إزالة المظنات التى توهم ما قال به الشيخ الدهلوى وعزاه الى المتأخرين من غير تصريح منهم ،

بل ومع تصریحهم بخلافه كما سيجيء ان شاء الله تعالى ،
ولئن سلمنا أنهم مصرحون بكلام نقله الشيخ الدهلوی فلا نسلم تعارض
ذلك ومخالفته بمطلوبنا في الباب وهو ترك الفقه المخالف بالحديث
ولنشافه في بيان ذلك الشيخ في كلامه ونقول قال رحمه الله تعالى

(١) « واین کاری یعنی عمل بالحديث صورت نه بندقه ، قلنا لاریه في
تعسر وجود من يكون له الاطلاع عن ظهر القلب على علوم الحفاظ
والمحدثين في الزمان المتأخر وتعذر في زمان القائل رحمه الله لاسيما في
زماننا هذا ، ولكن هذا لا يوجب عدم العمل بالحديث وترك (٢) الفقه
اذا خالفه والحكم من قائل هذا الكلام بذلك وهم المتأخرون عند الشيخ ،
مع أنه لا يفهم نسبته اليهم من كلامه على ما أشرنا بل إنما يوجب الحكم
لتعذر وجود الحفاظ والمحدثين بل وأهل الأصول المتقين ايضاً وهو حكم
بأنه ليس في زماننا أحد من أهل الاجتهاد وقدر الكلام عليه ولا ربط له
بترك العمل بالحديث وذلك لأن العمل به لا يعتمد على حصول هذه
العلوم لشخص عن ظهر القلب بل يكفي في ذلك كتب المحدثين والحفاظ
وكتب الاصول على تفنن علوم فن الحديث قال رح (٣) « و اما درین

(١) یعنی وهذا الامر ای العمل بالحديث لا يتصور الخ .

(٢) کذا فی المطبوعه ولعل الصواب واخذ الفقه .

(٣) یعنی واما في هذا الزمان المتأخر لا يتيسر هذا الامر لان المجتهدين

تتبعوا الاحاديث واقوال الصحابة وميزوا النافع من المنسوخ والصحيح

من السقيم وذووا المذاهب بعد التحقيق والتاويل والتطبيق والتوفيق

فاين لعوام المسلمين بل لعلمائهم في هذا الزمان ان يتيسر لهم ذلك

روزگار پسین این کار صورت نه بندد چه مجتهدان دین احادیث و اقوال صحابه را تتبع نموده و ناسخ را از منسوخ و صحیح را از سقیم جدا ساخته و تحقیق و تاویل آن فرموده و تطبیق و توفیق میان آن داده مذهبی قرارده اند عوام مسلمانان را بلکه علمای ایشان را درین روزگار این قوت و طاقت کجاست که این کار از دست ایشان آید، أقول الاشارة بقوله (۱) این کار صورت نه بندد إنما هي الى العمل بالحديث السابق فيه الكلام المذكور قریباً فی قوله (۲) عمل بدان موجب سعادت دنیا و آخرت است أما درین روزگار پسین این کار صورت نه بندد الخ فاستدل على عدم تصور العمل بالحديث مطلقاً أو على خلاف المذهب على ما هو الدعوى بقوله (۳) چه مجتهدان الخ لانه فی الفارسیة فی مثل هذا الموضع بمعنى لان والكلام المذكور نفي للاجتهد المطلق فی زماننا عن عوام المسلمين والعلماء حيث قال (۴) عوام مسلمانان را بلکه علمائی ایشان را الخ فان الاشارة فی قوله (۵) که این کار از دست ایشان آید الى ما عدا من خصائص المجتهدین فاذا نظرنا الى نفس هذا الكلام فهو كلام حق لكنه من الفضول من حيث وضوحه على ما يتبدد الاذهان والأذان ببرده فانه

(۱) یعنی لایتمم هذا الامر -

(۲) یعنی والعمل بها موجب لسعادة الدنيا والاخرة لكن لا يتيسر هذا الامر

في هذا الزمان المتأخر -

(۳) یعنی لان المجتهدین الخ (۴) یعنی لعوام المسلمين بل لعلماءهم

(۵) یعنی ان يتأتى هذا الامر من ايديهم

لا يتصور في العالم وجود أحد يشرف على الظن الى عوام الأزمنة السالفة والمتأخرة بأهليتهم للاجتهاد المطلق وكذا الى علماء الزمان المتأخر جداً وهو زمان القائل بأهليته له حتى يكون في نفي ذلك فائدة بها يستحق الإيراد في الكتاب ومباحث العلوم النظرية ، وإذا نظر الى الاستدلال به على الدعوى فهو استدلال بانتفاء الاجتهاد المطلق في الزمان المتأخر على انتفاء أهلية العمل بالحديث فلا يختص انتهاض هذا الدليل بأهل الزمان المتأخر بل لو تم يصير حجة على ألوف من سبق من العلماء الحفاظ ومشائخ الحديث وأهل الأصول والفقهاء ممن لم يكن من أهل الاجتهاد المطلق وعملوا في عمرهم بحديث واحد إذ علة انتفاء أهلية ذلك في كلامه انتفاء وصف الاجتهاد المطلق ولا أثر فيه لتأخر الزمان من حيث هو فهو بهذا الدليل كما أجبنا الى الجواب الجاء كل مجتهد غير المطلق وكل حافظ حديث وشيخ فيه وكل فقيه عالم عمل مرة بحديث واحد فما كان جوابهم وعذرهم عن العمل مع انتفاء وصف الاجتهاد المطلق فهو جوابنا فان رد كلام الشيخ هذا حيث جعل شرط العمل الاجتهاد المطلق لا يحتاج الى أزيد من هذا من وجود أوصاف مخصوصة بالمقدمين لا يوجد فينا وهذا تمشية ممن يعجب هذا الكلام مع المتكلم بنقض غريب والا فالحل قد تبين عليك مما تقدم مفصلاً مشروحاً ان العمل بالحديث لا يتوقف على الاجتهاد فانه ليس من بابة فضلاً عن المطلق قال (ايشان راجز متابعت مجتهدان كردن و در پی ايشان رفتن سیل بنود و چاره نه

والعهدة عليهم (١) . أقول المراد بإيشان انما هو عوام المسلمين والعلماء من المتأخرين المذكورين في كلامه حيث قال (٢) عوام مسلمانانرا بلكه علماء ايشان را درين روزگار الخ فيرد . عليه بطلان التخصيص بالزمان المتأخر فان في كل زمان لا سبيل للعوام والعلماء كافة من متابعة المجتهد المطلق أما للعوام والعلماء الذي ليس له رتبة الاجتهاد المقيد ففي كل حكم شرعى لشمول قوله جل ذكره (فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون) للفريقين معاً لعدم علم العالم الغير المجتهد ما يتوقف على الاجتهاد . أما للعالم الذي له رتبة الاجتهاد المقيد ففيها لا يقتدر فيه على الاجتهاد لكون ذلك بالنسبة اليه مما لا يعلم فيجب عليه الرجوع الى أهل الذكر وبعد بطلان هذا التخصيص في كلامه لا ربط له باثبات الدعوى فانه كلام في منع تجزى الاجتهاد ومنع تبعية المجتهد المقيد لما بدى له على خلاف المجتهد المطلق فان الشيخ عم فقال ايشان را يعنى العوام والعلماء قاطبة (٣) جز متابعت مجتهدان يعنى المطلقين فيه على ما نص عليه بقول السابق (٤) چه مجتهدان الى قوله مذهبي قرار داده اند ودر بي ايشان رفتن سبيل بنود ، وهذا لوصح يحرم الاجتهاد المقيد على خلاف إمام المذهب دون العمل بالحديث على خلافه ، وهذا الموضع هي المظنة لما يوم ما نسبته الشيخ الى المتأخرين من عدم العمل بالحديث على خلاف المذهب ، وقد

(١) يعنى ولاسبيل لهم سوى اتباع المجتهدين وتقليدهم والعهدة عليهم

(٢) العوام المسلمين بل لعلمائهم في هذا العصر الخ

(٣) يعنى سوى اتباع المجتهدين

(٤) يعنى لان المجتهدين الى قوله دونوا المذاهب ولاسبيل سوى تقليدهم

أبطلناها بحمد الله تعالى وحسن توفيقه بما يعجبه الناظر المنصف ان شاء الله تعالى ويغتنمه على أن صحة ذلك في نفسه باطلة لما مر سابقاً من كون التجزى في الاجتهاد هو الحق عند أبي حنيفة وغيرهم فهذا العموم في قوله باطل بالنسبة الى عالم بدى له بالدليل الاجتهادى خلاف إمامه فيجب عليه العمل بما بدى له ، قالوا وهو الواجب عليه لزوال عقدة التقليد عن قلبه حيثئذ فكيف بالنسبة الى من صح عنده نص من المعصوم صلى الله عليه وسلم على خلاف رأى رجل من رجال أمته ووجب عليه طاعته المقرضة بالوحي المنزل ، وقوله والعهدة عليهم حولة من الشيخ الدهلوى يريد أن يتحملها المجتهدون رحمهم الله تعالى عن المقلدين مع براءة اتباع المقلدين في كل ذلك ، وهذا نظر قاصر جداً عما عليه الامر في المجتهدين ، وبيان ذلك أن المجتهدين أظهروا أصل منصبهم وأنهم ليسوا بداعين لاحد الى تقليدهم ولا ملزمين لرأيهم في أعناق الخلق لخواصهم ولا عوامهم ، وإنما أظهروا ما وجدوا وأدركوا باذلين للطاقة في الاجتهاد مع الاقرار بان ذلك أمر مظلون يحتمل أن يكون الحق فيه الى معارضه فيما أدرك فن تبعهم من الخواص تبعهم على مابدى لهم على حسب بصيرتهم من غلبة الظن في أمرهم ، ومن تبعهم من العوام تبعهم على ما عندهم من حسن الظن اليهم لوجوه ليس هذا موضع ذكرها ، وكل ذلك من عند أنفسهم ، فهذا المنصب والاظهار منهم لا يحجر الواسع على أحد في أصل التقليد ، ولا يوجب عليهم عدم الانتقال الى مذهب غيرهم عند وضوح الحق بالدليل ، فن ظهر عليه الحق ولم ينتقل اليه فعهدة نكوبه عنه ليس على إمامه المظهر عن منصبه وانه ليس عنده الا الظن مع

تجوز الحق الى معارضه بل عهدة ذلك وأتمه على من وقف عند ظهور الحق، وإثم تخريج الامة وحجر الواسع وعلى من صرحهم وحجرهم من مقلديه المتعصبين الذين سترى في بعض الدراسات بما يذكركم العارفون بالله الوارثون لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك افتراء ودس منهم على الأئمة رحمهم الله تعالى فأول متبرئ منهم يوم القيامة أمامهم، فاقروا أن شئتم (إذ تبرأ الذين اتبعوا الآية) هذا عند ظهور الحق بالدليل الاجتهادى، فما ظنك بدليل الشارح المعصوم صلى الله عليه وسلم على خلاف المذهب وإنما كلام الشيخ في ذلك فاحال عهدة العصيان بالنص الى الأئمة كلا لاوزر عليهم مع الاظهار المذكور وحده، فيكف اذا انضم الى ذلك مانادوا به صائحين كالنذير العريان من أن قولهم اذا خالف الحديث فارموا به الحائط وسيجى رواية ذلك عن الأئمة الاربعة ان شاء الله تعالى قال رح (١) ابن كار متقدمين محدثان را ميسر بود أقول الاشارة في قوله ابن كار (٢) ههنا ان قلنا انها الى ما اليه اشارة القرية منه وهو ما عد من خصائص الاجتهاد يابى عنه الاقتصار على لفظ المحدثين من غير قيد آخر فتحمل على ما اليه الاشارة فيما قبل تلك الاشارة وهو العمل بالحديث فيريد بذلك أن العمل بالحديث كان مخصوص الجواز للمتقدمين من المحدثين ممن طال باعهم في فنونه ومعرفة صحيحه عن سقيمه وناسخه من منسوخه دون المتأخرين ممن ليس له من علم الحديث الا الاسم. فهذه كلمة صدق

(١) يعنى كان هذا الامر متيسراً لقضاء المحدثين

(٢) يعنى هذا الامر

وعدل لا مرد لها، ولكن لا يوجب ذلك عدم جواز العمل بالحديث في زماننا هذا في بلادنا هذه، فضلاً عن زمان الشيخ وعن بلاد الحجاز وبلاد المغرب وإنما يوجب ذلك لو لم تكن كتب علوم الحديث موجودة على الأرض، والعياذ بالله سبحانه من ذلك، أو وجدت ولكن لم توجد أهلية فهم ذلك من أحد أصلاً ونعوذ بالله تعالى من رفع العلم على هذا الانداس الكلى قبل خروج الدابة، وأما إذا قبض الحفاظ ومشائخ الحديث والأصول ممن كانوا يحيطون بفنون العلوم عن ظهور قلوبهم وبقي علومهم بحمد الله تعالى مدونة مفصلة متونا، وميمنة شروحاً ومحلوجة تعليفاً شرحاً على شرح وتعليقاً على تعليق، زمانا بعد زمان وطبقة بعد طبقة، معاونة بفنون آخر تستمد منها كاللغة والنحو والمنطق فلامعنى لخصوص حكمه هذا بالتقدمين من المحدثين لأن العمل بالحديث يتوقف على معرفة علومه، وعلومه لا يتوقف على المحيط بها من ظهر القلب كبعض المتقدمين السابقين جداً والال لم ينقل العمل به عن الحفاظ المتأخرين الذين اشترط عليهم الاطلاع في حفظهم على مادون كل حافظ سبقهم، بل يكفي في ذلك الاطلاع من الكتب المدونة المروية من الحفاظ والمحدثين وكتب الاصول على تفنن علوم الحديث واستيعاب المصنفات المحصية الغير الغادرة صغيرة النكت وكبيرها في كل فن منها، حتى في فن الاطراف المحتاج اليه المطالع لاجراج الحديث من كتبه بحيث لم يبق لمن جاهد حق الجهاد في مطالعتها خافية في أدنى ماتمس الحاجة اليه لعامل الحديث من تصحيح المتن وتحسينها وتميزها وغيرها عنها وكونها من أى قسم من أقسام الحديث

ومعرفة أحوال الرواة من الخرج والتعديل ومعرفة أسماهم وكناهم
 وأسما آباءهم وسكناهم ومكاسبهم بحيث كأنك عاشرتهم بجوار الدار ،
 ومعرفة الاحكام الكلية من الحفاظ كقولهم ليس في الباب حديث
 وليس في الباب أصح منه ، وكل حديث في الباب ضعيف ، وهذا الحديث
 رواه هذا العدد من الصحابة ، وهذا له هذا المقدار من الطرق ، وهذا
 كل رواه أهل الحجاز ، وهذا كل رواه أهل العراق . وهذا رواه في بلد فلان
 بلفظ كذا ، وهذا زاد فيه هذا اللفظ بعد روايته بلا زيادة ، وذلك في زمان
 كذا ، وهذا في زمان كذا ، وهذه الرواية لهذا الحديث حرف بعد التحديث ،
 وهذا قبله ، وهذا يرسل ، وهذا يدلّس ، وكل رواية فلان عن فلان لايعتمد
 عليه ، وهذا الحديث لامعارض له في الاحاديث أصلاً ، وهذا له هذا
 العدد من الاحاديث المتعارضة به ، وأكثر دأبهم أنهم يوردون في كتب
 السنن متون الاحاديث المتعارضة في بابين متصلين ، وأفردوا التصنيف
 فيما لامعارض له من الاحاديث وما له معارض ، وأفردوا الكتب في
 الناسخ والمنسوخ من الاحاديث ، وهو علم شريف من علوم الاحاديث
 مهم ، وأهل تصنيف هذا الفن مع قضاء وطهرهم عن حقوقه لم يقتصروا
 عليه بل أدرجوا باباعظما واسعاً من العلم في كتبهم وضمنوه بيانهم ،
 وذلك إيراد المتعارضين من الاحاديث والتكلم في ترجيح أحدها على
 الآخر مع الإشارة الى من تمسك بها من الأئمة بحيث أفاضوا وأفادوا
 عن كيفية التعارض والجمع والترجيح ، وعدوا وجوه بل حصروها
 في مائة وعدة وجه على ما أحطنا بها ، فمن قال بتعذر وجدان هذه
 الكتب وتعذر الاطلاع لاحد منها على مايسد خلة عمله بالحديث كتعذر

وجود المتقدمين في هذا الزمان فله أن يقول بعدم جواز العمل بالحديث
انقضاء المعرفة حينئذ رأساً ، وأما من لم يقل به لكونه خلاف الواقع
فلا يفيد مضي المتقدمين مع بقاء علومهم في صواب الحكم بترك الحديث
بالمذهب كما لا يخفى على من له أدنى فهم ، والله تعالى أعلم .

قال (١) ، وبحقيقتي قياس واجتهاد كراز پیش نرود وبآخر دست
بآن زدن ضرورت افتد ، أقول لا يظهر لهذا الكلام ما يناسب
المقصود ويحصل له أدنى رابطة باثبات المدعى الا بأن يقال مراده أن
الاجتهاد والقياس لما كان الأول آخراً اليهما ضرورياً يتمسك بهما
من أول الامر ويترك العمل بالحديث فانه لا يكفي في كل ما يحتاج
وهذا غاية ما يرتبط بالدعوى ، لكنه وجه بدهي البطلان فان الاجتهاد
والقياس لا يصار اليه الا عند الاحتياج حيث لا يوجد الحكم في الكتاب
والسنة فضرورة الأول اليهما آخراً عند فقد النص لا يوجب العمل
بهما أولاً عند وجوده وعدم الاحتياج اليهما ، وعدم كفاية الحديث
في جميع النوازل لا يقتضي عدم العمل به فيما يكفي فيه من النوازل
ولا يقول بهذا كل عامي سمع أن القياس مع وجود النص حرام فكيف
يلزم عنايته ذلك في كلام عالم متبحر ويستند لإرادته اليه ،
اللهم الا أن يقال لما أثبت بزعمه أن في زمانه لا يجوز للعامل
بالحديث وسلاه بوصف الاجتهاد والقياس بأنهما المولان آخراً بالضرورة
في كثير مالا يوجد فيه الحديث فليعتمد عليهما في اتباع أهلها

(١) يعني وفي الحقيقة لا يتأتى الأمر بدون القياس والاجتهاد ويلجأ بالآخر اليه

هذا غاية ما يدوبه وجهه إيراد هذا الكلام في هذا المقام، وهي تسلبه باطلة بنيت على باطل. أما بطلان الثاني فلكونه زعم زاعم لأوجه له الى التحقيق، وأما بطلان الأول فلوجهين أحدهما أن من كثر اطلاعه على الأحاديث يعلم أن دعوى عدم انتفاع الحديث في الكثير اذا أخذت الحوادث واقعة باطلة، كيف ومن عبر على سنن أبي داود وحده يرى من غرائب تراجمه ونوادر المسائل في الأحاديث مالا يوجد في كثير من كتب الفقه، ولهذا قاله الامام الغزالي ، وان سنن أبي داود مجمع مواد الاجتهاد، ، وقال آخرأ ، ، يكفى المؤمن مصحف وسنن أبي داود، ، وهذا في أحاديث كتاب واحد فما الحال باستيعاب أحاديث الكتب المشهورة وغير المشهورة من هذا العلم الشريف ، وأما السؤال عن دقائق التمروغ ومعضلات الصيرر الغير المبثلى بها أحد مما لا يفي فقه الحديث الجواب عن كل ذلك فهو مما لا يستحق الجواب لكونه مكروهاً عند السلف الصالح لورود الاحاديث في النهى عن القيل والقال وكثرة السؤال، وهذا حكم بأن العلم بتلك الفروع ليس من العلم المحمود لانه يكره السؤال عنه، واذا لم يكن ذلك من العلم المحمود يستوى في حكم الكراهة المستفتى من حيث سؤاله والمفتى من حيث استحصاله، فاستخراج الفروع الدقيقة النادرة الوقوع بالقياسات البعيدة مما يكبر وجودها في كتب الفتاوى فضول مكروه كالسؤال عنها لاتحاد العلة من غير فرق، فان كلا من السائل والمستخرج طالب لطريقة بعلم ليس بمحمود بطلب ما ليس بمحمود كذلك، ويؤيد هذه الكراهة ان القياس عند من يجوز له لايباح الا عند ضرورة فقد النص مع مسيس

الحاجة، حتى قال بعض العلماء انه ميتة تباح عند الخمصة والضرورات
تقدر بقدرها فحيث لا حاجة لا إباحة، وهذا الوجه للكراهة لا يختص
باستخراج المفتى بل يعم سؤال المستفتي لأن الحامل على الفعل كفاعله
كآكل الربا وموكله والراشي والمرئى على ما هو ظاهر الحديث الوارد في
الرشوة، وثانيهما ان ضرورة الأول إلى القياس غير مسلمة عند نفاة
القياس لانهم اذا لم يجدوا النص للشارع اجتهدوا بغير طريق القياس
من الاشارات والافتقادات الخفية ونظروا في الدلالات بوجوه أثبتوها
نفاة القياس قاطبة غير داؤد الظاهري بحيث اذا تأمل فيها مثلوا بها
لتلك الدلالات تعد تلك الأمثلة قياسات جلية ولهذا سمى بعض أصحاب -
الشافعي دلالات النصوص أقيسة جلية، وإنما بالغ في الفرق بين
دلالة النص والقياس أهل الاصول من الحنفية وغاية ما أتوا من
الميز بينهما أن قالوا ان المعنى في الدلالة مفهوم لغة، وفي القياس مفهوم رأياً،
مع وجود الأصل والفرع والمعنى المشترك فيهما، والحق عندي على ما يدعي
به إن شاء الله تعالى أن كل من نصّح الأمثلة التي اتفقت كلمة
المذهبيين على أنها للدلالة وتأمل فيها مع التأمل أن اللغة بمجرد
لاتي في فهم المعنى منها بل لا بد من فهم آخر ينضم اليه من رأى خفي
ككلمة «د اف»، لا يدل على الايذاء المتحقق في الضرب والشم،
وكالوقاع في الصوم لا يدل على الجنابة المحققة في الأكل والشرب،
بمجرد اللغة من حيث الوضع الأول بمعنى الايذاء، والثاني بمعنى الجنابة
على الصوم، بل يفهم القاهم من غير خفاء أن النهي في قوله جل
ذكره (فلا تنقل لها أف) بمعنى الأيذاء الأدنى وأن الوقاع إنما حكم

الشارع بكونه مفطراً لمعنى الجناية على الصوم ، فالدلالة قياس جلى كما فهمه بعض الشافعية ، والفرق بينها وبين القياس ما هو بين القياس الخفي والجلى بعينه ، غاية ما فى الباب ان كل دلالة قياس جلى وليس كل قياس جلى دلالة لاشتراط مساواة الفرع بالاصل أو علموه عليه فى القياس دون الدلالة ، فالفرق بين القياس والدلالة بوجوه ذكرها المعترضون على هذا البعض من الشافعية لايضرهم بعد تسميتهم الدلالة قياساً جلياً لرجوع النزاع حينئذ الى اللفظ كما ذكره فى البدائع فنفاة القياس المثبتون للدلالة غير داؤد الظاهرى النافى لها ، اذاً كلهم قائلون بالقياس الجلى فانحصر نفهم على الخفى خاصة ، فاذا لم نجدوا حكماً واقعة فى الاشارات والاقتضاءات والدلالات والقياسات الجلية فهم فى رغبة عن القياسات الخفية التى نفوها بالتمسك بالبراءة الاصلية والإباحة والعافية الذاتية التى هى حكم الأشياء فى ذواتها ، فبطلت ضرورة الأول للحديث المحرم للقياس باخذ البراءة الاصلية فاندفع قوله (١) بأخردست بان زدن ضرورت افند ، لكن للشيخ الدهلوى أن يتشبث فى إبطال كون البراءة الاصلية دليلاً شرعياً بما تشبث به الحنفية فى مناظرة نفاة القياس فيجب علينا الجواب عن ذلك وذلك انجرار الى مبحث النظر فى حجية القياس ونفيها ، وهو مبحث طويل الذيل لأن المقام (٢) وسهل القبول مجمل منه يتضمن إثبات البراءة الاصلية التى أبطلنا بها ضرورة الأول الى القياس ودفع ما أورد عليها فانه المقصود فى هذا المقام

(١) ويلجأ بالآخريه (٢) هكذا فى الاصل ولعل العبارة لان المقام وسيع

والباقي استطراد شريف يغتم به ، فاعلم رقاك الله سبحانه مدارج التحقيق على قدم التحقيق أن جمهور الفقهاء والمتكلمين قالوا إن التعبد بالقياس جائز عقلا وواقع سمعاً ، وقالت الشيعة كلها والخوارج سوى النجدات منهم وإبراهيم النظام وجماعة من معتزلة بغداد وروود التعبد به ممتنع عقلا وقال جميع أصحاب الظواهر ومشايخ الحديث والقاشاني ودأود الظاهري وابنه محمد والنهرواني ، أنه ليس بممتنع عقلا ، ولكن الشرع لم يرد بالتعبد به بل منع من العمل بالقياس فكان باطلا ووافق بعض كبار العارفين اصحاب الحديث وللعل قدوة حسنة في ذلك بالأئمة الاثني عشر من أهل البيت وتابعيهم حيث كانوا لا يرون القياس ، وثبت ذلك من بعضهم برواية الثقة العدل الشيخ قطب الوقت عبد الوهاب الشعراني في اللواقع حيث روى عن الامام جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه أنه قال لأبي حنيفة رح بلغني أنك تقيس لاتقس فان أول من قاس ابليس ، ومذهب بعضهم مذهب الكل كما لا يخفى على من أحاط ببعض خصائص أحوالهم ، وقوله هذا لأبي حنيفة لاحتمال له أن يحمل على أنه محمول على القياس في مقابلة النصوص ولا على فوات شرائطه لآباء ظاهر كلامه عن ذلك ولتبرية أبي حنيفة من الامرين في جلالة منصبه وكمال أدبه بالشريعة ، فاذا كان مذهب أئمة أهل البيت ومشايخ الحديث العظام كسلطان أئمة الفن أبي عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري ، وبعض العارفين كالامام الأوحى والشيخ الأكبر محي الدين ابن العربي تحريم القياس ، فعدم الاعتناء بهذا الجانب رأسا اجترأ يصدر ممن يصدر بقلة التشبث على التيقظ للحق المتزه عن التقليد والترسم والمقصود بالانتصار منا رأى هؤلاء الأكابر لا غير .

ولما التزمنا من الكلام ههنا مجمله فلنقتصر الإشارة الى ساهو
الأهم بالبيان وهو إثبات حججة القياس بالأحاديث المرفوعة وإجماع
الصحابة من المثبتين والجواب عن ذلك من النافين وقد قال في
التحقيق اتفق القائلون بورود التعبدية سمعاً، على ان الدلائل السمعية
الواردة بالتعبدية قطعية، وكذلك يجب أن يكون لان صيرورته
حجة شرعية وإن كانت مفيدة للظن لايتأتى بدون الدليل القطعي فاستدلوا
بالأحاديث الصحيحة، ومن ذلك الحديث المتفق عليه الشيخان عن
عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا
حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم وأخطأ فله أجر، ومن
ذلك ما أخرج ابو داود والترمذى عن الحرب بن عمرو عن أناس من أهل
حمص من أصحاب معاذ عن معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما
بعثه الى اليمن وفيه فان لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا في كتاب الله قال اجتهد برأى ولا آلو الحديث قالوا والاجتهاد مطلق
يشمل القياس، بل قال الزيلعي في كتاب أدب القاضي من تخرج
الهداية بعد إيراد الحديثين قال البيهقي والاجتهاد هو القياس والجواب
ان حصر الاجتهاد في القياس تحكم يشهد عليه جميع الكتب الأصولية،
نعم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز عليه الاجتهاد في معاني
الكتاب لتعين ظهورها عليه بلا احتمال، وكذا في السنة، وهو كلامه،
وهذا إن أوجب حصر الاجتهاد في القياس بالنسبة اليه صلى الله تعالى
عليه وسلم خاصة والاطلاق مسلم ولكن النافي يقبده بغير القياس
بما عنده من الدليل على النفي على ماسياتي، وقول فقهاء الأصول من

الحنفية بتعين حل الاجتهاد في حديث معاذ رض على القياس خاصة بأن الاستنباط عن النصوص مما يوجد في الكتاب فيشملة قوله، فان لم تجد في كتاب الله فانه يقتضى انتفاء وجدان النص عاماً جلياً كان أو خفياً باطل والا للزم تقديم الاجتهاد في الكتاب على نص الحديث لوقوعه بعد الكتاب وهو مما لا يقول به أحد، مع أنه خلاف ظاهر الحديث كما لا يخفى على من له أدنى درية. وظواهر الاحاديث غير متروكة حتى بتفسير الراوى على خلافه من غير حديث آخر فكيف بتحكمهم لتصبح مدعاهم. واستدلوا على ذلك من الأحاديث بحديث الخنعمية قالت يا رسول الله ان فريضة الحج أدركت أبى شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يتمسك على الراحلة فتجزي لى أن أحج عنه فقال صلى الله عليه وسلم أرأيت لو كان على أبك دين فقضيته كان يقبل منك قالت نعم قال فدين الله أحق أن يقبل وبحديث عمر رض سأل النبي صلى الله عليه وسلم من قبله الصائم فقال صلى الله عليه وسلم أرأيت لو تمضمضت بماء ثم مججته كان يضرك (١) قال التفتازانى وهى وان كانت أخبار الآحاد

(١) وكذا بحديث قيس بن سعد قال اتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم فقلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم احق ان يسجد له فاتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انى اتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم فانت احق ان يسجد لك فقال ارايت لو مررت بقبرى اكنت تسجد له فقلت لا فقال لا تفعلوا رواه ابو داود (مشكوة باب عشرة النساء) - النعماني

الا أن جملة الامر بلغت حد التواتر وهي أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يعمل بالقياس، والجواب ان صدر الشريعة أجاب عن ذلك في آخر بحث السنة وأصاب فقال يحتمل في الحديثين أنه صلى الله تعالى عليه وسلم علمه بالوحي ولكنه بينه بطريق القياس لما كان موافقا له ليكون أقرب الى فهم السامع انتهى لفظه فلم يدل على كون القياس حجة شرعية في نفسه فضلا عن ثبوت احتجاج النبي صلى الله عليه وسلم واذا كان الأمر كذلك فما تقول فيمن يقول وهي وإن كانت أخبار الآحاد الا ان جملة الأمر بلغت حد التواتر على أنه أقر بنفسه كما قال في التلويح في موضع آخر بلوغ مجموع الأخبار حد التواتر في كل ما ادعى تواتر معناه غير معلوم ، اللهم الا أن يحمل على أن ذلك تعريض للمصنف بما يجب عليه أن يدعى ويثبت من غير حكم منه بذلك، فان قيل لما تقرر في الأصول كما تقدم أنه لا يجوز (١) على النبي صلى الله عليه وسلم تعيين كون ذلك قياسا وهذا مسلك بعض كبار المصنفين في إثبات القياس عن النبي صلى الله عليه وسلم وتواتره ، قلنا اما التواتر فمنوع لما مر حتى في أحاديث حجية الاجماع ، وأما جواز الاجتهاد من النبي صلى الله عليه وسلم فما اختلف فيه العلماء ، واختار المحققون من العارفين عدمه لدلائل واضحة لمن تلج صدره من عرفان الانسان الكامل وحقيقة الجامعة صلى الله عليه وسلم ، وكونه علما صرفا جمليا ظهر في المراتب بحسب المراتب ولا نذكر ههنا خوفا من إكثار مل .

ومشاورته مع الصحابة لبقاء سمة البشرية عليه المطلوب منه لاسرار
جمة لا يعرفها الا العارفون بالله سبحانه ، واختياره أهون الجنين وأرقه في
وقائع الحرب وما وقع صورة الاجتهاد الا فيها على ما هو دأبه
صلى الله عليه وسلم في كل ما خير ليس باجتهاد في ذلك بل تجلى من
سبق الرحمة على الغضب . والجمال على الجلال ، مع العلم المحقق ، ان ما
أراد الله جل شأنه سيقع على لسان برزة كاملة من برازته صلى الله عليه
وسلم بنطقه على لسانه ، فان نطقه هو الحق الذي قال فيه الحق ينطق
على لسان عمر ، وفي الكلام مع الفقهاء لايزاد باكثر من هذا ، ويقال
سلمنا جواز اجتهاده على ما قال بعض العلماء لكن لايلزم من ذلك
حصر اجتهاده في القياس والتمسك بالعلة ، تعالى شأن العارف الاكبر عما
استنكف منه كثير من عرفاء أمته صلى الله عليه وسلم ، فان الاجتهاد استفراغ
كل مجتهد جهده فيما في وسعه من مظان تحصيل العلم وأسبابه ، واذا
كان اجتهاد العارف المكشف هو التوجه بجلب الأنوار القدسية الآلية
التي يأتي بكشف ما أغشى عليه ، فما ظنك برسول الله صلى الله عليه وسلم
أحدية جمع جميع العرفاء من الرسل والانبياء ، والأولياء ولفظ الاجتهاد
والرأى اذا وجد في الأحاديث نسبتها اليه صلى الله عليه وسلم فهو
محمول على ما يليق به منصبه ، على أن الاستجلاب في حقه صلى الله
عليه وسلم لايتفوه به من يعتقد أنه العقل بالفعل من مراتب
العقل الأربعة ونسبة الاجتهاد بمعنى القياس اليه صلى الله عليه وسلم
ثم تجوز نفس الخطأ فيه اليه من غير قرار عليه كما تراء في جميع
كتب الفقهاء ، فكبرة من القول تكاد السموات يتفطرن به عند أدنى

فقير انتهى بحمد الله تعالى الى الخرقه والاعتقاد بعلوم أهلها جعل
الله سبحانه محيانا ومماتنا على عقايدهم . وزين أعناقنا بقلائدهم . فقد
خضرمنا بحمد الله أذان الأرواح على حبهم ان شاء الله تعالى كما خضرم بلعيز
أذان النعم على الاسلام . واستدلوا ايضاً على حجية القياس بعمل جمع كثير
من الصحابة وان ذلك نقل عنهم بالتواتر . وإن كانت تفاصيل ذلك
آحاداً . وأيضاً عملهم بالقياس وترجيح البعض على البعض تكرار وشاع
من غير تكبر . وهذا وفاق وإجماع على حجية القياس . فالجواب عنه
انه كما نقل عنهم القياس نقل ذمهم القياس ايضاً فعن باب مدينة العلم
رض أنه قال لو كان الدين بالقياس لكان باطن الخف أولى بالمسح
من ظاهره وعن عثمان مثله وعن ابن عمر رض قال السنة ماسنه
الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا تجعلوا الرأي سنة المسلمين . وعن
ابن مسعود رض أنه قال اذا قلتم في دينكم بقياس أحلتم كثيراً مما
حرمه الله وحرمتم كثيراً مما أحله الله تعالى ، وعن أبي بكر الصديق
سيد الصحابة رضى الله تعالى عنه أنه لما سئل عن الكلاله قال أى
سماء يظلمنى وأى أرض تقلنى اذا قلت فى كتاب الله برأى . وعن عمر رض
إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن ، أعينهم الاحاديث أن يحفظوها
فقالوا بالرأى فضلوها وأصلوها ، وحمل هذا على قياس خاص كالواقف فى
مقابلة النص وكالفايت بعض شروطه خلاف الظاهر لا يصار اليه الابداع
والجمع بين هذا وبين ما اشتهر منهم من القياسات لا يتعين داعياً لهذا الحمل
خاصة الابداع آخر الى هذا التعيين وهو مفقود لم لا يجوز أن يجمع بين هذا
ذاك بأن ما ينقل من قياساتهم وأن سلم تواتر النقل وإجماع جميع
الصحابة على ذلك من غير تكبر لا يدل على أن ذلك هو الحجة لهم

في إثبات تلك الاحكام ، بل يجوز أن يكون تلك الاحكام عندهم
ثابتة بالاستنباط الدقيق من الكتاب والسنة والاسباب الخفية من
طريق غير القياس المتنازع فيه وبينوا على السادة بطريق القياس الغير
المثبت عندهم لتقريب فهمهم وتنقيش أذهانهم بذلك كما قال صدر
الشرعية في الحديثين المتقدمين وايضا لم لايجوز أن يكون تلك قياسات
جلية ودلالات ظاهرة لانكار لها من النفاة كما عرفت وايضا لايجوز
أن يكون مستند الصحابة رض في علم تلك الفروع التعريف الآلى
والإلهام كما هو دأب العارفين عموماً فضلاً عنهم في خصوصهم وأفضلهم
وإنما تنزلوا الى أذهان العامة ببيان ذلك في صور الاقيسة كما ينزل
الفقهاء من قياسات الأئمة الى تنويرات يشبهه الشعر والخطابة ،
وهذا هو اللابيق بمنيع قدرهم ورفيع منزلتهم ويؤيد هذا قول عمر رض
في قضية مانعى الزكوة ، فشرح الله صدرى لما شرح صدر أبى بكر ، فان
الشرح هو أثر النور الالهى الذى اذا دخل القلب انفسح ، على ماورد
في الحديث . وكيف وعمر رض من المحدثين بالحديث الثابت فيه ،
والمحدث بالفتح هو الملهم من الله تعالى ، والمهم لا يحتاج الى القياس
ويؤيد هذا ايضا ما أخرج البيهقي من حديث ابن مسعود رض قال
لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الانصار منا أمير ومنكم
أمير فبلغ ذلك عمر رض فاتاهم فقال لهم يامعشر الانصار ألسن تعلمون
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مروا أبأ بكر أن يصلى
بالناس قالوا نعم قال فايكم تطيب نفسه أن يتقدم أبأ بكر
فالت الانصار نعوذ بالله أن نتقدم أبأ بكر قال البيهقي فقد قاس

عمر رض الإمامة في سائر الأمور على إمامة الصلوة وقبله منه جميع الصحابة المهاجرين والانصار انتهى وجه تأييده لما قلنا من أن قياساتهم للبيان لا للاحتياج بها في إثبات الاحكام ان التقدم في إمامة الصلوة معلل بما لا يكفي للتقدم بالاساسة الكبرى ، ألا ترى أن أسامة رضى الله تعالى عنه قدم على أبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما في إمارة جيشه مع فضلها عليه بما لا يكفي في تلك الامارة ، ولهذا لما زاحمه عمر في ايقاد النيران قال له أبوبكر ما أمر علينا إلا لأنه أيقظ عينا منا بالحرب ، فالأصل في هذا القياس معنى يجب اعتباره في الفرع فلا يجوز ومثل ذلك كيف يستند الى مثل عمر فدل على أن تقديم أبي بكر في الخلافة بتعريف إلهي وإلهام حق منه سبحانه لعدم رضى الله عنه أو لاجتهاده من غير طريق القياس . وتوصل في بيان ذلك بهذا القياس ، فلما وقع الاجماع بما بين وإن كان قياساً إقناعياً حصل القطع بما أراه الله تعالى وكون الكشف والإلهام النبوي فإنه وحى وحجة العصمة على الخلق كلهم وإنما ذكر من ذكر ذلك حتى في التنقيح ايضاً في مقابلة إلهام النبي صلى الله عليه وسلم وكشفه وبين قصوره منه لا من الاجتهاد فانه حجة على صاحبه فقط فانحطاطه عن الاجتهاد في خصوص حجة مع ظن عموم حجبة الاجتهاد خطأ فاحش ، ليت شعري كيف تروج على من له أدنى عبور على الكتب الأصولية فمن تقلد مجتهداً تقلده بقوة دليله عنده أو بحسن اعتقاده اليه من غير لزوم حجة عليه في تقليده ، وكذلك من تقلد صاحب كشف فيما أراه الله سبحانه تقلد كذلك إما لظهور صدق كشفه عليه من طريقه أو

لحسن ظنه فيه . وفحص الكاشف بالتوجه المنعهود عند أهله عن حكم شرعى واستفراغ وسعه فيه لتحصيله داخل فى حد الاجتهاد ويشمنه الأحاديث الواردة فيه وهو يختص به احاديث الإلزام والقراسه فلاربية فى حجيته كالاجتهاد .

وما يتوهمه القاصرون من ان الاجتهاد مأخذه الكتاب والسنة ، والكشف ليس طريقا للأخذ عنها فباطل لأن الكشف طريق على حيازة لأخذ الحديث ، ومعنى القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم يقظة شفاها وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم فى الرؤيا الصالحة ما قال فكيف فى الكشف ، وابن الاجتهاد من ذاك فهو أقوى من كل أسباب العلوم بعد الوحي فانه رشح ترشح من بحره وما توهموا من أن الاجتهاد يعلم كيفية الأخذ فيه من ليس له أهليته دون الكشف فباطل أيضا لا يوجب الأخذ بالاجتهاد والترك للكشف فان العامى المحض كما لا يعلم الكشف لا يعلم كيفية الاجتهاد وان العالم من علماء الظاهر كما يعلم الاجتهاد يعلم الذائقون بعلم الباطن كذلك لما عليه أمر الكاشفين فى أخذهم ، والقول بانه لو كان الكشف حجة ليسع اتباعها لكان حجج الشريعة خمسة ، وقد اتفقوا على أنها أربعة مردود ايضا فانه لم يقع الاتفاق على حجية القياس ، فهو حجة عند أهله بل هو عندهم مما يوجب اليقين كما هو مبسوط .

واستدل نقاة القياس بحديث واثلة بن الاسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يزل أمر بنى اسرائيل مستقيا حتى حدث

بينهم أولاد السبايا فافتوا برأيهم فضلوا وأضلوا ، وفي رواية أبي هريرة حتى كثر فيهم أولاد السبايا ففاسوا ما لم يكن بما قد كان فضلوا وأضلوا . وبحديث عوف بن مالك بن الأشجعي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أضرها على أمتي قوم يقيسون الأمور بأرائهم فيحللون الحرام ويحرمون الحلال . وبحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، فاذا لم يبق عالم اتخذوا رؤساء جهالا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا ، والفتوى بالرأي فتوى بغير علم فانه يفيد الظن لا العلم فهذه الأحاديث قيدوا إطلاق الاجتهاد في الأحاديث المتقدمة بما لا يكون بطريق القياس الخفي لحمل أحاديث ذم القياس على ذلك والمطلق لا يعارض المقيد ، وما تمسك به من آثار الصحابة في إثبات القياس لا يعارض المرفوع على أنها معارضة بمثلها على ما تقدم ذكرها فتساقطت بأسرها وبقي المرفوع في نفي القياس من غير معارض حجة على المثبتين وقوله جل ذكره (فاعتبروا يا أولى الابصار) لا يدل عبارة على خصوص العبور من الأصل إلى الفرع للجامع في أحكام الشريعة لم لا يجوز أن يكون المراد منه العبرة الاتعاضية ، وأما اشارة على ما تصدى ليبيانه صدر الشريعة بعد تسليم صحتها يحل ذلك على العبور في القياس الجلي لا مطلقه حتى لا تعارض للسنة الصريحة ولما لم يجد المثبتون في أحاديث الخصم طعنًا من حيث الرواية ولا وقفة من حيث وجود المعارض مالوا الى

الجواب عن ذلك بقولهم ويجاب عن السنة ان العمل بالقياس هو العمل بالكتاب والسنة بالحقيقة على أن المنهى عنه قياس ما لم يكن في التوراة بما كان فيها ، ونحن نقيس ما كان بما كان لانا نبين ان حكم النص بمعنى ثابت في الفرع . ويرد على هذا الجواب أنه مقابلة ومواجهة بالخصم بعين ما وقع النزاع فيه فهو إثبات مما نوزع فيه بنفسه وذلك لان الخصم على ما قال الامام ابن العربي رحمه الله تعالى في الفتوحات في الباب السادس والسيتين وثلاثية - يقول ان الحكم في النص بعلة لاتعدية له الى الفرع وإن وجدت فيه تلك العلة غانا لاندرى هل أراد الله تعالى طرد تلك العلة أو لم يرد بل نقول لو أرادها لأبان عنها على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر بطردها ، هذا اذا كانت العلة مما نص عليها الشرع في قضية فما ظنك بعلة يستخرجها الفقيه بنفسه ونظره من غير أن يذكرها الشرع بنص معين فيها ، ثم بعد استنباطه إياها يطردها ، فاذا تحكم بشئ تحكم بشرع لم يأذن به الله تعالى انتهى وحاصل ذلك الحكم بالجهل بأنه هل لخصوصية الأصل مدخل في تأثير العلة ولخصوصية الفرع في منعه أم لا ؟ وليس ههنا ما به يغلب أحد الامرين على الظن من الآخر مع ورود الشرع بخلاف القياس وعدم التعدية في مواضع شتى لعل غامضة يعلمها صاحب الشرع صلى الله تعالى عليه وسلم في كمال علمه بحقائق الاشياء ودقائق علم الملك والملكوت والنصوص الواردة بخلافه مبطله لتأثير العلة في تلك المواد الواردة هي فيها ، واذا أبطل الشرع للعلة في مواضع ، وأثبتها في أخرى ، صار الحكم بها مجهولاً عندنا خارجاً عن طوقنا مخصوصاً بالشارع

صلى الله تعالى عليه وسلم ، فالحكم بالتعدية تعدية للحد الذى يجب علينا الوقوف عنده ، فمن يعتقد هذا وما أقواه من حيث دليلهم الذى حرروا لاثباته لا يعتقد ان العمل بالقياس هو العمل بالكتاب ولا يعتقد ايضا ان حكم النص بمعنى ثابت فى الفرع وأن القياس بيان لثبوته لاثبات له وإنما الاثبات بالنص المشتمل على العلة واذا لم يتأت منه هذا الاعتقاد كان ما أورد للاثبات عين ما وقع فيه التنازع . واذا كان كذلك لا يفيد اعتقاد المثبتين من غير حجة أن يكون قياسهم قياساً لما كان بما كان على خلاف قياس بنى اسرائيل، بل هو ما لم يثبتوا ذلك بالدليل قياس لما لم يكن فى القرآن والسنة وهو الفرع بما كان فيها وهو الاصل وذلك محط الذم ومناطق التشيع لقياس بنى اسرائيل ، فدعوى كون حكم الفرع ثابتا بالكتاب والسنة من حيث علة الأصل أول المسئلة النزاعية ، فلا سبيل للتمسك به فى مناظرة الخصم النافى له فلم يخرج بهذا الجواب قياسنا عن وزان ما لم يكن فى التوراة ففاسوه بما كان فيها، وهذا ظاهر عموماً على الأذكياء فالعجب كيف خفى خصوصاً على بقية المجتهدين علاء الدين عبدالعزيز البخارى فى كشف البزدوى ومثل إمام أئمة الحنفية أبى البركات احمد بن محمود النسفى فى شرح كشف المنار، وصدر الشريعة فى التنقيح ، ومن تبعهم فى ذلك والله تعالى أعلم .

واستدلوا أيضاً على نفي القياس بالاباحة الاصلية وقد قال أبو البركات من الحنفية، وهذا الدليل أقرب ولا يلهم الى الصواب وتحريه ان كلمة المثبتين اتفقت على ان القياس إنما يصار اليه عند

الحاجة من فقد الكتاب والسنة حتى قال الامامان الجليلان أبوحنيفة وابن حنبل رحمهما الله تعالى بتقديم الحديث الضعيف في الاحكام على القياس ، أما عند ابن حنبل فذاك مذهبه ، وأما عند أبي حنيفة فليس على ما نسب اليه ابن حزم الظاهري فقط بما نقل عند القاري في شرح المشكوة حتى لايعتمد على نسبه اليه . بل على تصريح الخوارزمي في مقدمة مسنده خصوصا في مناظرة الخطيب البغدادي من الشافعية عني الله تعالى جسارته على إمام المسلمين وأجاب به عن جميع ما أخذ فيه بأخذ الامام بالاحاديث الضعيفة في الأحكام وبعض أمثلة ذلك فيما سيأتي فقأت النفاة لا حاجة الى القياس شرعا الا عند الضرورة ، ولاتحقق للضرورة بالاباحة الأصلية فلا حاجة الى القياس شرعا أصلا وماالحاجة اليه لا يكون حجة معتبرة فيه ، فالمقدمة الأولى مسلمة عند الخصم ، والثانية تدور على إثبات الإباحة الأصلية فيقع عليها الكلام نفيًا من المثبتين وإثباتا من النافين ، فالطائفة الأولى قالت إن التمسك بالبراءة الأصلية تمسك بالاستصحاب وهو حجة باطلة ، والعمل به عمل بلا دليل ، لأن وجود الشيء أو عدمه في زمان لايدل على بقاءه ، فان الممكنات توجد بعد العدم ، وتعدم بعد الوجود ، فوجودها وإن فرض تحققها لا ترجيح له على العدم بالنسبة الى الزمان الثاني ، وكذلك العدم وإن أخذ اتصاف الممكن به بالفعل لا ترجيح له على الوجود بالنظر اليه ، فجرد الوجود أو العدم من غير دليل آخر لا يدل على بقاءه واستمراره ، وقول التفتازاني وفيه نظر لانا نقطع بكثير من الاحكام كوجود بغداد وعدم وجود جبل من الياقوت وبخر من الزبيق مع أنه لا دليل

عليها الا ان الاصل في الوجود هو الوجود حتى يظهر دليل العدم والاصل في العدم هو العدم حتى يظهر دليل الوجود انتهى مما لا يسند الى مثله لظهور بطلانه من حيث ان القطع في الأول لتواتر الوجود لا للوجود، وفي الثاني لاستحالة العادة لا للعدم وقوله وبالجملـة الحكم بالبراءة الاصلية شائع فيما بين العلماء بحيث لا يصح إنكاره على ما سبق في مفهوم الشرط والصفة انتهى عجز في المناظرة عما هو الحق عليه من معارضته بدليل الخصم أو منع مسسوع في مقدماته ولجاء في مقابلة المعقول والمنقول وهو كما ترى، والقول بان بقاء الشرائع والوضوء مع الشك في الحدث بعد تيقنه وبقاء البيع والنكاح ونحو ذلك بالاستصحاب مجاب بان بقاء الشرائع بعد وفاته صلى الله تعالى عليه وسلم ليس بالاستصحاب بل لأنه لا نسخ لشريعته وفي حيواته صلى الله تعالى عليه وسلم فلأن النص يدل على شريعة موجبة قطعاً الى زمان نزول النسخ وعدم بيان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للناسخ يدل على عدم نزوله إذ لو نزل لبينه قطعاً لوجوب التبليغ والتبيين عليه وبأن الفروع المذكورة ونحوها توجب حكماً ممتدا الى زمان ظهور مناقض فيكون البقاء للدليل غير الوجود وهو وضع الشرع لها موجبا لامتداد الحكم، وكلامنا فيما لادليل على بقاءه غير وجوده .

والتصدي للجواب عن هذا الابطال للبراءة الأصلية هو الذي جرننا عن مناظرة الشيخ الدهلوى الى أبحاث القياس المتضمنة لاثبات هذه البراءة حتى يندفع بإثباتها قوله (١) و آخر دست زدن بقياس

ضرورت افتد فلن فصل الجواب عن ذلك تفصيلا حسناً ، ولنقل الطائفة
 الثانية لهم في إثبات البراءة الأصلية مسلکان، عقلی ونقلی، أما
 العقلی، فضربان، ضرب مبنی علی تسليم أنها من باب الاستصحاب،
 وهو تنزل مع الخصم. وضرب مؤسس علی أنها ليست من جزئيات
 الاستصحاب وهو التحقيق في الجواب، أما الضرب الاول فنورده في
 صورة المنع علی دليلی الخصم. ونقول سلمنا أن التمسك بالبراءة تمسك
 بالاستصحاب لكن لا نسلم أنها حجة باطلة باتفاق العلماء كلهم بل
 هي مما تنازعت فيه الحنفية والشافعية علی إنتهاض الدلائل من
 الجانبين، فمن أقرب حجتيه وهو الشافعي وأتباعه، يلزمه الاقرار
 بحجية البراءة الأصلية ومن أقربها يلزمه الاقرار بعدم
 اعتبار القياس في الشرع لما مر من تحريره، فالبراءة حجة علی
 الشافعي رحمه الله تعالى وعلماء مذهبه قاطبة في إبطال القياس، فكونها
 من الاستصحاب لا يخرجها من إبطال القياس مطلقا بالنسبة الى المذهبين
 بل عن إبطالها له علی الحنفية القائلين بعدم حجتيه دون الشافعية،
 ومن لا يقر بها وهو أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأتباعه معارض في نفيه
 بدلائل منتهضة علی اثباته ما لم يدخل في مقدماتها لاتنقد الأنملة علی
 خلافها، والمعارضة في نفي ذلك معارضة في نفي البراءة، والدليل المعارض
 لا ينتج عقدا علميا كما لا يخفى، سلمنا التنزل أنها حجة باطلة علی
 الاجماع، لكن لا نسلم بطلان حجتيه لاثرا القطع والظن معاً، وذلك
 لأن سبق وجود شيء وإن لم يدل علی بقائه دلالة قطعية فلا شك في
 دلالتها علیها بطريق الظن عند انتفاء ظن المنافي والمدافع والظن واجب

الاتباع، ومشايخ الحديث والصوفية الكرام إنما ينكرون إتباع الظن في القياس على ما هو مسلك مستقل لهم في نفيه لكون القياس عندهم مما لم يرد به السمع على اليقين بخلاف الظن في خبر الواحد. وسيأتى من دلائل السمع على الإباحة فافترقا. وعلى تقدير عدم جواز اتباعه عندهم يتم الاستصحاب لإفادته الظن حجة الزامية على الفقهاء، القائلين بوجوب اتباعه. وأما الضرب الثاني فنورده بطريق المعارضة، قالوا القول بالبراءة قول بالاستصحاب. قلنا ليس كذلك، فإن البراءة حجة على حيابة لعدم صدق تعريفه عليه، فإنه استدلال بوجود الشئ على بقائه من غير أمر آخر سواه، وليس في البراءة الاستدلال بوجود الإباحة الأصلية على بقائه من غير أمر آخر، وبيان ذلك على طريق لا يسمع من الخصم اتكاوه، أن نقول وجود الإباحة الأصلية في الأشياء مما يقول به الخصم، فإنه جعل البراءة من باب الاستصحاب وهو يقتضى وجود المستصحب الذى تكلموا على عدم دلالة على بقائه في الزمان الثانى، فنستفهم أن كل شئ في الوجود لما كان مستنداً إلى علة فما العلة لوجود الإباحة الأصلية في الأشياء، فلا محيص لهم من أن يقولوا علم من الشريعة المطهرة أن الحرمة عارضة والإباحة أصلية على ما سيجئ بيانه في سطواته وضوحاً، أو دل العقد الصحيح على أن التكوين المقدس الالهى منزه في تأثيره عن كد وجرح في ذوات الأشياء من غير اعتبار اضافتها إلى ما يوجب المفسدة على العباد ويستجلب الحكم من التاموس الأكبر والصالح الأعظم بالتحريم والحرَج عليه بالنظر إليها، وإذا قالوا بذلك ولات حين مناص، نقول لهم فدلِيل وجود الإباحة في الأشياء

غير وجود الاباحة وهو قائم فيها لا يزول إلا عند وجود دليل آخر مناقض له لتحتّم امتداد ما يستدل وجوده إلى علة إلى زمان قيامها وعدم حدوث ما يزيلها، فتبين على ما لاشوب فيه لادنى خلقاً أن الحكم ببقاء الاباحة الأصلية إلى زمان ورود تحريم الشرع العارض ليس لوجود الإباحة حتى تدخل في الاستصحاب، ولا يكون حجةً صحيحةً قويةً على حيازتها، وانضح اتضاحاً بالغاً أقصاه أن البراءة والإباحة مثل شرعية موجب النص ومثل الوضوء والنكاح والبيع ومثاله كملا من غير فرق بينهما وبين الإباحة في الامتداد إلى زمان المناقض والمزيل، فإن أثبت هذه الجزئيات الاستصحاب بطل قولكم بنفيه، ودخلت البراءة في نظائره تحته على صحته بدلالة هذه الفروع، وإن لم تثبت من حيث أن امتداد الحكم فيها ليس بالوجود المستصحب بل بدليل آخر مغاير له، وذلك من باب إبقاء الحكم بدليل سوى الوجود عندكم كما مر بيانه استقام قولكم بنفي الاستصحاب، وخرجت البراءة لما في إخوانها منه، أو دخلت في باب ما يبقى فيه الحكم بدليله إلى زمان المناقض، وهذا بحمد الله سبحانه تدقيق في تحقيق تقرّبه العين الساهرة في دياجر الظلم لماء حياة الحق من عينه، والحمد لله رب العالمين على إلهام ذلك -

أما الثقلی فعلى ضربين ، ضرب من الكتاب المجید ، وضرب من السنة ، أما الضرب الأول فمن أقوى ذلك عندی قوله جل ذكره (قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه الآية) قالت المثبتون للبراءة

الأصلية دعينا إلى العمل بهذه الآية الكريمة لدالاتها على أن ما لم يوجد في كتاب الله تعالى بل فيها أوحى الله سبحانه إلى رسوله صلى الله عليه وسلم مطلقاً سواء كان حياً متوا أو غيره لا يكون محرماً ، وما لا يكون محرماً كان باقياً على الإباحة الأصلية ، أجب الخصم عن ذلك أن قوله تعالى قل لا أجد ، ليس أمراً بالعمل بالأصل بل هو أمر بالعمل بالنص ، وهو قوله جل ذكره (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وكل ما لم يوجد حرمة فيها أوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم يكون حلالاً لقوله تعالى (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) قال أبو البركات الإضافة بلام التمليك في قوله تعالى خلق لكم أدل على إثبات صفة الحل من التنصيص على الإباحة ، وقال صدر الشريعة ونحن نقول أيضاً لا يجوز لنا أن نحرم شيئاً مما في الأرض بطريق القياس فاته قياس في مقابلة النص ، يعنى به قوله تعالى (خلق لكم) الآية ، ويريد بقوله ، ونحن نقول أيضاً الخ أن تحريم القياس فيما لم يوح فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم مسلم بيننا وبينكم ، لكن أنتم تقولون به لاغناء الإباحة الأصلية عنه لدلالة قوله تعالى قل (لا أجد) عليه ونحن نقول هو حرام لكونه في مقابلة النص الوارد بتحليل جميع ما خلق لنا . بقوله خلق لكم ، هذا جوابهم عن استدلال المثبتين للبراءة بالآية المقدمة ، قلنا اللام في قوله لكم ، يجوز أن يكون لافادة معنى النفع ، فدل على أن كل ما في الأرض خلقه لا نتفعا به ، وكل ما فيه نفعنا لا يلزم أن يكون حلالاً لنا لجواز غلبة المفسدة على المنفعة في شئ واحد فيكون حراماً . وهذا منصوص القرآن في تحريم الخمر والميسر ، حيث قال تعالى (وإنهما أكبر من نفعهما)

فالإثم يجامع النفع فيكون الشيء النافع لنا حراماً علينا ، سلمنا أن اللام للتمليك وهو حل التصرف في جميع ما خلق في الأرض ، لكن لانسلم أنه يفيد حل التصرف في الجميع من كل وجه ، فإن من النبات ما يحرم أكله للضرر ويحل تملكه وتصرفه لعلف الدواب ، فالملك وحل التصرف من وجه يجامع حرمة التصرف وانتفاء التملك من وجه آخر فكون التملك أدل على الإباحة مطلقاً باطل ، وإذا كان كذلك فقول صدر الشريعة بتحريم القياس في كل ما في الأرض لكونه في مقابلة النص لوجه له لما قلنا ، والتحريم كثير بما في الأرض بالقياس على المحرمات المنصوصة ، سلمنا أن جميع ما خلق في الأرض حلال علينا بحكم النص إذالم يرد بتحريمه التنصيص من الشارع صلى الله عليه وسلم ، لكن لانسلم أن هذا الدليل على تقدير صحته ينفعكم بل يضركم لانقلابه بخلافته معارضاً لكم وحجة عليكم ، وبيان ذلك أن قوله تعالى (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) عام يشمل جميع الأعيان من النباتات والمعادن والحيوانات والأعراض . وحقيقة الظرفية في قوله ما في الأرض لا يقتضى كونه نباتاً ولا عيناً مماساً بالأرض بل أمرهم الأفعال والأعمال الصادرة من الأعيان الأرضية ، سلمنا أنها حقيقة فيها لكن المراد ههنا الكل على إرادة عموم المخازن بدليل كون الكلام في الإمتنان ، والمجاز أكثر من الحقيقة ، كيف والانتفاع بالأعراض والقوى أكثر من الانتفاع بالأعيان ، بل التحقيق يقتضى عدم الانتفاع بالأعيان مطلقاً ، وإنما ينتفع الشخص من عين باعتبار تعلق أعراضه وقواه بأعراض تلك العين ، فالانتفاع في العالم وكذا التملك ليس الا بالأعراض وللأعراض فلا أقل من إدخالها في مقام

الامتنان الالهى فى قوله ما فى الأرض كما دخلت فى مقام التسبيح والتمليك الإلهى فيها فى الأرض فى قوله جل ذكره (يسبح لله ما فى السموات وما فى الأرض) وفى قوله تعالى (ولله ما فى السموات وما فى الأرض) وإذا كان ذلك فنقول للقائسين إن قياساتكم ليست فيما فى السموات وإنما هى فيما فى الأرض . وقد أقررتم أن جميع ما فى الأرض يحرم القياس لكونه فى مقابلة النص . وهو قوله تعالى (خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) فثبت أن القياس فيما لم يوجد فيما أوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حرام ، سلمنا أن ما فى الأرض فى هذا الآية مخصوص ببعض ما فى الأرض فيحرم القياس فيه دون غيره ، لكن لانسلم حينئذ عدم بقاء ما يكون العمل فيه بالأصل رأساً ، فلا يستقيم قولهم المتقدم قل لا أجد ليس أمراً بالعمل بالأصل بل هو أمر بالعمل بالنص فان هذا النص على هذا لا يشمل جميع ما لم يوجد فى كتاب الله محرماً ، فيكون قل لا أجد أمراً بالعمل بالأصل فيما لم يشمل قوله (خلق لكم ما فى الأرض) وهو المطلوب بالإثبات بهذه الآية الكريمة على ما سبق تحريره ، وما يبكت الحنفية ويتم عليهم الحجة فى أن هذه الآية تدل على الإباحة الأصلية فيما لم يوجد محرماً فى الكتاب وأنها تتضمن الأمر بالعمل بالأصل إن ذلك فهم العبد من العبادلة الأربعة فى هذه الآية الكريمة عبد الله بن عباس البحرى عسوب الأمة وعبد الله بن عمر رضى الله عنهما على ما سنورد فى الضرب الثانى ، وفهم الصحابة ورأيهم حجة لاتزاحم عند أبى حنيفة فمن تبعه لا يسمع له الكلام فى دلالتها على العمل بالأصل بعد ثبوت القول بها عنها ، وأما الضرب الثانى فمن أقوى ذلك وأدل

على المدعى حديث صحيح مسلم "أتركوني وما تركتكم" . واستدل به الإمام العارف ابن العربي على العافية الأصلية في الفتوحات المكية وأنا أبين وجه دلالته على المطلوب وأقول : إن ما تركهم فيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يأت فيه بشئ من حل وحرمة لولم يكن مباحاً عليهم فعله أولوكان مما يجب تقديم السؤال عليه قبل فعله حتى يظهر حله أو حرمة لما أمرهم بترك السؤال فيما تركهم فيه أى لم يبين لهم فيه حكمه ، وجه الملازمة بين التالى والمقدم الاول ، أن قوله أتركوني الخ ورد تخفيفاً وتخويفاً من الزيادة عليهم فيما سكوت عنه الشارع ولولزمهم فيما سكوت التحرز والتجنب لنهاهم عن إرتكاب ما تركهم فيه لاعن سؤاله ، وبين التالى والمقدم الثانى أنه لوكان الواجب التفطيش فى المسكوت عنه لأمرهم بالسؤال قبل الفعل فيما تركهم دون تركه ، ولما لم ينههم عن الإرتكاب ولم يأمرهم بالسؤال دل ذلك على أن ما سكوت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم يباح فعله ، وهذا المدلول من الظهور كالمقصود من اللفظ ، ويشهد للإباحة الأصلية مارواه أبوداؤد فى سننه عن عيسى بن علية عن أبيه قال كنت عند ابن عمر فسئل عن أكل القنفذ فنلا (قل لا أجد فيما أوحى الى محرم) الآية الحديث ، وينص عليه مارواه ايضاً فى السنن عن ابن عباس قال كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقدرأ ، فبعث الله تعالى نبيه وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه ، فما أحل فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكوت عنه ، فهو عفو وتلا ، (قل لا أجد فيما أوحى الى محرم) الآية ، فظاهر هذا أنه أخبار من عصر الوحى وأن العمل فى زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم

كان على هذا فيكون الحكم بالعفو على ما سكت عنه الكتاب والشارع صلى الله تعالى عليه وسلم أمراً ثابتاً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .
 لكون هذا الحديث على هذا في حكم المرفوع ، وإذا كان السكوت عما عليه الجاهلية موجباً لعفوه مع كونه أليق بالحق وأحرى بان يخالف فلأن يوجب العفو فيما ليس كذلك أولى ، ومما يشهد للإباحة ما روى الإمام الشعراfi في المنهج عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يقول إنا لانحل لأحد أن يسئل عما لم يكن الله عز وجل ذكره قد قضى فيما هو كائن ، انتهى - وذكر الله هذا في كلامه يعم ذكره تعالى في الكتاب ، وذكره في السنة على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، ووجه دلالة على المطلوب ظاهر مما حررناه في الحديث المتقدم ، ثم إن من أنفع ما يفيد الواهب العزيز عليك ههنا أن بعد الاستنباط الجلي والخفي من القرآن والسنة من غير طريق التعدية وإطراد العلة وبعد النظر في الكليات الظاهرة المنصوصة ككل مسكر حرام ، وما أسكر كثيره فقليله حرام ، ، وما حرم أكله حرم بيعه ، قبل التمسك بالإباحة الأصلية طريق آخر لأخذ الأحكام في الفروع الغير المنصوصة يرجع عند التحقيق إلى إدخال الجزئيات تحت الكليات الغير الظاهرة كأن يتحقق مثلاً في الفرع معنى علم حرمة من الشرع تحقفاً خفياً ودقيقاً كوصف النظر والخيلاء وقلة المرءة والحياء ، فإن حرمة وإن لم يوجد في حكم كل ظاهر ، ككل مسكر حرام ، ، لكنها معلومة من الشرع حيثما وجد فاذا وجد ذلك مثلاً وجداناً خفياً في أمر أو وجد شرف ذلك فيه لعموم الناس فالحكم بتحريمه إما تخفيفاً

أوسداً عن حول الحمى ليس بقياس بل النظر فيه لإجتها من حيث إخراج وصف حرام من الفرع وإدخال له تحت أصل كلى، ومثل هذا كثير في الشريعة المطهرة : وأيضاً من قبيل هذه الكليات الغير الظاهرة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « إستفت قلبك » ، الحديث وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « دع ما يريك إلى ما لا يريك » ، فإن كل أمر يتجاذب فيه معان من الحرمة والحل يعن فيه النظر ويلتجأ إلى الله تعالى فيه بصدق العزيمة إلى إلهام الصواب وقذفه في القلب ، فان غلبت مخائل الحرمة عليه وحكم المعنى الموجب للحرمة على القلب وأورثه ريباً واختلاجا في الصدر يكون فرعاً داخلاً تحت قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « دع ما يريك إلى ما لا يريك » ، وهذا الطريق في معرفة الأحكام أحوط وأقرب إلى الورع وحفظ الدين ، وعليه عمل رجال الطريق وهو طريق علمه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لخواص حضرته القدسية . وكل صورة يتصور فيها القياس إذا حاكت الحرمة في الصدر واختلج فيه وأرابت العلة في تلك الصورة القائس فليحكم فيها بالحرمة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا ، وبما علم من الشريعة من تغليب الحرام على الحلال بهذا الحديث لابتعدية العلة من الأصل إلى الفرع فانه لاجابة إليه للدخول هذا الفرع قطعاً في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « دع ما يريك إلى ما لا يريك » ، وفي الحرام المقلب ، وهذا مراد عمر في كتابه إلى أبي موسى على ما رواه الدارقطني ثم البيهقي في سننها ، القهم القهم فيها يخلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب والسنة : إعرف الاشباه والأمثال ثم

قس الأمور عند ذلك فاعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق فيما ترى،
 الحديث فقوله رضى الله عنه أعرف الأشباه والأمثال إشارة إلى معرفة
 المعنى الذى به يشابه الجزئيات الداخلة فى الكليات المنصوصة حتى يحكم عليه
 بالإدخال فيها فى نظائره ، وقوله "ثم قس الأمور"، أمر بموازنته المعانى
 المتجاذبة من الحل والحزمة الموجبة للحكم بالإدخال تحت الكليات
 وعدمه، وقوله "فاعمد الخ"، أمر بالأخذ بالأحوط والأقرب الى
 الورع وهذا الطريق ليس من القياس فى شىء لاجلى ولا خفى فهو
 كما يغنى عن القياس رأساً يغنى عن اللجوء الى البراءة الأصلية إلا
 فيما يقل وجوده إن شاء الله تعالى ، وهذه الابحاث فى نصرة نفاة
 القياس من خصيصة السنوح لهذا الفقير بفتح الحق سبحانه، وههنا
 يتم الدفع لكل جزء جزء مع كلام الدهلوى وباندفاعه تمت هذه الدراسة
 والحمد لله رب العالمين.

الدراسة الثانية

” وفي ما يدل من كلام الصحابة والسلف الصالحين على الاعتصام بالسنة وحسن أدبهم فيما سمعوا من الحديث ، وتبريهم عند ذلك عن أقوالهم وذم الرأي وما يدل على تحريم صنع من يعمل بالرواية على خلاف الحديث ،“



ولنبداً في الإعتصام وحسن الأدب بالأحاديث ، أما في الاول فحديث عبد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : ” لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته ، يأتيه الأمر من أمرى مما أسرت به أو نهيت عنه ، فيقول لا أدري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه : رواه محمى السنة في شرح السنة ، وقال هذا حديث حسن ، وأبو رافع مولى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إسمه أسلم كان قبلياً مات قبل على : قال : ” وفي الحديث دليل على أنه لا حاجة بالحديث إلى أن يعرض على الكتاب وأنه مهما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى وسلم كان حجة بنفسه انتهى - أقبل واذا لم تحتج الأحاديث إلى العرض على الكتاب المجيد فلأن لا تنفقر الى العرض

على غيره أولى . وعرضها على كل ما يحتاج اليه في الحكم بصحتها ليس من عرض الأحاديث الصحيحة على شيء في شيء لكون هذا العرض طريقاً الى تصحيحها وعلم ثبوتها . وإلى ذلك يشير قول محي السنة : ، وانه مهما ثبت ، الخ فإلى الله سبحانه الشكوى ممن يعتقد أن الاحاديث الصحيحة تحتاج بعد الصحة إلى العرض على قول إمامه الذي تبعه فإن أخذ به فهي حجة وإلا فلا . كيف خفي عليه أن الأحاديث الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على هذا لاتصير حجة بل الحجة عليه قول إمامه . وإذا لم تكن بنفسها حجة فلا يجب ما يؤمر به ولا يحرم ما ينهى عنه بتلك الأحاديث بل بقول إمامه . وهذه عقيدة فاسدة من التفت أدنى إلتفات إلى فسادها بجدها مبطله لركن السنة لازالت مبطله لكل جاحد للحق ولاحد بالباطل . وأما في الثاني فبحديث شعبة عن قتادة قال سمعت أبا السواد يحدث أنه سمع عمران بن حصين يحدث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه ” قال الحباء لا يأتي إلا بخير ، فقال بشير بن كعب إنه مكتوب في الحكمة إن منه وقاراً ومنه سكينه . فقال عمران أحدثك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتحديثي عن صحفك : رواه مسلم في صحيحه : وفي رواية أخرى له فقال بشير بن كعب إنا لنجد في بعض الكتب أوالحكمة أن منه سكينه ووقاراً لله ومنه ضعف ، فغضب عمران حتى احمرتا عيناه وقال لا أرى أحدثك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتعارض فيه الحديث : أقول ويستنبط من هذا الحديث شناعة قول من يقول إذا سمع الحديث هذا لا يوافق فقه أبي حنيفة مثلاً ، أو ينقل قولاً

مخالفاً في مقابله فضلاً عما يرتكب الحوب الكبير فيقول هذا الحديث يخالف الفقه ونحن عاملون بالفقه دون الحديث ، أو ما أشبه ذلك من الجسارة الفاحشة وبكل ذلك جرت عادة أكثر طلبة العلم في بلادنا في زماننا وهم خواص أهلها فضلاً عن العوام ، وليتنبه بضعف الأصل وشدة ما استنبط منه في علته الإجتراء وقلة التأدب حتى يدخل هذا الاستنباط في باب دلالة النص ، ويظهر عظم التجاسر من أهل الزمان على الشريعة وكبر المعصية فيه على ما لامسنا (١) لما في الأصل ، فانظر أن بشير بن كعب لم ينقل أمراً مخالفاً بالحديث ، وما أراد تأييد الحديث بقول الحكمة كما هو المتيقن بحال المسلم بل أراد تأييد ذلك بالحديث ، وأن هذه خصلة إتفقت على حسنها الشرائع ، وليس في شيء من ذلك باس لعدم كونه من صور المعارضة بالحديث ، ومع ذلك لما كان ذكره عقيب الحديث في ذلك المجلس اشغالا للسامعين من حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الفكريه والتأثر به بتدبره وتوحد قبله التوجه إلى جناب الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم وإخلاصاً في فيضان الأنوار المجلوبة بذلك التوجه سماه عمران رضى الله تعالى عنه معارضة ومزاحمة لكلامه الناطق بالوحي الإلهي وعد جنابةً باديةً حتى احمرت عيناه غيرةً على كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وغضباً على سوء أدب الناقل ، وأين هذا ممن ينقل ويروى في أحكام الحلال والحرام في مقابلة صاحب الوحي صلى الله تعالى عليه وسلم قولاً مخالفاً

(١) كذا في المطبوعة ولعل الصواب "على من لا أساس له في الأصول ،

لقوله من زيد وعمرو بالفصاحة التي مرتقيرها ، وفي مسلم الرواية الأخيرة ما معناه أن الحاضرين سكنوا عمران في غضبه فقالوا بشير منافق يعنون به أنه من المؤمنين وليس بمنافق وما ذلك إلا لفهمهم أن عمران ظنه بذلك الكلام عند ذكر الحديث منافقاً ، وإذا كان صنيع بشير وقوله المذكور عند الصحابة مظنةً للنفاق فما ظنك لو سمعوا هذه المعارضات الصريحة من الناس مع الأحاديث ، وعندى هذه الهفوة في زماننا بدعة قبيحة وجناية شنيعة يؤدب ويحتسب صاحبها عليها بما يروعه ومثله والنكل في ذلك على أهل العلم أشد من غيره ، فافقراً إن شئت (ويحبونه هيناً وهو عند الله عظيم) والله سبحانه هو العاصم لكل مؤمن عن هذه الجسارة وأمثالها ، ومن الثاني أيضاً أن أبا هريرة رضي الله تعالى عنه لما روى مرفوعاً ، ، توضؤاً مما مسته النار ولو من أنوار أقط ، ، قال له ابن عباس رضي الله تعالى عنها أنتوضأ من الدهن أونتوضأ من الحميم ، قال له يا ابن أخي إذا سمعت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له مثلاً ، رواه الترمذى ، ومنه أيضاً أن أبا هريرة رضي الله تعالى عنه لما روى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ، إذا قام أحدكم من النوم ، ، الحديث ، قال له قين الأشجعي كيف نصنع بمهراسكم قال نعوذ بالله من الشرك ، والمهراس حجر منقور كالخوض لا يستطيع أحد على تحريكه ، وقوله ” لا تضرب له مثلاً “، كناية عن الاتيان بالمعاني القياسية والمعارضات العقلية في مقابلة النصوص ، وهذا على ظن أبي هريرة إلى ابن عباس ، واعتذر عن قوله وقول قين الأشجعي غير واحد من علماء الأصول بما يخرج قولها عن الدلالة

على جواز القياس في مقابلة النص فلا يكون خرقاً للاجماع على عدم جوازه ، ومقصود الإيراد منه ههنا عدم تحمل أبي هريرة عن ابن عباس وقين التبرز بالرأى ، واستشكل الحديث به وإن كان لقوله تأويل حسن في موضعه من كتب الأصول ، وتجب الوقفة على تغليظه على فبن وقد ذكره ابن مندة في الصحابة حتى يظهر أنه مع صحبته لما عرضه أبو هريرة بسبب هذا الكلام بما يخاف منه الكفر بقوله : نعوذ بالله من شرك ، فهؤلاء المتجاسرون بقولهم نعمل بقول الفقهاء دون الحديث المخالف به بتركهم صحاح الأحاديث المتفق عليها الشيخان بأراء الرجال مع اعتقادهم بصحتها أخرى بأن نعرضهم ونقول نعوذ بالله من شرك . والله سبحانه أعلم وعلمه أحكم . ومنه أيضاً حديث سالم بن عبدالله أن عبدالله بن عمر رضى الله تعالى عنها قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم إليها ، قال فقال بلال بن عبدالله والله لنمنعنهن ، قال فأقبل عليه عبدالله فسيبه سبا ما سمعت سبة مثله قط ، رواه مسلم ، وفي رواية له عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إئذنوا النساء بالليل إلى المساجد قال ابن له وإذاً قد يتخذنه دغلاً ، فضربه في صدره . فقال أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول لا ، زاد أحمد ، قال مجاهد فما كلمه عبدالله حتى مات انتهى ولا يخفى أن ابن عبد الله ما أراد بقوله لنمنعنهن إنكاراً وجحوداً ومخالفة الجهال الفاسقين العصاة العتاة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاشا له ولأهل ذلك القرن عموماً من ذلك بل حاول به بيان رأيه وإن ذلك الحكم

مخصوص زمانه كما يفصح عنه قوله في الرواية الأخيرة لمسلم ، و إذا
يتخذونه دغلاً ، ، يعني ذلك حال النساء في زمانه فعلمل نهيه بالعلة
الحادثة بعد عصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل يجوز أنه سمع قول
عائشة المروى أيضاً في صحيح مسلم . لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
رأى ما أحدثت النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بنى اسرائيل ،
وسماعة لذلك هو الظاهر من حال التابعين فاعتمد على ذلك في
إبداء رأيه . هذا وإن الزمان يوجب زوال ذلك الحكم بزوال علته
وهو تقوى أهل الزمان المتقدم . ومثل هذا الرأى تراه في ألف موضع من
الفقهاء في مقابلة النصوص إلا أنه لما كان رأياً في معارضة الحديث
وصنعاً حراماً عند الصحابة رضى الله عنهم بالإجماع عزره عبدالله رضى الله
عنه هذا التعزير البليغ ، وانظر الى أدب الصديقة رضى الله تعالى عنها
حيث قالت لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أفادت منها
أن الحكم بتبديل السنة عند زوال العلة أيضاً مخصوص بالشارع
صلى الله تعالى عليه وسلم وأنه في معنى النسخ فلا يقدم عليه أحد
غيره ، وأبن عبدالله تجاسر على ذاك تجاسر الفقهاء فأدب فيه واحتسب ،
وما لوحث إليه عائشة رضى الله تعالى عنها صرح به عمر بن
الخطاب رضى الله تعالى عنه في حديثه في صحيح البخارى
عن محمد بن جعفر قال أخبرنى زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن
الخطاب رضى الله تعالى عنه قال مالنا وللرمل إنما كنا رأينا به
المشركين وقد أهلكهم الله تعالى ، ثم قال شيء صنعه النبى صلى الله
عليه وسلم فلا نحب أن نتركه ، قال القسطلانى في شرح البخارى وذلك

لعدم إطلاعنا على حكمته وفصور عقولنا عن إدراك كنهه انتهى ، أقول
قد اطلع عمر رضى الله تعالى عنه بصرح قوله صلى الله عليه وسلم
أن من حكمته المراءة المذكورة لكن لا تنحصر حكم السنة الثابتة في
الأمر الواحد الذى أظهر به صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا يفيد أن العلة
المنصوصة إذا لم يكن ظاهر كلام الشارع حصر الحكم بها لا يزول ذلك
الحكم بزوالها وهو مما يحفظ ، وانظر أيضاً إلى قول عبدالله رضى الله
تعالى عنه في الرواية الأخيرة حيث جعل من إبداء رأى فى مقابلة
النص حيث قال له ، وتقول لا ، مع أنه لم يتكلم بلا فى تلك الرواية بل
تعرض لمفسدة الزمان الحاملة على ذلك فحسب . ثم إن كون ذلك
رأياً من ابن عبدالله من غير مخالفة ناشئة عن العصيان حتى تكون
الواقعة من مستندنا على ترجمة الدراسة ومنسلكاً في نظائره السابقة
قد سبقنى بالحكم به على ابن عبدالله الإمام النووى رحمه الله تعالى
في شرح مسلم حيث قال ، فيه تعزيز المعارض على السنة والمعارض لها
برأيه ، والرأى قول ينشأ عن دليل لا عن عصيان محض والله سبحانه
در النووى في هذا الكلام حيث أفاد أن حكم من غرض السنة برأيه
حكم المعارض عليها والعياذ بالله سبحانه من ذلك . وله رحمه الله تعالى
في الكلام على هذا الحديث هو دستور شريف للمؤاديين بالسنن
النبوية صلى الله تعالى عليه وسلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم (لا تمنعوا
إماء الله مساجد الله) هذا وشبهه من أحاديث الباب ظاهر في أنها لا تمنع
المساجد لكن بشروط ذكرها العلماء مأخوذة عن الأحاديث انتهى
فهو رحمه الله تعالى لله أبوه حيث لم يكتب بقوله ذكرها العلماء بل قيده

بقوله مأخوذة عن الأحاديث حتى لا يتقابل في كلامه شروط العلماء قيودهم إطلاق السنة ، ويفيد أن العلماء ليس لهم التصرف بالاشتراط والتقيد في إطلاقات المعصوم الخبير بالإطلاق والتقيد وإنما يتصرفون به وبغيره في كلامه بكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ومن تصرف في كلامه لا بكلامه صلى الله عليه وسلم بل برأيه فهو معترض على السنة وعليه وزر المعترض في اعتراضه وجحوده فالله سبحانه وتعالى يعصمنا عن هذه الدحضة الفاضحة بستره وحسن كلاءته . قال الطيبي في ” شرح مشكوة المصابيح ، ذيل شرح هذا الحديث عجب من يتمشى على الرأى إذا سمع من سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وله رأى رجع رأيه عليها ، وأى فرق بينه وبين المبتدع ، أما سمع لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به وها هو ابن عمر رضى الله تعالى عنها من أكابر الصحابة وفقهاها كيف غضب لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم وحجر فلذة كبده لتلك الهيئة عبرة لإولى الالباب انتهى.

ثم ههنا علم شريف ندرجه في هذا المقام بحثاً على الحكم بحرمة الصنعية المذكورة من ابن عبدالله وهو أن يقال دوران الحكم على علته أمر لا يرد إلا المحرم القياس فما وجه الحكم بالتحريم على ما صنع ابن عبدالله إذا حملته على إيداء العلة في النص عند الجمهور وعلى التمسك بزوالها في زوال حكم نيط بها ، وكيف يسوغ على هذا الحمل تعزيره من من أبيه وإذا لم يسغ ذلك وقد وقع من أبيه ، يحمل صنيعه على التجاسر المحض الحرى بالتعزير وإذا حل على ذلك لا يكون مما يدل على شناعة الرأى والتمسك بالعلة وجوداً وعدمياً في مقابلة النص ، فنقول

العلة إما منصوصة من الشارع صلى الله عليه وسلم أو مظنونة معقولة من النص جلية كانت أو خفية فإن كانت منصوصة منه صلى الله عليه وسلم كما في حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه في الصحيحين (إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم وذا الحاجة) وجب أن يتبع الحكم لها ويدار عليها فحيث يشق على المأمومين التطويل ويريدون التخفيف يؤم بالتخفيف وحيث لا يشق أو لا يريدون التخفيف لا يكره التطويل عن هذا قال الفقهاء إذا علم من المأمومين أنهم يؤثرون التطويل طول كما إذا اجتمع قوم لقيام الليل فإن ذلك وإن شق عليهم فقد آثروه وإنما يحكم بزوال الحكم عند زوال العلة المنصوصة لأنه إبطال للنص بالنص ، إذ تنصيص الشارع بأن هذه علة لهذا تنصيص بزواله عند زوالها للدلالة المتعينة عليه كالمنطوق ، وليس هو من باب المفهوم للفرق البائن الذى لا يخفى على أحد ، وإبطال النص بالنص جائز ، وهذا من قبيل عدم تجاوز الحكم من الغاية التى نصبها الشارع له إلى ماورائها ، وهذا فى المنصوصة التى يكون حصر الحكم بها ظاهر كلام الشارع كما فى حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ، ويحمل حديث عمر رضى الله تعالى عنه المتقدم ذكره فى الرمل على أن علة المراءاة له لم يكن الحكم محصوراً بها بظاهر كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم إذ هو من باب الإحتياط مع جواز السقوط . وإن كانت العلة مظنونة لا يحكم بزوال الحكم عند زوالها لأن العلة الظنية رأى بدا للرجال ، سواء فى ذلك جلى العلة وخفياً ، فالحكم بزوال الحكم عند زوالها يستلزم ترك النص بالرأى وهو حرام بالإجماع إذ ليس كل ما هو جلى يتعين أن

يكون مناطاً كما يتعين لذلك المنصوص من العلل فلا يدخل ترك الحكم بزوال المظنونة الجلية في باب ترك النص بالنص، وإتفاق الفقهاء وأهل الحديث المعتمدين على تعدية الحكم في الجلية إلى غير المنصوص بالمنصوصة لا يوجب القول منهم بكونها مثلها في زوال الحكم بزوالها للفرق الواضح بين تعدية الحكم الحكم بها إلى ما لانص فيه بخلافه وبين إبطال حكم النص الثابت بزوالها، وقد امتنعت الصديقة رضي الله تعالى عنها في الحديث المتقدم المروى من مسلم حيث قالت (لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء) الحديث باستناد المنع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان حياً عن أن تمنع النساء بنفسها بزوال علة الإذن إلى المساجد وهي تقوى أهل عصره صلى الله عليه وسلم لأنها وإن كانت جلية لكنها غير منصوطة، وهذا أصل واحد كبير لمن يقول بالفرق المذكور بين المنصوصة والجلية على كثرة الأصول الشاهدة له في الشريعة ولن نجد إن شاء الله تعالى من عراف الحديث والأصول من يحكم بخلاف ما حكنا، ولا عبرة بقول المتجاسرين؛ وقد جريت قبل هذا بسنين كثيرة على قولهم في حديث كفاءة قريش في كتابي "إيقاظ الوسنان"، وكنت أقول بدوران الحكم على العلة مطلقاً في ذلك الزمان في كثير من المواضع، واليوم أستغفر الله سبحانه من إطلاق القول في ذلك، والله تعالى يغفر زلاتي اليوم وقبل اليوم وبعده بجاه من غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، ومن بطون هذه الآية الكريمة انه أسند إليه ذنب أمة لكونه أخوف عليه وأسعى لمغفرته منهم وكونه معصوماً عنه فيما تقدم وما تأخر وإذ قد تبين حرمة صنيع ابن عبد الله وخلافه بما أجمع عليه

الصحابة وشهدت له النصوص الكثيرة انتهضت له الدلائل العقلية سن أن النص لا يعارض بالرأى، واحفظ هذا الفرق بين المنصوصة والمظنونة فانه من نفائس العلوم، والله سبحانه هو المانح العاصم .

ومنه أيضاً حديث عبادة بن الصامت الأنصارى النقيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله تعالى عنه أنه غزا مع سعاوية رضى الله تعالى عنه أرض الروم فنظر إلى الناس وهم يتبايعون كسر الذهب بالدنانير وكسر الفضة بالدراهم فقال يا أيها الناس إنكم تأكلون الربا- سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول (لا تبتاعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل لا زيادة بينهما ولا نظرة، فقال له معاوية يا أبا الوليد لأرى الربا في هذا إلا ما كان من نظرة، فقال عبادة رضى الله تعالى عنه أحدثك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتحدثني عن رأيك لئن أخرجني الله سبحانه لا أسألكك بأرض لك على فيها إمرة، فلما قفل لحق بالمدينة فقال له عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ما أقدمك يا أبا الوليد ، فقص عليه القصة وما قال من مسأكته ، فقال إرجع يا أبا الوليد إلى أرضك فقبح الله أرضا لست فيها وأمثالك، وكتب إلى معاوية لا إمرة لك عليه واحمل الناس على ما قال فإنه هو الأمر . قال الهروى وروينا عن محمد الكوفى وكان من الإسلام بمكان، قال رأيت الشافعى رحمه الله تعالى بمكة يفتى الناس، ورأيت الإمام أحمد وإسحق بن راهويه حاضرين، فقال الشافعى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال إسحق، رويانا عن الحسن وإبراهيم أنهما لم يكونا يريانه، وعطاء وطاؤس لم يكونا يريانه، فقال

له الشافعي ما أحوجني يا إسحق أن يكون غيرك في موضعك فكنت أمره بعرك أذنيه، أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنت تقول عطاء وطاؤس وإبراهيم والحسن، وهل لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ١٠٠؟ وقد روى الدارمي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها قال، أما والله لا تخافون أن تعذبوا أو يخسف بكم أن تقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فلان، وقال أبو عيسى الترمذي في جامعه في باب إشعار البدن سمعت أبا السائب يقول كنا عند وكيع فقال لرجل ممن ينظر في الرأي، أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقول أبو حنيفة هو مثله، قال الرجل فانه قد روى عن إبراهيم النخعي أنه قال الإشعار سئلة، قال فرأيت وكيعاً غضب غضبا شديداً، وقال أقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال إبراهيم، ما أحقك بأن تحبس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا (١)، قال

(١) قلت راوى هذه الحكاية أبو السائب سلام بن جنازة متحرف عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، وهو يروى عن وكيع حكايات لاتصح، وبعضها مذكورة في تاريخ بغداد للخطيب، والانتقاء لابن عبد البر، ثم هو ليس بالمتقن فيما يرويه من الأحاديث وقد صرح أبو احمد الحاكم الكبير في حقه (أنه يخالف في بعض حديثه) ووكيع رحمه الله تعالى من أبر اصحاب أبي حنيفة بائي حنيفة رضي الله تعالى عنه، ولم تصح عنه كلمة سوء فيه قط وان قوله بعض السفهاء ما لم يقله، وقد انتقد هذه الحكاية التي أوردها المصنف حافظ العصر قاسم بن تطلوبغا في كتابه المعروف بمنية الالعمى فيما فات من تخريج احاديث الهداية للزيلعي (ص ٣٩

القسطلاني في شرح البخاري وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة رح

طبع مصر ١٣٦٩) قال في هذه الحكاية نظر ، لأن وكيعاً ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وو كيع من ينظر في الرأي وله اقوال رواها عنه ابن ابي شيبة وغيره ، وفيها ما هو على خلاف ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الحكم قاله لدليل آخر صرح عنده ذلك من المروى بخصوصه ، و ليس مراد المجيب معارضة فعل النبي صلى الله عليه وسلم بقول ابراهيم ، وانما اراد ان هذا قول قال به من هو قبل ابي حنيفة من مشايخ مشايخك ولم ترد عليه ، وعند ما قال ابو حنيفة بمثله تعرض عليه ، لدع ابا حنيفة و انقل الكلام الى ابراهيم قبله ان كنت منصفا ، وحاصله كانه قال ابو حنيفة ليس بمبتدى له في الاسلام بل محبوق اليه اه

هذا وقد روى الحافظ الخطيب البغدادي في تاريخه (ج ١٤ ص ٢٤٧) اخبرني الخلال اخبرنا الحريري على بن عمرو ان علي بن محمد النخعي حدثهم ، قال ، حدثنا نعيم يعني ابن ابراهيم ، حدثنا ابن كرامة قال كنا عند وكيع يوماً فقال رجل ، اخطأ ابو حنيفة فقال وكيع ، كيف يقدر ابو حنيفة يخطئ ؟ ومعهم مثل ابي يوسف وزكريا قياهما ، ومثل يحيى بن ابي زائدة وحفص بن غياث ، وحبان ، ومندل ، في حفظهم الحديث ، والقاسم بن معمر في معرفته باللغة والعربية وداؤد الطائي ، وقضيل بن عياض في زهدهما وورعها ، ومن كان هؤلاء جلساءه لم يكذب يخطئ لانه ان اخطأ ردوه - اه - النعماني

في إطلاق كراهة الإشعار، قال (١) ابن حزم في المحلى هذه طامة من طوام العالم أن يكون مثله شئى فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم، أف لكل عقل يتعجب حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذه قوله لأبي حنيفة لانعلم له فيها متقدماً من السلف ولا موافقاً من فقهاء عصره إلا من قلده انتهى ثم قال وقد ذكر الترمذى عن أبي السائب فذكر قوله المتقدم، وقال فيه رد على ابن حزم حيث زعم أنه ليس لأبي حنيفة سلف في ذلك، وقد أجاب الطحاوى منتصراً لأبي حنيفة فقال لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار بل ما يفعل على وجه يخاف منه هلك البدن كسراية الجرح لاسيما مع الطعن بالشفرة فأراد سد الباب عن العاسة لإنهم لا يراعون الحد في ذلك، وأما من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا، انتهى ولقد أحسن الطحاوى فيما أتى به من العذر عن أبي حنيفة فإن بعض السلف صح عندهم الحديث ولم يصح كيفية العمل به عندهم فتوقفوا عنه، وهذا من هذا القبيل أيضاً، ويحتمل أنه لم يصح عنده أصل الحديث والله سبحانه أعلم. وقال محى السنة، وجاء رجل إلى مالك فسأله عن مسئلة فقال له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا فقال الرجل رأيت، فقال مالك (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة

(و) قال العافظ ابن حجر العسقلانى في لسان الميزان، في ترجمته ابن حزم، ” وما يعاب به ابن حزم وقوعه في الاتمة الكبار باقبح عبارة واشنع رد وقال ابو العباس بن العريف الصالح الزاهد، لسان ابن حزم وسيف الصحاح شقيقان،، اهـ - النعمان

أو يصيبهم عذاب أليم) فلا يذهب عليك يا أيها الذاهب كثير من العلم من غير تنبهك لما جاء به أن التعزير الوارد على مثل إسحق رح في جلالة قدره من الشافعي رح لم يكن في أزيد سن التفوه بقول الفقيه في مقابلة الحديث فلم يتحمل مجرد ذلك على أى محمل كان عليه ، وزاد على الشافعي رحمه الله مالك رحمه الله ، وهو الزائد في كمال الأدب والمعرفة ، فهدد من سئل عن رأيه عند ذكر الحديث ، يشرفه على نزول العذاب بمخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما ذاك أيضاً إلا بمجرد وقفته ونظره عند النص إلى قول أحد ، ولا شك أن مثل إسحق رحمه الله لا يريد بذلك إلا الفحص عن مستند الفقهاء وفهمهم من الحديث دون التزاييل بالخلاف ، وكذا سائل مالك ما أراد بقوله أرأيت إلانصحيح الحديث عنده وأخذه به على إنتفاء المعارض ، ومع ذلك لم يتحمل هذه المقابلة وحكم عليها بما يوجب تحريمها ، فأى توقف في حرمة أقوال المجترئين اليوم في معارضة الأحاديث على إظهار اعتقادهم باننا ما كلفنا إلا العمل بأقوال الفقهاء فدحضوا وأدحضوا ، والله سبحانه يعصمهم عما استشفروا له بهذه الجرأة الحادة ، ويوفقهم وإيانا بما يحب الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم .

وقول القائل في مقابلة الحديث أرأيت مذموم عند السلف حتى في زمن الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجمعين ويشهد لذلك حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما عن الزبير بن عري قال سأل رجل ابن عمر رضى الله تعالى عنها عن إستلام الحجر ، فقال رأيت رسول الله صلى الله

تعالى عليه وسلم يستلمه ويقبله ، قال أرأيت إن زوحت أرأيت إن غلبت قال إجعل أرأيت باليمن ، رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يستلمه ويقبله رواه الإمام البخارى فى أبواب الحج قال الكرماني أى قال ابن عمر رضى الله تعالى عنها للسائل ، وكان يعمياً إذا جئت طالباً للسنة فترك الرأى وقول أرأيت ونحوه باليمن ، واتبع السنة ولا تتعرض لغير ذلك ، وقال الحافظ فى الفتح وإنما قال له ذلك لأنه فهم منه معارضة الحديث بالرأى ، فأنكر عليه ذلك وأمره إذا سمع الحديث أن يأخذه وينفي الرأى ، والظاهر أن ابن عمر رضى الله تعالى عنها لم ير الزحام عذراً فى ترك الاستلام انتهى ، وقال القسطلانى فى شرح البخارى وروى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر رضى الله تعالى عنها يزاحم على الركن حتى يدمى انتهى ، أقول ومن أدق ما يستنبط من حديث صحيح البخارى هذا أن السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تسقط بالخرج فيما لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم إسقاطه بذلك فأفاد إنسداد باب القياس على السنن التى سقطت بالخرج بصريح أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما لم يثبت الأمر به ، وهو عزل للرأى أى عزل لمن يفتن ، قال الشيخ الأكبر محى الدين قدسنا الله تعالى بسره فى الباب الثامن عشروثلاثمائة قدرونا عن ابن عباس رضى الله تعالى عنها أنه كان يخاف من الرأى أشد الخوف حتى إن رجالاً أصاب من عرضه فجاء إليه يستحله من ذلك فقال إجعلنى فى حل ، فقال ابن عباس رضى الله تعالى عنها معاذ الله أن أحل ما حرم الله تعالى ، ان الله تعالى قد حرم أعراض المسلمين فلا أحلها ولكن غفر الله لك

يا أخى، قال الشيخ فانظر ما أدق هذا العلم وما أعجب هذا التصرف انتهى، وفيه من حسن الأدب بالشرعية والتبرية عن النفس في أمر الحل والحرمه ما لا يخفى وهذا يفصح عن جسارة من يقول هذا الأمر حرمه فلان وحلله فلان وقدمر في ذم الرأى والقياس أخبار وآثار فيما سبق فلا نعيدها -

ومن قبيله ما روى الهروى مرفوعاً تعمل هذه الأمة برهة من الزمان بكتاب الله عزوجل، ثم تعمل بعد ذلك برهة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم تعمل بعد ذلك برهة بالرأى، فاذا عملوا بالرأى فقد ضلوا، قال وروينا مرفوعاً يفرق أمتى على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة على أمتى قوم يقيسون الأمور برأيههم فيحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله، قال وروينا مرفوعاً من قال بالرأى فقد اتهمنى بالنبوة، وروى الهروى أيضاً عن الشعبي عن مسروق قال قال عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه ليس عام إلا والذي بعده شرمه ولا عام خير من عام ولا أمة خير من أمة ولكن ذهاب خياركم وعلماؤكم، وسيجئ قوم يقيسون الأمور برأيههم فينهدم الاسلام وينظم، وكان الأوزاعى رحمه الله تعالى يقول عليك بآثار من سلف وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوها بالقول، فإن الأمر ينجلي حين ينجلي وأنت منه على طريق مستقيم، وروى الهروى عن بلال بن سعد كان يقول ثلاث لا ينفع معهن عمل، الشرك بالله والكفر والرأى، قيل يا أبا عمر وما الرأى قال ترك كتاب الله وسنة نبيه وتقول بالرأى، قال وروينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى أنه كان يقول ضعيف الحديث خير عندى فى العمل به من

قوى رأى الرجال، وقد سر وجه ذلك فيما تقدم فتذكر، أقول بل ويترك عمل الصحابة الثابت عنهم بالحديث الضعيف فضلاً عن رأى الرجال من غيرهم وعلى ذلك جرى قدوة المحدثين والفقهاء من الحنابلة صاحب كتاب المغنى، حيث قال ولا بأس بالإحتباء والإمام يخطب، روى ذلك عن ابن عمر رضى الله تعالى عنها وجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإليه ذهب سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وعطاء وشريح وعكرمة بن خالد وسالم ونافع ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأى، قال أبوداؤد ولم يبلغنى أن أحداً كرهه لإعبادة بن نسي لأن سهل بن معاذ رضى الله تعالى عنه روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحبة يوم الجمعة والإمام يخطب رواه أبوداؤد. قال ولنا ساروى يعلى بن شداد بن أوس قال شهدت مع معاوية بيت المقدس فجمع بنا فإذا جل من فى المسجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيتهم محبتين والإمام يخطب، وفعله ابن عمر وأنس رضى الله تعالى عنهم ولم نعرف لهم مخالفاً فصار إجماعاً والحديث فى إسناده مقال على ما قاله ابن المنذر، ثم قال والأولى تركه لاجل الخبر وإن كان ضعيفاً، ويحمل النهى فى الحديث على الكراهة وأحوال الصحابة الذين فعلوا ذلك على أنه لم يبلغهم الخبر والله تعالى أعلم انتهى كلامه، وأنت خير بأنه قد يستفاد من كلام هذا الإمام أن ترك الإجماع بالحديث الضعيف أولى من ترك الحديث بالإجماع فكيف بالحديث الصحيح وقد عقدنا فى تحقيق هذه المسئلة دراسة على حيازة فى هذا الكتاب، والله الموفق، وقال الهروى وروينا عن

عبدالرحمن بن مهدي أنهم ذكروا عنده الآراء بالبصرة فانشأ يقول .

دين النسبي محمد مختار نعم المطية للفتى آثار
لا ترغب عن الحديث وأهله فالرأى ليل والحديث نهار
فلربما غلط الفتى سبل الهدى والشمس بازغة لها أنوار

وقوله هذا إشارة إلى أن القاصر ربما يكتفي بقياس من يعتقده ويفتر عن طلب الحديث في الباب مع وجود الأحاديث الصحيحة فيه على خلاف ذلك القياس ، ولا يعذر في ذلك مع إمكان الإطلاع على تلك الأحاديث وحكم الحفاظ عليها بالصحة والحسن ، وإذا علم تحقق مخالفة روايات المذهب بالأحاديث في كثير من المواضع وليكن عذر القائسين مع وجودها عدم علمهم بها أو غير ذلك مما يقيهم عن الملام أو لا يكون والعهدة في ذلك كله عليهم لا يجوز لمن يمكن له الإطلاع على الأحاديث في ذلك الباب المبادرة بالعمل بالفتيا قبل طلب الأحاديث من مظانها على سهولة وجدانها بحمد الله سبحانه بعد تأليف دفاثر الإسلام بالتبويب المخصى لأحكام الشريعة المطهرة شكر الله سعي من دونها وبوبها وسهل طرق أخذها ومعرفتها . وعدم جواز هذا ظاهر لمن له أدنى إنصاف مع التحاشي عن غباوة الجهل فإن الأخذ بالفروع القياسية من القائسين ومن تبعهم لا يحل إلا عند عدم النصوص فما لم يتيقن بإنتفاء النص في الباب لا يجوز العمل بالقياس فيجب الفحص عن النص بقدر الإمكان قبل العمل بهذه الفتيا القياسية التي يقر أهلها بكونها قياسات محضة ، وهذا مراد قول شريح رحمه الله تعالى أن السنة سبقت قباسكم

فاتبع ولا يتبدع فإنك لن تفضل ما أخذت بالأثر، وسبقها هو الفحص عنها قبل العمل بالفتيا، وما أصرح عن ذلك وأحسن فيه قول الشعبي على ما حكاه محي السنة في شرح السنة، إنما الرأي بمنزلة الميتة إذا احتجت إليها أكلتها، هذا ثم هذا، وقيل للشعبي ألا تحضر المسجد فقال لقد بغض إلى هؤلاء هذا المسجد حتى لهؤلاء أبغض إلى من كناسة دارى، ف قيل له من هؤلاء يا أبا عمرو قال أصحاب الرأي، وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى سألت الشافعى رحمه الله تعالى عن القياس فقال عند الضرورات، وسأل مسروقاً قوم عن مسائل فأجابهم فكتبوها فبلغه ذلك فقال لعل كل شئ أجبتكم به خطأ إنما أجتهد لكم وكيف تكتبون عني ما لعل أرجع عنه غداً إنما يكتب الناس الحديث، ويقاربه ما ثبت عن أحمد أنه لم يصنف كتاباً في الفقه وإنما حفظ ما حفظ عنه في صدور الرجال. وقالوا له مرة لم لاتضع للناس في الفقه شيئاً فقال أولأحد كلام مع الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وقيل إنه وضع عشرين مسألة في الصلوة فقط. وهذا من مسروق وأحمد يدل على أن ماصح وثبت من آراء الفقهاء وإنما يعمل بها على استصحاب الحال فازدحت في الفروع الاجتهادية ظنون على ظنون فإنها ظنية أصلاً بوجوه ستة بينها التفتازانى في التلويح وظنية بقاء، وهذا الإستصحاب لا بد من إرتكابه في الإجماع أيضاً وبذلك ورد البحث في قطعية حجيته، فان احتمال رجوع واحد منهم مثلاً عقيب القول مدفوع بالإستصحاب وهو حجة ظنية وكل ما يدخل في إثباته ودلالته ظن فهو ظن مثله، وهذا عند الشافعية القائلين بالإستصحاب وإنها حجة ظنية، ويشكل الأمر على

الحنفية القائلين بإبطال حججته في الإثبات على مامروا بهم إن أجابوا عن احتمال نسخ النصوص بأن ذلك لا حاجة في إندفاعه إلى القول بالاستصحاب بل بمد الشارع حكمه إلى ورود الناسخ لكن لا زاهم يخرجون الرأس عن ورود الفروع الإجتهدية فإنه ليس لمجتهد أن يحكم بمد حكمه إلى زمان بلوغ رجوعه فإنه أين ذلك من ذلك، وهذا مسروق يتبرأ إلى الله سبحانه ويقول ما يقول فلا محيص لهم إلا بالقول بالاستصحاب في الإثبات فاحفظ هذا، وكان ابن المسيب رحمه الله تعالى يجمع الفقهاء في كل مسألة لم يجد في الكتاب والسنة ويعمل بما اتفقوا عليه ويقول فان لم يصبها وابل فطل، وكان ابن المبارك رحمه الله تعالى يقول الناس في صلاح مادام فيهم من يطلب الحديث فإذا طلبوا العلم من غير حديث فسدوا انتهى، وهذا الفساد ممن يطلب العلم من قتيب الرجال من غير تنقيدها على معيار الأحاديث وهو من غير بذل الطاقة في وجدانها ولم يرفع رأساً إلى طلب الحديث في واقعة في جميع مدة عمره قط مع ما صنف ودون في جمعه وفنونه ما لم يتفق في علم تدوينه ولا يرى نفسه في ذلك قاصراً ولا مفوتاً لما وجب عليه بحكم الشريعة المطهرة، (ويحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم) هذا في القاصر القاعد عن الطلب فكيف من ادعى أنه مكلف بطلب العلم من غير حديث ومن محض أقوال الرجال ويحرم عايه العمل بالحديث، إلى أية شريعة يستند هذا الاعتقاد ونحن نرجو من الله سبحانه الأجر على ما ظلم بنا بهذا القول من تحريق الأكباد. قال الشيخ تقي الدين في الإمام، قال الحاكم سمعت أبا زكريا العنبري يقول سمعت محمد بن إسحق يعني ابن خزيمة صاحب الصحيح المشهور يقول ليس لأحد مع النبي

صلى الله عليه وسلم قول إذا صح الخبر عنه، ثم قال ابن خزيمة سمعت أبا هشام الرفاعي، سمعت يحيى بن آدم يقول لا يحتاج مع قول النبي صلى الله عليه وسلم إلى قول أحد وإنما كان يقال سنة النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ليعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انتقل إلى الرفيق الأعلى وهو عليها، وقد قال الإمام الشعراوي في المنهج قد اجتمعت الأمة على أن السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب بقاض على السنة انتهى، فإلى الله تعالى الصراخ وعلى باب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المناخ أليس من يعتقد هذا وينادي جهاراً في النادي ويحكم بقضاء القياسات على السنة ويقدمها في ذلك على كتاب الله الغير القاضى على السنة، وهل للقضاء على السنة معنى غير تركها بفروع الفقهاء فنحن في دائم شكواه ضارعين إلى الحق في جميل الصبر على آذاه والله سبحانه المستعان وعليه التكلان.

وكان الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول حرام على من لم يعلم دليلاً أن يفتي بكلامى، وهذا الكلام من أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثابت بالسند المسلسل بالحنفية على ما حكاه الشيخ الأكبر في الفتوحات، وهو يفيد عدم جواز التقليد المحض من المفتي العالم القادر على ترجيح الأقوال بدلائلها ولأن التقليد المحض أو المستند إلى حسن الظن الناشئ لا عن دليل علمى جائز من العوام، وأما العالم المفتي فهو غير معذور في الحكم في الشرائع بمجرد من غير أن يعلم لإمامه دليلاً ويرى له ترجيحاً على دليل غيره وهو منطوق الكلام الآتى من أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإذا لم يعلم لقوله دليلاً يجب على المفتي التوقف في الفتوى إلى أن يظهر

فإن هذا التوقف حكم من لم يعلم دليلاً من الشارع أصلاً فينظر وجدانه
أوتعارض عنده الدليلان منه صلى الله تعالى عليه وسلم فيتوقف إلى ظهور
ترجيح ، فالفتى إذاً يفتى بكلام من يشهد له السنة والكتاب عنده على
حسب علمه فإن كل امرئ معذور ببذل الطاقة في دين الله تعالى مأخوذ
بالتقاعد عن ذلك ، ثم لا يخفى عليك أن هذا قوله رحمه الله تعالى
فيمن لم يعلم لقوله دليلاً فما ظنك فيمن يعلم أن قوله وقع على خلاف
الدليل من الحديث الصحيح فلا ريب لأحد أنه لما حرم الفتوى بعدم
الدليل لقوله فلان يحرم عند انتهاض الحديث الصحيح حجةً عليه أولى
وقد صح عنه أيضاً أنه قال أتركوا قولي بقول الرسول صلى الله تعالى
عليه وسلم لأنه لم يدع هو ولا أحد غيره من المجتهدين الإحاطة بكل قول صح
من الرسول صلى الله عليه وسلم في زمانه فضلاً عما صح بعد زمانه ، وقديم
قول الشعراوي قدس سره في ذلك بما لا مزيد عليه في العذر عن كثرة
القياسات في مذهب أبي حنيفة في الدراسة الحادية عشرة ، وكان أبو حنيفة
رحمه الله تعالى إذا أفتى يقول هذا رأى أبي حنيفة وهو أحسن ما قدرنا
عليه فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب انتهى ، ولا يذهب عليك
أن هذا كلامه في كلام غيره إذا ترجح ذلك عند أحد وظهر عليه
كونه أحسن وأقوى من كلامه فما ظنك به فيما إذا صح الحديث في
خلاف قوله ، وروى الحاكم والبيهقي عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه كان
يقول إذا صح الحديث فهو مذهبي ، وكان يقول إذا رأيتم كلامي يخالف
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضربوا بكلامي الحائط ، وقال
للمزني لا تقلدني في كل ما أقول ، وانظر في ذلك لنفسك فانه دين ، وفيه

دلالة على ما قلنا في شرح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن العالم لا يجوز له التقليد المحض كما لا يخفى ، قال الإمام الشعراوي في المنهج ، قال الإمام الشافعي فمضى في المستحاضة تغسل أثر الدم وتصلي لوصح الحديث في ذلك لقلنا به وكان أحب إلينا من القياس على سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الوضوء مما خرج من قبل أودبر ، وقال في باب تخميس الساب وإذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي شيء لم يحزلنا تركه ، وقال في باب سهم البراذين ولو كنا ثبت مثل هذا الحديث ما خالفناه ، وقال في باب أحد الزوجين يموت ولم يفرض لها صداق في حديث بروع بنت واشق لو أن هذا كان يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لأخذنا به فانه أولى الأمور بنا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال في باب السير فإن كان مثل هذا الحديث يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فلاحجة لأحد معه ، وقال في باب الجزية لولا أن نأثم بتمنى باطل لوددنا أن الأمر على ما قال أبو يوسف ، كما قال ولا يجزى على عربي صغار ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل في أعيننا من أن نحب غير ما قضى به ، (١) وقال في باب

(١) قال الحافظ ابن التركماني ، في الجوهر النقي (ج ٩ ص ١٨٧) قلت قد ورد أنها لا تؤخذ من العرب قال عبدالرزاق أنا معمر عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح عبدة الاوثان على الجزية الا من كان منهم من العرب ، والقائلون بهذا المذهب يحتجون بالمرسل ، قال أبو عمر فاستثنى العرب وإن كانوا عبدة اوثان من بين سائر عبدة الاوثان وبه يقول ابن وهب اهـ - النعماني

الصيد كل شيء خالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا يقوم معه حجة ولا قياس فان الله تعالى قد قطع العذر بقوله صلى الله عليه وسلم فليس لأحد معه حجة ، وقال في باب المعلم يأكل من الصيد إذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل تركه لشيء أبداً ، وقال في باب من مر بجائط إنسان من كتاب الأم ، وقد روى في ذلك حديث لو كان يثبت مثله عندنا لم نخالفه ، وقال في باب العتق من الأم أيضا وليس في قول أحد وإن كانوا عددا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة انتهى ، وقال عبدالله بن أحمد سألت والذي عن الرجل يكون في بلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يدرى صحيحه من سقيمه وصاحب رأى فمن يسئل قال يسئل صاحب الحديث ولا يسئل صاحب الرأي ، وكان يقول رحمه الله تعالى أنظروا في أمر دينكم فإن التقليد المحض مذموم وفيه عمي للبصرة ، قال الشعراوي في المنهج وكان كثيرا ما يذم التقليد ويقول قبيح على من أعطى شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشى في الظلام ، قال ويشير به والله تعالى أعلم الى العقل الذي جعله الله كالشمعة التي يميز بها بين الأمور ويستبصر بنورها في دينه وعباداته قال ، وروينا أن شخصا استشاره في تقليد لشخص من علماء عصره فنهاه عن ذلك ، وقال لا تقلدني ولا مالكا ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذ الأحكام من حيث أخذوا يعني الكتاب والسنة ، وهذا تصريح من أحمد رحمه الله تعالى بعدم جواز التقليد من العالم ، وقد تقدم من أبي حنيفة والشافعي ما يدل على ذلك فهو ما إتفق عليه الأئمة رحمهم الله تعالى فليكن

منك على تذكر وإعتناء به وإذا أمر من له أهلية النظر في الدليل بالنظر كما أمر الشافعي للمزني وقال أحمد لمن استشاره خذ الأحكام الخ ودل قول أبي حنيفة على وجوب طلب الدليل مطلقاً لقوله ، وعدم جواز الفتوى بمجرد أقواله ، وأكثر التنويرات العقلية التي يذكرها صاحب الهداية والكافي والتبيين ليس بدليل لأبي حنيفة ، وإنما دليله الكتاب والسنة وآثار الصحابة والقياس على السنة عند فقد النص ، دل هذا على وجوب طلب الحديث لأقوالهم بطريق أولى والتوقف في الفتوى لها إلى زمان وجدانه ولا سيما في الفروع مما يخالف الأحاديث الصحيحة ، وتحقيق ذلك في موضع واحد يرفع الأمان في كل قول مجرد فكيف لا يتحقق في مواضع شتى ، وقد أقامت الأئمة الأربعة الحجة ونادوا جهاراً على ما وصل إلينا بالإسناد المتصل منهم بأن ترك قولهم إذا خالف الحديث واجب ، فإذا نفي الحديث الصحيح قولاً من أقوال الأئمة يجب علينا ترك قولهم ، وكيف لا وإمام الحنفية ابن الهمام مصرح في الفتح على ما سيجيء بأن قول الصحابي حجة عندنا إذا لم ينه شيء من السنة ، وسقوط الإحتجاج عن قول إمام عند نفي الحديث له أدنى من سقوطه عن قول الصحابي لاسيما عند الحنفية القائلين بكونه حجة على من بعدهم وليس قول مجتهد حجة عندهم على أحد ابتداء بالاتفاق وبعد الإلتزام عند المحققين ، منهم ابن الهمام ، ومن هذا يلزم تبكيت بعض من لا إعتداد بقوله في قوله بثبوت نفي السنة بقول إمام يخالف لها لا سبيل إليه إلا عنده و لاأظنه يقول أو عند إمام آخر مثله لعدم اعتقاده

بمائلة مجتهد آخر بإمامه ويعلل عدم امتناع هذا بأن له عن هذا الحديث جواباً لا محالة يلزم علينا الاعتقاد به من غير أن نعرفه وهذا هو الحجة لنا في ترك الكتاب والسنة ، وهذا فاسد في نفسه فساداً بيناً كما وقفت على بطلانه متفرقاً فيما تقدم وستقف عليه مجموعاً فيما يأتي في دراسة مفردة ، لكن المقصود ههنا تبكيته اللازم عليه في هذا المقام ، بأن نقول له لا وجه لنفي السنة بقول الصحابي على قولك فإن له عن هذا الحديث جواباً وهو أولى بذلك في جميع وجوه الجواب وأكثر علماً بالنسخ والمعارضة من إمامك وقد جوزت أئمتك ذلك حتى جرى عليه المتأخرون من أهل التصنيف في استدلالهم فان تجوزه في الصحابي دون إمامك فأنت ممن لا يجاب لك - والله سبحانه هو الهادي للصواب ،

ثم إن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين تماثلوا على الإنكار على من رأى رأياً بخلاف الحديث وقد كثر ذلك على معاوية بن أبي سفيان في محدثاته ، فنها تقييلسه لليانين أنكر عليه ذلك ابن عباس رضي الله عنها لخلاف السنة ، ومنها ترك التسمية في الصلوة جهراً لما قدم المدينة المطهرة أنكرت عليه ذلك المهاجرون والأنصار وقالوا سرفت التسمية يامعاوية ، ومنها أنه نهى الناس عن متعة الحج ، فقد روى الترمذي في جامعه من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنها قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من نهى عنه معاوية ، والجمع بين حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنها هذا والتي فيها نهى عمر وعثمان رضي الله عنها أما رجوعهما بعد القول

بالنهي إلى حد ذلك أو بالعكس ، وضبط ابن عباس أحد الأمرين فأخبر به ، وأما كون معاوية أول من نهى مع تقدم النهي بذلك عن عمرو عثمان رضي الله تعالى عنهما على ما وقع في حديث الضحاك عن عمر حيث قال لسعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد نهى عن ذلك كما رواه الترمذي في الجامع ، فباعتبار أن نهيهما معناه بيان أنه غير مباح ، ونهى معاوية منع الناس جبراً من أن يأثوا به على مذهب على رضي الله تعالى عنه وغيره من الصحابة فهو أول من نهى بهذا المعنى والله سبحانه تعالى أعلم ، ومنها قرله في زكاة الفطر ، إني أرى أن مدين من سمراء الشام يعدل صاعاً من تمر ، أنكر عليه ذلك أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه وقال تلك قيمة معاوية لأقبلها ولا أعمل بها وذلك لما روى الأئمة الستة عنه كنا نخرج إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حر ومملوك صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب ، فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية حاجاً أو معتمراً فكلّم الناس على المنبر فكان فيما كلّم به الناس أن قال إني أرى مدين من سمراء الشام الحديث ، وفيه قال أبو سعيد أما أنا فإني لأزال أخرجه أبداً ماعشت ، ولما بلغ ابن الزبير رأى معاوية قال بشئ الاسم الفسوق بعد الإيمان ، صدقة الفطر صاع صاع ، وأوليائه المحدثنة لا تخفى كثرتها على عائر علم الحديث ، وقال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه على لفظ صحيح البخاري ما كنت لأدع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول أحد قاله في متعة

الحج مع تحريم عمر رضى الله تعالى عنه لها، وأخذ عثمان رضى الله عنه بقوله رضى الله تعالى عنه فإنه رضى الله تعالى عنه بعد ما ثبت عنده صريح الأمر بالتمتع على الجدل البليغ في حجة الوداع لم يبال بخلافها، ولم يتوقف بحسن الظن إلى عمر رضى الله عنه بتجوز أن له في التحريم سماعاً لم يظهره لأن الخلاف فشى أمره بعد عمر مع عثمان رضى الله تعالى عنه عنهم أجمعين. على أن في حديث سعيد بن المسيب أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فشهد عنده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي انتقل فيه إلى الرفيق الأعلى ينهى عن العمرة قبل الحج رواه أبو داود وبهذا يرد ما قالوا إن تحريم المتعة رأى رآه عمر رضى الله عنه وظاهر هذا أن عمر رضى الله تعالى عنه كان أظهر الحديث وكذلك عثمان رضى الله تعالى عنه في مناظرة يعسوب الأمم من الأولين والآخرين على بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه فلم يعتمد عليه لأن الرجل المبهم هذا يحتمل أن يكون معاوية بن أبي سفيان على تفسيره الرواية الأخرى ولم يصادقه في ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فدار الحديث عليه فتركه فقد أخرجه أبو داود عن أبي موسى الأشعري من أهل البصرة أن معاوية بن أبي سفيان قال لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ركوب جلود النمر قالوا نعم قال فتعلمون أنه نهى أن يقرن بين الحج والعمرة قالوا أما هذا فلا، فقال أما أنها معهن ولكنكم نسيتن وإذا جاز الأخذ من سعيد بن المسيب على مثل جبر الأمة عبد الله بن عباس رضى الله عنه

فى حديثه أن النبى صلى الله عليه وسلم . تزوج ميمونة وهو محرم
 حيث قال وهم ابن عباس رضى الله عنه فى تزويج ميمونة وهو
 محرم ، رواه أبو داؤد ، فلأن يقع ذلك من مثل على بن أبى طالب
 رضى الله تعالى عنه على مثل معاوية لا يستبعده إلا قليل العلم ،
 وماروى عن معاوية ، ابن عباس وحيد بن عبد الرحمن وعمر
 بن هانئ وحران بن ابان فى الحج والعلم وغير موضع الا حين سلم اليه
 الأمر حسن بن على رضى الله تعالى عنه وصالحه ذكره فى تذكرة القارى ،
 وذلك لانه كان قبل ذلك باغياً جائراً ومثله لا يتحمل عنه الدين والسنة ،
 وهذه الدقيقة واجبة الرعاية فى أحاديثه على رأى هؤلاء الأكابر
 الذين لم يتحملوا عنه قبل الصلح ، فليميز ما تحمل عنه فى أيام بغيه
 وبين ما تحمل بعد الصلح ، وكيف يأخذ سيد أخبار الاولين والأخيرين
 عنه مع أنه روى فى هذا الحديث النهى عن جلود النمر وكان يستعمله
 وكذلك فى غير ذلك ، فمن هذا عمله لا يأخذ عنه أبو الحسن القرم
 رضى الله تعالى عنه ، وليس معاوية ممن يقال انه إذا عمل بخلاف
 مرويه دل على النسخ ، مع أن هذا القول بإطلاقه فى عمل الراوى
 باطل ولو كان كذلك لما أخذ عليه المقدام فى ذلك أخذة رايية .
 ولتورد القصة فى تمام الحديث فإن فى ذلك عبرة لكل محب العترة
 الطاهرة ، إلى كثير مما يستخرج من ذلك الحديث وسكتنا عنه تأسيماً
 بالأئمة الطاهرة فى السكوت عن كثير مثل ذلك ، وهو حديث خالد
 قال وفد المقدام بن معد يكرب وعمر بن أبى سفيان فقال معاوية أما

علمت أن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنها توفي فترجع المقدام رضي الله تعالى عنه فقال له يا فلان أتعددها مصيبة فقال له ولم لا أراها مصيبة وقد وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال هذا مني وحسين من علي رضي الله تعالى عنها، قال فقال الأسدي جرة أطفأها الله تعالى، قال فقال المقدام رضي الله تعالى عنه أما أنا فلا أبرح اليوم حتى أغيطك وأسمعك ماتكره ثم قال يامعاوية إن صدقت فصدقني وإن كذبت فكذبني قال افعل قال فأنشدك بالله هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس المذهب قال نعم، قال فأنشدك بالله هل تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها قال نعم، قال فوالله لقد رأيت هذا كله في بيتك يامعاوية فقال معاوية قد علمت اني لن أنجو منك يامقدام، قال خالد فأمر له معاوية بما لم يأمر لصاحبه وفرض لابنه في المائتين ففرقها المقدام على أصحابه ولم يعط الأسدي أحدا شيئاً مما أخذ فباغ ذلك معاوية فقال أما المقدام فرجل كريم لبسط يده وأما الأسدي فرجل حسن الإمساك لشيء -

ثم إن الذي يظهر من تصفح أحوال الصحابة رضي الله عنهم أنه إذا ثبت عندهم شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فع مجرد رواية العدل لخلافه عنه صلى الله عليه وسلم لا يتركون ما سمعوا ورووه منه لقوة أمر السماع والرواية منه على السماع عن غيره صلى الله

تعالى عليه وسلم، وعلى هذا أحمل منع التيمم للجنب المروى عن عمرو ابن مسعود رضى الله تعالى عنها، مع أن عمار بن ياسر رضى الله تعالى عنه روى عند عمر الحديث في تيمم الجنب، وهو الحديث المتفق عليه الشيخان، فعلم الأخذ به من عمر رضى الله عنه مع بلوغه الحديث لعله لثبوت خلافه عنده قبل واقعة عمار، وهو من باب تقديم علم حصل بلا واسطة على ما حصل بها، فلم يكن حديث عمر ناسخاً لما عنده، وأما ما قال ابن عبد البر سبب ذلك عن عمرو ابن مسعود عدم حمل الملامسة في الآية على الجماع مع عدم وجود دليل عندهم على جوازه انتهى، لا وجه له مع رواية عمار الحديث عنده على ما في الصحيحين فلا معنى لقوله مع عدم وجود دليل عندهم، وعمار رضى الله تعالى عنه ليس ممن لا يعتمد على حديثه، وكل هذا ينبيء عن كمال الإعتقاد بالأمر الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوة التمسك بما قوى أمره في الثبوت والعكوف على المترجح من الحديثين حتى كأن المرجوح لم يكن وارداً، ولا يرد عليه حديث تحويل القبلة وقبول الصحابة في التحويل لما سمعوا وترك ما رأوا فان أمر ما سمعوه على خلاف رويتهم وهو التحول الى الكعبة قد ارتسخ شرف وقوعه في قلوبهم لما يرونه من طلب النبي صلى الله عليه وسلم وشدة شوقه له حتى نزل فيه القرآن (قد نرى تقلب وجهك في السماء) الآية، فليس هو مما ترجح فيه مجرد السماع على الرواية كما لا يخفى، ولئن ثبت في موضع ترجحه بمجرد عليه فهو من ترجيح الشخص للمخبر على نفسه في الحفظ. فلم يروا أيضاً نقضاً على ما قررناه والله سبحانه تعالى أعلم. وهذا سعيد بن المسيب مع كونه تابعياً لما ثبت

عنده وصح قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المحرم لا ينكح ولا ينكح وهو على شرط أبي داؤد في سننه نسب الى ابن عباس رضى الله تعالى عنها الوهم في حديثه كما مر وإذا كان يجوز مثل هذا الأخذ عند صحة الحديث على الصحابي من التابعي مع ما مع الصحابي من الحديث فهاظنك عند صحة الحديث في الأخذ على الفقيه في مجرد قول قياسي ، فإن قلت قولك فيها سبق ان علياً رضى الله تعالى عنه لم يبال بخلاف عمر وعثمان رضى الله تعالى عنها ولم يتوقف بحسن الظن إلى عمر رضى الله تعالى عنه في أن له حديثاً لا يدل على أن الأدنى في الصحابة لم يتوقف بحسن الظن إلى الأعلى فإن الكلام بين عمر وعلى كلام في الأمثال وهو بخلاف مطلوب الباب من عدم توقفنا بحسن الظن في الإمام عند صحة الحديث ، قلنا ثبت عدم توقف هذا من صغار الصحابة بالنسبة إلى كبارهم ففي مسألة متعة الحج لم يبال ابن عمر رضى الله عنها عند صحة الحديث بقول أبيه عمر رضى الله عنه وما توقف بحسن الظن إليه ، وكان يفنى بمتعة الحج ، وكان الناس يقولون له تخالف أباك فلا يبالى ولا ينتهى على ما رواه أبو داؤد في سننه . وروى أبو عيسى الترمذى في جامعه عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله حدثه أنه سمع رجلاً من أهل الشام وهريسل عبد الله ابن عمر رضى الله عنها عن التمتع إلى الحج فقال عبد الله بن عمر رضى الله عنها هي حلال فقال ، الشامي إن أباك قد نهى عنها ، فقال عبد الله بن عمر رضى الله عنها أرايت إن كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبي يتبع أم أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال الرجل بل أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لقد صنعها

رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى هذا حديث حسن صحيح، وليكن
هذا آخر هذه الدراسة والحمد لله رب العالمين.



الدراسة الثالثة

” فيما يدل من كلام المتأخرين على وجوب ترك الرواية إذا خالفت الحديث “

فاعلم رزقك الله تعالى حلاوة الإنصاف الصراح، ولا يضيغن عليك رجاء الحق الرحراح، أن أتباع الأئمة الأربعة من المصنفين المتأخرين إتفقت كلمتهم على أن رواية المذاهب من إمامهم إذا خالفت حديثاً صحيحاً يقولون قاطبةً أن هذا الحديث حجة عليه وهذا لا يتحقق في مواضع كثيرة من كتب المذاهب الأربعة على من طالعها ومن رأى أحداً عجوجاً في قوله بقول الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم يرى ترك ذلك واجباً على ما صرح بذلك بعضهم، وسيجئني من أبي جعفر الطحاوي مع تصديده لمذهب أبي حنيفة رحمه الله وتخرجه متمسكه من المرفوع والموقوف أنه إذا خالف قوله الحديث يفرع ويقول فبطل قول أبي حنيفة ومن يرى قولاً من أقوال أحد كائناً من كان باطلاً يرى العمل به حراماً، وقد ثبت أيضاً إقرار أتباعهم

في بعض المواضع أن هذا الحديث لم يبلغهم ، وقال الإمام الشعراوي أن عذر أبي حنيفة في كثرة القياس عدم بلوغ الأحاديث الصحيحة إليه في زمنه (١) وقال العلامة أحمد بن عبد السلام في كتابه ”رفع الملام عن الأئمة الأعلام“ ، بعد ما عد جملة من الأحاديث التي لم تبلغ الخلفاء الأربعة الراشدين وبلغت غيرهم من الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجمعين ؛ وهذا باب واسع يبلغ المنقول منه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عدداً كثيراً جداً وأما المنقول منه ، يعنى من عدم بلوغ الحديث مع صحته عن غيرهم يعنى الصحابة فلا يمكن الأحاطة به فانه ألف ، وهؤلاء يعنى طبقة الصحابة كانوا أعلم الأمة وأفقهها وأتقاه وأفضلها فمن بعدهم أنقص منهم ، فخفاء بعض السنة عليه أولى ، فمن اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كل واحد من الأئمة أو إماماً معيناً فهو مخطئ خطأ فاحشاً قبيحاً ، ولا يقول قائل إن الأحاديث قد دونت وجمعت ، فخفاء ها والحال هذه بعيد لأن هذه الدواوين المشهورة في السنن إنما جمعت بعد إنقراض الأئمة المتبوعين انتهى كلامه وهذا منهم دليل على أن قول من يقول إن للإمام في كل مسألة دليلاً أو عن كل معارض جواباً وإن لم نعرفه ونعتقد جواباً على الإجمال سفسطة محضـة

(١) قال المحدث العلامة ملا علي القاري في ”سند الانام في شرح مسند الامام الهمام“ (ص ٥٢ طبع الهند) قلت هذا من بعض الظن فان حسن الظن بابي حنيفة انه احاط بالاحاديث الشريفة من الصحابة والضعيفة

٥١ - (النعماني)

وجهالة شنيعة يتبرأ منه كل متأخر في مذهب كل إمام ، وإلا لما وسع
منهم القول بأن الحديث حجة عليه ، وإن قوله في معارضة الحديث
باطل ، وإن الحديث لم يبلغه فإن الجواب المذكور بالإجمال لو لم يكن
من ترعرع صبي حول مهده لم يحل مع وجوده نسبة بطلان القول إلى
إمامهم والحكم بكونه محججاً مفحماً لم يبلغه الحديث فيه ، ولما حل أيضاً
خلاف علماء المذهب بإمامهم وفتوى المتأخرين بخلاف قوله في مواضع
لا يحصرها العدد بسهولة فإن الجواب الإجمالي إذا كان كافياً لصحة قوله
وبطلان رأى مخالفه فكان كالمعصوم تقوم عصمته دليلاً على بطلان
من خالفه ولم يكن الفرق إلا باليقين في المعصوم وغلبة الظن فيها يكفي
حاجزاً عن خلافه من أتباعه ومرجحاً لقوله على قولهم لو خالفوه ،
وقد قال بعض الكبراء إن الخلاف في أتباع أبي حنيفة معه أكثر من
خلاف الشافعي له انتهى وإذا كان هذا في الشافعي مع كثرة خلافه
به فالحكم بهذا في مالك وأحمد أظهر لقلة الخلاف حتى حصر خلاف
أحمد به فيما لا يتجاوز عشرين مسألة^١ والله تعالى أعلم ، والإمام الشعراوي
وقد عقد في مقدمة المنهج فقال : «باب تبرئة الأئمة من أقوالهم إذا
خالفت الشريعة» ، هذا لفظه ، وأورد فيه ما يدل على ذلك مما مر ذكر
أكثرها في الدراسة المتقدمة فقد اعتقد في جلالته قدره مع باهر
نصرته في تصانيفه^٢ لمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الأئمة
متبرؤن عن الخلاف لو وجدوا الأحاديث ، وبذلك صرح في أبي حنيفة
على ما سيجي^٣ حيث قال لوعاش أبو حنيفة إلى تصحيح الأحاديث
لترك القياس فهذا قول منه وهو قدوة المتأخرين بوجوب ترك الرواية^٤

بالحديث وكل من نقل تبرئة الأئمة هذه فهو لا يريد به إلا إفادة هذا
الوجوب، وله رحمه الله تعالى في كتابه ،، لواقع الأنوار القدسية ،،
كلام شريف في هذا الباب يجب إirاده قال ومن شأن الفقير المحقق ترك
التعصب لإمامه إذا علم ضعف دليله وعلم صحة دليل مذهب الغير
لان إمامه لم يقل له قلدى فى كل ساقلته لعلمه بعدم العصمة من
الخطأ ، وقد قال مالك رحمه الله تعالى إمام دارالهمجرة كل أحد
مأخوذ من قوله ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر صلى الله عليه
وسلم وكذلك الإمام الشافعى نى عن تقليده وتقليد غيره كما صرح
بذلك المازنى فى أول مختصره والحق أحق أن يتبع ، وقال بعض الحنفية
رحمهم الله تعالى عند قوله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) أن الحق مع
الشافعى رحمه الله تعالى لقوله لا يصح التيمم على الصخر وليس عليه غبار،
فرحم الله تعالى هذه الأمة ما أشد إعنتاءها بالدين وضبطه ، وفى
الحقيقة ليس مذهب الشافعى بمذهب، وإنما هو شريعة محضة وكل دليل
صح فى مذهب غيره لم يكن يصح عنده فهو مذهبه عملاً بقوله انتهى،
يعنى به قوله المتقدم ذكره فى الدراسة المتقدمة إذا صح الحديث فهو
مذهبي، فقوله رحمه الله تعالى ومن شأنه ترك التعصب يفيد أن من علم
ضعف دليل إمامه حديثاً كان أو استنباطاً بوجه غير القياس أو قياساً
وقوة دليل مذهب غيره ولم يترك مذهب إمامه فهو من عصوبته وهى
لكونه عناداً فى مقابلة الحق الظاهر ينبغى أن يكون حراماً هذا فى العموم
فكيف فى خصوص دليل الحديث، فإن الضعيف لما كان فى الأحكام
متروكاً وثبت الصحيح الذى يجب العمل به عند كل الأئمة فهو عصوبة

في معارضة ما يجب به العمل من كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعناد به ، ولا شك في عظم حرمة . وهذا كله مفهوم كلامه ومراده رحمه الله تعالى ، بل يحتمل أنه أراد بضعف الدليل في قوله إذا علم ضعف دليله كون دليله مرجوحاً مطلقاً بالنسبة إلى دليل غيره سواء كان المرجوحية بالضعف المصطلح في الحديث أو بوجوه آخر من وجوه الترجيح مما بلغ عندنا أكثر من مائة وجه ، وعلى هذه الإرادة يلزم منه الحكم على كل من لم يترك الحديث المرجوح ولم يأخذ الراجح بأى وجه ثبت عنده من وجوه الترجيح وإن كان صحيحين بالتعصب وإرتكاب التعصب في حقيقته مذموم شرعاً في مراتب الذم من حيث شدة خلاف الدليل القوى في مراتب قوته وضعف ذلك في ضعف ذلك ، وقوله وقد قال بعض الحنفية إيراد لمثال واحد من ألف مثال من مذهب اشترأهله بالصلابة في الرأي لإمتثال العلماء بما وجب عليهم من ترك مذهبهم إذا ترجح عندهم دليل مذهب الغير ، وهو يدل على أن المراد بضعف الدليل وصحته في قوله المرجوحية والراجحية مطلقاً كما حملناه عليه في الإحتمال الثاني فإن المسح باطلاقه يطلق على مسح الصخرة من غير غبار عليها وهو ظاهر الكلام فتقييده بالغبار خفي في مقابلة الظاهر وهو ترجيح بالظهور على الخفاء ، ويأتى مثل ذلك في الحديث الواحد بالنسبة إلى المعنيين وفي الحديثين بالنسبة إلى معنهما من غير تحقق ضعف في أحدهما ، وسيمر بك إن شاء الله تعالى في حكم التمسك بظاهر الحديث علم يحل وقعه ، وقوله فرحم الله تعالى الخ إشارة إلى خصيصة هذه الأمة في إعطاء الدين وضبطه من حيث الإنصاف وأخذ ما هو الحق من حيث الدليل وحصر النظر عليه

وعدم إهتمام التمسك بخلافه وإن لزم في ذلك ترك مذهب إسماء وفي ذلك من الحث على ترك المذهب المخالف بالحديث وأنه من الإعتناء بالدين وضبطه ، وأن التهادى على المذهب في خلاف الحديث تساهل في فوات الدين ما لا يخفى على المتأمل في أساليب كلمات البلغاء ، وقوله ليس مذهب الشافعى الخ إيراد لمثل الإمتثال المذكور بقول إمام من الشريعة يوجب كون جميع مذهبه مثلاً لذلك حتى أن صحة الحديث عند غيره حكم منه بكونها حجة عليه في جميع ما بدى له على خلافه وإن لم يبلغه ذلك الحديث ولم يصح عنده ، ولهذا جرت كلمة أتباعه بانتساب كل ما يثبت بالحديث الصحيح بعده إلى مذهبه وقوله به إلزامه له وذلك بهذا القول المبارك الذى خص بإشتهار ذلك منه من بين سائر الأئمة رحمهم الله تعالى مما يأخذ شغاف قلب كل مؤمن بحبه رضى الله تعالى عنه وعن جميع أئمة الهدى فالإمام الشعراوى وكل من أورد مثل هذه الأقوال عن الأئمة ويروى تبريهم عن أقاويلهم إذا خالفت الشريعة المطهرة أبطل جهل الأصبياء الأغبياء في تمسكهم في خلاف الأحاديث بقولهم الخارج عن قانون الشريعة أن لإمامنا عن كل ما يرد عليه من الأحاديث جواباً لا نعرفه بصلات الجهالات القبيحة التى مرت ذكرها ، ولعمرك إني لاستحي من إعتائى برد هذا القول وتردادى لذلك في كلامى ترداداً مملاً لكونه أردأ وأخس من أن يلتفت إليه عاقل ، ولكن الأقدار سبقت علينا بالكلام بمن يوجب هذه الرزية والإقدام على عار العلماء بل العقلاء مطلقاً ؛ وقال أيضاً في لوائح الانوار القدسية من نعم الله تعالى على طالب العلم كونه متبعاً للحديث في فعل انتهى ، وإذا

متبعاً للحديث في كل فعل وجد فيه يلزم ترك كثير من الروايات
 الفقهية المخالفة بالأحاديث الصحيحة فمن نعم الله تعالى على كل
 طالب أن يوفق لترك المذهب بالحديث رزقنا الله تعالى الوصول إلى
 نعمه والإجتنا ب عن نعمه ، وقال أيضا عن الإمام أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى انه قال لأصحابه حرام عليكم أن تفتوا بكلامي
 ولم تعرفوا دليلي ، فعلم أن المتعصب لإمامه في نحو ذلك مخالف لإمامه
 وليس في عنق إمامه منه شيئاً ، ولأنه ليس كل ما يفهمه المقلد من
 المجتهد يكون مراداً له قطعاً ولهذا اختلفت الطرق في فهم كلام المجتهدين
 وكل من ترك الدليل والقواعد أخطأ ولذلك يخطئ بعض المقلدين بعضاً
 ولوصح دليلهم لما وسعهم أن يخطئوا فاحذر من التعصب انتهى ، وهذا
 تصريح منه بأن من خالف الحديث لمذهب عصي إمام صاحب ذلك
 المذهب لعصيانه بكلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكل من
 عصاه صلى الله تعالى عليه وسلم عصي الأئمة جميعاً فانه معه صلى
 الله عليه وسلم في كل ما يقول ، وبأن الأئمة لما ثبت منهم التبري
 عن أقوالهم عند ثبوت الحديث بل عند ضعف دليلهم مطلقاً فمن أصر
 على قولهم في نحو ذلك لا إثم عليهم ، وأول متبرء عنه يوم القيامة إمامه
 فاقراً إن شئت (إذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا) وبأن السلامة
 عن الخطأ هو حظ من يكون مع الدليل لا مع من يكون مع كلام
 الأئمة وفهم مرادهم من ذلك فما يشهد له الدليل يكون مذهبه سواء
 كان أخذ به من قلده أو أخذ به غيره ، وهذا في عموم الدليل فما الظن
 بالدليل الثابت من صحيح قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقال

فى ذلك الكتاب أيضاً، واعلم أن ما علمه المجتهدون من الكتاب والسنة إنما كان لأنفسهم لا لخلق اى لا لأن كل مجتهد يوجب تقايد نفسه على كل فرد من أفراد العالم بل من الأئمة من نهى عن تقليد نفسه وأمر بتحصيل رتبة النظر انتهى وإذ ليس قولهم حجة على أحد مع عدم أنتهاض المعارض له مطلقاً فلأن لا يكون حجة مع قيام المعارض من كلام مجتهد آخر أولى، وإذا كان سقوط حجته مع المعارض من كلام مثله أولى فما الظن بالمعارض من كلام الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم، وقال الإمام النووى فى شرح مسلم فى حديث سليك الغطفانى رضى الله عنه ومجيئه يوم الجمعة حين كان النبى صلى الله عليه وسلم يخطب وقوله له لما جلس، يا سليك قم فاركع ركعتين ويجوز فيهما ثم قوله إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما، ولا أظن عالماً يبلغه هذا اللفظ صحيحاً فيخالفه انتهى وهذا عام فى كل عالم مجتهداً كان أو تابع مجتهد وهو حكم شامل لكل لفظ صحيح مثله فاستبعد رحمه الله تعالى بقوله لا أظن عالماً الخ عمل الحنفيين على خلافه بقول إمامهم بكرائهم حين الخطبة مع بلوغهم هذا الحديث الصحيح فقد أخرج من أصر منهم على قول أبى حنيفة بأنه لا يصلحها مع صحة الحديث عنده عن أن يعد عالماً لذهابه على خلاف مقتضى العلم، وفي قيد العالم بقوله يبلغه إعتذار عن لم يقل بجوازهما حين الخطبة من المجتهدين وهو مالك والليث وأبو حنيفة والثورى وجمهور السلف من الصحابة والتابعين حتى قال القاضى هو

مروى عن عمرو عثمان وعلى رضى الله تعالى عنهم بأنهم لم يبلغهم هذا الحديث، ولو بلغ لما وقع منهم خلافه، قال النووى هذه الأحاديث كلها يعنى بها ما ورد فى الركعتين حين الخطبة صريحة فى الدلالة لمذهب الشافعى وأحمد وإسحق وفقهاء المحدثين أنه إذا دخل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب استحبه أن يصلى ركعتين تحية المسجد ويكره الجلوس قبل أن يصليهما وإنه يستحب أن يتجاوز فيها ليستمع بعدهما الخطبة، وحكى هذا المذهب أيضاً عن الحسن البصرى وغيره من المتقدمين، قال وحجة النفاة الأمر بالانصات للإمام وتأولوا هذه الأحاديث بأنه كان يعنى سليكا عرباناً فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقيام ليراه الناس ويتصدقوا عليه، وهذا تأويل باطل يرده صريح قوله صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين ولينجز فيها وهذا نص لا يتطرق إليه تأويل انتهى فقد أفاد رحمه الله تعالى أن النص الغير المتطرق إليه التأويل الصحيح إذا صح عند أحد يجب عليه ترك غيره مما يخالفه، ومن لم يترك ما خالفه كان من كان لم يكن من عداد أهل العلم بل من زمرة العوام الجاهلين، وقال الشيخ الأجل العلامة الحافظ أحمد بن الخطيب القسطلانى فى "المواهب اللدنية"، ومن الأدب معه صلى الله عليه وسلم أن لا يستشكل قوله صلى الله عليه وسلم بل يستشكل الآراء وأقوال الغير لقوله صلى الله عليه وسلم ؛ ولا يعارض نصه بقياس بل يهتد الأقبسة وتلقى لنصوصه ولا يحرف كلامه عن حقيقة بخيال يسميه أصحابه معقولا، نعم هو مجهول وعن الصواب معزول، ولا يوقف ماجاء به على موافقة أحد فكل هذا من قلة الأدب معه وهو

عين الجرأة، ورأس الأدب معه صلى الله عليه وسلم كمال التسليم له والإنقياد لأمره وتلقي خبره بالقبول والصدق دون أن يحمله بمعارضة خيال باطل يسميه معقولا أو يسميه شبهة أو شكاً فيقدم عليه آراء الرجال وزيادات أذهانهم فيوحده بالتحكيم والتسليم والإنقياد والإذعان كما وحد المرسل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل فهما توحيدان لانجاة للعبد من عذاب الله تعالى إلا بهما، توحيد المرسل وتوحيد متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم، فلا يحاكم الرسول إلى غيره، فلا يرضى بحكم غيره انتهى ملخصاً من المدارج انتهى كلام القسطلاني نقلاً عن المدارج وهو شفاء لصدور جريحة عن مظلمة ضريحة ممن أشرك في توحيد الرسول وتوقف عند صحة حديثه في القبول تأخراً عن خبره لصبره بالإشرتباب إلى كلام غيره، فجزى الله سبحانه قائل هذا الكلام الشريف وناقله وقابله عن خدمة الحديث خير جزاء، جوزى به مداو عن مجروح وطبيب عن برء قروح، وهو فصول عديدة في نوادر إفادات في آداب حديث المعصوم وكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم يفترض على المؤمن فهمها على وجهها ثم الأخذ بالنواجز على الإتيان بها ولتذيل كل فصل منها بما قدرلنا من فيض السنة السنية والشرعية المنبئة ببيانه ومن الله سبحانه وتعالى بحرمة رسوله صفاء مسيل الفهوم ثم الدحض فيه لمساء العلوم.

فالفصل الأول قوله "الأدب معه أن لا يستشكل"، الخ ويدخل في هذا كل من يشكل عليه العمل بالحديث بقول أحد بخلافه سواء كان

ذلك الخلاف من مجتهد واحد من الأربعة المشهورين أو من علماء العصر لا فرض تحقق ذلك وسبجىء في ذلك كلام على حيازة ، والدليل يقتضى العموم أيضاً كما أفاد كلامه رحمه الله تعالى ، ولو كان حسن الظن إلى أحد في أن له جواباً من الحديث وإن لم نعرفه كافياً لكان جواز إستشكال قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله دون العكس ورد قوله بالحديث ، فإن الإستشكال يوجد لا محالة بكل ما يمنعه عن العمل بالحديث بعد ثبوت صحته ، فكل متوقف عن العمل مستشكل لما توقف عند ما أورثه ذلك التوقف فقد قدم ما به توقف على ما فيه توقف ، ومن إستنقل أدنى استقال أحجمه عن العمل ولم يشرح له صدره من غير حرج فهو منه إستشكال خفى وإن قال بلسانه أنه لا حجة له في الإحجام مع أن الإقرار بذلك أفضع الأمرين في صنيعه وإن كان جهله مع انتهاض الحجة ليس بمستعذر عنه أيضاً ، وإذا كان هذا الإستشكال ولو في مرتبة أدنى الإستشقال سوء أدب مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فما ظنك بسوء أدب المتجاسر الذى يعتقد وجوب ترك الحديث بقول الفقهاء هل يتوقف في حرمة هذا عالم رزق أدنى فهم ، والقسطلاني المصرح بخلاف الأدب في الإستشكال المحض وهو من أجلّة المتأخرين ماذا يحكم على معتقد هذا الوجوب لو استفتى عن ذلك ، ومن أشنع هذا الإستشكال وأشد ما يكون فيه المستشكل إجترأ على الشريعة القول بنسخ أحد الحديثين بالتعارض ، أما كونه من باب الإستشكال بالرأى فلاّن التعارض المفضى إلى القول بالنسخ فهم رجل من الرجال لم يعرف وجه

الجمع بين الحديثين وعلم تأخر أحدهما عن الآخر فلم يرجع إلى نفسه بالعجز وإلى الفيض الإلهي المتجدد والفتح الرهين عند وقته بالرجاء وأنه عساه أن تأتيه وجوه من الجمع في اللوحة التي نمر عليه بعيد القلق وأن لكل قبض من إسم القابض بسطاً عند الباسط تعالى وأن ما يعجز عنه واحد ربما يقدر عليه آلاف من الرجال وفوق كل ذي علم عليم ، ولم يدرك أن كل ناسخ ثابت نسخه عن الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم متأخر عن منسوخه وليس كل متأخر معارض لمتقدمه في الظاهر ناسخاً له ، وإن التعارض في نظر الرجال لا يخرج الدليلين عن العمل بهما معاً فيعمد بكل منهما إما عزيمه ورخصة وهو جل ما يوجد في المتعارضين أو بأحدهما وإما ترجيحاً للإباحة الأصلية على الحرمة العارضة ، والأول أحوط ديناً ، والثاني أقوى دليلاً لقوة الإباحة الأصلية على الحرمة العارضة ، وقد قال بعض المحققين ليس في الشريعة دليلان متعارضان يترآى متعارضين إلا وأنا أقدر على جمعهما ، ولم يدرك أيضاً أن التوقف في حيرة الدليلين من واجب أدب الأئمة إلى أن تأتي الهداية الربانية ، فلم يصبر صبر الرجال في ضعف ماسلكه ولم ينحجر بعائقات الجسارة مما أشرنا إليه فقال بالنسخ ، ولم يتأمل قول الإمام الحق علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه « رحم الله إمراً عرف قدره لم يتعد طوره » ، وباقى الكلام في هذا المقام يطلب من رسالتنا المفردة في إبطال هذا النسخ ، قال الإمام عبد الوهاب الشعراوي رحمه الله تعالى في «لواقح الأنوار القدسية» ، «من شأن الفقير والعارف وأدبه أن يؤول الأحاديث التي ظاهرها

التعارض على وجوه شتى صحيحة ولا يرى من الشريعة شيئاً ما أمكن
وهكذا فعل الإمام الشافعي فليحذر من كونه لا يأخذ إلا بما
وافق نظره وما عدا ذلك يرى به - وقال أيضاً لا ينبغي المبادأة
إلى القول بالنسخ عند التعارض بالرأي من غير تصريح بنسخه من
الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه ربما يكون دليلاً للذهب أحد من الأئمة
المجتهدين فيقع العبد في قلة الأدب مع الأئمة رضي الله تعالى عنهم أجمعين
انتهى، وهذا يدل على أن النسخ بالتعارض الذي يسمونه النسخ الاجتهادي
لم يثبت عن الأئمة المجتهدين وإنما هو من جسارات من لا مسكة له من التصف
بقلة الأدب مع الشر، قال ولأنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان أجورته بحسب
السائلين وكلامه لأجلاف فلا يصح طرد كل قول في حق كل أفراد الأمة وهذا
أمر معقول، لقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أخطب الناس على
قدر عقولهم، ومن هذا القبيل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم للحارثية
أين الله فقالت في السماء فقال مؤمنة برب الكعبة ولو سئل أكتابر الصحابة
لم يسألهم عن الأينية لعلمهم باستحالتها على الله تعالى، وأعلم أن كلامه
صلى الله تعالى عليه وسلم بالألفاظ التي فيها حصر الحق مأمور به لأنه
هو المبين، قال الله تعالى (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم)
فلوسئل أحد غيره بالأينية لشهد الدليل العقلي بجهل القائل فإنه تعالى
لا أينية له فلما قالها الرسول صلى الله عليه وسلم بانت حكمته وعلمنا أن
ليس في قوة هذا مخاطبة أن تعقل وجوده تعالى إلا بما تتصور في نفسها
بغير ما تواطى عليه وتصوره في نفسها لارتفعت الفائدة المطلوبة ولم يحصل
القبيل، فن حكته أن سئل مثل هذه يمثل هذا السؤال بهذه العبارة -

ولذلك لما أشارت إلى السماء قال فيها مؤمنة أى مصدقة بوجود الله تعالى ولم يقل عالمة فافهم انتهى كلامه الطافح عن حقائق المعرفة وكل هذا ومثله من كمل الورثة إرشاد للعلماء بعزل عقولهم وآرائهم من كلام أعرف خلق الله تعالى صلى الله تعالى عليه وسلم ، والتصرف بأدنى شئ من التأويل فضلاً عن نسخ كلام المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم برأيهم ، فإن الحامل لهم في النسخ الاجتهادى هو فهمهم التعارض بين الحديثين ليس إلا ، فهو نسخ بما فهم ورأى ، وليس نسخ الحديث بالحديث فإن ذلك لا يتحقق إلا بصريح النسخ المرفوع إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فظهر كونه من باب الإستشكال بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم بالأراء ، وأما كونه أشنع النوع وأشدّه فلائنه إستشكال أفضى إلى رفع حكم من أحكام الشريعة رأساً بالرأى بعد ثبوته عن الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم وليس فيما يستشكلونه في قصور فهمهم أشد إفضاء إلى عظمة مدهشة مثله ، فإن التأويل والمجاز ليس ربماً للدليل مطلقاً بل وتقديم القياس على النص ليس قلماً كلباً له عن الشريعة حتى يلزم الحكم على المجتهد الآخر الأخذ به بالخطأ بخلاف النسخ القالع لأصل حكمه ، فإن ذلك يوجب الحكم ممن يقول به على المجتهد الآخر الأخذ بذلك النسخ بالخطأ والغلط. وأين تقديم شئ على شئ من إزالة شئ بشئ فإزالة حكم الشرع بالرأى لا يوازيه في فظاعة الأمر وشناعته تقديم الرأى عليه كما لا يخفى .

الفصل الثانى قوله ، ، ولا يعارض نصه بقياس ، ، الخ وهو

عام في كل قياس خفي ويجلي ومنصوص عليه في موضع من غير حكم
 نلبي على العلة حتى يصير قاعدة كلية للقياس : وسواء في ذلك التمسك
 به من قياس نفسه أو من غيره ممن تبعه يصحج هذا العموم مبيناً
 عن قريب إن شاء الله تعالى ،

الفصل الثالث قوله : ولا يحرف كلامه عن حقيقته : ، الخ
 أعلم أن أهل العقول الناقصة الضعيفة يستصعبون كل كلام ترقى عن
 مدارك عقولهم ، فإن لم يحجزهم عن الطعن فيه ما اعتقدوه في
 قائله لفظيه مطلقاً وأنكروا على المتكلم ورموه بين فسق وإبتداع
 وزندقة وكفر ، وإن حجزهم عن ذلك إعتقاد العصمة أو الحفظ في
 القائل عقدوا على كلامه الأنامل بالتحريف عن الحقيقة إلى المجاز ،
 وذلك غابة إيمانهم في خسراتهم ونقصاتهم ، فهم عند أنفسهم راسخون
 في العلم على قدم صدق في معرفة خطاب الأزل وكلام النبوة القدسية ،
 ومعنى التأويل عندهم في قوله تعالى شأنه (وما يعلم تأويله الا الله والراسخون
 في العلم) هو هذا التحريف المذموم أهله في الوحي المتلو بقوله (يحرفون
 الكلم عن مواضعه) وهؤلاء المرحومون بجهلهم يدرون أن كل كلمة في
 حقائق المعرفة الإلهية والخلقية لم يتجاوز حدوداً عكفت عليها عقولهم
 كلمة سفلية أرضية لم يرفعها العمل الصالح فلم تصعد إلى الله سبحانه ،
 ففهمهم الكلام سمة لدنوه عن المراقى العالية واشتماله على اللبواب البالية
 كلا بل على القشور الخالية ، وصاعدات الكلمات القلسية المرفوعة
 إلى الله سبحانه على جناح أعمال القلوب من العشق والهيام والخيرة

متقاصر أبداً أفكارهم عن أوائل أنوارها فضلاً عن أواخر خطفاتها فإذا أخذتها الكلمات اللفظية واللفظ لا يفي بالفصح عن بيانها على ما هي عليها فلا كل ما أملت عيون الظبي يروى

تشابهت في فحواها أسرار القدم بالحدوث لإحاطة حقائقها بالوجود كله وتنزله بصور الحدثنان في عين تنزه عن رسوم الأكوان ، فأهل الزيف من المحجوبين لحصرهم في التشبيه لا يرون عين النزاهة في صورة الشبابة ، ولا يشاهدون المطلق في المقيد فيتبعون ما تشابه بحصر الأمر فيه ، وذلك حقيقة الكلمات عندهم ، وكل حقيقة عندهم مجاز وما يعلم تأويله عن هذه الحقيقة المحصورة في التشبيه المرتسخة في أذهان الزائغين إلى الحقيقة الحقّة في افقه العالى عند الله لإلله سبحانه والراسخون في العلم ، فهذا تأويل عن تأويل وهو صرف للمجاز إلى الحقيقة ، وتحريف للكلم إلى موضعه لا عن موضعه وهو مفاد قوله (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم) إذ تأملوا ذلك لأنه تعالى إما أن فسر ابتغاء الفتنة من أهل التشبيه الصرف بتأويلهم المتشابهات القرآنية مما هو حقائق تلك المتشابهات في حقيقة العلم إلى التقييد بحصر (١) أو عطف ابتغاء التأويل على ابتغاء الفتنة تنبيهاً على صني القاصرين في المتشابهات ، فإنهما فريقان فريق يبتغي الفتنة بها يحملها على الظاهر المحسوس كالحسمة مثلاً وفريق يؤوله ، عما أراد الحق بها إلى ما لم يعلم إرادته تعالى كتأويل اليد

بالقدرة وكل واحد مشترك في صرف الكلام الحق وتأويله عن الحقيقة وعلى كل تقدير أرجع الضمير في التأويل الثاني إلى التأويل الأول ؛ فقال (وما يعلم تأويله) أى تأويل ذلك المؤول المبتغى به الفتنه من الزائعين إلى مقار حقيقته في الأفق الأعلى من العلم إلا الله والراسخون في العلم ، ففي هذا الدنو من حالم اعتمدوا على عقولهم وقالوا هذا ممكن أخبر به الصادق فيجب الجزم ، وهذا غير ممكن في نفسه أو غير جائز على الله تعالى ، فأما خبر الصادق به غير ثابت الصدور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أو هو واجب التأويل عن ظاهره حتى نجاسر من قهرته الخيالات الفاسدة بتضعيف الأحاديث اذا لم تدركها عقولهم الناقصة ، ولو ساعدتهم التوفيق ، لقالوا هذا مما أخبر به الصادق صلى الله تعالى عليه وسلم فيجب الإيمان به واعتقاد إمكانه وجوازه وإن لم تدرك ذلك في قصورنا ، فإذا ورد علينا متشابه من القرآن والسنة نحمله على حقيقته ونؤمن به ولا نؤوله ولا نصرفه عن الظاهر ونجزم بأن الله سبحانه متصف على ما أراد إتصافه بذلك ولا نشغل بكيفية في جهلنا بمراتب الوجود الحق وتطوره في تنزلات الحضرات كلها ونعتقد أن حملـه على المجاز حرام على ما هو عليه السلف الصالح ،

ومن أشنع ما يخرجون كلام الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحقيقة إلى المجاز ويفتحون فيه باب التأويل هو فعلهم ذلك إذا حملهم عليه نصرة إمامهم على غيره من الأئمة ، فحفظ رأيه أهم عليهم

من إخراج كلام بنينهم صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحقيقة ، فإ
يتحاشون عما يتلاعبون به بإمداد التأويلات البعيدة المعجوجة من
سمع كل من لا صمم له مع أن إمامهم رفيع الذيل عن مثل هذه
التأويلات التي يستحى عنها أدنى فطن، ولعله لم يبلغه هذا الحديث
ولو بلغه لرجع عن قوله ، أو بلغه وله عن ذلك جواب بحديث آخر
مرجح عليه ببعض الوجوه لابل التزام هذا التأويل والتحريف الباطل ،
والإمام ليس بمعصوم حتى نأول له كلمات الشريعة ونترك حقيقة
الكلام ولم يأذن الله تعالى ورسوله لأحد بهذه النصرة لأحد وما أمرنا
بإتباع مذهب من المذاهب رأساً فضلاً عن اتباع مذهب معين
وإرتكاب التمحلات لصحته ،

ثم مما يهتم أن يعرف ههنا أن ظواهر الأحاديث لها حكم حقيقة
الكلام وحكم المنصوصات في مدلولاتها ، فلا تترك إلا بدليل آخر
من الحديث أقوى من المتروك ، وذلك الترك حرام إفتق الأمة على
حرمته من قرن الصحابة رضي الله تعالى عنهم إلى طبقة أهل التصانيف
كحرمة ترك النص ، ونحن نريد أن نبين ذلك من كلام الحنفية
المتأخرين الذين تدور عليهم رحي مذهبهم ليكون أبكت في الحجة
على أهل ديارنا وديار الهند ،

ولنبءء الكلام فيما إذا خالف ظاهر الحديث تأويل الصحابي
الراوى لذلك الحديث، فنقول قال ابن الهمام في التحرير ونقل

كلامه مبيناً من كلام الشارح العلامة ابن أمير الحاج من عين
 كلامه بالحاصل والمعنى ، وإذا حمل الصحابي مرويه الظاهر في حكم
 على غير الظاهر حكمه . فذهب الأكثر من العلماء منهم الشافعي
 والكرخي أن المعمول به هو الظاهر دون ما حمل عليه الراوى من
 تأويله ، وقال الشافعي كيف أترك الحديث بقول من لو عاصرته لحاججته
 أى الصحابي ، قال الشارح لحاججته بظاهر الحديث ، وقيل يجب
 حمله على ما عينه الراوى ، وفي شرح البديع وهو قول بعض أصحابنا
 وهو إختيار المصنف يعنى ابن الهمام ، وقال عبد الجبار وأبو الحسين
 البصري إن علم أن الصحابي إنما صار إلى تأويله المذكور لعلمه
 بقصد النبي صلى الله عليه وسلم له وجب العمل به ، وإن جهل ذلك
 يجوز أن يكون للدليل ظهر له من نص أو قياس أو غيرها وجب
 النظر في ذلك الدليل ، فإن اقتضى ما ذهب إليه صبر إليه وإلا وجب
 العمل بظاهر الخبر لأن الحججة كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 دون تأويل الصحابي ، واختار الأمدى أنه إن علم مأخذ الراوى في
 المخالفة وكان المأخذ مما يوجب حمل الخبر على ذلك الحمل وجب
 المصير إتباعاً لذلك الدليل لا الحمل الراوى عليه وعلمه به لأن عمل
 أحد المجتهدين ليس بحجة على الباقي ، وإن جهل مأخذه عمل بالظاهر
 لأن الراوى عدل وقد جزم بالرواية عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم ، والأصل في خبر العدل وجوب العمل ما لم يقم دليل أقوى
 منه يوجب ترك العمل به ولم يثبت ، ويحتمل أن يكون للنسيان
 طره عليه أو لاح له دليل اجتهد فيه وهو مخطئ فيه فلا يترك

الظاهر بالشك انتهى. ثم قال الشارح ما حاصله يرد على ما اختاره بعض أصحابنا واختاره المصنف من أن العمل بمحمل الصحابي وترك الظاهر حرام واعتذر عنه المصنف في الكتاب بما حاصره، أن الصحابي لا يخفى عليه أن ترك الظاهر حرام فلولا تيقنه بما يوجب تركه لم يتركه، ولو سلم إنتفاء تيقنه فلولا أغلبية الظن بما يوجب تركه لم يتركه ولو سلم إنتفاء تلك الأغلبية بل إنما ظن ذلك ظناً فشهد الراوى ما هناك من حال النبي صلى الله عليه وسلم عند مقالته يرجح ظنه بالمراد لقيام قرينة حالية أو مقالية عنده بذلك وبشهوده ذلك بندق نجوز خطأه بظن ما ليس دليلاً دليلاً فإنه بعيد انتهى كلام المتن والشرح محصلاً.

أقول وقد علم منه أن أكثر العلماء من الشافعية والحنفية قائلون بعدم ترك ظاهر النصوص بتأويل الصحابة بخلافه فضلاً عن تأويل تابعي أو من تبعه أو من دونه من طبقات العلماء، وعلم أن ذلك كان حراماً في زمن الصحابة ومن بعدهم مستفاضاً مشهوراً فيهم، ولهذا قال ابن الهمام ليس يخفى على الصحابي تحريم ترك الظاهر، وعلم أيضاً أن خلاف هذا المذهب ممرض، ولهذا قال الشارح وقيل يجب حمله على ما عينه الراوى وهو قول من بعض أصحاب المذهب غير ثابت من إمامهم، وإنه اختيار ابن الهمام لكن يتسلم أن ترك الظاهر حرام في غير تأويل الصحابي لإستثناء عن ذلك الترك بتأويل الصحابي فحسب، وذلك لإتيانه في بيانه بما يخص حال الصحابي ولا يوجد في غيره، وإن كان ذلك في حيز الأنظار الآتية إن شاء الله تعالى، وعلم أيضاً أنه إذا صح

كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخبر الواحد وجب العمل به ولا يترك إلا بحديث آخر أقوى من ذلك، وذلك في قول الآمدي الأصل في خبر العدل الخ وعلم أيضاً أن الظاهر يقين وحل تأويل الصحابي على أنه من أمر مشاهد مشكوك ولا يترك اليقين بالشك، وهو في قول الآمدي أيضاً، فلا يترك الظاهر بالشك، وهو أصل شريف يرد به النظر على ما ذكره ابن الهمام وحاصل ذلك أن الإمام إن ادعى أن الصحابي لا يجوز عليه ترك الظاهر إلا من حيث ما يسمع من الرسول صلى الله عليه وسلم أو فهم منه فهماً مطابقاً للواقع فذاك وينظر فيه مقدمات دليبه عليه وإلا فكونه مسموعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أو مفهوماً فهماً مطابقاً مشكوك فلا يترك به الظاهر بمجرد ثبوت التأويل عنه هذا.

وقوله ترك الظاهر حرام فلولا تيقنه الخ نقول فيه فرق بين تيقنه بشئ وبين كون الشيء متيقناً في نفس الأمر، فتيقن الصحابي بما يوجب ترك الظاهر يحتمل أن يكون بحديث آخر فهم منه ما أوجب تركه، أو بقياس تقوى به عنده الجانب الغير الظاهر، وليس الظاهر في تقوية أحد احتمالية الغير. الظاهر بالقياس وترجيحه على الظاهر كالنص الغير المحروز خلافه بالقياس، فإن الأول ليس بخلاف بكلام الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف الثاني، أو بقرينة حالية أو مقالية عند سماع الحديث، وكل ذلك يرجع إلى فهمه واجتهاده ورأيه فهو معذور في ترك الظاهر بل يجب عليه من حيث أنه البادى له ببطلان وسعه، وليس رأى مجتهد غير معصوم حجة على أحد إما

ابتداءً فعند الكل من أهل المذاهب، وإما بعد التقليد فعند محققهم وإذا لم يكن ذلك حجة على العامى البحت فما كلامك فى العالم الذى يحل له ترك المجتهد بعد التقليد بل يجب عليه إذا لاح له قوة الدليل على خلافه فلا يحل ترك الحديث الواجب علينا العمل به لا برأى أحد وإن كان راوى الحديث،

قوله "ولو سلم إنتفاء يقينه فلولا أغلبية الظن" الخ أقول البحث الجارى فى تيقن الصحابى على ما مقرريره يجرى فى غالب ظنه من باب الأولى فلا نعيده .

قوله "ولو سلم إنتفاء ذلك الأغلبية بل إنما ظن ذلك ظنا فشهود الراوى ما هناك" الخ أقول قد مر أن ذلك كاه يرجع إلى فهمه واجتهاده ورأيه وهو ليس بحجة على غيره .

قوله "وبشهوده ذلك يندفع" الخ أقول لإندفاع ذلك على حسن الظن لا بطريق العلم فلا يترك به ما وجب علينا إتباعه من الظاهر، وههنا بحث لطيف قوى، وهو أن العمل بظاهر الحديث عمل بالدليل، ولهذا يحرم تركه، فوصف الظهور كوصف التنصيص فى كونه دليلاً على حيازة وإن كان على القوة دون الثانى، وما أصرح بكونه "دليلاً" قول الشافعى رحمه الله حيث قال فى ترك الظاهر بتأويل الصحابى كيف أترك قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بقول من الخ فجعل

وصف الظهور المتروك نفس القول وتركه تركه، وعلى تفسير قول الشافعي من الشارح لحاجته بظاهر الحديث، أفاد أن الظهور كالنص بصيربه التارك محجوجاً كما يصير محجوجاً بترك النص ما لم يأوله بدليل آخر من الحديث قوى منه في الدلالة، وقد أقر ابن الهمام بأن وجوب تأويل الصحابة وتقليدهم حكم لازم إلا إذا لم يرجح بالدليل خلافه، فظهر أن تأويل الصحابي على خلاف الظاهر تأويل مع ترجح الجانب المخالف عندنا بالدليل المحرم تركه، وهو وصف الظهور، وليس ذلك محل الخلاف بين الحنفية والشافعية في وجوب العمل بتأويل الصحابة وتقليدهم وعدمه فإنه لا يجب عند الشافعية مطلقاً وعند بعض المشهورين من الحنفية كالكرخي وأمثاله أيضاً، وعند جمهور الحنفية يجب قبول تأويلهم ويلزم تقليدهم إذا لم يرجح خلاف ذلك عند المستدل على ما صرح به في "التحرير"، وإذا كان كذلك فامعن النظر في مسألة الباب وأنصف وتفطن ثم تيقن أنه لا يتصور خلاف بين الشافعية والحنفية في أن تأويل الراوي على خلاف الظاهر مما يجب تركه وإن ذلك مما اتفق عليه علماء المذهبين، والله تعالى شأنه هو المتولى للهدى إلى ما هو الحق، ولا يذهب عليك أن هذا كله في تأويل الصحابي على خلاف الظاهر في مرويه الذي أخذه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلمه قطعاً ونظرفيه، وأما إذا عارض قولاً موقوفاً على الصحابي ظاهر حديث مرفوع فضلاً عن متوصّسه فلا يترك الظاهر به أصلاً لجواز أنه لم يبلغه هذا الحديث رأساً.

ثم ما يهتم تيقظك له ههنا وهو من أجل ما يشهد لمطلوب هذا الكتاب من وجوب ترك الرواية بالحديث أن هذا إذا كان تصريح الحنفية في تأويلات الصحابة وحكمهم في إرتكابهم خلاف ظواهر الأحاديث، فما ظنك بحكمهم في مخالفة الفقهاء بنصوص الأحاديث في فروعهم، هل يحل عندهم ترك النص والأخذ بقول الفقيه مطلقاً من غير ثبوت تأويل منه للنص مع أن ترك الظواهر فضلاً عن ترك النصوص حرام عند أكثرهم بتأويل من الصحابي الواقع منه في تلك الظواهر كما عرفت، والأقل المحوزون إنما جوزوه في تأويل الصحابة خاصة لتعليل تجوزهم ذلك بما يختص بالصحابة فحسب، ثم في تأويل الظواهر دون النصوص، كلا لا يحلون ذلك أبداً لعالم يعلم من الدين أصولاً ثلاثة، أحدها أن قول المعصوم حجة وثانيتها أنه إذا ثبت وجب العمل به فوراً وثالثها أنه لا يترك بقول غيره إذا لم يكن عنده دليل من السنة يعارضه ويترجح عليه حتى لا يبقى إذ ذاك قول الغير قوله، وإحتمال أن يكون عنده دليل من السنة لاسيما إذا كان من أمثال الفتاوى مع إحاطة علم كل أحد بأن كتبهم مشحونة بالآف من الفروع التمثيلية بل ومن التي تبنى على مناسبات تشبه الشعر والخطابة أمر مشكوك في أية درجة من الشك فكيف يترك به اليقين المنتهض علينا من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم، وإلى الله سبحانه وتعالى الشكوى من إحتمال الدليل من السنة كما عرفت لا يتحمل من الصحابة عن تركهم وإلا لما قالوا بوجوب ترك تأويلهم ويتحمل من صاحب القنية والحمادية وأمثالها عند تركهم النصوص لا يقول إلا من

لم يدخل في زمرة العقلاء عندنا فضلاً عن الفقهاء، وحسبه هوان
الخلاف بالحنفية فيما صرحوا به كما عرفت وإقتضاحه عند من له
أدنى شعور بقواعد الشريعة أذاقنا الله تعالى سبحانه من رحيق
تحقيقها في جليها ودقيقها .

الفصل الرابع " قوله ولا يوقف قبول ما جاء به على موافقة أحد فكل
هذا من قلة الأدب معه ، صلى الله تعالى عليه وسلم وهو عين الجرأة ،
أشار رحمه الله تعالى بهذا الكلام إلى الفرق بين توقف العالمی الصرف
في العمل بالحديث وبين توقف العالم المقلد لمذهب من المذاهب بعد
صحة الحديث وعدم المعارض والخفاء في دلالة على المعنى ، فإن الأول
وقفه من حيث عدم العلم ووجوب رجوعه إلى عالم يستفسره عن
كل ما جهله فيه وهويشبهه وقفه العلماء للفحص عن الصحة وعن
الناسخ والمعارض وعن وجوه الدلالة وما يشبه ذلك ، وكل ذلك وقفه
جاهل مستكشف عما هو الأمر عليه بقدر طاقته وهو معذور فيها بل
هي واجبة لايسع العمل بدونها ، وإن الثاني وقفه بعد تمام الحجة
عليه من حيث علمه المقدور له في كل ما يوجب العمل عليه ويصير
سبباً لتكليفه به على حسب طاقته لأن الحاضر فور العلم موافقة إمامه
بقول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فيعمل به أو يخالفه له فيتركه وهو
عمل بقول الإمام وترك قول الرسول الله عليه وسلم بقوله فهو كما قال
عين الجرأة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أعاذنا الله سبحانه
وجميع المسلمين عن ذلك ، والوقفه للفحص عن دليل إمامه وقفه

للمعارض داخله في الوقفة الواجبة ، ولا يصدق عليها الوقفة لموافقة إمامه التي هي الجسارة والخسارة ، ومن لم يعمل بحديث صحيح غير معارض في علمه يبذل وسعه لقول أحد فقد أوقف قبول ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم على موافقته ، وذلك الإيقاف حرام من غير خافية لكونه من باب قلة الأدب والجرأة وتشريك الغير في خاصة النبوة والتشريع ، وقول الموقف موافقة إمامي بالحديث دليل على صحته وعدم المعارض في الباب ومخالفته دليل على ضعفه ووجود المعارض جهل شنيع لا يتبلى به إلا الأصباء والأغبياء لما عرف مراراً أو يعرف إن شاء الله تعالى .

الفصل الخامس قوله دون أن يحمله إلى قوله فيقدم " عليه آراء الرجال وزيادات أذهانهم " ، أشار رحمه الله تعالى إلى أن كل تأويل وتحميل يقع في كلام النبوة لا بكلامه صلى الله عليه وسلم بل لحفظ رأى من آراء الرجال كائناً من كان فهو تقديم لرأى ذلك الرجل على كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإلى أن المعنى الذي أول إليه الكلام وحمل عليه وإن تحمله العبارة وتصلح لها لكنه لما كان خلاف الظاهر وكان الحامل على ذلك حفظ رأى من رجل ليس هو من معاني الكلام بل هو زيادة من ذلك الرجل على كلام الرسول صلى الله عليه وسلم فمن أول كلامه لكلام الغير قدم كلام الغير على كلامه ، ومن عمل به لعمل الغير عمل بكلام الغير لا بكلامه صلى الله عليه وسلم ، فهو مع جسارة هذا التقديم في هوان الجهل من أن تأويله هذا ترك للحديث وأخذ بقول من أوله لقوله وإنه بهذا ممن يتمسك بكلام المعصوم

بل هو متمسك بكلام متبوعه ودافع عنه الحديث بإخراجه عما أراد القائل به صلى الله تعالى عليه وسلم ، فإن كلام كل أحد متعين في ظاهره مالم يمنع عنه ما يجب به صرفه عن ذلك ، وخلاف رجل من الرجال بكلام المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحكم عليه ، ولا يوجب صرفه عن الظاهر المتعين لان يكون مرادا له بل الأمر بالعكس من وجوب تأويل كلام الغير الى كلامه صلى الله عليه وسلم إن قبله ؛ وإلا يرد على صاحبه من غير مبالاة ، هذا الذى يعطيه البرهان القاطع ، وليس من خالفه على بالة عند من عصم عن باهر جهالة في سلامة حالة والله سبحانه ، هو العاصم .

الفصل السادس "قوله فنوحده صلى الله تعالى عليه وسلم بالتحكيم والتسليم والإنقياد والإذعان كما نوحده المرسل تعالى بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل ،، إلى تمام هذا الكلام الشافي للداء الزمن العضال والانحراف عن سواء الاعتدال رحم الله تعالى قائله لا يخفى على ذائق الطريق أن مدار بدء أمر السالك إنما هو على الوسط المبارك بينه وبين الحق عز وجل ذكره كما قالوا

زان روى كه چشم تست احوال معبود تو پیر تست اول

وذلك لأن كل متوجه إليه معبود في الحقيقة ، المعرفة والتوجه إليه لا بد وأن يكون على وزان التوجه إلى المعبود الحق الأول الآخر الظاهر الباطن لكل معبود وفي كل معبود ولما كان سفر السالك من الكثرة الوهمية

إلى الوحدة الحقيقية إعتنى في شأنه بشأن توحيد الوجهة إلى مقصد واحد في توجه الأصل والوسط الموصل فصار توحيد الرسول صلى الله عليه وسلم أصلاً ثانياً لتوحيد الله سبحانه الذي هو الأصل الأول ، وكما لا نجاة للعبد من غير توحيد الحق لا نجاة له . بدون توحيد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه لا وصول له إلى مقصود الابداد من غير أن يرتفع ألبان السرمدي عن ثدى معصرات فيوضاته الماطلة ، ولا إرتضاع الا بوحدة الوجهة إليه صلى الله تعالى عليه وسلم ، فمن لا توحيد الوجهة له لا إرتضاع له . ومن لا إرتضاع له لا وصول له إلى حكمة الابداد ، وهي الانغراق في بحر حياة الأبد والسعادة ، ولا نجاة له عن موت جهل الأبد والشقاوة ، ولا شك أن توحيد الحق لا يتم إلا باحاطته بملكوت العبد وملكه وسريانه في لطيفه وكثيفه ومجرده وماديه من حيث العمل بالجوارح على ما اقتضته معرفتها مما أدناه الإقرار باللسان حتى ذهب جم غفير إلى اشتراط ذلك في أصل الإيمان مع القدرة لكون الإنسان معجوناً مركباً من المجرد والمادة فما لم ينصنع بالحق بعالمه معاً لم يكن مؤمناً به ، وهذا الدليل حق لا يتجاوز إلا ان من اعتبر الركن الواحد العلمى ما أسقط العمل رأساً بل رأى أن العلم الحق إذا نزل بساحة قلب ، ومرحباً بنزوله ، قهر المجرد والمادة لا محالة ، فإن الله سبحانه إذا تجلى لشيء خضع له ، وإذا تجلى للقلب خضع وذلل لله سبحانه وتعالى فخضعت الجوارح وذلت لا محالة بصريح قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، لو خشع قلبه لخشعت جوارحه ، ، وذلك هو عمل الجوارح والاسلام في الحقيقة ، فلا حاجة

معه في أصل الإيمان المعتبر فيما بين العبد وبين ربه إلى القول باللسان وهذا أدق النظيرين وأقربه إلى التحقيق ، ومن رأى العمل داخلاً في الإيمان من غير أن يصرح به إشتراط القول باللسان فراده إن شاء الله تعالى هو الصعقة الإلهية القلبية من حيث سريانها على الشبح الغاسق واشتراط ذلك في الإيمان ظاهر ، فإن من لم يفعل بورود العلم في قهره أصلاً فهو كاذب في دعوى الوارد وإذا قد كان الأمر في توحيد الحق على هذا كان كذلك في توحيد الرسول . فيجب إحاطته لباطن العبد وظاهره فيؤمن به باطنه ويسلم له ظاهره بنى الشركاء في الإيمان والإسلام به صلى الله تعالى عليه وسلم كليهما مطلقاً ، فمن أذعن بحكم من أحكام الشريعة من غيره فقد أشركه في أمره ، وهذا يأتي على من تقاعد في تلقى الأحكام من أحاديثه ولم يطلبها في الوقائع مع القدرة على الطلب . فما ظنك فيمن جاءت به الأحاديث الصحيحة ترى على أيدي أولى البصائر والنهي من أجله حفاظ الحديث أهل الأمانة الكبرى مما دلت على المقصود وضاحاً كالشمس على يفاع الضحى ، مع وجود الأهلية للأخذ عنها على ما شرحناها فيما مضى ، فنكب عنها نكوباً ولم يعده حوباً ومرمدوباً ، على مسلك الاختلال بأعدل مناهج الأعمال مؤمناً بأنها ترك بأقوال الرجال ، فشى مشى الإباء في اتباع الأقيسة والآراء على الخلاف الصراح بحضرة الإفصاح ، على صاحبها الصلوة والتسليمات أممها وأكملها ، فإن ذلك شرك أكبر في توحيد صلي الله تعالى عليه وسلم مع تمام الحجة البالغة عليه .

ثم مما يجب التنبيه عليه ههنا أن أسعد الناس بهذا التوحيد في الأمة فريقان ، أحدهما أكمل في ذلك بكثير من الآخر ، الفريق الأول أهل الحديث العاملون بكل حديث صحيح وضعيف إذا لم يعارض الضعيف ما هو أقوى منه في التحريم من غير مبالاة برى أقوال الرجال إذا ردتها الأحاديث من غير خافية ، لا نغنى به إلا مشايخ القوم من العلماء بالله سبحانه ممن ليس له مذهب سوى الحديث ، والأئمة من مشايخ علم الحديث ممن جمع بين فنون هذا العلم الشريف وبين علوم الاجتهاد والاستنباط وطرق الأخذ ودقائق الفهم في كلام أعرف خلق الله تعالى صلى الله تعالى عليه وسلم من غير تعليل منحوت ولا تعدية حكمية ، والفريق الثاني قوم من المقلدين العامة لما فاتتهم العمل بالحديث على مقدار العلم الذى قرنناه لها من قبل يعمل بقول كل عالم من علماء الأمة ولا يلتزم مذهباً معيناً فيشابه عوام جميع القرن الأول وأوائل الثانى فليس له إقدام على إمام وإحجام عن إمام فيعيش صفواً بالكل من غير إياء ولا إقتفاء من حيث أنه لم يحصل عنده عقدان جحدوى وإقرارى بالنسبة إلى الفقيهين ، الفريق الأول هم المغتربون من بحر رويت منه أئمة الهدى رفع لهم الوسائط في وجهتهم الى الوسط الأنور والبرزخ الأكبر صلى الله تعالى عليه وسلم ، فقول كل إمام متبع له إستناد باهر إلى الحديث عانقه هذا الفريق فيما منحوا من توحيد القبلة إلى ما هو قبلة القبلات وأحدية جمع جميع الوجهات ، ففازوا بالحق كله في معدن معانده ومنبع متابعه في عين جمعه من غير تفرقة تطرقت إليه على طراوته المقدسة من أبدى الأفكار

وتلاعب الآراء ، فتوحيد الرسول صلى الله عليه وسلم المرزوق لهؤلاء يشبه توحيد من كان له الحق سبحانه ، مرآة للخلق من العارفين في توحيدته تعالى فيرى الجميع فيه ويحيط بالكل ويعانقه في حقيقة وجوده على ما هو الأمر عليه في ذاته وحق حقيقته ، فمن الحق وقع على الخلق على ما يشبهه لم المعلل ، وأما الطريق الثاني فلما كان أهل حيلولة بينهم وبين قبلتهم ومتبوعهم صلى الله تعالى عليه وسلم ورأى أنه هو الظاهر في وجهة كل إمام من أئمة أئمة صلى الله تعالى عليه وسلم وأن الكل أحاطهم نوره الفاشى صلى الله تعالى عليه وسلم فكلهم على هدى من ربهم مصيب فيما أصاب منه صلى الله تعالى عليه وسلم على قسطه المرزوق له في تفرقة من جمعه الاجمع صلى الله تعالى عليه وسلم ، وعلم أن توحيد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم في العمل بقوله إنما يحصل لمن يستوى عنده جميع من دار على أقواله صلى الله تعالى عليه وسلم وعمل بقول كل إمام من غير التزام بمذهب معين تخرجوا عن حجر الواسع المحيط من نوره صلى الله تعالى عليه وسلم في كوة دون كوة ، وحصر الأمر فيما لم ينحصر فيه وحرمانه عنه بقدر ما لم يتبعه فيمن لم يتبعه من متسع النشآت المتبعة من أئمة الدين ، وسيأتى الكلام في الدراسة الآتية من كلمات الشيخ الأكبر رضى الله تعالى عنه على ذم من حصر الأمر وحصره من الفقهاء الفصح ، وتوحيد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم الممنوح لهؤلاء يشبه توحيد من كان له الخلق مرآة للخلق من العارفين فيراه سبحانه وتعالى في الجميع على ما ظهر فيمن ظهر ، فمن الخلق وقع على الحق على ما يشبهه إن المعلل ، فإن رآه في شيء

فقد جهله فيما لم يره فيه ولم يوحد الوجهة له دون الحق سبحانه ، وهكذا في توحيد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وإلا لما أحجم عنه في أيام آخر ولاستوى عنده كل من لم يخرج قوله عن الشريعة ولا نهدر الخصوص والتعين عنه ، فان إماماً من الأئمة وجهة له دون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهذا الذى أفاض واهب الوقت عليك هو السر في عدم تقيد أهل الحق من القوم الكرام بمذهب دون مذهب ، قال الإمام القطب الشعراوى رحمه الله تعالى فى الأنوار القدسية ، ، إعلم أن جميع مذاهب المجتهدين عند أهل الحق مذهب واحد لا يشهدون فيها تفرقة لإتساع نظرهم لأنهم يشهدون العين التى يشهد بها المجتهدون ومنها يغترف كل واحد فى شريعة واحدة فهم كلهم داخلون فى السباح ، وقد ذقناها والحمد لله تعالى ، فلا يأمر أهل الحق بالتقييد بمذهب معين من المذاهب المشهورة لأن جميع المذاهب من باطنهم ، وهذا أمر يذوقه الفقراء فيصير ذوقهم يعادل ذوق جميع المجتهدين من غير تحصيل آلات الاجتهاد فهم يشهدون الأمر أوسع من أن يتقيدوا فيه بمذهب قائل ببعض ما عنده من العلم ويقول الجاهل بأمر هؤلاء ، هؤلاء لا يتقيدون بمذهب فى معرض الذم ، وهو معذور وإنهم لا يسعهم من الله سبحانه أن ينزلوا إلى الأدنى مع قدرتهم على الأعلى ، والشريعة الصحيحة هى السمحة وهى ليس فيها مشقة ولا ضيق ولا حرج فالعلماء الراسخون يشهدون جميع الأقوال المذكورة فى المذاهب كأنها مذهب واحد محمولة عندهم على أحوال كأجوبته صلى الله عليه وسلم المختلفة والسؤال بعينه واحد كما يعلم من

تصفح السنة ، وإليه الإشارة بنجر ،، أمرت أن أخطب الناس على قدر عقولهم ثم قال ،، فمن لم يشهد أن الشريعة واسعة تسع جميع المذاهب لزمه أمر شنيع لا يمكنه الخروج عنه ، وهو تخطئة بقية من خالفه من المجتهدين ، وسائرهم على هدى من ربهم ،، انتهى كلامه ومن هذا ظهر الجواب عما قال الشيخ الدهلوى في ” شرح السفر “، أن توحيد الوجهة له أثر تام وعد من ذلك وحدة الوجهة في المذاهب بالالتزام مذهب معين وطرح غيره من المذاهب فنقول له ، الملتزم لمذهب معين أدخل في توحيد الوجهة وأتى بالثنوية في الأمر الواحد وتعددت عنده الوجهات فيالجهل كثر الواحد ، ثم به أذعن ببعضه وأبى عن بعضه ، ذلك لاشك أن القبلة الحقيقية التي أمرنا بالتوجه إليها هو الرسول المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم وإنما الأئمة المجتهدون هم العلماء ، الكاشفون لنا عن مراده والداعون للخلق إلى أمره فست حاجتنا إليهم في التقاصر عن الأخذ عنه صلى الله تعالى عليه وسلم من غير واسطة الإستكشاف والفحص عما دعانا إليه ونهانا عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ليس إلا ، وقضاء هذه الحاجة من حيث هي حاجة معينة لا يختص بعالم دون عالم لا سمعاً ولا إقتداء بالصحابة والسلف من التابعين ولا عقلاً فمن تبع الأمر المقبل اليه وعلم أنه أمر بالتوجه اليه حيناً وجيده لأنه المقصود بالطلب دون الوسائط فهو الموحد للوجهة التي لها التأثير التام في آثار السعادة ومن التزم واسطة أشرك خصوصها وقيدها مع الأمر العام والمطلق وأخل فيما أمر به من وجوب توحيد الوجهة اليه بلا اشتراك غيره معه في ذلك التوجه هذا -

بقي هناك خدش النقص بأن يقال لم يختلف اثنان من أئمة الفرقة الناجية من الصوفية الكرام ، قدسنا الله بسرهم وأدركنا بفيضهم وبرهم ، في وجوب توحد الوجوه إلى شيخ واحد فيلزم عليهم تحمل عين ما ألزمته على المشترطين للتوحد في المذهب لإطراد العلة التي ذكرتها في الموضعين كما لا يخفى ، وجوابه منع مساواة الموضعين وعدم جريان الدليل في محل تخلف الحكم بالفرق بينها من حيث أن مبنى أخذ الحكم الظاهر الشرعي لا يعتمد المناسبة بين الأخذ والمأخوذ عنه من علماء الشريعة المطهرة فانه عبارة عن مجرد تلقي قول مفصح عن تكليف الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف العلم الذوقي المذموم بانصبغ باطن الأخذ بصيغ باطن المأخوذ عنه فان ذلك يعتمد لإرتباطاً خاصاً بين الفائض والمستفيض عيناً وروحاً ومثالاً وجسماً وأخلاقاً ومزاجاً به يسرى ماء الحياة من منهل الشيخ الى مزرعة قلب المريد الميتة بإذن الله سبحانه وتعالى في سابق خلقه ذلك تقدير العزيز العليم ، ولهذا لما كانت الخلة والمواخاة مظنة إنصبغ كل خليل وأخ عن صاحبه ، وأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يواخى بين أصحابه صلى الله تعالى عليه وسلم راعى تلك المناسبة والإرتباط على ما قال الشيخ الأجل عبد الرؤف المناوى في كتابه ” الكواكب الدرية في مدح السادة الصوفية ، ” المشتهر ” بطبقات المناوى ، ” في مناقب سيد الأولياء على بن أبي طالب

رضى الله تعالى عنه ” وإذا أردت أن تعرف منزله من المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم فتأمل صنيعه في المواخاة بين الصحابة جعل يضم الشكل إلى الشكل والمثل إلى المثل فيؤلف بينهما إلى أن آخى بين أبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما وادخر علياً رضى الله تعالى عنه لنفسه وادخره لأخوته وناهيك بها من فضيلة وأعظم بها من شرف انتهى كلامه في التشا كل والتماثل مما دعت الضرورة إليه في كل مجالسة ينتفع أصحابها فضلاً في صحبة المريدين بالمشائخ، وليس كل شيخ يستوعب وجوه المناسبة بكل مرید غير الشيخ الأكبر شيخ شيوخ المرسلين صلوات الله تعالى وتسليماته عليه وعليهم أجمعين، فانه حقيقة الحقائق السارى في جميع المراتب والحضرات صلى الله تعالى عليه وسلم فاشترطوا توحيد الوجهة إلى شيخ واحد يتقوى بينه وبين المرید أمرا لإرتباط المذكور، وليس التوحيد المذكور بإطلاقه من غير قيد الشيخ ذكرنا وصفه مما اشترط أصحاب الطريق حتى يكون لمجردة تأثير بل المطلوب فيه التناسب وقليما يوجد لشخص بالشخصين في مقدار واحد من زيادة ونقصان في أحدهما وكل من ازدادت وجوه الارتباط فيه من المشائخ فهو أجذب للمريد إلى الحق سبحانه ممن لا يوجد فيه ذلك، ولهذا لما رأوا قلة مناسبة المستفيدين بهم وجهوهم إلى من رأوا كمالها فيهم، واختلس بعض الكبراء بمجرد رؤية بعضهم عن كمال الشيخ إلى ذلك البعض وماذاك لإلبقوة تلك المناسبة فما عيب عليهم ذلك لامن الشيخ الأول ولا من غيرهم ممن العرفاء، ولا عذر من

نقصان الشيخ الأول ، كل ذلك لتحقق السرالدى به اشترط توحيد
الوجهة ، فافترق أخذ ظاهر العلوم من بواطنها ، ولهذا التوحيد
أسرار آخر مخصوصة بتلقى الأسرار الباطنة ليس هذا محل ذكرها والله
سبحانه تعالى أعلم .



الدراسة الرابعة

”وفي كلام بعض الأجلة من الحنفية، على إمامهم رضوان الله تعالى عليه وعليهم، وغير الحنفية مما يصرح بـ”طلب الباب، يأتي الكلام فيه على عين المسئلة والتنصيص بترك المذهب إذا خالف الحديث الصحيح والنطق لها، ولنقدم من كلام الحنفية ما يحتاج إلى الذيل لكونه أئز في الحجة وأبكت في الإلزام على إخواننا المعاصرين من بلاد السند والهند إن شاء الله تعالى“،



”قال ابن أمير الحاج في ”التحجير شرح التحرير“، في مباحث التقليد آخر الكتاب ”ذكر الإمام العلائي أنه قد برحج القول بالانتقال في إحدى الصورتين إحديهما إذا كان مذهب غير إمامه يقتضى تشديداً عليه وأخذاً بالإحتياط كما إذا حلف بالطلاق الثلاث

على فعل شئ ثم فعله ناسياً أوجاهلاً أنه المحلوف عليه ، وكان مذهب إمامه الذى يقلده يقتضى عدم الحنث بذلك فأقام مع زوجته عاملاً به ثم يخرج منه لقول من أوقع الطلاق فى هذه الصورة فإنه يستحب له الأخذ بالاحتياط وإلتزام الحنث ، والثانية إذا رأى للقول المخالف لمذهب إمامه دليلاً صحيحاً من الحديث ولم يجد فى مذهب إمامه جواباً قوياً ولا معارضاً راجحاً عليه إذ المكلف مأمور باتباع النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فيما شرعه فلاوجه لمنعه من تقليد من قال بذلك من المجتهدين محافظه على مذهب التزام تقليده انتهى قلت وهذا موافق لما أسلفناه عن الإمام أحمد والقدرى وعليه مشى طائفة من العلماء منهم ابن الصلاح وابن حمدان والله تعالى أعلم ، انتهى كلام ابن الحاج بلفظه

والكلام عليه من وجوه الوجه الأول قوله ” قد يرجح القول ، ،
الح المراد منه الترجيح الأعم الموجب لإستحباب العمل
بالمرجح أو لوجوبه فالصورة الأولى من الصورتين
للمرجح الأول لإقتضاء الدليل المنتهض عليه ، وهو الأخذ بالاحتياط
فإنه من باب الأولى مع إباحة الأخذ برخصة الشرع فى تقليد من
سهل الأمر وتتبع الرخص حتى لو ترك مذهب إمامه بقول من سهل
تبعاً للرخصة لم يكن ملاماً ، ولهذا قال الإمام ابن الهمام فى شرح
الهداية ، ، فى كتاب أدب القاضى ما حاصله وأنا لأأدرى ما يمنع هذا
من العقل والسمع مع أن الشريعة المطهرة حثت على الرفق والتسهيل

ولقبت بالسمحاء السهلة ، وسيجىء فيه مزيد بيان ولكون ذلك من القسم الأول صرح بقوله ، فإنه يستحب له ، الأخذ ، ؛ الخ ، والصورة الثانية للثاني وهو الترجيح الموجب لوجوب العمل بالمرجح لإقتضاء الدليل المنتهض عليه وذلك قوله إذا المكلف مأمور بإتباع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما شرعه ، وصورته من بلغه ، الحديث الصحيح من غير معارض عنده وجواب قوى بصرفه عما يدل عليه فهو مأمور من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما شرعه وكل مأمور منه يفترض عليه ما أمره ، به فهذا مفترض عايه الإتيان بالمأمورية وهو العمل بما دل عليه الحديث إن كان مما يجب على المكلف يجب عليه وإن كان مما يندب أو يباح يجب ويفرض عليه أن يعتقد كذلك من غير إحجام يجده في نفسه عن لزومه ويندب أو يباح له فعله . أما الكبرى فما لا يرتاب فيه مسلم ، وأما الصغرى فلإن الحديث الصحيح له حكم الشفاه من أمر الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم كمالا إلا في احتمال المعارض من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم أو احتمال في معناه لا ينافي ظاهره الذي له حكم النص في وجوب العمل ، وهو المراد بالجواب القوى في كلامه فإن كلاً منهما مفقود في الأمر المشافه الذي أخذه الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في حياته أو يأخذه العارفون منه بعده صلى الله تعالى عليه وسلم في مكاشفاتهم وحيث إنعدما جميعاً عند أحد كان له حكم المشافهة من غير فرق أما في إنعدامها عند المهرة من أصحاب الفن والمجتهدين رحمهم الله تعالى فظاهر ، وأما عند كل مقلد لم يجد لمذهب إمامه إلى آخر ما قال وهو

المطلوب بالإثبات للإمام العلائى فلأن العلم بإنعدام المعارض والجواب القوى فى نفس الأمر والواقع لا سبيل إلى علمه اليقيني وإن حكم به ألف حافظ وألف مجتهد ، إذ فوق كل ذى علم عليهم فلم يكلف المأمور بما لم يقدر عليه ، فعلى كل مجتهد وكل مقلد عالم إذا اطلع على الحديث الصحيح بل وكل مقلد جاهل إذا سمع من عالم بالحديث الصحيح على خلاف إمامه أن يبذل وسعه بما يليق بكل واحد منهم فى الفحص عن الأمرين ، فان وجد أحد الأمرين فيها وإلا يجب عليه فوراً العمل بما فى الحديث فإنه عنده بحكم حاله كالأمر المشافه ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، فاما بعد ذلك فلو وجد منها واحداً يجب على المجتهد الرجوع على ما هو الشائع الذائع من القرن الأول إلى زمان المجتهدين فكيف على المقلد ، وهذا إذا أخذنا المقلد وحاله من إقتداره على الأمرين بنفسه على الأول بمجرد ما بدى له من الجواب فى مقدار علمه وعلى الثانى بمجرد حال المخرج للحديث فكيف إذا أخذنا المقلد العالم القادر على كتب الحفاظ ومهرة علم الحديث وسيره فى فنونه الشئى مما أسلفنا الإشارة إلى تعدادها ، فإن خدمة هذا العلم الشريف نفعا الله بهم لم يتركوا للعالم بعدهم حاجة إلا إلى فتح كتاب صنفوا فى فروع من علم الحديث احتاج الطالب إلى مسئلة من ذلك النوع ، فرضوان الله سبحانه الأكبر عليهم ، حظهم إن شاء الله تعالى فى مقعد صدق القرايس العلى جعل الله سبحانه لنا قسطاً كاملاً من منهل روى خصوصاً به بين أصناف العلماء فالمقلد المذكور نصح عنده الأحاديث بالرجوع الى الكتب التى التزموا فيها الصيحة

ولا يحتاج مارووا إلى التفطش مثل مرويات ابن خزيمة في صحيحه ، (١)

(١) قلت صحيح ابن خزيمة من الكتب التي قد انعدمت قبل زمن الحافظ ابن حجر العسقلاني ولم يبق منه الا ربعه كما صرح به الحافظ تقي الدين بن فهد المتوفى ٨٧١ هـ في لاحظ الالفاظ بذيّل طبقات الحفاظ (ص ٣٣٣ طبع دمشق سنة ١٣٤٨) وقال السخاوي في شرح الالفية (ص ١٣ طبع الهند) ان صحيحه عدم اكثره اه وهذا الربع القليل ايضا لا يسمع منه عين ولا اثر ، ومع ذلك فكيف في كتاب ابن خزيمة من حديث يحكم بصحته وهو لا يرتقى الى الحسن فضلا عن الصحيح كحديث كثير بن عبدالله المزني عن ابيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن هذه الآية (قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى) قال انزلت في زكوة الفطر ، رواه ابن خزيمة في صحيحه ، قال الحافظ زكي الدين المنذرى في الترغيب والترهيب (ص ٢٧٥ ج ٢ طبع مصر سنة ١٣٥٢) كثير بن عبدالله واه ، وقال ايضا في كتاب الجمعة من الترغيب (ج ٢ ص ١٤) كثير بن عبدالله واه بمرة ، وقد حسن له الترمذى وصححه له حديثا في الصلح ، فانقد له الحافظ تصحيحه له بل وتحسينه والله اعلم اه وقال ابن حبان له عن ابيه عن جده نسخة موضوعة ، نقله الذهبي في ميزان الاعتدال وعد هذا الحديث من مناكيره ، وكحديث عمر بن ابي كثير عن ابي خثعم عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن وسوء عدلن بعبادة ائنتى عشر سنة ، رواه ابن خزيمة في صحيحه ، قال ابن حبان ، عمر بن عبدالله بن ابي خثعم يضع الحديث لايحل ذكره الاعلى سبيل القبح فيه ، نقله الحافظ ابن حجر في التهذيب ، وذكر الذهبي في الميزان هذا الحديث من مناكيره ، وكذا اورد ابن طاهر المقدسى في "تذكرة" الموضوعات ، وقال ميرك ، هو ضعيف باجاء اهل الحديث اه ، محمد عبدالرشيد النعما

فإن اشتبه عليه متن ولم يعتمد على النسخة يزيله بالرجوع إلى الجوامع كجامع الأصول وجمع الحميدى للصحيحين وكتب الأحكام الملتقطة من الأصول كالعمدة والتقريب والتحرير، (١) فإن لم يطمئن وغلب على ظنه التصحيف يرجع إلى الكتب التي صفت في تصحيف المصحفات والمحرفات ككتاب الإمام أبي الحسن على بن عمر الدارقطني، وما صنفه الإمام أبوسليمان الخطابي في جزء لطيف، وما جمعه الشيخ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني، ويغنى عن الكل إن شاء الله تعالى في هذا الباب كتاب "مشارك الانوار على صحاح الآثار"، الموجود عندنا بمحمد الله تعالى فيها يشتمل عليه الصحاح الثلاثة المؤطأ للإمام مالك بن أنس "والجامع الصحيح"، لأبي عبد الله البخارى "وصحيح أبي الحسين النيسابورى"، رحمهم الله تعالى، وإن كان الحديث من غير كتب الملتزمين (٢) كالسنن أو من كتبهم لكن حكم الحفاظ بالوهن في تصحيحه كالحاكم، وأراد تصحيحه يرجع إلى الكتب التي فيها التكلم على أحاديثها ككتاب المنذرى لسنن أبي داود أو إلى كتب الأحكام التي التزموا فيها التكلم على أحاديث الأحكام مطلقاً كالسنن الكبرى للبيهقى في إغنائه في هذا الخطب الجليل من غيره وكتاب أحكام الحلال والحرام من أحاديث سيد الانام أو إلى التخریجات

(١) العمدة في الأحكام للمقدسى مشهور، وقد طبع مراراً وأما التحرير والتقريب فلا يعرفان في كتب الأحكام (النعمان)

(٢) أى للصحة

المغنية كتخريج الزيلعي وتخرّيج مسند الرافعي فإنها لم تترك في كل باب من أحاديث السنن مما يحتاج إليه الطالب إلا قليلاً مع حق الكلام عليها من نقاد الفن أو إلى بعض الشروح كشرح مغطايّ سنن ابن ماجه القزويني ، فإن إكثار كلامه على الأحاديث مما يتعجب عنه الناظر وكالإمام في شرح الإمام وكشرح العراقي على التقريب ، فإن وجد حديثاً من كتاب سنة واطلع على التكلم في إسناده في ذلك الكتاب وأراد الإطلاع على جميع مخرجه وأسانيدهم لذلك الحديث ولم يكن عنده جميع السنن يرجع إلى كتب الأطراف في مسند صحابي يكون الحديث من روايته فيطلع على المخرجين له وأسانيده من غير عسر ، وإن وجد سنداً فيه راو مبهم يرجع إلى كتب مبهمات الإسناد في الباب الذي منه الحديث ، فإن لم يعتمد على اسم راو من حيث النسخة يصححه من الأطراف وإن اشتبه عليه اسم بإسم أوكنية بكنية يرجع إلى فن المؤلف والمختلف والمتفق والمفترق ويكنى في ذلك فيما يتعلق بالأسماء والكنى والأنساب والألقاب وأسماء البلاد مما يشكل منها في إيضاح الثلاثة كتاب مشارق الأنوار للقاضي أبي الفضل رحمه الله تعالى ، فإن وجد في ذلك حكم حافظ بجودته فيها وإلا يرجع إلى كتب الجرح والتعديل ويخرج من جميع الأسنادات نقياً جيداً وإذا وجد حديثاً لا يعلم أن له معارضاً أم لا يرجع إلى الفن المؤلف فيما عورض من الأحاديث وما لا عورض وإذا وجد حديثين متعارضين فإن قدر بنفسه على جمعها أو ننبه من ترجمة صاحب كتاب على جمعه كما يتنبه من بعض تراجم أبي عبد الرحمن النسائي ، في محبته ، أو اطلع من التخرّيجات أو بعض

الشروح فيها ، وإلا يرجع إلى كتب الفن المؤلف المفرد لذلك ويسمى بفن مختلف الحديث ، فإن وجد الجمع عمل بحكمه وإلا يشتغل بالترجيح فإن قسدر على ترجيح أحد الحديثين من حيث حال المخرجين في إلزام الصحة أو الحسن وعدم ذلك فيها ، وإلا يرجع إلى الكتب التي أشرنا إلى إلزام كلامها على الأحاديث حتى يظهر الترجيح لإحدهما فإن وجد فيها ، وإلا ينظر في وجوهه المحصورة في مائة وجه حاضرة عنده في ورقة واحدة لو كتبها ، ولا فرغ السيوطي عن عددها في "التدريب" ، قال فهذه أكثر من مائة مرجح وثم مرجحات أخر لا تنحصر ومثارها غلبة الظن انتهى ، فلا أقل من أن نجد لأحد الحديثين واحدة من تلك الوجوه فإن وجدت فيها وإلا ترجع إلى كتب فن مختلف الحديث فإن علماء ذلك الفن يتكلمون أولاً في جمع المتضادين ثم يرجحون أحدهما على الآخر . وقد صنف فيه الشافعي كتابه المعروف ثم صنف فيه ابن قتيبة وآخرون قال في "المنهل" ، هو فن مهم يضطر إليه جميع طوائف العلماء وإنما يكمل للقيام به الأئمة من أهل الحديث والفقهاء والأصول الغواصون على المعاني انتهى ، وكتاب الحازي وإن كان في الناسخ والمنسوخ ولكن أطراف كلامه جرت على الجمع والترجيح في الأبواب الفقهية جرياً حسناً قل مماثله في الكتب الحاضرة عندنا ، وكذا يظهر على هذا المقلد قوة الجواب لإمامه بصرف بذله في ظهور ذلك وإلا يرجع إلى تصفح كتب مذهبه التي التزمت التباحث والتجاوب ، كفتح القدير ، في مذهب الحنفية "والمناهج" ، في مذهب الشافعية "والمغنى" ، في فقه الحنابلة . وإذا

لم يجد هذا المقلد بعد هذا التفحص جواباً قوياً عن مذهب إمامه ولا حديثاً معارضاً فن لم ير عليه العمل برواية إمامه المخالف للحديث الصحيح حراماً فهذا الفقير لا يعده من زمرة العقلاء فضلاً عن العلماء ، وكيف لا وقد يجب ترك المذهب على المقلد بمقدار العلم القليل الذى بيناه فيما تقدم بل يجب عندى على العالمى البحث إذا سمع ذلك من مقلد عالم اعتقد.

الوجه الثانى "قوله جواباً قوياً"، لإفادة أن الجواب الضعيف لا يسقط به فرض إتباع الحديث وهو كثير فى كلام الفقهاء إذا اضطروا إلى محافظة المذهب فى مقابلة الحديث مما لم يؤمروا بها بكل مجادلة ولو اشتغلنا بإيراد أمثلة ذلك من مواضع كثيرة من كتب الحنفية ، وقليلة من كتب الشافعية وغيرهم أسأمننا الناظر، ومن أشد أقسام ضعف الجواب الإرتكاب بخلاف ظاهر لفظ الحديث فإنه كالنص فى أيجاب للعمل من غير صارف من حديث آخر وحفظ رأى من عالم ليس من صوارفه وهو يشتمل كل حل على خصوص شخص أو حالة عارضة.

الوجه الثالث قوله "ولامعارضاً راجحاً عليه"، يفيد أنه يجب ترك المذهب وإتباع الحديث الصحيح إذا عارضه حديث مثله بأن يعمل بالحديثين معاً لا يتحجر فى العمل بحديث صحيح وافق رأى إمامه أم لا ويفيد أيضاً أنه إذا كان حديث إمامه نازلاً من حديث خالفه قول إمامه يجب عليه ترك المذهب بأن يعمل بالحديث الصحيح دون النازل وهذا تصريح بأن كل حديث مستند لإمام إذا عارضه حديث الصحيحين أو أحدهما يجب على مقلده العالم بمزبه الصحيحين على غيرهما أو

السامع ذلك عن علمها واعتقده وصدقه فيما يقول ترك مذهب إمامه، وستعرف الكلام فيما سيأتى على من ادعى جواز المساواة فى الصحة لما روياه لمخرج غيرهما على أنه لو تم تم فى الجواز والإمكان مع القطع بأن ما وقع الإستدلال فى المذاهب من السنن والجوامع والمسانيد والمعاجم والمستخرجات المروية بإسناد المستخرجين لا يوازى الصحيحين، وإذا كان هذا تصریح أكبر الحنفية مثل الإمام العلأى (١) والقدرى ضاق الأمر على حنفى كثر عمل ليله ونهاره فى جملة من العبادات والمعاملات على خلاف الصحيحين يقتوى بنقله مثل ابن أمير الحاج من علمائهم عن أئمتهم.

الوجه الرابع قوله " فلا وجه لمنعه من تقليد من قال بذلك "، حقه أن يقول فلا وجه لمنعه من اتباع الحديث فإن الحكم الخاص الدال عليه الحديث إذا عمل به لا يعد العامل مقلداً فيه لمن أخذ بذلك الحديث لأن التقليد فى أمر لا يجمع العمل فيه بالحديث على ماسلفت الإشارة إليه، فهذه الصورة من صور الإنتقال من المذهب إلى الحديث لا من الإنتقال من مذهب إلى الآخر.

الوجه الخامس " قوله محافظة على مذهب التزم تقليده "، إفادة منه جزاء الله تعالى من المستفيدين خيراً إلى علم شريف ودليل ظريف وحجة بالغة قاهرة وبرهانة ساطعة باهرة، ويان ذلك أن التزام مذهب

(١) قلت الإمام العلأى ليس من الحنفية كما زعمه المصنف بل هو صلاح الدين خليل بن كيكادى بن عبد الله العلأى الدمشقى الشافعى المشهور

معين غير ملزم على التحقيق كما مر آنفاً على وعد المزيد ههنا ، فلنزد من كلام ابن أمير الحاج في "شرح التحرير" ، فلو التزم مذهباً معيناً كأبي حنيفة والشافعي ، فقليل يلزم وقيل لا يلزم ، قال الشارح وهو الأصح لأن التزامه غير ملزم اذ لا واجب إلا ما أوجبه الله تعالى ورسوله ولم يوجب الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على أحد من الناس أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة فيقلده دينه في كل ما يأتي ويذر غيره على أن ابن حزم قال اجمعوا على أنه لا يحل لحاكم ولا مفت تقليد رجل فلا يفتى ولا يحكم إلا بقوله انتهى ، وقد انطوت القرون الفاضلة على عدم القول بذلك بل لا يصلح للعالم مذهب ولو تمذهب به والحال في ذلك ، ثم قال بعد أسطر ، والتزامه لم يثبت من السمع اعتباره ملزماً كمن التزم كذا لفلان من غير أن يكون لفلان ذلك عليه لا يحكم عليه به ، إنما ذلك في النذر لله تعالى ولا فرق في ذلك بين أن يلتزم بلفظ كما في النذر أو بقلبه وعزمه على أن قول القائل مثلاً قلدت فلاناً فيما افترى به من المسائل تعليق التقليد أو الوعد به ذكره المصنف يعني في الفتح انتهى كلامه ، وعنفت في ذلك ابن العزقي حاشية الهداية ، فقال من يتعصب لو أحد معين غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويرى أن قوله هو الصواب الذي يجب إتباعه دون الأئمة الآخرين فهو ضال جاهل بل قد يكون كافراً يستتاب فإن تاب والإقتل فإنه متى اعتقد أنه يجب على الناس إتباع واحد بعينه من هذه الأئمة رضي الله تعالى عنهم أجمعين دون الآخرين فقد جعله بمنزلة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك كفر بل غاية

ما يقال إنه يسوغ أو يجب على العاقل أن يقلد واحداً من الأئمة من غير تعيين زيد ولا عمرو وأما من كان محباً للأئمة موالياً لهم يقلد كل واحد منهم فيما يظهر له ، أنه موافق للسنة فهو محسن في ذلك ، والصحابة والأئمة بعدهم كانوا مؤتلفين وإن تنازعوا في بعض فروغ الشريعة فإجماعهم حجة قاطعة وإختلافهم رحمة واسعة ومن تعصب لواحد بعينه من الأئمة دون الباقيين كالرافضي والناصبي والخارجي فهذه طرق أهل البدع والأهواء الذين ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أنهم مذمومون خارجون عن الشريعة ومن تبين عليه من العلم ما كان خافياً عليه فاتبعه فقد أصاب واهتدى ، زاده الله هدى ، وقد قال الله تعالى (وقل رب زدني علماً) ومن جملة تسليط الله تعالى الفريخ على بعض بلاد المغرب والشرق على بلاد المشرق كثرة التعصب والتفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها وكل ذلك من اتباع الظن وماتهبوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى انتهى :

وإذا كان الأمر على ما عرفت عرفت ما أفاده توصيف المنع بقوله "إلزم تقليده" ، في قوله "محافظة على مذهب إلزم تقليده" ، تعليلاً للمنع في قوله لاوجه لمنعه يعنى لاوجه لمنع المقلد عن العمل بالحديث على خلاف مذهب إمامه معللاً ذلك المنع بالمحافظة على مذهب لا يوجد فيه معنى من المعاني الملزمة العمل به عليه إلا إلزام تقليده على نفسه من غير إيجاب من الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا ابتداء ولا بعد الإلزام ، هو إرشاد منه ظاهر إلى تأليف دليل على صورة الشكل الأول حتى ينظر المنصف في مقدمته ويؤ من

بنتيجته إيماناً برهانياً بمقدمات شرعية قطعية ، فلنذكر مطلوبنا في هذا الكتاب أولاً وهو قولنا العمل بدليل مخالف للحديث الصحيح حرام على المقلد كالمجتهد ، ثم لنستدل عليه بدليل الإمام العلائي المفاد من كلامه وهو أن العمل المذكور عمل بدليل غير موجب على معارضة دليل موجب وكل دليل كذلك فالعمل به حرام فالعمل بهذا الدليل حرام وهو المطلوب ، أما الكبرى فلبداهته شرعاً وعقلاً إذ انتفاء الأثر مما ليس له تأثير ووجوده من المؤثر مما اتفق عليه الشرع والعقل من غير نظر ، وأما الصغرى فلأن دليل المجتهد لا يتصور فيه الإيجاب على المقلد إلا بالتزام وهو غير موجب على ما عرفت ، فدليله غير موجب عليه العمل ، فإذا علم خلافه بقول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واعتقاد إيجابه أصل الإيمان الواقعي عن الشرك بالله تعالى ، وما لا ريب فيه لأهل الشرك من العنادية أيضاً ، ومع ذلك عمل بدليل المجتهد وتمسك بالرواية المخالفة للحديث النبوي على مصدره الصلوات والتسليمات فقد عمل بدليل غير موجب على معارضة دليل موجب ، وفي قضاء صدق الصغرى عليه تفجأه الدامغة الكبرى من الكبرى البديهة فاقروا إن شئتم (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون) فإن قلت صحة الصغرى مبنية على أن الإلتزام غير ملزم وهو وإن ثبت تحقيقه من كلام بعض الفقهاء معارض بكلام بعض آخر فهي منزلة في نفسها فإن قطعية المقدمات التي إدا عنها ، قلنا لا إعتدالنا بقول من يخالف قوله الدليل السالم ولا أثره عندنا في حط اليقين عن مرتبته ولكن أنت في أسر القلادة التي عليك من كل قائل كيف

تكلم بمخاطبات الرجال الأبطال ، فنغير لك الصغرى ونقول ، إن العمل المذكور عمل بدليل . وجب في معارضته مثله من دلائل المجتهدين وكل دليل كذلك فالأخذ به وترك قول الرسول صلى الله عليه وسلم حرام ينتج أن العمل بدليل مخالف للحديث الصحيح حرام ، أما الصغرى فلا إن من قال إن التزام مذهب معين ملزم فلائما قال بالنسبة إلى المذاهب دون الأحاديث ، ومن ادعى العموم فليقل لنا رواية في مقلد كلامنا فيه عن أدني فقيه يعتمد بقوله ، وأما الكبرى فعندنا بدليل أوجب علينا أصل الإيمان فإن اهتديت به رزقت صفوالحق من منزعه وإلا فعندك بما قال الإمام العلائي إذ المكلف مأمور بإتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما شرعه فلا وجه لمنعه ويقول ابن أمير الحاج أن القدوري قال بذلك وكفاك ذلاً في عدم قبول ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وصبح عندك مع عدم وجد أنك جواباً ولا معارضاً بقول العلائي والقدوري فإن رضيت به بقولهما ولم تكن ذاهباً على خلاف الصحيح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم مما اجتمعت عليه الأمة على صحته شكرنا إنز جارك عما استحوذ عليك ولو في هوانك هذا جعلنا الله سبحانه وإياك ممن جاءه الحق فانقادله واستسلم وعن جميع ماله لإصطلم ،

الوجه السادس قوله " وعليه مشى طائفة من العلماء " ، يحتمل أن

تكون نسبة القول المذكور فيه إلى طائفة بإعتبار إطلاعه على تصريحهم كالإمام أحمد وابن الصلاح وابن حمدان والإمام العلائي والقدوري مع

عدم إطلاعه على خلاف غيرهم معهم وهذا هو الظاهر في مثل هذه المسئلة البديهية ، ويحتمل أن تكون طائفة أخرى قالت بخلاف الأول وأشار بهذا الكلام إلى ذلك فهولاء النابذون للحق الصريح بقولهم هذا كائنين من كانوا في الجهل المركب المبلى به أصبياء زماننا وأغبيائه .

وقولهم ان لإمامنا عن الحديث جواباً أو معارضة بحديث آخرون كان مما لا يذكر في مباحث العلوم لخروج عن قواعد الشريعة وقوانين المذهب كلها ، وقد تكرر إبطاله تكراراً خارجاً أن يطيقه سمع لكنهم لما كان لياذهم إليه لياذ فارة إلى حفرتها ، وكانت الرواية من علماء الحنفية هي التي تفحمهم دون ألف دليل عقلى ونقل ، لا بد أن نقول إن كان هذا هو الحق الذى به يتخاصمون الأحاديث الصحيحة لما ظهر وجه لقول الإمام المذكور من أئمتكم ، وان لم يجد في مذهب إمامه جواباً قوياً عنه ولا معارضاً راجحاً عليه ، ، الخ فإن كون الرواية من المذهب حائلاً جواب قوى معارض راجح لإجمالى وعدم وجدان ذلك بعد وجدان الرواية لاصدق له ولاصورة لهذا التعيين وكفاية الإجمال ، وأيضاً تكذبكم في ذلك الروايات الناطقة الآتية من كتب مذهبكم وتصريحات أئمتكم ، ولا يستحى من أن يفتضح نفسه بتفوهه أن هذا لوكان من شأن إمامه لكان أحق من يعتقده فيه ذلك أصحابه الأول فما كان يسوغ لهم ترك مذهبه إذا خالف الحديث الصحيح عندهم لأن إجتهدهم في المذهب لا يخرجهم عن التقليد مطلقاً ، وقد أخرج الإمام البيهقي عن الحسين بن الوليد وقال

وهو ثقة قال قدم علينا أبو يوسف من الحج فقال إني أريد أن افتح عليكم باباً من العلم أضمني تفحصت عنه فقال قدمت المدينة فسالت عن الصاع فقالوا صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قلت لهم ما حاجتكم في ذلك فقالوا نأتيك بالحجة غداً فلما أصبحت أتاني نخو من خمسين شيخاً من أبناء المهاجرين والأنصار مع كل رجل منهم الصاع تحت رداءه ، كل رجل منهم يخبر عن أبيه أو أهل بيته أن هذا صاع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فنظرت فإذا هي سواء ، قال فغيرته فإذا هو خمسة أرتال وثلاث بنقصان معه يسير فرأيت امرأة قوياً فتركت قول أبي حنيفة في الصاع يعني أنه ثمانية أرتال ، وأخذت بقول أهل المدينة ، هذا هو المشهور من قول أبي يوسف وقدروى أن مالكا رحمه الله تعالى ناظره واستدل بالصيعان التي جاء بها أولئك الرهط فرجع أبو يوسف إلى قوله انتهى كلامه ، وفي رواية أخرجه الزيلعي في التخريج (١) بسنده عن عمران بن موسى الطائي عن إسماعيل بن سعيد الخراساني عن إسحق بن سليمان الرازي أنه سئل مالكا عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الصاع ثمانية أرتال ، فقال لبعض جلسائه يا فلان هات صاع جدك ويا فلان هات صاع عمك ويا فلان هات صاع جدتك ، فاجتمعت أصوع ، فقال مالك تحفظون في هذه يعني في أنها من عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فقال أحدهم حدثني أبي عن أبيه أنه كان يودي بهذا الصاع إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال مالك حذرت هذه فوجدتها

خمسة أرتال وثلاث انتهى (١) وهذا مما يرشدك إلى أن عمل أهل المدينة المشرقة على ساكنها الصلوة والتحية، صارت حجة قوية تعادل الأحاديث الصحيحة إذا كان بعادة مستمرة : فإختلاف علماء الكوفة بعلماء المدينة أفاض الله سبحانه على العالمين من بركاتها فيما طريقهم فيه التمسك بالعمل المستمر مما لا يتزوج على قريحة الإنصاف، ويطوب الحل أن أبا يوسف مع كمال عرفانه بعلم أبي حنيفة وورعه ويقينه بأنه رضى الله تعالى عنه دخل المدينة المعظمة صبت عن الآفات وحفت بالبركات مراراً وإعتقاده بغاية فحوصه عن أمر دينه واحتياطه في أقواله وأحواله وتحاشيه عن خلاف السنة لم يتوقف في قبول ما ثبت بالدليل الصحيح من عمل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بأن لأبي حنيفة رحمه الله تعالى عن ذلك جواباً أو معارضاً ، كيف وأبو حنيفة وإخوانه رحمهم الله تعالى كانوا لا يمنعهم ما عندهم من الحديث أن يتكلموا بلا أدري فيما عند غيرهم لعلمهم بعدم إحاطة علمهم ولو في عصر واحد عما عند غيرهم فكيف فيما صح بعدهم عند الحفاظ على ماسلف بيانه ، ولنورد في ذلك حكاية مليحة يتشبع بها كل من كان الأدب والوقوف عند حده ضالته ، روى الحافظ الزيلعى في تخرجه (٢) حدثنا عبد الله أيوب المقرئ حدثنا محمد بن سليمان الذهلى حدثنا عبد الوارث بن سعيد قال

(١) قلت وقد قال الحافظ الزيلعى بعد نقل هذه الحكاية ، قال صاحب

التنقيح ، اعناه مظلّم وبعض رجاله غير مشهورين ١ هـ (٢) نقلنا عن

المعجم الاوسط للطبراني - التعاقب

قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة وأبن أبي ليلى وابن شبرمة فسألت
 أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل باع بيعاً وشرط شرطاً ، فقال البيع
 باطل والشرط باطل ، ثم أتيت ابن أبي ليلى فسألته فقال البيع جائز
 والشرط باطل ، ثم أتيت ابن شبرمة فسألته فقال : البيع جائز
 والشرط جائز ، فقلت يا سبحان الله ، ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا
 في مسألة واحدة فأتيت أبا حنيفة رحمه الله تعالى فأخبرته . فقال ما أدرى
 ما قالوا ، حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه نهى عن بيع وشرط ، البيع باطل والشرط باطل ، ثم
 أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته فقال ما أدرى ما قالوا ، حدثني هشام بن
 عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت أمرني النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم أن اشتري بريرة فأعتقها تعني والولاء لها ، البيع جائز
 والشرط باطل . ثم أتيت ابن شبرمة فأخبرته ، فقال ما أدرى ما قالوا حدثني
 ابن كدام عن محارب بن دثار عن جابر رضي الله تعالى عنه قال بعث
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ناقة وشرط لي حملانها إلى المدينة ، البيع
 جائز والشرط جائز أنتهي فانظر إلى هؤلاء الأئمة الكبار كيف أقر كل
 واحد منهم بعدم علمه بما عند غيره من الأحاديث ، ولم يتجاسر
 كل منهم بتخطية الآخر ، وإذا لم يكن عند أحد منهم في عصر واحد
 في إقليم واحد علم حديث عند صاحبه فضلاً عن جوابه ومعارضته فمن
 أين يدعون هؤلاء المغرورون بالجهل إحاطة علمهم بكل حديث وصل
 إلى أحد إلى أعصار تدوين كتب الأحاديث بعد الرحلات والأسفار
 بالعيادة وكونه مجاباً عنده بجواب أو معارض بجديد آخر .

ولابأس ههنا أن نتكلم بما عندنا بحمد الله سبحانه ومن
رسوله صلى الله عليه وسلم في الجمع بين هذه الأحاديث الثلاثة فقد
ذكر القصة الحاكم أبو عبدالله النيسابورى في كتاب "علوم الحديث"،
في باب الأحاديث المتعارضة، وذكره عبدالحق في أحكامه وسكت عنه،
ولم أر من حاول جمعها إلا أن ابن القطان جرح الحديث الأول. وقال،
علته ضعف أبى حنيفة في الحديث (١) فاجاب عن ذلك القاسم وقال،
إذا كان الجرح لايقبل إلا مفسراً فلا فائدة فيما قال ابن القطان، قلت
ما أيسر للخصم أن يفسره بما قال فيه الإمام البخارى في "كتاب
الضعفاء"، وغيره فالواجب هو الجواب عن ذلك ومحلّه من هذا الكتاب
آخره إن شاء الله تعالى وشأنا في أننا غير ذلك، فنقول والعصمة من الله
سبحانه إن حديث جابر الذى تمسك به ابن شبرمة في جوابه وإن عقد
عليه أبو عبدالرحمن احمد بن شعيب النسائى في "مجتباه"، الترجمة بقوله
"البيع يكون فيه والشرط فيصح البيع الشرط"، وأشار بها أن بيع جابر
رضى الله عنه كان بشرط فدل على إباحة البيع والشرط، وهو فهم ابن
شبرمة منه في جوابه، وهو ظاهر لفظه بسند النسائى عن على بن حجر
عن سعدان بن يحيى عن زكريا عن عامر عن جابر بن عبدالله إذ فيه

(١) قال شيخ الاسلام الامام العلامة الحافظ بدرالدين محمود العيني في
"البناءة شرح الهداية"، في بحث اجارة ارض مكة ودورها، واما
قول ابن القطان وعلته ضعف أبى حنيفة فاساءة ادب وقله حياء
منه فان مثل الاسام سفيان الثورى وابن المبارك واضرابها وثقوه
واثنوا عليه خيراً، فما مقدار من يضعفه عند هؤلاء الاعلام اه الفهم

قال صلى الله عليه وسلم "بعنيه فبعته بوقية واستثنيت حملانه إلى المدينة ، ،
الحديث ، ولكن في لفظه بسنده عن محمد بن منصور عن سفيان عن
أبي الزبير عن جابر قال ، "أدركني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
وكنيت على ناضح لنا سوء فقلت لا يزال لنا ناضح سوء بالهفاه ، فقال
صلى الله تعالى عليه وسلم بعنيه يا جابر قلت بل هولاك يا رسول الله
قال اللهم اغفرله اللهم ارحمه قد أخذته بكذا وكذا وقد أعرتك ظهره
إلى المدينة ، ، الحديث وهذا اللفظ يصرح بأنه لم يكن البيع بشرط
الحملان بل تم البيع بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أخذته بكذا
وكذا على رضا جابر ثم جاد عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بحملانه
عليه وصرح عن ذلك بلفظ الإعارة المعتمد على الملك المعتمد على
تمام البيع ، والتعبير بلفظ الإستثناء بناء على كون الإعارة نوع مباشرة
بعد قطع المباشرة الملكية لأن رواية أبي الزبير عن جابر رضى الله تعالى
عنه نص في المعنى ، ولفظ الإستثناء محتمل لما ذكرنا فيجب صرفه
إلى ما يوافق النص في الواقعة الواحدة كما لا يخفى على أهل العلم ،
وفهم المحدث والفقيه ليس بحجة على أحد ، هذا حديث جابر رضى
الله عنه ، وأما حديث عائشة رضى الله تعالى عنها في بريرة الذى
تمسك به ابن أبى ليلى في فتواه ، وهو الذى ترجم عليه النسائى بقوله
البيع يكون فيه "الشرط الفاسد فيصح البيع ويبطل الشرط" ، فمحمول
على الشرط الذى لا يقتضيه العقد كشرط الولاء ممن باع بريرة فإن
العقد يقتضى خلافه وهو الولاء لمن اشترى لقوله صلى الله تعالى عليه
وسلم لعائشة : ، اشترىها فأعتقها فإن الولاء لمن أعتق ، ، ولم يكن

فيه منفعة لأحد العاقلين أو المعقود عليه ، ولم يؤد إلى غرر وجهالة ، فهو فاسد في نفسه ولا يفسد البيع كما في اشتراط هذا الولاء ، وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الذي تمسك به أبو حنيفة رحمه الله تعالى فحمول على شرط فيه المنفعة المذكورة أو الغرر والجهالة فهو فاسد في نفسه يفسد البيع لأن فيه زيادة عارية عن العوض فيؤدى إلى الربا كالبيع على شرط وسلف الوارد في نهي الحديث ، ويقع بسببه المنازعة فيعزى العقد عن مقصوده ، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى مستدلاً بما رواه كما لا يخفى في كتب مذهبه ، ولفظ حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من طرق ثلاثة للنسائي في . مجتبه ، ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . انتهى عن بيع وسلف ، ، وفسر بأن يبيع السلعة على أن يسلفه سلفاً والشرط فيه مقيد بما يؤدى إلى الربا ، وفي لفظ رواه أبو حنيفة مطلقاً يحتاج إلى الحمل المذكور لرفع التعارض . قال الزيلعي ورواه الطبراني في معجمه الوسط انتهى وبهذا يندفع التعارض بين الأحاديث الثلاثة وأما كون واقعة الإستهانة من ابن سعيد من قبل أى شرط من الشروط وسرارسال الجواب من العلماء الثلاثة من غير تفصيل فوكول إلى علم الله تعالى ، وغرضنا ههنا الجمع بين الأحاديث وقد حصل والحمد لله رب العالمين .

قال في خزانة الروايات نقلاً عن دستور السالكين وقد أطنب في تصريح هذه المسئلة بعينها فإن قيل لو كان المقلد غير المجتهد

عالمًا مستدلًا يعرف قواعد الأصول ومعاني النصوص والأخبار هل يجوز له أن يعمل عليها وكيف يجوز...؟ قيل لا يجوز لغير المجتهد أن يعمل إلا على روايات مذهبه وفتاوى إمامه ولا يشتغل بمعاني النصوص والأخبار والعمل عليها كالعامة، وقيل هذا في العامة الصنف الجاهل الذي لا يعرف معنى النصوص والأحاديث وتأويلاتها، وأما العالم الذي يعرف معنى النصوص والأخبار وهو من أهل الدراية وثبتت عنده صحته من المحدثين أو من كتبهم الموثوقة المشهورة المتداولة فيجوز له أن يعمل عليها وإن كانت مخالفة لمذهبه يؤيده قول أبي حنيفة ومحمد والشافعي رحمهم الله وقول صاحب الهداية في روضة العلماء الزندويسية ، ، (١) في فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا قلت قولاً وكتاب الله تعالى يخالفه قال ، أتركوا قولي بكتاب الله تعالى ، فقيل إذا كان خبر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يخالفه قال أتركوا قولي بخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقيل إذا كان أقوال الصحابة يخالفه قال أتركوا قولي بقول الصحابة رضي الله تعالى عنهم وفي روضة الإمتاع (٢) روى البيهقي في السنن عند الكلام على القراءة

(١) قلت العجيب من مؤلف الخزائن ينسب عبارة " روضة العلماء " ، الى صاحب الهداية " والحال ان " روضة العلماء " ، ليس من تصنيفه بل هو من تصنيف علي بن يحيى الزندويسني ونسخته محفوظة في خزائن الكتب " ، بجامعه " سند " ، بحدرا باد عاصمه " سند وهو مقدم على صاحب الهداية " ،

(٢) كذا في المطبوعة " ، وفي " عقد الجيد في مسائل الاجتهاد والتقليد " ، للشيخ ولي الله الدهلوي " ، الاقناع " ، - النعماني

بسندده قال الشافعى رحمه الله تعالى إذا قلت قولاً وكان عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلاف قولى فما يصح من حديث رسول الله تعالى عليه وسلم أولى فلا تقلدوني. ونقل إمام الحرمين فى «نهائيه» ، عن الشافعى رحمه الله تعالى إذا صح خبر يخالف مذهبه فاتبعوه واعلموا أنه مذهبه، وقد صح فى منصوصاته أنه قال إذا بلغكم عنى مذهب وصح عنكم خبر على مخالفته فاعلموا أن مذهبه موجب الخبر؛ وروى الخطيب باسناده، أن الداركرى من الشافعية كان يستفتى وربما يفتى بغير مذهب الشافعى وأبى حنيفة فيقال له هذا يخالف قولهما فيقول ويلكم حدث فلان عن فلان عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بكذا فالأخذ بالحديث أولى من الأخذ بقولهما إذا خالفاه وكذا يؤيده ما ذكر فى الهداية فى مسألة صوم المحتجم ولو احتجم فظن أن ذلك يفطر ثم أكل متعمداً فعليه القضاء والكفارة لأن الظن ما استند إلى دليل شرعى إلا إذا أفتاه فقيه بالفساد لأن الفتوى دليل شرعى فى حقه، ولو بلغه الحديث واعتمده فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى لأن قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا ينزل عن قول المفتى. وفى الكافى والحميدى أى لا يكون أدنى درجة من قول المفتى وقول المفتى يصلح دليلاً شرعياً، فقول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أولى وعن أبى يوسف خلاف ذلك لأن على العامى الإقتداء بالفقهاء لعدم الإفتاء فى حقه إلى معرفة الأحاديث وإن عرف تأويله يجب الكفارة، وفى المسافرى (١) بالاتفاق، وأما قول أبى يوسف إن على العامى

الإقتداء بالفقهاء فمحمول على العامى الصرف الجاهل الذى لا يعرف معنى الاحاديث وتأويلاتها لأنه أشار اليه بقوله لعدم الإهتمام إلى معرفة الأحاديث وكذا قوله وإن عرف تأويله يجب الكفارة يشير إلى أن المراد بالعامى غير العالم ، وفى الحميدى العامى منسوب إلى العامة ، وهم الجهال ، فعلم من هذه الإشارات أن مراد أبى يوسف رحمه الله تعالى أيضاً من العامى الجاهل الذى لا يعرف معنى النص وتأويله ، فيما ذكر من قول أبى حنيفة والشافعى ومحمد رحمهم الله تعالى يندفع قول القائل يجب العمل بالرواية بخلاف النص انتهى كلام صاحب الخزائنة . قال فى البحر الرائق وإن لم يستفت ولكن بلغه الخبر وهو قوله عليه الصلوة والسلام أفطر الحاجم والمحجوم ، ، وقوله ، ، الغيبة ففطر الصائم ، ، ولم يعرف النسخ ولا تأويله فلا كفارة عليه عندهما لأن ظاهر الحديث واجب العمل به خلافاً لأبى يوسف لأنه ليس للعامى العمل بالحديث لعدم علمه بالناسخ والمنسوخ . قال ابن العز فى حاشية الهداية ، قوله ولو بلغه الحديث واعتمده . يعنى أفطر الحاجم والمحجوم فكذلك عند محمد رحمه الله يعنى أنه لا كفارة عليه إذا احتجم ثم أكل على ظن أن الحجامة فطرته معتمداً على الحديث لأن قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا ينزل عن قول المفتى ، وفى العبارة مسأحة بل هى خطأ والأمر أعظم من ذلك ، وعن أبى يوسف خلاف ذلك يعنى عليه الكفارة فإن على العامى الإقتداء بالفقهاء لعدم الإهتمام فى حقه إلى معرفة الأحاديث ، وفى تعليقه نظر ، فإن المسئلة إذا كانت مسئلة نزاع بين العلماء وقد بلغ العامى الحديث الذى احتج به أحد

الفريقين فأخذ به كيف يقال في هذا أنه غير معذور، فإن قيل هو منسوخ فقد تقدم أن المنسوخ ما يعارضه ، ومن سمع الحديث فعمل به وهو منسوخ فهو معذور إلى أن ييلقه الناسخ ؛ ولا يقال لمن سمع الحديث الصحيح لا تعمل به حتى تعرضه على رأى فلان أو فلان إنما يقال أنظر هل هو منسوخ أم لا ، أما إذا كان الحديث قد اختلف في نسخه كما في هذه المسئلة ، فالعامل به في غاية العذر فإن تطرق الإحتمال إلى خطأ الفتى أقوى من تطرق الإحتمال إلى نسخ ما سمعه من الحديث قال أبو عمرو بن عبد البر لما ذكر قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ” لا تستقبلوا القبلة بالغائط ولا تستدبروها ، قال أبو أيوب فقدما الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة - فذبحرف عنها ونستغفر الله عزوجل ، هكذا يجب على كل من بلغه شيء يستعمله على عمومته حتى يثبت عنده ما يخصه وينسخه انتهى ونقل عن المصمرات أن الخبر في كونه حجة فوق الإجتهد ، فإن خالفت الرواية الحديث الصحيح تركت وصاحبها فالعمل بالحديث أولى من الرواية ، ونقل عن الكفاية أن العمل بنص صريح أولى من العمل بالقياس ، وقال إمام الحنفية بل قطب الصوفية الواصل الى عين الشريعة التي يغترف منها الأئمة المجتهدون الإمام الشعراوي (١) في الميزان ، فان قلت فما أصنع بالأحاديث التي صحت بعد موت إمامي ولم يأخذ بها ، فالجواب ينبغي لك أن تعمل بها فإن إمامك لو ظفر بها وصحت عنده لربما كان أمرك بها فان الأئمة كلهم أسرى

(١) قلت الشعراوي شافعي وليس بحنفي ، وترجمته مبسوطه في كتب

في يد الشريعة ، ومن فعل ذلك فقد حاز الخير بكلتي يديه ومن قال لا أعمل بحديث إلا أن أخذ به إمامي فاته خير كثير كما عليه كثير من المقلدين لأئمة المذاهب ، وكان الأولى لهم العمل بكل حديث صح بعد إمامهم تنفيذاً لوصية الأئمة ، فإن اعتقادنا فيهم أنهم لو عاشوا وظفروا بتلك الأحاديث التي صحت بعدهم لأخذوا بها وعملوا بها وتركوا كل قياس كانوا قاسوه وكل قول كانوا قالوه ، قال ، وقد بلغنا من طرق صحيحة أن الامام الشافعي أرسل يقول للإمام أحمد بن حنبل إذا صح عندكم حديث فاعلمونا به لتأخذ به ونترك كل قول قلناه قبل ذلك أو قاله غرنا فإنكم أحفظ للحديث ونحن أعلم به أنتهى وأيضاً قال رحمه الله تعالى ” في الميزان “، في فصل الجواب عن اعترض على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى بتقديمه القياس على الحديث فقال بعد بسط الكلام في المرام بأبلغ النظام وإثبات أن نسبة هذا الكلام إلى الإمام الماهم إفتراء صريح عليه من المتعصب لا يليق بمقامه العظام ، (١) ويحتمل أن الذي أضاف إلى الامام أبي حنيفة أنه يقدم القياس على النص ظفر بذلك في كلام مقلديه الذين يلزمون العمل بما وجدوه عن إمامهم من القياس ويتركون الحديث الذي صح بعد موت الإمام ، فالإمام معذور ، وأتباعه غير معذورين ، وقولهم ان إمامنا لم يأخذ بهذا الحديث لا ينتهض حجة لإحتمال أنه لم يظفر به أو ظفر به لكنه لم يصح عنده وقد تقدم عن الأئمة كلهم أنهم قالوا إذا صح الحديث فهو مذهبنا ، وليس لأحد قياس معه ولا حجة لإطاعة الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بالتسليم وهذا الأمر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فإذا وجدوا

عن أصحاب إمام مسئلة جعلوها مذهباً لذلك الإمام وهو تهوّر فإن مذهب الإمام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات لا ما فهم أصحابه من كلامه، فقد لا يرضى الإمام ذلك الأمر الذى فهموه من كلامه ولا يقول به أو عرض عليه فعلم أن من عزا إلى الإمام كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب انتهى، وقد مر من هذا الإمام الحقيق بالإتباع فيما تقدم نقلاً من كتابه "المنهج المبين"، ما يجب أن يكون على ذكرك، فهذه أقوال العلماء الحنفية المتبصرة من غير رجوع بليغ إلى كتبهم المصروفة الناطقة بعين المسئلة على ما لا يبنى للحنفى بعدها توقف فيها إلا بالحدود الصراح كما لا يخفى على المنصف.

وأما أقوال غيرهم المنصصة بالمسئلة المتأدية فكثيرة نشتغل بإيراد بعضها، قال العلامة ولى الدين العراقى، الدليل يعطى الجواز يعنى العمل بالأمر لما تقرر أن الصحابة رضى الله تعالى عنهم ما كان كلهم فقهاء على إصطلاح العلماء فإن فهم القروى والبدوى ومن سمع منه صلى الله تعالى عليه وسلم حديثاً واحداً وصحبه مرة ولا شك أن من سمع منهم حديثاً عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو أخذ من الصحابة رضى الله تعالى عنهم كان يعمل به حسب فهمه فقيها كان أو لا، ولم يعرف أن غير الفقيه منهم كلف بالرجوع إلى الفقيه فيما سمعه من الحديث لا فى زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بعده فى زمان الصحابة رضى الله تعالى عنهم، وهذا تقرير منه صلى الله تعالى عليه وسلم لجواز العمل بالحديث لغير الفقيه وإجماع من الصحابة عليه ولو لا ذلك

لأمر الخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم غير الفقهاء من الصحابة سيما أهل البوادي أن لا يعملوا بما أخذوا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مشافهةً أو بواسطة حتى يعرضوا على الفقهاء منهم ، ولم يرو من هذا عين ولا أثر وهذا هو ظاهر قوله تعالى (مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) ونحوه من الآيات حيث لم تقيد بأن ذلك على فهم الفقهاء ، ومن هنا عرفت أنه لا يتوقف العمل بعد وصول الحديث الصحيح على معرفة عدم النسخ أو عدم الإجماع على خلافه أو عدم المعارض بل ينبغي العمل به إلى أن يظهر شيء من الموانع فينبظر في ذلك ، ويكفى في العمل كون الأصل عدم هذه العوارض المانعة عن العمل ، وقد بنى الفقهاء على اعتبار أصل الشيء أحكاماً كثيرة في المسألة ونحوه لا يخفى على المتتبع لكتبهم . ومعام أن من أهل البوادي والقرى البعيدة من كان يحجى عنده صلى الله تعالى عليه وسلم مرة أو مرتين ويسمع شيئاً ثم يرجع إلى بلاده ويعمل به والوقت كان وقت نسخ وتبديل ولم يعرف أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أمر أحداً من هؤلاء بالمراجعة ليعرف النسخ من المنسوخ بل إنه صلى الله تعالى عليه وسلم قرر من قال لا أزيد على هذا ولا أنقص على ما قال ولم ينكر عليه بأنه يحتمل النسخ بل قال دخل الجنة إن صدق أو كما قال . وكذلك ما أمر الصحابة أهل البوادي وغيرهم بالعرض على فقيه ليميز له النسخ ، والحجة بلوغه لا وجوده ويدل على أن المعتبر البلوغ لا الوجود أن المكلف مأمور بالعمل على وفق المنسوخ مالم يظهر عنده النسخ ، فإذا ظهر لا يعيد ماعمل على وفق المنسوخ كحديث نسخ القبلة إلى

الكعبة المشرفة فإن خبره وصل إلى أطراف المدينة المنورة كأهل قباء وغيرهم بعد ماصلوا على وفق القبلة المنسوخة ، فمنهم من وصله الخبر في أثناء الصلوة ، ومنهم من وصله بعد أن صلى صلوات ، والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قرره على ذلك ولم يأمر أحداً منهم بالإعادة .

فلا عبرة لما قيل لا يجوز العمل قبل البحث عن المعارض والمخصص وإن ادعى عليه الإجماع فإنه لو سلم فإجماع الصحابة وتقرير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مقدم على إجماع من بعدهم ، لا يقال يجوز أن يكون لعدم الإجماع على صحة الحديث لأنا نقول لا كلام فيما لا يعرف صحته وإنما الكلام فيما صح وثبت ، وهل يتوقف العمل به ، بعد ذلك لغير الفقيه على مراجعته إلى الفقيه أولاً ، هذا ما قال بعضهم والذي يظهر لي بعد التأمل في مأخذ المسئلة رواية ودراية أن العمل بما هو دليل شرعى في ذاته إذا احتمل عروض عارض مانع من العمل به كالحديث الذى وصل إلى العامى إذا احتمل أن يكون منسوخاً أو مخالفاً للإجماع جائز إذا كان الإحتمال غير ناش عن دليل ، وأما إذا كان الإحتمال ناشياً عن الدليل فحينئذ يتوقف ، ولو قيل بعدم جواز العمل حينئذ ما لم يفتش عن ذلك الإحتمال فله نوع قرب ، والله سبحانه وتعالى أعلم . فإذا لم يبلغ العامى أن ههنا نسخاً أو مخالفة إجماع يكون الإحتمال غير ناش عن دليل بل لا احتمال أصلاً فينبغى القول بجواز العمل ، نعم الأولى أن يستل عمن له أهلية الفتوى عن

الحكم ، وأما إذا بلغ أن في الآيات والأحاديث ما اشتهر نسخه بين الصحابة رضى الله تعالى عنهم ومنها ما يخالف الإجماع ففقتضى ما ذكره في الهداية من مذهب محمد رحمه الله تعالى جواز العمل به . وقال ابن حجر المكي في فتاواه لا يسوغ لمن هو من أهل الفهم ومعرفة صحيح الحديث من سقيه والتكن من علمى الأصول والعربية ومعرفة خلاف السلف وما أخذهم إذا وجد حديثاً صحيحاً على خلاف قول مقلده أن يترك الحديث ويعمل بقول إمامه ، وقدرى البيهقي في المدخل بإسناد صحيح إلى عبدالله بن المبارك قال سمعت أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول إذا جاء إلى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعلى الرأس والعين ، وإذا جاء عن أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يختار من قولهم ، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم انتهى . وقال في شرح المذهب ، ، إذا ثبت الحديث على خلاف قول المقلد وفتشه فلم يجد له معارضاً . وكان المفتش له أهلية فانه يترك قول صاحب المذهب ، ويأخذ بالحديث ، ويكون حجة للمقلد في ترك مذهب مقلده . وقال ابن القيم وإذا جاءت هذه أى النفس المطمئنة بتجريد المتابعة للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم جاءت تلك أى الأمانة بتحكيم آراء الرجال وأقوالهم ، فأتت بالشبه المضلة مما يمنع من كمال المتابعة ، وتقاسم بالله تعالى ما مرادها إلا الإحسان والتوفيق ، والله تعالى يعلم أنها كاذبة ، وما مرادها إلا التفلت من سجن المتابعة إلى فضاء إرادتها وحفظها ، وتريه أى ترى النفس الأمانة صاحبها تجريد المتابعة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتقديم قوله على الآراء في صورة تنقيص

العلماء وإساءة الأدب عليهم المفضى إلى إساءة الظن بهم ، وأتهم
قد فاتهم الصواب ، وكيف لنا قوة أن نرد عليهم أو نحتطى بالصواب
دوهم ونقاسم بالله إن أردت إلا إحساناً وتوفيقاً (أولئك الذين يعلم الله
ما فى قلوبهم فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم فى أنفسهم قولاً بليغاً)
والفرق بين تجريد متابعة المعصوم وإهدار أقوال العلماء وإلغائها أن
تجريد المتابعة أن لا يقدم على ما جاء به الرسول صلى الله تعالى
عليه وسلم قول أحد ولا رأيه كائناً من كان وما كان بل ينظر فى صحة
الحديث أولاً فإذا صح نظر فى معناه ثانياً فإذا تبين له لم يعدل عنه
ولو خالفه من بين الشرق والغرب، ومعاذ الله أن تنفق الأمة على
ترك ما جاء به نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم بل لا بد أن يكون فى
الأمة من قال به ولو خفى عليك ، فلا يحتمل جهلك بالقاتل به حجة
على الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فى تركه بل اذهب
إلى النص ولا تضعف واعلم أنه قد قال به قائل قطعاً ولكن لم يصل
إليك علم هذا مع حفظ مراتب العلماء وموالاتهم واعتقاد حرمتهم
وأمانتهم وإجتهدهم فى حفظ الدين وضبطه ، فهم رضى الله تعالى
عنهم دائرون بين الأجر والأجرين والمغفرة ولكن لا يوجب هذا إهدار
النصوص وتقديم قول واحد منهم عليها بشبهة أنه أعلم منك فإن كان
كذلك فمن ذهب الى النص فهو أعلم به منك أيضاً فهلا وافقته إن
كنت صادقة ، فمن عرض أقوال العلماء على النصوص ووزنها بها وخالف
منها ما خالف النص لم يهدر أقوالهم ولم يهضم جانبهم بل اقتدى بهم

فإنهم كلهم أمروا بذلك بل مخالفتهم في ذلك أسهل عن مخالفتهم في القاعدة الكلية التي أمروا بها ودعوا إليها من تقديم النص على أقوالهم ومن هنا يتبين الفرق بين تقليد العالم في جميع ما قال وبين الإستعانة بفهمه والإستضاء بنور علمه فالأول يأخذ قوله من غير نظر فيه ولا طلب لدليله من الكتاب والسنة ، والمستعين بفاهمهم يجعلهم بمنزلة الدليل إلى الدليل الأول ، فإذا وصل استغنى بدلالته عن الإستدلال بغيره ، فمن استدل بالنجم على القبلة لم يبق لإستدلاله معنى إذا شاهدها ، قال الشافعي رحمه الله تعالى أجمع الناس على أن من استبان له سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد ، ومن هنا تبين الفرق بين الحكم المنزل الواجب الإلتباع والحكم المؤول الذي غايته أن يكون جائز الإلتباع . بأن الأول هو الذي أنزله الله تعالى على رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم متلو أو غير متلو إذا صح وسلم من المعارضة وهو حكمه الذي ارتضاه لعباده ولا حكم له سواه وأن الثاني أقوال المجتهدين المختلفة التي لا تجب إلتباعها ولا يكفر ولا يفسق من خالفها فإن أصحابها لم يقولوا هذا حكم الله تعالى ورسوله أى قطعاً وحاشاهم عن قول ذلك وقد صح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النهي عنه في قوله ” وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله تعالى وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك فإنكم إن تخفروا ذمكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله

عز وجل وذمة رسوله ، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أنصيب حكم الله أم لا ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده وسلم في صحيحه من حديث بريدة ، بل قالوا اجتهدنا ورأينا فمن شاء قبله ومن شاء لم يقبله ولم يلزم أحد منهم بقوله الأمة ، بل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا رأيي فمن جاء بخير منه قبلته ولو كان هو عين حكم الله تعالى لما ساء لأبي يوسف ومحمد وغيرهما مخالفته فيه ، وكذا قال مالك لما استشاره الرشيد في أن يحمل الناس على ما في الموطأ فنعه من ذلك وقال ، قد تفرق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاد وصار عند كل قوم من الأحاديث ما ليس عند الآخرين ، وهذا الشافعي ينهى أصحابه عن تقليده ويوصيهم بترك قوله إذا جاء الحديث بخلافه ، وهذا الإمام أحمد ينكر على من كتب فتاواه ودونها ويقول لا تقلدني ولا تقلد فلانا ولا فلاناً وخذ من حيث أخذوا انتهى كلام ابن القيم ، وقال ابن الجوزي في ، ، ورقاته ، ، إذا كان العاى يسوغ له الأخذ بقول المفتى بل يجب عليه مع احتمال خطأ المفتى كيف لا يسوغ له ، الأخذ بالحديث فلو كانت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجوز العمل بها وهذا من أبطل الباطل وقد أقام الله تعالى الحجة برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دون آحاد الأمة ولا يفرض احتمال خطأ لمن عمل بالحديث وأفتى به بعد فهم أن أضعاف أضعافه حاصل لمن أفتى بتقليده من لا يعلم خطأه من صوابه ويجوز عليه

التناقض والاختلاف ويقول القول ويرجع ويحكي عنه في المسئلة عدة أقوال ، وهذا كله في من له نوع أهلية ، وأما إذا لم يكن له أهلية ففرضه ما قال الله تعالى (فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) وإذا جاز إعتد المستفتى على ما يكتب له المفتى من كلامه أو كلام شيخه وإن علا فلائ يجوز إعتد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أولى بالجواز ، وإذا قدر أنه لم يفهم الحديث فكما لم يفهم فتوى المفتى فيستل من يعرف معناه فكذلك الحديث انتهى .

أقول وربما يندش ههنا لبعض الناظرين أن الأقاويل المذكورة من هؤلاء الأكابر أكثر ما يدل على جواز العمل بالحديث إذا خالفته الرواية ، ومحاولك وجوب العمل بالحديث وحرمة الأخذ بالرواية المخالفة ، وقد عقدت الترجمة على أن هذه الأقوال ناطقة مصرحة بعين المسئلة ، فنقول الحكم بالجواز منهم رحمهم الله تعالى فيما إذا لم يتصفح عن النسخ والمعارضة أصلاً ويعمل بالحديث الصحيح بمجرد علمه من غير نظره وفيما إذا عمل به العامى الصرف إذا سمع الحديث من عالم كما هو المصرح في كلامهم ، وأما حكمنا بالوجوب وتحريم العمل بالرواية المخالفة للحديث فبقيد بالفحص وحصول العلم بعدم الناسخ والمعارض بقدر الطاقة كما بيناه فيما تقدم فلا تعارض بين الكلامين ، ويدل كلامهم على مطلوبنا من حيث أنهم لما جوزوا العمل ورأوه مستحسنًا كما هو منطوق بعض عباراتهم من غير إشرط ذلك بحال المقلد العالم

لا بد أن يروه واجبا عند الفحص على المقدار الذى مر ذكره والا لم يكن فى حجية الحديث على العالم وغير العالم والمتفحص وغير المتفحص فرق ، ويلزم إهدار تأثير المؤثر من غير مانع وهو باطل ، ومن أمعن النظر فى هذه الدراسة وأنصف يغنيه فى إذعان الحق عن باقى الكتاب والله سبحانه الراشد الى سبيل الصواب .



الدراسة الخامسة

”وهي متمحضة من كلام الشيخ الأكبر الأجل الوارث
الأكمل قطب أقطاب الأمة محي الدين محمد بن العربي الطائي
الحاتمي المغربي الأندلسي قدسنا الله تعالى بمجداول علومه القدسية
الفائضة من بحره المحيط الذي لاساحل له في الحديث ، على العمل
بالحديث وذم رأى الفقهاء المضييقين على الناس كثيراً مما لم تضيق
عليهم الشريعة الرجاء السمحة على صاحبها الصلوة والتسليمات أتمها
وأكملها وعلى آله وأصحابه وأتباعه ،“



قال رضى الله تعالى عنه في علوم الباب الثامن عشر وثلاث
مائة في معرفة نسخ الشريعة من ،، الفتوحات المكية ،، ومن
هذا الباب يغنى التجاسر على التشريع حلف الانسان على ما أبيع
له فعله أن لا يفعله ، ففرض الله تحلة الأيمان ، وهو من باب الاستدراج

والمكر الإلهي إلا من عصمه الله تعالى بالتنبيه عليه فما ثم شارع الا
الله تعالى قال الله لنييه صلى الله تعالى عليه وسلم (لتحكم بين
الناس بما أراك الله) ولم يقل بما أيت بل عتبه سبحانه وتعالى لما
حرم على نفسه باليمين في قصة عائشة وحفصة رضى الله تعالى عنهما
فقال (يايها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغى مرضات أزواجك)
فكان هذا مما أرته نفسه الشريفة عليها أفضل الصلوات وأشرف
التسليمات ، فهذا يدل أن قوله بما أراك الله ما أوحى إليه لا ما يراه
في رأيه ، فلو كان الدين بالرأى لكان رأى النبي صلى الله عليه وسلم
أولى من رأى كل ذى رأى ، فإذا كان هذا حال النبي صلى الله
عليه وسلم فيما أرته نفسه القدسية فكيف رأى من ليس بمعصوم ومن
الخطأ أقرب إليه من الإصابة فدل أن الاجتهاد الذى ذكره رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم إنما هو فى طلب الدليل على تعيين الحكم فى المسئلة
الواقعة لا فى تشريح حكم فى النازلة فإن ذلك شرع لم يأذن به الله
سبحانه ، ولقد أخبرنى القاضى عبدالوهاب الأزرى الإسكندرى بمكة سنة
تسع وتسعين وخمس مائة قال رأيت رجلاً من الصالحين بعد موته فى
المنام ، فسألته ما رأيت فذكر شيئاً من جملتها قال ، ولقد رأيت كتباً
موضوعة وكتباً مرفوعة ، فسألت ما هذه الكتب المرفوعة ؟ فقيل لى هذه
كتب الحديث فقلت وما هذه الكتب الموضوعة ؟ فقيل لى هذه كتب
الرأى حتى يسأل عنها أصحابها فرأيت الأمر فيه شدة انتهى ، فقله رضى الله
تعالى عنه فدل أن الاجتهاد الذى ذكره رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم ، ، إرشاد الى أن الاجتهاد المذكور فى حديث معاذ رضى الله عنه
وغيره لا يشتمل القياسات الخفية فإنه تشريع جديد ، وإنما الاجتهاد

بذل الجهد في طلب الدليل من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين وفي فهم ذلك وإستنباط النازل منه وقد مر ما يتعلق بذلك في الدراسة المتقدمة فراجعها .

ثم قال رضى الله تعالى عنه متصلاً بالكلام السابق " إعلم وفقك الله تعالى إن الشريعة هي المحجة البيضاء محجة السعداء وطريق السعادة من مشى عليها نجا ومن تركها هلك ، وإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما نزل عليه قوله تعالى (وإن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه) خط رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خطاً وخط خطوطاً عن جانبي الخط بيميناً وشمالاً" ثم وضع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إصبعه على الخط وقال تالياً (وان هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل) وأشار إلى تلك الخطوط التى خطها عن يمين الخط ويساره (فتفرق بكم عن سبيله) ، وأشار الى الخط المستقيم ، ولقد أخبرني بمدينة سلام ، مدينة بالمغرب على شاطئ البحر المحيط يقال لها " منقطع التراب " ، ليس ورائها أرض ، رجل من الصالحين الأكابر من عامة الناس قال ، رأيت في النوم محجة بيضاء مستوية عليها نور سهلة ، ورأيت عن يمين تلك المحجة وشمالها خنادق وشعاباً وأودية كلها شوك لا تسلك لضيقها وتوعر مسالكها وكثرة شوكها والظلمة التى فيها ، ورأيت جميع الناس يخطون فيها خبط عشواء ويتركون المحجة البيضاء السهلة ، وعلى المحجة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ونفر قليل معه يسير وينظر الى من خلفه فإذا في الجماعة الشيخ

ابواسحاق ابراهيم بن قوقر المحدث ، كان سيداً فاضلاً في الحديث
اجتمعت به فكان يفهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إنه
يقول ، ناد في الناس بالرجوع الى الطريق ، وكان ابن قوقر يرفع صوته
ويقول في ندائه ، ولا من داع ولا من مستداع ، هلموا الى الطريق
هلموا الى الطريق فلا يجيبه أحد ولا يرجع إلى الطريق أحد ، واعلم
أنه لما غلبت الأهواء على النفوس ، وطلبت العلماء المراتب عند الملوك ،
تركوا المحجة البيضاء ، وجنحوا إلى التأويلات البعيدة ليطمئشوا أغراض
الملوك فيما لهم فيه هوى نفس ، ليستندوا في ذلك إلى أمر شرعى
مع كون الفقيه ربما لا يعتقد ذلك ويفتى به ، وقد رأينا منهم
جماعة على هذا من قضائهم وفقهائهم ، ولقد أخبرنى الملك الظاهر
غازى بن الملك الناصر صلاح الدين يوسف ابن أيوب وقد وقع
بينى وبينه كلام في مثل هذا فنادى بمملوك وقال له جئنى بالجرمدان
فقلت له ما شأن الجرمدان فقال أنت تنكر على ما يجرى في
بلدى ومملكى من المنكرات والظلم وأنا والله أعتقد مثل ما تعتقد
أنت فيه من أن ذلك كله منكر ولكن والله ياسيدى ما من منكر
الا وفتوى فقيهه وخط يده عندى بجزاز ذلك ، فعليهم لعنة
الله تعالى . ولقد أفتانى فقيه وهو فلان ؛ وعين لى أفضل
فقيه عنده فى بلده فى الدين والتكشف بأنه لا يجب على صوم شهر
رمضان هذا بعينه بل الواجب على شهر فى السنة والإختيار لى فى أى
شهر شئت من شهور السنة ، قال السلطان فلعنته فى باطنى ولم أظهر
له ، وهو فلان ، سباه لى رحمه الله تعالى جميعاً انتهى ، ولا يخفى أن

أصل هذه المضلة الخالقة للدين في الدين . وما انجر إليها تهاون الناس في أمر الحديث واعتقادهم أن الفقيه ولو غير مجتهد يكفيه فيما يقول قوله المجرد حتى أن طلبة العلم من المستفتين ممن يحتاج إلى العلماء إذا سمعوا أقوال منمت بإباحة أو حل بظنهم، حجة عند الله تعالى فضلاً عن العوام ، فاتسع على المفتين طريق الجواب على موافقة ما يميل إليه نفوسهم لاسيما عند جلب الجاه والمناصب عن الملوك ، ولو خاصهم أهل الحق ، ولا يزال يوجد في الأرض بحكم الحديث الصحيح بذلك ، أو مثلهم ممن يحاسدهم لا سيما على قرب السلاطين لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم "إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر" ، ولقوله جل ذكره (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض) الآية يقوم بالحجج الجدلية التي تستر الحق ولا يتميز بها الحق عن المبتل بل الظفر فيها لمن له اللهجة الجديدة في الجدليات الباطلة والمغالطات مفحمة لكل من لا يقدر على حلها وإن كان على الحق الصرف ، وذلك لقبول الناس أن يقول كل ذي رأى برأيه من غير أن يلجأ أحد فيما يقول إلى حديث في ذلك الباب ، ولو انضاعت عليهم الأمور لما كان يطلب نقل الحديث وكان دأب المستفتين أن يقولوا هل تذكر في هذا حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أو قول إمام هو مؤيد بحديث ولم يعبوا برأيهم وعلموا عدم تروج آرائهم على الناس لا سيما على الملوك عند تيقنهم أنهم لو لم يأتوا بحديث صحيح أو ضعيف على جواب يفضحون عندهم بقلة العلم لما سرت قنتهم هذه في الأمة فيما

أن أكبوا على علم الحديث والفوز منه بالجواب الحق الذى يرضى به الله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وإما أن حاولوا فيه تاويلاً بعيداً خلاف ظاهر الكلام ، ولكأنوا حاثثين إما أن أقدموا والعياذ بالله سبحانه منه على الكذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفى كل ذلك فكان اذا هجم عليه الخصم من أهل الحق أو من أهل الحسد لم يبق لهم ظفر الى الخلاص وسر لباطلهم من المقدمات الجدلية ، فإن أتوا بتأويل بعيد على خلاف ظاهر الحديث من غير حامل من حديث آخر رد على وجهه ، فإن ظاهر الحديث كالنص لا يترك من غير ضرورة داعية إلى خلافه من نص آخر مثله ، وإن أقدموا على الوضع ولا أراهم فاعلين عند كل من له أدنى أهلية للعلم افتضحوا من غير مهل ، والله سبحانه يغفر لنا ولهم ويهدينا ويأياهم سبيل الرشاد فى التجنب عن دقيق ما يفسد علينا طريق المعاد .

قال رضى الله عنه متصلاً بكلامه السابق ، فليعلم أن الشيطان قد مكته الله تعالى على حضرة الخيال وجعل له سلطاناً فيها ، فاذا رأى الفقيه يميل إلى هوى يعرف أنه يروى عند الله تعالى ، زين له سوء عمله بتأويل ويمهد له فيه وجوهاً تحسنه فى نظره ويقول له إن الصدر الأزل قد دانو الله بالرأى ، وقاس العلماء فى الأحكام ، واستنبطوا العلل للأشياء وطردها وحكموا فى المسكوت عنه بما حكموا به فى المنصوص عليه للعلة الجامعة بينهما والعلة من استنباط فإذا مهد له هذا السبيل جنح إلى نيل هواه وشهوته بوجه شرعى فى زعمه فلا يزال هكذا فعلة

فى كل ما له أولسلطانـه هوى نفس ويرد الأحاديث النبوية ويقول
لو أن الحديث يكون صحيحاً ، وأن كان صحيحاً ، يقول لو لم يكن
خبراً آخر يعارضه وهو ناسخ له لقال به الشافعى إن كان هذا الفقيه
شافعياً ، أولقال به أبوحنيفة إن كان الرجل حنفياً ، وهكذا أقوال
أتباع الأئمة كلهم ويرون أن الحديث والأخذ به مضلة وأن الواجب
عليهم تقليد هؤلاء الأئمة وأمثالهم فيما حكموا به وإن عارضت
أقوالهم الأخبار النبوية فالأولى الرجوع إلى أقوالهم وترك الأخذ بالكتاب
والسنة والأخبار ، فإذا قلت لهم قدروينا عن الشافعى رضى الله تعالى
عنه أنه قال إذا أناكم الحديث يعارض قولى فاضربوا بقول الحائظ
خذوا بالحديث ، وروينا عن أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه أنه قال ،
حرام على كل من أفتى بكلامى ما لم يعرف دليلى ، وما روينا شيئاً من هذا
عن أبي حنيفة إلا من طريق الحنفيين ولا عن الشافعى إلا من طريق
الشافعية وكذلك المالكية والحنابلة ، فإذا ضايقتهم فى مجال هذا الكلام
هربوا وسكتوا ، وقد جرى لنا معهم هذا مراراً بالمغرب وبالمشرق فما
منهم من أحد على مذهب من يزعم أنه على مذهبه ، قال ، فقد
انتسخت الشريعة بالأهواء وإن كانت الأخبار الصحاح موجودة مسطرة
فى الكتب الصحاح وأسماء الرواة فى كتب التواريخ معلومة وبالجرح
والتعديل مضبوطة ، والأسانيد محفوظة مصونة من التبديل والتغيير
ولكن إذا ترك العمل بها ، واشتغل الناس بالآى ودانوا أنفسهم
بفتوى المتقدمين مع معارضة الأخبار الصحاح لها فلا فرق بين عدمها
ووجودها إذا لم يبق لها حكم عندهم وأى نسخ أعظم من هذا ، وإذا

قلت لأحد في ذلك شيئاً يقول لك هذا هو المذهب ، وهو والله كذاب فيه ، فإن صاحب المذهب قال له إذا عارض الخبر كلامي فخذ بالحديث وأترك كلامي في الحش فإن مذهبي الحديث ، فلو أنصف لكان على مذهب الشافعي من ترك كلام الشافعي للحديث المعارض له قاله سبحانه يأخذ بيد الجميع ، ، انتهى كلامه .

وفي هذا ما يغني عن الإطناب في قبح صنيع من ترك العمل بالحديث بالرواية ومثل هذا الكلام لو صدر عن صدر لكان على من أنصف من نفسه حرياً بأن ينبهه على فعله المحرم ، فكيف وقائله هو الوارث الأكل الفاسد بالحق في حاق الإعتماد دليلاً وكشفاً وعياناً وسماعاً من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما يدل عليه ما تقدم منه وما يأتي آنفاً ، فقلوه رضى الله تعالى عنه ”إعلم أن الشيطان قد مكنه الله تعالى على حضرة الخيال ، الخ تنبيه منه على مزلة هذه الخدعة المهلكة فلو تنبه موفق من الله سبحانه وتعالى بفضله لهذا أحجم عن الرأى ، وتجنب الشيطان إذا قال له إن الصدر الأول قد دانوا الله اه فإن الصدر الأول إنما كانوا يجتهدون ويستنبطون الأحكام من القرآن والحديث من غير رأى وقياس واختراع علة من عند أنفسهم ثم تعديتها إلى المسكوت عنه ، وكذلك سبق الأئمة ليس لهم قياس إن شاء الله تعالى غير جلى أمره وليس كل ما ينسب إليهم من القياسات البعيدة التي تشبه التشريع الجديد وينقل في كتب مذهبهم فهو ثابت بالنسبة إليهم بل أكثر ذلك أوكله مما ارتكبه من غلب عليه الرأى من أتباعهم ، غير

أنهم لما رأوا الحكم المستنبط بمثل هذا القياس موافقاً لأصل من أصول إمامهم زعموا نسبة هذا القياس إليه فربما يقولون لأبي حنيفة مثلاً كذا وهو أدون القولين فيها ، وربما يتجاسرون فيقولون قال أبو حنيفة كذا ، ومن ادعى أن هذا هذا القياس بعينه مروى عن أبي حنيفة مثلاً فليصح السند بكل ما يشترط في صحته ولا أحصهم عن ذلك إلا عاجزين ، وعلى تقدير وجود القياس المذكور في الصدر الأول ، وفي المنقول عن الأئمة الأربعة فلاشك لمن له أدنى علم بالشرائع أنه حينما فقدوا الحديث وتكون الواقعة مما لا يؤخر الجواب فيها لا مع وجود الأحاديث الصحاح الناطقة على خلافه ، ولا فرق في ذلك بين القائس وبين من تبعه في قياسه من المقلدين بعد أن تبين عنده خلافه بالحديث الصحيح بمجرد اتحاد العاة وهي خلاف أمرحكم الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ، بل الأمر على من جره الدليل العقلي بسلطانه عليه إلى ذلك مع إقتداره على تأويل ولو بعيداً في الحديث أهون من المقلد الذي لم يباشر الدليل بنفسه وليست له وقاية تأويل أصلاً والالتزام غير ملزم كما عرفت ، فكيف إذا انضم إليه أن إمامه يتبرأ إلى الله سبحانه تعالى من ذلك ونادى جهاراً أن المتبوع الحق هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأقوال غيره إذا لم توافقه مردودة متروكة لا يكثرث بها وهو الذي بينه الشيخ رضى الله تعالى عنه بقوله « وقد روينا عن أبي حنيفة ، الخ وفرع على من خالف إمامه في ذلك التشنيع البليغ بقوله « وهو والله كذاب فان صاحب المذهب الخ ، وأما قوله « فاذا ضايقتهم في مجال هذا الكلام هربوا وسكتوا »

فتقول قد ضايقتنا المعاصرين بهذا بعينه وبأبلغ من هذا من واضحات دلائل الشريعة المطهرة فما هربوا وما سكتوا بل أصروا وبشئ مما أتينا به ما أقروا ، فالله سبحانه يقودهم وإيانا إلى السعادة وجاز بنا حدود الرسم والعادة ، قوله رضى الله تعالى عنه ، ” الأخبار الصحاح موجودة مسطرة ، الخ فيه الإشارة إلى أن بوجود هذه الكتب لا عذر لأحد في التوقف عن العمل بالحديث بعد أن أبطل عذر من يقول لو كان هذا الحديث صحيحاً أو غير معارض بمثله لقال به إمامه بما أبطل ، وقوله رضى الله تعالى عنه ” فقد انتسخت الشريعة ، الخ وقوله قبل ذلك ” ورون يعنى إتباع الأئمة ممن قصر نظرهم بعمى الهوى والجهل ” أن الحديث والأخذ به مضلة ، حق لا مزية فيه فقد وجدنا الخلف في زماننا كمن سلف في زمان الشيخ على ما يقول فيحرمون العمل بالحديث على خلاف الرواية ، بل البعض منهم ربما يتكلم في ذاك بما يخاف عليه ، وهجر كتب الحديث في بلاد السند والهند وجوداً وتماشياً مما لا يخفى أمره حتى لتجد جماعة ممن طلبه العلم بل ممن يدعى الشيخوخة والتدريس ما عبروا إلا على جزء من مشكوة المصابيح ، أو كاله وهو القدوة عند نفسه في الحديث ، وإذا سألته عن شئ من إصطلاح الفن أفحمته من ساعته ، وليس غرضهم منه أيضاً إلا المواظب من أبواب الرقاق والفضائل لا أخذ الأحكام الشرعية بل إذا وقفوا على أحاديث تخالف مذهبهم فيألبسهم مروا سالمين بدينهم لا يتكلمون ، فسبحان الله بل أكثرهم لا يعقلون . ولقد رأيت عالماً نحريراً بالأصول والكلام ما رأى المشكوة قط فضلاً عن غيره من

الكتب كل ذلك لاعتقادهم أن الأحكام الشرعية تؤخذ من كتب الفقه ليس الا ، وذلك نسخ حقيقة لجميع كتب الحديث وما فيها وما يتعلق بهذا الفن الشريف رأساً ، وأى نسخ أعظم من هذا كما قال رضى الله تعالى عنه ، وذلك لما لا يجد من عظمة من ماهر فقه الحديث وما يشتمل عليه السنن من ذلك واطلع على أنواع الفنون المدونة لهذا العلم الشريف ، وأتشكك بالله العظيم أن من كان هذا حاله بالأحاديث فى عدم أوله إليها لأخذ الأحكام ومعرفة الحلال والحرام هل تعلم أنه لا يرى ضياع رحلات الرجال فى جمع أحاديث نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم ومقاساتهم فى تبليغها إلى الأمة وتحقيق الصحيح والسقيم منها وحفظ الأسانيد والطرق وضبط أحوال الرواة لها والتصنيفات السابعة فى ما يعين على صدور الأمر والنهى من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ، وعمرى ترى أنه لا يرى ذلك فهو على منهاج ذى اعوجاج ولجاج صاربه هذا الفن الشريف بأنواع علومه عنده فضولاً غير محتاج إليه ، فلو فرضنا غرقاً أحرقات أحرقت على كتب الحديث وفنونه وكتب الآراء وظنونه ، وأمكن حفظ أحد النوعين دون الآخر لكان المؤمن عند من هذا دأبه محتاجاً إلى ما هو دينه وهو آراء الرجال دون الأحكام الحديثية فانها مخصوصة عنده بعصر الاجتهاد وقد انقطع من قرون ، وما كان أهله محتاجاً إلى ما دونه الحفاظ بعدهم من قرن هذا العلم الشريف بل وما كانوا محتاجين إلى جمع متن الأحاديث بتدوينها ومن أظلمهم زمان التدوين من المقلدين فهم محجورون عندهم عن العمل بما فيها ، فانتفت حاجتهم إلى كل ما يعين فى ذلك

فجهد من جاهد في جمعها بكل ما أتى فيه عنده مما لا يعبأ به ولا يعينه إلا من اختار الفضول على ما يهيمه من أمر دينه وبغيته ، وحسبنا بهذا فجيعة في الدين ويكافئها مما يعزى عليها الأمة بكل تعزية وتسكين وحث بليغ على مقاساة الأحزان إلى أن يخرج صاحب العصر برهان مبين فانا لله وإنا إليه راجعون وعلى إثر هذا الإثارة لما ننتظر راجعون .

وقال رضى الله تعالى عنه متصلاً بكلامه السابق مرشداً على الطريق الاقوام الأحكم الأعز إلى فوز الحق ، فاعلم أن الإنسان إذا زهد في عرضة ، ورغب عن نفسه ، وآثر ربه جل ذكره أقام له الحق سبحانه عوضاً عن صورة أمره ونهيه صورة هداية إلهية حقاً من عند حق ترفل في غلائل النور وهى شريعة نبيه ورسالة رسوله صلى الله تعالى عليه سلم فتلقى اليه من ربه مافيه سعادته فمن الناس من يراها على صورة نبيه ، ومنهم من يراها على صورة حاله بغنى مع الله سبحانه ، فإذا تجلت له في صورة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فليكن عين فهمه فيما تلقى إليه تلك الصورة لا غير : فإن الشيطان لا يتمثل بصورة نبي أصلاً فتلك حقيقة ذلك النبي وروحه أو صورة ملك مثله عالم من الله تعالى شريعته ، فما قال له فهو ذلك ، ، قال : ونحن قد أخذنا عن مثل هذه الصورة أموراً كثيرة من الأحكام الشرعية لم نكن نعرفها من جهة العلماء ولا من الكتب فلما عرضت ماخاطبتنى تلك الصورة من الأحكام الشرعية على بعض علماء بلادنا ممن جمع بين الحديث والمذاهب فأخبرني بجميع ما أخبرته أنه روى في الصحيح عن

النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما غادر حرفاً واحداً وكان يتعجب من ذلك ،، قال ،، حتى إنه من جملة ذلك رفع اليدين في الصلوة في كل رفع وخفض ، ولا يقول بذلك أهل بلادنا جملة واحدة وليس عندنا من يفعل ذلك ولا رأيته ، فلما عرضته على محمد بن الحاج وكان من المحدثين ، روى لي فيه حديثاً صحيحاً ذكره مسلم ووقفت عليه بعد ذلك في صحيح مسلم لما طالعت الأخبار ، ورأيت بعد ذلك أن فيه رواية عن مالك بن أنس رواها ابن وهب ، وذكر أبو عيسى الترمذى الحديث وقال ، وبه يقول مالك والشافعى قال وهكذا إتفق لي في الأخذ عن صورة نبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما عرض على من الأحكام المشروعة التي لم يكن لنا علم بها ،، انتهى كلامه الشريف في الباب المذكور .

ومن فوائد هذه الجملة الأخيرة من كلامه ونقله ههنا أن يعرف هو رضى الله تعالى عنه وقد عرفه من عرفه في المراقبة العالى من أخذ العلوم والشرائع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بهذه الحكاية في نظائرها المتقدمة ذكرها فيعتقد أن حكمه فيما يحكم به من مقصود الباب حكم متقن من عالم عارف جمع الله سبحانه له بين الأخذ من ظاهر الشريعة وباطنها وحقيقتها وبين الروايتين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ظاهره وبوسائط المشائخ على ما كان قدوة فيها لكبار شيوخ الحديث رحمهم الله تعالى ممن سماهم الإمام الشعرانى في مقدمة كتابه ،، في البواقيت ،، في ترجمته رضى الله تعالى عنه ، وباطنه شافه بها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من

غير واسطة بالكشف والبيان على ما كان قدوة فيها لطوائف العارفين قدست أسرارهم ، ومشائخ الحديث حيث أخذوا بطريق كشفه واتصل ذلك منه بهم بالرجال الثقات حتى وصل بحمد الله سبحانه إلينا أجازة من شيخنا للأجل مفتى حرم الله الأمين الشيخ عبدالقادر رحمه الله تعالى وهو موجود في فهرسه ، وقوله رضى الله تعالى عنه ، رفع اليدين في كل رفع وخفض ، ، يفيد أنه أخذ عن الصورة القدسية النبوية على صاحبها الصلوة والتسليمات والتمحيية وعلى آله وأصحابه ذوى المناصب العلية الرفع في خفض السجدين ورفعها أيضاً ، وكفى لحديث هذين الرفيعين بكشف هذا العارف وعيانه من تصحيح بعد تصحيح الحفاظ له في الظاهر فعلى هذا الضمير في قوله " روى فيه حديثاً صحيحاً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكره مسلم ووقفت عليه بعد ذلك " ، إلى مطلق الرفع دون الرفع في كل خفض ورفع فإن مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى لم يذكر في صحيحه حديث الرفع في خفض السجدين ورفعها بل الحديث المتفق عليه الشيخان فيه الرفع عند الركوع وعند القيام منه ، وانفرد البخارى برواية الرفع الثابت عند القيام من الركعتين بل إتفقا على نفي الرفع في السجود ولفظهما " وكان ذلك لا يفعل في السجود " ، صلى الله تعالى عليه وسلم فلا بد من العناية المذكورة في الضمير والمراد من قوله " وذكر أبو عيسى الترمذى الحديث أيضاً " ، حديث الرفيعين عند الركوع وعند القيام منه ولا كوشف رضى الله تعالى عنه بالرفع في كل خفض ورفع فنشير إجمالاً إلى ما وقع الرفع فيه في

السجود من الأحاديث وما يحصل به الجمع بين الروايات
 فا قول ، ورد فيه حديث أخرجه النسائي من حديث مالك بن
 الحويرث ، ، وإذا سجد وإذا رفع رأسه من سجوده ، ، وورد فيه
 حديث أخرجه أبو داؤد عن ابن لهيعة ولفظه ، ، وحين يسجد ، ،
 وهو حديث عبد الله بن الزبير ، وفي لفظ له ، ، وإذا رفع للسجود
 فعل مثل ذلك ، ، وورد فيه حديث رواه ابن ماجه وهو حديث أبي
 هريرة ولفظه " وحين يرفع وحين يسجد ، ، ولأبي داؤد عن أبي
 هريرة " حين يركع وحين يسجد ، ، قال الطحاوى ، ، وهذا لا يحتاج
 به لأنه من رواية إسماعيل بن عباس ، ، قال الحافظ الزيلعى
 وأخرجه أبو داؤد عن يحيى بن أيوب عن عبد الملك بن جريج عن
 الزهري عن أبي بكر بن الحرث عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه وزاد فيه
 ، ، وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك ، ، قال الشيخ الأجل
 القدوة تقي الدين رحمه الله تعالى في ، ، الامام ، ، وهؤلاء كلهم
 رجال الصحيحين ، وقد تابع يحيى بن أيوب على هذا المتن عثمان
 بن الحكم الجذامى عن ابن جريج وكذا تابعه صالح بن أبي الأخضر
 عن ابن جريج رواه ابن أبي حاتم في علله أيضاً ، لكن ضعف
 الدارقطنى الأول من التابعين وأبو حاتم الثانى. وله طريق آخر عند
 الدارقطنى فى العلل عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة
 رضى الله تعالى عنه أنه كان يرفع يديه فى كل خفض ورفع ويقول أنا
 أشبهكم صلوة رسول الله صل الله تعالى عليه وسلم ، ، وهو عين ما كشف
 به الشيخ رضى الله عنه فلا يضره عندنا ما قال الدارقطنى لم يتابع عمرو بن

على ذلك وغيره يرويه بلفظ التكبير وليس فيه رفع اليدين وهو الصحيح عندنا ، وذلك لما قرع سمعك فيما مضى أن العارفين ربما يصححون حديثاً حكم فيه الحفاظ بالوضع وربما يحكمون بوضع ما حكموا بصحته ، وقول الحفاظ على اصطلاح منهم يوجب ذلك مع أن الكذب قد يصدق ، وإن الصدوق المتقن قد يطرأ عليه السهو ، والكشف والعيان من مثل الشيخ رضى الله عنه يظهر إن شاء الله تعالى ماهو الأمر عليه على أن إنفراد الثقة الحافظ بما لم يتابع عليه لا يخرج الحديث عن الصحة وقول الدارقطنى ، وليس فيه رفع اليدين ، ، ففيه أن زيادة رفع اليدين على لفظ التكبير زيادة ثقة فيعمل بها ، وأما قوله ، ، وهو الصحيح فإن أراد به حصر الصحة الكاملة عليه فصحة الناقص كذلك لا ينافى أصل صحة الزائد وإن أراد حصر أصلها عليها ونفيه من الزائد فقد ثبت الزائد بحمد الله سبحانه بسند رجاله كنه رجاله الشيخين على أن الدارقطنى عورض في هذه الإعلال بتصحيح الإمام ابن القطان لحديث الرفع في كل خفض ورفع ووافقه على ذلك ابن حزم قال العراقى رحمه الله تعالى فى " شرح التقریب " ، وأخذ آخرون بالأحاديث التى فيها الرفع فى كل خفض ورفع وصححوها وبه قال ابن حزم الظاهرى وقال ، إن أحاديث الرفع فى كل خفض ورفع متواترة توجب يقين العلم . ونقل هذا المذهب عن ابن عمود ابن عباس الحسن البصرى وطاؤس وأبنته عبد الله ونافع ومولى ابن عباس وأبى أيوب سختياني وعطاء بن أبى رباح وقال به ، ابن المنذر وأبو على الطبرى

من أصحابنا ، وهو قول عن مالك والشافعي فحكى ابن خواز منداد عن مالك رواية أنه يرفع في كل خفض ورفع ، وفي أواخر البويطى يرفع يديه في كل خفض ورفع ، وحكى ابن أبي شيبة الرفع بين السجدين عن أنس والحسن وابن سيرين انتهى هذا كلام على الرواية ، وأما وجه الأخذ بها ممن أخذ فهو ما قال العراق وغيره قالوا ، وهى مثبتة فهى مقدمة على النفي ، وقال الإمام الأجل تقي الدين ابن دقيق العيد في "شرح العمدة" ، زيادة الرفع في السجود على حديث الصحيحين في رفع الركوع وغيره زيادة ثقة فيعمل بها ، وقال أيضاً في الشرح المذكور ، في الرواية المتفق عليها "وكان ذلك لا يفعل في السجود" ، يعنى الرفع وكأنه يريد بذلك عند إبتداء السجود وعند الرفع منه ، وحمله على الإبتداء أقرب وأكثر الفقهاء على القول بهذا الحديث ، وأنه لا يسن رفع اليدين في السجود ، وخالف بعضهم وقال ، بالرفع لحديث ورد فيه وهذا يقتضيه ما ذكرنا في القاعادة وهو القول بإثبات الزيادة وتقديمها على من نفاها أو سكت عنها . والذين تركوا الرفع من السجود سلكوا مسلك الترجيح لرواية ابن عمر رضى الله تعالى عنها في ترك الرفع من السجود . قال ، والترجيح إنما يكون عند التعارض ، ولاتعارض يقتضى الترجيح العادل بين رواية من أثبت الزيادة وبين من نفاها أو سكت عنها إلا أن يكون النفي والإثبات منحصرين في جهة واحدة ، فان ادعى ذلك في حديث ابن عمر والحديث الآخر وثبت اتحاد الوقتين فذاك ، انتهى كلامه رحمه الله تعالى ، وهذا تنبيه منه

على انتفاء التعارض بين الحديثين إذ دون إثبات الجهة الواحدة خرط القتاد ، على أنه مالم يثبت ذلك يجب العمل بالزيادة والأصل عدم التعارض في أفعال الشارع وأقواله صلى الله تعالى عليه وسلم فيتعين المصير إلى الحمل على تعدد الجهة أو الوقت ، والعمل بقول من عنده زيادة العمل ولو لم يكن هذه زيادة ثقة لما جعلوا البحث في هذا الحديث من قبيل المثلث والثاني وقوله ” وكأنه يريد الرفع عند إبتداء السجود ، ” يعنى به أن هذا الذي محمول على السجود عند الخفض قال وحمله عليه أقرب وذلك من حيث لفظ ” في السجود ، ” فإن المباشرة به عند الخفض والشروع فيه أقرب عنها بذلك عند الرفع والفراغ منه ، وهذا تبنيّه على أحد وجوه الجمع بين المتفق عليه وبين الروايات التي فيها الرفع حين رفع الرأس من السجود فإنه إذا كان النفي في حديث الصحيحين محمولاً على جهة الإبتداء ، والإثبات في الروايات الأخرى وقع التصريح به في جهة الرفع لم يكن النفي والإثبات منحصرين في جهة واحدة ، على أنه لو وجد اتحاد الجهتين كما في الروايات التي فيها الرفع حين السجود فيحتمل الجمع أيضاً بأن يقال مثلاً ” عدم الرفع عند الإبتداء كما هو ظاهر لفظ الصحيحين على ما تقدم محمول على قرب حالة السجود في الإنحطاط ووضع الجبهة على الأرض حيث يسن وضع الأيدي على الأرض قبل الجبهة والرفع عند الإبتداء قبل ذلك أو عدم الرفع عند رفع الرأس وهو الإحتمال الثاني في لفظ الصحيحين وبه جاءت الرواية وفي لفظ إنفرد به البخارى وهو قوله ” ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود ، ”

محمول على الخبر الذى فيه يرفع رأسه بالإعتماد على اليدين والرفع عند الرفع بعد ذلك مصحوباً حين الاعتدال أو حين يستوى جالساً بين السجدين أو فى جلسة الإستراحة ، ونحتمل الجمع بما أشار إليه الإمام تقي الدين بقوله ” وثبت إتحاد الوقيتين ، ، بأن نقول حديث الشيخين محمول على وقت لم يرفع فيه صلى الله تعالى عليه وسلم يديه الكريمتين فى السجود مطلقاً لاجنب خفض ولا حين الرفع ، ورآه ابن عمر رضى الله عنهما ورفع فيه صلى الله تعالى عليه وسلم فى الحالتين فى آخر ، ورآه فيه من روى الرفع فى كل خفض ورفع حتى فى خفض السجود ورفعته ، وربما رفع صلى الله تعالى عليه وسلم حين يرفع من السجود فقط فروى ذلك من رآه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وربما رفع حين يسجد فقط فروى ذلك من رآه ، ولاتعارض فى شىء منها عند من لم يقل بوجوب الرفع غير الأول فى تكبيرة الإفتتاح وهم جمهور المحدثين والفقهاء خلافاً لمن أوجب غيره على ماسيجى ، ولقطة ” كان ، ، فى حديثها ” وكان ذلك لايفعل فى السجود ، ، لاتدل على الدوام لورودها فيما لم يفعل لإمرة فى عمره صلى الله تعالى عليه وسلم كما فى حديث وكان يبول قائماً ، (١) وأفاد رحمه الله تعالى بكلامه المتقدم نقله ، أن قبول زيادة الثقة على رواية الأوثق منه فى صورة مقابلة النفي الصريح أو السكوت إنما يعمل بها إذا لم يقع بين الإثبات والنفي تعارض بتعدد الجهتين أو الوقتين فعند ذلك يتعين المصير إلى قبول زيادة المثبت

(١) قلت والله أعلم بهذه الرواية من أين أخذها المصنف ، ولفظ

الحديث المذكور فى الدواوين المشهورة ” فبال قائماً ، ، - الغفاني ،

لكونه أحوط باعتبار أنه لا يفوت عن العامل بها حينئذ شيئاً رواه الثقة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لكونه على زيادة علم لم تصل إلى الأوثق لأنه حفظ وقتاً لم تكن فيه تلك الزيادة فلم يلزم ترك قول لأوثق بقول الثقة ، ومن قال بالإثبات يقدم على النفي لأن مع المثبت زيادة علم فات عن النافي وإن كان أوثق من المثبت فراده في الصورة التي ليس فيها التعارض لإمكان تعدد الجهتين أو الوقتين ، وأما إذا تعارض النفي والإثبات بإتحاد الجهتين والوقتتين معاً فقبول زيادة الثقة يستلزم ترك قول الأوثق بقول الثقة ، وذلك لا يجوز إلا أن يترجح قول الثقة بما يوجب الأخذ به فذلك باب التعارض والترجيح دون تقديم المثبت على النافي بنفس الإثبات وهذا الذي نبه عليه الإمام تقي الدين مما يحفظ ويغتم والله تعالى أعلم ، وإذ قد علمت أن في مسألة رفع اليدين في السجود ثبت قول مالك والشافعي خالضين بتمسك الأئمة الأربعة بالروايات التي فيها نفي الرفع في السجود كما قالوا محل نظر ، وإذ قد بان صحة حديث الرفع وأخذ أئمة السلف به بين صحابي وتابعي ومن بعدهم من الأئمة حتى روى فيه قولان عن الإمامين من الأربعة ورجح الأخذ به دراية من حيث الجمع المتقدم نقله من مثل الإمام ابن دقيق العيد ، فقول ابن الهمام رحمه الله تعالى في « شرح الهداية » ، بأن الاتفاق على نسخ الرفع عند السجود مما يتعجب من مثله لو أنصف منصف ولم يترد في مهواة

تقليد الرجال وعدم رواج القول من الأصاغر على الأكابر.

فإن قال قائل رواية أخذ السلف بهذا الحديث معلقة لا يعتمد عليها قلنا أليس مثلها رواية الإتفاق على النسخ في كونها معلقة لا يعرف سندها ويزداد بعداً عن القبول عليها من حيث أن النسخ خلاف الأصل ولا يشارك كل خلاف له لكونه رفعاً لحكم ثبت من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ومن قال بالنسخ يلزم عليه إقرار ثبوته وصحة صدوره من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم إذ النسخ رفع الحكم الثابت منه صلى الله تعالى عليه وسلم ، فيجب كون الناسخ مثله ولا أدري ممن ينقل هذا النسخ والإتفاق عليه ، وليته لما قال بعدم الرفع صرح باتفاق الأئمة الأربعة على عدم العمل به دون النسخ ، وإن كان ذلك ضعيفاً على ما عرفت من نقل القولين عن الإمامين ، وقال كما قال الطحاوى في ، وشرح معاني الآثار ، ، قد أجمعوا أن التكبير الأولى معها رفع والتكبير بين السجدين لا رفع معها انتهى فإنه إذا حمل الإجماع على إجماع الأئمة الأربعة وأغض عن رواية مالك والشافعى فيه كان أهون العبارتين إذ الإجماع على عدم الرفع لا يتعين في النسخ بل يحتمل لتضعيف الرواية ، والنسخ المحقق الذى لا يختلف فيه قليل جداً في الشريعة حتى قال ابن الجوزى رحمه الله تعالى تدرت فوجدت أحداً وعشرين حديثاً ، فالتجاسر بحكم النسخ على حديث اختلفت أقوال الحفاظ في تضعيفه وتصحيحه مما لا يرجى من

مثله ؛ وأعجب من هذا أنه رحمه الله تعالى قال في الاستدلال على نسخ الرفعات الثلاثة الآخر أنها كانت أقوال مباحة في الصلوة وأفعال من جنس هذا الرفع يعنى الرفع بين السجدين وقد علم نسخها فلا يبعد أن يكون هو أيضاً مشمولاً بالنسخ انتهى وذلك لأن النسخ الذى هو خلاف الأصل والأمر الضرورى الغير المحتمل لا يصار إليه إلا بدليل مثله يدعو إلى إرتكابه من غير تفصى آخر ما آل إليه بمجرد وقوع النسخ فيما هو من جنسه من الأفعال ، وما بناه إلا على جنسية الحكم الذى يقول بنسخه ، ففعل من يعتمد على ذلك فى نسخ حكم شرعى يعتقد كون هذه الجنسية بمجرد ما مصححة لحكم النسخ وهو الذى لم يبيحه المحققون إلا بالنص عن الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم لا بالإجتهاد بناءً على التعارض وعدم علم التأخر لتأخير أحدهما عن الآخر ،

ولما انجر الكلام إلى ههنا هاجت منا داعية البيان لما يثبت أمر الرفعات المذكورة ويوهن ما يعارضها ولكن بمنعنا عن ذلك طول الكلام أثناء المرام لو استقصينا جميع ما يدل على ذلك لما اجتمع عندنا بحمد الله فيه مع إغناء التصانيف المفردة فى ذلك لا سيما ما أفرده فيه إمام الأئمة وسلاطين سلاطين الصنعة الإمام ابو عبدالله محمد بن اسمعيل البخارى رحمه الله تعالى ، ولا بأس بأن نأتى فى ذلك بكلام موجز متحرزين فيه عن سرد جميع أدلة المسئلة والكلام

في كل معارض لها تفصيلاً حديثاً حديثاً وأثراً أثراً مجملين في وصف
 دليل المطلوب ومختصرين في الجواب عن معارض له إعتقده الخصم
 في مذهبه ، فنقول وردت في الرفع المذكور أربع مائة خبر من
مرفوع وأثر على ما قاله ، مجد الدين الفيروز آبادي في ، و السفر ، ،
فالحديث متواتر معنى رواه خمسون من الصحابة فيهم العشرة المبشرة
رضى الله عنهم على ما قاله العراق في ، و شرح التقريب ، ، وعده
السيوطي رحمه الله تعالى من جملة الأحاديث المتواترة في كتابه
المسمى "بالأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" ، ونسبه إلى رواية
ثلاثة وعشرين من الصحابة فقال ، حديث رفع اليدين في الصلوة
في الإحرام والركوع والإعتدال أخرجه الشيخان عن ابن عمر ومالك
بن الحويرث ، ومسلم (يعني في أفراده) عن وائل بن حجر ، والأربعة
(يعني أصحاب السنن الأربعة) عن علي ، وأبو داود (يعني في أفراده)
عن سهل بن سعد وابن الزبير وابن عباس ومحمد بن مسلمة وأبي أسيد
وأبي حميد وأبي قتادة وأبي هريرة ، وابن ماجه (يعني في أفراده) عن
أنس وجابر بن عبدالله وعمر الليثي ، وأحمد عن الحكم بن عمير
والأعرابي ، والبيهقي عن أبي بكر الصديق والبراء ، والدارقطني عن
عمر بن الخطاب وأبي موسى الأشعري ، والطبراني عن عتبة بن عامر
ومعاذ بن جبل ، انتهى كلامه ، ثم استمر عليه دأبه صلى الله تعالى
عليه وسلم حتى فارق الدنيا وهو في زيادة البيهقي على الحديث المتفق عليه
عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها

، فما زالت تلك صلوته حتى لقي الله تعالى ، ، (١) قال ابن المديني في حديث الزهري عن سالم عن أبيه هذا الحديث عندي حجة على الخلق ، وكل من سمعه فعليه أن يعمل به لأنه ليس في إسناده شيء حكاه الحافظ في ، ، تخرج أحاديث الرافعي ، ، ولكونه لم ينسخ بعد صحته وتواتره وروايته عن جم غفير من الصحابة رضي الله عنهم كان معمولاً في الصحابة بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، قال الحافظ في ، ، التخرج ، ، قال البخاري ، ، في الجزء المشهور ، (يعني الذي صنفه في هذه المسئلة ، قال الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحداً منهم ، قال البخاري ولم يثبت عن أحد من أصحاب

(١) قوله فما زالت تلك صلوته حتى لقي الله تعالى اه قلت هذه الزيادة لم تقع في رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر ، بل رواها البيهقي عن أبي عبد الله الحافظ عن جعفر بن محمد بن نصر عن عبد الرحمن بن قريش بن خزيمه الهروي عن عبد الله بن أحمد الدبجي عن الحسن بن عبد الله بن حمدان الرقي ثنا عصمه بن محمد الانصاري ثنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه واذا ركع واذا رفع راسه من الركوع وكان لا يفعل ذاك فما ذالت تلك صلوته حتى لقي الله تعالى اه كما نقله الحافظ الزيلعي عن ، ، الاسام ، ، لا بن دقيق العيد (ج ١ ص ٩٠ - ٩١) وفي اسناده عبد الرحمن بن قريش بن خزيمه الهروي قد اتهمه الحافظ السليمانى بوضع الاحاديث ، وكذلك عصمه بن محمد الانصاري ، قل يعقوب بن معين في حقه ، كذاب يضع الحديث فهذه الزيادة موضوعة لا اصل لها - محمد عبدالرشيد النعماني ،

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه لم يرفع يديه ، وروى الإمام أحمد بسنده عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنها أنه كان اذا رأى مصلياً لا يرفع حصبه ، وروى البخارى فى جزئه بلفظ رماه بالحصى انتهى كلام الحافظ .

ومن قال ترك ابن عمر رضى الله عنها رفع اليدين بعد روايته على ما صبح عن مجاهد من قوله صحبت ابن عمر سنين الخ فلم يرفع يديه إلا فى تكبيرة الإفتتاح ، وترك الراوى مرويه بعد الرواية من دلائل نسخه وهو الذى اعتمد عليه ابن الهمام فى ، ، التحرير ، فى ركن السنة ، والطحاوى فى ، ، شرح معانى الآثار ، ، وحكاه العيني الحنفي فى ، ، شرح البخارى ، ، وتمسك به فى جوابه الحصم فقد وهى بوجوه عديدة الوجه الأول قول ابن الهمام فى ، ، التحرير ، ، صح عن مجاهد صحبت ابن عمر رضى الله عنها سنين الخ ذهول عن أن فى سنده عن مجاهد عن ابن عمر أبا بكر بن عياش وهو معلول عند الإمام البخارى ، مختلط الخبر كما قاله البيهقى فى كتاب المعرفة ، وقد أقر به الحافظ الزيلعى الحنفي فى "تخريج الهداية" ، وأعل به ما حكم بصحته ابن الهمام فقد قال ابن معين انما هو يعنى به رواية مجاهد عن ابن عمر تركه لرفع اليدين توهم من ابن عياش لا أصل له انتهى ، الوجه الثانى أنه معارض برواية الثقات عن ابن عمر رضى الله عنها على ما حكى الزيلعى عن البيهقى فى ، ، كتاب المعرفة ، ، قال قال البخارى قد رواه الربيع وليث وطائس وسالم

ونافع وأبو الزبير ومحارب بن دثار وغيرهم قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع وكان يروى أبو بكر بن عياش قديماً عن حصين عن إبراهيم عن ابن مسعود رضى الله عنه مرسلًا وموقوفًا أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلوة ثم لا يرفعها بعد ، وهذا هو المحفوظ والأول خطأ فاحش لمخالفة الثقات من أصحاب ابن عمر رضى الله عنهما انتهى، الوجه الثالث دلالة ترك الراوى مرويه على نسخه ممنوع من وجوه ، الأول لا نسلم جواز النسخ إلا بدليل مثله من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم لما تقدم وترك الراوى من غير اظهار دليل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يكفى مؤننه ، والقول به لا نسلم صدوره وثبوته عن أمام بارع يدعن له ولا يطلب له محملاً صحيحاً ، الثانى. قولهم فى الدليل على ذلك لو لم يثبت عنده النسخ عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما تركه تمسك بحسن الظن فيمن ليس بمعصوم على رفع الحكم الثابت عن المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم وهو باطل لضعف الرفع عما يرفعه ، الثالث الملازمة فى قوله " لو لم يثبت عنده النسخ ، ، باطل بوجوه ، الأول يجوز كونه عزيمة غير واجبة العمل فتركه رخصة ، الثانى إعتد على الحديث المعارض لحسن ظنه فى حامله وعدم ثقته على نفسه كثقتة على غيره ممن روى المعارض كابن مسعود رضى الله عنه فى مسئلتنا هذه ، فيجوز إعتد ابن عمر على حديثه فى عدم الرفع سوى تكبيرة الإفتتاح أزيد من أعماده على نفسه فيما رواه من الرفعات لأمر

يخذه في تحمله الحديث أو اعتمد على الحديث المعارض لكونه متأخراً
عن مرويه والمتأخر أوثق عن المتقدم من غير أن يوجب التأخر الحكم
بالنسخ كما تقدم بيانه، الثالث قد يترك الراوى مرويه لتردده في
كيفية العمل به حتى لا يقع على خلاف السنة فيجوز ترك ابن عمر
الرفعات لعدم أنضباط مواضعها عنده إنتظاراً لإثبات ما يوجب العلم
باعتبارها فيعلم أن الرفع عند الركوع هل هو قبل الشروع فيه حتى
يفرغ عن الرفع قائماً ثم يأخذ في الركوع أو في حالة الالتحاط
مصحوباً بها وكذلك عند الرفع منه هل هو بعد إستواء القامة بعد
الرفع أو مباشرة أول الرفع إلى حين الإعتدال ، ولهذا اختلف أقوال
الفقهاء في ذلك ويؤيد لفظ الأحاديث لبعض ذلك ، وهذا باب
لترك العمل بالحديث مع صحته عند أكابر العلماء ومن ذلك كان
أحمد رضى الله تعالى عنه لا يأكل البطيخ مع صحة ثبوت أكله
للتردد في كيفية الأكل ولم تثبت عنده من عمل النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم فلم يأكله قط ، وهذا إمام المدققين تقي الدين ابن دقيق
العيد صاحب العلم الغزير والكشف العزيز والفراسات الصادقة نقل
عنه السبكي في طبقاته بعد ما مدحه بخرق العوائد على يده أن حديث
القتين قد صح عنده ولم يعمل به قط لتردده في مقدار القلة . وهذا
الفقير ربما يترك عقد الخمسين في الإشارة مع وروده في صحيح مسلم
لما فيه من الإختلاف عند أهل العدد ، ثم مما يجب أن لا يذهب عليك
أن قول الحنفية لوورد بضعف الحديث المتروك عن الراوى لتطرق

الوهن في صحة الدليل لكان له وجهاً لكنه أيضاً ينبغي أن يختص من حيث الدليل بحديث دار على ذلك الراوى وانفرد به هو عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حيث أن حجة ثبوته عندنا ليس إلا هو فإذا ترك العمل به بطرق الوهن إلى حجة الدليل ، وأما إذا لم يكن دائراً على الذى تركه بل هو مروي عن آخر يعمل به ولا يتطرق الوهن إلى الحديث كما في ما نحن فيه فإنه لو ثبت الترك عن ابن عمر رضى الله عنهما فلا أثر له مع عمل خمسين من الصحابة الرواة له بذلك الحديث وهو ضعيف لأننا نقول الإحتجاج بالحديث إنما يعتمد فيه قول الصحابي دون فعله فمن نسي الأحاديث من الصحابة بعد روايتها لا يوهن نسيانهم لها وتركهم العمل بها في مروياتهم عند المحدثين والفقهاء إلا ما نقل عن بعض الحنفية ، وعقد الأنامل على نسخ مثل هذا الحكم الثابت شرعيته عن الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم بالنقل المتواتر مع ماورد فيه من صريح الدوام على عمله منه صلى الله تعالى عليه وسلم وعمل الصحابة وعمل جم غفير من أكابر الأمة به ينشئ عن تجاسر الحنفية في أمر النسخ أى بناء على ما هو المعلوم منهم في أكثر المواضع مع أن أمر النسخ مطلقاً خطير في الشرع ، ولما نسخ الله تعالى القبلية على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أعاد أمره في القرآن في موضع واحد ثلاث مرات حيث قال (قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضىها قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره . ومن حيث خرجت

فول وجهك شطر المسجد الحرام) على التأكيد بقوله (وإنه للحق من ربك) كل ذلك لكونه أمراً خطيراً يدحض إقدام القاصرين عنده فاقضى التكرار والمبالغة في كونه حقاً تثبيتاً لقلوبهم ، وكانت اليهود على الطعن الشديد في أمر النسخ ولكونه أول نسخ ورد في الشريعة امتحاناً إليها بالناس حيث يقول عز من قائل (وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه) هذا في حياته صلى الله تعالى عليه وسلم بالروحى السماوى فما ظنك فيما بعده صلى الله تعالى عليه وسلم لظنون وأوهام لم تستقم في نفسه ولم يأخذ صورة دليل ولو إقناعياً ، فذهب من رآه من غير نقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأكثر من القول به في كل ما يحتاج^{إليه} إلى حتى لحفظ رواية فقيه منهم مظنة زيف الضعفاء وطعن الملحدين للشريعة كلها ، ولقد طعن نفر منهم خذلهم الله تعالى في الدارين بورود الأحاديث المختلفة في كيفية حج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لورود بعضها أنه كان مفرداً بالحج وبعضها أنه كان متمتعاً وبعضها أنه كان قارناً مع وجود الوجوه الحسان في جمعها المنقول عن الإمام الشافعى وغيره من العلماء كما هو مبسوط في محله ، فقالوا ما أوهم أمر حديثهم وما أفصح حال رواية أفعال متبائنة في واقعة واحدة على كثرة من الناس مع دعواهم إتمام الحاضرين في أمر دينهم لم يحفظوها عن نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأمر النسخ بهذا الإكثار وإعتناء الاعتبار أخوف عندى بكثير من هذا والله تعالى هو العاصم .

واعتمدوا في معارضة حديث الرفعات على حديث ابن مسعود

عن وكيع عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال قال عبدالله بن مسعود الآ أصلى بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلم يرفع يديه إلا في أول مرة رواه الترمذى فى جامعه وقال حديث ابن مسعود حديث حسن ، قال فى الفتح جرابه (يعنى جراب حديث الرفعات المعارضة) بما فى أبى داؤد والترمذى عن وكيع عن سفيان الثورى عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال قال عبدالله بن مسعود الأصلى بكم صلاة رسول الله تعالى عليه وسلم فصلى ولم يرفع يديه إلا فى أول مرة وفى لفظ فكان يرفع يديه فى أول مرة ثم لا يعود ، قال الترمذى حديث حسن ، وأخرجه النسائى عن ابن المبارك عن سفيان الخ ، وما نقل عن ابن المبارك أنه قال لم يثبت عندى حديث ابن مسعود فغير ضارب بعد ما ثبت بالطريق الذى ذكرناه ، والقدح فى عاصم بن كليب غير مقبول فقد وثقه ، ابن معين ، وأخرج له مسلم حديثه فى الهدى وغيره عن على إلى آخر ما ذكر من الجواب عما تكلم فى حديث عاصم ، فاقول لا ريب أن حديث عاصم قد تكلم فيه الحفاظ تكاماً مشبعاً حتى حكى الحافظ فى تخرىج مسند الرافعى ، ، عن ابن حبان فى الصلوة هو أقوى شىء فى الباب عند أهل الكوفة وهو أضعف شىء يعول عليه لأن له عللاً تبطله ، ثم قال الحافظ وهؤلاء الأئمة إنما طعنوا كلهم فى طريق عاصم بن كليب ، وأما طريق محمد بن جابر فذكره ابن الجوزى فى الموضوعات وقال

أحمد رضى الله عنه محمد بن جابر لا شيء ولا يحدث عنه بما لو تم
لا يخرج الحديث عن الاختلاف فيه جرحاً وتعديلاً وقد اجتمع أهل
الحديث والأصول على أن الجرح مقدم على التعديل ، والترمذى وإن حسنه
لكنه حكى قبل ذلك عن ابن المبارك عدم ثبوت هذا الحديث من غير
قيد بطريق معن وظاهره الإطلاق ، وقد سمعت قول الحافظ فيه أن له
عللاً أى متناً وإسناداً تبطله وإنه أضعن شيئاً يعول عليه ، فلم
يتأت أن يحكم على هذا الحديث بأزيد من أنه اختلف فى كونه حسناً
أو ضعيفاً وهذا يوجب انحطاطه مما سلم من هذا الاختلاف واتفقت
الأئمة على حسنه فضلاً عما حكم بصحته عموماً ، فكيف عما اتفق
عليه الشيوخان خصوصاً ، فما ظنك به عمارواه ^{لنفسه} الخمسون من الصحابة
وحكم عليه بالتواتر ، ووردت فى معناه أربع مائة حديث بين أثر
ومرفوع فقله ، وجوابه المعارضة بما فى أبى داود والترمذى ، مما
يقضى منه العجب مع أن الصحيح من السنن لا يعارض المتفق
عليه ، والإمام ابن الهمام إذا تأيد مذهبه بحديث الصحيحين
لا يبالى فى كتابه هذا إلى تمسك الخصم بحديث غيرهما ، هذا إذا
لم يكن حديث الغير معلولاً وأما إذا اتسم بعلّة من حكم إمام حافظ
فليت شعرى ما معنى معارضته بحديث الصحيحين ، بمجرد وصف
إخراجها له ، من غير زيادة أخرى توجد فى حديث الرفعات فكيف به
مغها ، ومن الأغراب البديع معارضة حديث الرفعات من أكثر
الحنفية بما حكى ابن عيينة أنه اجتمع أبو حنيفة مع الأوزاعى
بمكة فى دار الحناطين فقال الأوزاعى ، ما بالكم لا ترفعون أيديكم

عند الركوع والرفع منه قال ، لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء ، فقال الأوزاعي ، كيف لم يصح وحدثني الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلوة وعند الركوع وعند الرفع منه ، فقال أبو حنيفة ، حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة عن الأسود عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلوة ثم لا يعود بشئ من ذلك ، فقال الأوزاعي ، أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه وتقول حدثني حماد عن إبراهيم ، فقال أبو حنيفة ، كان حماد أفقه من الزهري ، وكان إبراهيم أفقه من سالم ، وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه وإن كان لا بن عمر صحبة وله فضل صحبة . وللأسود فضل كثير وعبد الله عبد الله ، قال ابن الهمام فرجح بفقه الرواة كما رجح الأوزاعي بعلو الإسناد انتهى ، وذلك الإغراب من وجوه الأول أن هذه الحكاية عن ابن عينية معلقة ولم أر من أسندها ومن عنده السند فليات به (١)

(١) قلت أسندها صدر الأئمة الموفق بن أحمد المكي في مناقب الأمام الاعظم (ج - ص ٣٠) فقال أخبرني قاج الاسلام أبو سعد السمعاني في كتابه الى أخبرنا أبو الفرج سعيد بن أبي الرجاء بإصبعه اننا أنا أبو الحسين أحمد بن محمد الاسكاف قراءة أنا العافظ أبو عبد الله بن منده أنا الأستاذ أبو محمد العارقي الباء محمد بن إبراهيم الرازي ابننا سليمان بن الشاذكوي سمعت سفيان بن عيينة يقول اجتمع أبو حنيفة والاوزاعي في دار الحنـاطـس فساق الحديث بتمامه (محمد عبدالرشيد النعماني)

حتى ننظر في رجاله ، والمعلقات من أمثالها ليس من الإحتجاج في شئ ولهذا لم يتعرض لها الحافظ الزيلعي في تخریج الهداية مع إستيفائه حجج المسئلة من كل قوى وضعيف يعتبر به ويشهدله ، وذلك لأن المعلق من غير الجامع الصحيح كما لا يحتج به لا يصلح للإعتبار والشهادة مطلقاً وليس في ذلك كالضعاف التي تنقسم إلى ما يعتبر بها وإلى ما لا يعتبر ، ولهذا يقبل الإمام الدار قطنی في تفاوت مراتب الرجال فلان يعتبر به ، ومن هذا سقط ما أشار اليه ابن الهمام من الإعتبار والشهادة بقوله ويؤيد صحة هذه الزيادة يعنى زيادة بعض الرواة في حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ثم لا يعود رواية أبى حنيفة من غير الطريق المذكور وذلك انه اجتمع مع الأوزاعى بمكة في دارالحناطين كما حكى ابن عينية إلى آخرها لما عرفت من تعليقها وحكم التعالقي ، الثاني أن قول أبى حنيفة في هذه الحكاية لم يصح فيه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شئ مفصح عن عدم عمله بحديث ابن عمر رضى الله تعالى عنه على ما هو المتبادر الظاهر من كلامه والتاويل بالتقييد بأن يقال أراد عدم صحته بشئ غير معارض كما ارتكبه القارى في ، ، شرح المؤطا ، ، من رواية محمد خلاف الظاهر فليخبر الأوزاعى بمجرد من غير تصحيحه على شرائطه الملتزمة عنده يجوز أن لا يحصل له الثقة بذلك فجرى الكلام معه على ماجرى ، الثالث فقه الرواة لا أثره في صحة المروى

(١) وإنما مدارها على العدالة والضبط وكل ما اشترط في صحة الحديث إذ قلة الفقه لا يوجب الوهن في شرائط التحمل وما يلزمه الوثوق بالرواية وإذا انتفى ذلك بقي العلو لسند ابن عمر مع ماله من الصحة ، والحنفية لا يعتقدون أيضا أن قلة فقه الراوى مما يتطرق به الوهن إلى مرويه بل يرون أن رواية قليل الفقه من الصحابة إذا خالفها القياس من كل وجه يقدم القياس عليها من غير أن يتطرق عندهم وهن بعدم فقه الراوى في صحة مرويه أو يحصل زيادة وثوق بفقه الراوى لصحة مرويه من مروى من دونه في الفقه ، وما ذهبوا اليه من تقديم القياس على رواية مثل أبي هريرة وأنس مالك وجابر بن سمرة وهم عندهم ممن يقل فقههم من الصحابة قد وقع عليهم بذلك الطعن الشديد لاسيما في حكمهم على أبي هريرة رضى الله عنه بقلة

(١) قلت لا يرتاب احد في ان فقه الراوى مما يثبت به الترجيح وقد روى الحاكم ابو عبدالله الحافظ في كتابه معرفة علوم الحديث (ص ١١) اخبرنا ابو الطيب محمد بن احمد المذكر ثنا ابراهيم بن محمد المروزي ثنا علي بن خشرم قال قال لنا وكيع اى الاسنادين احب اليكم الاعمش عن ابي وائل عن عبدالله ، او سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله ؟ فقلنا الاعمش عن ابي وائل فقال يا سبحان الله ، الاعمش شيخ وابو وائل شيخ ، وسفيان فقيه ومنصور فقيه وابراهيم فقيه علقمة وفقيه وحديث يتداوله ، المفقهاء خير من ان يتداوله الشيوخ اه قال الجزري في جامع الاصول (ج ١ ص ٦٢) فهذا من طريق الفقهاء رباعى الى ابن مسعود وثنائى من طريق المشائخ ومع ذلك قدم الرباعى لاجل فقه رجاله اه - محمد عبد الرشيد النعماني .

الفقه حيث نسبوهم بعظم الجسارة بهذا القول وما يشهد بفقاھته ما رواه مالك رحمه الله في المؤطا عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبدالله الأشج أنه أخبره عن معاوية بن أبي عياش الأنصاري، أنه كان جالساً مع عبدالله بن الزبير وعاصم بن عمر، فجاءهما محمد بن إياس بن البكير فقال إن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلثاً قبل أن يدخل بها فإذا تريان فقال عبدالله بن الزبير إن هذا الأمر مالنا فيه قول فاذهب إلى عبدالله بن عباس وأبي هريرة فإني تركتهما عند عائشة رضى الله عنها فاسئلهما ثم اتنا فآخبرنا ، فذهب فاسئلهما فقال ابن عباس لأبي هريرة أفته يا أبا هريرة فقد جاءتك معصاة ، فقال أبو هريرة الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره وقال ابن عباس مثل ذلك أيضاً انتهى وجه الشهادة أن عبدالله بن الزبير مع جلالة قدره وكونه من العبادلة الأربعة أحال أمر الدين والفتوى قولاً فيما لم يكن فيه عنده علم على ما صرح به بقوله ، مالنا فيه قول ، ، إلى أبي هريرة وجعله في ذلك كإبن عباس اليعسوب وبحر العلم ، وابن عباس وهو حبر هذه الامة ومن العبادلة الأربعة أحال الفتوى عليه وحكم على المسئلة بأنها معصلة ولم يبادر مع وجوده إلى الجواب ، وكانوا لا يحبون أن يجيب عندهم من لا يتأهل للجواب ، على ما في المؤطا أيضاً جاء رجل يسئل عبدالله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلثاً قبل أن يدخل بها قال عطاء ، فقلت إنما طلاق البكر واحدة فقال لي عبدالله بن عمر وابن العاص ، إنما أنت قاص الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره انتهى

وأهل الفن من أهل الحديث يرجحون حديثه على غيره من الصحابة ومن ذلك رجحوا حديثه في الغسلات السبعة من ولوغ الكلب وإن أوطأ أو آخرها بالتراب على حديث معقل بن يسار في التعفير في المرة الثامنة (١) مع صحة الحديثين، فقالوا أبو هريرة أحفظ من في دهره في الحديث، وكما وقع الطعن عليهم من هذا الوجه وقع على أشد من ذلك من حيث إستلزام هذا القول منهم تقديم الرأي على السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وعدم التعبد في كلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم فإن السند فيه باب القياس وتعويلهم على رأى من يجوز عليه الخطاء والرجوع عن رأيه في ساعة، وقد جروا على ذلك في حديث المصرة من مسند أبي هريرة رضى الله تعالى عنه وقد أجبننا عنه في وريقات بما يتبين به وفاق القياس بالحديث من غير خافية. ثم إنهم ما حملهم على هذه الجسارة إلا ما عللوا به هذا التقديم من أن النقل بالمعنى كان شائعاً في الصحابة فيجوز تبديل لفظ أو أكثر أو الكل من الراوى فإذا لم يكن على أمان من تبديل محل بمراده صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا خالفه القياس من كل وجه، قوى إحتمال هذا التبديل فيترك العمل به، وهو ضعيف من وجهين، الوجه الأول ما سنح لى بحمد الله تعالى وهو أنه لا شك أن الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا

(١) قات حديث التعفير في المرة الثامنة روى عن عبد الله

معقل رضى الله عنه رواه مسلم وغيره وأما معقل بن يسار فلا يروى عنه

في هذا الباب شئ - النعماني

أكثر إعتناءً بحفظ ألفاظ الحديث بعينها على بذل طاقتهم في ذلك نظراً إلى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث حث التبليغ عنه ،، فبلغ كما سمع ،، وأبو هريرة الذي لا تقبل روايته بإحتمال تبديله يجب أن يكون أحفظ الصحابة لما صح تخصيصه بدعاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالحفظ لحديثه حتى أخبر وقال ،، فما نسيت بعد ذلك شيئاً سمعته ،، أو كما قال ،، ولهذا قالوا فيه أحفظ من في دهره في الحديث كما تقدم فهو أحق بأن يصاب عن طريق هذا الجواز ولا يليق بشانه بعد هذا الحديث ان يجعل في ذلك أدون من الكل ، وإن فرضنا قلة فقهه فإنها لا تؤثر في قلة حفظه ، ومن شدة إعتنائهم في حفظ الألفاظ شكهم وترددهم بين اللفظين وعدم إقتصارهم على أحدهما حتى ظن ذلك من الدليل على صحة النقل بالمعنى في اللفظين المتقاربين جداً في المعنى ، كما في حديث عبدالله بن مسعود في صلوة الوسطى ،، ملأ الله أجوافهم وقبورهم ناراً ،، أو ،، حشى الله أجوافهم وقبورهم ناراً ،، قال ابن عبدالبر الإمام ، ولعل لقائل أن يقول فيه متدسك لعدم رواية الحديث بالمعنى فإن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه تردد بين ،، ملأ الله ،، أو ،، حشى الله ،، ولم يقتصر على أحد اللفظين مع تقاربهما في المعنى قال ، والجواب أن بينهما تفاوتاً فإن قوله ،، حشى الله ،، يقتضى من التراكم وكثرة الجزء المحشوما لا يقتضيه ملأ ، وقد قيل إن شرط الرواية بالمعنى أن يكون اللفظان مترادفين لا يقتصر أحدهما عن الآخر انتهى ، فقدبان أن الرواية بالمعنى المحوزة على المبلغ مشروط فيها إما

الترادف الحقيقي أو تقارب شبيه به لا يدخل فيه لفظ ملاً وحشى على هذا التقارب البالغ والتفاوت القليل الذى لا يحل بشئ من مراد القائل صلى الله تعالى عليه وسلم ، والصحابة وهم القدوة فى جواز النقل لا يصدر منهم نقل على غير جوازه وهم أهل اللسان بالسليقة أو كأهله ، وهو من ليس من أهل العرب على قلتهم ، فيقتدرون على حفظ الترادف أو ما يشبهه من التقارب الشديد ، وفى ذلك لا يحتاجون إلى الفقه بل إلى مجرد علم اللسان ، فكيف يجوز ولـو إلى غير فقيهم نقل محل بمراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الصحيح الثابت عنه وإن خالفه القياس ، ومخالفة القياس التى يعدونها من مؤيدات جواز النقل بالمعنى غير موثق بها ، فرب شخص لا يفتح له باب فى شئ فى وقت ويفتح له فى زمان آخر قرب أو بعد إما للخلل فى جهده أو توقف الفتح على شرط خارج أو حدوث علتـه فى ذهنه لم يأت أوانه فلا يعتمد على حكمه بالمخالفة بحيث يتركه به ما شهد به الصحابة العدول بسند رجاله كله ثقات أنه قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم مع كوننا ما مورين بالتعب فى فى الشرائع ، الوجه الثانى وهو فى مقابلة الوجه البادى لهذا الفقير وجه واحد وانقسم إلى وجوه شتى قد تصدى لبيانها العلامة التفنازى فى بحث السنة من ، ، التلويح ، ، حيث قال ، وفيه بحث إما أولاً فلأن الشبهة فى القياس فى أمور ستة ، حكم الأصل ، وتعليه فى الجملة ، وتعيين الوصف الذى به التعليل ووجود ذلك الوصف فى الفرع ، ونفى المعارضة فى الأصل ونفيه فى الفرع ، وإما ثانياً فلأن الظاهر من

حال عدول الصحابة نقل الحديث بلفظه ، ولهذا نجد في كثير من الأحاديث شك الراوى وإنما استفاض النقل بالمعنى عند العلماء لتقرر لفظ الحديث بالرواية والتدوين ، وأما ثالثاً فلأنه نقل عن كبار الصحابة رضى الله تعالى عنهم أنهم تركوا القياس بنحو الواحد إنتهى واذا قد تبين أنه لا أثر لفقهِ الراوى في صحة الحديث وقوته على حديث غير الفقيه (١) وإن أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إنما يرون الأثر لكثرة الفقه وقلته من جهة أخرى غير ترجيح المروى ، وهى تقديم القياس على فسادِه فنسبة القول بترجيح رواية الفقيه على غير الفقيه إلى أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه الحكاية من إمارات الإختلاق عليها ، الرابع كما دل العقل على أن فقه الراوى لا أثر له في صحة الرواية فلا يستند قول ذلك إلى أبي حنيفة دل النقل من الثقات على أنه قول موضوع مختلق على السلف الصالح ومستحدث من المتأخرين ممن لا يعابأ بقوله على وضوح فسادِه شهد بذلك فخر الإسلام والشيخ الأجل الشيخ عبدالعزيز صاحب الكشف والتحقيق وهو شيخ الإمام ابن الهمام (٢) وصرح بذلك في " التحقيق " ، فقال ، ولم ينقل من أحد من السلف إشتراط الفقه من الراوى فنبت أنه قول مستحدث إنتهى وإذا اجتمع العقل والنقل قويت الإمارات وصارت دليلاً قطعياً على كذب الحكاية واختلافها

(١) وقد قدمنا ما فيه فتذكر

(٢) قلت تولى الشيخ عبد العزيز سنة ٧٣٠ وواد الشيخ ابن

الهمام في سنة ٧٨٨ تكيف يصح تلمذ ابن الهمام عنه

الخامس سلمنا أن لفقه الراوى أثراً على ترجيح مرويه على مروى غير الفقيه كأبي هريرة وأنس وجابر رضى الله عنهم عند المتجاسرين من بعض الحنفية، فلا نسلم أن رجال حديث ابن عمر غير فقهاء ترجح على مرويهم حديث ابن مسعود لفقه رواه، وكون رجاله أفاقه من رجال حديث ابن عمر إن سلم فلا نسلم حصول الترجيح بحديث ابن مسعود بحيث يترك به رأساً حديث ابن عمر لرجوعه إلى باب خلاف الأضبط مع الضابط، والترجيح الحاصل بكثرة الضبط مع إتقان ضبط المخالف على ما يدفع مخالط الخطاء عنه لا يوجب ترك المرجوح رأساً وعدم العمل به أصلاً حتى يعد من مكروهات الصلوة بل البدعة الحادثة على أن حديث ابن عمر في الرفعات قد عرفت فيما سبق أنه قل حديث يوازيه في القوة وأنه من المتواترات فهو طود موطد لا يزعه عاصفات الرياح فضلاً عن غيرها، ولقد صدق ابن الجوزي حيث حكم على من حاول معارضة حديث الرفعات بما روى من الأحاديث في عدمها فقال ما أبلد من يحتج بهذه الأحاديث يعنى التي تروى في عدم الرفع الامرة في التحريم ليعارض بها الأحاديث التامة حكاها الحافظ ابن حجر في "تخريج مسند الرافعي"، وحاصل الكلام ههنا أن هذه الحكاية عن أبي حنيفة رحمه الله بعد كونها معلقة غير مقبولة قد قامت الدلائل الواضحة على عللها القادحة فيستغرب الإقدام من يقدم على إيرادها في محل الاحتجاج أو الإعتبار، وهذه الاطالة في دلائل الرفع في هذا المقام انما صدرت لتشييد مباني الكشف من الشيخ الأكبر وأخذه له من الصورة

المحمدية النورية على صاحبها الصلوة والتحية ، وإلا فهذه الدراسة متمحضة للتبرك بكلامه مما يثبت مطلوب هذا الكتاب فلنرجع إلى نقله ، قال رضى الله تعالى عنه فى أبواب الفقه من ” الفتوحات“ ، فصل فى الإضطجاع بعد ركعتى الفجر فذهب قوم إلى وجوبه وذهب قوم إلى أنه سنة ، وذهب قوم إلى أنه مستحب ، ولم يره قوم ، ولا شك ولا خفاء على كل من عرف شرع الله من المحدثين لا من الفقهاء الذين يقلدون أهل الاجتهاد كفقهاء زماننا ولا علم لهم بالقرآن ولا بالسنة وإن حفظوا القرآن ورأوا فيه ما يخالف مذهب شيخهم لم يلتفتوا إليه ولا عملوا به ولا قرأوه على جهة إقتباس العلم واعتمدوا على مذهب إمامهم المخالف لهذه الآية أو الخبر ، ولا عذر لهم عند الله تعالى فى ذلك وأول من يتبرء منهم يوم القيامة إمامهم فإنهم لا يقدرُونَ أن يشتبوا عنه أنه قال للناس قلدونى واتبعونى ، فإن ذلك من خصائص الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، فإن قالوا فالله تعالى أمرنا باتباعهم فقال (فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) وقد سألناهم فأفتونا ، قلنا لهم إنما نسألكم أن ينقلوا إلينا حكم الله تعالى فى الأمور لا رأيهم فإنه تعالى قال (فاسئلوا أهل الذكر) وهم أهل القرآن فإن الذكر هو القرآن ؛ فإذا وجدنا الحكم عند قراءة القرآن مخالفا لفتواه تعين علينا الأخذ بكتاب الله والحديث وترك بقول ذلك الامام إلا أن ينقل إلينا ذلك الإمام الخبر أو الآية ، فيكون عملنا بالخبر أو الآية لا بقوله فحينئذ لنا أن نعارضه بآية أخرى أو خبر آخر ، وإنما التقليد إذا لم يكن عندنا قرآن ولا خبر أو يكون ولا فهم لنا لعدم

معرفتنا باللسان وبما يقتضيه الحكم ، فان كان لنا علم بذلك فنحن وهم سواء ، قد ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يضطجع بعد ركعتي الفجر ، وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة رض الله تعالى عنه الأمر بالإضطجاع لكل من ركع ركعتي الفجر فالذى أذهب إليه أن تارك الإضطجاع عاص ، وإن الوجوب يتعلق به فليضطجع ولا بد ولو قضاه متى قضاه ، فإن بعض المتأخرين من المجتهدين الحفاظ يرى أن صلوة الصبح لا يصح لمن ركع ركعتي الفجر ولم يضطجع فإن لم يركع الفجر صحت صلوة الصبح عنده انتهى قوله رضى الله تعالى عنه ، ، ولا خفاء فيه ، ، أى فى كونه واجباً أوسنةً وبطلان قول من لم يره أصلاً ، قوله ” على من عرف شرع الله من المحدثين ، ، إشارة إلى أن شرع الله المشافه الطرى الذى لم يـدـنـسها أبـدى الأفكار المتجاسرة إنما يؤخذ من المحدثين لأن فتواهم هو رواية قول المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم فى كل واقعة فحسب إن قد روى عليها وإلا فان كان مما يمهل فالتوقف والفحص عن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإن لم يكن فاعمل بما لا يريب وترك ما يريب عملاً بالحديث المشهور ، وقوله ، ، لان من الفقهاء ، ، إلى قوله ، ، فان ذلك من خصائص الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، ، كلام واف فى ذم من يترك الحديث بالرواية ، وحسبك من سرع صنيعة الذى أشار إليه بقوله ، ، وإن حفظوا القرآن وروا فيه ما يخالف مذهب شيخهم لم يلتفتوا إليه ولا عملوا به ولا قرأوه على جهة اقتباس العلم واعتمدوا على مذهب إمامهم المخالف لهذه الآية أو الخبر ، ، فإن الكتاب

المجيد والسنة برهانان قطعيان لله سبحانه في أرضه هما معدنا كل علم ومحكا كل حكم من الحلال والحرام وان الله سبحانه من على سيد المسلمين صلوات الله تعالى وتسلياته عليه وعلى آله وأمته المغفورة بحفظ القرآن وصونه عن التحريفات المتطرفة في الكتب السماوية السالفة ، وأفصح عن ذلك في التنزيل المبارك بقوله (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له ، لحافظون) وتلوه فيه سنن نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم بحفظ سلسلة أسانيدھا وتميز الصحيح والسقيم منها على لسان حفظھا ، وذلك من خصیصة هذه الأمة على مر الدهور إلى دهرنا هذا بحمده سبحانه ومن رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وليس ذلك لمجرد كون القرآن وعظماً وذكرآ يتلى وكون السنن قصصاً تروى ومواعيط تملى ، بل لأنهما مناهل علوم الشريعة لكل ناهل في كل عصر على حسب اغترافها من حيث التفاوت في فهم معانيهما ، واستنباط الاحكام منها وقد نظقت بانها الفائدة المعنى بها منها أساس الأحكام في كل عصر لكل عالم نواطق الكتاب ولسنة على من تتبعها على وجهها وقد قال تعالى (لعلمه الذين يستنبطونه) وقال (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون للذين أسلموا والذين هادوا والربانيون والأخبار بما استحفظوا من كتاب الله وكاتوا عليه شهداء) فقد سوى بين أخذ النبيين من الكتاب الحكم وبين الربانيين والأخبار من علماء أمتهم في ذلك ، وأرشد أن ثمرة ما استحفظوا من كتاب الله عز مجده هو ذلك الحكم به ونيه معاشر علماء الأمة الفاضلة أن يقتدوا بهم في ذاك فيحفظون القرآن للحكم به فيما يرد عليهم في الحلال والحرام ولم يكلف في كتابه المجيد نفساً إلا وسعها ، وبذاك ورد عليهم

لخطاب وقامت عليهم المحاسبة ، فمن فهم ببذل وسعه أن إمامه حالف القرآن والسنة الثابتة فهو مطلب بترك ذلك والعمل بالقرآن أو لسنة وإن لم يفعل فقد خلع ربقة ، والعياذ بالله سبحانه عن حجية لقرآن والسنة ، فليس قراءتهم للقرآن والحديث على جهة أخذ الأحكام منهما ، وأية ذلك أنهم إذا رأوا فيها خلاف مذهب أمامهم لم يلتفتوا إلى ذلك رأساً ، كما أخبر الشيخ رضى الله عنه عن أهل زمانه ، وزاه على كمال التجاسر في زماننا ، وعدم الالتفات إلى هذا يشهد على قلوبهم أنها مفلسة عن العقد على حجية الكتاب والسنة وهو معنى نسخها بقول على أئمتهم ، فمع عدم اكتراث هذا وفقد المبالاة على خلافهما كل قول تسمع منهم في عدم اعتقاد نسخ الكتاب والسنة بأقوال أئمتهم ومشائخهم فهو ما يصدق عليه قوله جل ذكره (يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم) إذ أدنى ما يؤثر عقد القلب على شئ عدم الطمانينة بعمل يخالفه فإذا عدم الالتفات رأساً واطمئن العامل على خلافهما من غير أن يعتريه إحجام النفس عن العمل في أية مرتبة فرض ذلك فقد أبان ذلك عن عدم عقده على حجيتها ، وهو النسخ ليس إلا ولا يجدون في هذا عذراً إلا قول إمامهم الذي جعلوه ناسخاً للقرآن والحديث معنى وإن لم يتفوهوا به لفظاً ، ولا عذر لهم بذلك عند الله سبحانه لما بينه الشيخ وبسطه وما أحسن ما سأل وأجاب وأرشد بقوله فإن قالوا ، ، والله أمرنا باتباعهم ، ، الخ وحاصل ذلك أن الأمر بالسؤال ليس أمراً باتباع الرأي مطلقاً لا سيما على خلاف النص في الجواب ، فإن المراد بالسؤال هو السؤال عن القرآن والحديث ، لما ورد

من تفسير أهل الذكر بأهل القرآن في الحديث، وأهل الحديث أهل القرآن من غير فرق، فإن أجابوا بأحدهما لزمنا اتباع ما أجابوا وإد أجابوا بالرأى لم يجب علينا أن نتبعه بل لنا أن نتبع رأى آخر من علماء الأمة، هذا إذا لم نعلم خلاف ما أجابوا بالكتاب والسنة أو أحدهما، فإن علمنا وجب علينا عدم الإتيان ورد ما أجابوا به إليهم، وذلك قوله "وإذا وجدنا الحكم عند قراءتنا القرآن مخالفاً لفتواه تعين علينا الأخذ بكتات الله تعالى أو بالحديث"، الخ وقوله "فإن كان لنا علم بذلك فنحن وهم سواء"، إشارة إلى ما أفاده تقييد أمر السؤال من أهل الذكر في القرآن بقوله جل ذكره (إن كنتم لا تعلمون) أى إن لم تعلموا بورود الآية والحديث في الباب أولاً تعلمون معنى كلام الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فعند ذلك تمسك الحاجة إلى السؤال فاسئلوا أهل الذكر وأما إذا علمتم ذلك في مقدار ما علمتم من الكتاب والسنة فأنتم أيها السائلون كهؤلاء المستؤل عنهم في أن كل واحد منكم ومنهم أخذ الحكم واتبعه من الكتاب والسنة فلم يحتاج إلى سؤال أحد كأدنى إعرابى أخذ حكماً شرعياً من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شفاهاً وفهمه فهو كعلى رضى الله تعالى عنه باب مدينة العلم في ذلك الحكم، ولهذا كان الأعراب لا يراجعون الأكابر من الصحابة فيما سمعوه من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفهموه بسواسية الأمر بين الكل في ذلك، وكذا الحال كلاً بيننا وبين أئمتنا إذا علمنا حكماً وفهمناه على وجهه من الكتاب أو السنة، وقد تقدم هذا بأبسط من هذا فراجعه.

قال رضى الله تعالى عنه فى الباب الثالث والستين وأربع مائة
فى معرفة إثني عشر قطباً فى بيان أحوال القطب الأول ، ” حكم بالعدل
الذى هو حكم الحق فى النوازل ، وربما يقع فيه من خالف حكمه من
أهل المذاهب مثل الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة ومن انتمى إلى
قول إمام لا يوافق فى حكم هذا القطب ، رهو خليفة فى الظاهر فلذا
حكم بخلاف ما يقتضيه أدلة هؤلاء الأئمة قال أتباعهم بتخطئته فى
حكمه ذلك ، وأثموا عند الله تعالى بلاشك وهم لا يشعرون فانه ليس
لهم أن يخطئوا مجتهداً لأن المصيب عندهم واحد لا بعينه ، ومن هذه
حالته لا يقدم على تخطئة عالم من علماء المسلمين كما تكلم فى إمارة
أسامة وأبيه زيد بن حارثة حتى قال فى ذلك رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم ما قال ، فإذا طعن فيمن قدمه رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم وأمره ورجحوا نظرهم على نظر رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم ، فما ظنك بأحوالهم مع القطب ، وأين الشهرة من الشهرة
هيئات ، فزنا وخسر المبتلون فوالله لا يكون داعياً إلى الله تعالى
إلا من دعا على بصيرة لا من دعا على ظن وحكم به لا جرم أن
من هذه حالته حجر على أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ما
وسع الله به عليهم ، فضيق الله تعالى عليهم أمرهم فى الآخرة ،
وشدد الله تعالى يوم القيمة المطالبة والمحاسبة لكنهم شددوا على
عباد الله تعالى أن لا ينتقلوا من مذهب إلى مذهب فى نازلة طلباً
لرفع الحرج ، واعتقدوا أن ذلك تلاعب بالدين وما عرفوا أنهم
بهذا القول قد مرقوا من الدين بل شرع الله تعالى أوسع وحكمه أجمع

وأُنْفَع (وقفوهم أنهم مسؤولون مالم لا تناصرون بل هم اليوم مستسلمون) هذا حال هؤلاء يوم القيامة (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) انتهى كلامه وهذا تشنيع فظيع من الشيخ قدسنا الله تعالى بأسراره لمن رأى التقيد بمذهب واحد من هذه المذاهب، ولج في ذلك لجاج الصبيان بما بدى لهم ويخيل من غير دليل ظاهر ولا خفي من الكتاب والسنة، ويكون ذلك أصلاً يستدرجهم إلى ترك الأحاديث التي خالفت أئمتهم بها، ومتحتم على كل من جاوز الدليل وعمل بالهوى أن يفضيه ذلك إلى إزدراء ما تجاسر عليه في أول أمره، فكان هذا يرى ترك كل قول من عالم يخالف قول إمامه اتباعاً للهوى من غير بينة من الله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يلبث أن بلغ به إلى ترك قول المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله، فالعياذ به سبحانه وتعالى من تضييع أوائل الأمور، فقوله، ، فربما يقع فيه من خالف حكمه من أهل المذاهب،، الخ بيان لترقيه في تربيته إلى مهواة جهل التقليد وشوائبه إلى خلاف القطب وارث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المحفوظ في أحكامه متدرجاً من خلاف جميع علماء الأمة غير إمامه، والقطب يعرف بعلامات وأمارات لازمة لأحواله بصدق التأمل والنظر فيها من غير أهل الكشف والعيان، وهذا المقلد أنى له التثبت على التنقير في أحواله وعند الخلاف بإمامه من سمة خروجه عن سواء السبيل وكمال الدين، وهكذا حاله مع كل صاحب مذهب غير من التزم مذهبه سواء كان مذهب صحابي أو تابعي أو إمام من أئمة أهل البيت رضى الله تعالى عنهم أجمعين إذا كان مخالفاً لمذهب إمامه

يزدرى به كل الازدراء بل لا يرى هذه المذاهب كلها مذهباً يسلكه
سالك الآخرة ، كل ذلك لاعتقاده أن الحق ما عليه إمامه فحسب ،
فإذا رانت على قلبه هذه الجسارات مع الأولياء وأئمة الدين وهداتهم
المهدين الهادين أوصلته إلى التجاسر مع كلام الرسول صلى الله تعالى
عليه وسلم فيترك الحديث الصحيح مع علم الصحة وعدم المعارضة
بقول إمامه ويعتقد العمل به على خلاف الإمام حراماً ، فإننا لله وإنا
إليه راجعون ، وقلب المؤمن ربما يتنبه لهذه الجرأة الفاحشة فيصادمه
قارعة الحق من باطنه فترى بعضهم يتعاضم عليه الحكم بالحرمة ، فإذا
سئل هل العمل بهذا الحديث الصحيح إذا خالفه رواية إمامه المقلد
حرام ، يستعظم ذلك السؤال وينكر الحكم بالحرمة فلا تغتر بما قال
فانه حكم عليه من سلطة الحق في ظهوره وفضاعة الباطل في زهوقه ،
مع أن العقد به جنية باطنة في سماجة تقليده ، ومن شاء فضاحته
فيما أخذ بمجامع قلبه من خفى تدبته في تقليده فليستل عنه بمثل أن
يقول ، ما حكمتك أيها الفقيه متع الله بك وبأمثالك المسلمين في
من صلى الوتر خمس ركعات سرداً متوالياً لم يجلس إلا في آخرهن فإن
أجاب أنه صحيح بل مسنون مرغّب في العمل به لثبوته بحديث
الصحيحين فقد وافق لسانه قلبه ، وإن قال يجب عليه إعادة الوتر
لتركه الواجب فإنكار باللسان لحكم الحرمة المذكورة ، وخالف عقده
الباطن الذي هو عماد دينه وسلوك طريقه إلى الله سبحانه عليه يحشر
وبه يسأل ، فإن ترك الواجب حرام وبه تعاد الصلوة فحكم على هذه
الصلوة بأن فعلها حرام ، وما ذاك إلا لكونه مخالفاً لقول إمامه فعند

هذا بحصص الحق من قوله وعقده ؛ فيفتضح صاحبه بريبة النفاذ
وبين اللسان بعدم الوفاق ، فإن قلت كيف يسوغ لمن علم أن الحديث
الصحيح ورد بثبوت فعل عن رسول صلى الله تعالى عليه وسلم ثم
يحكم بخروجه عن الشريعة المطهرة رأساً حتى يحكم عليه بالحرمة وترك
الوجوب ولو بمعارضة حديث آخر له مرجح عليه ، قلنا أو ما رأيت في
”فتح القدير“ ، في بحث قنوت الوتر هل هو قبل الركوع أو بعده قال
بعد ما تكلم على أحاديث الباب بما بدى له ، ولما ترجح ذلك خرج
ما بعد الركوع محلاً للقنوت فلذا روى عن أبي حنيفة أنه لو سهى
القنوت فتذكره بعد الاعتدال لا يقنت انتهى ، مع أن القنوت بعد
الركوع وقع في حديث أبي هريرة المتفق عليه (١) وصح فعله من
الصحابة ؛ وقول أنس رضى الله تعالى عنه (٢) أن كونه بعد الركوع
كان شهراً عورض بإسناد صحيح لاعلة فيه أنه قال كلا كنا نفعل
قبل الركوع وبعده أخرجه الحازمي بسنده في كتاب ”الناسخ والمنسوخ“ ،
ففعل صح فيه الحديث قد أخرج عن المشروعية مع أن ترجيح
المعارض مع صحة المرجوح إن سلم ينبغي أن لا يفيد إلا الأولوية ،
والظن بأبي حنيفة رحمه الله تعالى لو صحته الرواية المذكورة أنه
لم يصح عنده الحديث في القنوت بعد الركوع ، ومثل قول الحنفية

(١) قلت لم يثبت في حديث أبي هريرة المتفق عليه القنوت في
الوتر وإنما جاء فيه ذكر القنوت في التazole ، وكذلك دعوى صحته فعليه
من الصحابة- تحتاج الى الاثبات

(٢) وقول أنس أيضاً صح في قنوت التazole- دون قنوت الوتر فتدبر- النعاني

هذا في قول الشافعي على ما نقله النووي في "شرح المنهاج".
لو قنت قبل الوكوع قال في الروضة ، لم يجوز على الصحيح ويسجد
للسهو على الأصح المنصوص ، والمراد من قوله المنصوص ما نص عليه
الشافعي فإن ثبت عن الشافعي النص بذلك نحمل على أنه لم يبلغه
حديث القنوت قبله ، والله تعالى أعلم ، فان قلت قال الشيخ "قال
أبناءهم بتخطئته في حكم ذلك وهم من اعتقدوه مجتهداً لا يخطئونه
جزماً بل يرجحون في الصواب قول إمامهم على غيره ، وأما القطب
وسائر أهل الكشف فتخطئتهم في حكم شرعي إنما ذلك لإعتقادهم
بعدم إجتهادهم في الأحكام فان الكشف وإن صح فليس عندهم
طريقاً إلى ثبوت الأحكام الشرعية ، قلنا قد مر في صحة هذا الطريق
لأخذ الأحكام مالا نعيده ههنا ، وإنما الكلام ههنا في أهل الإجتهاـ
د بالعقل والرأى ، فنقول عدم تخطئتهم غير إمامهم إن ادعوها فهو أيضاً
قفوه على خلاف ما هم عليه في حقبة مذهبهم في هذه المسئلة ، كيف
وقد قالوا إذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفينا في الأصول فنجيب
نحن على الحق وهم على الباطل ، وإذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب
مخالفينا في الفروع ، فنجيب نحن طلبنا الحق فوجدنا وهم طلبوا الحق
فلم يجدوه أو كما قالوا ، فحكمهم على غير إمامهم أنهم طالبون غير
الواصلين للحق حكمهم عليهم بالخطأ عيناً وجزماً فان الخطأ وعدم الوصول إلى
الحق لفظان لمعنى واحد ، غاية الأمر أنهم يقولون بعذرهم في ذلك لبذل
وسعهم وقولهم مخالفينا يشمل كل مخالف لهم من الصحابة وأئمة أهل البيت
والتابعين وعرفاء الأمة من الغيث والأقطاب وجميع طوائف المقربين ممن

كان له قول في الأحكام باجتهاد أو بكشف، فحكموا على الكل بالخطأ وعدم وجدان الحق والوصول إلى الصواب غير رجل واحد من الأمة ومن قال بقوله، ومن هذه الشائع والقبائح التي يرتكبونها شدد عليهم الشيخ فقال "وقفوههم أنهم مسئولون"، إلى آخر ما شدد، وقوله "فانه ليس لهم أن يخطئوا مجتهداً"، يعنى أنهم لما قالوا بأن المصيب واحد لا يعينه فن ابن وسع لهم القول بتخطئة واحد من علماء الأمة ومن لم يخطئ منهم مخالف إمامه قولاً يخطئهم عملاً حيث لا يجوز الانتقال إلى المذهب غير مذهب إمامه، ويعتقده الوزر وخلاف الشريعة بل قد مر فيما تقدم نقلاً عن كلام بعض الأكابر أن هؤلاء المتعصبة في التقليد يمشون مع إمامهم ممشى الأمم مع المعصومين عليهم الصلوة والسلام، حتى قال "وشددوا حيث أنهم قالوا بوجوب التعزير على من انتقل من مذهب إمامه"، فتفوههم بأن المصيب واحد لا يعينه لم يكن خالياً عن عقد قلبي لما صدر عنهم ما يصدر مما يخالفه عملاً بل قولاً أيضاً عن أكثرهم غير من ألزم بالقول المذكور الثابت عن أئمتهم فلا يرى محيصاً في تبكيته فيقر لا عن إذعان أو لا عن علم بأن ما يقربه يمجده عمله، ولا يذهب عليك أنه كما لا يتأتى من الفرقة المخطئة أن يخطئوا مجتهداً كذلك لا يتصور ذلك من المصوبة القائلين بأن كل مجتهد مصيب وهو ظاهر، فتخطئة مجتهد وتصويب آخر يعينها إما صريحاً أو جرياً على موجه خارج عن الشريعة المطهرة إذ لا ثالث من العلماء القائلين بالتخطئة والتصويب كما لا يخفى على أدنى أهل العلم.

قال رضى الله تعالى عنه فى الباب السادس والستين
 وثلاثمائة من "الفتوحات"، فى أحوال إمام الحق صاحب العصر والزمان ،
 على أبيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه الصلوات والتسليمات
 وعلى آبائه من بعده صلى الله تعالى عليه وسلم "يحكم" ، أى المهدي
 عليه السلام ، بما ألقى إليه ملك الإلهام من الشريعة وذلك أنه يلهمه
 الشرع المحمدي صلى الله تعالى على صاحبه وسلم فيحكم به كما أشار إليه
 حديث المهدي أنه يقفوا إثره لا يخطئ فإنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا
 وحى يوحى وقد أخبر عن المهدي أنه لا يخطئ وجعله ملتحقاً
 بالأنبياء عليهم الصلوة والسلام فى ذلك الحكم ، قال ، فعلم أنه يحرم
 على المهدي القياس مع وجود النصوص التى منحه الله تعالى إياها على
 لسان ملك الإلهام بل حرم بعض المحققين على جميع أهل الله
 القياس لكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مشهوداً لهم
 فإذا شكوا فى صحة حديث أو حكم رجعوا إليه فى ذلك فأخبرهم بالأمر
 الحق يقظةً ومشافهةً صلى الله تعالى عليه وسلم ، وصاحب هذا
 المشهد لا يحتاج إلى تقليد أحد من الأئمة غير رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم قال تبارك وتعالى (قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على
 بهيرة أنا ومن اتبعنى) وقال ، أيضاً نعرف أن المهدي معصوم ولا معنى
 للمعصوم فى الحكم إلا أنه لا يخطئ فإن حكم الرسول لا ينسب إليه خطأً
 وقال أيضاً ، ما نص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على إمام
 من أئمة الدين يكون بعده يرثه ويقفوا أثره ولا يخطئ إلا المهدي
 خاصةً ، فقد شهد بعصمته فى أحكامه كما شهد الدليل العقلى بعصمة

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما يبلغه عن ربه من الحكم المشروع له في عبادته " وقال أيضاً ، يدعوا إلى الله تعالى بالسيف فمن أبى قتل ، ومن نازعه خذل . يظهر من الدين ماهو الدين عليه في نفسه ما لو كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لحكم به يرفع المذاهب من الأرض فلا يبقى إلا الدين الخالص ، أعداءه مقلدة العلماء أهل الإجتهد لما يرونه من الحكم بخلاف ما ذهب إليه أئمتهم فيدخلون كرهاً تحت حكمة خوفاً من سيفه وسطوته ورغبة فيما لديه ، يفرح به عامة المسلمين أكثر من خواصهم : وقال أيضاً ، لا يسوغ القياس في موضع يكون فيه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم موجوداً وأهل الكشف النبي صلى الله عليه وسلم عندهم موجود (١) فلا يأخذون الحكم إلا عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولهذا الفقير الصادق لا ينتمى إلى مذهب إنما هو مع الرسول الذي هو مشهود كما إن الرسول مع الوحي الذي ينزل عليه ، فينزل على قلوب الفقراء العارفين الصادقين من الله التعريف بحكم النوازل أنه حكم الشرع الذي بعث به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأصحاب علم الرسوم ليست لهم هذه الرتبة لما أكبوا عليه من حب الجاه والرياسة والتقدم على عباد الله وافتقار العامة إليهم ، فلا يفلحون في أنفسهم ولا يفلح بهم ، وهي حالة فقهاء الزمان الراغبين في المناصب من قضاء وشهادة حسبة

(١) كذا في المطبوعة ، وفي ، ذب الذبابات ، ، نقلا عن الدراسات ، ، وأهل الكشف عندهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم موجود ، وهو الصحيح - النعمان

يتدريس ، وأما المتسمون منهم بالدين فيجمعون أكتافهم وينظرون
 ناس من طرف خفي نظر الخاشع ويحركون شفاههم بالذكر
 ليعلم الناظر إليهم أنهم ذاكرون ويتقحمون في كلامهم ويتشددون
 ويغلب عليهم رعونات النفس ، وقلوبهم قلوب الذئاب لا ينظر
 الله تعالى إليهم ، هذا حال المتدينين منهم لا الذين هم قرناء الشيطان
 لا حاجة لله تعالى بهم لبسر للناس جلود الضأن من بين إخوان العلانية
 أعداء السريرة فالله يراجع بهم ويأخذ بنواصيرهم إلى ما فيه سعادتهم وقال
 أيضاً ، إذا خرج هذا الإمام المهدي عليه السلام فليس له عدومين إلا
 الفقهاء خاصة فإنهم لا يبقى لهم رياسة ولا تميز عن العامة بل لا
 يبقى لهم علم بحكم إلا قليلاً ، ويرتفع الخلاف من العالم بوجود هذا
 الإمام ، ولولا أن السيف بيده لأفتى الفقهاء بقتله ، ولكن الله يظهره
 بالسيف والكرم فيطمعون ويخافون ويقبلون حكمه من غير إيمان بل
 يضمرون خلافه كما يفعل الخنفيون والشافعيون فيما اختلفوا فيه ، فلقد
 أخبرنا أنهم يقتلون في بلاد العجم أصحاب المذاهب ويموت بينهما
 خلق كثير ويفطرون في رمضان ليتقوا على القتال فتل هؤلاء لولا
 قهر الإمام المهدي بالسيف ما سمعوا له ولا أطاعوه بظواهرهم كما أنهم
 لا يطيعونه بقلوبهم بل يعتقدون فيه إذا حكم بغير مذهبهم أنه على
 الضلالة في ذلك الحكم لأنهم يعتقدون أن أهل الإجتihad وزمانه قد
 انقطع ، وما بقي مجتهد في العالم ، وإن الله سبحانه لا يوجد بعد أئمتهم أحداً
 له درجة الإجتihad ، وأما من يدعى التعريف الإلهي بالأحكام الشرعية
 فهو عندهم مجنون فاسد الخيال لا يلتفتون إليه فإن كان ذا مال

سلطان إنقادوا في الظاهر إليه رغبةً في ماله وخوفاً من سلطانه وهم
 ببواطنهم كافرون به وقال أيضاً ، وإذا أعمى الله الحكم على
 المهدي في بعض النوازل ولم يقع له عليه كشف كان عافية ألحقها في
 الحكم بالمباح ، ويعلم بعدم التعريف أن ذلك حكم الشرع فيها فإنه
 معصوم عن الرأي والقياس في الدين ، فإن القياس ممن ليس بنبي
 حكم على الله في دين الله تعالى بما لا يعلم فإنه طرد علة وما يدريك
 لعل الله سبحانه لا يريد طرد تلك العلة ولو أرادها لأبان عنها على
 لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر بطردها ، هذا إذا كانت
 العلة ممانص عليه الشارع في قضية فما ظنك بعلّة يستخرجها الفقيه
 بنفسه ونظره من غير أن يذكره الشرع بنص معين ثم بعد إستنباطه
 إياها يطردها فيكون تحكم على تحكم بشرع لم يأذن به الله تعالى ،
 فهذا يمنع المهدي عايه السلام من القول بالقياس في دين الله تعالى
 ولا سيما ويعلم أن مراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التخفيف في
 التكليف عن هذه الأمة ، ولذلك كان يقول ” أتركوني ما تركتكم “ ،
 وكان يكره السؤال في الدين خوفاً من زيادة الحكم في الدين ، فكل ما
 سكت عنه ولم يطلع على حكم معين فيه جعله عافية ” بحكم الأصل “ ،
 انتهى كلامه وقد نقلنا منه بعض ما لم يتعلق به غرضنا في هذه الدراسة
 لهفاً منا على ترك لطائف علوم يحجب الجواب بها لمن وجودها في
 ” الفتوحات “ ، على من لم يتيسر له الوجدان فيه ولهذا لا تقتصر
 إن شاء الله تعالى في شرح كلماته القدسية المدللة ههنا على ما يلائم
 المقصود بل يعمها وغيرها على ما يفتح الوقت عن ذلك والله سبحانه

هو الميسر ، فقولوه ” فعرف أن المهدي عايه السلام معصوم ، ، نبيه الشيخ القدوة في هذا الكلام على أن ثبوت العصمة لغير الانبياء عليهم الصلوة والسلام جائز لم ينتهض دليل من الشرع على استحالتها في غيرهم ولا على امتناع حقوق غيرهم بهم فيها وإن كان فضلهم على غيرهم متحتماً فليست العصمة من خواصهم ، ونبيه أيضاً على صحة الحديث الوارد في المهدي انه ” يقفو أثره لا يخطئ ، ، عنده ، وهو إما بثبوت شرائط الصحة المصطلحة عند المحدثين لذلك أو بالكشف أو بالطريقين جميعاً فإنه لو لم يصح عنده لما فرع عليه ثبوت عصمة المهدي والتحاقيه بالأنبياء صلوات الله تعالى على نبينا وعليهم وعلى آل نبينا وآل كلهم أجمعين ، ونبيه بقوله ” فقد شهد صلى الله تعالى عليه وسلم بعصمته كما شهد الدليل العقلي بعصمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ، على إشكال يرد ههنا وعلى وجهه التفصلي عن ذلك ، أما تحرير الإشكال فهو أن يقال دل لفظ الحديث على مشي الإمام أثره صلى الله عليه وسلم قدماً على قدم وعدم خطائه فيه ، فأفاد عدم صدور الخطأ منه وهو الحفظ الشامل لجميع العارفين إن شاء الله تعالى لا العصمة ، وقد قال المتكلمون الفرق بين الحفظ والعصمة أن الأول عدم صدور الذنب والخطأ ، والثاني استحالة صدوره ، فالأنبياء قام الدليل على استحالة صدور ذلك عنهم وغير الأنبياء ربما يحفظون فلا يصدر عنهم الذنب والخطأ مع جواز الصدور ، فالأنبياء معصومون والأولياء محفوظون إن شاء الله تعالى ، وأما تحرير الجواب فهو أن عدم صدور الخطأ من المهدي عليه السلام ليس بمجرد اعتقاد

الحفظ فيه كسائر الأولياء مع جوار صدوره عنه بل لورود النص الصحيح فيه خاصة بالإخبار عن عدم خطائه فصدوره عنه مستحيل لضرورة صدق المخبر صلى الله تعالى عليه وسلم ، فالفرق بينه وبين الرسول أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم قام على عصمته الدليل العقلي والمهدي قام على عصمته شهادة المعصوم عن الخطأ عقلاً ، فاشتركا في استحالة الخطأ وإمتناع صدوره عنهما إما عقلاً أو خبراً ونقلاً وما مستند استحالة النقل الا باستحالة العقل ، ومثل هذا لا يوجد في غيره من الأولياء ، كما قال ” وما نص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على إمام من أئمة الدين يكون بعده يرثه ويقفو أثره لا يخطئ إلا المهدي “ ،

ولهذا الفقير ههنا كلام لا يأخذ مأخذه من الحق في قلوب أبناء الزمان إلا بعد خلعهم قلائد الغمارة والانحراف وإلقائهم آذان العدل والإنصاف ، ولا أسمح به على متاعب التحرير والتفصيل إلا لما أنشد وقيل -

فقل ما يفيض الوقت من غير سامع * ففي الدهر من يرجى له الفوز ظافرا

فاعلم رزقك الله تعالى الفوز والظفر بالحق حيثما وجدته أن مدار إثبات العصمة هذه في المهدي عليه السلام على ثبوت الحديث فيه وإخبار المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم أنه لا يخطئ ، فلو صح الحديث بالإخبار عن غيره بذلك تثبت عصمته بعين ما أثبتته الشيخ

له من غير فرق في ذلك بينه وبين غيره ، ففحصنا عنه فلم نجد مثله في إمام من أئمة الدين من غير أهل بيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم و عليهم أجمعين ، وهذا هو المراد من قول الشيخ المتقدم ” مانص رسول الله على إمام من أئمة الدين ، ، الخ ووجدنا في أهل البيت سلام الله تعالى عليهم أجمعين وتحيته حديث التمسك المشهور و فتننا عن مخرجه فإذا هو مخرجه ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري في صحيحه ، ولفظه من حديث زيد بن أرقم قال ، ” قام فينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد يا أيها الناس إنما أنا بشر مثلكم يوشك أن يأتيني رسول ربي عزوجل فأجيبه وإني تارك فيكم الثقلين أولهما كتاب الله عزوجل فيه الهدى والنور فتمسكوا بكتاب الله عزوجل وخذوا به ، وحث فيه ورغب فيه ثم قال وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ” ثلث مرات ، ، الحديث فنظرنا فيه فوجدنا يعبر عن القرآن وأهل البيت بالثقلين وهو كل نفيس خطير مصون ففهمنا نفاسة أهل البيت وخطره وصونه س قبيل كل تلك الأوصاف التي للقرآن الجمع بينهما بذلك ، وعلمنا أن هذه الأوصاف وغيرها للقرآن يرجع عمدتها إلى إفادة علوم المعارف الإلهية والأحكام الشرعية ، فظننا أنها في أهل البيت على منوالها في القرآن راجعة إلى إفادة تلك العلوم وقد اعتضدنا في هذا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا الحديث ” يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيبه و إني تارك فيكم الثقلين ، ،

فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يوصى بعده إلا بالقيام على الحق والسنة فترك الثقلين فيها والوصية لها ليس إلا لكونها خليفتان منه صلى الله تعالى عليه وسلم في الإرشاد إلى ذلك ، فظننا أنه كما وقع التصريح بالتمسك بكتاب الله فكذا المراد التمسك بأهل البيت إن كان قوله ” و أهل بيتي “ ، عطفاً على قوله ” أولها “ ، بتقدير لفظ ثانيها بقرينة القرين أوفهمه من غير تقدير ولا صحة لعطفه على كتاب الله للزوم كونها أولين و عدم ذكر الثاني رأساً فحملنا قوله ” أذكركم الله “ ، على مبالغة التثليث فيه على التذكير بالتمسك بهم والردع عن عدم الاعتداد بأقوالهم و أعالمهم و أحوالهم و فنياتهم و عدم الأخذ بمذهبهم ، و إن كان عطفاً على بكتاب الله في قوله ” فتمسكوا بكتاب الله “ ، و هو القريب الظاهر من الوجه الأول ويفهم كونه ثاني الأمرين من الأمر بالتمسك كالأول كان التصريح بالتمسك بهم في حديث مسلم هذا كالتمسك بالقرآن وهذا كله في لفظ هذا الحديث بناءً على ظاهر الكلام فانتظرنا لفظاً في هذا الحديث يفسر حديث مسلم على ما فهمنا فإذا التزمذي أخرج وقال حسن غريب ” أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال ، إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بغدي ، أحدهما أعظم من الآخر ، كتاب الله عزوجل حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، و لن يفترقا حتى يردا على الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيها “ ، فنظرنا فإذا هو مصرح

بالتمسك بهم وبأن تباعهم كتب القرآن على الحق الواضح
 و بأن ذلك أمر متحتم من الله تعالى لهم ، ولا يطرء عليهم
 في ذلك ما يخالفه حتى الزرود على الحوض ، و اذا فيه حث
 بالتمسك بهما بعد حث على وجه أبلغ وهو قوله ” فانظروا كيف تخلفوني
 فيها ، ، فقلنا حديث مسلم حديث صحيح ظاهر في معنى ” فسرره على
 ذلك المعنى حديث حسن آخر ، فثبت معناه نصاً من النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم فآمنّا به في نظائره من صحاح الأحاديث ،
 والحمد لله رب العالمين ، ومع هذا لم نأل جهداً في طلب الطرق
 الأخرى تزيد الصحة على الصحة ويزيد بعضها بعضاً فوجدنا أخرج أحمد
 في مسنده ولفظه ” إني أوشك أن أدعى فأجيب وإني تارك فيكم الثقلين
 كتاب الله عز وجل جبل مملود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل
 بيتي و إن اللطيف الخبير أخبرني أنها لن يفترقا حتى يردا على
 الحوض فانظروني بهم تخلفوني فيها وسنده ، لا بأس به ،
 فازد دنامنه أن كل إخباراته صلى الله تعالى عليه وسلم و إن كان
 وحياً من الله سبحانه ولكن هذا وحى أظهره به وأسنده إلى
 الله سبحانه فقال ” أخبرني اللطيف الخبير ، ، وفيه من
 تأكيد إخبار كونهم على الحق كالقرآن وصونهم أبداً عن الخطأ
 كالوحي المنزل مالا يخفى على الخبير ، وفيه أن
 قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أنها لن يفترقا الخ ليس
 بدعاء مجرد على بعد أن يكون مراداً بل هو إخبار من الله سبحانه
 و تعالى ، و إن قوله ، في بعض الروايات ” إني سألت لها

ذلك ، ، دعاء مجاب متحتم بإخبار اللطيف تعالى ، ومن تجلى لفاظ لطفه أن سرى روح القدس الحق في علومهم كسرايته في القرآن أوسرى سر الاتحاد بين مداركهم وبين القرآن فنيطت به أشد نياط لن يفترقا بسببه أبداً ، وإلى ذلك التلويح باختبار اللطيف ههنا من بين أسماء الله تعالى و عدم الإفتراق هذا بينهما إنما هو في الحكم فلا يحكمون بحكم لا يحكم به الكتاب ، والسنة في هذا الحديث داخل في الكتاب على ما صرحوا به فظاهر الحث بالتمسك بهم التمسك بأخذ الأحكام الإلهية منهم ، دليله قرآنهم في ذلك بكتاب الله والإخبار بترتب عدم الضلال عليه كما بالتمسك بالكتاب فلا إحتمال لأن يحمل التمسك بهم من حيث المودة والصلة بهم في هذا الحديث وكان ذلك ظاهراً من هذا الحديث كما ذكرنا كالنص به ، ولكن مع هذا انتظرنا ما يدل على صريح التمسك بهم في أخذ العلوم من حديث آخر فيفسر هذا الحديث ويعينه في ظاهره فاذا قد ورد في خبر قريش ” وتعلموا منهم فانهم أعلم منكم ، ، فقلنا إذا ثبت هذا العموم في علماء قريش فأهل البيت أولى منهم بذلك لأنهم امتازوا عنهم بخصوصيات لا تشاركهم فيها بقيتهم ، ولما كان هذا بطريق دلالة النص انتظرنا نصاً فيهم يدلنا على إمامتهم في العلم فوجدنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ” الحمد لله الذى جعل فينا الحكمة أهل البيت ، ، فعلمنا أنهم الحكماء العارفون العلماء الوارثون الذين وقع الحث على التمسك في دين الله تعالى وأخذ العلوم عنهم ، وأيدنا في ذلك ما أخرج الثعلبي في تفسير

قوله (واعتصموا بحبل الله جميعاً) عن جعفر الصادق قال نحن حبل الله الذى قال الله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) انتهى وكيف لا وهم أحد الثقلين فكما أن القرآن حبل الله الممدود من السماء فكذلك أهل هذا البيت المقدس صلوات الله تعالى وتسلياته عليهم أجمعين ، وقد قال قائلهم عليه السلام مخبراً عن نفسه القلسى وسائر رهطه المطهرين ،

وفينا كتاب الله أنزل صادقاً . وفينا الهدى والوحى والخيرى ذكر ،

وما نزل فيهم من الكتاب الآية المتقدمة ، وقد ذكر جملة ما نزلت فيهم من الآيات الشيخ أبو الفضل ابن حجر فى "الصواعق" ، فليطلب منه ، وكذلك أيدنا فيه ما ثبت عن سيد الساجدين عليه وأبنائه التسليات الناميات المباركات والنحيات الطيبات الزاكيات أنه كان إذا تلا قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) يقرأ دعاءً طويلاً يشتمل على طلب اللحق بدرجة الصادقين والدرجات العلية وعلى وصف المحن وما انتحلته المبتدعة المفارقون لأئمة الدين والشجرة النبوية ، ثم يقول وذهب آخرون إلى التقصير فى أمرنا واحتجوا بمثابه القرآن فتأولوا بأزائهم واتهموا مأثور الخبر إلى أن قال "فإلى من يفزع خلف هذه الأمة وقد درست أعلام الملة ورائت الأمة بالفرقة والاختلاف يكفر بعضهم بعضاً والله تعالى يقول (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم

البيانق) فمن الموثوق به على إبلاغ الحجة وتأويل الحكم إلا أهل الكتاب وأبناء أئمة الهدى ومصابيح الدجى الذين احتج الله تعالى بهم على عباده ولم يدع الخلق سدىً من غير حجة هل تعرفونهم أوتجدونهم إلا من فروع الشجرة المباركة وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم وبرأهم من الآفات وافترض مودتهم في الكتاب ، انتهى - ذكره ابن حجر في ، ، الصواعق ، ، فعلنا من كلام الأئمة عليهم رضوان الله معنى التمسك بهم بما لا رية فيه إلا لمن ارتابت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون ، ومع هذا كله قلنا وهل يدخل في أهل بيته نساءه أو يمتحض ذلك بالصدق على ولده صلى الله تعالى عليه وسلم ، ففتشنا عن ذلك فوجدنا في ، ، صحيح مسلم ، ، برواية يزيد بن حبان عن زيد بن أرقم رضى الله تعالى عنه فقلنا من أهل بيته ، نساءه قال ، لا وأيم الله إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها فترجع إلى أبيها وقومها ، أهل بيته أصله وعصبته الذين حرما الصدقة بعده وهذه الرواية عن زيد بن أرقم رضى الله تعالى عنه تفسر رواية أخرى عنه في مسلم ، ، أيضاً ، ، ، فقل ، لزيد من أهل بيته أليس نساءه من أهل بيته قال ، بلى إن نساءه من أهل بيته ولكن أهل بيته من حرم عليهم الصدقة بعده ، ، الحديث ، ، وتبين أن معنى قوله ، ، بلى إن نساءه من أهل بيته ، ، إن نساءه من أهل بيت سكناه الذى امتازوا بكرامات وخصوصيات

كثيرة لا من أهل بيت نسه ، وإنما أولئك من حرمت عليهم الصدقة صرح بذلك الأبى في شرح مسلم ، ، جمعاً من الروايات بل تصحيحاً للإستدراك في الرواية الواحدة بقوله ولكن - أهل بيته الخ وهذا التحقيق في تفسير أهل البيت بالحديث الصحيح يعين المراد منهم في آية التطهير مع نصوص كثيرة من الأحاديث الصحاح المنادية على أن المراد منهم الخمسة الطاهرة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، ولنا وريقات في تحقيق ذلك مجلد في دفترنا يجب على طالب الحق الرجوع إليه ، ولما وجدنا هذا في ” صحيح مسلم ، ، علمنا أنهم أبناءه صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا انضم إلى ذلك ماورد من الأخبار في الأئمة الإثني عشر مما بسطنا أكثرها في المقامات الأربعة من كتابنا المسمى بمواهب سيد البشر في حديث الأئمة الإثني عشر بالترتيب بسطانها وما اجتمع عليه السلف والخلف من غزارة علوم هذا العدد المبارك وخرقهم العوائد ، وما اختصوا به من المزايا الباهرة من بين سائر الرجال الأبطال من هذه الفئة الفائقة على معاصريها في كل عصر يتيقن بأنهم الأولى بصدق أحاديث التمسك عليهم من غيرهم ، وإن كانت فيها الإشارة إلى عدم إنقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى القيامة كما أن الكتاب العزيز وهو الثقل الآخر القرين بهم كذلك ، قاله ابن حجر ، قال ، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما جاء به الحديث ويشهد لذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ” في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي ، ، وقال

ثم أحق من يتمسك به منهم إمامهم وعالمهم على بن أبي طالب
رضى الله تعالى عنه ، ومن ثم قال أبو بكر رضى الله تعالى عنه
وعلى عتره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ، أى الذى حث على
التمسك بهم فخصه لما قلناه انتهى كلامه ، ثم لما فرغنا من
تخريج الحديث وما دل عليه وما تعين فيه ممن هو المراد من أهل البيت ،
نظرنا فى تعدد طرقه فوجدنا له طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين
صحابياً ، وفحصنا أيضاً عن أنه أين ورد فوجدنا فى بعض طرقه قال
ذلك بحجة الوداع وبعرفة وفى آخر أنه قال بغدير خم ، وفى آخر أنه
قال بالمدينة فى مرضه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد أمثلت الحجة
بأصحابه وفى آخر أنه قال لما قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف ،
فعلمنا أن لهذا الحديث شأناً عظيماً فإنه لم يذكر وروده أحد من
الرواة إلا فى مشهد معتنى به غاية الإعتناء ، ولسكننا طلبنا لهذه الروايات
التضادة فى الورد جمعاً ، فوجدنا قد سبق أهل الخير بالهام الجمع ،
فقال ولا تنافى فى ذلك إذ لا مانع من أنه كرر عليهم ذلك المواطن
كلها إهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعتره الطاهرة ، وفى رواية عند
، الطبرانى ، ، عن عمر رضى الله عنه ، ، أن آخر ما تكلم به
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخلفوني فى أهل بيتي ، ، انتهى .
فازداد بهذا الجمع شأناً على شان لترداده فى هذه المشاهد بأجمعها
كما لا يخفى على من له حس ، وإذ قد ثبت صحة هذا الحديث
وامر عليك مما ينوط به لفظاً ومعنى ودلالة وانضمت إليه آية التطهير
تفسيرها التى يدل عليها الصحة فلا وجه لأن يمتري من له أدنى

إنصاف في أن من صدق عليهم هذا الحديث والآية من غير شائبة هم الأئمة الاثنى عشر من أهل البيت، وسيدة نساء العالمين بضعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أم الأئمة الزهراء الطاهرة على أبيها وعليها الصلوة والسلام لا شائبة في كونهم معصومين كالمهدي منهم عليه السلام بما يخصه من حديث قفاء الأثر وعدم الخطأ على ما تمسك به الشيخ الأكبر بالمعنى الذى بيناه سؤالاً وجواباً فيما تقدم ، بل هذا الحديث أوثق عروة من حيث الصحة بالسند القوى من ذلك الحديث ، والكشف يؤيد ما شاء الله سبحانه أن يؤيده ،

فإن قلت الخطأ في الاجتهاد ليس بمعصية حتى يشمل الرجس فليزىم تطهير أهل البيت الكرام عنه ويشمله الضلال في الدين حتى ينتفى عنهم عدم ضلال من تمسك بهم فالآية والحديث وإن سلمنا إثباتهما عصمتهم عن الكفر بل المعصية أيضاً لإطلاق الرجس والضلال وشمولها جميعاً لكن لا نسلم إثبات العصمة عن الخطأ كما في المهدي المصرح فيه بقوله لا يخطئ قلنا الخطأ في دين الله جهل ومعصية وإنتساب لما ليس من الله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، والجهل والإنتساب المذكور مما يعظم أمر هذه المعصية ولا يوجد أن في كل معصية فهو نفسه رجس وضلال يشمل اللفظان بلا شك ولا يمنع صدق اللفظ على معناه زوال لازم له في الأكثر بعارض فلا يمنع صدق الرجس والضلال على الخطأ والجهل والإنتساب المذكور زوال العصيان عن مرتكبه بعارض كونه مجتهداً بذل جهده في طلب

الحق ، وبالجمله كون الذنب معفواً صدر عنه لا يخرجـه عن حقيقته حتى لا يصدق عليه لفظه ، وأجر الحاكم الخاطئ على ما ورد به الخبر ليس لخطائه بل لبذله وسع ما له من الجهد فى فوز الحق كما لا يخفى ، وإذا ثبت هذا علم أن من أقر بصحة حديث التمسك ألزم بعصمة الأئمة حتى استحالة صدور الخطأ عنهم كالمهدى عليه السلام منهم عند الشيخ وهذا مخصوص فى الأمة بأئمة أهل البيت.

فان قلت قد ورد أصحابى كالنجوم بأئمتهم إقتديتم إهتديتم وورد " إقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر ، وعمر رضى الله تعالى عنهما وورد ، ، عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين ، ، الحديث فقد ثبت الحث بإقتداء غيرهم واهتداء من اقتدى بهم قلنا الحديث الأول موضوع وإلا لكان قوله إهتديتم فيه خاصة مما يدل على عدم خطأهم والثانى فيه جواز الإقتداء بهما رضى الله تعالى عنهما وهولاً يقتضى عدم خطأهما بل بلوغهما درجة من يتبع ، والثالث وهو حديث حسن على ما رواه محمى السنة فى ، ، شرح السنة ، ، وإن كان فيه الحث البليغ على إقتداء الخلفاء حيث ورد فيه ، ، عضوا عليها بالنواجذ ، ، لكن مجرد الحث على إقتدائهم من غير تعرض لكونهم على الحق فى حكمهم لا يدل على عدم خطأهم لجواز أن يكون ذلك لكونهم أئمة الحق بعده صلى الله تعالى عليه وسلم أحقاء أن يتبعوا فاقترضت المصلحة ذلك الحث بخلاف حديث التمسك فإن فيه مع الحث البليغ على ذلك وقع الإخبار بأن المؤيدة على عدم ضلال من تبعهم وعدم

الإفتراق بينهم وبين القرآن وهو كناية عن عدم خطأهم في كونها أبلغ من التصريح وقوله ، صلى الله تعالى عليه وسلم ” إن تطيعوا أبا بكر وعمر ترشدوا أو كما قال إن صح الحديث يدل على وجوب إطاعتها من حيث الخلافة فالحكم بالرشد على المطيعين لأحكامها وهو ظاهر اللفظ ولو سلم عموم الإطاعة في أمر فأين الحث من الحث والله تعالى أعلم .

فإن قلت إذا كانوا معصومين في الحكم بدلالة الحديث المذكور كما زعمت فلم يختلف أهل القرن الأول من الصحابة رضى الله تعالى عنهم مع على رضى الله تعالى عنه مع أنه أفضل العصبة الكريمة حتى خالفه ابن عباس رضى الله تعالى عنهما في بعض المسائل ، وخالف معه لما توقف عن البيعة أكثر الصحابة ، وخالف معه طلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنهم وعن كان مع معاوية من الصحابة أشد خلاف مفضى إلى أشد ما يكون في القتال ، وخالف أبو بكر رضى الله تعالى عنه سيدة نساء العالمين على أبيها وعليها الصلوة والتسليمات في دعوتها الإرث . وشهد باصابة أبي بكر في اجتهاده الحديث المنصوص في عدم إرث الأنبياء عليهم الصلوة والسلام . ووافقه في ذلك الصحابة ، وشهدوا بسماع الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم تزل الأئمة من بعد على رضى الله تعالى عنه بخالفين في الفيتا من علماء عصرهم مع علمهم بهذا الحديث ، وهذا كله يدل على أن الحديث لا يدل على عصمتهم ولو كان لما

وقع هذا بأسره وقد وقع ، فبطل دعوى تلك الدلالة ، قلنا إن صح عندك الحديث وسلمت عندك دلالة على عصمة من ورد فيهم فأنت وأنا على سواء في جهد الجواب عن هذا السؤال فأنزله وهمك واجمع نهمك ، واسمع وأنت شهيد ، وملقبه وإنما سنتلوا عليك ونلقيه ، وهو أن علم هذا الحديث لكل من خالف علياً رضى الله تعالى عنه أو غيره من العصبة المقدسة ممنوع ، وما خالفه فيما خالفه جميع الصحابة رضى الله تعالى عنهم كيف وقد وافقه في توقف البيعة عباس بن عبدالمطلب عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسائر بني هاشم ، وكذلك في باقي الوقائع منهم معه ومع غيره ومنهم (١) عليه السلام ، فلم يلزم من هذا المنع جواز عدم علم الجميع لما ينتجه من عصمتهم ودلالته عليها بما حررناه ، فأين العلم بدليل نفسه من العلم بدلالته على شئ ، فقد دل حديث المهدي عند الشيخ الأكبر على عصمته بما مرتقيره ولم يدل على غيره من جميع من بلغه لعدم النقل عن أحد من علماء الأمة أنه قال بعصمته . وإن الله سبحانه قد يدخر في هذه الأمة لئال علماء فات عن المقدم ، ومن هذا القبيل القول بإيمان آبائه صلى الله تعالى عليه وسلم من عبدالله إلى آدم عليه الصلوة والسلام كتمه عن المتقدمين ومنحه للمتأخرين على ما صرح به بعض العلماء ، وقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في علي رضى الله عنه خاصة " على مع القرآن والقرآن مع علي " ، على ما روى الطبراني في " الأوسط " إن صح وقوله في الحديث الصحيح يوم خم غدیر فی جملة

(١) كذا في المطبوعة - ولعل لفظه منهم ههنا سهو من قلم الناسخ - النعماني

دعائه " وإدرا الحق معه حيث دار . وأمثال ذلك هو أصل متمسك الصحابة الكبار في نصرتهم له في الحروب ولبن بعدهم من علماء الأمة جميعهم في الإجماع على أن من خالفه مخطئ لا سيما وقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأن من حاد به من أمته ثاثة فرق وما خالفه أحد كما خالفه هؤلاء وقد سماهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناكثين والمارقين والقاسطين ، وهم على ما قال الشيخ التفتازاني في شرح المقاصد أصحاب الجمل لنكثهم العهدة والبيعة معه ، وأهل النهروان لمرو تهم عن الدين القويم في الخلاف معه في قصة التحكيم ، وأهل الصفين لقسطهم وميلهم عن عدل الإيمان الكامل كما في قوله جل ذكره (وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) فقد أفصح صلى الله تعالى عليه وسلم بهذه التسمية عن خروج المخالفين معه عن الحق أى إيضاح ، وصح رجوع من كان في الجمل عن رأيه حتى عائشة وطلحة والزبير رضى الله تعالى عنهم ومن قعد عن الفريقين ولم ينصره تحسر على خون الحق كابن عمر رضى الله تعالى عنه ندم على تخلفه عنه حين وفاته وأظهر به جهاراً ، وقد عصم الله تعالى سبحانه المهاجرين والأنصار أهل بدر وبيعة الرضوان عليهم روح الله ورضوانه الأكبر من أن تخلفوا عنه في قيامه على البغاة الجائرين من أهل الصفين ، قال الزرقاني في " نهج المسالك " ، (١) إلى معاوية على رضى الله تعالى عنه في أهل العراق في سبعين ألفا فيهم تسعون بدرية وسبع مائة من

(٢) كذا في المطبوعة ولعل لفظه " خرج " ههنا قد سقط من

أهل بيعة الرضوان وأربع مائة من سائر المهاجرين والأنصار وخرج معاوية في أهل الشام في خمسة وثمانين ألفاً ليس فيهم من الأنصار إلا النعمان بن بشير ومسلمة بن مخلد انتهى. وصح مجيء عصائب الشام من الأولياء والأبدال إليه ومجئ أويس القرني وشهادته بين يديه رضى الله تعالى عنه وعنهم أجمعين، وهؤلاء كلهم ممن يجوز القول بعصمته للحديث المذكور على إعتضاد كشفهم لها لذلك وشهادة حديث عدم الإرث لإصابة أبي بكر رضى الله عنه الحق بإجتهاده قطعاً ممنوع كيف ويلزم على ذلك خطأ الزهراء قطعاً ومن هان عليه ذلك فما أهونه في عين أهل الحق من العلماء المحققين. وشهادة الصحابة بصحة الحديث غير شهادتهم بخطأها في تلك المسئلة إذا الحديث ليس نصاً في مطلوب أبي بكر رضى الله تعالى عنه إذ لها رضى الله تعالى عنها عن هذا الحديث أجوبة أفردنا فيها وريقات، ومن اعتقده نصاً وعلم علم البتول رضى الله تعالى عنها على ما يقطع بذلك ذكره في الشجرة وأعتقد مع ذلك إصرارها على رأيها حتى وصلت إلى أبيها صلوة الله وسلامه عليه وعليها كما يشهد به ظاهر حديث البخاري فقد عالج أمراً عظيماً ونسب إليها الرأي في مقابلة النص، وهو صنيع محرم، ولم تكن في ذلك وحدها بل وافقها على ذلك كبار الصحابة على والحسن والحسين رضى الله تعالى عنهم فقد استبان من هذا كله أن ثبوت الخلاف بهم لا ينافي القول بعصمتهم، ولم يثبت عندنا عن على والحسن رضى الله تعالى عنه أنه رجع عن قوله كما رجع غيره من أكابر الصحابة. ولا باقى الأئمة الطاهرين، وحديث عكرمة "أن علياً

رضى الله تعالى عنه أحرق قوماً ارتدوا عن الاسلام فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كنت أنا لقتلتهم لقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم "من بدل دينه فاقتلوه" ، ولم أكن لأحرقهم فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال "لا تعذبوا بعذاب الله فبلغ ذلك علياً رضى الله تعالى عنه فقال صدق ابن عباس رضى الله تعالى عنهما رواه الترمذى ، لا يدل على الرجوع وثبوت الخطأ فى التحريق لجواز أن يكون حديث ابن عباس ناسخاً لحديث عمل به على رضى الله تعالى عنه وروى "الترمذى" ، عن أبي هريرة قال "بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى بعث فقال إن وجدتم فلاناً وفلاناً رجلين من قريش فاحرقوهما بالنار ثم قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين أردنا الخروج إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً وإن النار لا يعذب بها إلا الله فإن وجدتموهما فاقتلوهما ولا يبعد أن علياً رضى الله تعالى عنه سمع قوله صلى الله تعالى عليه وسلم "فاحرقوهما" ، ولم يبلغه نسخ ذلك حين العمل بالإحراق ، ويحتمل أن يكون بين قوله صلى الله تعالى عليه وسلم "أحرقوهما" ، وبين وقت الخروج فى قول أبي هريرة "حين أردنا الخروج" ، أياماً فضلاً عن يوم أو ساعات فحضر على رضى الله تعالى عنه المجلس الأول ولم يحضر الثانى ولم يبلغه ما جرى فيه ، فلما بلغه معناه فى حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما صدقه وروايته ، والعصمة تقتضى عدم الخطأ لا استيعاب جميع العلوم وعلم الناسخ حين وروده . وحكم من لم يبلغه نسخ الشارع حكم الشارع ما لم يوح إليه بالناسخ فى وجوب

العمل بالنسوخ فلا يتنافى هذا العمل العصمة في شيء ، ويحتمل أن يقال إن علماً رضى الله تعالى عنه لما بلغه قول ابن عباس رضى الله تعالى عنها لم يأت بأزيد من قوله صدق ابن عباس رضى الله تعالى عنها وهذا لا يدل على أن ما عمل به هو رضى الله تعالى عنه رجوع عن ذلك ، فلا يبعد أن يكون مراده من هذا الكلام أنه صادق في روايته لكن لا تعارض بينه وبين ما عملت به لما عندي في ذلك مما يدل على في خصوص الواقعة ولم يظهر ذلك لما اقتضاه الوقت ، ثم إن العامة يجوزون على الأنبياء صدور الخطأ وإنما يستحيل عليهم عندهم الإستقرار على ذلك ، فالعصمة عندهم تنافي الإستقرار على الخطأ لا نفس صدوره ، فن أثبت منهم رجوعه رضى الله تعالى عنه أو من واحد من الأئمة الطاهرين عن قوله لا يدل عندهم على عدم العصمة ما لم يثبت في شيء خطأهم واستقرارهم عليه وثبوت الخطأ لا يوجد فضلاً عن الإستقرار كما لا يخفى .

ومما يجب أن أنبه عليه أن هذا الكلام في عصمة الأئمة إنما جربنا فيها على جرى الشيخ الأكبر قلنس سره فيها في المهدي رضى الله تعالى عنه من حيث أن مقصودنا منه أن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه ” يقفوا لئلا يخطئ ” ، لما دل عند الشيخ على عصمته ، فحديث الثقلين يدل على عصمة الأئمة الطاهرين رضى الله عنهم بما رتبناه . وليست عقدة الأنامل على أن العصمة الثابتة في الأنبياء عليهم الصلوة والسلام يوجد في غيرهم ، وإنما اعتقد في أهل الولاية قاطبة العصمة بمعنى الحفظ وعدم صدور الذنب لا

إستحالة صدوره ، والأئمة الطاهرون أقدم من الكل في ذلك ، وبذلك يطلق عليهم الأئمة المعصومون ، فمن رمانى من هذا المبحث باتباع مذهب غير السنة مما يعلم الله سبحانه براءتى منه فعليه إثم فريته والله خصيمه ، وكيف لا أخاف الإتهام من هذا الكلام وقد خاف شيخ أرباب السيرى " السيرة الشامية " ، من الكلام على طرق حديث رد الشمس بدعائه صلى الله تعالى عليه وسلم لصلاة على رضى الله تعالى عنه وتوثيق رجالها أن يرمى بالتشيع حيث رأى الحافظ الحسكانى فى ذلك سلفا له ولننقل ذلك بعين كلامه ، قال رحمه الله تعالى لما فرغ من توثيق رجال سنده ليحذر من يقف على كلامى هذا هنا أن يظن بى أنى أميل إلى التشيع والله تعالى أعلم أن الأمر ليس كذلك قال والحامل على هذا الكلام يعنى قوله " وليحذر " ، الخ ان الذهبى ذكر فى ترجمة الحسكانى أنه كان يميل إلى التشيع لأنه أملاً جزأ فى طرق حديث ردالشمس قال وهذا الرجل يعنى الحسكانى ترجمه تلميذه الحافظ عبدالقادر الفارسى فى ذيل تاريخ نيسابور فلم يصفه بذلك بل أثنى عليه ثناء حسنا وكذلك غيره من المؤرخين فنسأل الله تعالى السلامة من الخوض فى أعراض الناس بما لا نعلم وبما نعلم الله تعالى أعلم انتهى أقول وهذا الجرح فى الحافظ الحسكانى إنما نشأ من كمال صعوبة الجراح وإنحرافه من مناهج العدل والإنصاف وإلا فالحافظ من خدمة الحديث بذل جهده فى تصحيح الحديث وجمع طرقه وأسناده وأثبت بذلك معجزة من أعظم علامات النبوة وأكملها مما يقر بصحته عين كل من يؤمن بالله تعالى ورسوله

صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكيف يتهم وينسب إلى التشيع بملابسة القضية لعلى رضى الله تعالى عنه ولو صحح حافظ حديثاً متمحضاً في فضله لا يتهم بذلك ولو كان كذلك لترك أحاديث فضائل أهل البيت رأساً ومن مثل هذه المأخذة الباطلة طعن كثير من المشائخ العظام ، ومولع هذا الفن الشريف إذا صح عنه حديث في أدنى شئ من العادات كاد أن يتخذ لذلك طعاماً فرحاً بصحة قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عنه وأين هذا من ذاك ، ولما اطلع هذا الفقير على صحته كأنه ازداد سمناً من سرور ذلك ولذته أقر الله سبحانه وتعالى عيوننا بأمثاله والحمد لله رب العالمين .

قوله يرفع المذاهب كلها من الأرض فلا يبقى إلا الدين الخالص فيه رد على من زعم من بعض أهل المذاهب أن المهدي وعيسى ابن مريم عليهما السلام يوافقان في العمل بمذهبه ، وهو تحكم من غير أول إلى حجة ولو ضعيفة داحضة ، والمراد بالدين الخالص ما يشهد له نصوص الكتاب والسنة وظواهرهما ومذهب الرجل في الحقيقة ما بدى له برأيه إذ الأخذ بالكتاب والحديث والاستنباط المحمود منهما دين وإنقياد الله ورسوله ، والمهدي لما لم يجزله العمل إلا بالنصوص من الكتاب والسنة ، وما منحه الله تعالى له على ملك إلهام لا محالة يهدم بنیان الآراء والمذاهب من أصلها ، فكل رأى ولا نريد به إلا القياس وإن كان صائباً من حيث أنه رأى ظن لا يغنى من الحق شيئاً ، ليس صاحبه على بصيرة من الأمر فهو

مذموم عنده عليه السلام ، وعند كل من هو على قدمه من العارفين ، وعند كل مقلد لهم بالايمان الصادق بهم ممن ثلج صدره بحمد الله سبحانه بعلومهم ومعارفهم ، وما أشبه مقلدة المحدثين أهل الظواهر بمقلدة العارفين في جل الأمر شبه العارفين بأهل الحديث من حيث اشتراكهم في اتباع النصوص وتحريم الرأى والقياس وعدم التقليد للذهب الآراء وتوحد الوجهة الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأخذ الدين الخالص والشريعة الفطرية المشافهة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، والقوم إخوان صدق بينهم نسب وإن كان أحدهم من حيث أخذه عن باطنه صلى الله عليه وسلم صوفياً كاشفاً لا محدثاً ومن حيث أخذه عن ظاهره صلى الله تعالى عليه وسلم محدثاً لا صوفياً ، وإنا اعتبرنا الحيثية بجمع أكثر العارفين بين الحديث والكشف كالإمام ابن عربى وكثير من المتقدمين حتى عدوا في طبقات الصوفية والمحدثين جميعاً ، ومنهم من عد مع ذلك في طبقات الفقهاء أيضاً ، فقلدة هاتين الطائفتين أسعد الناس إن شاء الله تعالى بالمهدى عليه السلام على خلاف مقلدة المذاهب على ما قاله ” إن أعداءه مقلدة أهل الاجتهاد “ ، إلى آخره وقال ” وإذا خرج هذا الإمام المهدى فليس له عدو مبين إلا الفقهاء “ خاصة إلى آخره وقال ، ، لو لا أن السيف بيده لافقى الفقهاء بقتله ، ، وأصل هذا العصال الذى ينجر إلى عداوة إمام العصر وبغضه إن أمعنت النظر وحقت الأمر ترك الحديث برواية الرجال ، فمن ارتكب هذه الجهة وهان عليه الجرأة وداوم عليها فسد عليه والعياذ بالله سبحانه من ذلك ذوق النصوص ولذة العمل بها والإلتزام

لها وتوحش قلبه عنها ويناكرها من حيث اعمالها في أمر دينه
ودنياه وترسخت فيه هيئة تقليدية لآراء الرجال وأقوالهم بحيث
يصير تباعهم عنده كانه هو الدين والشرعة ، ونصوص الشارع بينها
وبينه حجر محجور العمل بها وخطر ممنوع عنه الناس جميعاً إلا أئمتهم
فأهل الظاهر من العلماء عنده من أهل الخطر وإرتكاب الحذر المتجاوزين عن
حدهم الخارجين عن مقتدى بهم وعدم ، فمن هذا وصفه إذا فرضنا له
رؤية الإمام المهدي رضي الله عنه في أخذه بالنصوص وقلعه أساس
الرأى والمذهب لا بد لهم من عداوته وبغضه فتركهم الحديث بالرواية
أوردتهم هذه المهواة الردية السالخة عن أصل دينهم والحالقة لإيمانهم ،
ولقد رأينا في زماننا فقيهاً من أهل العصوية لمذهبه كان يسأل عن
تقليد الإمام المهدي رضي الله تعالى عنه لمذهب من المذاهب الأربعة
ظنا من أنه لا بد من ذلك ، فهذا من ذكره الشيخ بما ذكره نسأل
الله العفو والعافية لنا وله : وأما الذائقون لصفو رحيق الحديث من
أتباع الفقراء الصادقين ومقلدة المحدثين المتناكرون لآراء الرجال
المخالفة بالأحاديث الصحيحة إذا رأوا الإمام طارحاً للرأى أخذوا
بالحديث والوحى ، قرت به عينهم ويذهب الله سبحانه إذ ذاك
غيط قلوبهم ويشقى صدورهم . جعلنا الله سبحانه ممن يقربه عيناه
أو طاب به ثراه فان مت في جواره فعجلنى يناديه من هواه ولنعم
من قال -

بخدا كه گر بميرم چو تو بگذرى بخاكم
ز لحد فغان برآيد كه خوش آمدى نگارا

ولقد أخبرت من بعض أهل العلم أنه قال من مات على الحب الصادق لإمام العصر عليه السلام ولم يدرك أوأنه أذن الله سبحانه أن يحياه فيفوز فوزاً عظيماً في حضوره من بخوره في نوره وهذه هي الرجعة في عهده عليه السلام إن صح روايتها عن الأئمة الطاهرين دون ما انتحلته المبتدعة مما سولت لهم أنفسهم ، ولقد أحسن من أتى ببشير الله سبحانه من حياة الأبد بروايت رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاتحة لغوالى أنفاس الإمام فقال -

مژده ايدل كه مسيحا نفسى مى آيد
كه زانفاس خوشش بوئى كسى مى آيد

صلواة الله تعالى وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين ، قوله رضى الله تعالى عنه " فلقد أخبرنا ، ، الخ لا يستبعد هذا ممن يشاهد من تمارن أعمالهم التقليدية على ظن حصر الحق في إمامه حتى إذا فتش عن قلوبهم يعلم أن أحدهم يحزم بعصمته جزم المصدق في رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فمن خالفه أفضت حميتهم الجاهلية إلى أن يقاتل ، وهو عنده نصرة الدين ، وعلى منهج هؤلاء قدماً على قدم الفقهاء المتعصبة في زماننا حيث لا يزالون في تبديع من ترك قول إمامهم بقول مجتهد آخر بل بحديث صحيح يخالف رأيه وإستحلال عرضه بما يصير حجةً للجهلاء المعتقدين لهم في أنواع أذاه قولاً وفعلاً في كل ما يقتديرون عليه و ذلك عندهم من حماية الشريعة ، وقضائهم الجهلة إن تقاصروا في تعزيره فهم عندهم

من خالفوا الشريعة وما أتوا بحجة في ردع المتحلة المارقين عن الدين ، وكيف لا وفي كتبهم الفقهية التصريح بوجوب التعزير على فاعله والحالة هذه مرقاة إلى حل قتال جماعة يخلفون ربة إمامهم عن عنقهم ويعملون بما بدى لهم من الدليل الراجح فمن رأى أهؤلاء وشاهد عصوتهم وعميمهم عن الحق وإجترأهم على الحكم بحل الأعراض المصونة لساناً ويداً لا يتوقف في تصديق ما أخبر به الشيخ رضى الله تعالى عنه وعن أمثاله -

الدراسة السادسة

وفي الاستدلال على حرمة ترك المقلد الحديث الصحيح برواية إمامه روايه بمقدمات مسلمة معروفة ،

فاعلم أن هذا الإستدلال قد اتفق مراراً في مطاوي كلمات الدراسات السابقة ، ويغنى عن الإيراد هنا ، ولكن لما سبق الوعد بإنعقاد دراسة في ذلك برأسها نورد ما تيسر الآن مما سبق ذكره لإنجازاً للوعد من غير مبالاة بالإستيعاب جميعه بعد ما حواه هذا السفر في المواضع التقريبية مع زيادة يسيرة عليه وتجديد للأسلوب الكلام ، فنقول قد اجتمعت الأمة فضلاً عن الأئمة الأربعه وأتباعهم على أن الأخذ بالقياس عند وجود النص حرام ، وأنه حجة ضرورية يحلها فوات النصوص الشرعية حتى قالوا إنه كالميتة إن احتجبت إليها بالمخصصة أكلتها ، والشرع إذا أحل شيئاً بشرط أوفى وقت فهو فيما

وراء ذلك ليس من الشريعة بل من المحرمات الفاحشة التي وردت بالزجر عنها والإجتناب منها ، ونص الإمام ابن الهمام في « التحرير » ، بإجماع الصحابة على تقديم خبر الواحد على القياس ، وقال ترك عمر رضي الله تعالى عنه القياس في الجنين ، وهو عدم وجوب شئ على الضارب لبطن امرأة فيه جنين فاسقطته ميتاً بخبر حمل بن مالك . وقال لولا هذا يعني الخبر الذي سمع لقضينا فيه رأينا ، أخرج الشافعي رحمه الله تعالى في « أم عنه أنه يعني عمر رضي الله تعالى عنه قال : الله اكبر اولم أسمع بهذا لقضينا بغير هذا فأفاد عمر رضي الله تعالى عنه أن تركه الرأي إنما هو للخبر وأيضاً ترك القياس في دية الأصابع ، وهو تفاوتها فيها لتفاوت ومنافعها وخصوص ذلك التفاوت يقتضي خصوص الحكم ، فرأيه في الخنصر كان سناً من الإبل ، وفي البصر وهي التي تليها تسعاً ، وفي الوسطى والمسبحة عشراً ، وفي الإبهام خمسة عشر من الإبل ، كذا ذكره غير واحد ، فترك هذا الرأي بخبر عمرو بن حزم « في كل إصبع عشر من الإبل » ، رواه الشافعي والنسائي ، وكذلك تركه في غير هذا ولم ينكر هذا الترك أحد من الصحابة فكان تقديم الخبر على القياس إجماعاً إنتهى حاصله وتقديم خبر الواحد على القياس مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة سواء كانت العلة منصرفة أو مستنبطة وما نقل عن أبي حنيفة من خلاف ذلك فقول مستحدث من أتباعه على ما صرح به العلامة التفتازاني في « التلويح » ، وهي واحدة من صنيعهم على خلاف إمامهم وأصوله : وكيف لا يكون ذلك فريـ

عليه ، وقد حكى قدوة الحنفية إجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم على تقديم الأحاد على الأقيسة ، وقول صحابي واحد يراه أبو حنيفة حجة على نفسه فكيف بإجماعهم ، وقد ثبت وتحقق عن مالك رحمه الله تعالى أنه قدم حديث غسل الإناء من ولوغ الكلب ، وحديث المصراة ، وحديث العرايا وحديث القرعة على القياس كما نص عليه في "التحريز" ، و"شرح" ، ، فما قيل إنه يقدم القياس على خبر الواحد فإنه استثنى من ذلك هذه الأحاديث الأربعة يشبه أن يكون اختلافاً عليه كأبي حنيفة رحمه الله تعالى ، فإن التقديم للخبر في موضع يجوز منه في ألف موضع لإستواء العلة ولم يختص هذه الأربعة بصحة لا يمكن أن توجد لغيرها ولو عنده ، وكيف يستند إليه هذا القول الممرض وإنه يقول بوجود الفسلات السبعة من ولوغ الكلب مع قوله بطهارة الكلب أخذاً من الحديث الوارد بإقبالها وإدبارها في مسجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا حكماً بها بالرأى بل تعبداً بأمر الشارع من إعتقاده أنه صلى الله تعالى عليه وسلم ماصرح بنجاسة الكلب ، ومن كان هذا تعبده بالحديث كيف يقدم رأيه عليه ، وهو ظاهر على من أنه ف من أتباعه ممن ينسب إليه ذلك ولا يستهجنه ، ثم لا يخفى عليك أن هذا في الأحاد الصرفة التي لم تترق عن درجتها ، وأما الأحاد المتفق على تخريجها الشيخان المترقية بتاق الأئمة لها إلى درجة القطع وهو القول المنصور فيها بالدليل أو الظن الغالب فليس فيها قول ولو ضعيفاً بتقديم القياس عليها لبطلان معارضة الظن المجرد بالقطع أو بالظن الغالب قطعاً ، فالمراد بالأحاد

فى هذه المسئلة المجردة عن خصوصية أخرى تخصها وتجاوز بها
عن الظن المحض وهذا مما يحفظ

وإذ قد تبين إجماع الصحابة والأئمة الأربعة على رد القياس
بالأحاد ، ولا يرتاب فيه أحد من علماء الأعصار حتى عصرنا هذا
فيرون ترك الحديث بالقياس حراماً مخالفاً للإجماع لم يبق إلا القول بأن
تحریم القياس هذا إنما هو فى حق المجتهد دون المقلد المأ مور بأخذ
القياس المحجور من العمل بالحديث ، فنقول ، الله سبحانه أمرك
بهذا وأحجرك عن هذا أم رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، قد
مر من كلام الفقهاء القح من الحنفية أن تقليد المجتهد غير ملزم إبتداء
عند الكل وبقاءً على القول الأصح المؤيد بالدليل ، وعرفت أن موضع
الخلاف هو التقليد بمجتهد آخر وترك الأول دون تركه والأخذ بالحديث
وعلمت أن المحجور من الحديث أن يعمل به من غير سؤال عن
عالم هو العالم المحض الذى لا معرفة له أصلاً فإذا لم يكن مأموراً به
ولا محجوراً عنه فلا فرق بين أخذ غير المجتهد بقياس المجتهد فى مقابلة
النص وبين أخذ المجتهد بقياسه لاشتراك العلة ؛ وهى معارضة الظنون
وتقديمها على قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المعصوم أو فعله
فخلاف الإجماع المحرم موجود فى الصورتين على سواء ، ولا معنى
لأن يقول أبوحنيفة مثلاً لا يجوز لنا الأخذ بالقياس فى مقابلة النص
ثم يجوز فى حق غيره الأخذ بذلك القياس ، فإن قلت هذا أخذ
بالقياس فى تحریم فعل المقلد وكأنك آنفا قد انفت فيما سبق عن

حجية القياس في تباعك لأهل الطريق من العارفين وجاهير أهل الظاهر من المحدثين ، قلنا يكفي لنا ذلك في إلزام الخصم القائل بحجية القياس على أنالم نطلق القول فيما تقدم بطرحها من غير تفصيل بين جليله وخفيه ، وإنما خصصناه بالخفي الذي يشبه الحكم فيه بالتشريع وقياسنا هذا من الجلي على مالا يخفى بل على مايسوغ لنا القول بان هذا ليس من باب القياس وهوالتحتيتي الجواب ههنا : وهو بأن نستدل على أنه من باب دلالة القضية الإجماعية دون القياس ، وبيان ذلك أنا إن سلمنا أن المراد من القياس المجرد بالاجماع هو قياس القائس في حقه على السكوت من حكمه في حق مقلده وهو تسليم تنزلي بالالزام خلاف إطلاق لفظ القياس في تلك المسئلة ، فنقول تثبت الحرمة في صنيع المقلد وأخذه بقياس إمامه في مقابلة النص بطريق أولى لاتفاق كلمتهم على أن قياس المجتهد حجة في حقه وليس بحجة في حق غيره ، فاذا انعقد الإجماع بحرمته على من هو حجة عليه لمقابلة النص فلأن يحرم ذلك على من ليس بحجة عليه وهو المقلد لتلك العلة أولى كما لا يخفى على كل من له أدنى تنبه للحق ، والتفوه بما يرجع على القائل شاهداً على سخافة عقله وقلة معرفته من أن لإمامه من هذا الحديث جواباً أو معارضةً بمثله وترجحه عنده لما بدى له من وجوه أو أصح منه وإنما أظهر القياس للتفهيم والتقريب إلى الأذهان فقد تكرر إبطاله قبل هذا تكررراً مملأً إحتجنا إلى العذر عنه بأن ذلك لكون هذه الغباوة مما صارت داءً عضالاً في أذهان أكثر المترسمين بالعلم الملحقين في ذلك بالأصبياء والعوام

العارية عن أصل الأهلية ، وقد منا أنها يتضمن جهالتين شيعيتين وتفضي إلى ثالثة هي أشد شناعةً من الأوليين ، الأولى إن اعتند قطعياً ذلك فما طريق ثبوته إلا الجهل والعناد و جحود الحق والمكابرة و كان مطرئاً لإمامه بما هو متبرئ عنه ، الثانية إن اعتند تجوز ذلك لإمامه وإنه ، يحتمل أن يكون عنده العلم المذكور فهو تارك لليقين من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمحتمل من قول غيره ، واليقين مطلقاً لا يترك بغيره فكيف من قول المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم بقول من ليس قوله حجة على أحد إلا على نفسه لالصونه عن الخطأ بل لا يجرب ما يتحرى الرجل فمه بوسعه بحكم الوقت الراهن وإن كان باطلاً في نفسه على إعتقاده في احتمال ذلك و جرازه ، الثالثة وقفة في العمل بالحديث باطلية ونظرة لم يأذن بها الله سبحانه ، ولو وقف بعد ثبوت صحة الحديث واقف لإنتفاء المعارض على احتمال وجده وهو إنتظار أمر ليس بباطل في نفسه لكان تاركاً لوجوب الفور باثمار المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم ، فما ظنك بالترقب لأمر ركب من جهالات شيعية بالشريعة المطهرة فهذا التارك عاص بالكتاب والسنة الناطقين بوجوب الفور لأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أما إكتناظ فقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم) وأما السنة فما أخرجه البخارى في " صحيحه " ، من حديث شعبة ، وذكر حديث سعيد بن المعلى الأنصارى " أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعاه وهو يصلى فصلى ثم أتاه فقال ما منعك أن

نجيني إذا دعوتك ، قال إني كنت أصلي فقال ألم يقل الله عز وجل
 (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم) ثم قال ألا أعلمكم
 أعظم سورة في القرآن ، ، الحديث ، وهذا الحديث كما يدل على
 وجوب فور الإجابة وهو مطلوب الباب يفسر الآية لمتقدمة ،
 ويحملها على ظاهرها من الإجابة عند الدعاء من غير تراخ في قوله
 ” إذا دعاكم ، ، لتعليمه صلى الله تعالى عليه وسلم سعيدياً أن الآية
 أوجبت الإجابة في عين الصلوة ، وإذا كانت الإجابة واجبة
 في حالة الصلاة وهي محرمة على المصلى كل فعل ينافيها ففي غيرها
 من الحالات والوجوه أوجب ، ولهذا لم يخاطب سعيدياً بكلمة زجر وعلمه
 الأمر على ما هو عليه لأن مخايل عدم الإجابة في حاله كانت غالبية
 فكان إلى العذر قريباً منه من المتأخذة عليه بخلاف قصة معاوية
 بن أبي سفيان ، وهي في ” صحيح مسلم ، ، من حديث ابن عباس
 رضي الله تعالى عنها أنه أرسله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى
 معاوية يدعوه فتأخر بالأكل فدعا عليه صلى الله تعالى عليه وسلم
 وقال لا أشبع الله بطنه أبداً ، (١) و ذلك لأن الأكل لا يمنع السهل
 السلم الخلق عن إجابة خليله ممن يساويه في المنصب والمرتبة بل ممن
 هو أدنى منه في ذلك فكيف عن إجابة رسول الله صلى الله تعالى

(١) قلت لفظ ابدأ ليس في الحديث والحديث متقبة لمعاوية رضي الله

تعالى عنه لقول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم من لعنته او شتمته فاجعل
 ذلك له زكاة ورحمة قاله الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمته-

عليه وسلم فاستحق الدعاء عليه ولم يعلمه الإجابة فوياً لظهور أمره على أهل الاسلام قاطبةً في مثل مانع الطعام فكان من معاوية تقصير فيما لا يمد له عذراً ، وحديث مسلم هذا أيضاً مما يثبت مطلوب الباب كما لا يخفى ، وإذا كانت عبادة الله تعالى لا تمنع الإجابة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الإجابة لغير الله تعالى قولاً وفعلًا مما تحرم فما ظلك برأى رجل مما يس بحجة على أحد يمنع المؤمن عن إجابته والإقرار بأمره صلى الله تعالى عليه وسلم ، ومن ظن الفرق بين الإجابة وبين العمل بما وردت به السنة والمبادرة الى إتيانه وإن لم يكن كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم وأراد بصريح الأمر به الدعاء إليه فهو من الذهلاء عن حقيقة الشريعة المطهرة والجهلاء بأن السنة كل فعل وعمل أتى به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أمور الدنيا والآخرة ، وليست الدنيا إذا طرزت بطراز السنة دنيا ، فهو صلى الله تعالى عليه وسلم داع إليه ووجب على الخلق إجابة دعائه ، هذا على وجه دعوى إليه لحتم تبعيته بالوحى المنزل وبقوله فهو مما يشمل كريمة (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم) فمن ثبت عند أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سمع الغناء بدف مثلاً ثم امتنع عنه لا لما يجد في نفسه من العواض المحرمة بل لقول رجل قال بحرمة مطلقاً فذاك قوقف في إجابة مادعا إليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من إباحة هذا الصنيع وترك لوجوب فور العمل ، وهو ههنا إما نفس السماع أو توطئ نفسه على إباحة ذلك ، هذا عندنا في مثل الغناء فكيف في أعمال العبادات وما يتعلق بأمر

الدين وإن كان جميع العادات بالنسبة إليه صلى الله تعالى عليه وسلم عبادات ،

وما لا بأس أن يذكر ههنا في ذيل حديث سعيد هو أن العلماء من أهل المذاهب اختلفوا في حديث ذى اليمين أن من أجاب من صحابة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سأله عن قصر الصلاة على ما أخبر ذو اليمين وأجابوا أن الأمر على ما يقول لما كان في أثناء الصلاة بدليل البناء بعد ذلك هل فسدت صلواتهم أم لا ، فن قائل يقول لا ، لأن إجابة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واجبة فلا تفسد الصلاة ، ومن قائل يقول نعم لأن وجوب الإجابة لا يقتضى عدم الفساد إذ يجوز أن يجب إفساد الصلاة عند دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأنا أقول بترجح عندى القول الأول بوجوه ، الأول ظاهر إيجاب الله تعالى على العبد شيئاً يقتضى أن لا يؤدى إلى فساد أمر وجب عليه بإيجاب إلهى آخر لإفضائه إلى إيجاب ابطال أمر الشرع بأكماله فيكون من باب التناقض والتضاد في الأوامر الإلهية وإن كان الإفضاء ضمناً ، والثانى لو كانت الصلاة بإجابته صلى الله تعالى عليه وسلم فاسدة لعلم ذلك سعيداً حين علمه بالآية وجوب الإجابة في الصلاة ولم ينقل في الحديث قال الى عدم الفساد ، ولما صح بناء الصحابة في حديث ذى اليمين في حضرته على ما صلوا قبل الكلام وقد بنوا ولم ينقل في الحديث منعهم عن ذلك ولا أمره صلى الله تعالى عليه وسلم لهم باستئناف صلاتهم

فدل على المطلوب، الثالث إجابة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هي إجابة الله تعالى وإجابة الله تعالى هي إجابته صلى الله تعالى عليه وسلم، فهي غير مفسدة للصلوة، ولو كانت مفسدة لما ورد الكتاب العزيز والسنة بصلوة الخوف فإنها تشتمل على حركات وأفاعيل منافية للصلوة في أيتها لكنها لما كانت طاعة الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم صارت في حكم أفعال الصلوة كسجدة الخوف ودعوى أن تلك الأفاعيل مطلقاً منافية وإنما أبيحت المنافيات للصلوة لصلوة الخوف والضرورة تحكم، لم لا يجوز أن يكون بناء ذلك على ما قلنا على أن الإباحة للضرورة خلاف الأصل، نعم أبيحت الأفعال الزائدة على الصلوة الغير المنافية لها لتضمنها إجابة الحق جل ذكره عند الضرورة لكن لا للضرورة وكونها علة للإباحة المنافيات فيها بل لكونها غير منافية لها دعت الضرورة إلى زيادتها، فيها، والفرق لا يخفى على اللبيب الفطن، ثم من أعجب ما يقول به قائل أن المصلي لو صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صلوته عند سماع اسمه تفسد صلوته لأنه جواب لمن هو خارج من الصلوة فكان من قبيل الكلام مع الناس ولم يدر أن الله سبحانه أوجب الصلوة عند ذكره عند ذكره صلى الله تعالى عليه وسلم فلم تكن مافياً لها، كيف وهي من أركان الصلوة في القعدة الأخيرة عند من قال بوجوبها، ومن مندوباتها المؤكدة عند غيره، ووردت بها السنة أيضاً في دعاء الوتر، ومعنى الجواب فيها لا يوجد بأزيد من تفرع وجوبه على قول الباكر لا سمى صلى الله تعالى عليه وسلم وبهذا لا

يصير من جنس كلام الناس فهو ليس بكلام متوجه إلى المصلى حتى يجيب عنه المتكلم فيكون تكلاماً معه كما لا يخفى على من له أدنى فهم ، وكيف تفسد الصلوة بالصلوة على من لا تفسدها إجابته فيها صلى الله تعالى عليه وسلم ، فإن قلت إجابة دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم واجبة فوراً كما تستدل عليه دون وجوب الصلوة فافترقا قلنا لفظ الأحاديث المرجحة للصلوة عند ذكر اسمه صلى الله تعالى عليه وسلم تدل على إيجابها بالذكر وظاهر ذلك الفور ، ولأن الصلوة إجابة لذلك الذكر كإجابة الأذان عند ذكر المؤذن فلا يتأخر عنه فتكون واجبة فوراً ، فإن قلت في عدم الإجابة عند دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من ترك تعظيمه ما ليس في ترك الصلوة عند ذكره فإن الأول صورة الاعراض عن النداء وعدم الإعتداد بدعائه وليس كذلك في الثاني فبطل القياس لاشتماله الأصل على وصف صالح للتأثير لا يوجد في الفرع ، قلنا تارك الصلوة عند ذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقع عليه الوعيد الشديد بأنحاء مختلفة في الأحاديث الثابتة بطرق متعددة ففى بعضها من ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم عنده فلم يصل عليه فكان شقياً ، ، وفى بعضها " راغم الأنف ، ، وفى بعضها " بعيداً عن الله ورسوله ، ، وفى بعضها مستحقاً لدخول النار أودعا عليه جبرائيل وأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ، فمن دعاء جبرئيل وتأمينه صلى الله تعالى عليه وسلم قوله " إن جبرائيل عرض لى فقال بعداً لمن ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت آمين ، ، وفى رواية " ومن ذكرت عنده ولم يصل عليك فأبعده

الله ، ، قل آمين ، فقلت آمين ، ، ومن دعائه عليه السلام وتأمينه صلى الله تعالى عليه وسلم رغم أنف من ذكرت عنده فلم يصل عليك قلت آمين ، ومن دعائه عليه السلام وتأمينه صلى الله عليه وسلم شقى عبد ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت آمين ، ومن دعائه عليه السلام وتأمينه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال يا محمد قلت لبيك وسعديك قال ” ومن ذكرت عنده فلم يصل عليك فمات ولم يغفرله فدخل النار فابعده قل آمين ، ، وفي بعض الأحاديث ” أنه من ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم عنده ولم يصل عليه أخطأ طريق الجنة ، ، وفي بعضها ” من ذكر عنده فلم يصل عليه فقد جفاه صلى الله تعالى عليه وسلم .. وفي بعضها .. أبخل الناس من ذكرت عنده فلم يصل على ، ، وفي بعض رواياته ، ألا أنبئكم بأبخل الناس ، ألا أنبئكم بأعجز الناس من ذكرت عنده فلم يصل على ” وفي بعضها .. إن من لم يصل عليه عند ذكره فهو ملعون ، ، وفي بعضها ، ، ألأم الناس من ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم عنده فلم يصل عليه .. أورد هذه الأحاديث شيخ الإسلام ابن حجر في ” الدر المنضيد ، ، وقال في بعضها أخرجه كثيرون بسند رجال ثقات ، وقال في بعضها مرسل ولكن له اتصال وهو يحكم على الإرسال وفي بعضها له راو ، ضعيف لكن وثقه فلان ، وفي بعضها ضعيف الإسناد وله شواهد. وفي بعضها ضعيف لكن بتعدد الطرق بلغ درجة الحسن ، ومن استحق مثل هذا الوعيد الشديد بهذه الطرق العديدة ، فلا يخفى أنه قد أتى من الجفاء وترك التعظيم أمراً مهولاً ، ولم يرد في خصوص من ناداه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

فلم يجبه أو دعاه فلم يأت بدعائه صلى الله تعالى عليه وسلم مثل هذا الوعيد واللوم ، وعلم مقادير الحسن والقبح في الأشياء موكل إلى الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ، وحكم الصور عليها بالزيادة والنقصان في ذلك أمارات لا تعتمد عليها ، فكون الأصل في هذا القياس مشتملاً على زيادة لا توجد في الفرع دعوى لا يسمع ، على أنا لو سلمنا ذلك فقد أثر في وجوب ما هو محرم في الصلاة بالوصف الزائد في ترك التعظيم الذي لا يوجد في الفرع ، وأما أصل ترك التعظيم الموجود في الفرع أثر في عدم الفساد بما هو من جنس الصلاة ومشروع فيها فلم يخرج القياس عن سنته ، ومن هذا الذي بسطنا ظهر دليل آخر برأسه للمسئلة فإن لفظ الأحاديث ” من ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم عنده ، ، وهو عام يشمل المصلى وغيره ظاهر ذلك الوجوب عليه كغيره لعموم الوعيد على التارك ، وهو دليل عموم الوجوب ولكن إن نزل عن إفادة الوجوب على المصلى لكون الصلوة في غير التشهد والقنوت زائدة على أركانها فلا أقل من أن لا يكون من مفسدات صلوته هذا في جواب الصلاة ، وأما في جواب العاطس فيترجح فيه الفساد فإن الملحوظ خطابه بالترحم فكونه واجباً من الله سبحانه وتعالى على العبد عارضته حالة الصلوة المحرمة فيها خطاب الناس ، وإذا ظهر عليك فساد ما قال هذا القائل فإلى من اشتكى هقوة من يمنع عن الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مع ماورد من إيجابها من الكتاب والسنة في حالة الخطبة وهي ليست بصلوة حقيقة ولا حكماً من كل وجه وإلا لم يصح للخطيب إدبار القبلة ولا للمستمعين الأمر بالمعروف

ولو بإشارة ، وقد كانت الجم الغفير من الصحابة يسمعون وهم محتبون بأرديتهم ، ولقد سمعنا عن بعض المتجاسرين أنه منع عن تصحيح حروفها من غير سماع لنفسه أيضاً ، والله سبحانه يعفو عنا وعنهم مثل هذا الخروج عن الأدلة الواضحة والله تعالى أعلم ،

ثم ليرجع إلى بقية كلام الباب ونقل أن فور العمل بكلام الشارع المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم يجب على الوجه الذي فهم من بلغه ذلك وإن لم يفهم منه ما أراد صلى الله تعالى عليه وسلم به فإن المرء بعد أهلية العمل بالحديث بما تقدم من مقدار العلم مكلف بما في وسعه من علم الخطاب الإلهي فإذا علم شيئاً واعتقده أمر الشارع لم يبق له حالة منتظرة في العمل فوجب الفور فهو مأجور على مبادرته لما علم محمود بلسان الشرع عليها وإن كان قد أخطأ في فهمه ، ودليل ذلك حديث عبدالله بن رواحة على ما روى لنا الشيخ الحافظ عز الدين علي بن الأثير في "أسد الغابة" ، بسنده عن أبي ليلى أن عبدالله بن رواحة أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يخطب فسمعه يقول إجلس فجلس مكانه خارجاً من المسجد حتى فرغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من خطبته فبلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له زادك الله حرصاً على طاعة الله تعالى وطاعة رسوله انتهى. وقوله "فسمعه يقول إجلس" ، ظاهر في أن هذا الأمر بالجلوس كان متوجهاً إلى رجل آخر قام في المسجد في أثناء الخطبة لا إلى عبدالله لعدم دخوله في المسجد وعدم بلوغه إلى الصفوف

وعدم بقاءه قائماً فإنه لو لم يبق قائماً بعد البلوغ إلى الصف في المسجد
 وقعد بمجرد الوصول إليه لما احتاج إلى أن يؤمر بالجلوس أيضاً فكيف
 وهو خارج من المسجد لكن اعتقد حين سمعه صلى الله تعالى عليه
 وسلم يقول إجلس أن الجلوس افترض على كل سامع سمع ذلك فوراً
 في المكان الذي سمع في بيت أو طريق أو سوق إذا ظن أنه متوجه
 إليه بإحدى الوجوه الثلاثة الآتية فجلس حيث سمع خارج المسجد
 ولم يبق له حاجة بالمسجد ولا بلحوق الصفوف ولا بسماع الخطبة على
 القرب ، فهذا فهم اكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم على الوجه الذي
 بدى له في الحالة الراهنة . وهو إما أريد منه ما قدمنا أو أريد منه
 جلوس عبدالله لكن بعد البلوغ إلى الصفوف وإن كان خلاف الظاهر
 بعيداً ، وليس المراد منه جلوسه خارج المسجد البتة ، لكن لما
 فهم ما فهم علم إيجابه عليه فوراً من غير تراخ فجلس حيناً سمع
 ولم يفتش عن توجه إليه خطابه ، وهو خطاب الواحد دون الجماعة فأما
 إن علم نفسه مخاطباً بخصوصه أو علمه خطاباً لكل قائم على الأفراد
 أو سوى بينه وبين من أمر بالجلوس في ذلك المكان إلا أن المقتضى
 لذلك الأمر مما يعلم الله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ولم يحمله على الجلوس في أثناء الخطبة لداخل المسجد لكونه قولاً
 مطلقاً عن كل علة فلم يقيد بمحمل دون محمل ، ولما بلغ ذلك
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقره عليه لا بمجرد بيان الإباحة بل
 بيان أن هذا الفور من كمال الطاعة لله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم وأنه مما يستل فيه الزيادة من الله سبحانه ومن علم هذا

من الحديث تيقن أن من ترك العمل بالحديث لعدم أخذ إمامه به فقد أتى بأبواب من الجفاء والظلم على نفسه ، وفقنا الله سبحانه وإياه بما يحب الله ويرضاه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهذا القدر كاف لا يفاء الوعد في انعقاد هذه الدراسة ، والحمد لله رب العالمين .

الدراسة السابعة

فما إذا خالفت أقوال الأئمة الأربعة الحديث

إعلم سددك الله سبحانه على سواء السبيل ، وأذاقك حلاوة صفوة الدليل أنك إذا عرفت ما قدمنا في المباحث السابقة من أنه لا حاجة لأحمد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وترسخ عندك أساس ما بيناه من الدلائل ، علمت أنه كما يجب ترك قول إمام واحد يخالف بالحديث كذلك يجب قول مائة إمام مثلاً إذا كان مخالفاً بالحديث الصحيح ، فلو وجدنا حديثاً صحيحاً خالفه الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى وجب علينا ترك أقوالهم فوراً بعين ما ذكرنا من الدراسات المتقدمة إلى أن بظهرله عندنا معارضة منهم لهذا الحديث بحديث آخر رجحوه عليه أو جوابه يتسترون به عن ورود الحديث حجة عليهم ، وإحتمال أنه لم يبلغهم الحديث كلئن ههنا أيضاً ولو على ضعف الاستيفاء المذاهب الأربعة أكثر ما ثبت من السنة الصحيحة ، وكذلك احتمال أن واحداً منهم أو أكثر أخذ بهذا الحديث بعد العلم

به في قوله الجديد ورجع عما خالفه لم يرتفع بعدم نقله إلينا بل ولا بعد وصول ذلك إلى أتباعه جميعاً ، والشافعي لا يتحقق لقوله خلاف بالحديث الصحيح بعد ما قال وصح عنه ، ، إذا وجد الحديث الصحيح بعد ما قال وصح عنه ، ، إذا وجد الحديث الصحيح ” فهو مذهبي ، ، وبهذا القول اتخذ أصحابه فينسبون إليه ما ثبت في الصحيح أنه مذهبه ، وذلك في عدة مواضع وكذلك الأئمة الثلاثة صح عن الشافعي لكن أتباعه قد خصوا من بين أتباعهم باقرار ذلك وترك ما خالف الحديث من أقواله ، وعلى كل حال نعتقد أن للأئمة الأربعة أعذاراً موجهة عن هذا الحديث ، وذلك مما أوجب حسن الظن إليهم لترك الحديث لقولهم فيعمل بالحديث ويترك قولهم ، وذلك لو تحققت الأمر على ما هو عليه تركت أقوالهم بقولهم عند صحة الحديث أنه يجب ترك قولهم ، وخلاف الأئمة الأربعة ليس مما يعد دليلاً على علة خفية في الحديث بل ولا عدم أخذهم للحديث إذا ثبت من حذاق الفن الحكم عليه بالصحة أو بالحسن ، وليس أحد من المحدثين يلتفت في صحة الحديث وحسنه إلى اشتراط أخذ أهل العلم له ، (١)

(١) قلت قال العلامة صالح بن محمد المقبلي الصنعاني في بعض مؤلفاته ، ان الحديث الصحيح بالمعنى الاخص عند المتأخرين من حول زمن البخاري ومسلم هو ما رواه العدل المحافظ عن مثله من غير شذوذ ولا علة وبالمعنى الاعم عند المتقدمين من المحدثين وجميع الفقهاء والاصو ايمن هو المعجول به فالصحيح الاعم يشمل الصحيح بالمعنى الاخص والحسن وبعض الضعيف ، فاذا قال المحدث من المتأخرين هذا حديث

وأما ما استمر عليه دأب الإمام الجليل أبي عيسى بن عيسى بن سورة الترمذى فى أكثر الأحاديث من قوله "والعمل على هذا عند أهل العلم أو أكثره أو بعضه" ، يأتى به بعد الفراغ عن الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو بها أو غير ذلك مما يحكم به

غير صحيح فأنما نفى معناه الاخص باصطلاحه فلا ينتفى الاعم وحينئذ فيحتمل ان الحديث حسن اضعيف اوغير معمول به فيجب لاجل هذا الاحتمال البحث عن الحديث فان كان حسناً اضعيفاً معمولاً به كان مقبولاً وان كان ضعيفاً غير معمول به كان غير مقبول ولا ترد أحاديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بمجرد القول المحتمل اه كذا فى التحفة المرضية فى حل بعض المشكلات الحديثية (٢٦٩) ، وهذه الرسالة قد طبعت بدلى مع المعجم الصغير للطبرانى لشيخ شيخنا المحدث الحنفية العلامة القاضى حسين بن محمد الانصارى البائى رحمه الله تعالى ، وقال عمق الحنفية الكمال بن الهمام فى "فتح القدير" ، قبيل باب ايقاع الطلاق وما يصحح الحديث عمل العامة على وفقه ، وقال الحافظ ابن حجر العسقلانى فى "الانصاح على نكت ابن الصلاح" ، ومن حيلة صفات القبول التى لم يتعرض لها شيخنا الحافظ يعنى زين الدين العراقى ، ان يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث قاله يقبل حتى يجب العمل به وقد صرح بذلك جماعة من ائمة الاصول ، ومن اسئلته قول الشافعى وما قلت من انه اذا تغير طعم الماء اوردجه اولونه يزو ، عن النبى صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت اهل الحديث مثله لكنه قول العامة لا اعلم بينهم اختلافاً اه ونسخة الانصاح محفوظة فى خزائنه ، فى جوهده ، بهجدرآباد السند ، وقال الامام السيوطى فى "التحقيقات على الموضوعات" ، (ص ٢٠ طبع الهند)

على اصطلاحه فهو ليس عنده مما يشترط في صلب ماحكم به ،
ولاشك في أن كون الحديث معمولاً به عند الصحابة ومن بعدهم
من العلماء مما يؤيد أمر ثبوته وليس الكلام في ذلك وإنما الكلام في
أنه ليس مما يشترط في الحسن والصحة حتى إذا لم يأخذ به جلة
القوم منهم يعد بذلك معلولاً ، وإن كان الترمذى يرى ذلك فهو

بعد ذكر حديث حنش وهو ضعيف عن ابن عباس رضى الله عنهما ، ومن
جمع بين الصلوتين من غير عذر فقد اتى بابا من الكبار ،، اخرجه الترمذى
وقال ، والعمل على هذا عند اهل العلم ، فإشار بذلك الى ان الحديث
اعتضد بقول اهل العلم وقد صرح غير واحد بان من دليل صحة الحديث
قول اهل العلم به وان لم يكن له اسناد يعتمد على مثله اه وقال السيوطى
ايضاً في ،، تدريب الراوى (ص ١٥ و ١٦ طبع مصر ١٣٠٧) . قال
بعضهم يحكم للحديث بالصحة اذا تلقاه الناس بالقبول وان لم يكن له
اسناد صحيح ، قال ابن عبد البر في ،، الاستذكار ،، لما حكى عن الترمذى
ان البخارى صحيح حديث ،، البحر هو الطهور ماء ،، واهل الحديث لا يصححون
مثل استاده لكن الحديث عندى صحيح لان العلماء تلقوه بالقبول وقال في
،، التمهيد ،، روى حابر عن النبى صلى الله عليه وسلم الدثار اربعة
وعشرون قهرطاً قال وفى قول جماعة العلماء ، واحامع الناس على معناه
غنى عن الاستناد ، وقال الاستاذ ابو اسحق الافرائنى ، تعرف صحة الحديث
اذا اشتهر عند ائمة الحديث بغير تكبر منهم وقال نحوه ابن فورك وزاد
بان مثل ذلك بحديث فى الرقة ربع العشر وفى مائتى درهم خمسة دراهم
اه وقال السيوطى ايضاً فى شرح نظم الدرر المسمى ،، بالبحر الذى
زخر فى اصطلاح علم الاثر ،، مالفظه ، المقبول ما تلقاه العلماء بالقبول وان

مما اختص به على خلاف جماهير العلماء ، (١) وما يثقل على هذا الضعيف من صنيعه في "سننه" ، أنه ربما يستند الحديث وبحكم عليه بالحسن أو الصحة ثم يقول ولم يأخذه أهل العلم أو بعض أهل العلم فيذكر قولهم المخالف بالحديث ثم ربما يذكر حديثاً تمسكوا به في خلاف هذا الحديث ولا إنتقاد عليه في ذلك فإنه من باب ترجيح أحد الحديثين ، وربما يسكت من متمسكهم من الحديث

لم يكن له اسناد صحيح فيما ذكره طائفة منهم ابن عبد البراه وقال الحافظ السخاوي في "فتح المغيب بشرح الفية الحديث" ، (ص ٢٠ و ٢١) طبع الهند) وكذا اذا تلفت الامة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح حتى انه ، ينزل منزلة المتواتر في انه ينسخ المقطوع به ولهذا قال الشافعي رحمه الله في حديث "لا وصية لوارث" ، انه لا يثبت اهل الحديث ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية اه ، وقال الشيخ ابراهيم بن موهي الطبرخيتي المالكي في شرح الاربعين النووية (ص ٤ طبع مصر) ومحل كونه لا يعمل بالضعيف في الاحكام ما لم يكن تلقاه الناس بالقبول فان كان كذلك تعين وصار حجة يعمل به في الاحكام وغيرها كما قال الشافعي هـ - محمد عبدالرشيد النعاني ،

(١) قلت ليس هذا القول مختصاً بالترمذي فقط بل هو قول جميع اهل العلم بمن يعتمد على قوله فقال ابو داود في باب من قال لا يقطع الصلاة شئ من "كتاب السنن" ، اذا تنازع الخبران عن النبي صلى الله عليه وسلم نظر الى ما عمل به اصحابه من بعده اه وروى محمد بن الحسن عن مالك انه سمعه يقول اذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان

فيقع قولهم العزبة معارضاً بالحديث ، فيستقص به إن شاء الله تعالى
ظهر من ذوقنا في كتابنا هذا ذوقه اذ لا معارضة لأحد كائنا من كان
مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فأهل التأديب بحضوته
القدسية العلية يحترزون كل التحرز في أقوالهم وأعمالهم عما يتضمن صورة
المعارضة وإن لم يكن في الواقع من العلماء معارضة لفوزهم بحديث
هو أمامهم فيها ذهبوا اليه من خلاف هذا الحديث ولم يذكره
الترمذي أيضاً إلا بهذا اللحاظ لكنه حسن ظن إليهم على جواز أن
لايلغهم هذا الحديث رأساً فلا يمهّد عذراً في هذا الصنيع ، والله أعلم ،
نعم لو ذكره على وجه ليس على هذه الصورة كأن قال مثلاً وهو حجة

وبلغنا أن أبوبكر وعمر عملاً بأحد الحديثين وتركوا الآخر كان ذلك دليلاً على
أن الحق في ما عملاهما كذا في الاستدكار ، نقله الفاضل الكندي محمد
عبدالحق في ، التعليق المسجد على موطأ الإمام محمد ، في باب الوضوء
مما غيرت النار ، وروى أبوبكر الخطيب في ، تاريخ بغداد ، (ج - ٦ ص
٢٣٧ طبع مصر) بسنده عن الإمام مالك أنه قال لو كان هذا الحديث هو
المعمول به لعملت به الأئمة أبوبكر وعمر وعثمان بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يصلي الإمام قاعداً ومن خلفه قعوداً ، وحكي البيهقي عن
عثمان الدارمي أنه قال ، لما اختلفت احاديث الباب ولم يتبين الراجح منها
لفظنا الى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وسلم
فرجعنا به أحد الجانبين اه نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني في ، فتح الباري ،
في باب من لم يتوضأ من لحم الشاة ، وقال الإمام المصنف الأصولي
أبوبكر أحمد بن علي الجصاص في ، أحكام القرآن ، (ج - ١ ص ١٧)
متى روى عن النبي عليه السلام خبران متضادان وظهر عمل السلف

على من قال بخلافه - كان فيه شئ ، وإنما فرضنا وقلنا لو وجدنا حديثاً صحيحاً خالفه الأئمة الأربعة لأن وجود مثله يقل قلة بضاهي ، فقد الكلى ، ولقد سمعنا شيخنا عالم الهند وعارف وقته الشيخ الأجل ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوى رحمه الله تعالى " يدعى ويقول ليس حديث من الأحاديث الصحيحة ترد على العلماء الأربعة بأجمعهم وتكون حجة عليهم فما ذهبوا إليه ، ، والأمر على ما قال رحمه الله تعالى ونفعنا بركات حقائقه وعلمه وأحواله ، فلورأيت ما كتب بعض من المعاصرين على هامش كتابه في بعض المولعين بعمل الحديث ممن قضى تحبه ووجد الله إن شاء الله غفوراً رحيماً ، زاد الله تعالى في المسلمين من بعده من أمثاله ، وأين الزمان من مثله أن فلان الظاهرى

بأحدهما كان الذى ظهر عمل السلف به اولى بالاثباتاه وقد صرح شيخ المؤلف الشاه ولي الله الدهلوى في ، وازالة الخفا عن خلافة الخلفاء ، ، (ج- ٢ ص ٨٥ طبع الهند) ان اتفاق السلف وتوارثهم اصل عظيم في الفقه ولعله بالفارسية (اتفاق سلف وتوارث ايشان اصل عظيم ستدرقه) وقال العلامة ابن رجب العنبلى في ، وفضل علم السلف على الخلف ، ، (ص ٢ ، طبع مصر) فاما الائمة ونقها اهل الحديث فانهم يتبعون الحديث الصحيح حيث كان اذا كان معمولاً به عند الصحابة ومن بعدهم او عند طائفة منهم ، فاما اتفق على تركه فلا يجوز العمل به لانهم ما تركوه الا على علم انه لا يعمل بهاه وقد صرح المؤلف نفسه في الدراسة الرابعة في بحث الصاع ، ان عمل اهل المدينة المشرقة على ماكنها الصلاة والتحية صارت حجة قوية تعادل الاحاديث الصحيحة اذا كان بعادة مستمرة اهـ محمد عبدالرشيد النعماني ،

ربما يأتي بعمل يخرج عن المذاهب الأربعة فلا تتوحش من ذلك فإن فلاناً وهو شيخ شيخ هذا المعاصر وأقدم العلماء في عصره إن كان متمسكه فيما خالف الأئمة الأربعة حديثاً صحيحاً منصوباً فيما عمل فهو عندنا إن شاء الله تعالى على بينة من ربه لوجهين، أحدهما ما سبق مما أفاد أنه كان من الواجب عليه فور العمل بالحديث إلى أن يأتيه عذر المخالفين به ، الثاني ما نحن بصدد بيانه من أن مخالفة الأربعة بالحديث الصحيح مما تعسر وجودها وإن كان يترأى في الظاهر كذلك وذلك لأن المخالفة إنما يتحقق إذا لم يكن لأحد من الأربعة ولا لأحد من أتباعهم على ملأ الدنيا منهم جواباً عن ذلك الحديث بوجه من الوجوه السديدة بل يكون التبع في متبوعهم عن آخرهم محجوجين بهذا الحديث مضحين في جوابه ومع ذلك مضوا مصرين بأجمعهم على خلاف الحديث وحاشاهم من ذلك ، ونحن لا نظن ذلك في إمام واحد من هؤلاء الأربعة وأتباعه فكيف في الأئمة وأتباعهم ، نعم ظن ذلك إلى واحد منهم أو الكل لا يوجب ترك الحديث والعمل بقولهم بناء على أن لهم من ذلك جواباً والفرق بين الأمرين ظاهر ، وكذلك بين الظن إلى الواحد وأتباعه وبين الظن إلى الأربعة وأتباعهم ،

فاستبان من هذا أن خروج قول الأربعة من حديث صحيح في الباب مما يكاد يحكم عليه بالامتناع العادي ، فكيف يجوز وجود حديث غير معلول لم يعمل به عالم قط وهو ظاهر كلام الإمام الترمذی بل نصه قلنا معه كلام طويل فلنورده أولاً ثم نذيله بما شاء الله تعالى

أن نذيل قال رحمه الله تعالى في باب العلل من سننه وأنقله من عينه
 "جميع ما في هذا الكتاب (يعني به جامعه المشهور بسنن الترمذى) من
 الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين
 حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير
 خوف ولا مطر ولا سفر،، وحديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال "،
 من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فاقتلوه"، قال، وقد بينا
 علة الحديثين جميعاً في الكتاب،، انتهى كلامه،، ولا رأينا هذا ظننا
 أن تلك العلة فيها مما أوجبت ترك العمل والاحتجاج بهما من جميع
 العلماء فراجعنا كتاب السنن فوجدنا كلامه في حديثي الجمع والشرب ما
 أنقله منه بعينه، أما في حديث الجمع فقولـه قال أبو عيسى حديث
 ابن عباس (يريد قوله جمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 بين الظهر والعصر،، الحديث،، قدروى عنه من غير وجه رواه
 جابر بن زيد وسعيد بن جبیر وعبدالله بن شقيق العقيلي،، وقدروى
 عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غير هذا
 "يعنى ما يعارضه"، حدثنا أبوسلمة يحيى بن خلف البصرى حدثنا
 معمر بن سليمان عن أبيه عن حنش عن عكرمة عن ابن عباس أن
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال، من جمع بين صلاتين من غير عذر
 فقد أتى باباً من أبواب الكبائر قال أبو عيسى وحنش هذا هو أبو على
 الرجبى وهو حنش بن قيس، وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه أحمد
 وغيره، والعمل على هذا عند أهل العلم أن لا يجمع بين صلاتين إلا

فى سفر ويعرفه ، ورخص بعض أهل العلم من التابعين فى الجمع بين الصلوتين للمريض ، وبه يقول أحمد وإسحق ، وقال بعض أهل العلم يجمع بين الصلوتين فى المطر ، وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحق ولم ير الشافعى للمريض أن يجمع بين صلاتين ، انتهى كلامه ، أما فى حديث الشرب فقولہ ، ” إنما كان هذا فى أول الأمر ثم تسخ بعد ، هكذا روى محمد بن إسحق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال ، إن من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فى الرابعة فاقتلوه قال ، ثم أتى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم رجل قد شرب فى الرابعة فضربه ولم يقتله ، ، وكذلك روى الزهرى عن قبيصة بن ذؤيب عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم نحو هذا ، قال ، وكانت رخصة ، والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم لا نعم بينهم اختلافاً فى ذلك فى القديم والحديث انتهى كلامه أقول وبالله التوفيق والتسديد ، فأتى أبو عيسى الترمذى فى بيان علة الحديث الأول التى هى سبب ترك أهل العلم العمل به على ما يشعر به كلامه إشعاراً كالتصريح بأزيد من معارضة حديث أبى سلمة المروى عن ابن عباس أيضاً بحديث الجمع وليست المعارضة بينهما إلا بالصورة دون الحقيقة لأن حديث الجمع حديث صحيح أخرجه مسلم من وجوه وحديث حرمة الجمع معلول بحنش كما أقر به وحنش المكنى وإبى على الموصوف بالرحمى هو حنش بن قيس الذى يقول فيه وهو ضعيف عند أهل الحديث ، وليس غيره على ماتوهم بعض أهل العلم من ظاهر عبارة الترمذى المتقدم ذكرها حيث تغيرت

في موضعي ذكره بالتكنية والنسبة بالرحبي في واحد والنسبة إلى أبيه في آخر، قال في تهذيب التهذيب الحسين بن قيس الرحبي أبو علي الواسطي ولقبه حنش روى عن عطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى ابن عباس انتهى وهذا من رواته في هذا الحديث ثم قال أبو طالب عن أحمد ليس حديثه بشئ لا أروى عنه شيئاً، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه متروك الحديث، ضعيف الحديث، وقال أبو معاوية بن صالح عن ابن معين ليس بشئ، وقال الدوري عن ابن معين وأبي زرعة ضعيف، وكذلك قال أبو حاتم عن أبيه قيل له، كان يكذب قال أسئل الله السلامة وقال البخاري لا يكتب حديثه. وعد كثيراً ممن جرحه جرحاً شديداً وليس فيهم من ذكره بخير، وقال في "الميزان"، حسين بن قيس الرحبي الواسطي أبو علي ولقبه حنش سمع عكرمة وعطاء، قال أحمد متروك له حديث واحد حسن في قصة الثوم، وعد كثيراً ممن ذكره بالبأس الشديد، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فلا معارضة بين الحديث مع صحة أحدهما وضعف الآخر على أنا لو فرضنا ثبوت المعارضة وكونهما على حد سواء. من الصحة فالمعارضة إذا لم يمكن التفصلي منهما بالجمع بين المتعارضين فهي مما يوجب الوقفة في الحكم بأحدهما مالم يوجد المرجح لأحد الحديثين ولا تعد المعارضة من علل الحديثين أو أحدهما، وإذا وجد المرجح عمل بما يرجح من غير أن يحكم على الحديث الصحيح الآخر بكونه معلولاً كما لا ينبغي على ماهر هذا الفن الشريف على أنا على فرض صحة المعارض لحديث الجمع تقتدر بحمد الله على الجمع بينهما

بوجهه ، وإن كان الحمل على العزيمة والرخصة وهو الوجه المتمشى في أكثر مواضع جمع المعارضات ، غير صحيح ههنا لتصریح أحد الحديثين بالوعيد المتأني للرخصة ، الوجه الأول قوله ” من جمع بين الصلاتين ، مطلق يصدق على الجمع بين كل صلاتين ، وحديث ابن عباس قيده بالجواز بصريح الفعل من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في جمع الظهر بالعصر والمغرب بالعشاء فبقى القول محرماً فيما سوى ذلك فحديث القول محرم لجمع صلاتين في وقت واحد في غير ما أباحه حديث الفعل ، الوجه الثاني حديث عكرمة مسوق لبيان حد الفائت من الصلوة والوعيد على من عذاه عن ذلك الحد الموقت فالمنعني من جمع بين صلاتين الفائتة والوقتية بأن فرط من غير عذر من نوم أو نسيان أو إغماء أو نحوه إلى أن يدخل وقت أخرى فقد أتى باباً من أبواب الكبار ، وهو فوات الصلاة ، فهذا على وزن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيح من حديث أبي قتادة عند مسلم مرفوعاً ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر صلاة إلى أن يدخل أخرى ، وقد استدلل بها الجمهور على أن كل صلوة لا يذهب وقتها حتى يدخل وقت أخرى ، فلا يذهب وقت العشاء إلا بدخول وقت الصبح ، والأحاديث الدالة على التحديد إلى نصف الليل في العشاء تحمل على الوقت المستحب ، وإنما خرج صلوة الصبح عن العموم المذكور بمفهوم قوله ” من أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس ، الحديث ، وهذا المفهوم في هذا الحديث بإجماع الأمة المتعقد على إهمال الوقت بين الصبح والظهر ، فعلى هذا

المحمل هذا الحديث يدل على ما يدل عليه حديث التفريط . من حيث أن الوعيد وقع على من جمع بين الفائت والوقتية فدل على أن فوات أحد الوقتين بدخول الآخر ، ومن وجوه الجمع بل أقربها أن يقال الحرمه في حديث القول مقيّد بغير العذر ، وفعله صلى الله تعالى عليه وسلم كان بعذر إلا أن العذر لا ينحصر في خوف ولا مطر ولا مرض بل يعمها وسائر الأعذار كثيرها وقليلها وأضعفها أعلاها وأدناها كحاجة بيت أو ورود قادم أو ضيف فضلاً عن شغل شاغل يخاف فيه على البعض فوت الصلاة فلا يبقى في حد الكراهة أو الحرمه إلا جمع من اتخذها عادة لا عن شئ كما سيجيء نقله عن الإمام النووي أو جمع من يجمع عن تكامل وتهاون وميل فراغ عن العبادة أو قلة رغبة إلى أجر شغل غيب شغل وتعمير للأوقات المتعددة بالاقبال على الله سبحانه بأداء المفترضات كما يشاهد عن بطلة الأمامية وجهلهم ، وهذا كله كلام على التناول وإلا فقد عرفت أن حديث القول هذا ضعيف يحنس على إقرار ذلك من الإمام الترمذى ومما عارض حديث الجمع مطلقاً في سفر أو في حضر عند الحنفية القائلين بحرمه إطلاقه حديث الصحيحين على ما روى العيني في شرح البخارى ، وقال استدلل أصحابنا بما رواه البخارى عن عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى عنه قال ، ما رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة بغير ميقاتها . إلا صلاتين ، ، الحديث وبما رواه مسلم عن أبي قتادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت

صلاة والجواب عن هذه الأحاديث التي فيها الجمع في غير عرفة بالجمع بما قاله الطحاوي في "شرح معاني الآثار"، أنه صلى الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها لا أنه صلاهما في وقت واحد، ويؤيد هذا المعنى حديث ابن عباس قال، صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر، رواه مسلم وفي لفظ قال، جمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر، قيل لابن عباس ما أراد إلى ذلك قال أراد أن لا يخرج أمته، قال ولم يقل أحد منهم بجواز الجمع في الحضر فدل على أن معنى الجمع ما ذكرناه من تأخير الأولى إلى آخر وقتها،، انتهى كلام العيني، وجه الاستدلال بالحديث الأول حصر الجمع بين الصلاتين بعرفة فدل على نفي الجمع في غيرها وهو استدلال ضعيف بما قال القسطلاني، وجوابه أنه مفهوم وهم لا يقولون به ونحن نقول به إذا لم يعارضه منطوق وقد تظاهرت الأحاديث على جواز الجمع، ثم هو متروك الظاهر بالاجماع في صلاتي الظهر والعصر بعرفات وقد تعقبه العيني في قوله أنه مفهوم وهم لا يقولون به فقال لا نسلم هذا على إطلاقه وإنما لا يقولون بالمفهوم المخالف انتهى . أقول وكتب أصولهم يشهد بذلك إعتبار ذلك وإن هذا المنع منع مجرد عن سند المذهب لا يلتفت إليه، هذا ما أجاب به القسطلاني، والجواب الحقيقي بالتحقيق عند هذا الفقير هو أن المراد من الصلوتين اللتين صليت قبل ميقاتها في الحديث المتقدم صلاة المغرب وصلاة الفجر ويصح بذلك لفظ البخاري في حديث عبد الرحمن بن

يزيد يقول ، حج عبدالله فأتينا المزدلفة حين الأذان بالغمضة أو قوياً من ذلك حتى قال ، ثم صلى العشاء ركعتين فلما طلع الفجر قال إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان لا يصلي هذه الساعة إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم انتهى قال الكرماني وجزاء قوله فلما طلع الفجر محذوف وهو قوله صلى صلاة الفجر ، وجه التصريح أن أبا عبدالله البخاري يفسر قوله إلا هذه الصلاة ويقول هاصلوتان تحولا عن وقتها صلاة المغرب بعد ما يأتي الناس المزدلفة والفجر حين يبرز الفجر قال ، رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يفعله انتهى فالحصر على هذا المعنى يرجع إلى وقوع صلاة الفجر والمغرب بغير ميقاتها خاصتين في المزدلفة فلم يعارض هذا الحصر الجمع في السفر أو في الحضر بين صلوات الظهر والعصر والعشاء والمغرب في شئ كما لا يخفى على الخبير المتأمل ،

ولا يذهب عليك أن وقوع الفجر قبل ميقاته بالحضر في يوم مزدلفة لا يدل على نفي التغليس في سائر الأيام كما زعمت الحنفية باعتبار أن الإجماع منقذ على عدم جواز الصلاة بالليل فتعين حملها على غير الوقت المعتاد وحين فسره الحديث بقوله "حين يبرز الفجر" بزاء وغيين معجمتين ، أنه يطلع دل على أن الوقت بعد ذلك وهو وقت الإسفار ، وجه البطلان زعمهم هذا أن طلوع الفجر في هذا اليوم لم يكن مما يدركه عموم الناس بل خصوصهم أيضاً وكانوا يقولون لم يطلع الفجر حتى قال الكرماني وغيره قد تحقق الطلوع لرسول الله صلى

الله تعالى عليه وسلم خاصة إما بالرحى وغيره فلم يدل الحديث على أن الوقت المعتاد بعد التغليس ،

نرجع إلى المقصود ونقول وجه إمتدلالهم بالحديث الثانى أن لفظ حصر التفريط والعصيان فى اليقظة على من أخر صلوة حتى يدخل وقت أخرى وهو بعمومه ينفي كل تأخير كذا فى سفر أو حضر وهو أضعف من الأول ، وذلك لأن الخصم قائل لاعتالة بتخصيص هذا العموم بما يثبت به النص من الجمع والتأخير حتى دخل وقت الأخرى فى مزدلفة ، فإذا ثبت مثل ذلك النص فى السفر أيضاً يخص ذلك من هذا العموم كما خص نص المزدلفة ، ويبقى الكلام فى صحة حديث الجمع فى السفر فهاهو حديث الشيخين بطرق متعددة فلزم التبكيت ، هذا فى السفر ، وأما حديث الجمع فى الحضر فلها صح أيضاً برواية مسلم فى صحيحه بطرق متعددة يجمع بينهما بأن التفريط ممن يعتاد ذلك الجمع من غير الأعذار التى أشرنا إليها بتهاون وتكاسل فلا معارضة أصلاً ، وأيضاً وقت دخول صلوة أخرى وحدها عند من تمسك بحديث جمع الحضر وقال باشتراك الوقتين على ما سأتى تفضيله قريباً إنما يتحقق إذا بقي من الوقت مقدار أربع ركعات ففاته عند ذلك الوقت المقدم وهو الظهر فى جمعه بالعصر والمغرب فى جمعه بالعشاء ، فعنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم "حتى يدخل وقت أخرى" ، عند القائل بالاشتراك حتى يدخل وقتها منفرداً عن الأولى ، وهو التفريط والعصيان عنده ، فلم ترد هذا

الحديث حجة عليه في قوله وإنما أتى بصرفه عن الظاهر لميسر الحاجة إلى جمعه بالحديث الصحيح الآخر وهو واجب كما لا يخفى ، وهذا جواب لطيف عن القائل بالاشتراك إذا تأمل بقی الاعتراض ههنا بأن يقال لم يتعين الجمع بين هذا الأحاديث بما تقدم لم لا يجوز أن يجمع بما جمع به الطحاوي في "شرح معاني الآثار" ، على ما تقدم نقله وجوابه ما تصدى له الامام النووي في "شرح مسلم" ، حيث قال في حديث ابن عمر "إذا جدد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق صريح في الجمع في وقت إحدى الصلوتين وفيه إبطال تأويل الحنفية في قولهم إن المراد بالجمع تأخير الأولى إلى آخر وقتها ، وتقديم الثانية إلى أول وقتها ، وما أجاب به العيني عن ذلك بناءً على الشفق الأحمر والأبيض على اختلاف القولين كما لا يخفى على من رجع إليه ترده الرواية الأخرى لمسلم ، قال النووي فيها والرواية الأخرى أوضح دلالة وهو قوله ، ، إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر آخر الظهر حتى يدخل وقت العصر فجمع بينهما انتهى بذلك لأنه مصرح بدخول أول وقت العصر فكذلك ينبغي أن يكون حديثين على إفادته أنه (١) لم يأخذ بهذا الحديث أحد من أهل العلم فكأن مما انعقد الإجماع على خلافه ، وسيجئ في الدراسة التالية هل يجوز عقد الإجماع على خلاف الحديث الصحيح مع ما فيه من البيان

(١) قال في هامش المطبوعة هكذا في الأصل ولعل ههنا بعض العبارة متروكة من النسخ ، قلت ويظهر من رد ذب الذبابات ، ، انه سقط ههنا قدر ورقة - الزمان -

اللافتى به وهذا القول منه غريب جداً ، وجه الغرابة أنا قدمنا أن عدم الأخذ بالحديث من يتسبب إليه ذلك إنما يتحقق إذا لم يجب عن ذلك الحديث ولم يحمله على محمل ، وأما إذا فعل ذلك فقد أخذ به على ما ظهر له من تأويله ، وهذا الحديث كثرت في تأويله أقوال العلماء ، قال الإمام التتوي ، وللعلماء فيه تأويلات ومذاهب . منهم من تأوله على أنه جمع لعذر المطر ، وهذا مشهور عن جماعة من كبار المتقدمين ، وهو ضعيف بالرواية الأخرى من غير خوف ولا مطر ومنهم من تأوله على أنه كان في غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم وبأن أن وقت العصر دخل فصلها ، فهذا أيضاً باطل وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء ، ومنهم من تأوله على تأخير الأولى إلى آخر وقتها فصلها فيه فلما فرغ منها دخل الثانية فصارت صورته صورة جمع ، وهذا أيضاً ضعيف أو باطل لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا محتمل (١) وفعل ابن عباس

(١) قال الحافظ في الفتح وهذا الذي ضعفه استحسنة القرطبي ورجحه قبله امام الحرمين وحزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاوي وقواه ابن سيد الناس بأن الشفاء هو راوى الحديث عن ابن عباس قد قال به وذلك فيما رواه الشيخان من طريق ابن عيينه عن عمرو بن دينار فذكر هذا الحديث وزاد قلت يا أبا الشفاء اظنه اجر الظهر وعجل العصر واخر المغرب وعجل العشاء قال وانا اظنه قال ابن سيد الناس وراوى الحديث ادري بالمراد من غيره قلت ولكن لم يحزم بذلك بل له عليه فقه تقدم منه ، كه يتلا الايوب وقجوزيه لان يكون الجمع بهذا المطر لكن يقوى ما ذكره من الجمع الصورى ان طرق الحديث كله

وإستدلاله بالحديث لتصويب فعله وتصديق أبي هريرة له وعدم إنكاره صريح في رد هذا التأويل حيث روى وقال قد خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون الصلوة الصلوة فجاء رجل من نبي تميم فجعل لا يفتر ولا يثنى للصلوة فقال ابن عباس أتعلمني بالسنة لا أم لك ثم قال ، رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، قال عبدالله بن شقيق فحكك في صدري من ذلك شئ فأتيت أبا هريرة رضى الله تعالى عنه فسألته فصلت مقالته ، ومنهم من قال هو محمول على الجمع بعذر المرض أو نحوه مما هو في معناه من الأعذار وهو قول أحمد بن حنبل والقباضي حسين بن أصحابنا واختاره الخطابي والمتولى والرويانى من أصحابنا وهو المختار فى تأويله لظاهر الحديث ولفعل ابن عباس وموافقة أبي هريرة ولأن المشقة فيه أشد من المطر انتهى كلامه ، ومع هذه التأويلات والمذاهب فيه وإن كانت بعضها

ليس فيها تعرض لوقت الجمع فاما ان تحمل على مطلقها فتستلزم اخراج الصلوة عن وقتها المحدود بغير عذر واما ان تحمل على صفة مخصوصة لا تستلزم الاخراج ويجمع بها بين حفرق الاحاديث والجمع الصورى اولى والله اعلم انتهى كلام الحافظ قلت وقد جاء هذا الاحتمال صريحاً فى روايه النسائى (ص ١٠٢) قال اخبرنا قتيبة حدثنا سفيان عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال صليت مع النبى صلى الله تعالى عليه وسلم بالمدينة ثنائياً جميعاً وسبعاً جميعاً اخر الظهر وعجل العصر واخر المغرب وعمل العشاء - محمد عبدالرشيد النعمانى -

بعيدة كيف يطلق عليه أنه لم يعمل به أحد من العلماء ، وإن أراد الترمذى أنه لم يعمل بظاهره من غير تأويل أحد من العلماء فيبطل قوله " كل حديث في كتابي هذا معمول ما خلا حديثين ، فان كل حديث في كتابه ليس مما لم يؤول أصلاً وعمل بظاهره ، على أن هذا الحديث عمل بظاهره جماعة من العلماء وهو المحمل الذى أشرنا إليه بأحسن وجوه الجمع فيما تقدم ، قال الإمام النوى في " شرح مسلم . ، عقيب الكلام السابق وهو المحمل الذى ذهب إليه أحمد بن حنبل والقاضى حسين ، وذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع فى الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة وهو قول ابن سيرين وأشهب من أصحاب مالك وحكاه الخطابى عن القفال الشاشى الكبير من أصحاب الشافعى عن أبى اسحق المروزى ، وعن جماعة من أصحاب الحديث واختاره ابن المنذر ويؤيده ظاهر قول ابن عباس أراد أن لا يخرج أمته فلم يعمله بمرض ولا غيره والله تعالى أعلم انتهى كلامه وقوله ، فلم يعمله بمرض ولا غيره ، ، يريد أن دفع الحرج يعتمد على وجوده ولكنه مطلق يشمل كل حرج يلحقه لأية حاجة تفرض على ما قدمنا الكلام فى تعميمها ، ومن لم يحمل جواز الجمع فى الحضر على أدنى حاجة واتخذ مذهباً من غير عذر رأساً الإمام الحق الصدق الصديق الصادق رضى الله تعالى عنه ، ومذهب واحد منهم مذهب باقيهم كما قال أبوه محمد باقر حقائق الوجود كله على ما نقله ابن الهمام فى " فتح القدير ، ، لما سئل فى مسألة هل يوافقه فيه على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه " لا يصدر أهل بيته

إلا عن رأيه ، - وأوفرضنا وجود إجماع على خلاف هذا الحديث ، وقد عرفت بطلانه ، فلا إجماع بمخالفة أهل البيت بل الحق عندنا أن ما أجمع عليه أهل البيت وأهل المدينة المشرقة فعليه الاعتماد كل الاعتماد ويحذر تركه .

وعندى أن مالكاً رحمه الله تعالى أخذ بحديث الجمع هذا من غير عذر وحاجة حيث قال بالاشتراك في وقت الظهر والعصر وفي وقت المغرب والعشاء فإن لفظ الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء أو لفظة آخر الظهر صلى الله تعالى عليه وسلم فصلها في وقت العصر مثلاً لا يبدل على أزيد مما قاله رحمه الله تعالى ، ومعنى الاشتراك في مذهبه هو أنه قال : يدخل وقت العصر إذا صار ظل كل شئ مثله ولا يذهب وقت الظهر بل يمتزج الوقتان إلى غروب الشمس فوقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شئ مثله وقت مختار : ووقت الأداء آخره إذا بقي إلى غروب الشمس قدر أربع ركعات ، ولم ينفرد بهذا مالك في أحد قوله وهو المعتمد المشهور المنسوب إليه بكلمة عند في كتاب " المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة " ، بل وافقه على ذلك عطاء وطاؤس رحمهما الله تعالى ، وقال يمتد وقت المغرب ثم بعد ذلك يشترك هي والعشاء ، فوقت الاختيار عنده في المغرب وقت واحد ويتسع إلى وقت العشاء ووقت الأداء باق إلى أن يبقى من الليل قبل طلوع الفجر قدر أربع ركعات ، وعند طاؤس لا يفوت المغرب والعشاء إلا بالنهار ، وأنت خبير أن حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما مستندهم في ذلك ، كيف لا وقد وقع التصريح في طرق مسلم لهذا الحديث بأن ذلك الجمع كان بتأخير الظهر وجمعه بالعصر في وقته

وكذلك تأخير المغرب وجمعه بالعشاء ، وهو عين الاشتراك والامتزاج المذكور ، ويصالح هذا الحديث أن يكون متمسكاً لسيد الأئمة جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه فإنه ماخالفه مالك وعطاء وطاؤس إلا في أول الوقت فإن مذهبه رضي الله تعالى عنه أنه بالزوال المحقق يدخل وقت الظهر والعصر مشتركاً ممتزجاً ويشترط تقديم الظهر على العصر في كل الوقت إلى أن يبقى إلى الغروب قدر أربع ركعات فيفوت وقت الظهر ويختص بالعصر ، وهكذا بعد الغروب المحقق يدخل الوقتان معاً فيصلى بالشرط المذكور ويبقيان إلى أن يبقى من آخر وقت العشاء وهو نهف الليل عنده رضي الله تعالى عنه قدر أربع ركعات ، وصلاح التمسك المذكور على هذا المذهب لعموم لفظ الجمع بين الصلاتين والاقتصار عليه في بعض طريقه ، ومع هذا كله كيف يسوغ القول للعالم بالمذاهب أنه لم يأخذ بهذا الحديث أحد من أهل العلم هذا آخر كلامنا على الحديث الأول ،

وأما على الحديث الثاني فنقول قوله ” إنما كان هذا في أول الامر ثم نسخ بعده دعوى من غير دليل فيما لا يباح فيه الدعوى إلا بنص صاحب الشرع صلى الله تعالى عليه وسلم ، قوله ” وهكذا روى محمد بن إسحق ، ، إلى آخر المتن ؛ قلت لا يدل هذا الحديث إلا على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقتل الرجل في الرابعة فيجمع بين الحديثين بأن الأمر بالقتل كان من باب الإباحة والرخصة لسياسة دون إيجابه حداً في المرتبة الرابعة ، فترك القتل في الحديث

الآخر لا يعرض تلك الرخصة ، ومتى يمكن الجمع لم يبح لنا القول بالنسخ على أنه إذا لم يمكن الجمع عندنا لا يقدم على النسخ أيضا ما لم يوجد نص من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم بنسخه ، وإن علم تأخر تاريخ أحد الحديثين عن الآخر ، وبذلك صرح الحافظ الحازمي في ، ، الاعتبار ، ، في مقدمة كتابه ، وقول الزهري السابق نقله برواية الترمذي عنه معلقاً قال ، ، وكانت رخصة معناه عندى أن القتل في الرابعة كانت رخصة في الحديث الذى أمر به فكان الأمر هناك أمر بإباحة ، ولهذا لم يقتله فيما رواه الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحو حديث جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه ، فالعجب كل العجب من أبي عيسى الترمذي أنه مع هذا الجمع الذى رواه عن الزهري بنفسه كيف أقدم على الحكم بالنسخ ، وإذا لم يثبت نسخه فليت شعري ما علة هذا الحديث التى أشار في باب العلل إلى تقدم ذكرها في الكتاب ، وما طريق ثبوت عدم أخذ أهل العلم به على المعنى الذى ورد من الرخصة والإباحة للسياسة في الرابعة مع أنه لو ثبت عدم وقوع ذلك في الأمة عن أحد من العلماء لم يدل ذلك على عدم الأخذ منهم لان معنى الأخذ بأحاديث الرخص رويتها كذلك مباحة وإن لم يقع العمل بها منهم قط كما لا يخفى على الفطن فلم يظهر وجه صحة الحكم على هذا الحديث أيضاً بأنه ما أخذه أحد من العلماء والله تعالى أعلم ، وليكن هذا آخر هذه الدراسة والحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً .

الدراسة الثامنة

”فما إذا عارض الاجماع الحديث الصحيح“

إعلم خلاك الله تعالى عن الرسوم الماسخة ، وحلاك بالادراكات
 الفاسخة للهيات الراسخة ، أن كلامنا في هذا الدراسة بل جميع الكتاب
 على نمط جديد مما لم يعهد في أسفار المتقدمين المتداولة اليوم ، فإذا
 سمعت في الاجماع ما لم يقرع سمعك من عالم معاصر ولا متقدم قط
 فلا تبادر إلى إنكاره بمجرد عدم إلفك به لحدثانه متمسكا بأن كل
 محدث ضلالة ، فيبقى بصرك في غطاء عما أشار إليه القرآن المجيد
 (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون) فإن
 المحدث الحق المعانق بدليله وبرهانه مستور عن أوهام المترسمين بحجاب
 الحدثان ، وعدم سبق مثله لعزته وعدم الفهم به وأسره بما ألقوه
 فأنهم أعداء ما جهلوه ، وهذا المحدث قديم بصدوره عن أصل
 محقق في علم عال حدث وظهر من علم سافل إذا بلغ كتابة الأجل
 المعهود من عالم الظهور والشهود ، فليس المحدث والضلالة إلا مما
 لم ينزل عن معدن برهاني على مستوى نوري بل عن منحت وهمي على
 مذهب غروري ، فالخليم الرشيد من ذكره الله سبحانه بسماع القول
 واتباع أحسنه من حيث وفاقه بالدليل الحق ممن كان وأينما كان ،
 فإن الحكمة ضالة الحكم هو الحق بها حيث ما وجدها ، وإذا تمهد هذا
 العذر فنقول ، إن قال قائل قد علم أنك تقول إن التعارض بين الحديثين

على فهم الرجال وإن علم تأخير أحدهما لا يبيح الحكم بالنسخ كما
يسطته في رسالة مفردة في ذلك ، فها قولك فيما إذا عارض الحديث
الإجماع هل ينسخ حكم الحديث أم لا ، فإن قلت نعم ، قدمت
آراء الرجال على قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ،
وكتابك هذا لا يبطال ذلك وجوزت النسخ من غير تنصيص من الشارع
صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهو عندك منحصر فيه ، ولهذا ما جوزته
بكلام المعصوم المعارض بكلامه صلى الله تعالى عليه وسلم لمن غير
ذلك التنصيص مع علم المتأخر ، وإن قلت لا فقد خالفت أهل أصول
الحديث قاطبة حيث صرحوا بجوب نسخ الحديث عند معارضة
الإجماع قال الإمام النووي في "التقريب" ، ومنه (يعنى النسخ) ما عرفت
بدلالة الإجماع كحديث قتل شارب الخمر في الرابعة "قال السيوطي
في "التدريب" هو ما رواه أبو داود والترمذي من حديث
معاوية "من شرب الخمر فاجلوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه" ،
قال المصنف يعنى النووي في شرح مسلم ، ، دل الإجماع على
نسخه ، قلت بعد ما إذكرك مما مر في الدراسة السابقة من عدم تعارض
الحديث المذكور بالإجماع ، والمناقشة في المثال سهل والاكتفاء بها في
التحقيق جهل ، أن الإجماع لم يثبت عندي حجته ، إلا من حيث
أنه إذا حصل على أمر يعلم منه كون سنده مما أجمع علماء العصر على
إفادته ذلك الحكم ، فإن كان حديثاً علم أنهم أجمعوا على صحته
أوحسنه ، وعلم أن لفظ السند كتاباً كان أوحديثاً في الدلالة على الحكم
بحيث لم يختلف فيها أحد إما لكونه نصاً صريحاً فيه أو لاشتماله على

علة منصوصة من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم أوجلية لم يختلف فيها إثنان ، وعلم أنه لم يبلغ أحداً من علماء العصر من الأحاديث ما يعارض سندهم ، وعلم أنه حكم لم يخالفه قياس من الأقيسة ، والإل لم يتحقق الاجماع بشذوذ من خالف قياسه به ، وبمحصل هذه العلوم بمحصل الاجماع يكون الحكم المجمع عليه قطعياً أو مما يقرب القطعي ، فمجموعها لها التأثير في حصول القطع أو يضاهيه ، وليس في نفس اجتماع الأمة بمجردة عندى ما يوجب القطع وكل ما أقيم من الدلائل على أن لاجتماع الأمة نفسه تأثيراً في إيجاب القطع واطلعنا عليه فنظور بأنظار موجهة واضحة غير متعسفة لا يفيد المطلوب مع ورودها ، وليس هذا محل تعرضه ، هذا ما بدى لنا في حجية الاجماع ، وقد وافقنا على هذا رأى قدوة علماء دهره يعسوب زماننا الشيخ الأجل الصوفى الاكمل ، إمام بلاد الهند الشيخ ولى الله بن عبد الرحيم مشافها في جملة صالحة من أرائنا مخالفاً لى في تفردى ببعض ماخالفات فيه الجواهر ،

ومن الرديف وقدركبت غضنفرأ

والحمد لله تعالى على ذلك حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى ،

وما يجب التنبيه له ههنا أن كلام النوى ” ومن النسخ ما عرف بدلالة الاجماع ، ، ملوح بل مصرح بما نحن عليه من تحقيق الحق

إن شاء الله تعالى في حجية الإجماع فإنه يفيد أن أهل أصول الحديث إنما يقولون بجواز النسخ بدلالة الإجماع لا بجوازه بنفس الإجماع ، ودلالة الإجماع على نسخ الحديث من حيث كون سنده ناسخاً لأنه المؤثر في القطع لا نفس الإجماع كما قلنا ، وسنفضله فيما بعد فعلى هذا لا يخالف قول أهل أصول الحديث بجواز كون الإجماع ناسخاً قول أهل أصول الفقه من ، أن الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ ، ، لأن جواز كونه ناسخاً من حيث دلالة على النسخ في الباب وهو سنده ، ونفيه من حيث لحاظه بمجرد نفسه ، فإن نفس الإجماع عبارة عن آراء مجتمعة من علماء عصر واحد ، وآراء الرجال ليست من نسخ كلام المعصوم في شيء ، فإن أنت الفقهاء في علة عدم كون الإجماع ناسخاً بما بينا يلزمهم الإقرار بأن نفسه بمجرد عار عن إيجاب القطع لكونه آراء جماعة غير معصومة ولو بالاجتماع وحده وإلا فما وجه عدم جواز النسخ من القاطع المتأخر للقاطع المتقدم عندهم وإن لجأوا إلى وجه آخر في ذلك ينظر في تمامه والله سبحانه أعلم بهم ، وإذا اتضح عليك رأيي هذا في الإجماع فاعلم أنه إذا حصل العلم إجمالاً بسند هذا حاله يقدم في العمل على كل حديث بلغنا في خلاف حكمه لتيقنتا بوجود علة مرسله فيها أو كونه من القوة على ما لا يساوي قوة سندهم أو مما لا يعارض السند بمحمل يبدى لأهل الإجماع فإن فرضنا الحديث المعارض للسند متاهياً في القوة كالمتواتر أو قريباً من ذلك في الصحة كالمختلف عليه الشيخان نظن أن أهل الإجماع وهم علماء العصر قاطبة حملوه على ما لا يعارض سندهم من المحامل أو حطوه في القوة عن درجة

سندهم فإن المتواترات تتفاوت رتبها على وجوه لا يخفى على الماهر ،
وحديث الشيخين وإن تلقته الأمة بالقبول ففيه ما انتقد عليه
أئمة الحديث سهداً ومتناً ، وهذا حديث البسلة قد علل رواية مسلم
ببيع علل ، وإن أجاب القوم عما انتقد عليهما ، وأنت خير بأنه
مع احتمال أن يكون الإجماع منعقداً على خلاف الحديث لعدم
معارضته بما أجمعوا عليه إما للترجيح عليه قوة أو بمحمل ظهر لأهله
كيف يسوغ التجاسر على الحكم بأحاديث الشيخين بعلّة قاذحة في
الأول بالإجماع بدليل الإجماع على خلافه إن وجد ذلك فيها ، فإن
أدنى ما ينسد باب السؤال بأنهم لم اجتمعوا على خلاف هذا الحديث ،
ويكفي مؤنته بيان الوجه لتقديم السند على مروياتهما ، هذا هو
الاحتمال لأشئ أزيد من ذلك كاحتمال لا يلبق بمنصب الشيخين بخلاف
غيرهما من كتب الحديث ، ففي الحديث المتقدم الذي رواه أبو داود
والترمذى إن قرص انعقاد الإجماع على خلافه لا يستبعد أن يكون معللاً
بعلّة قاذحة فيه ظهرت لهم فأخرجته عن الاحتجاج فضلاً من أن
يعارض سنده ، وبالجملّة فدلالة الإجماع بخلاف الحديث ليس على
أزيد من تقديم حديثهم عليه أو الطعن فيه فهذا القدر هو الذي
يلجئ إليه الإجماع فيكتفى به ، وأما نسخ الحديث فلا دلالة
للاجماع عليه أصلاً كما لا يخفى (١) وعلى هذا يحمل خلاف ابن
حزم مع من أجمع على دلالة الإجماع على نسخ الحديث إذا كان

(١) كذا في المطبوعة ويظهر من مطالعة ذب الذهاب عنه أنه

مخالفه فيكون خلافاً عن دليل خارقاً لذلك الاجماع يعنى به
الاجماع على نسخ الحديث بالاجماع ، فإن قلت قال الصيرفى
الحديث لا يحكم عليه بالنسخ بالاجماع على ترك العمل به إلا إذا عرف
صحته ، وإلا فيتحمل أنه غلط قلنا فى كفى حكمه كلام ، أما فى
الحكم بالنسخ إذا عرف الصحة فلما من إبداء الوجوه التى لا تلجئ
إلى النسخ وإن الضرورة غير قاضية إلى ذلك وأما فى الحكم بالغلط
إذا لم يعرف صحته فلأن ضرورة الاجماع على خلافه لا يعينه فى كونه
موضوعاً باطلاً أو صادراً من غلط الراوى بلى يجوز أن يكون حسناً
قدم عليه منذ الاجماع لصحته ، وترك العمل بالحسن فى مقابلة
هذا بمجرد الصحة فكيف إذا جوز انضمام ما يوجب العمل بالسند
إليها بوجود أخرى كثيرة نعم الغلط من إحدى الاحتمالات التى يدل
عليه الاجماع لأنه يتعين مدلولاً له ، فإذا كان كذلك ولم يظهر لنا
على الحديث المخالف معه الاجماع أمر يقدر فيه شئداً أولئنا نحمل
تركه من أهل الاجماع على أحسن المحامل وإن كان الحديث المتفق
عليه مع الحكم بعدم استبعاد غير الحمل الحسن فى غيره مثلاً
كحديث قتل الشارب فى الرابعة إذا لم يظهر لنا فيه ما يقدر من العلل
نحمل تركه من أهل الاجماع على أن ذلك مع صوته عن العلل لا يبلغ
قوة سندهم للحكم المخالف به ، فإن قلت الحديث المتفق عليه
الشيخان لما كان مما تلقته الأمة بالقبول ، وكان ذلك عند البعض مما يوزن
القطع بصحة ذلك الحديث ، وهو الرأى المنصور عندك من حيث
الدليل على ما سياتى فى دراسة عليحدة كان الاجماع على ما مخالفته

غالبية التعارض به دون تقديمه عليه ، قلنا تلقى الأمة على الرأي المنصور إنما يوجب قطع الصحة لاقطع عدم المعارض به أصلاً ولا حملاً على وجوه الجمع ، وإجماع الأمة على حديث والحكم بها يوجب العلم الاجمالي بالحكم من جميع علماء العصر بأن الحديث المتفق عليه لا يعارض سند إجماعهم لما مر من الوجوه فحصل عندنا علم إجمالي بحديث يترك به هذا الحديث ، فإن قلت إذا دل الحديث المتفق عليه نصاً على حكم وأتاك الاجماع على خلافه ، ومعلوم أن الاجماع يجوز أن يكون سنده قياسياً يصلح للقياس لأنه قد يكون قياسات مجتمعة فترك الحديث بالاجماع يتضمن احتمال تركه بآراء الرجال فكيف يجوز في رأيك أن نفس الاجماع لا تأثر له في القطع ، قلنا هذا الاحتمال مندفع لأن القياس في مقابلة النص حرام فكيف ينسب ذلك إلى علماء العصر ، فحصل العلم بأن سند هذا الاجماع على خلاف النص لا بد وأن يكون نصاً ، فإن قلت هذا كله مبنى على امتناع جواز عدم العلم من أهل الاجماع بهذا الحديث وما طريق إثباته ، قلنا لاشك أن جميع علماء العصر من أهل الاجماع يدخل فيهم جميع حفاظ الحديث ومشائخه والمجتهدون أكثرهم ممن بعد من مشايخ الحديث وحفاظه والحديث الصحيح إذا لم يكن محفوظاً عند أحد من هؤلاء في عصر فن أين جاء مستنداً في الأعصار الآتية ، فان قلت الظاهرية لا يقولون بالقياس والاجماع قد ينعقد بقياسات مجتمعة من أهل العصر فكيف يشترط عدم شذوذهم من الاجماع المطلق الشامل للاجماع القياسي أيضاً ، قلنا ليس كل مشايخ الحديث ظاهرية وليس كل من

يطلق عليه الظاهرية في العرف ممن لا يخرق خلافه الاجماع وليس كل
 أهل الحديث يحرمون القياس مطلقا ، وسيمجئ الفرق بين الظاهرية
 وأصحاب الظواهر في الدراسة اللاحقة ، فإن قلت قول السيوطي في
 ابن حزم ، و ظاهري لا يقدح خلافه في الاجماع ، ، يدل على أن الظاهرية
 ليسوا من أهل الاجماع وإذا كان كذلك بطل قولك فيما سبق " الحديث
 الصحيح إذا لم يكن محفوظاً عند أحد من علماء العصر من أهل الاجماع
 فمن أين جاء ، ، إلى آخره لأنه يجوز إثباته من غير أهل الاجماع
 وهم الظاهرية فإنهم من ثقات الرواة فإذا بطل ذلك بطل ما بنيت على
 صحته ، قلنا الظاهرية الجامدة الخارجون عن تخرق الاجماع بخلافه
 بالنسبة إلى مشايخ الحديث والفقهاء كشجرة سوداء في ثور أبيض
 ويستحيل عادة عدم علم جميع علماء الأمة شرقاً وغرباً سوى الظاهرية
 بالحديث الصحيح ، وكيف يجوز هذا مع أنهم معصومون في اجتماعهم
 عن الخطأ بمجرد الاجماع عند جمهور علماء الأمة ، وقياسهم في
 معارضة النص خطأ ظاهراً ، فالدليل الذي يوجب عصمتهم عند الجمهور
 يوجب ضرورة علمهم بنص الشارع فصح قولنا ، ، الحديث الصحيح
 إذا لم يكن محفوظاً الخ ، أما عند الجمهور فبناءً على دليل عصمة
 المجتمعين من علماء الأمة من أهل الاجماع وإذا صح صح ما بيننا
 عليه بحمد الله وحسن توفيقه ،

وما يهم أن يتنبه له هو أن كل ما ذكرنا من مقدمات هذه
 الدراسة فهو نزل وفرض جرى الكلام عليه مع من جوز انعقاد

الاجماع على خلاف الحديث الصحيح وإلا ففي حقيقة الأمر ليس حديث صح ثبوته عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا وقد تشرف عالم من علماء الأمة بالعمل به ، وكيف يكون قول أعرف خلق الله الثابت صدوره منه مهتلاً مع أنه لاتصدر عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كلمة إلا وتأخذ حقها من إسعاد من أريد فوزه بها وما قالها إلا عن علم محقق بمن وجهها إليه سؤال استعداده ، وهذا إيماننا به صلى الله تعالى عليه وسلم في أقواله ، نعتقد جزماً امتناع التعطل في كتاباته القدسية وعدم العمل عين التعطل كما لا يخفى وكيف يجوز عدم العمل من جميع العلماء دهرأ بعد دهر مع أنا لانعتقد خروج الحديث عن المذاهب الأربعة وعلمائهم على ما أشرنا إليه فيما تقدم ، ومثله يؤيد كون هذه المباحث تنزلية فرضية هوأن ترك الحديث بالاجماع يجب أن لايجوز إلا بشرط كون ذلك الاجماع ثابتاً عندنا كثبوت الحديث فإن كان مما اتفق عليه الشيخان مثلاً يجب أن يكون الاجماع قد نقل إلينا رجال كرجال الشيخين على وجود جميع شرائط صحة النقل إذ لامعارضة بدون ذلك ، فالاجماع التي تنقل معلقات ليست مما ترك بها الأحاديث المسندة وقلما يوجد إجماع ينقل مسنداً رجال ثقات بالاتصال المشروط في صحة النقل كما لا يخفى على خدمة العلم فوجود إجماع يترك به الحديث الصحيح بخلافه به فرض محض عندنا ، وما نقل من الأمثلة لذلك فقد عرقت عدم تمامه ، ومن ادعى تحقق وجوده في الشريعة فليأت حتى ننظر فيه ، وهذا آخر الدراسة والحمد لله رب العالمين ،

الدراسة التاسعة

” في الفرق بين الظاهرية وبين أصحاب الظواهر

إعلم أدركك الله تعالى بالفيض الهائل حتى تميز عليك الحق من الباطل أنه قد تقدم في مطاوى المباحث السالفة الفرق بين من يسمى بالفرقه الظاهرية وبين من اشتهر بأصحاب الظواهر لكن لما كان هذا الفرق من عمدة ما يهتم به في هذا الكتاب المصطنع لعامل الحديث المتمسك بظواهر الأحاديث ، السالك لهذا الطريق المبارك على أثر الأسلاف الاشراف من مشايخ الحديث وأصحاب الظواهر ، وجب علينا أفراد دراسة في هذا المطلب ، وبيان ذلك على وجه ينجر إلى علم شريف يغتنم به كل منصف ولا حاجة لنا إلى كل متعصب متعسف ؛ فأقول لأشك أن في علماء الأمة ممن تعلق بهذا الحديث الكريم طائفة تسمى ” ظاهريّة “ ، وهو في التحقيق عبارة عن أصحاب داود الظاهري خاصة ، وعن كل من كان على الظاهريّة الميضية التي تسمى جامدة في إطلاق العلماء ، وذلك لعدم قولهم بالقياس مطلقاً حتى في العلة المنصوصة والجلية بل ما يترآى من أقوالهم أنهم لا يقولون بالاستنباط رأساً وهو مما لا يعبأ بهم ولا بأقوالهم أثمة الحديث والفقه حتى قال الشيخ الإمام السيوطي وغيره أن الاجماع لا يخرج بخلافهم ومذهبهم مردود بالكتاب والسنة الناطقين بمجواز الاستنباط وإعمال الفكر والفهم في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ،

فأهل الظاهر الذين قال فيهم بعض أهل الأصول من الحنفية أن حكمهم حكم البغاة إن أرادوا به تلك الطائفة المخصوصة فلكلامهم وجه على معنى أنه كما لا يخرق الإجماع خروج أهل البغى عن حكمه كذلك خروج هؤلاء لا على معنى أنه حل قتال الظاهرية حتى تفي إلى قول الجمهور كحل قتال البغاة ولزوم المعصية ، فإن الظاهرية وإن جمدوا جمدوا على قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد صحته لعدم مساهلتهم في أمرها وإن أخطأوا في إنكار الاستنباط وعدم روية الفهم في نصوص الشريعة المطهرة ولم تفض قولهم إلى مفسدة عامة في الناس ، بخلاف أمر الباغي فإنه تمسك بشبهة واهية لم يأذن بها الله سبحانه ثم اجتراً على الشريعة فحل لها نهب الأموال وإراقة الدماء المخصوصة وخروج عن طاعة إمام العامة فأين سوء صنيعه عن صنيعهم مع أنهم ما قالوا به منصوص من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهم في ذلك على الحق ، وما خطأهم إلا من حيث جهودهم على ماورد الحديث فيه مع وضوح أمر التعدية في غيره ، والباغي في أصل ما ادعى حقيقته مبطل خارج عن الشريعة مستنصر بأمره لا يكون له وقاية في الدنيا والآخرة ، والتجاوز عن الخطأ المذكور في ذم الظاهرية إلى أزيد من ذلك إفراط خارج عن الحق وهذا مما يحفظ فيهم ، وإن أرادوا به مايعممهم وغيرهم من أصحاب الظواهر فمهي كلمة قبيحة يستعاذ من شرها ونخس عواقبها ، وكيف لا وفي أصحاب الظواهر مثل إمام الأئمة قبله مشايخ السنة أبو عبد الله البخاري رحمه الله تعالى ، وهذا التعميم لا يستبعد على شمول مثله عن بعض متجاسرة الفقهاء فإنه

أدون من إخراجـه عن بخارا (١) وقد أخرجه وآذوه وهجروه حتى وصل
رحمه الله تعالى إلى مواعد لطفه تعالى وهو خارج عن بيته وبلده فمات
غريباً مهجوراً في كهف أنس الحق وأوبه إليه تعالى ، نفعنا الله
سبحانه وسائر المسلمين ببركاته . هذا حال الظاهرية ، وأما أصحاب
الظواهر فهم أهل الحديث خير أهل الحديث خير أهل العمل على الأرض
وخيار العلماء وسادات هذه الأمة والفرقة الناجية إن شاء الله تعالى ، وأهل
السنة يقولون بوجوه الاستنباط جميعها إلا بالقياس الحنفى الذى يقول به أكثر
الفقهاء يبدى فيه أحدهم العلة من الأصل من عند نفسه ثم يعديها

(١) قلت المؤلف لم يكن له العام بالتاريخ وعلم الرجال فيكتب
ما يكتب من غير فكر وروية ، وينسب الى الفقهاء ما يشاء من غير علم
ودرية ، والحال ان اسمعيل بن ابراهيم والد البخارى كان من اصحاب
الامام عبدالله بن المبارك الذى هو من خواص اصحاب فقيه الملـه ابى حنيفة
الامام القاسميين بمذهبه ، وكان بين اسمعيل وبين الامام ابى حفص الكبير
احمد بن حفص بن الزبيران المعلى البخارى صداقة اكيدة وهو الذى
يقول ، دخلت على اسمعيل عند موته فقال لا اعلم من مالى درهماً من
حرام ولا درهماً من شبهة كما نقله ابن حجر العسقلانى فى خاتمة ،، هدى
السارى ،، عن محمد بن ابى حاتم وراق البخارى قال سمعت محمد بن خراش
يقول سمعت احمد بن حفص يقول الخ فتوفى اسمعيل والبخارى صغير فكان
الامام ابو حفص الكبير يتعاهد البخارى بالبر والصلة وهو من اوائل
شيوخ البخارى فى مبدا امره قبل رحلته الى الحج ، فقد روى الخطيب فى
،، تاريخ بغداد ،، (ج - ٦ ص ١١) اخبرنى ابو الوليد قال انبانا
محمد بن احمد بن محمد بن سليمان الحافظ قال انبانا ابو عمرو احمد بن محمد

إلى الفروع على خفتها . فيها فيتجاسرون على الشريعة في موضعين من هذا القياس الذي هو تشريع كمال . وفي إنكار هذا التجاسر منهم يوافق أهل الحديث الصوفية الكرام وهم خير أهل العقائد على الأرض وخيار العرفاء وسادات العقلاء . وإنما سموا أهل الظواهر لعدم رويتهم صرف النصوص عن ظواهرها بتأويل لا يخرج إلى ذلك رفع التعارض عن كلام المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم أو حصول الجمع بين الكتاب والتأويل سوى الحاجة المذكورة حرام عندهم ، وتوافقهم في تحريم ذلك الصوفية الكرام رحمهم الله تعالى ، وحمل كلام الله تعالى

بن عمر المقرئ وأبو نصر أحمد بن أبي حامد الباهلي قالوا سمعنا أبا سعيد بكر بن منير سمعت محمد بن اسمعيل بن إبراهيم بن الحفيرة العمري يقول كنت عند أبي حفص أحمد بن حفص اسمع كتاب الجامع ، جامع سفيان ، في كتاب والدي ، فمر أبو حفص على حرف ولم يكن عندي ما ذكر فراجعته فقال الثانية كذلك ، فراجعته الثالثة فقال كذلك ، فراجعته الثالثة ، فسكت سابعة ثم قال من هذا قالوا هذا ابن اسمعيل بن إبراهيم بن بردزبه فقال أبو حفص هو كذا قال واحفظوا فإن هذا يوماً يصير رجلاً هـ . ولما خرج البخاري إلى الحج رافقه في طلب الحديث مدة أنه الاسام الرباني أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حفص الشهير بأبي حفص الصغير ، وقال غنمار في تاريخه حدثنا أحمد بن محمد بن عمر المقرئ حدثنا أبو سعيد بكر بن منير قال ، كان حمل إلى محمد بن اسمعيل بضاعة انقذهما إليه أبو حفص فاجتمع بعض التجار إليه بالعشية وطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم ، فقال لهم انصرفوا الليلة فجاء من القد تجار آخرون فطلبوا منه البضاعة بربح عشرة آلاف درهم فردهم وقال ، اني نويت الباحة

وكلام رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على محامل الأسرار الباطنة منهم ليس رفضاً للمعنى الظاهر وتأويل الكلمات القدسية منها إلى غيرها بل إنهم يؤمنون بظواهرها من غير تأويل ويفاض عليهم بواطنها من غير إخراج عما هو حقه من لسانه ، ومن أراد العثور على تحقيقه في تفصيله فليرجع إلى كتابنا ” أنوار الوجد من منح المجد “ ، فإن فيه معنى إن شاء الله تعالى عن غيره ثم إن حرمة التأويل بناءً على أن الظاهر عند مشائخ الصوفية والحديث كالنص فكما أن النص الصريح الناطق يحرم إخراجه عن مدلوله فكذا الظاهر ، فعنى كونهم

أن ادفعها إلى الأولين ، فدفعها إليهم وقال لا أحب أن انقص نيتي اه نقله ابن حجر في مقدمه الفتح ، وعد أبا حفص في مشائخه حيث قال ، في ذكر ثناء الناس عليه وتعظيمهم له ، ما لفظه ، وأولهم مشائخه قال سليمان بن حرب ونظر إليه يوماً فقال هذا يكون له صيت وكذا قال أحمد بن حفص نحوه اه فهذه الأسور كلها تدل على حسن عشرة الإمام أبي حفص الكبير مع تلميذه محمد بن اسمعيل ، لكن التلميذ قد تأثر في رحلته إلى الحج من تلك البيعة المنعقدة عن مذهب أهل الرأي وتحول عما كان عليه في بحارا متناهيًا نشاله في حاقه شيخه الإمام أبي حفص المذكور وإنما وقع فيما وقع به ثير بعض شيوخه الذين لم يتحملوا إباء الفقه والفتوى من أصحاب الظواهر المنعرفين عن فقيه الملة الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه كالعميد المتمنت الذي يقول في حق الإمام أبي حنيفة ما يقول وكنعيم بن حماد الغزاهي المجسم المعروف باختلاق حكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كنها كذب ، وكاسماعيل بن عزمرة وغيره من المتعصبين عليه ، قدون في توار يخه وبعض

أصحاب الظواهر أنهم يعتقدون الظواهر نصوصاً شرعيةً في ظواهرها ،
 فكما لا يبالى غيرهم من طوائف العلماء برأى من لا يوافق رأيه النص
 فهو لا يبالون بآراء الرجال إذا خالفت الظواهر ، فإن قلت كون
 الظاهر المتبادر في معنى كالنص الناطق فيه من غير فرق حتى يازم
 اللوازم دعوى على خلاف أهل الأصول فلا يقبل من غير دليل ،
 قلت قد أطمئنت الله جلست نعمائه بالنور الفاضل من الحضرة الافصاحه
 الكبرى صلى الله تعالى عليه وسلم أن ذلك الدليل هو الحديث الصحيح
 في الحج عن علي رضي الله تعالى عنه قال ولما نزلت (ولله على الناس

مؤاফاته ماسمع من هؤلاء المجازفين العنصريين في مثالب ابي حنيفه ماينبو
 السمع عنها والله يسامحه و يغفرله ، فلما رجع الى بخارا من تلك الرحلة
 جعل يفتي قنهاء ابو حفص رحمه الله وقال لست باهل له ، وهو اعلم
 باهليته له فانه شيخه ومعلمه ، والبخارى وان كان نظري الرا ، قليلاً
 وحفظ تصانيف ابن المبارك ووكيع لكن لم يكن له فقه كفقه الائمة النقاد
 اطباء علمه واهل العناية به فانه انما اخذ شيئاً من ذلك قبل رملته في
 زمن صغره عن فقهاء بخارى وسنه اذ ذاك لم يتجاوز ست عشرة سنة فلم
 يبلغ درجه اهل الفتوى ولذا لم يذكره الشيرازي في وظيفات الفقهاء ، وبالعجمه
 ابي البخارى ان يمثل امرشيخه ابي حفص ولم ينته عن الفتوى ، حتى
 سئل عن عبيد شربا من لبن شاة او بقره فأتى بالحرمه فيها بينها فاجتمع
 عليه الناس واخرجوه من بخارا كما يذكره شمس الائمة السرخسي في المبسوط
 (ج - ٣٠ ص ٢٩٧) وهذه الخرجة هي المشهورة في كتب القوم ، وهناك
 خرجة اخرى وهي التي في مسألة خلق الائمة ، قال صاحب الفصول
 العادبة (١) وقعت هذه المسألة بفرغانة فأتى بمحضر منها الى ائمة بخارا

حج البيت من استطاع اليه سبيلاً) قالوا يا رسول الله ألحج في كل عام فسكت ثم قالوا ألحج في كل عام فسكت ثم قالوا ألحج في كل عام فقال لا ولو قلت نعم لوجبت فبذلت (يا أيها الذين آمنوا لا تسئلوا عن أشياء إن تبد لكم تسوءكم) وجه الاستدلال على الدعوى أن قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع) الآية معناها إيجاب مضمون المصدر المضاف وهو حج البيت ظاهره الاكتفاء بمجرد وقوع ذلك المضمون والخروج عن العهدة ، ومجرد الوقوع لا يقتضي إلا مرة واحدة وهذا الظاهر لو لم يكن كالنص

لكتب فيه الشيخ الامام ابو بكر بن حامد ، والشيخ الامام ابو حفص الزاهد ، والشيخ الامام ابو بكر الاسمعيلى رحمهم الله ان الايمان غير مأقوف ومن قال بخلفه فهو كافر وقد خرج كثير من الناس من بخارا منهم محمد بن اسمعيل صاحب الصحيح بسب قولهم الايمان مخلوق اه ، وهاتان الخرجتان وقعتا في زمن الامام ابي حفص الكبير وهو له توفى سنة سبع عشر ومائتين وكان البخارى اذ ذاك ابن ثلاث وعشرين سنة ، والامام ابو حفص الكبير ممن انتهت اليه رئاسة الفقه وعلو الاستاد في زمانه ببخارا ، وذكره الحافظ الذهبي في رسالته المسماة ، بالامصارذوات الآثار ، في عداد من قام بهم علم الرواية والاستاد ببخارا فقال (بخارا) عيسى بن موسى غنجار ، واحمد بن حفص الفقيه ، ومحمد بن سلام البيهقي ، وعبدالله بن محمد المستدي ، وابو عبدالله البخارى ، وصالح بن محمد جزوه واصحابهم وما زال بها صباغة حتى دخلها العدو بالسيف انتهى بلفظه ، نقله السخاوى في ، الاعلان بالتويع لمن ذم التاريخ ، ، (ص ١٢٠ طبع دمشق ١٢٤٩) ثبت ان ابا حفص الكبير يجرى في مضمار البخارى في نشر الحديث ببخارا ،

الغير المحتمل لجريان السؤال فيه ممن علم اللسان لكان ماسألوا تفتيشاً عما يحتمله كلام الشارع ، فكان واجباً عليهم مها في أمر دينهم فما كان لذهيهم عن ذلك على مرقى نزل فيه القرآن وجهاً ، فلما نهوا عن السؤال علم أنه كان فضولاً خارجاً عما دل عليه الكلام سؤالاً لا يحتمله كلامه ، وإذا علم ذلك ولا شك في كون الكلام في المرة الواحدة ظاهراً لانصاً علم قطعاً أن الظاهر في تعين معناه كالنص ، وإن التكليف بمدلول الظاهر كالتكليف بمدلول النص من غير فرق حتى أن من سئل بقوله الحج في كل عام كانه سئل ذلك بعد التصريح

واما الشيخ الامام ابوبكر بن حامد فقد ذكره الحافظ عبدالقادر القرشي في "العواهر المضيئة" ، قال ابوبكر بن حامد الامام الزاهد من اقران ابي حفص الكبير ومن قام معه في اخراج البخاري من بخارا واما الشيخ الامام ابوبكر الاسمعيلى ، قال الحافظ القرشي في "عواهر" ، ابوبكر بن اسمعيل عرف بالاسمعيلى من اقران ابي حفص الكبير والقائم معه في اخراج البخاري من بخارا الخرجة المشهورة واما الخرجة "الثالثة" فقد وقعت في مسألة اللفظ حين اخرجته شيخه الذهلي عن نيسابور وكتب لقصته الى شيوخ بخارا ذكرها الذهلي في كتابه "سير اعلام النبلاء" ، في ترجمته الامام ابي عبدالله محمد بن الامام ابي حفص الكبير حيث قال ، قال احمد بن سلمة ، سئل محمد بن اسمعيل البخاري صاحب الجامع الصحيح عن القرآن فقال كلام الله فقالوا كيف يتصرف فقال ، يتصرف بالالتمه ، فاخير محمد بن يحيى الذهلي فقال من اتي مجلسه فلا ياتنى ، فخرج محمد بن اسمعيل الى بخارا وكتب الذهلي الى خالد امير بخارا والى شيوخته باسمه فهم خالد حتى اخرجته محمد بن احمد بن حفص

والتنصيص بأنه في العمر مرة ، وهذا ظاهر لا ستره فيه ، وبه ينحل بحمد الله تعالى وحسن توفيقه أمثال هذا من الأحاديث مما وقع فيه المنع عن السؤال بعد صدور كلام ظاهر في معناه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ووجه ذلك مع احتمال الكلام للسؤال ربما يعسر على أكثر أهل العلم فضلاً عن المرممين ، وقد كنت محتلج الصدر بذلك مدة طويلة ، وجليه الأمر ما قد ألهضناه ، والحمد لله رب العالمين ولا يذهب عليك أن النظر والتفتيش في الكلام له حكم السؤال عن

الى بعض رباطات بخاراه قال الذهبي وكان محمد بن احمد رحل وسع من ابي الوليد الطيالسي والعميدى ويحيى بن معين وغيرهم ورافق البخارى في الطلب مدة وله كتاب الاهواء والاختلاف ، والرد على اللغظة ، وكان ثقةً اماماً ورعاً زاهداً ربانياً صاحب سنة واتباع ، وكان ابوه من كبار تلامذة محمد بن الحسن انتهت اليه رياسة الاصحاب ببخارا والى ابي عبدالله هذا ، وثقه عليه انه . قال ابن مندة توفي في رمضان سنة ٢٦٤ اربع وستين ومائتين اه قله الشيخ العلامة محمد عبدالحى الانصارى في ,, الفوائد البهية في تراجم العنفة في ترجمته الا امام ابي حفص الكبير ، واما الخرجة الاخرة التي توفي فيها فقد وقعت كائنه حرت بينه وبين اسر بخارا ، ولعل ذكر الحديث بن ابي الوفاء في هذه الخرجة وهم بل هو شارك الامام ابا حفص الكبير في اخراج البخارى عن بخارا كما صرح به الحافظ القرشى وروى في الجواهر ، في ترجمته حيث قال انه احد الائمة الكبار من فقهاء اصحاب ابي حنيفة رحمه الله تعالى ببخارا وكان كبيراً مشأراً اليه في زمن البخارى صاحب الصحيح وله ذكر في سبب اخراجه من بخارا مع ابي حفص الكبير اه (محمد عبدالرشيد التتائي)

ذلك الكلام فإذا نهوا عن السؤال الواقع في كلام ظاهر في معناه بقوله جل ذكره (لا تسألوا) وما سألوا إلا عن قيد زائد لم يذكر وهو قولهم في "كل عام" ، فقد نهوا عن محض القيود بكلام مطلق صادر عن الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم حتى يوافق مذهب إمامهم : فتفتيشهم هذا صنيع منهم يشمل قوله جل ذكره (إن تبد لكم تسؤكم) أى ان تبدلكم بهذا التفتيش قيود زائدة على كلام المعصوم صلى الله تعالى عليه وسلم من غير حاجة تمس إليه نافية من كلام آخر له صلى الله تعالى عليه وسلم تحجر عليكم الواسع المقاد من إطلاق كلامه الظاهر في معناه ، وأنتم من تباع نبي الرحمة المبعوث بالسمحة اليسرى صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأى سوء أعظم من هذا وأشنع والله سبحانه يهدينا وإخواننا سواء السبيل واتباع الواضح من الدليل ،

الدراسة العاشرة

وفي بيان أن المتفق عليه من الأحاديث هل يفيد الظن أو القطع ،

إعلم حدد الله عين بالك ، وأراك قدر رأس مالك ، أن أحاديث الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ، وكتاب الصحيح للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رحمهما الله تعالى ونفعنا ببركاتهما ، هى رأس مال من سلك الطريق إلى الله تعالى بالإسوة الحسنة بخير الخلق قاطبة ، وقريرة عين العاقل

بالحديث والتمسك الأعظم له فيما بينه وبين ربه ، والتعمة الكبرى عليه من آلاء الله سبحانه ، والمعجزة الباقية من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من حيث حفاظ أسانيدنا على مر الدهور إلى زماننا هذا فهي تلو القرآن في إعجازه الباقي إلى إنقراض الدنيا ، وليس لعامل الحديث شأن مهم من الدوران حولها في كل ما يقع له من أمور الدنيا والآخرة . فكان من الواجب في هذا الكتاب الكلام الوافي على كيفية إفادتها العلم ، ولقد سبقت منا بفتح الله سبحانه رسالة في تحقيق ذلك سميناها " بغاية الايضاح في المحاكاة بين النوى وابن الصلاح ، ، فاضمنها كتابي هذا لكونها كفاية في بابه إن شاء الله تعالى . قال الإمام النووي في " التتريب " ، وإذا قالوا صحيح متفق عليه أو على صحته فرادهم إتفاق الشيخين لا إتفاق الأمة ، وذكر (١) ابن الصلاح قال لكن يلزم من إتفاقها إتفاق الأمة لتلقيهم له بالقبول وذكر الشيخ (يعني ابن الصلاح) أن ماروياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته ، والعلم القطعي حاصل فيه قال ، خلافاً لمن نفي ذلك محتجاً بأنه لا يفيد إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن ، والظن قد يخطئ . قال ، وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً ثم بان لي أن الذي اخترناه أولاً هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ . والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ ، ولهذا كان الاجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها ، وقد قال

(١) . كذا في المطبوعة ، ولعله هكذا (وذكر السيوطي في التدريب)

إمام الحرمين لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في الصحيحين مما حكما بصحته من قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما لزمته الطلاق لإجماع علماء المسلمين على صحته ، قال ، وإن قال قائل إنه لا يبحث ولو لم يجمع المسلمون على صحتها للشك في الحث فإنه لو حلف في حديث ليس هذه صفته لم يثبت وإن كان رواه فساقاً فالجواب أن المضاف إلى الإجماع هو القطع بعدم الحث ظاهراً وباطناً وأما عند الشك فعدم الحث محكوماً به ظاهراً مع إحتمال وجوده باطناً حتى يستحب الرجعة . قال المصنف وخالفه المحتقون والأكثرون فقالوا إن أحاديث الصحيحين تفيد الظن ما لم يتواتر ، قال في "شرح مسلم" ، لأن ذلك شأن الأحاد ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرها وتلقى الأمة إنها أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرها فلا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه شروط الصحيح ولا يلزم من أجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . قال وقد اشدت إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ انتهى . وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول ، وقال إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته قال وهو مذهب ردي وقال البلقيني ما قاله النووي وابن عبد السلام ومن تبعهما ممنوع فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين (١) مثل قول ابن الصلاح عن جماعة

(١) قلت المراد من بعض الحفاظ المتأخرين ابن تيمية وهو لم ينقل

عن هؤلاء الذين ساءهم حكم القطع بصحة أحاديث الصحيحين حتى يوافق

من الشافعية كأبي اسحق وابي حامد الاسفرايني ، والقاضي أبي الطيب ،
والشيخ أبي اسحق الشيرازي . وعن السرخسي من الحنابلة ، والقاضي
عبد الوهاب من المالكية وأبي يعلى وأبي الخطاب وابن الزاغوني من
الحنابلة وابن فورك وأكثر أهل الكلام من الأشعرية ، وأهل الحديث
قاطبةً ومذهب السلف عامةً ، بل بالغ ابن طاهر المقدسي في
" صفوة التصوف " ، فالحق به ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه ،
قال شيخ الإسلام ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرين ، أما
المحققون فلا ، فقد وافق ابن الصلاح أيضاً محققون قال . في شرح

قولهم قول ابن الصلاح بل نقل قولهم في الخبر المتني بالقبول سواء رواه
البخاري ومسلم أو غيرهما ، ومن المعلوم ان الأخبار المتفقة بالقبول ليست
بمنحصرة في الصحيحين ، قال الحافظ ابن كثير في " اختصاره " لعلوم
الحديث ، لابن الصلاح بعد ما قال وانا مع ابن الصلاح ثم وقفت
بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن قيمه مضمونه انه نقل القطع
بالحديث الذي تلقته الامة بالقبول عن جماعات من الائمة منهم القاضي
عبد الوهاب الباكي والشيخ ابو حامد الاسفرايني والقاضي ابو الطيب
الطبري والشيخ ابو اسحق الشيرازي من الشافعية وابن حامد وابو يعلى
ابن الفراء وابو الخطاب وابن الزاغوني وامثالهم من الحنابلة وشمس
الائمة السرخسي من الحنفية قال وهو قول اكثر اهل الكلام من .
الأشعرية وغيرهم كابي اسحق الاسفرايني وابن فورك قال وهو مذهب
اهل الحديث قاطبةً ومذهب السلف عامةً اه قال ابن كثير وهو معنى
ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً فوافق فيه هؤلاء الائمة اه - محمد
عبدالرشيد النعاني -

النخبة الخبر المحترف بالقرآن يفيد العلم خلافاً لمن أبى ذلك قال وهو أنواع منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ التواتر فإنه احتف به قرآن ، منها جلالتهما في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول ، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ وبما يقع به التجاذب بين مدلوليه حيث لا ترجيح لإستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته ، قال ، وما قيل من أنهم اتفقوا على وجوب العمل به لأعلى صحته ممنوع لأنهم اتفقوا على وجوب العمل بكل ماصح ولو لم يخرجاه ، فلم يبق للصحيحين في هذا مزية والاجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة ، ، وقال ابن كثير وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه قلت وهو الذي اختاره ولا أعتقد سواه نعم يبق الكلام في التوفيق بينه وبين ما ذكره أولاً من أن المراد بقولهم هذا حديث صحيح أنه وجدت فيه شروط الصحة إلا أنه مقطوع به في نفس الأمر فإنه مخالف لما ههنا ، فلينظر في الجمع بينهما فإنه عسير ولم أر من تنبه له ، إلى ههنا انتهى كلام الشيخ السيوطي في كتابه رد تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى ، ، وهذا الفقير مع فقد لياقته عن القيام في مثل هذا المقام المخصوص بالكلام من أعلام أولى الاحلام الكرام يقول ، قد فصل وبين إمام وقته الحفاظ جلال الدين السيوطي في هذا الكلام من دلائل الطرفين

والتأييد بأقوال المحققين لابن الصلاح ما فيه مغنى للعاقل (١) فقد تبين أنه وافقه إجماع المحدثين بعد الموافقة مع علماء المذاهب الأربعة جميعاً ووافقه المتكلمون من الأشاعرة وهم أثقب الناس نظراً من حيث الدليل العقلي كما أن المحدثين هم القدوة من حيث فنون الصناعة والدليل النقلى ، ووافقه المتأخرون ، وهم النقادون المعنون النظر فى دليل السابقين ، المعتمدون فيما يختارونه بعد الاطلاع بعد موافقة عامة السلف بهم فى ذلك ، وهو المختار عند الإمام الحافظ السيوطى وهو مجدد وقته ، حتى قال لا أعتقد سواه ، فكثرة القائلين إن ثبتت فى جانب النوى لا تقابل هذه الكثرة مع جلالة هؤلاء وتحقيقهم وهذا الفقير العمدة عنده فى كل ما اختلف الترجيح

(١) قلت قال بحر العلوم عبد العلى الاكئوى فى " فواتح الرحموت شرح معجم الثبوت (قرع ، ابن الصلاح وطائفة من الملحقين باهل الحديث زعموا ان روايته الشيخين محمد بن اسمعيل البغارى ومسلم بن الحجاج صاحبى الصحيحين يفيد العلم النظرى للاجماع على ان للصحيحين مزيه على غيرها وتلقت الاسم بقبولها والاجماع قطعى ، وهذا بهت فان من راع الى وحدانه يعلم بالضرورة ان مجرد روايتهما لا يوجب اليقين البتة ، وقد روى فيها اخبار متناقضة فلو افاد روايتهما عاماً لزم تحقق النقيضين فى الواقع ، وهذا اى ما ذهب اليه ابن الصلاح واتباعه بخلاف ما قاله الجمهور من الفقهاء والمحدثين لان انعقاد الاجماع على المزيه على غيرها من مرويات ثقات آخرين ممنوع ، والاجماع على مزيتها فى انفسها لا يفيد ، ولان جلالة شأنها وتلقى الاسم بكتابتها لو سلم لا يستلزم ذلك

بالدليل دون نقل المعتمدات من الأقاويل إلا إذا خفى الدليل ،
وقد ذكر الدليلان في الكلام السابق ولكن لم يحرر ولم يفصل بحيث
تقع الموازنة في مقدمات أحدهما بالآخر ويتضح باعتبارها ،

فأقول تمسك ابن الصلاح بما صورة شكاه "ما في الصحيحين
مقطوع الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأن الأمة
اجتمعت على قبوله ، وكلما اجتمعت الأمة على قبوله مقطوع
، فما في الصحيحين مقطوع ، أما ثبوت الصغرى فبالتواتر عن
الأسلاف إلى الاخلاف ، وأما الكبرى فما يثبت قطعية الاجماع ولو
على الظن . كما إذا حصل الاجماع في مسألة ، فإن الاجماع هناك
ظنون مجتمعة أورث القطع بالظنون لعصمة الأمة ، فكذا هنا أخبار
الاحاد مظنونة في نفسها ، فإذا حصل الاجماع عليها أورث القطع ،

القطع والعلم . فان القدر المسلم المتلقى بين الامه ليس الا ان رجال
مروياتها جامعة للشروط التي اشترطها الجمهور لقبول روايتهم وهذا
لا يفيد الا الظن واما ان مروياتها ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم فلا اجماع عليه اصلاً كيف ولا اجماع على صحة جميع ما في كتابيها
لان روايتها منهم قدريون وغيرهم من اهل البدع وقبول روايتهم اهل البدع
مختلف فيه فابن الاجماع على صحة مرويات القدرية غاية ما يلزم ان
احاديثها اصح الصحيح يعني انها مشتملة على الشروط المعتمدة عند
الجمهور على الكمال وهذا لا تقيد الا الظن القوي هذا هو الحق المتعاه
محمد عبدالرشيد النعماني

وتمسك النووي بما صورة شكله ، ما في الصحيحين مضمون الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه من أحاديث الأحاد ، وكأشها هو من أحاديث الأحاد مضمون ، فهذا مضمون : أما ثبوت الصغرى فظاهر لنادرة التواتر جداً ، وأما ثبوت الكبرى ففروع عنه في الفن فهذه صورة المعارضة بين التمسكين وهي ظاهر تحرير الكتاب ولتبيين الموازنة والمواجهة بينهما ، بأن نأخذ دليل النووي في صورة المنع على دليل ابن الصلاح ، ثم نحر مقدمة دليله الممنوعة فإن تحصن بالتحرير عن منعه فالحق معه ، وإلا فهو في ذمة المطالبة : وأنت تعرف أن المانع أجلد الخصمين وأوسعها مجالاً فلنعط هذا المنصب لمن يخالف ما نعتقد من مذهب ابن الصلاح ومن معه حتى يظهر الحق إن ظهر في غاية سطوعه ، فنقول من قبل النووي في صغرى دليله أنه إن أراد بقوله إن الأمة اجتمعت على قبول مقطوعة ثبوتيه وصدوره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فممنوع منعاً ظاهراً فإن الأمة إنما اجتمعت على أن ما في الصحيحين صحيح بالاصطلاح الذي عند المحدثين في معناه ، وكل ما هو كذلك يجب العمل به ، فتلقى الأمة بالقبول يفيد وجوب العمل بما فيها من غير وقفة ، وكأنه إلى هذا التصريح من الشارح بقوله : نعم يبقى الكلام ، ، إلى آخره لصراحته بأن ابن الصلاح مقر بأن المراد من قبول الأمة بان أحاديث الشيخين صحيحة مثلاً أنها وجدت فيها شروط الصحة لأنها مقطوعة في نفس الأمر ، وقد يتعجب جليل النظر من الشارح بهذا القول مع نصرته لابن الصلاح وبأنه كيف بقي له شأن الجمع بين

الكلامين فقط مع أن هذا التصريح منه يهدم أساس مذهبه فيما وافقه الشارح وإن أراد منه المعنى الذى أردنا فسلم لكن الأكبر على هذا وهو قوله .، فهو مقطوع ،، إن أراد به مقبول العمل فلا وجه لانتاجه الدعوى وهو قوله .، ما فى الصحيحين مقطوع الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ،، وإن أراد به متيقن الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، فحمله على الأصغر وهو الاجماع على المقبول ، يوجب كون الكبرى كاذبة فى نفسها ولا سبيل إلى تصحيحها بمعنى يلزمها وذلك ما أراد بقوله .، ولا يلزم من اجتماع الأمة على العمل بما فيها اجتماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ،، انتهى .

ولابن الصلاح أن يحجر دليله ويقول من البديهيات الأولية أن كل من يدرك صحة كلام ينسب إلى قائل يدرك على حسبها تحقق نسبته وصدوره عنه فى نفس الأمر فإن أدرك الصحة قطعاً بعلم يقينى علم صدوره عنه قطعاً وإن ظناً فظناً وإن شكاً فشكاً على أنه ليس من الإدراك فى شئ وإنما غرضنا التوسيع فى تفرع إدراك المدلول على إدراك الدال على نحوه ، فمن علم صحة قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وصلت صدوره عنه قطعاً كالتواتر من الأحاديث قطع بما أفاده من فعل الرسول أو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وإن ظن صحته فى نسبة صدوره عنه ظناً غالباً كما فى الأحاديث التى حكم عليها بالصحة المصطلحة عند المحدثين فذلك ، وإن ظن ظناً مغلوباً

كما في الضعاف فذاك ، فظهر أن الحكم على قول من أقوال الشارع أنه صحيح مصطلح يلزمه غلبة ظن أنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبهذه الغلبة يجب عليه العمل بما فيه ولو لم يكن ذلك اللزوم لما وجب الأخذ عليه ، فإذا ثبت عندنا إجماع الأمة على حديث من أحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه صحيح على اصطلاح المحدثين ثبت عندنا إجماعهم على أنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ظناً غالباً منهم ، وظن الأمة بأجمعهم على شيء مقطوع العصمة عن الخطأ ، وكل ظن مقطوع بعصمته عن الخطأ قطعي التحقيق والثبوت ، فكون هذا الكلام كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قطعي ، وأحاديثها اجتمعت الأمة على صحتها المصلحة ، ولزومها الاجماع على الظن الغالب من الكل أنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهم معصومون عن الخطأ في هذا الظن فكان مقطوعاً ، فأحاديثها مفطوعة الثبوت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كلامه ، فالصغرى والكبرى على عبارتهما السابقة صححان من غير عنابة أخرى ،

ولنعدهما ونقول إختارنا مرادك المسلم من الصغرى وأن الأمة إنما اجتمعت على أن ما في الصحيحين صحيح بالاصطلاح ، قولك لكن الأكبر مقطوع الإرادة بمعنى مقبول العمل باطل بل هو بمعنى مقطوع الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، فإن كل ما اجتمعت الأمة على صحته لولم يكن كذلك لزم أحد الأمرين إما عدم ظن ما اجتمعوا على

صححتها واقعاً وصادراً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو خلاف البداهة عقلاً ، وأما عدم إراث الظنون المجتمعة القطع وهو باطل بدليل قطعية الاجماعات الاجتهادية على ما أشرنا إليه في إثبات الكبرى ، فظهر الانتاج وصحته حل الأكبر على الأصغر وكون الكبرى قضية صادقة " حقة " ،

وبعبارة أخرى سلمنا أن الأكبر مقبول العمل لكن عدم إنتاج الدعوى على هذا باطل كما زعمت ، فإن قبول العمل والاجماع على وجوبه معلول بالاجماع على الصحة ويلزم الأخير القطع بالصدور وأنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما فصلنا وعرفت ولازم العلة لازم للمعلول فصح أن تؤلف ونقول كل مقبول العمل من الأمة مقطوع الصدور عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فبطل قولك ، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ،

وإذا قد تبين بحمد الله هذا التحقيق في كلام ابن الصلاح ودليله فما أيسر لك أن تجمع بين كلاميه وهو قوله المراد بقولهم هذا حديث صحيح أنه وجد فيه شروط الصحة لأنه مقطوع في نفس الأمر وقوله " ، ان ماروياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطعي حاسل فيه فإن صحة الحديث في نفسها عبارة عن وجدان الشروط المعبرة بالحكم بها عليها حكم بوجودها لأنه مقطوع في نفس الأمر فإنه مع الصحة ظني الثبوت، والقطع كما عرفت إنما يحصل من

الاجماع على الصحة على ما بينا ، فلا منافاة بين الحكم على الحديث الصحيح بأنه غير مقطوع في نفس الأمر وبين الحكم على الصحيح المخرج في الصحيحين بأنه مقطوع في نفس الأمر مع وجدان معنى أصل الصحة فيه ، كما لا يخفى على من له فهم ، تغلغلنا في هذا المقام فله الحمد سبحانه وتعالى على تيسير ما لم يتيسر للكبراء ولم يتنبه له النبلاء وما هذا إلا من بث نعمائهم ولحس فضلاتهم رحمهم الله تعالى رحمةً واسعةً تامةً ، (١)

(١) قلت قال الفاضل الذكي المولى عبد الله التونكي في تعليقاته على شرح النخبة المسماة ور بعقد الدرر في جيد نزاهة النظر ، (ص ١٨٠ - طبع دهلي) ذهب ابن الصلاح في طائفة خلافاً للجمهور وتبعه المصنف الى ان ما اخرج الشيخان في صحيحيهما ولم ينتقد عليه احد من الحفاظ فهو مفيد للعلم النظري مقطوع الصدور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبمسك بانه مقبول بالاجماع وكل ما هو مقبول بالاجماع فهو مظنون الصدور عنه عليه الصلاة والسلام بالاجماع وكل ما هو مظنون الصدور عنه عليه الصلاة والسلام بالاجماع فهو مقطوع الصدور عنه عليه الصلاة والسلام فثبت ان ما اخرج الشيخان في صحيحيهما ولم ينتقد عليه احد من الحفاظ فهو مقطوع الصدور عنه عليه الصلاة والسلام ، اما ثبوت الصغرى من القياس الاول فلان ما اخرج الشيخان الخ لو لم يكن مقبولا عند الحفاظ باجماعهم لانتقدوا عليه والتالى باطل اذ الكلام فيها لم ينتقد عليه احد منهم فالمقدم مثله ، وجه الملازمة كونهم باذلين سعيهم في تميز الصحيح من الصحيح والمقبول من المردود سيما في احاديث الصحيحين بحيث يستحيل عادة ان يسكتوا باجماعهم عن حديث فيه علة

ثم اعلم أن قول شارح النخبة المتقدم ذكره في كلام الشيخ السيوطي حيث قال " إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحافظ وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه الخ غير مسلم في أحد جزئي الاستثناء وهو قوله " بما لم يقع " ، الخ فإن المتناقضين في كلام الشارع متناقض عندنا ، وعدم الترجيح عند من فرض عدمه عنده كائنا من كان لا يدل على عدم الترجيح في نفس الأمر عدم ظهور وجه الجمع بينهما عند من لم يظهر له ذلك لا يدل على

قادحة أو يفتي عليهم ذلك الحديث أو علته مع كونه في الصحيحين وهذا ظاهر عند من له حظ من علوم الحديث ، وأما ثبوت الكبرى من القياس الأول فلان المقبول من الأحاد لو لم يكن مضمون الصدور عنه عليه الصلاة والسلام لكان إما مشكوك الصدور أو موهوم والأول يفتي إلى الترجيح بالمرجح إذ قبوله ورده متساويان فلا يكون مقبولا إلا بالمرجح وقد فرض عدمه ، وقد مر نيز من الكلام المتعلق بهذا المطلوب ، والثاني إلى ترجيح المرجوح وهو ظاهر ، وأما الصغرى من القياس الثاني فهي نتيجة القياس الأول وأما كبراه فلان ظن الأمة باجمعههم على الصدور لا يحتمل الخطأ وكل ظن لا يحتمل الخطأ فهو يفيد قطعية المظنون ، و ظن الأمة باجمعههم على الصدور يفيد قطعية الصدور وهو مفاد كبرى القياس الثاني أما صغرى هذا القياس فمسلمة عند من يقول بإفادة الإجماع القطع والكلام معه وأما الكبرى فبينه بنفسها لا تحتاج إلى البيان عند من له فهم سليم وعقل مستقيم والخطاب ليس مع ذى غباوة ظاهره وغوايئة باطنه وإذا كان قطعية ما أخرجه الشيخان الخ نظرياً لم يكن مفيداً

عدم وجود وجه الجمع في الواقع بينهما ، وربما يظهر كلا الأمرين عند من حكم بامتناعهما بحكم حاله فضلاً عند غيره ، وفوق كل ذي علمٍ عليم وأيضاً يحتمل أن يكون أحدهما في الواقع ناسخاً والآخر منسوخاً صحيح الرواية مرفوع الحكم لعدم منافاة النسخ الصحة ، فيحكم بصحة كل منها ومقطوعيته بأنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وما لم يترجح عندنا واحد منها نعمل بكل منها على العزيمة والرخصة ، فان المتعارضين لا يوجدان إلا واحدهما أشد على الآخر كما جزم به الشيخ العارف عبد الوهاب الشعراوي في رد الميزان ، ، فهذا الكلام

ايضاً الا للعلم النظرى فان العلم يتلو الثبوت وهذا هو الفرق بين التواتر وبين ما اخرجه الشيخان الخ فان الاول يفيد العلم الضروري والثاني النظرى هذا تحرير مقالة ابن الصلاح على احسن وجه واتم تقرير وقد خالفه النووي فقال كل ما هو كى الصحيحين فهو مظنون الصدور عنه عليه الصلاة والسلام لانه احاد وكل ما هو احاد فهو مظنون الصدور عنه عليه الصلاة والسلام اما ثبوت الصغرى فظاهر اذ الكلام فيها دون المتواتر واما ثبوت الكبرى فواضح ايضاً اذا الاحاد لاتفيد الا الظن ورد هذا الدليل باننا لانسلم ان الاحاد التى وقع الاجماع على قبولها لاتفيد الا الظن الا ترى ان القياس الذى هو ادون من الخبر المقبول اذا وقع الاجماع على قبوله يصير مدلوله قطعياً والكلام في تلك الاحاد فتأمل بهذا ما لخصته من كلام صاحب رد الدراسات ، ، على احسن وجه واتم تقرير ، وقد اقتصر عليه افتخاراً بليغاً حيث قال ، فله الحمد سبحانه على تيسير ما لم يتيسر للكبراء ولم يشبه له النبلاء انتهى اقول وبالله التوفيق . هذا الدليل لا اختصاص له بالمتفق عليه بل يجرى فيها اخرجه البخارى وحده في صحيحه

من الشارح يشبه أن يكون في التناقض الحقيقي العقلي دون الشرعي
كما لا يخفى ،

ثم مما بهم أن يعرف أن ما انتقد عليهما إنما استثنى عما هو حكمه
المقطوع كما صرح به شارح النخبة وصرح به أيضاً الشيخ ابن
الصلاح قال السبوطي استثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيما
تكلم فيه من أحاديثهما فقال ، سوى أحرف بسيرة تكلم عليها بعض
أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره ، فإن جميع ما أخرجه مقطوع
الصحة كالتواتر إلا أن القطع فيه نظري لما مر من المقدمات القطعية ،
وفي التواتر ضروري فالمر يتنهد عليه تلك المقدمات مما لم يجتمع عليه
الأمة ، وشذ منه بعض الحفاظ لم يكن قطعي الصحة ، فيزول منه

او مسلم كذلك بل زفيا أخرجه غيرها من اصحاب السنن الاربعة بان
نقول كل ما أخرجه البخاري في صحيحه او مسلم كذلك او غيرها من
اصحاب السنن الاربعة ولم ينتقد عليه احد من الحفاظ فهو مقبول بالاجماع وكل
ما هو مقبول بالاجماع فهو مظنون الصدور عنه عليه الصلاة والسلام بالاجماع
الى اخر المقدمات المذكورة ما بقا حذوا بحذواللهم الا ان يلتزم وحينئذ لا يظهر
لتخصيص القطعية بالمتفق عليه فائدة يعتد بها اه وقال الحافظ ابن حجر
العسقلاني ونحن نجد علماء هذا الشأن قديماً وحديثاً يرجعون بعض
احاديث الكتابين على بعض بوجوه من الترجيعات الثقيلة فلو كان الجميع
مقطوعاً به ما بقى للترجيح مسلك انتهى نقله الامير اليماني في توضيح
لا افكار (ج - ١ ص ١٢٨) محمد عبدالرشيد النعماني ،

حكم القطعية من عدم حث الحالف ، وعدم تكفير الجاحد وما يشبه ذلك ، لا كون ما انتقد عليه غير صحيح لا يجب به العمل من غير وقفة ونظر فإنه غير مستثنى عن الصحيح وعما يجب به العمل من غير نظر كما تقدم من النوى ، وصرح به غير واحد ، بل هو مما اجتمع عليه الأمة أيضاً حتى المتقدين ممن أنصف ولا عبرة لبعض المتجاسرين كابن حزم الظاهري حيث عد تعليق البخاري بالصيغ الجوازم كقال فلان أوروى فلان أو ذكر فلان أو نحو ذلك إنقطاعاً قادحاً ، قال النوى ولم يصب أبو محمد بن حزم الظاهري حيث عد مثل ذلك إنقطاعاً قادحاً في الصحة واستروح إلى ذلك في تقرير مذهبه الفاسد في إباحة الملاهى وزعمه انه لم يصح في تحريمها حديث مجيباً عن حديث ابى عامر أو أبى مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليكون في أمتى أقوام فيستحلون الحرير والخمر والمعازف ، إلى آخر الحديث ، وزعم أنه وإن أخرجه البخاري فهو غير صحيح لأن البخاري قال فيه ، قال هشام بن عمار وسأله بإسناده فهو منقطع فيما بين البخاري وهشام ، قال ، وهذا خطأ من ابن حزم وبين ذلك بوجوه ثلاثة ، ثالثها تسليم أنه منقطع ، وإن المنقطع في الكتابين غير ملحق بالانقطاع القادح لما عرف من عادتهما وشرطهما انتهى .

فجميع ما في الكتابين يجب العمل به من غير توقف ونظر إذ المتقيد منها لم ينزل عن أعلى درجات الصحة ، وهي درجة ما أخرجه الشيخان فإن كون إخراجهما في تلك الدرجة إنما ذلك لما يرجع إلى

سلطنتهما في الصنعة وإمامتهما في الفن وتقدمهما في تميز الصحيح عن غيرهما ، وعرفان العلل جلها ودقها ، فهما إماما فن الجرح والتعديل ومعرفة الأسباب الخفية التي لم تبلغ إلى عشر عشيرها من انتقد عليهما ، فهذه الصحة لما اتفقا على إخراجها مسببة كما لها في علم الحديث من غير رجوع إلى أمر غريب عن ذلك الكمال كتلقى الأمة وغيره من القرائن الخارجة عن إعتبار مجرد علمهما ، وهذا القدر وهو الاتفاق على الإخراج يوجد في المنتقد منها فثبت أنه في أعلى درجات الصحة ، وفوق ما هو شريطتهما ولم يخرجاه ، فلا ريب في وجوب العمل بالمنتقد منهما من غير نظر ووقفة إلى ما يندفع به ذلك الانتقاد بمجرد إخراجهما له وجوباً مؤكداً لا يوجد في صحيح غيره فإن حكم كل حديث صحيح ولو في أدنى مراتب الصحة وجوب العمل لحصول الظن الغالب ، ولكن بين ظن وظن ما يكاد يشبه ما بين اليقين والشك ، فوجوب العمل هذا بمجرد إخراجهما فكيف إذا نظر فيما أجابوا عن ذلك بما جعلوه هباءً منثوراً حتى حكم المتقنون حكماً كلياً على ما نقل السيوطي عن النووي في شرح البخاري ، وإن كل ما ضعف عن أحاديثهما فهو مبني على علل ليست بقادحة (١) ،

(١) قلت وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في رد هدى الساري ، (ص ٣٤٤ طبع الاميرية بمصر سنة ١٣٠١) بعد نقل كلام النووي هذا ، ويظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل انها ليست كلها كذلك وقوله في شرح معالم وقد لجيب عن ذلك او اكثره هو الصواب فإن منها ما الجواب عنه غير متنهض اهـ ،

وحكموا كلياً أن كل ما فيها من الانقطاع والتدنيس في الظاهر فليس ذلك به في الحقيقة هذا مما عقدوا عليه الأنامل مجملًا ، وقد صنف في تفصيل الرد والجواب عن حديث حديث أجزاء على حيازة قال السيوطي وقد ألف الرشيد العطار كتاباً في الرد والجواب حديثاً حديثاً . وقال العراقي قد أفردت كتاباً لما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين أو أحدهما مع الجواب عنه . وقد سود شيخ الإسلام ما في البخاري من الأحاديث المتكلم فيها في مقدمة شرحه وأجاب عنها حديثاً حديثاً ثم قال السيوطي ونجمل ههنا يعني في " التدريب " بجواب شامل لا يختص بحديث دون حديث ثم ساقه بما حاصل ذلك الإجمال التقديم من تقدمهما في هذا الشأن على أجلة المشايخ حتى على من أخذ عنه كما بن المديني وعنه أخذ البخاري ، ومع ذلك فكان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول ما رأي مثل نفسه وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلم حديث الزهري وقد استفاد ذلك من الشيخين جميعاً (١) وقال مسلم عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي فما أشار أن له علة تركته ، قال ، فإذا عرف ذلك وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له ، أو له علة غير مؤثرة

(١) قلت وهذا الذي ذكره المصنف غلط محض وشواهد التاريخ تكذبه . والذي ذكره السيوطي في " التدريب " ، عكسه فإنه قال مانعه وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلم حديث الزهري وقد استفاد منه الشيخان جميعاً ، والذهلي هو الذي وقع بينه وبين البخاري ما وقع في مسئلة اللفظ والقصة مشهورة - (التماني)

عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة وقوله « فبتقدير توجيه » ، الخ إشارة إلى ما هو الواقع في الأكثر من عدم توجيه كلامهم وسوء فهمهم وظنهم عليهما بماهما بريئان عنه ، ومن تصفح كلام الناقدين وما أجاب به المحققون عن نقدهم يجد أن ذلك هو الأكثر من المنتقد عليهما ، ثم سرد السيوطي أمثلة مفصلة من ذلك يجب عليك الرجوع إليها حتى تعين ما حكنا به (١) هذا كله مع تدوين المستخرجات عليهما

(١) قلت المصنف لم يوف البحث حقه تحت تأثيره لراى ابن الصلاح واختصر كلام السيوطي اختصاراً غللاً وعكس الامر في بعض ما نقله ، قائلاً وحاصل الاجمال الخ فهناك نص السيوطي يتباهى قال في « تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى » (ص ٤٣) قال المصنف في شرح البخارى ما ضعف من احاديثها مبنى على علل ليست بقاعدة وقال شيخ الاسلام (يعنى ابن حجر) فكانه مال بهذا الى انه ليس فيها ضعف وكلامه في شرح مسلم يقتضى تقرير قول من ضعف فكان هذا بالنسبة الى مقامها وانه يدفع عن البخارى ويقرر على مسلم ، قال العراقى وقد افردت كتاباً لها تكلم فيه في الصحيحين او احدهما مع الجواب عنه ، قال شيخ الاسلام ولم يبيض هذا الكتاب وعدمت مسودته ، وقد سرد شيخ الاسلام ما في البخارى من الاحاديث المتكلم فيها في مقدمته شرحه واجاب عنها حديثاً ، ورايت فيها يتعلق بمسلم قاليفاً مخصوصاً فيها ضعف من احاديثه بسبب ضعف رواته ، وقد الف الشيخ ولى الدين العراقى كتاباً في الرد عليه وذكر بعض الحفاظ ان في كتاب مسلم احاديث مخالفة لشرط

وفيه طرق عديدة للمتون المخرجة فيها مما لا توجد في الصحيحين مع الثابتات لأسانيدهما على ما هو فن المستخرجين ، فتبين تترهما بالإنقاذ من أن يؤثر ذلك في رفيع درجة ما رواه بالتزويل عنها ، وهذا مما لا اختلاف فيه ، ولا ريب لأحد من العلماء فما أعظم افتضاح من يظن من أهل زماننا أن الإنقاذ في حديثهما يوجب الوقفة في العمل فإنه مفصح من عدم رجوعه إلى أصول هذا الفن الشريف ووقوفه على الرسوم المخيلة ، والله يعصمنا وإياهم عن كل ما لا يرضى به .

الصحيح بعضها إمام راويه وبعضها فيه إرسال وانقطاع وبعضها فيه وجادة وهي في حكم الانقطاع وبعضها بالمكاتب ، وقد ألف الرشيد المطاوعة في الرد عليه والجواب عنها حديثاً حديثاً وقد وقفت عليه وسأى نقل ما فيه ملخصاً مفصلاً في المواضع الثلاثة به إن شاء الله تعالى ونعجل هنا بجواب شامل لا يختص بحديث دون حديث ، قال شيخ الإسلام في مقدمة شرح البخاري الجواب من حيث الأجيال عما انتقد عليها أنه لا ريب في تقدم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفته الصحيح والعمل فانهم لا يختلفون إن ابن المديني كان أعلم أقرانه بعمل الحديث وعنه أخذ البخاري ذلك وسع ذلك فكان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول ما رأي مثل نفسه ، وكان محمد بن يعقوب الذهلي أعلم أهل عصره بعمل حديث الزهري وقد استفاد ذلك منه الشيخان جميعاً ، وقال مسلم عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي فما أشار إن له عليه تركته إلى آخر ما نقله المصنف ، وقال السيوطي أيضاً على ما نقله الشيخ العلامة عبدالعزيز القرهاري في

الدراسة الحادية عشر

” في ابطال قول من يدعى مساواة حديث غير الصحيحين
بحديثهما في الصحة “

قال كمال الدين ابن المصم في ” التحرير “ . كون ما في
الصحيحين راجحاً على ما روى برجالهما في غيرهما أو على ما
تحقق فيه شرطهما بعد إمامة المخرج تحكماً ، زاد في ” فتح القدير “ ،
” تحكماً لا يجوز التقليد فيه إذ الأصحبة ليست إلا لاشتمال رواتهما على

التبراس شرح شرح العقائد للشمسي (ص ٥٠٦ طبع الهند) قد وقع للإمام
اللويزي والقاضي الحلي بكر الباقلاني وإمام الحرمين والإمام ابن فورك والقاضي
عياض والإمام القرطبي ورحمهم الله . وآخرين اجلاء انكار احاديث صحيحه
حتى ما رواه البخاري ومسلم اعتقاداً على صعوبة الظاهر ، اه وقد صرح
السيوطي نفسه في رسالته المسماة ” بالتعظيم والمنع “ في ان ابوي رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الجنة “ (ص ٣٨ طبع دائرة المعارف بالهند)
مالقظه ، ، وقد وقع في الصحيحين احاديث كثيرة من هذا النمط وهم
فيها الرواة في بعض الالفاظ فيبينها النقاد ، اه وقال الحافظ ابن تيمية
في ” منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدير “ (ج ٣ ص
٦٥ طبع مصر ١٣٢٢) ” وقع في بعض طرق البخاري غلط قال فيه واما
البارقي في فيها فضل البخاري رواه في سائر المواضع على الصواب ليين
غلط هذا الرواي كتبها جرت عادته بمثل ذلك اذا وقع من بعض الرواة
غلط في لفظه ذكر سائر الرواة التي يعلم بها الصواب وما علمت وقع
فيه غلط الا وقد بين فيه الصواب بخلاف مسلم فانه وقع في صحيحه عدة

الشروط التي اعتبرها فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابين أفلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكم، ثم حكمها أو أحدهما بأن الراوي المعين مجتمع فيه تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافه، وقد أخرج مسلم عن كثير في كتابه ممن لم يسلم من غوائل الجرح، وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم، فدار الأمر في الرواية على اجتهد العلماء فيهم وكذا في الشروط حتى أن من اعتبر شرطاً وألغاه الآخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافياً لمعارضة

احاديث غلط انكرها جماعة من الحفاظ على مسلم والبخاري قد انكر عليه بعض الناس تخريج احاديث لكن الصواب فيها مع البخاري والذي انكر على الشيخين احاديث فإليه حداً اه وقال في موضع آخر من الكتاب المذكور (ج ٤ ص ٥٨ ٥٩) وقد نظر ائمة هذا الفن في كتابيهما ووافقوهما على صحة ما صححه الا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثاً غلبها في مسلم انتقدها طائفة من الحفاظ وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم وقد انتصر طائفة لها وطائفة قد قررت قول المنتقد والصحيح التفصيل فان فيها مواضع منتقدة بلاريب مثل حديث ام حبيبة وحديث خاق الله التربة يوم السبت وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات واكثر وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري فانه ابعد الكتابين عن الانتقاد ولا يكاد يروى لفظاً فيه انتقاد الا وهرى اللفظ الاخر الذي يبين انه منتقد فما في كتابه لفظ منتقد الا وفي كتابه ما يبين انه منتقد اه وقد مر قول الحفاظ ابن حجر المسقلا ان في الصحيحين احاديث ما الجواب عن الطعن فيما غير منتهض

المشتمل على ذلك الشرط ، وكذا فيمن ضعف راوياً وثقته آخر نعم
تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يختبر أمر الراوى بنفسه إلى ما اجتمع
عليه الأكثر أما المجتهد في اعتبار الشروط وعدمه والذي اختبر الراوى
فلا يرجع إلا الى رأى نفسه انتهى .

أقول وبالله التوفيق ومنه السداد وإليه التبرى وعليه الاعتماد يريد
بهذا الكلام الانقذاح فيما تمألأت عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً
والفقهاء المتقدمين والمتأخرين الا الشيخ المذكور ومن تبعه من تلامذته

اهـ وقال العلامة محمد بن اسمعيل الأمير اليماني صاحب روضة السلاطین
في توضيح الأفكار شرح تنقيح الانتظار (ص ٣٥٩ طبع مصر ١٣٦٦)
في ان في الصحيحين احاديث هي في نفسها ضعيفة ، اهـ بل قد ادعى
الحافظ ابن حزم الاندلسي امام اهل الظاهر في احاديث الصحيحين انها
موضوعة كما نقله العراقي في "التقييد والايضاح" اطلق واغلاق من قدمه
ابن الصلاح (ص ٣٩ طبع حلب ١٣٥٠) وكذلك الحافظ ابن الجوزي
فيما ادرج في الموضوعات مما هو في احد الصحيحين كما صرح به البخاري
في "فتح المغيث بشرح الفقه الحديث" (ص ١٠٧ طبع الهند) بل نقل
ابن الجوزي عن الامام القسائي في حديث أخرجه البخاري في صحيحه من
رواية حماد بن شاذان انه موضوع كما يذكره السيوطي في "التعليقات على
الموضوعات" (ص ٧٢ طبع الهند) وقد صنف ابو الفضل الحافظ الامام
محمد بن أبي النعمان محمد بن محمد بن عمار الجارودي الشهيد في سنة ٣١٧
جزءاً في فيه بضعة وثلاثون حديثاً تتبعها من صحيح مسلم وبين غيرها كما
نقله الذهبي في "تذكرة الحفاظ" في تذكرته في ترجمته قال الطوب ان ما

وبعض الحنفية المتأخرين من الترتيب المشهور بين صحاح الأحاديث وإنها سبعة أقسام أعلاها ما اتفق عليه البخارى ومسلم ، ثم ما انفرد به البخارى ، ثم ما انفرد به مسلم ، ثم صحيح على شرطهما ولم يخرجهما واحد منهما ، ثم صحيح على شرط البخارى ، ثم صحيح على شرط مسلم ، ثم صحيح عند غيرهما مستوفى فيه الشروط المعتمدة فى الصحة ، وغرضه من ذلك كما قال الشيخ الدهلوى فى مقدمة شرح "سفر السعادة" ، بعد ما مشى ممشاه ورضى بما ارتضاه . تأييد مصادمة الفقهاء الحنفية بالمحدثين ومعارضتهم إياهم ، قال الشيخ الدهلوى "وبحال مقال الفقهاء فيما قرره المحدثون واسع" ، وقال مشيراً إلى كلام ابن الهمام السابق ، وهذا نافع مفيد فى غرضنا من شرح هذا الكتاب يعنى السفر وهو تأييد المذهب الحنفى ، وهذا صريح فى إقرارهم بأن تأييد مذهب الحنفية إنما يتأتى بصيرورة الصحيحين كغيرهما من الصحاح بأبطال الخصوصية منهما صحة وثقة وإن محاولة الانقذاح المذكور فى الترتيب المتقدم إنما هو لكون هذا المذهب فى الأغلب على خلاف ما فى الصحيحين ، هذا ما حاولوا وأرادوا ولكن الله سبحانه وتعالى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وإلزال العالى من علوه لما كان أحد القدرين ليتهم لم يقدموا على القدر فى منيع مرتبة الصحيحين

انتقد من أحاديث الصحيحين فيه ما لم يبلغ درجه الصحة فضلاً عن أن يكون فى أعلى درجات الصحة كما زعم المصنف وأذن لا تثبت لها منزلة على ما رواه غيرهما من "أتمه هذا الشأن" فى كتبهم الشهيرة بالاسانيد الصحيحة . محمد عبدالرشيد النعمانى .

ورفع قدرهما ، وكونهما أصح كتاب في الصحيح المجرد تحت أديم السماء وأنهما أصح الكتب بعد القرآن العزيز بإجماع من عليه التعويل في هذا العلم الشريف قاطبةً في كل عصر وإجماع كل فقيه مخالف وموافق على ما لا يوجد مثل ذلك الاجماع على فضل أبي حنيفة رحمه الله على الفقهاء الثلاثة من المعاند والمخالف مع دعوى ذلك عن أكثر أهل المذهب ، ومن ثبوت الأصحسية لهذين السفرين المباركين لا يلزم خلاف الحديث الصحيح القادح على أبي حنيفة فيما خالف حدِيثهما على ما استعرف ان شاء الله تعالى حتى يلجأهم ذلك الى الوقعة فيها بإبطال ما به اختصا وصارا قريرة عين من أقر الله بهما عينه ، وبعد سلامة صاحب المذهب عن الطعن أية مبالاة من وهن الروايات المخالفة بأحاديثهما وتركها لما صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على أن المنصف البطل القائل بصريح الحق وطريه إذا رأى تمام الحجة على إمامه في شئ ينفك عقدة تقليده له فيه وليس تمام الحجة عليه من الطعن في شئ ، وهذا أبو جعفر الطحاوي مع مبالغته المفرطة في نصرة المذهب إذا تمت الحجة على أبي حنيفة تراه في ” معاني الآثار “ كيف يأتي بكلام جديد حتى يقول في بعض المواضع : ” فإ قال أبو حنيفة باطل ، (١) وأمثال ذلك مما لا يرتضيه كل مقلد متعصب ، ولنشغل بما أردنا الافصاح عنه مما ظهر علينا بحمد الله سبحانه في إبطال قول المبطل لمنيع منزلتهما في تجريد الصحيح والله الحجة البالغة ،

(١) والله اعلم بصحة ما قال المنصف في حق الطحاوي ، فهذا

كتابه موجود بين ايدي الناس فمن شاء فليرجع اليه - التعافي

فاعلم واستمع وأنت تنفض يدك عن لوث التقليد والتزليق ،
 وتمسح عينيك عن قذى العصبية في نظرك إلى شواهد ذروة التحقيق ،
 أن الحذاق الكبراء في هذا الفن تكلموا في تعيين شروط الشيخين في
 أسانيد الصحيحين على اختلاف كثير لم يقض وطرا عن تعيين تلك الشروط
 آلت كلمهم إلى أن شرطهما فيها بذل جهدهم في التيقظ من كل وجه في المتن
 من حيث ما أمكن لهم من صرف مجهودهما في كونهما سلاطين الصنعة ،
 ولما لم يبق ريب باجماع العلماء في تقديم البخاري على مسلم ثم مسلم على أهل
 عصره من بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والعلل (١) فإنهم

(١) قلت لم يقع الاجماع على تقديم البخاري على مسلم ، كيف
 وقد قال الحاكم ابو عبد الله حدثنا ابو الفضل محمد بن ابراهيم قال
 سمعت احمد بن سلمه يقول رايت ابا زرعه وابا حاتم يقدمان مسلم بن
 الحجاج في معرفة الصحيح على مشائخ عصرهما وفي رواية في معرفة
 الحديث اه كما يذكره النووي في مقدمته شرحه لصحيح مسلم ، وذكر
 الذهبي في تذكرة الحفاظ ، في ترجمته مسلم ، قال ابو عمرو حمدان
 ما لت ابن عقدة ايها احفظ البخاري او مسلم فقال كان محمد عالما
 ومسلم عالما فاعدت عليه مرارا فقال يقع لمحمد الغلط في اهل الشام
 وذلك لانه اخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته وبذكر في
 موضع آخر يظنها اثنين ، واما مسلم فقل ما يوجد له غلط في العلل لانه
 كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع اه وكذلك لم يثبت اجماع العلماء
 على تقديم مسلم على اهل عصره ومن جاء بعده من ائمة هذا الفن
 في معرفة الصحيح والعلل فقد صرح الحفاظ ابن حجر في مقدمته فتح
 الباري (ج - ا ص ٨) في حق النسائي انه قدمه قوم من الحذاق في

لا يختلفون أن ابن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث وعنه أخذ البخاري ذلك ومع ذلك كان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول ما رأي مثل نفسه ، وعرض مسلم كتابه ، على أبي زرعة الرازي فما أشار أن له علة تركه ، قاله شيخ الاسلام في مقدمة شرح البخاري ، لم يبق سبيل إلى ضبط ما راعاه واحتاطاه على مبلغ كمالهما وخبرتهما في دقائق التصحيح والعلل في كتابيهما ، وقد ثبت أنهما أخرجهما عن الوف من الصحاح الثابتة عندهما حتى قال البخاري أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح ، وقال مسلم ليس كل شيء عندي من الصحيح وضعته هنا إنما وضعت ما أجمعوا عليه (٢) فدققا النظر

معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج اه وقال الذهبي 'في النبلاء في ترجمة النسائي ، هو احدث بالحديث وعلاه ورجاله من مسلم بن الحجاج والترمذي وابي داود ، وهو جار في مضمار البخاري وابي زرعة اه نقله الوزير اليماني في ، وتنقيح الانتظار ، وقال شيخ الاسلام تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى في ترجمة النسائي ، سمعت شيخنا ابا عبد الله الذهبي الحافظ وسالته ايها احفظ مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح او النسائي فقال النسائي ، ثم ذكرت ذلك للشيخ الامام الوالد تغمده الله برحمته فوافق عليه اه

(٢) والمراد اجماع شيوخه والاقابن الاجماع في مواطن الخلاف قل البلقيني ، قيل اراد مسلم اجماع اربعة ، احمد بن حنبل ويحيى بن معين وعثمان بن ابي شيبة وسعيد بن منصور الخراماني نقله السيوطي في تدريب الرازي (ص ٢٨) محمد عبدالرشيد النعماني

في الصحيح عندهما وأخرجها منها اللب ، وكل ما به وقع التدقيق فهو شرطهما ، فلا يعرف شرطهما إلا بتصريحهما ولم يصرحا (١) فلا محيص إلى الفوز بشرطهما إلا الإخراج عن رجالهما بأعيانهم ولهذا قال الامام النوى وغيره ممن نظر فيما فصلنا لك ” أن المراد بقولهم على شرط الشيخين أن يكون رجال إسناده في كتابيهما وعال النوى كلامه هذا بقوله لانه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما انتهى يعني لم يصرحا ، ولم يوجد بالاجماع في عصرهما ولا فيما بعد ذلك مثلهما في هذا الفن وإمامته فلا سبيل إلى إتيان مثل شروطهما في حذاقتهما من غير الرواية عن رجالهما بالأعيان ، وذلك أيضاً برواية غيرهما عنهم لا يوجب المساواة بهما ولا يزول به خصوص أصحية ما فيهما بالنسبة إلى غيرهما وذلك من وجوه ، الوجه الأول أن الشيخين لا يكتفيان

(١) قال الحافظ ابو بكر الحازمي في شروط الائمة الخمسة (ص ٥٥ و ٥٢ طبع بمصر سنة ١٣٥٧) ، ان قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث وانه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال ولا في الحديث وان شرطه ان يخرج ما صح عنده لانه قال ، لم اخرج في هذا الكتاب الا صحيحا ولم يتعرض لآخر ، وما سلم منه من جهات الانقطاع والتدليس وغير ذلك من احباب الضعف لا يغفلوا اما ان يسمى صحيحاً او لا يطلق عليه اسم الصحة فان كان يسمى صحيحاً فهو شرطه على ما صرح به ولا عبرة بالعدد وان لم يطلق عليه اسم الصحة فلا تأثير للعدد لان ضم الواهي الى الواهي لا يؤثر في اعتبار الصحة ولم يذهب الى هذا احد من اهل العلم قاطبة ، واما شرط مسلم فقد صرح به في خطبه كتابه اه

في التصحيح بمجرد حال الراوى في العدالة والاتصال من غير نظر الى غيره بل ينظران في حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلته أو كونه من بلده ممارساً لحديثه أو غريباً من بلد من أخذ عنه (١) الوجه الثاني وهو أدق من الأول انها يرويان عن أناس ثقات ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم فيجئ عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه رجال كلهم في الكتابين أو في أحدهما فنسبته ، أنه على شرطها أو أحدهما غلط كأن يقال في هشيم عن الزهري وكل من هشيم والزهري أخرجا له فهو على شرطها ، فيقال بل ليس على شرط واحد منها لأنها إنما أخرجا لهشيم من غير حديث الزهري فإنه يعنى هشيباً ضعف فيه لأنه كان دخل عليه فأخذ عنه عشرين حديثاً فلقبه صاحب له وهو راجع عنه فسأله رؤيتها وكان ثم ربح شديدة فذهبت بالأوراق من يد الرجل فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه ولم يكن أتقن حفظها فوهم في أشياء منها ضعف في الزهري بسببها وكذا همام ضعيف في ابن جريج مع أن كلاهما أخرجا له لكن لم يخرجاه له عن ابن جريج شيئاً ، ولهذا قال ابن الصلاح في شرح مسلم من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ بل ذلك يتوقف على النظر في

(١) هذا لا يوافق ما نقل عن البخارى من انه يشترط اللقاء ولو مرة ولا يخفى ان مسلماً لا يشترط اللقاء أصلاً كما صرح به في مقدمته صحيحه قاله الامير التيمي في "توضيح الافكار" (ج - ١ ص ١٠٣) محمد عبد الرشيد اللنهاني ،

كيفية رواية مسلم عنه وعلى أى وجه اعتمد عليه ، الوجه الثالث من روى إسناده ملفقاً من رجالها كسلك عن عكرمة عن ابن عباس ، فتمالك على شرط مسلم فقط ، وعكرمة انضربه البخارى ، فالحق فيه أنه ليس على شرط واحد منهما ، الوجه الرابع قد روى عن رجالها أو أحدها فى حالة اختلاطهم التى ما روى عنهم إلا قبلها كأحمد بن عبد الرحمن بن أخى عبدالله بن وهب إختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر وإنما أخذ عنه قبل ذلك ، الوجه الخامس أخرج مسلم عن بعض الضعفاء ولا يضره ذلك فإنه يذكر أولاً الحديث بأسانيد نظيفة ويجعله أصلاً ثم يتبعه بإسناد أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة فن أتى بسند فيه هؤلاء فقد أتى على رجال مسلم بعيته وليس على شرط مسلم ، الوجه السادس ربما يدخل مسلم من حديث غير الإثبات ما رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه بسند نازل فيعمد إلى رواية غيرهم للارتفاع ولا يضره كروايته عن أسباط بن نصر وقطن وأحمد بن عيسى المصرى ولما لاه أبو زرعة على روايته عن هؤلاء قال له إنما أدخلت من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع ويكون عندى برواية أوثق منهم بنزول فاقصر على ذلك ولتكن من الخوامل على ذلك علو السند وحده ، بل ربما يوجد محاسن كثيرة فى إسناده فيه منهم كهروان فى بعض أسانيد البخارى ، فيعمدون إلى ذكر الحديث بذلك السند بعد الوقوف عليه من طريق آخر عندهم ، وبما يحمل على ذلك إلزام من يعتمد شخصاً وقع فى رجال السند فيسرد الحاذق الخبير ذلك الاسناد حين البحث مع من يحسن

الظن إليه ، ومن هذا القبيل رواية على بن حسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم عن مروان بن الحكم مع ماله من موبقات الأعمال وشنايع الأفعال . فقد من لائحة عنده مروان من مشائخه ، وهذا والله لحفاء عظيم لا يؤخذ الله سبحانه به الخافى ، والحاصل أن الحذاق ربما يروون عن رجال ليسوا على بالة ولا يضرهم ذلك بما رزقوا من البصارة في أمرهم على ما رواه النووي عن سفيان أنه كان يقول حدثني فلان وهو كذاب فقبل له أنت تروى عنه وتقول هو كذاب قال ، إني أعرف كذبه من صدقه ، وهذا الذي بسطنا لك يعطيك أن رواية غير الشيخين عن رجال الشيخين لا يوجب مساواة مرويه بمرويها ، الوجه السابع لو فرضنا في رجال معينة إنتفاء ما اختصا بمعرفة وإنعدام ما خصا بتداركه من بين جهابذة الفن وفرضنا قوة سند غيرهما كسندهما لم يلزم أيضاً مساواة المرويين لما اختصا به من حذاقة المعرفة في علل المتن ، فأين من أتى بسند كسندهما من أن يعرف علل المتن الذي رواه بذلك السند كمعرفتهما ، وحيث لا يوازنهم بإجماع العلماء (١) في ذلك المشائخ العظام من أصحاب التصنيف المشهورة من الجوامع والسنن والمعاجم والمسانيد التي عليها مدار الشريعة المطهرة من قرون متطاولة فالرجحان لحديثهما على غيرهما متحتم ومثال العلة في المتن مع صحة الإسناد أورده ابن الصلاح في مقدمته فراجعوه ، ثم إن ههنا وراء الكل وجه ثامن لا يساويه الكل في

(١) قلت دعوى الإجماع ذلك ليس لها حقيقة في الخارج كما مر

ظهور ثبوته وتحققه في نفسه خاصاً بالكتابين وإثباته للمزية المبحوثة عنها وإيرائه مزية فوقها ، وذلك خصوص هذين السفين المباركين بتلقي الأمة لهما بالقبول سواء كان مفيداً لجوب العمل على ما فيهما من غير توقف ونظر كما في غيرهما على ما اختاره النوى تبعاً للأكثرين أو موجباً للقطع بأنه كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ما هو مختار ابن الصلاح وجماعة من متقدمي المحققين حتى الحق بعضهم بما حكمه القطع المذكور ما يكون على شرطهما أيضاً وجماعة من الحفاظ المتأخرين منهم جلال الدين السيوطي ، والثاني هو الحق بالدليل الواضح الذي لا مزية فيه إن شاء الله تعالى ، وقد مريان ذلك في « الدراسة السابقة » ، وحررنا بحمد الله فيه الدليلين من الخصمين على لسان أهل الإقرار من الباحثين حتى نطق الحق بلسانه ، فهذا الدليل على مزية الصحيحين قياً يرجع إلى نفس صحتها لا يساويه في ذلك سائر الأدلة المتقدمة في جميع ما أشرنا إليه ، أما في ظهور ثبوته وتحققه فلكون تلقى الأمة لهما بالقبول مما نقلت إلينا متواترة فقطعنا بثبوت ذلك ولايسأله في ذلك شئ (١) وأما في خصوص ذلك في الكتابين فللجزم بعدم انعقاد إجماع مثله في غيرهما وجزم انتفاء سائر وجوه المزية في غيرهما ليس الحكم به كالتلقي وأما في إثباته للمزية فلأن قطعية وجوب المثبت يورث قوة في إثبات المدلول على ما لا يوجد في ظني الوجوه كباقي الوجوه ههنا ، وأما في

(١) وسيتأتى منا البحث على دعوى التامى بحيث يقطع أساس كل ما

إيرائه مزية لامزية فوقها فلأنه يوجب على المختار كما امر القطع بأنه
كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلامزية فوق القطع به ،
وأين الوجوه السابقة ذكرها من ذلك وأما على غير المختار وهو الذي
ذهب إليه النووي فلأن تلقى الأمة يوجب على ذلك وجوب العمل بما
فيها ، فإن ترك هذا الوجوب غير مقيد بتأكد مخصوص به يرد عليه
ما أورد في شرح النخبة ، ، حيث قال مستدلاً على أن الاتفاق
يميد القطع كما ادعاه ابن الصلاح ، ، وما قيل من أنهم
اتفقوا على وجوب العمل بما في الصحيحين لأعلى صحته ممنوع لأنهم
اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجاه فلم يبق
للصحيحين في هذا مزية والاجماع حاصل على أن لهما مزية فيما
يرجع إلى نفس الصحة ، ، انتهى وإن لم يترك مراسلاً وأخذ وجوباً
أكد لا يوجد في غير الصحيحين فقد وجدت في مرويهما مع كونه
أحاداً مزية لامزية فوقها في الأحاد فإنه لا سبب لتأكد ذلك مثل التلقي
في القوة ، وبهذا يظهر الجواب عن استدلال شارح النخبة على
القطع بالكلام المذكور فإن الأكدية في الوجوب أثر المزية الراجعة
إلى نفس الصحة فالاجماع على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس
الصحة ينسد خلة إقتضائه بالوجوب الأكيد من غير الحاء إلى القول
بالنزام إفادته القطع ، اللهم إلا أن يقال لم يعهد في الشريعة المطهرة فوق
بين وجوب عمل وعمل فلم يبق أثر الاجماع على المزية إلا القطع
كما لا يخفى على الفطن ،

ثم مما يجب الكلام عليه أن تلقى الأمة لهما بالقبول وإن

تواتر به النقل من السلف إلى الخلف تواتراً مستوعباً للوسط والطرفين من أزمته النقل (١) ولم ينازع في ذلك أحد من علماء الأعصار نقلاً لكن منعه العلامة في «التحجير شرح التحجير»، «عقلاً» ذيل كلام المصنف المتقدم دفعاً للاعتراض عن حكم شيخه بالتحكم على حكم المحدثين بأرجحية الصحيحين على غيرهما، فقال «وإن قلت ليست أصحبتهما لمجرد اشتغال رواتهما على الشروط التي اعتبرها بل لتلقى الأمة بعدهما لقبول كتابيهما، وهذا متنف في غيرهما، قلت تلقى الأمة لجميع ما في كتابيهما ممنوع إما لروائهما فلما ذكره المصنف يعنى قوله «و قد أخرج مسلم عن كثير في كتابه الخ وإما لم يتون أحاديثهما فلأنه لم يقع الإجماع على العمل بمضمونهما ولا على تقديمهما على معارضهما»، انتهى كلامه فأقول إننا (أشكوبى وجزنى إلى الله وأعلم من الله ما لا تعلمون) من أن صحتهما على غيرهما مما سبق به الكلمات الآلهية، وإن القدر في تلقى الأمة لهما بالقبول أعظم فجيعة على أهل الصحيحين من القدر في رجحانهما لا من هذا الطريق، فقد زاد التلميذ على شيخه في هذا الجفاء على الضعفاء المتمسكين بعرونتهما المحتاجين إلى الله سبحانه والمتشبثين بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما فيهما، فإن شيخه أقر بإجماع الأمة عليهما وإن ذلك لو ادعى إفادته القطع من حيث عصمة الأمة في إتفاقهم لأمكن تسليم ذلك وهذا مصرح كلامه في «التحجير»، في مسائل خبر الواحد والعلامة التلميذ عدى كلام شيخه وأتى بما

حاصله أن ما تواتر به النقل من التلقي خلاف الواقع ، وقول العلماء سلفاً وخلفاً يكذبه أمران لامية فيها ، ولنا بعون الله سبحانه وتعالى معه تمشيةً أولاً ، وتحقيق المقام ثانياً ، أما التمشية فبأن نقول منعت التلقي لجميع ما في الكتابين مستنداً بوقوع التكلم في رجالهما وعدم الاجماع على العمل بكل ما فيها ، فقد سلمت الإجماع والتلقي في غير المتكلم فيه من الأسانيد وغير المتون المتروكة العمل بالاجماع من الكل ، وأحد هذين السندين لمنعك هو الذى وقع في كلام شيخك حيث قال ، ، وقد أخرج مسلم عن كثير ، ، الخ وكذا في البخارى ، فنختصر الكلام في هذه التمشية على ذلك السند وحده ونقول ، أفاد ذلك أن القول بكون الأحايث التى تكلم في رجالها راجحاً على ما في غيرها تحكم لاكون جميع ما في الصحيحين كذلك كما نص عليه بقوله ، ، وكون ما في الصحيحين . إلى آخر ما منطوقه تحكم رجحان الكل ، ، والى تكلم فيها من الكتابين عدة ذلك مائتان وعشرون حديثاً اشتركا في اثنين وثلاثين ، واختص البخارى بثمانين الاثنين ، ومسلم بمائة ، فإن سلمنا عدم رجحان هذه الأحرف البسرة على ما في غيرها فما خرج من حكم ما فيها إلا أقل من كثير لا يكثر إليه ، وأما التحقيق فنستوعب فيه الكلام على السندين لمنعه ، أما الكلام على الأول وهو الجرح في الرواة فع ما مضى فيه من أنه لا يوجب تحكم رجحان الكل وهو الدعوى للمصنف ، وقد أجمع أرباب الصنعة الحديثية على أن جرح الجراح في حديث الكتابين إنما يؤثر في فقد القطع بالصحة لخروج تلك الأحرف اليسيرة عن تلقي الأمة لها بالقبول

على ما قاله السيوطى فى " التدريب " ، استثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيها ما تكلم فيه من أحاديثها فقال ، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل العلم كالدارقطنى وغيره ، ولا تأثير له فى اخراج تلك الأحرف عن الأرجحية على ما فى غيرها فإن الصحة المقطوعة أخص من الصحة فى أعلى درجاتها عند حذاق الفن ، وانتفاء الخاص لا يوجب إنتفاء العام ، ووجه ذلك أن أعلى درجات الصحة عند أهل الفن ما أخرجاها فى الصحيحين لما مر من الوجوه المعقولة التى تقبلها العقول السليمة بمقدمات استقرائية ثابتة عند أهل هذا العلم ، وما انتقد من أحاديث الشيخين لاشك أنهما بما أخرجاها فى الصحيحين ، فدل ذلك على أنها بذلا طاقتهما فى نقابة تلك الأحاديث سنداً ومتناً فلم يجدوا فيه العلة القادحة إما أصلاً أو تداركاً بعد الوجدان بما عندهما من البصيرة فى هذا الخطب الجليل مما يلائم إمامتهما وسيادتهما فى الخلق المخصوص لهما ، فتصحيحهما لا يقابله تعليل غيرهما مع أن كل تعليل أتوا به فى أحاديثهما بين الخطاء فى الحكم به فى كل ما أتوا حتى أفرد فى الجواب عن كل حديث حديث مهرة هذا العلم الشريف وسبرته رسائل عديدة لم تبق فيها شوب فى عدم إصابة النظر بمن يجاسر بالانتقاد عليهما فقد اجتمعا مع الأمة سوى نفر يسير ممن انتقد على صحة تلك الأحرف اليسيرة وهذا القدر من الاجتماع على هذا التبصر والتفتش المفضى إلى التدوين فيما وجدوه حقاً بعد الفحص المفرط لا يوجد مثله ، فى أحاديث غيرهما فلم يخرج تلك الحروف عن الرجحان على الكل صحة ولم يكن الحكم

به فيها أيضاً تحكماً بعد ما حررناه من الدليل ،

وليس لقائل أن يقول ما لم يخرج فيه أصلاً مما أخرج
غيرهما أقوى من المجروح وإن استدرك بما بسطته ، لأننا نقول عدم
الجرح مع التصحيح من مخرج واحد أو اثنين مع فرض وجود وصف
للإمامة فيه لا يساوى تصحيح الأمة وفيهم الشيطان مع جرح متدارك
من نفر قليلة أخطاء وفي الحكم به مجملًا ومفصلاً بالتدوين المفرد في
ذلك ، وذلك لأن إتفاق الحفاظ على الصحة في هذا العلم له الشأن
الأرفع ، وليس الجرح من كل جارح مما يعنى به كجرح ابن
الجوزي ورميه الحسان بل بعض الصحاح من الأحاديث بالوضع ،
وهذا الدارقطني القادح في الأحرف المبحوث عنها قد طعن في إمام
الأئمة أبي حنيفة ، وضعف ما دار عليه من الأحاديث بسببه وكذلك
الخطيب البغدادي قد أفرط في ذلك ولم يعبأ بهما وعن حذى حدوهما
مع اتفاق على توثيقه وجلالة قدرة وعظيم منقبته التي بها نال العلم
في الثريا على ما يشير إليه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولو
كان العلم في الثريا لناله رجال من فارس ، ، ومن هذا القليل طعن
الطاعين على ما أخرجاه . هذا مع أنه لا يبعد كل البعد أن الدارقطني
وغيره من المنتقدين إنما أظهروا عن مبلغ علمهم في الانتقاد . مع الاتجار
على إجمال بأن للشيخين عن ذلك أجوبة وله تدارك ، فلم يلزم من
انتقاد من هذا اعتقاده خرق الإجماع على صحة الكتابين والله تعالى أعلم
وأما الكلام على الثاني وهو الذي يحل دفعه ويجب الاهتمام به

والاعتناء بمثله ، والمحمود في الارشاد إليه هو الله سبحانه ، فنقول إستنادك في منع التلقی لجميع ما فيها بانتفاء الاجماع على العمل بمضمون أحاديثهما وعدم تقديمهما على معارضهما باطل ، لأن ترك العمل في بعض ما وقع من أحاديثهما ممن وقع لم يقع إلا بعارض يرتفع بسببه المنافاة بين ترك العمل بما ترك وبين تلقيه بالقبول ويحصل الجمع بين الأمرين ، وذلك بوجوه شتى .

ولنقدم منها في البيان ما يمهّد العذر في الترك عن تقدم على جمع الكتابين من الأئمة الأربعة وغيرهم ، وميسر الحاجة في العذر عن أبي حنيفة في ذلك أكثر من غيره لكثرة القياسات المخالفة بالنصوص عموماً وبأحاديث الشيخين خصوصاً في مذهبه ، وينسب أهل المذهب تلك القياسات إليه حتى وقع بذلك الطعن الشديد على الإمام والمذهب ، ولهذا الميسر أجاب قطب وقته الإمام الشعراوي عنه في " المنهج " ، فقال ، متى نقل أحد عن الإمام أبي حنيفة قياساً يخالف نصاً صح بعده فله العذر العظيم في ذلك لكونه لم يجد النص أصلاً أو وجده ولكن لم يصح عنده ، فإن اعتقادنا واعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة أنه كان يقدم النص والأثر على القياس ، وأنه لو عاش حتى دونت أحاديث الشريعة التي صحت بعده وظفر وصحت عنده لأخذ بها ، وترك القياس المخالف لها ، وكان القياس يقل في مذهبه كما قل في مذهب غيره بالنسبة إليه لكن لما كانت الأدلة متفرقة في عصره مع التابعين في الثغور والمدائن كثّر القياس في مذهبه

لعدم وجود النص في تلك الرواية بخلاف غيره من الأئمة الثلاثة ، فإن الحفاظ رحلوا في عصرهم في طلب الأحاديث ودونوها فجاءت أحاديث الشريعة بعضها بضاً فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقلته في مذهب غيره انتهى لفظ الامام الشعراوى ، وخرج من هذا أن أحاديث الكتابين مما لم يعمل بمضمونها أبو حنيفة مثلاً لم يلزم قدح أبى حنيفة فيها ولا عدم تلقىها بالقبول إما لأنها لم تبلغه تلك الأحاديث ولو بلغته لتلقاها بالقبول أو بلغته لكن من طريق لم يعتمد عليه فان كثيراً من التبع وأتباع التبع ممن تكلم فيه وإن كان أكثر ذلك إن شاء الله تعالى فيما لا يرجع إلى الطعن في العدالة فعدم العمل بما هذا وصفه لا يوجب عدم العمل بما في الصحيحين من ذلك المتن بعينها فإنها بأسانيدهما غير هذه المتن ، ولو وجدها أبو حنيفة لتلقاها بالقبول وترك القياس كما تلقى غيره من الأئمة وترك القياس ، وخرج من هذا أيضاً أنه لو حكم أبو حنيفة مثلاً على حديث أنه غير صحيح فلما حكمه ذلك عليه من حيث الطريق الذى وصله منه إليه ولم يلزم ذلك أن لا يصح عند الحفاظ بعده وهذا صريح كلام الشعراوى دون الخارج منه ، وهذا الذى ذكره رحمه الله وأفاده وأرشد إليه أصل كبير يعطى التمسك بعروة الانصاف والتخلص عن مضلات الاعتساف . وبترك هذا الأصل أو الجهل به غر من غر من أهل الإطراء في أئمتهم فأفرطوا فيهم ونسبوا إليهم ما لم يدعوه في كمال عرفاتهم بمناصب نفوسهم وجزموا بوصفهم بما هو خارج عن منصبهم فجاوزوا بهم عن حدهم (١) وقالوا لو كان الحديث صحيحاً في هذه المسئلة لصح عند أبى حنيفة مثلاً . ولو صح لعمل به فلما لم يعمل به لم يصح عنده . فلا عبرة لصحته عند غيره ولا إيجاب علينا في التمسك به ، وبهذا الجهل القبيح

(١) قلت قد اطرى المصنف في الشيخين بما ألزم مقلدى الأئمة - النعماني

يترك العمل بالأحاديث الصحيحة إذا خالفه الفروع القياسية حتى من غير تحقيق إنها قياسات أبي حنيفة نفسه فقد قال الإمام الشعراوى فى المنهج " مذهب المجتهد حقيقة " هو ما قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات لا مافهمه أصحابه من كلامه فقد يكون ذلك الذى فهموه لا يرضاه الإمام ولا يقول به لو عرض عليه ، ولا يفتي أن غالب قياسات الإمام من القياس الجلى وهو الذى يعرف فيه موافقة الفرع للأصل بحيث ينتفى احتمال إفتراقها أو يبعد كقياس الفأرة إذا وقعت فى غير السمن من المائعات على الفأرة اذا وقعت فى السمن وقياس الغائط على البول فى الماء الراكد ونحو ذلك ، ، انتهى كلامه بلفظه ، وخرج منه أن الأقيسة الغير الجلية التى كتب الحنفية مشحونة بها غالبها لا يسند إلى أبي حنيفة خصوصاً القياس الخفى الذى بسمونه استحساناً ويقدمونه على الجلى ، وقد قال الشافعى " من استحسن فقد شرع ، ، وهو يحتمل الصرف إلى هذا القياس الخفى كما يحتمل غير هذا على ما قيل فى معناه ، فبمثل هذه الأقيسة ترك صحاح الأحاديث متجاسراً من غير مبالاة ، وإذا قيل له تركت القول الصحيح من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بقول غيره وهو حرام ، وسرد عليه أقوال العلماء المصروفة بتحريم ذلك على ما سنورد منها أصر على جهله ، ويقول هذا اتقول المخالف بالحديث فى الظاهر غير مخالف لأنه لو صح الحديث لما خالفه أبو حنيفة ، وقد عرفت فساد هذه الملازمة ، ويقول أيضاً لا بد أن يكون عنده معارض أقوى وأرجح من هذا ، والعلم الاجمالى حاصل به وإنما هذه الأقيسة ذكرت لتأييده وفساد هذه الضرورة فى وجود

المعارض مع كونها دعوى بلا دليل بين فإنه لو كان لنقله أصحابه لتوفر دواعيهم إلى نقلها سيما ودفع الطعن عن المذهب من أقوى الدواعي لهم إلى ذلك ، ولصح بعده عند حفاظ الأمة أو نقلوه على ما فيه من الضعف وقد حكموا في مواضع شتى بعدم المعارض وأفردوا كتباً بالتدوين في الأحاديث التي لم يرو معارضها ، وميزوها عن غيرها مما له معارض فalcقد بتلك الضرورة إطرأ وليس من حسن الظن في شيء ، ولو سلمت به فحسن الظن إلى عالم من علماء الأمة لا يساوى الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن حسن الظن حجة عند الله سبحانه في ترك الحديث الصحيح كما لا يخفى على ذوى البصيرة العالمين بأن اليقين لا يترك بالظن ولمثل هذا الكلام إيراد بعد إن شاء الله تعالى في هذه الرسالة ثم الإنصاف ما قال الشعراوى أن أبا حنيفة فات عنه الاحاديث الصحيحة لتقدم زمانه مما لم يفت عن غيره ، وصورة ذلك بأن نقول مثلاً بلغه حديث عن تابعي جليل ثقة بواسطة رجل لم يعتمد على روايته ولم يبلغه إلا عن ذلك التابعي باخبار ذلك الرجل لتفرقهم في عصره في الثغور والمدائن وقلة النقلة عنهم ، ثم بعد عصره لما اجتمع التابعون (١) وجلسوا لأخذ العلم عنهم وازدحمت عليهم طوائف الآخذين ووقعت الرحلة إليهم من كل ناحية روى ذلك الحديث المجروح عند

(١) قلت المؤلف لا يدري ما يخرج من راسه فيقول باجتماع التابعين

بعد عصر الامام ابي حنيفة ، كأن الامام كان عنده قبل زمن التابعين - وهذا يعلم مبلغ عامه في علوم التاريخ والرجال - - النعماني

أبى حنيفة بذلك الراوى عن ذلك التابعى خلق كثير من ثقات الرواة وأثبتهم
وأيضاً رواه عن جم من التابعين من كل منهم رجال كثير موثقون واتصلت
طرقه وتعددت ثم بعد هذا دونت واستحفظت تلك الطرق فى الأسفار
واستوعبت وتكلمت فى الرجال رجالاً رجالاً ، وفى العلل علة علة ،
فنقبت ما نقبت ، وأعلت ما أعلت ، ووقع الميز الواضح بين السقيم
والصحيح منها ، وتلاحق التكامل فى أمر ذلك قرناً بعد قرن فى زمن
الحفاظ ، وأشهدت الشواهد والمتابعات لما شهد وتجابت الأحاديث
بعضها لبعض كما قال الشعراني وأحصيت بحيث إذا حكم الحفاظ
المتأخر الواحد بأنه ليس فى الباب حديث فذلك حكم لسان جميع
حمة الحديث وحفاظه من الأمة حتى حل لنا أن نقول إذا لم نجد
الحكم منه لم يثبت حديث فى هذه المسئلة على صرح جلال الدين
السيوطى فى "التدريب" ، فقول القائل بعد تدوين الحفاظ وحكمهم
بانتقاء حديث فى الباب لأبى حنيفة حديث معارض لم يرو ولم يبلغ
الحفاظ على خلاف استقراءهم مما لم يلتفت إليه من له عقد قلب
على القضايا المفروغة الثبوت بحكم الصفات الاستقرائية ، وفوت
الأحاديث وفوزها بسبب تقدم الزمان وتأخره أمر ضرورى لا يورث
نقصانا وكالاً فيما يرجع إلى ما يمكن تحصيله ، وهذا القوت
لا يختص أباً حنيفة من بين الأمة وحده ، وهذا مالك إمام أئمة
الحديث وفقههم قد أكرر النص المتفق عليه الصحيحان فى أفراد يوم
الجمعة بصوم حتى قال فى الموطأ لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقه
ومن يقتدى بهم ينهى عن صيام الجمعة وصيامه حسن ، ، هذا قوله

مع أن في الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعاً "لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله يوماً أو بعده يوماً"، وفيها من حديث جابر عن أبي هريرة وعن جابر "نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة"، زاد مسلم، "ورب البيت، والنسائي، "ورب الكعبة"، فقد نفي ثبوت ما صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باخراج الشيخين نقباً مطلقاً حتى عن أهل العلم والفقه، قال، الداؤدى من أصحاب مالك لم يبلغه يغنى مالكا هذا الحديث ولو بلغه لم يخالفه، حكاه عنه الزرقاني في "نهج السالك"، وهذا الشافعى نص في صلاة الخوف على أن الصف الأول يحرس في الركعة الأولى، وهذا خلاف النص الثابت في حديث مسلم أن الصف الذى يلى الإمام يسجد معه في الركعة الأولى ويحرس الصف الثانى فيها، ولم يتبع أصحابه المعتمدون قوله المخالف بالحديث وقالوا لعله سهى أو لم يبلغه الحديث إلا ما حكاه ابن دقيق العيد في "شرح العمدة"، وتبع الغزالي من أجله تابعيه بنص الشافعى على خلاف نص الحديث في كتابه "الوسيط"، واعتذر عنه أيضاً بما اعتذر عن الشافعى من أنه حين تصنيف الوسيط لم يبلغه هذا الحديث، ومن أصر على قول الشافعى من الخراسانيين ادعى ان في الحديث رواية توافقه، وهو دعوى من غير دليل، وأنكر بعضهم صديق الرواية عن الشافعى على خلاف الحديث، والقوى من حيث ما صح عنه من قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي انه المذهب، إذ على تقدير صحة الرواية عنه يثبت رجوعه عن ذلك والله تعالى أعلم.

وهؤلاء الأئمة في عدم بلوغهم أحاديث الصحيحين أصلاً أو بالجرح في أسانيدھا مما زال في الزمان المتأخر، وعدم علمهم بها بأحد السببين لم يخرقوا الإجماع على صحة تلك الأحاديث وتلقى الأمة لها بالقبول كما لا ريبه فيه لكل من له أدنى فهم .

فإن قلت قد حكمت فيما لم يثبت له روايات الحفاظ من الأحاديث بانتفائه بحكم الاستقراء الصناعي وإن القول بأن للأئمة في الباب الذي نص الحفاظ بعدم ثبوت الحديث فيه حديث مما لا يلتفت إليه لكن متمسكات الأئمة التي بلغت الحفاظ على معارضتها بأحاديث الصحيحين وقد تكثر وجودها في مذهب الحنفية ما قولك فيها أليس يلزم من ذلك تقديم الأئمة لمعارض ما في "الصحيحين"، عليهما . وتقديم المعارض على ما قال في "التحجير"، يدل على عدم تلقي من قدمها لما في "الصحيحين"، في القبول قلنا هذا لا يكون إلا على أحد الوجوه الأربعة إما أن يكون التمسك بذلك المعارض من المقلدين المتأخرين زماناً عن تدوين الكتابين لإمامه ، وإما أن يكون التمسك به من إمام من الأئمة لعدم بلوغه حديث "الصحيحين"، وإما أن يكون التمسك به منه لكون حديثهما واصلاً عنده من طريق مجروح لا يحتج به وإما أن يكون ذلك المعارض قد ترجح عند ذلك الإمام على ما في الكتابين ولم يلزم في شيء من ذلك عدم التلقي بالقبول ممن قدم معارضهما عليهما ، أما في الأول فلما يجيء جوابه عن من لم يعمل بمضمونها من المتأخرين عن تدوينهما ،

وأما في الثاني والثالث فلما مر مفصلاً آنفاً ، وأما عن الرابع فلأنه يجوز للأئمة المجتهدين أن يترجح عندهم طريق على طريق الشيخين لما لاح لهم مما يوجب ذلك أو لعدم إنعقاد الإجماع على القبول لما في الصحيحين في ذلك الزمان ، لكن لا يلزم من حكم المرجح بأصحية أحد الحديثين على الآخر كونه قادحاً في صحة المرجوح ، فتقديم المعارض وعدم العمل بما في الصحيحين لا يوجب عدم تآقي المقدم التارك للعمل بما فيها ، ومن هذا تبين عليك أن ما قال العلامة في "التحجير" ، ثم مما ينبغي التنبيه له أن أصحيتها على ما سواها متزلاً" إنما يلزم بها من بعدها لا المجتهدون المتقدمون عليهما فان هذا مع ظهوره قد يخفى على بعضهم أو يغالط به والله تعالى أعلم انتهى (١) إن أرادته جواز الترجيح المذكور عند المجتهدين على بعض

(١) قلت إنما أراد العلامة ابن أمير حاج ، ان الشيخين واصحاب السنن جماعة متعاصرون من الحفاظ اتوا بعد تدوين الفقه الاسلامي واعتنوا بقسم من الحديث وكان الائمة المجتهدون قبلهم اوفر مادة واكثر حديثاً بين ايديهم المرفوع والموقوف والمرسل وفتاوى الصحابة والتابعين ونظر المجتهد ليس بقاصر على قسم من الحديث ، ودونك الجوامع والمصنفات في كل باب منها تذكر هذه الانواع التي لا يستغنى عنها المجتهد ، واصحاب الجوامع والمصنفات قبل السنة من الحفاظ اصحاب هؤلاء المجتهدين واصحاب اصحابهم ، والنظر في اسانيدها كان امراً هيناً عندهم لعلو طبقتهم ، لاسيما استدلال المجتهد بحديث تصحيح له ، والاحتياج الى السنة والاحتجاج بها انما هو بالنظر الى من تاخر عنهم فقط

أحاديث الشيخين بطريقهما فسلم ، وإن أراد أن المجتهدين لا يلزمهم العمل بكل ما " روي لوجود المعارض الأصح منها فيما خالفوها كلية ، ، فممنوع لما مر من أنهم لم تبلغهم جملة من الأحاديث الصحيحة رأساً أو بلغتهم لكن من طريق مجروح في ذلك الزمان ، وإن دعوى وجود المعارض فيما حكم الحفاظ المتأخرون بانتفائه في باب مصادمة بالحجة الصناعية فلا يعتبر أصلاً هذا ما يختص في الجواب بالأئمة المجتهدين من تقدم على وجود الكتابين فإن جواز ترجيح غير الصحيحين على الصحيحين لا سبيل إلى ذلك بعد إخراج الإمامين وتلقي الأمة بالقبول لها عصراً فعصراً ، وكذلك عدم بلوغ أحاديثها مطلقاً أو من طرق مجروحة بعد تدوينها قصورين إلى من ينسب إليه فلا يتنى الجواب على ذلك ، وأما الجواب بما اشترك فيه المتقدمون والمتأخرون فهو من وجوه أيضاً ، الوجه الأول أنهم ربما يتركون العمل بما في الصحيحين من الأحاديث ويقدمون معارضه عليه لكون المعارض ناسخاً لما فيها إما نسخاً بالرأى من غير إجماع من الأمة الذي يسمونه نسخاً لإجتهداً لم يقل به المحققون وتكلمت على بطلانه في أجزاء مفردة سميناهم " غاية الفسخ لمسئلة النسخ ، ، وهو الأكثر في دعاوى المتأخرين لاسيما الفقهاء الحنفية أو نسخاً مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي هو النسخ وغيره تعدية وتجاوز من التعبد إلى التشريع وهو المعول

والله اعلم ، هذا ما افاده المحدث الناقد محمد زاهد الكوثري رحمه الله في تعليقاته على شروط الأئمة الخمسة للعاظمي (ص ٥٩ طبع مصر ١٣٥٧)
فما ابدى المصنف من الاحتمالات ههنا تطويل من غير طائل ، التفتاح ،

عليه عند المتقدمين ، ولا يلزم من هذا الترك والتقديم عدم تلقى التارك
المقدم لما فى الصحيحين بالقبول من حيث الصحة وقطع الثبوت
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو القول المختار فى معناه على
ما عرفت ، وأما على القول بكون معناه وجوب العمل فرادهم
ذلك من حيث الصحة ولا ينافيه وجوب الترك لعارض لا يقدح فيها
كالنسخ ، وعدم النسخ مما ينافى الصحة المصطلحة قول مهجور مردود
عند جهابذة الفن فلا يلتفت إليه على أنه اصطلاح ممن صدر عنه
لا يؤثر فى زوال جزم ثبوت الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
عليه وسلم أو غلبة الظن المخصوص بمرويها ، وأحد الأثرين على
اختلاف الفريقين هو أثر تلقى الأمة بالقبول لما فى الكتابين ، الوجه الثانى قديمت
كلا الأمرين من الترك والتقديم يقع من يحمل حديثاً للشيخين على
حالة نادرة كالمرض مثلاً لما بدى للحامل من الدليل على ذاك
كحديث الاعتماد فى القيام على اليدين على ذلك ، فهو متروك عند
الحنفية فى عموم الأحوال ومقدم عليه معارضه كذلك ولا يلزم من
ذلك الخرق فى التلقى كما لا يخفى ، الوجه الثالث يقدمون حديث
غير الشيخين على حديثها لفقه الراوى فى سند حديث الغير وليس
لذلك اقتضاء لما يوجب الخلاف فى التلقى ، الوجه الرابع يقدمون
حديث غيرهما عليهما لكونه موافقاً للقياس دون حديثهما وهو لا يقتضى
عدم التلقى ، الوجه الخامس قد يكون حديث الصحيحين من باب
الرخصة والحديث المعارض من باب العزيمة فيقدم من يحتاط فى
دينه المعارض عملاً ، وهذا ديدن سادتنا من المشائخ الصوفية الكرام

رحمهم الله تعالى ، وهذا لا ينافي التلقي ، ولا يبعد إبداء وجوه آخر
لذلك من أهل العلم ، هذا ، وأما الجواب بما يختص بالتأخيرين
فبيان ذلك أن أتباع المذاهب لاسيما أتباع المذهب الحنفي عندهم
من الفروع المخالفة بأحاديث الشيخين ما هو ينسبونه إلى أئمتهم
وما هو من تفريعاتهم على أصل يضيفونه إلى الأئمة وعلمهم بها لأحد
الوجوه الثلاثة ، الوجه الأول وهو غاية إربهم ومرق جهدهم في إثباتها
التمسك بحديث من السنن المشهورة أو غيره كصحيح ابن خزيمة
وصحيح ابن حبان فهو إما حسن أو صحيح ، وكما أن يتفق
وقوعه على شرط الشيخين فيتركون بذلك العمل بما فيها لضرورة
تقليدهم لأئمتهم لا لاعتقادهم أن ذلك مرجح على أحاديث الصحيحين
فضلاً عن أن يجترأ أحدهم بالانتقاد في حديثهما حتى يلزم من
ترك العمل بما فيها عدم تلقيها بالقبول منهم ومن ظن الترجيح فهو
أيضاً في هوان الحجة الداحضة مقهور تحت سلطنة الحجة البالغة
التي مرت ذكرها فضلاً عن تجاسر على الطعن ، ولم يتجاسر أحد فلم
يقع الخرق في الاجماع على ذلك إلا في المقدار المنتقد مع رميهم المنتقد عن
قوس واحد ؛ وهذا الارب والمرق مما يندر وجدانه وهو أوثق
عروة اعتصموا بها . الوجه الثاني وهو أدنى من الأول التمسك بآثار
الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأئمتهم أعلم بحاله صلى الله تعالى عليه
وسلم وأعرف بما تقرر عليه الأمر آخراً فيتركون أحاديث الصحيحين
مع الاقرار بأصحيتها بتلك الآثار . فلم يلزم من هذا أيضاً خرقهم في
المجمع عليه من التلقي بالقبول ، وأما الكلام على وهن هذا التمسك

فليس هذا موضعه ومن أراد الاطلاع عليه فليراجع أجزاء سمينها
 ” بابرار الضمير للمنصف الخير ، ، فان فيه معنى لمن تظن ثم أنصف ،
 الوجه الثالث وهو أدنى من الوجه الأول والثاني التمسك بأن لإمامنا معارضاً أصبح
 وأقوى مما فيها فيأخذ به دونهما ، ولم يلزم من هذا الخرق في الاجماع
 إذ دعوى الأصحية من الصحيحين لاينافى تلقيها بالصحة كما لاينحى
 وبطلان هذه الدعوى في نفسه قد مر قريباً بما لا مزيد عليه ، فهو
 على ذكرك إن شاء الله تعالى ، فقد اتضح عليك بحمد الله سبحانه
 أن منع العلامة لتلقى الأمة لهما بالقبول مستنداً بالسندين باطل
 بطلاناً غيرخاف على كل منصف وجاف ،

ثم إن من أمعن النظر في المقدمات التي أطلنا القول فيها
 وجد كساد ما تروج من كلام ابن الهمام المتقدم على بعض المنتهزين
 بالصلابة للمذهب كالشيخ الدهلوى من المتأخرين من علماء بلاد
 الهند ومع ذلك فلنشافهه بالكلام ولنتكلم على كل جزء جزء منه
 مفصلاً تبسيراً على الناظر في هذه الوريقات ، قال رحمه الله تعالى
 ” تحكم لايجوز فيه التقليد إذ الأصحية ليست إلا لاشتغال رواتهما ، ،
 الخ أقول قد مر الجواب عن ذلك مامر وعرفت إن شاء الله تعالى وهو
 غير بعيد فراجع ، قال فإذا ” فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث
 في غير الكتابين .. الخ أقول فرض وجود تلك الشروط في حديث
 غيرها مسلم إذ لم يقم دليل على الامتناع العقلى وليس لإثباته محاول
 لكن لايلزم من تسليم فرض الوجود نفس ذلك الوجود وإمتنا الكلام

في وجود الشروط ، وانتفاء ذلك في الغير قدينا دليله فلا معنى لكون
 رجحان ما في الصحيحين تحكماً " قال ، ثم حكمهما أو أحدهما بأن
 الراوى المعين المجتمع فيه تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة
 الواقع فيجوز كون الواقع خلافه ، ، أقول رجحان ما في الصحيحين في
 الصحة على غيرهما وهو المتنازع فيه لا يتوقف على القطع المذكور
 وإنما يكتفى فيه غلبة الظن بدليل يورث ذلك ، وقد حكم الحفاظ
 المتقنون طبقة بعد طبقة حتى لم يشذ منهم واحد بأن الشروط التي توجد
 في رواتهما لا توجد في غيرهم وليس حكمهم هذا بمجرد حسن الظن
 إليهما إجمالاً من غير فحص بليغ عن أحوال الرواة في كمال حذافة
 الحفاظ في فن الجرح والتعديل ومعرفة الأحوال مما يتعجب الناظر
 في كتب ذلك الفن من جملة القنون الحديثية فما زال إلا عن علم
 تفصيلي عن طريق تعيين لحصوله ، ولولا ذلك لما وقع الانتقاد من رواتهما
 على ما وقع ، ومثل هذا عن كل حافظ في الأمة بل وعن كل فقيه موافق
 ومخالف أيضاً إلا عن ابن الهمام وتوابعه لو لم يورث غلبة الظن ولم
 يقيم دليلاً على أرجحية ما في الكتابين على غيرهما لم يثبت في الشريعة
 المطهرة كثير مما ثبت من الظنون الغالبة بل لا يثبت أبداً حديث
 صحيح فإن صحة الحديث بمعنى الظن الغالب في صدق صدوره عن
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في غير الصحيحين فإنها فيهما
 بمعنى القطع عند المحققين ، فإن لم يثبت الظن الغالب بإجماع الحفاظ
 فلا ن لا يثبت بحكم المخرج الواحد الإمام في الفن بصحة سند
 كابن خزيمة مثلاً أولى ، وهذه مفسدة يتعوذ منها إلى الله سبحانه فإنها

تتمتع باب إثبات الصحة في كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأية مفسدة أعظم منها ، فإذا ثبت غلبة الظن القريب من القطع بوجود شروط فيها لا توجد في غيرها إجمالاً وإن لم يحصل ذلك تفصيلاً في كل شرط ادعاه بعض المشائخ وجوده فيها من غير تصريح من الشيخين ثبت الرجحان المطلوب في أغلب أحاديث الكتابين إلا الأحرف البسيرة التي عددناها فيما تقدم ، فلا تأييد لقوله ” وقد أخرج مسلم ، ، الخ لما أراد تأييده من إثبات التحكم في الحكم برجحان ما في الصحيحين على أنه قد مر من حكم ذلك المنتقد وإنه مما تعقب الانتقاد فيه وأثبت وجود الشروط فيها بحكم الحزم الغفير من العلماء بل كلهم غير قلائل منهم حكموا بذلك من غير بصيرة ، وقد تقرر عند من غلب عليه فن الحديث من الحنفية أن التعديل متى غلب على الجرح جعل الجرح كأن لم يكن ، صرح بذلك الخوارزمي في مقدمة ” مسند أبي حنيفة ، قال ” فدار الأمر في الرواية على اجتهاد العلماء فيهم في الشروط ، ، الخ أقول إن أراد بهذا التفرع تفريع دوران كون الرواية مجتمعاً فيهم الشروط على حكمهم ويكون تفرعه على قوله فإذا فرض وجود تلك الشروط الخ وإن كان خلاف الظاهر بالسباق والسياق فالحكم بهذا الدوران مسلم لكن حصل العلم بوقوع الاجتهاد ووجدان تلك الشروط في الصحيحين على ما لم يوجد في غيره فالرجحان ثابت بدليله ، وإن أراد بهذا التفرع تفريع دوران أمر الرواية في وجود شرط دون شرط على حكمهم ويكون تفرعه على قوله ” ثم حكمها أو أحدهما الخ ، ، على ما هو

الظاهر بل المتعين بدليل السياق وهو قوله "حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه الآخر يكون مارواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافئاً لمعارضه المشتمل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راوياً ووثقه آخر،، انتهى فهو وإن سلمنا صحته من حيث أن باختلاف الاشتراط والالغاء في شرط يمكن الحكم عند كل من المشرط والملقى على ما بين من الكفاية للمعارضة لكن لا نسلم أن ذلك مما يثبت التحكم في رجحان الكتابين، وذلك لأنه ليس الكلام في الترجيح عند المشرط والملقى وحدها بل الكلام في الترجيح من الحفاظ الناظرين في شرائط المخرج بل وفي ترجيح الفقهاء المستدلين على دعاويهم بأحاديث الصحيحين وأحاديث غيرهما ولهذا قال ابن الهمام في مبحث الترجيح في كتابه "التحرير"، في عذما به ترجيح الحديث "وكل منسوب إلى كتاب عرف بالصحة على ما لم يلتزمها،، انتهى قال الشارح أي كترجح المروى في كتاب عرف بالصحة كالصحيحين على منسوب إلى كتاب لم يلتزم الصحة قال فلو أبدى سنداً اعتبر الأصحية، انتهى قال الشارح "أي أظهر من لم يلتزم الصحة سنداً لذلك المروى اعتبر الأصحية بينها طريقاً فأبها فاز بها بالتقديم،، انتهى وهو صريح في أن الترجيح المتنازع فيه هو ترجيح الناظرين في أحاديث كتب الحديث من الحفاظ والفقهاء لا الترجيح الواقع بين المخرج المشرط لشرط وبين الآخر الملقى لذلك الشرط وإذا كان كذلك كان الأصحية والرجحان عند الحفاظ والفقهاء بل كل عاقل لما ضيق في شرائطه ودقق فيها فمروى مسلم حيث ألغى اللقاء بعد المعاصرة لا يساوى مروى البخارى

مع اشتراطه اللقاء بل الرواية أيضاً ، فلو صح عنعنة المعاصر عند مسلم وحده لمعارضة ما في البخارى مما فيه الرواية عن ذلك المعاصر فهو ما لم يقبله الحفاظ والفقهاء قاطبة ، ، ولا يقبله أيضاً كل ذى قريحة صادقة ، ولهذا قدم صحيح البخارى على صحيح مسلم ، هذا حال صحيح مسلم ، فما ظنك ممن لم يتضيق على نفسه نضييقه في صحيحه بالنسبة إلى صحيح البخارى ، فهذا الكلام من شيخ الحنفية وإمامهم في تحكيم القول برجحان الصحيحين من المحدثين والحفاظ مما يتعجب منه ، والله تعالى أعلم ، قال ، ، نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يختبر أمر الراوى بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر وأما المجتهد في إعتبار الشرط ، ، الخ أقول لا نسلم أن المختبر الممتحن لحال الراوى ليس ممن تسكن نفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر ولا يحكم على ما حكموا عليه من اجتماع الأمة على عدالة رواية الصحيحين ولا يرجع إلا إلى ما اختبره بنفسه فيقدم حديث الراوى الذى اختبره بنفسه على حديث الراوى المجتبع على اختياره وامتحانه ألوف من جهابذة فن الجرح والتعديل لأن اختبار الواحد وإن كان إماماً في الفن لا يعدل اختبار آلاف من أئمة ، وليس من ضرورة اختباره بنفسه أن لا يرى لاختبار الأمة فضلاً على اختبارها ، وهذا ظاهر لا ستره به ، فالمختبر في ترجيح ما اجتمع عليه الأكثر كالعامى الغير المختبر ، فكل من علم أن حفاظ الأمة اختبروا أمر رواية الصحيحين وامتحانهم يرجح حديثهما على حديث غيرهما وإن اختبر فيه أمر رواته بنفسه فرجحان الصحيحين عنده متحتم من غير تحكيم ، وأما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه فيلزم عليه رجحان ما هو

أضيق شرطاً في الواقع لكونه أحوط وأقرب إلى الصدق وليس كتاب أضيق في الشروط على وجه الأرض من الصحيحين (١) فإن انصف المجتهد في الشروط لا يرجع إلى رأى نفسه بالغاء الشروط بل إلى ما هو أكثر شروطاً وأضيق فيقبل حديثه ويقدمه على حديث ليس فيه تلك الشروط وإن ألغاهما باجتهاده ورأيه فيها ، وأيضاً ما اجتهد الشيخان فيه من الشروط ورأياه رآه أكثر المجتهدين في الشروط فيتقوى لا محالة عند الملغى رأيهما كما أن مجتهداً في فرع إذا رأى مائة مجتهد يقولون بخلافه يتقوى عنده القول المخالف

(١) قلت قال الحافظ ابو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتابه "شروط الائمة" الستة ، (ص ٨٠ طبع مصر ١٣٥٧ هـ) سالت الامام ابالقاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه ، فقلت ان ابا عبدالرحمن النسائي ضعفه ، فقال يا بني ان لابي عبدالرحمن في الرجال شرطاً اشد من شرط البخاري ومسلم اه وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في "نكته على ابن الصلاح" ، ونسخته محفوظة في خزانه "بير حندو" ، قرية من مضافات حيدرآباد السند) فكم من رجل اخرج له ابو داود والترمذي تجنب النسائي حديثه بل تجنب النسائي اخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين اه وقال الحافظ ابو الحسن المعافري اذا نظرت الى ما يخرج به اهل الحديث فيها اخرجه النسائي اقرب الى الصحة مما خرج به غيره اه ذكره السيوطي في مقدمه "زهر الربى على المجتبي" ، وقد صرح المصنف فيها مضي انه ربما يدخل مسلم من حديث غير الاثبات ما رواه الثقات عن شيوخهم الا انه بسند نازل فيعمد الى روايته غيرهم للارتفاع اه وقال الحافظ ابوبكر العازمي في "شروط الائمة الخمسة" ،

له إن أنصف فإن لكثرة الظنون تأثيراً في الاصابة بصريح النص من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرجحان الصحيحين على غيرهما ليس تحكم عند من يلغى كثيراً مما اشترطوا ايضاً .

واذا تأملت فيما شرحنا من الأ أقوال ومهدنا من المقدمات على ما يجب على من يعنى بهذا الباب من العلم أطلت العجب عما قاله شيخ الحنفية وحاول من لإثبات التحكم في رجحان الصحيحين على غيره على رضى ممن تبعه في ذلك كالشيخ الدهلوى رحم الله الكل

(ص ٦٠) ثم قد يكون الحديث عند البخارى ثابتاً وله طرق بعضها ارفع من بعض غير انه بعيد احياناً عن الطريق الاصح لتزوله او يصام تكرار الطرق الى غير ذلك من الاعذار ، وقد صرح مسلم بنحو ذلك اه لكن الامام النسائى لتضييقه في الشروط يتفى هذا العلو والرفعة التى بنى الشيخان عليها امرها فان الكتاب الذى التزم فيه الصحة كيف يتساهل فيه بايراد اسناد لا يكون على شرط الصحيح وان كان عالياً والا فكيف يتعرف حال الحديث الذى فيه بطرق ضعيفة ، فروى العافظ ابن طاهر في شروط الائمة الستة (ص ١٨) احبنا ابو بكر الاديب ابانا محمد بن عبد الله البيع اجازة قال سمعت احمد بن محبوب الرملى يـمـكـه يقول سمعت ابا عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائى يقول ، لها عزمت على جمع كتاب وور السنن ، استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشئى فوقعت الخيرة على تركهم فترات في جملة من الحديث كنت اعلم فيه عنهم اه واذا فضل بعض المغاربة كتابه على كتاب البخارى ، وكذلك ضيق الامام ابو حنيفة والامام مالك في

رحمة واسعة وأيانا ، وتيقنت ببطلان كلام تلميذه شارح و ، التحرير ،
ومنه تلقى الأمة للصحيحين بالقبول مستنداً بترك من ترك العمل
بأحاديثها وقدم معارضتهما عليهما بسرنا وجوهاً لذلك البطلان تكون
لك ببعضها مخلة أ عن مسألة ذبأ ومضلة صعباء في القول المنفق
عليه الأمة أن كل حديث صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وجب العمل به سواء كان من أحاديث الشيخين أو من غيرها وترك
ما وجب حرام لا محالة فيرد أن من ترك الحديث الصحيح مع العلم
به من الفقهاء ارتكب ما يحرم عليه فرمما يضطر إلى أن يقال ويجاب

الشروط ما لم يضيق البخارى ومسلم فقال الحاكم محمد بن عبد الله
النيسابورى الحافظ في كتابه ، المدخل في اصول الحديث ، (ص ١٣ ،
طبع لمب ١٣٥١ هـ) القسم الرابع من الصحيح المختلف فيه روايات
حدث لا يعرف ما يحدث به كأكثر محدث زماننا فان هذا القسم يحتاج
به عند أكثر أهل الحديث ، وأما مالك وأبو حنيفة (رحمهما الله فلا
يرى ان الحجّة به) أما الرواية عن أبي حنيفة فحدثنا أبو احمد محمد
بن احمد بن شعيب العدل ثنا اسد بن نوح الفقيه ، ثنا أبو عبد الله حد
بن مسلمة عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة انه قال
لا يحل للرجل ان يروى الحديث الا اذا سمعه من فم المحدث فيحفظه
ثم يحدث به وأما الرواية عن مالك فحدثنا أبو عبد الله الحسين بن
الحسن بن ايوب ثنا ابو حاتم الرازى ثنا ابراهيم بن المنذر الحزامى ثنا
معن بن عيسى قال سمعت مالك بن انس يقول لا يؤخذ العام بمن لا يعرف
ما يحدث به ، قال مالك ولقد اذركت بهذه المدينة اقرباً لهم فضل
وصلاح ما احدث عن واحد منهم حرفاً قيل ولم يا ابا عبد الله قال لا نهم

نأ هذا الترك من الفقيه بعد العلم به دليل على وجدانه علة قاذحة فيها تمنع الحكم بصحتها عنده وليس الأمر على ما يجاب به بل الحق ما حققناه مما يرشدك إلى أن الترك يجمع الحكم بصحة ما ترك من ترك ولا ينافيه وهو بعض الوجوه السابقة ذكرناها في جواب منع العلامة صاحب "التحجير"، نعم لاحجة لمن ترك ذلك بمجرد أن لإمامه عن ذلك جواباً وله عنده معارض أقوى منه للمامر تقريباً وسيجى مقصوداً ان شاء الله تعالى .

كانوا لا يعرفون ما يحدثون به اه قل الحافظ العلاءى ولا يبلغ الحفظ العارفون نصف رواية الصحيحين اه وقال النووى فى التريب ، وقد شدد قوم فى الرواية فافراطوا وتساهل فيها آخرون ففرطوا ، فمن المشددين من قال لا حجة الا فيها روى الراوى من حفظه وتذكره ، روى ذلك عن مالك وابى حنيفة اه قال السيوطى فى التدريب (ص ١٦) وهذا مذهب شديد وقد استقر العمل على خلافه فلعل الرواة فى الصحيحين ممن يوصف بالحفظ لا يبلغون النصف اه ،

وايضاً قال العاظم فى المدخل (ص ١٦) والقسم الخامس من الصحيح المختلف فيه رواية "المبتدعة" واصحاب الالهواء فان رواياتهم عند اكثر اهل الحديث مقبولة اذا كانوا فيها صادقين فقد حدث محمد بن اسمعيل البخارى فى الجامع الصحيح عن عباد بن يعقوب الرواجنى وكان ابوبكر محمد بن اسحق بن خزيمة يقول حدثنا الصدوق فى روايته المتهمة فى دينه عباد بن يعقوب ، وقد احتج البخارى ايضا فى الصحيح بمحمد بن زياد الالهائى وحريز بن عثمان الرحبى وهما - كما اشتهر عنهما - النصب واتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج بابى معاوية محمد بن خازم وعبيد الله

ثم ما يحقق رجحان الصحيحين على غيرهما قبول العارفين
الكاشفين لأحاديثها والعمل بما فيها والحكم بأصحتها على
غيرهما فاعتضد ما ثبت بدليل الشرع وهو تلقى الأمة لها بالقبول
وبدليل الصناعة وهو حكم الحفاظ بما يوجب الصحة في رجالها
ومتونها فحسباً وإستقراءً بدليل الكشف أيضاً فاجتمعت على أصحتها
على غيرهما ثلاث دلائل لا توجد معاً في غير الكتابين، وحفاظ
الحديث رحمهم الله تعالى وجزاهم عن أمة رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم خير الجزاء، فيهم من حكم بأصحتها صناعة وكشفاً
وكيف لا وقد قال بعضهم وأحسن في قوله وأعدل إن لم يكن أهل
الحديث أبداً فليس لله تعالى على وجه الأرض بدلاء " قال
الإمام الشافعي في مقنعة الميزان، إنه رأى كتاباً بخط الإمام
الحافظ جلال الدين السيوطي إلى بعض تلامذته يعتذر إليه في
عدم مجيئه إلى السلطان في حاجة التمسها من الشيخ ذلك التلميذ
وتقاضى ذهابه إلى السلطان حاكياً معه في ذلك الكتاب توطئه لما
يبدى من عنده أن بعض من يخلص عن الكدورات البشيرة وفتح

بن موسى وقد اشتهر عنها القلاو واثما جعل هؤلاء مثالا للآخرين،
قال مالك بن انس فإنه يقول لا يؤخذ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه وقد اقر المصنف في سياق
أن صحيح مسلم ملان من الشيعة اهـ، فعلى هذا ينبغي تقديم ما رواه
الامامان الا قدما ابو حنيفة في كتاب الآثار ومالك في الموطأ على
ما رواه الشيخان في صحيحيهما - محمد عبد الرشيد الدهاني

الله له عين البصيرة كان يرى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما كان يوم من الأيام اتفق له الذهاب إلى بيت بعض الملوك فيما مست به من داعية إلى ذلك فلما وضع القدم على بساطه انغلق عليه الباب والعياذ بالله سبحانه فقافته نعمة رؤيته صلى الله تعالى عليه وسلم ثم كتب يا أخى إلى دامت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى هذه المدة من عمرى ستين أو سبعين مرة يقظة (والشك من هذا الفقير في هذا الحال لا من الشعراوى) فشافهته صلى الله تعالى عليه وسلم السؤال من أحاديثه وإني رجل خادم للحديث احتاج في معرفة صحيحه عن سقيمه إلى الدخول على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإني أخاف أن أدخل على السلطان فينسد الباب دوني ويفوتني هذا الخير انتهى معناه . وحاصله ؛ فهل تراه رحمه الله تعالى لم يسئل هذا المدخل المبارك في مرة من مراته على هذه الكثرة عن شأن الصحيحين مع مالكل أحد منهم من شدة الاعتناء بأمرهما وهذا السيوطى لا أكاد أراه قال بقطعية ما في الكتابين عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على موافقة ابن الصلاح حيث صرح في ، ، تدريب الراوى شرح تقريب النوى ، ، مشيراً إلى قول ابن الصلاح بقوله ، ، هذا الذى اختاره ولا أعتمد سواه ، ، انتهى إلا بالسؤال عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ، والله سبحانه تعالى أعلم ، وهذا حال حافظ من حفاظ الحديث فما ظنك بالمتجردين بالأخذ عن باطن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كل العارفين من أهل نبوة الولاية من الأولياء ممن عقد لهم الشيخ الأكبر الإمام ابن العربى رحمه

الله تعالى باباً في ،، الفتوحات المكية ،، وبين ما خصوا به من طريق معهود في أخذ الأحكام عن النبي الله تعالى عليه وسلم فقال إن أحدهم إذا احتاج في واقعة أو سؤال عن حديث رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فينزل عليه جبرائيل عليه السلام فيسئله عما احتاج إليه الولي فيجيبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويسمع هذا الولي فيعي ما قال صلى الله تعالى عليه وسلم قال ، وهذا كما سئل جبرائيل عليه السلام من الإيمان وشرائع الاسلام فأجابه ، صلى الله تعالى عليه وسلم ووعوه قال ، ونصح من هذا الطريق أحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، قرب حديث صحيح عند أهل الفن لا يثبت عندنا من هذا الطريق ورب حديث موضوع عندهم يصح بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا حديث قلته انتهى حاصل ما بسط وأطنب، ومن مثل هذا الطريق أخذ رفع اليدين عند كل رفع وخفض، عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو حديث الصحيحين وسنورد قصة ذلك من كلامه رحمه الله تعالى فيما سيأتي من هذه الرسالة ، وله رحمه الله تعالى في كشف منام شهادة على قراءة ،، صحيح البخاري ،، على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفراغ القاري من ختمه في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم ، كان الشيخ حاضراً في ذلك الختم وقد جرى له في ذلك من السؤالات عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وحصل له حفظ دعاء دعا به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند ختم ،، صحيح البخاري ،، ولنتقل ذلك كله من كلامه بلفظه قال رحمه الله تعالى في كتاب الوصايا آخر كتاب من

و، الفتوحات،، في سياق دعاء أورده بعد هذا الدعاء سمعته من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام يدعوه بعد فراغ القارى عليه كتاب و، صحيح البخارى،، وذلك سنة تسع وتسعين وخمس مائه بمكة بين باب الجروزة وباب الأجناد بقوايه يعنى يقرأ البخارى عنده صلى الله تعالى عليه وسلم الرجل الصالح محمد بن خالد الصدفى التلمسانى وهذا هو الذى كان يقرأ علينا و، الإحياء،، لأبى حامد الغزالى رحمه الله تعالى وسألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى تلك الرؤيا من المطلقه بالثلاث فى لفظ واحد وهو أن يقول لها أنت طالق ثلاثاً فقال صلى الله تعالى عليه وسلم هى ثلاث كما قال (لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره) فكنت أقول له يا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فإن قوماً من أهل العلم يجعلون ذلك طلقة واحدة، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم هؤلاء ثك حكموا بما وصل إليهم وأصابوا ففهمت من هذا تقرير حكم كل مجتهد مصيب فكنت أقول يا رسول الله فما أريد فى هذه المسئلة إلا ما تحكم به أنت إذا استفتيت وما لو وقع منك ما تصنع فقال هى ثلاث كما قال (لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره) فرأيت شخصاً قد قام من أجزأ الناس ورفع صوته وقال بسوء أدب يخاطب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول له يا هذا بهذا اللفظ لا تحكك بامضاء الثالث ولا بتصويك حكم أولئك الذين ردوها إلى واحدة فاحروجه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم غضباً على ذلك المتكلم ويرفع صوته يصيح هى ثلاث كما قال (لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره).

أبستحلون الفروج فما زال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصبح بهذه الكلمات حتى أسمع من كان في الطواف من الناس وذلك المتكلم يذوب ويضمحل حتى ما بقي منه على الأرض شئ فكنيت أسئل عنه من هذا الذي أغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيقال لى إبليس لعنه الله تعالى ، واستيقظت وكنت آراه صلى الله تعالى عليه وسلم فى تلك السنة أيضاً فكنيت أقول له يا رسول الله إن الله تعالى يقول فى كتابه العزيز (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قروء) والقرء عند العرب من الأضداد يطلقونه ويريدون به الحيض ، ويطلقونه ويريدون به الطهر وأنت أعرف بما أنزل الله عليك ، فما أراد بها ههنا الحيض أو الطهر؟ وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لى فى الجواب عن ذلك ، إذا فرغ قرؤها فأفرغوا عليها الماء وكلوا مما رزقكم الله ، يكنى فكنيت أقول يا رسول الله ، فإذا هو الحيض يا رسول الله فيقول لى ، إذا فرغ قرؤها فأفرغوا عليها الماء وكلوا مما رزقكم الله ، فكنيت أقول له فإذا هو الحيض يا رسول الله ، فيقول لى إذا فرغ قرؤها فأفرغوا عليها الماء وكلوا مما رزقكم الله ثلاث مرات واستيقظت انتهى بلفظه فى د الفتوحات ، ثم قال ، ثم نرجع الى ما كنا بسبيله من الدعاء ، ثم شرع فيه حتى ختم بختمه ” الفتوحات المكية “ ، وهو دعاء فى نحو طبق واحد طويل ونحن نعتقد سنية ذلك لمن ختم عنده البخارى ، أو ختمه ، بلغنا الله سبحانه إلى ختم ما بقى علينا مما هو قدر يسير فى نحو أربع كراريس ووقفنا على ختمه بقراءة ذلك الدعاء تأسيساً بالرسول الأ محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ،

وقال الشيخ المحقق محمد البرلسي المالكي في كتاب ،، إتحاف أهل
العرفان ،، وذكر المحقق العلامة ابن فورك بضم الفاء أنه لما أراد أن
يكتب على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ،، حبيب إلى من دنيا كم
ثلاث، النساء والطيب وجعلت قرّة عيني في الصلاة ،، توقف
أدباً مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ، فصليت الصبح ودخلت
بمحراب زاوية القائدي فرأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ،
وكان قد ورد على جوابان في الحديث أحدهما من مكة المشرفة
والآخر من مصر فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرحباً بولدنا مرحباً
بجينا ثم قال ،، جوابها في الغث والسمين، يقول من قال ما قلته فقد
كذب بل قلته ،، قال ، وكان هجس في نفسي أن أقول نقله الاثمة
كالغزالي وابن سبعين فقال ، فقال لي النبي صلى الله تعالى عايه وسلم
إذ تكلمت عليه اذكهم وتكلم عليه أنت واذكر فوائد كوني تركت الدنيا كما
ذكرتها في كتابك ،، وقال ، ورأيت مرة أخرى فقلت السلام عليك يا رسول الله
فقال ، لي بعد كلام طويل ، وما كتبت على قولنا ،، حبيب إلى
من دنيا كم ثلاث،، حسن ولا بد أن تزيد وإذا كتبت فسمه ” الأمر
المهم في تصحيح أجوبة أهل العلم ،، قال ورأيت مرة أخرى فقال
لي وما كتبت من الفوائد على قولنا ،، حبيب إلى من دنيا كم ثلاث سمه
الإلهام الرباني ،، وقال أيضاً حكى عن بعض الأولياء أنه حضر
مجلس فقيه فروى ذلك الفقيه حديثاً فقال له الولي هذا باطل فقال
ومن أين لك هذا فقال هذا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
واقف على رأسك يقول إني لم أقل هذا الحديث وكشف لذلك الفقيه

فرأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وفي : الأ نوار القدسية ، ،
 للعارف الولي الشعراني أن من آداب الإقامة بالمدينة المشرفة أن العالم
 لا يلقى فيها درساً إلا بما صرحت به شريعته صلى الله تعالى عليه
 وسلم دون ما فيه رأى أوقياس أدباً معه صلى الله تعالى عليه وسلم
 لئلا يكون لغيره كلام في حضرته إلا بمشاورته ، وهذا إنما يكون لأهل
 الصفاء فإن منهم من يشاوره في كل مسألة فيها رأى أوقياس ويفعل
 بما أشار به صلى الله تعالى عليه وسلم بشرط أن يسمع المشاور لفظه
 صريحاً كما كان عليه المحقق الشيخ محي الدين ابن العربي حيث قال في
 كتابه ، وقد صححت منه عدة أحاديث قال بعض الحفاظ بضعفها
 فأخذت بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيها وصار ذلك عندي من
 جملة الصحيح أعمل به وإن لم يوافقني علماء الظاهر على ذلك وفي
 ”طبقات الأولياء لابن المقن“ ، في ترجمة أبي موسى المنهر المالكى
 أنه كان كثير الرؤيا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقظةً ومناماً ،
 وكان يقال إن أكثر أفعاله متلقاة من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 إما يقظةً وإما مناماً وراه في ليلة واحدة سبعة عشر مرة قال له في
 آخرهن ، ، يا خليفة لاتضجر مني ، كثير من الأولياء مات بحسرة رؤيتي ،
 وفي طبقات الأولياء ، ، للشعراني في ترجمة الولي الكبير سيدى موسى بن ماهيل
 الزولى ، أنه كان كثير المشاهدة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 وكان غالب أفعاله بتوقيف من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو رده
 في ، ، الاتحاف ، ، وقال فيه أيضاً ، نقل المحقق الولي الشعراني عن
 الولي الكبير سيدى أحمد الزاوى المدفون بدمهور أنه يقول طريقنا

هذه أن تكثر من الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حتى نصير من جلسائه ونصحبه يقظةً مثل أصحابه وتسأله عن أمور ديننا وعن الأحاديث التي ضعفها الحفاظ عندنا ونفعل بما يقول فيها وروى العسقلاني في الفتح ، قال شيخ الاسلام أبو اسمعيل الهروي ، فيما قرأنا على فاطمة وعائشة بنتي محمد بن عبد الوهاب أن أحمد بن أبي طالب أخبرهم عن عبد الله بن عمر بن علي أخبرهم سماعاً أن أحمد بن محمد بن إسمعيل الهروي قال سمعت خالد بن عبد الله المروزي يقول ، كنت نائماً بين الركن والمقام فرأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام فقال لي يا أبا زيد إلى متى تدرس "كتاب الشافعي" ، ولا تدرس من كتابي ، فقامت يا رسول الله ، وما كتابك؟ قال ، "جامع محمد بن إسمعيل" ، انتهى فانقرآن كتاب الله تعالى وجامع محمد بن إسمعيل كتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذه منقبة عظيمة لصحيح البخاري وشرف لا يوازيه شرف ومنقبة ، والكشف ، ولا يطلق إلا على العلم المطابق للواقع ، حجة على الكاشف ممن اعتقده والزم اتباعه وتقليده كالاجتهاد على المجتهد وغير المجتهد ممن يعتقده والزم تقليده بل العلم الحاصل في الكشف أقوى من العلم الحاصل بالاجتهاد على ما هو التحقيق ، وليس هذا موضع بيانه هذا في عموم ما يكشف به العارفون كشف يقظة أو نوم . فكيف الحال في خصوص الكشف عن رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقظةً أو نوماً لانتهاض دليل الشرع الناطق باستحالة تمثل الشيطان على عصمة صاحب هذا الكشف عن الخطأ فيه كائناً من كان من

المسلمين خواصهم وعوامهم بعموم كلمة من في قوله "من رأى في المنام فقد رأى في اليقظة إن الشيطان لا يتمثل على صورتي"، وقد صحح الإمام بقي بن مخلد صاحب المسند في الحديث معجزة "باهرة" من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو أنه رحمه الله تعالى رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسقاه في هذه الرؤيا لبناً فاستقاء طلباً لصحة الحديث فقواء لبناً، قال بعض كبراء العارفين رحمهم الله تعالى ما حاصله أن اللبن كان علماً فلما حمله على الحقيقة وجده كذلك وفاته علم كثير، وهو على ما يقول هذا الوارث ولكن تصحيح حديث واحد في الشريعة المطهرة لاسيما بما أبدى الله سبحانه على يده بحسن نيته خير كثير إن شاء الله تعالى. ثم اعلم أن الرؤية في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم "من رأى"، عامة تشمل رؤية من رآه على صورته القدسية المخصوصة أو على غيره لكون كناية المتكلم واقعة على الانائية المشار إليها بأنها وهي لا تنقيد بصورة دون صورة وموضع بيانه غير هذا، وإن التخیل الفاسد الباطل تمثل شيطاني عند من عرف الحقيقة الشيطانية ومظاهرها فلا يقال بامتناع التمثيل دون التخیل وذلك صريح التعليل في قوله "فإن الشيطان لا يتمثل على صورتي"، فإن ذلك علة لحقيقة رؤية كل أحد رآه صلى الله تعالى عليه وسلم فإن لم يدخل التخیل تحت التمثيل لم يلزم من عدم التمثيل عموم الصدق والمطابقة بالواقع كاليقظة في رؤية كل أحد لجواز خلافها بوجود التخیل مع إنتفاء التمثيل، وهذا ظاهر لاسترة فيه، والعموم المذكور في رؤية كل من رآه صلى الله تعالى عليه وسلم منطوق الحديث

فثبت المطلوب من دخول التخيل تحت التمثيل ، هذا ، فالنزية في ترجيح ” الجامع الصحيح “، للبخارى على غيره مزية على مصادمة الأدلة الثلاثة التي ما تركنا عليها في بسطنا هذا خفاءً إن شاء الله تعالى ، فلا اعتداد لها عند كل فطن ورد على منهل الانصاف (١)

(تنبيه حسن)

(١) قلت ان المصنف قد اطال الكلام في هذه الدراسة من غير طائل ، وهو وان كان جديلاً نظاراً لكنه لم يتقن الصناعة الحديثية واما نظر في علم الحديث كنظر الوراقين ، والقول الذي نصره لم يقله احد قبل ابن الصلاح ، وهو اول من قسم الاحاديث الصحاح الى سبعة اقسام لكن الحفاظ انتقدوا عليه هذا القول ، فهذا الحفاظ عماد الدين اسمعيل بن كثير لا يذكره في ،، اختصاره لعلوم الحديث لا ابن الصلاح ،، فكأنه لم يرتضه ولم يتابعه على ذلك بل قد صرح فيه (ص ٤) وه طبع مكة المكرمة سنة ١٣٥٢) ،، ثم ان البخارى ومسلماً لم يلتزما باخراج جميع ما يحكم بصحته من الاحاديث ، فانها قد صححا احاديث ليست في كتابيهما كما ينقل الترمذى وغيره عن البخارى تصحيح احاديث ليست عنده بل في السنن وغيرها وقد خرجت كتب كثيرة على الصحيحين واخذ منها زيادات مفيدة واسانيد جيدة كصحيح ابى عوانة ، واثبى بكر الاسمعىلى والبرقانى واثبى نعيم الاصفهاني وغيرهم وكتب اخر التزم اصحابها صحتها كابن خزيمة وابن حبان البستى ، وهما خير من المستدرك بكثير والظف اسانيد وتوناً ، وكذلك يوجد في مسند الامام احمد من الاسانيد والمتون شئ كثير مما يوازي كثيراً من احاديث مسلم بل والبخارى ايضاً وليست عندها ولا عند احدهما بل ولم

يخرجه احد من اصحاب الكتب الاربعة وهم ابو داؤد والرمذى والنسائى وابن ماجه وكذلك يوجد فى معجم الطبراقى الكبير والاوسط ومسنند ابى يعلى والبزار وغير ذلك من المسانيد والمعاصم والفوائد والاجزاء ما يتمكن المتبحر فى هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه بعد النظر فى حال رجاله وسلامته من التعليل المقسد اه وهذا الحافظ زين الدين العرافى يقول فى التقييد والايضاح لما اطاقى واغلقى من مقدمه ابن الصلاح (١٠٣ طبع حاب سنة ١٣٥٠ هـ) انما يرجع بما فى احد الصحيحين على ما فى غيرهما من الصحيح حيث كان ذلك الصحيح مما لم تضعفه الائمة فاما ما ضعفه فلا يقدم على غيره لخطا وقع من بعض رواة الله اعلم اه وقال المحدث محمد بن اسمعيل الامير اليماني فى ,, توضيح الافكار ,, (ج - ١ ص ٨٩) ,, نعم اذا روى حديث بنفس رجالها من غير اقصى فله حكم ما فيها اه

وقد اتفق علماء المذاهب الاربعة قاطبة على ترك العمل باحاديث الصحيحين اذا قامت ادلة اخرى تعارضها قال الحافظ ابن حجر العسقلانى ,, والامة لم تجمع على العمل بما فيها لا من حيث الجملة ولا من حيث التفصيل لان فيها احاديث ترك العمل بما دلت عليه لوجود معارض او ناسخ ,, اه قلله الامير اليماني فى توضيح الافكار (ج - ١ ص ١٢٥) وقال الامام السيوطى فى (مسالك العتقاء فى والدى المصطفى) بعد ان اطال الكلام على حديث مسلم ,, ان ابى واهاك فى النار ,, (ص ٤٠ حتى ٦٥ طبع دائرة المعارف بالهند ١٣٣١) ,, المجادلون فى هذا الزمان كثير خصوصاً فى هذه المسئلة - يعنى نجاة الايوين - واكثرهم ليس لهم معرفة بطرق الاستدلال فالكلام معهم ضائع غير انى انظر الذى يجادل واكلمه بطريق يقرب من ذهنه فانه

أكثر ما عنده أن يقول الذي ثبت في صحيح مسلم يدل على خلاف ما تقول ، فإن كان الذي يجادل بذلك من أهل مذهبنا شافعي المذهب أقول له قد ثبت في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ، وانت لا تصح الصلوة بدون البسملة ، وثبت في الصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ، إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعين ، وانت إذا قال سمع الله لمن حمده تقول سمع الله لمن حمده مثله ، وإذا صلى جالساً بعذر وانت قادر صلى خلفه قائماً لاجالساً ، وثبت في الصحيحين في حديث التيمم إنما يكفيك أن تقول بيديك هكذا ثم ضرب بيده ضربة واحدة ومسح الشال على اليدين وظاهر كفيه ووجهه ، وانت لا تكفي في التيمم بضربة واحدة ولا بالمسح إلى الكوعين فكيف خالفت الأحاديث التي ثبتت في الصحيحين أو أحدهما فلا بد أن كانت عنده رائحة من العام أن يقول قامت أدلة أخرى معارضة لهذه فقدمت عليها فاقول له وهذا مثله لا يحتج عليه إلا بهذه الطريقة فإنها ملزمة له ولا مثاله ، فإن كان المجادل مالكي المذهب أقول له قد ثبت في الصحيحين ، المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ، وانت لا تثبت خيار المجلس ، وثبت في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ولم يمسح كل رأسه ، وانت توجب في الوضوء مسح كل الرأس فكيف خالفت ما ثبت في الصحيح فيقول قامت أدلة أخرى معارضة له فقدمت عليه ، فاقول له ، وهذا مثله ، وإن كان المجادل حنفي المذهب أقول له قد ثبت في الصحيحين إذا ولغ الكلب في أناء أحدكم فليغسله سبعاً وانت لا تشترط في انجاسه الكلبية سبعاً ، وثبت في الصحيحين ، لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، وانت تصحح

الصلاة بدونها ، وثبت في الصحيحين ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً .
وانت تصحح الصلاة بغير الطائفة في الاعتدال ، وصح في الحديث اذا
بلغ الداء قلوبن لم يحمل خبثاً ، وانت لاتعتبر القلتين وصح في الصحيحين ،
انه صلى الله تعالى عليه وسلم باع المدبر وانت لاتقول بيع المدبر ،
فكيف خالفت هذه الاحاديث الصحيحة فيقول قامت ادله اخرى معارضة
لها فقدست عليها فاقول له وهذا مثله ، وان كان المجادل حنبلي المذهب
اقول له قد ثبت في الصحيحين ، من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم ،
وثبت فيها ولا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين وانت تقول بصيام يوم
الشك فكيف خالفت ما ثبت في الصحيحين ، فيقول قامت ادله اخرى
معارضة له فقدست عليه فاقول له هذا مثله ، وهذا اقرب بالقرب به
لاذهان الناس اليوم ، وان كان المجادل ممن يكتب الحديث ولا فقه عنده ،
يقال له قد قال الاقدمون المحدث بلانقه كعطار غير طبيب فالادوية
حاصلة في دكانه ولا بدرى لها اذا تصلح ، والفقيه بلا حديث كطبيب
ليس بعطار يعرف ما يصلح له الادوية الا انها ليست عنده ، وانى بحمد
الله قد اجتمع عندي الحديث والفقه والاصول وسائر الالات من العربية
والمعاني والبيان وغير ذلك فانا اعرف كيف اتكلم وكيف اقول وكيف
استدل وكيف ارجح ، اما انت يا اخي وفقني الله واياك فلا يصلح لك
ذلك لانك لا تدري الفقه ولا الاصول ولا شيئاً من الالات ، والكلام في
الحديث والاستدلال به ليس بالهين ولا يحل الاقدام على التكلم فيه
لمن لم يجمع هذه العلوم . فاقصر على ما آتاك الله ، وهو انك اذا سئلت
عن حديث تقول ورد او لم يرد . وصححه الحفاظ او حسنه او ضعفوه
لا يعمل لك في الافتاء سوى هذا القدر ، وقل ما عدا ذلك لاعلمه ،

لا تخسب المجد نمرأ وانت آكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا

وثم امر آخر ، اخاطب به كل ذى مذهب من ملةدى المذاهب الاربعه ،
وذلك ان مسلماً روى فى صحيحه عن ابن عباس رضى الله عنهما ان طلاق
الثلاث كان يجعل واحدة فى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وابى بكر وصدرأ من اماره عمر رضى الله عنهما ، فاقول لسكل طالب علم هل
تقول انت بمقتضى هذا الحديث ان من قال لزوجه انت طالق ثلاثاً
تطاق واحدة فقط فان قال نعم اعرضت عنه ، وان قال لا ، اقول له فكيف
تخالف ما ثبت فى صحيح مسلم فان قال لما عارضه ، اقول فاعمل هذا مثله ،
والمقصود من سياق هذا كله انه ليس كل حديث فى صحيح مسلم يقال
بمقتضاه لوجود المعارض له اه وذكر الحافظ عبدالقادر القرشى فى كتاب
الجامع من ,, الجواهر المضيئه ,, فائدة جليله تتعلق بهذا المقام وهى
هذه ,, حديث ابى حميد الساعدي رضى الله عنه فى صفه صلاة رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وغيره يشتمل على انواع ، منها التورك فى الجلسة الثانية
ضعفه الطحاوى لمحيثه فى بعض الطرق عن رجل عن ابى حميد ، قال
,, الطحاوى فهذا ينقطع على اصل مخالفنا وهم يردون الحديث باقل من
هذا ، قلت ولا يتوجه عايناً لمحيثه فى مسلم فقد وقع فى مسلم اشياء ،
والتجوه لا يقوى عند الاضطرام فقد وضع الحافظ الرشيد العطار كتاباً على
الاحاديث المقطوعة المخرجه فى مسلم سماه ,, الفوائد المجموعه فى شان
ما وقع فى مسلم من الاحاديث المقطوعة ,, سمعته على شيخنا ابى اسحق
ابراهيم بن محمد بن عبد الله الطاهرى سنة اثنتى عشرة وسبع مائه
بباعه من مصنفه الحافظ رشيد الدين بقراءة فخرالدين ابى عمرو عثمان
المقاتلى وبينها الشيخ محى الدين فى اول شرح صحيح مسلم ، زما يقوله
الناس ان من روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة هذا ايضاً من التجوه
ولا يقوى ، فقد روى مسلم فى كتابه عن ليث بن ابى سليم وغيره من

الضعفاء ، فيقولون انما روى عنهم في كتابه للاعتبار والشواهد والمتابعات ، وهذا لا يقوى لان الحفاظ قال الاعتبار والشواهد والمتابعات امور يتعرفون بها حال الحديث وكتاب مسلم التزم فيه الصحيح فكيف يتعرف حال الحديث الذي فيه بطرق ضعيفه ، واعلم ان وعن مقتضيان للاقطاع عند اهل الحديث ووقع في مسلم البخاري من هذا النوع شئ كثير فيقولون على سبيل التجوه ما كان من هذا النوع في غير الصحيحين فمقطع وما كان في الصحيحين فمحمول على الاتصال ، وروى مسلم في كتابه عن ابي الزبير عن جابر احاديث كثيرة بالعتنه ، وقد قل الحفاظ ابو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي يدلس في حديث جابر فما كان بصيغه العتنه لا يقبل ذلك ، وقد ذكر ابن حزم وعبد الحق عن الايث بن سعد انه قال لابي الزبير علم لي احاديث سمعتها من جابر حتى اسمعها منك فعلم له على احاديث اظن انها سبعة عشر حديثاً فسمعها منه ، قال الحفاظ فما كان من طريق الايث عن ابي الزبير عن جابر فصحيح وفي مسلم من غير طريق الايث عن ابي الزبير عن جابر بالعتنه احاديث ، وقد روى مسلم ايضاً في كتابه عن جابر وابن عمر في حجه الوداع ان النبي صلى الله عليه واله وسلم توجه الى مكه يوم النحر فطف طواف الافاضه ثم صلى الظهر بمكه ثم رح الى منى ، وفي الروايه الاخرى انه طاف طواف الافاضه ثم رح فصلى الظهر بمنى ، فيتجوهون ويقولون اعادها لبيان الجواز وغير ذلك من التاويلات وهذا قال ابن حزم في هاتين الروایتين احد لهما كذب بلا شك ، وروى مسلم ايضاً حديث الاسراء وفيه ذلك قبل ان يوحى اليه ، وقد تكلم الحفاظ في هذه اللفظه وضعفوها ، وقد روى مسلم ايضاً خلق الله العرب يوم السبت ، واتفق الناس على ان يوم السبت لم يقع فيه خلق وان ابتداء الخلق يوم الاحد وقد روى مسلم عن ابي سفيان انه قال للنبي صلى الله عليه واله وسلم

لها اسلام يا رسول الله اعطني ثلاثاً، تزوج ابنتي ام حبيبة وابني معاوية
اجعله كاتباً وامرني ان اقاتل الكفار كما قاتلت المسلمين فاعطاه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما سألهم الحديث معروف مشهور
وفي هذا من الوهم ما لا يخفى قائم حبيبة تزوجها رسول الله صلى الله عليه
عليه وآله وسلم وهي بالعبشة واصدقها النعاشي عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم اربع مائة دينار وحضر وخطب واطعمهم والقصة مشهورة
وابوسفان اما اسلام عام الفتح وبين هجرة العبشة والفتح عدة سنين ومعاوية كان
كاتباً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من قبل واما اشارة ابي سفيان فقد قال
الحفاظ انهم لا يعرفونها فيجيبون على سبيل التجويز باجوبة غير طائفة
فيقولون في انكاح ابنته اعتقد ان نكاحها بغير اذنه لا يجوز وهو حديث
عهد بكفر فاراد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم تجديد النكاح
ويذكرون عن الزبير بن بكار باسناد ضعيفة ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم امره في بعض الغزوات وهذا لا يعرف وما حملهم على هذا
كله الا بعض التعصب وقد قال الحفاظ ان مسلماً لما وضع كتابه الصحيح
عرضه على ابي زرعة الرازي فانكر عليه وتغيظ وقال سمعته الصحيح
فجعلت سألها لاهل البدع وغيرهم فاذا روى انهم المخالف حديثاً يقولون
هذا ليس في صحيح مسلم فرحم الله ابا زرعة فقد نطق بالهواب فقد
وقع هذا اه وقال العلامة صالح بن المهدى المقبلي الكوكباني في
رو العلم الشامخ في اثار الحق على الابرار والمشايخ ، (ص ٣٠٨ - ٣١١
طبع مصر ١٣٢٨) ولاشك ان البخاري من سادات المحدثين الرفعاء
قلنا ظنك بمن دونه ومع هذا تجنب البخاري من لا يحصى من الحفاظ العباد
كما تحذر عنه كتب الجرح والتعديل مثل علي بن المديني تجنبه مسلم
وقال المجلي في عمرو بن سعد بن ابي وقاص تابعي ثقة روى عنه الناس وهو

الذى باشر قتل الحسين: فقل لى اى جرح اعظم من هذا وهذا تنبيه ، والا فهذا باب لو فتح وصنف فيه لكان كبيراً وكذلك سائر الكلام من المحدثين فى مخالفتهم فى العقائد فاخبره وشاهد هذه الدعوى من كتب الحرح فتامل كلامهم فى الموافق والمخالف واجعله من شهادة الاعداء واهل الاحن وليتهم جعلوا ذلك باطناً وظاهراً ولكن يقولون نحن نروى عن المبتدعة ثم يعاملونهم هذه المعاملة ، قال يحيى بن معين وقيل له فى سعيد بن خالد البجلي حين وثقه ، شيعى ، وشيعى ثقته وقدرى ثقته ، وقال العجلي فى عمران بن ابي حطان ثقته وهو الخارجى مدح ابن ملجم لعنه الله بقوله .

باصربه من تسمى ما اراد بها * الا ليبلغ من العرش رضواناً

الايات ، فانظر ممن رضى بقتل طاحنة وعن قتل الحسين وتوثيقهم لهم ، واما علماء الامه وحفاظها كجواد بن سلمه الامام ومكحول العالم الزاهد فتجنبهم مثل البخارى ومسلم ايضاً ، سبحان الله ولكن بفضل الله سبحانه وحكمته فى حفظ السنه اختلفت عقائد المحدثين فترى الرجل الواحد تختلف فيه الاقوال حتى يوصف بانسه امير المؤمنين فى الحديث وبانه اكذب الناس او قريب من هاتين العبارتين ، فمع معرفتك لعقائد القوم وعاداتهم فى التعديل والتجريح يتحصل لك الظن بعده الرأى او ذورها ، وانظر المصححين كم تعابى صاحبها من الائمة الكبار الذين يتطلب النعم عليهم تطلباً ولو نظر تجنب افضلهم لاضمحل ولما اثر فى ظن صدتهم الا كقطرة دم فى بحر يم فى رجالها من صرح كثير من الامه بجرحهم وتكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد ، هذا وان كان لا يلزمها اعنى صاحبى الصحيحين الا العمل باجتهادها قلعله لم يثبت لها الجرح

فيمن استدرك عليهما او في بعضهم لكن مع تعاضلها من هو اوثق من اولئك بدرجات ، واعجب من هذا ان في رجالها من لم يثبت تعديله وانما هو في درجة المجهول او المستور ، قال الذهبي في ترجمته - حقص بن بعيل ، قال ابن القطان لا يعرف له حال ولا يعرف يعني فهو مجهول العدالة - ومجهول العين مجمع الجهالتين - قال الذهبي قلت لم اذكر هذا النوع في كتابي هذا يعني "المميزان" ، فان ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه امام عاصر ذلك الرجل او احد من عاصره ما يدل على عدالته وهذا شئ كثير في الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم احد ولا هم مجاهيل ، وقال في ترجمه مالك بن يحيى الرمادي ، في رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا ان احداً نص على توثيقهم ، فانظر هذا العجب هروى عن حاله ما ذكر ويترك الله مشاهير مصنفين لانهم قالوا بخلق القرآن او وقفوا او نحو ذلك والعجب هنا من مجاملته الذهبي بقوله ولا هم مجاهيل فمن لم يعلم عدالته لم تشملته ادلته قبول خبر الاحاد الخاصه بالعدول ولا يكفي في العدالة مجرد الاسلام عند غير الحنفية فالذي روى عنه بدون توثيق مجهول سيما مع قلته الروايه والاصطلاح على سمعته مستوراً لا يدخله في العدول الذين تناولهم ادلته قبول الاحاد فهذا تغريط وافراط يترك الاحنفية ومحمد بن الحسن وابن اسحق وداؤد الظاهري وهذا قد اذعن له الناس في المغازي وهذا قد تبعه شطر اهل البسيطة ثم يروى عن مستور لا يعلم من هو ولا ما هو وكونه روى عنه عدل لا يلزم انه قد عدله كما هو مقرر في علوم الحديث اذ المضعفون كلهم غالهم العدالة فيلزم تعديل كل من روى عنه ولو كان ذلك الكتاب ايضاً قد التزم صحته اذ الصحه تكون بانضمام ضعيف الى ضعيف ولو على مذهب البعض وقد يكون الروايه عنه للمتابعه والاعتقاد على

مذهب البعض وقد يكون الرواية عنه للمتابعة والاعتقاد على غيره وكذلك يكون الامر الغلاتي جارحاً عند فلان غير جارح عند آخر منقبه عند هذا مثلية عند ذاك وما دلس المدلس الالمثل هذا للالخيانية اعنى تدليس الائمة الصادقين الناصحين وما كاد احد يخلو عنه هذا البخارى قيل فيه ذلك فى مثل ابى صالح كاتب الليث قال الذهبى انه يدلسه دع عنك غير البخارى ولاختلاف مذاهب الناس فى مساهيسته ما يجرح لايقبل التجريح المبهم فهذا الذى روى عنه بدون معرفته حاله ادخل فى الجهالة من وثق على جهة الابهام وقد رده جماعة للعلمه التى ذكرنا والحاصل انه ساخوذ علينا ان لناخذ الا عن نظن عدالتيه وضبطه وقد اختلفت آراء الناس واجتهاداتهم فى التعديل والتجريح فالمجتهد انما يسمع كلام الائمة فى المعدل حتى يظن عدالتيه كالحال فى تعديل المعاصر واما قبول العدل لمجرد قوله بلا انضمام ظن فهذا انما يكفى فى الرواية لا فى التعديل لانه اخبر فى الرواية عن سمع وفى التعديل عن اجتهاد وظنه عداله ذلك الشخص نعم لو حصر الظن بقوله كفى ويكون ذلك عند عدم ظن حامل او سهو وهو شئ قليل اعنى عدم حصول الظن حينئذ بل لو ادعى استمراره مع عدم الموانع لم يبعد فيكون الظن لازماً لخبر العدل مع الشرط المذكور والتعديل المبهم يبعد عما ذكرنا سيما وقد حرب انهم انما يتهمون خشية ان يخالقوا كالتدليس سواء واعلم انه ليس مرادنا من هذا الحط على ما رفع الله من منار الصحيحين ولكن ليعلم ان الخلاف دخلت مفسدته فى كل شعب فهذا هو ما نحن بصدد من التنفير عن الخلاف فاعلمه اه وقال العلامة العقيلي ايضاً فى "الارواح النوافخ لاثار ايثار المشائخ" الذى ذيل به كتابه "العلم الشامخ" المذكور تحت قوله "والعجب من مجامله الذهبى" يعنى ان هؤلاء

مجاهيل وهذه صفة المجهول فإلنا نقول ولاهم مجاهيل وهل هذه المناقضة واضحة لا يجهلها من بينه وبين الذهبي مراحل في هذا الشأن ، قال ابن حجر العسقلاني اول التقريب في مراتب التعديل والتجريح السابعة من روى عنه اكثر من واحد ولم يوثق واليه الاشارة بافظ مجهول او مستور الحال ثم قال التاسعة من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق واليه الاشارة بافظ مجهول انتهى وقال ابو الحسن بن القطان في كتاب الوهم والايهام ما لفظه ، المجاهيل على ثلثة اقسام ، قسم منهم لا يعرف اصلا الا في الاسانيد ولم تصنف اسماءهم في مصنفات الرجال ، وقسم هم مصنفون في كتب الرجال نقول فيهم انهم مجهولون وقسم ثالث هم مذكورون مهملون من القول فيهم انما ذكروا برواتهم من فوق او من اسفل فقط وهؤلاء جميعهم مجهولون لانهم لم يثبت ان احدا منهم ما روى عنه الا واحد فهو لم يثبت لنا بعد انه مسلم فضلا عن كونه ثقة ولو ثبت عندنا كونه عدلا لم يضره ان يكون لا يروى عنه الا واحد وكذلك لو ثبت انما انه مسلم لم يضرنا ان لا يروى عنه جماعة والتحق بالمسائير الذين روى عن كل واحد منهم اثنان فاكثر الذين حكمهم انهم مختلف فيهم بحسب الاختلاف في ابقاء مزيد على الاسلام والسلامة من الفسق الظاهر والحق فيهم انهم لا يقبلون ما لم تثبت عدالة احدهم وانهم بمثابة المجاهيل الذين لم يرو عن احدهم الا واحد ، فانا اذا لم نعرف حال الرجل لم تلزمنا الحجة بنقله ، وما ذكرهم مصنفو الرجال مهملين من الجرح والتعديل الا لانهم لم يعرفوا احوالهم واكثرهم انما وصف في التراجم الخاصة بهم في كتب الرجال اخذاً من الاسانيد التي وقعوا فيها فهم اذاً مجاهيل حقاً انتهى كلام ابن القطان وقال غيره في الاصول وعلوم الحديث مثله الا من يكفى

بالاسلام وهم الحنفية ، اما اهل الحديث فيردون المجاهيل بل مذهبهم اضيق من ذلك لقلو اهل كل فن في فهمهم ، فعلمت ان مجاهله الذهبي هيبه لعرق عادة الاصحاب في احترام الصحيحين لشهرة تسميتهما وتبزيهما في الجملة - فما بقي الا ان يجعل ميثاقتهما حسنات حتى تراهم يقولون في كثير من الاحاديث رجاله رجال الصحيحين ينزل ذلك او يكاد منزلة الصحيح ، والمستدركون على الصحيحين المستنون بزعمهم مما اجمع عليه لم يفتحوا هذا الباب اولم يستقصوا ذلك ، ولقد قرا على بعض اهل الصلاح التام الفيه العراقي وجرى شئ من هذا البحث فقال ليت شعري كيف حقيقة الامر مع هذا التطبيق قللت له بحثنا في التكليف لا في حقيقة الامر فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم وساله كيف حقيقة الامر في هذا الكتاب يعنى البخارى بالخصوص لانه الذى وقع فيه البحث قال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الثلثان غير حق قال والتبس هل ثلثا الاحاديث ام ثلثا الرواة واكثر ظنه ثلثا الرواة يعنى انهم غير عدول لانه الذى وقع فيه البحث كما ذكرهنا والله اعلم انتهى ما قاله المقبلى في الارواح (ص ٦٨٩ و ٦٩٠) فهذا ما يتعلق باصحيتها من حيث الصنعة والكشف ، واما ما تعلق به ابن الصلاح من تلقى الامة لاحاديث كتابيهما ويعدده المصنف اقوى دليل على مدعاه فقدرده الامامان العلامةان كمال الدين ابو الفضل جعفر بن ثعلب الادفوى الشافعى المتوفى ٧٤٨ هـ والامير محمد بن اسمعيل الباني من المنتمين الى مذهب اهل الحديث باحسن رد حيث لامرده ، فقال الامام ابو الفضل الادفوى في كتابه ، و الامتاع في احكام المسامع ، ثم اقول ان الامة تلقت كل حديث صحيح وحسن بالقبول وعلمت به عند عدم المعارض وحينئذ لا يختص بالصحيحين وقد تلقت الامة الكتب الخمسة او الستة بالقبول

واطلق عليها جماعة اسم الصحيح ورجح بعضهم بعضها على كتاب مسلم وغيره، قال ابوسليمان حمد الخطابي، كتاب السنن لابي داود كتاب شريف لم يصنف في الدين كتاب مثله، وقد رزق من الناس القبول كافة فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم وكتاب السنن احسن وضعاً واكثر فقها من كتب البخاري ومسلم وقال الحافظ ابو الفضل محمد بن طاهر المقدسي سمعت الامام ابا الفضل عبدالله بن محمد الانصاري بهرات يقول وقد جرى بين يديه ذكر ابي عيسى الترمذي وكتابه فقال كتابه عندي انفع من كتاب البخاري ومسلم، وقال الامام ابو القاسم سعد بن علي الزنجاني ان لابي عبدالرحمن النسائي شرطاً في ارجال اثبت من شرط البخاري ومسلم، وقال ابو زرعة الرازي لما عرض عليه ماحه ابن السنن كتابه اظن ان وقع هذا في ايدي الناس تعطلت هذه الجوامع كلها او قال اكثرها، ووراء هذا بحث آخر وهو ان قول الشيخ ابي عمرو بن الصلاح، ان الامة ثلاث الكتائب بالقول، ان اراد كل الامة فلا يخفى فساد ذلك اذ الكتائب اسما صنف في الهائمه الثلاثه بعد عصر الصحابه والتابعين وتابعي التابعين وائمة المذاهب المتبعه ورؤس حفاظ الاخبار ونقاد الآثار المتكلمين في الطرق والرجال المميزين بين الصحيح والسقيم وان اراد بالامة الذين وجدوا بعد الكتائب فهم بعض الامة فلا يستقيم له دليله الذي قرره من تلمي الامة وثبوت العصمة لهم والظاهرية اسما يعتنون باجماع الصحابه خاصة والشيعة لا تمتد بالكتابين وطعنت فيها، وقد اختلف في اعتبار قولهم في الاجماع وانعقاده، ثم ان اراد في كل حديث فيها تاقى القبول من الناس كافة فغير مستقيم قد تكلم جماعة من الحفاظ في احاديث فيها فتكلم الدارقطني في احاديث وعلمها وتكلم ابن حزم في احاديث كحديث شريك في الاسراء

قال انه خلط ، ووقع في الصحيحين احاديث متعارضة لا يمكن الجمع بينها والقطع لا يقع فيه التماثل ، وقد اتفق البخاري ومسلم على اخراج حديث محمد بن بشار بن دار واكثر من الاحتجاج بحديثه وتكلم فيه غير واحد من الحفاظ وائمة اجراح والتعديل ونسب الى الكذب وحلف عمرو بن علي الفلاس شيخ البخاري ان بشاراً يكذب في حديثه عن يحيى وتكلم فيه ابو موسى وقال علي بن المديني في الحديث الذي رواه في السجود هذا كذب وكان يحيى لا يعيابه ويستضعفه وكان القواريري لا يرضاه واكثر من حديث عبدالرزاق والاحتجاج به وتكلم فيه ونسب الى الذب واخرج مسلم لاسباط بن نصر وتكلم فيه ابو زرعه وغيره واخرج ايضاً عن سالك بن حرب واكثر عنه وتكلم فيه غير واحد وقال الاسام احمد بن حنبل هو مضطرب الحديث ضعفه امير المؤمنين في الحديث شعبه وسفيان الثوري وقال يعقوب بن شيبة لم يكن من المحدثين وقال النسائي في حديثه ضعف وقال شعبه كان سالك يقول في التفسير عكرمه ولو شئت لقلت له ابن عباس لقاله وقال ابن المبارك سالك ضعيف في الحديث وضعفه ابن حزم قال وكان يلقن فيلقن ، وكان ابو زرعه يذم وضع كتاب مسلم ويقول كيف تسميه الصحيح وفيه فلان وفلان فذكر جماعة وامثال ذلك تستغرق اوراقاً تلك احاديث عندها ولم يلقوها بالقبول ، وان اراد ان غالب ما فيها سلم من ذلك لم يبق له حجة اه وقال العلامة المحدث الامير البهائي في ,, توضيح الافكار لمعاني تنقيح الانظار ,, (ج - ا من ٩٤ و ٩٥) اعلم ان معنى تلقى الامة للحديث بالقبول هو ان تكون الامة بين عامل بالحديث ومتاول له كما في ,, غاية السؤل ,, وغيرها من كتب الاصول ، وهذا التلقى لاحاديث الصحيحين يحتاج مدعيه في اثبات هذه الدعوى الى دليل فنقول ، هذه الدعوى تحتاج الى استفسار

غن طرفيها ، هل المراد كل الامة من خاصة وعامة كما هو ظاهر الاطلاق او المجتهدون من الامة ؟ وسعلوم بان الاول غير مراد ، فالمراد الثاني وهو دعوى ان كل فرد فرد من مجتهدى الامة تنقّى الكتابين بالقول ، ولابد من اقامه البينة على هذه الدعوى ، ولا يخفى ان اقامته عليها من المتعذرات عادة كاقامه البينة على دعوى الاجماع ، فان هذا فرد من افراده ، وقد جزم احمد بن حنبل وغيره بان من ادعى الاجماع فهو كاذب اذا كان هذا في عصر قبل عصر تاليف الصحيحين فكيف ما بعده ؟ مع ان هذا الاجماع بتاتى الامة لها لا يتم الا بعد عصر تأليفهما بزمان حتى ينتشرا "او يبلغا مشارق الارض ومغاربها وينزلا حيث نزل كل مجتهد ، مع انه يغلب في الظن ان في العلماء المجتهدين من لا يعرف الصحيحين ، فان معرفتهما بخصوصهما ليست شرطاً في الاجتهاد قطعاً والعاصل منع هذه الدعوى ، ثم ان سلمت هذه الدعوى في هذه الطرف ورد سؤال الاستفسار عن الطرف الثاني وهو هل المراد من تلمى الامة اهذين الكتابين الجليلين معرفة الامة بانهما تاليف الامامين العاقلين ، فهذا لا يفيد الاصححة الحكم بنسبتهما الى مؤلفيهما ولا يفيد المطلوب او المراد تلقيها لكل فرد من افراد احاديثهما بانه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا هو المفيد للمطلوب اذ هو الذى رتب عليه الاتفاق على تعديل رواتهما اذ التامى بالقبول هو ما حكم المعصوم بصحته ضمناً كما رسمه المصنف في كتبه ، وهو يلاق معنى ما اصلقناه عن الاصوليين من انه ما كانت الامة بين متاول له وعامل به ، اذ لا يكون ذلك الا ذمماً مع لهم ، ولكن هذه الدعوى لا يخفى ، عدم تسليمها في كل حديث من احاديث الصحيحين غير ما استثنى ، اذ المعصوم هو الامة جميعاً او مجنودها لا ويتم ان كل حديث حكم المعصوم بصحته ضمناً اذ ذلك فرع اطلاق

كل فرد من افراد المجتهدين على كل فرد من افراد احاديث الكتابين على ان التحقيق ان الامة انما حصمت عن الضلالة لا عين الخطأ كما قررناه في ,, الدراية" حواشي شرح الغاية ,, فتحكم الامة بصحة حديث من الاحاديث الاحادية ، وهو غير صحيح في نفس الامر ليس بضلاله قطعاً ، ولئن سلمنا ان مجتهدي الامة كلهم تلقوا احاديث الصحيحين بالقبول وصاروا بين عامل بكل فرد من احاديثها وتناول فانه لا يدل ذلك على المدعى وهو الصحة لان الحسن يعمل به ويتناول ، فليس التلقي بالقبول خاصاً بالصحيح ، فقول المصنف (ان التلقي بالقبول حكم من المعصوم بصحته ضمناً) لا يتم الا اذا لم يعمل المعصوم بالحسن ولا يتاوله ، والمعلوم خلافه ولئن سلم ما ادعاه المصنف ومن سبقه ووجه دعواهم ثم ذلك وجهاً لاحاديث الصحيحين لا غير لاني هو على شرطها اذ لا شرط لها مقطوع به كما ستعرفه حتى يشمل التلقي بالقبول ولا يشمل ذلك الوجه القسم السابع وهو ما صححه امام من الائمة باختصاص التلقي بالصحيحين ثم اذا كان وجه ارجحيتها هو التلقي المذكور فهما متلقيان على السوية فلا وجه لجعل ما اتفقا عليه مقدماً على ما اذا انفرد كل واحد منهما ولا يجعل ما انفرد به البخاري ارجح من حديثه التلقي لاستواء الجميع فيه اهـ ،

واورد الحافظ ابوبكر الحازمي في باب الترجيحات خمسين وجهاً في ترجيح احد الحديثين على الاخر في كتابه ,, الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ونقلها برمته الحافظ العراقي في ,, شرح تبصرتي ,, وليس بين تلك الوجوه كون احد الحديثين مما رواه البخاري وسلم او احدهما دون الثاني وانما ذكر قيه اسوأ ترجع الى نفس الرواة لا المخرجين اصحاب الكتب ، ومن المعلوم يقيناً ان الصحة والاصحح ليستا بالنظر الى ذات الشيخين

تنبيه حسن

يجب التنبيه لما يرشد إليه ، لا يذهب عليك أيها المصغى للحق إن رزقت وسقيت زلاله أن الوجوه السابقة المحررة منا لدفع المنع عن التلقي مستنداً بعدم اتفاق الكل على العمل بما في الصحيحين إنما لحاظنا فيها هناك ذلك الدفع والجواب عنه بما يجمع بين ترك العمل عن ترك وبين تلقي التارك لها بالقبول ، فلا يتبادر إلى فهمك أن تلك الوجوه مع كونها تامة في دفع المنع وصحة الجمع تامة عندنا أيضاً في الاعتذار عن ترك العمل وصواب صنيعه ذلك فإني لا أرى ذلك فيما تبدى على والله سبحانه أعلم بما هو الصواب عنده فلتكلم على غدمها في ذلك الاعتذار موجزاً مشيراً ، الأول النسخ فالقسم الأول منه وهو النسخ الثابت بالنص وجه واحد يتم عذراً عن ترك العمل

بل بالنظر إلى رجال كتابها كما صرح به المحقق الأمير الياقوتى ، وتوضيح الأفكار ، (ج - ص ٤٣) ولا شك أن البخارى ومسلماً أو أحدهما لم يدعيان قط الأصحى في أحاديث كتابيهما وهما أعلم بها من كل من جاء بعدهما ، وأدعى الأصحى في كتابيهما وإنما دعواهما الصحة فقط ، والفرق بين الصحيح والأصحى ظاهر بين ، ولم يلتزما أيضاً إخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث ، ولاربيب أن وجوه الترجيحات والجمع مما اختلفت فيه أراء فقهاء الامصار واعتزكت فيه انظار النظائر ، فدعوى أصحى ما في الصحيحين على ما في غيرهما سطوفاً غير صحيحة عند المحققين من أهل العلم بالحديث والآثار - محمد عبد الرشيد النعماني ،

الحديث المنسوخ في الصحيحين وهو ظاهر، وأما القسم الثاني وهو نسخ الاجتهادى المعروف في الفقهاء المتأخرين فهذا الفقير لا يرى ذلك في تباع المحققين فانه لا محوج إليه عقلاً عند قصور العلم عن جه الجمع بين الحديثين، وفوق كل ذى علم عليم، فقد نادى عهاًراً بعض الجهابذة وقال "ليأت من قفل عليه أجمع بين حديثين نأى أقصدى له وليس في الاحاديث ما أعلم فيه ذلك"، وتأخر احدهما عن الآخر على ما قاله الحازى لا يوجب القول به، فالوجه بما لم يعلم جمعه لمن لم يعلمه أما الوقفة إلى أن يأتيه العلم اما بالنسخ من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو وجه الجمع، وأما العمل بهما على العزيمة والرخصة، وقد فصلنا القول في هذه المسئلة في أجزاء فردة على ما أشرنا إليه فيما سبق فما لم يثبت في نفسه بدليل لا يكون عذراً في ترك العمل بحديث الصحيحين، الثاني الحمل على الأعذار لا يقبل إلا إذا دل عليه دليل آخر من الحديث فإن الأصل كما في حديث الاعتماد مثلاً عدم العذر فلا يكون هذا الحمل بمجرد عذراً لترك ما في الصحيحين، الثالث فقه الراوى لا أثر له، في باب التحمل والصدق في القول، والنقل بالمعنى مشروط في الصحابة بالاستقراء بما لا يفوت منه معنى اللفظ المتروك حتى ان ابن مسعود رضى الله عنه قال في حديث صلوة الوسطى "ملاؤ الله أجوافهم وقبورهم" أو حشا الله، ولم يقتصر على أحد اللفظين مع هذا التقارب في المعنى ولم يتسامح في ذلك حتى استدل به بعضهم على عدم جواز النقل بالمعنى، ومن جوز فقههم من قال شرط ذلك ترادف اللفظين،

ومن توسع قال تقارباً شبيهاً بالترادف، هذا مذهب المحققين فكيف بالصحابة فقد علم شدة إعتناءهم في حفظ اللفظ وشكهم وترددهم ولو في أدنى تفاوت وهو دليل عدم الجواز مطلقاً، أو في غير الترادف وكيف لا وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث حث التبليغ "فأدى كما سمع"، وهم أهل اللسان لا يحتاجون في ذلك إلى الفقه، ومن أعظم الظنون القبيحة ظن ذلك إلى أبي هريرة رضي الله عنه حتى بذلك الظن ترك حديث المصرة المتفق عليه الشيخان مع أنه في الفقه على ما ثبت رجوع العبادلة إليه، وفي حفظ اللفظ وعدم النسيان آية قلما يوجد في الصحابة مثله لما صح من تخصصه بدعاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالحفظ لحديثه حتى أخبر وقال فيما نسبت بعد ذلك شيئاً سمعته أو كما قال، ولا يظن أيضاً إلى من له أهلية الانسلاخ في سلاسل رجال الصحيحين من الطبقات السافلة أيضاً أن يعرض بلفظ يخل بمراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يكون له من علم اللسان ما يقيه من ذلك ولهذا قال شيخ الحنفية صاحب الكشف والتحقيق في التحقيق، ولم ينقل من أحد من السلف اشترط الفقه من الراوى فثبت أنه قول مستحدث، ولنا وريقات مفردة في رد هذا القول وإن ترك حديث المصرة بمثل هذا لا ينسب إلى أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والرجوع إليها يكفي مؤنة هذا المقام، فلا عذر لمن ترك العمل بحديث الصحيحين بقله فقه الراوى، الرابع تقديم الحديث لموافقة القياس إنما يتأتى فيما إذا تساوبا في الصحة، وحيث لا تساوى بحديث الصحيحين على ما

شرحنا وبسطنا لك فيه القول فلا تمسك له لتقديم حديث غيرها بذلك وهو ظاهر، الخامس الأخذ بالعزيمة مع اعتقاد إباحة العمل بالرخصة على ما هو ديدن المشائخ لا يسمى تركاً لحديثها وذلك أيضاً غير خفي، الوجه السادس التمسك بما هو على شرط الشيخين، وقد عرفت عدم تمامه في المساواة معهما فضلاً عن الترجيح والترك، الوجه السابع الدعوى بأن هناك معارضاً أقوى وقد مر بطلانه، الوجه الثامن التمسك بآثار الصحابة وذلك عند وجدان المرفوع الصحيح على خلافه تمسك ضعيف قام الدليل الحق على وجوب تركه، فإن قول المعصوم الواجب علينا اتباعه بمجرد ثبوت صحته عندنا لا يعارضه قول غيره كائناً من كان، فيحمل قول للصحابي أنه لم يبلغه قول المعصوم، وهو كثير في الصحابة على ما سيأتي أو بلغه لكن تركه لعارض اجتهادي لا يكون فهمه فيه حجة على غيره، ولا ينحصر ذلك في علم نسخه كما تقول به الحنفية لاحتمال وجوه أخر كبلوغ حديث آخر إليه فهمه معارضاً بهذا الحديث مع ثبوت تأخر ذلك عنده فعمل بما هو الآخر عملاً، وسواء في هذا أن يكون الحديث المتروك من روايته أو رواية غيره وليس الحديث الآخر معارضاً بالأول كما فهم، ومثال هذا حديث ابن عمر رضي الله عنهما في رفع اليدين في كل رفع وخفض رواه فعمل به ثم تركه فهذا إن صح يجوز أن يكون تركه لبلوغ حديث ابن مسعود رضي الله عنه في عدم الرفع وتعارضهما في فهمه وثبوت التأخر عنده لحديث ابن مسعود مع أن الجمع بينهما ممكن بوجوه

شئى تصدى لبيانه العلماء ؛ ولهذا قال الإمام الشافعى ” كيف اترك قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لقول من لو عاصرته لراحته .، أى لراحتهم فيما أولوا وفيما فهموا من التعارض وفيما بدى لهم من الترجيحات مما يبدو لى الآن فى كل ذلك مزاحمة التلميذ لاستاذه ، وكان جائزاً عليهم الرجوع إلى فهمهم وترك فهمهم وكيف لانقول بجواز هذا مع أنه ثبت اعتمادهم على قول بعض التابعين أزيد من الاعتماد على أنفسهم فع هذه الاحتمالات فيما ذهب إليه كيف يترك بقوله قول المعصوم الحق الذى انسد دونه باب المزاحمة رأساً صلى الله تعالى عليه وسلم ، وكيف يحل ذلك للمسلم أو ليس ذلك من قبيل ترك اليقين بالشك ، وليس قول الصحابة حجة عند أى حنيفة مطلقاً على ما نسب إليه من لم يتقن مذهبه ، فقد قال إمام الحنفية ابن الهمام فى شرح الهداية فى باب الجمعة ” أن قول الصحابي حجة عندنا فيجب تقليده ما لم ينفه شئ من السنة ، ، ولا يعارضه كلام اتى به فى باب الاستفتاح إذا فهم على وجهه مع أنه مخدوش من وجه آخر عندنا ، وذهب المشاهير من الحنفية على ما صرح به فى ” التحبير ، ، إلى عدم وجوب قبول تأويل الصحابة كتقليدهم ، وقال الكرخى إذا حمل الصحابي مرويه الظاهر فى حكم على غير الظاهر فالمعمول هو الظاهر دون ما حمل عليه الراوى ، هذا كله فيما إذا ساوى الأثر فى صحة الرواية بالمرفوع وإلا فلا كلام فى تقديم المرفوع عليه لعدم المعارضة فمرفوع الصحيحين لا يعارضه الآثار المروية لغيرهما ؛ فترك ما فيها بالآثار التى لم يتحقق التعارض بينهما وبين

مرويهما ترك له قبل ما يبتنى عليه الكلام في جواز الترك وعدمه فياليت شعري من أين التعارض رواية بين حديث الرفع المتفق عليه البالغ إلى حد التواتر من كثرة الطرق على ما صرح به السيوطي وبين أثر ابن عمر في تركه ومن أين التعارض بين حديث أبي هريرة في الغسلات السبع من ولوغ الكلب المجتمع على تخريجه الأئمة الستة وبين أثره في أجزاء الثلاث (١) وهو قوله "إذا ولغ الكلب في الإناء فأهرقه ثم اغسله ثلاث مرات"، وهو موقوف عليه من طريق عبد الملك عن عطاء وهو طريق غريب لم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء

(١) قلت قال العاظم عبد القادر القرشي في كتاب الجامع من الجواهر المضيئة، ، حديث أبي هريرة رضي الله عنه في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً أخرجه الشيخان ، لأصحابنا فيه طريقان حديثه ، وأصاويه ، (الطريق الأول) الاضطراب فقد روى فليغسله سبعاً أولاً بالتراب ، وروى أحداً وروى آخراً وروى وعفوه الثالثة بالتراب ، قيل انه لم يقل يتممير الثانية بالتراب سوى الحسن البصري (الطريق الثاني) القاعدة الأصولية العظيمة المشهورة ان الراوى اذا عمل بخلاف ما روى فالعبرة بما رأى لا بما روى لان الراوى المدل المؤمن اذا روى حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل بخلافه دل ذلك على شئ ثبت عنده اما نسخ واما معارضة واما تذهيص وغير ذلك من الاسباب ، وأبو هريرة من مذهبه غسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد "في الاسام"، وهو صحيح عن أبي هريرة من قوله ، وهذه قاعدة عظيمة خرج بها الجواب عن عدة احاديث زعم الخصم اننا خالفناها وهذا الباب واسع ليس هذا موضعه اه النعاني

قال المغلطائي (١) في شرح سنن ابن ماجه ، وبهذا تعلق الحنفيون اعتماداً منهم أن أبا هريرة لا يخالف ما روى إلا لأمر ثبت عنده في روايته وغيرهم يقولون الحجة في روايته لا في رأيه وهو الصواب وعليه المحدثون ، انتهى وهذا قوله بعد الإغماض عما قلنا من عدم صحته كصحة المرفوع المروي عنه بين ولم يلتفت في ذلك إلى عذر عن أبي هريرة واختصر على قوله ” الحجة في روايته لا في رأيه ، والأمر على ما قال فإن حفاظ الصحابة عن ما يرد عليهم من مخالفة الحديث لا يلجئنا إلى القول بتعليل ما صح عن النبي صلى الله تعالى وسلم ولا إلى التجاسر بالحكم بالنسخ على الأحاديث وقد أشار إلى ذلك الحازمي في كتابه وإنما بسط العذر عنهم مما يجب الاهتمام فيه لا أن العذر عنهم يجب علينا تعينه فإذا لم نجد حكماً بعدم صحة الحديث ونسخه وهو المتعين عند الحنفية فيما يخالف الصحابي مرويه حتى عدوه قاعدة كلية ، والعذر عن أبي هريرة إن ثبت عنه هذا الأثر حمل الحديث على الاختيار والأحوط ، والموقوف عليه على الرخصة دون الوجوب ، فلم يلجئنا ذلك إلى الكلام في المروي المجتمع عليه الأئمة الستة المخرج في دواوين الشريعة كلها ، وإنما أجرينا الكلام بين مرويه والأثر عنه لعدم ثبوت مروى آخر عنه في الثلاث عند حذاق الفن فلا عبرة به ، وهو ما قد جاء بعض ألفاظ حديث أبي هريرة مرفوعاً ، ويغسله بالماء ثلاثاً أو سبعاً ، وفي طريقة اسمعيل بن عياش وهو متروك الحديث وغيره يرويه بهذا

(١) كذا في المطبوعة والصحيح ” مغلطاي ” - (النهائي)

الاسناد عن إسماعيل " فاعسلوه سبعا " ، وهو الصواب . والعجب العجائب
الذى يتحير فيه ههنا هو أن رواية الصحيحين إذا عارضه الأثر المروى
من غيرهما فاحرى الصنعين وأليق أن يرى الأثر بخلل مرسل بما صح
في الصحيحين أو يرى الصحيحين بشئ في الرواية بذلك الأثر فانشدك
الله سبحانه أن تراجع إلى نفسك وتحكم بأحد الأمرين وقد تكلمنا
في أجزاء مفردة على أن الآثار لا تقاوم المرفوع عند الكل حتى
الحنفية أيضاً بأبسط من هذا ، والمقصود ههنا أن ترك المرفوع
لأسيما المخرج للشيخين لا يترك بالآثار وقد أثبتنا ذلك بدليل حق لأمريه
فيه للمنصف ، والله الهادى .

ذيل حسن لهذه الدراسة

إعلم نجاك الله سبحانه عن ذل فلاة العادة ، وركزك ذوق التحقيق
على أسوة القادة السادة أن ما فهرك من الحجة البالغة على ترجيح ما
في الكتابين على غيرهما يستدعى منك ترك كل مذهب يخالف حديث
الصحيحين وإن ظهر تمسكه بحديث في غيرهما وكون ذلك الترك
متحتماً كنتحتم ما عارضه الاجماع من أقوال المخالفين له لظهور أن
ما تلقاه الأمة من الأحاديث بالنسبة إلى التي لم يكن كذلك كالمسألة
المجمع عليها الأمة بالنسبة إلى ما ليست كذلك فإن وجب ترك غير
المجمع عليه من المسائل لمعارضته له ، فكذا يجب ترك غير المتلقى
بالقبول من الأحاديث لمعارضته بذلك لاتحاد الدليل في الصورتين

وهو وجوب العمل بالاجماع ، نعم يتصور في المعارضة أن يكون حديث المذهب ضعيفاً معارضاً بحديث صحيح من غير الكتابين أو حسن فربما يقول المقلد ان الضعف الطارى فيا دون إمامي لا يضر الإمام وفيما فوق الإمام في مشائخه لا أقبل جرحاً من أى جارح كان مع تعديل إمامي لمن جرحه غيره فالأول من الأمرين عذر لامرد له ، والثاني كذلك من حسن الظن بالأئمة المجتهدين ، فلا نقول بوجوب ترك الضعيف عليه والمصير إلى الصحيح بعد كون الضعيف أصبح منه عنده من حيث اعتقاده في إمامه بما هو موجه في نفسه ليس الاعتقاد به مجازفة إذ صاحب مذهب مشهور في حذقه بالأحاديث ليس بأدنى من حافظ مخرج حكم بصحة حديث معارض لحديث مذهبه ، ويلزم الأخذ بحديث في حكم من أحكام الشريعة حكم الأخذ به على ذلك الحديث بالصحة ، فتصحیح أحكامه بدليل أخذه بهذا الحديث لو كان أقوى عنده من تصحيح المخرج أو تحسينه لكان في محله بخلافه من تصحيح الأمة كما يلزم في ترجيح معارض الصحيحين ، فإن تصحيحهما أقوى من تصحيح إمامه وحده قطعاً ، ولا يخفى عليك أن هذا الذي حكمنا به من أن ضعيف المذهب عند المقلد يجوز أن يعارض الصحيح من غير الصحيحين من حيث ظنه في إمامه إنما هو في مقلد يرى إمامه الأخذ بالضعاف غير جائز حتى يلزم من أخذه بحديث في حكم حكمه عليه بالصحة ، فاحمد بن حنبل رحمه الله حيث يرى تقديم الضعاف على الأقيسة في الأحكام لا يلزم من أخذه حكمه بالصحة ، وتبعه فيه تلميذه الناسك العفيف سليمان بن

أشعث المشهور بأبي داؤد صاحب كتاب السنن من الأئمة الستة ،
 والتحقيق من مذهب الإمام الأجل أبي حنيفة رحمه الله أيضاً تقديم
 الضعيف على القياس على ما حكاه القارى في "شرح المشكوة" ،
 عن ابن حزم عن جميع أصحاب أبي حنيفة (١) وقال الخوارزمي في
 مقدمة "مسنده" ، الذى جمعه ، يقول الخطيب وأمثاله أن أبا حنيفة
 كان يستعمل القياس دون الأخبار وهذا لغلبة الهوى وقلة الوقوف على
 الفقه ، والوجه لا بطلان ما قال أنه كان لا يتبع الأخبار أن من عرف
 مأخذ أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه عرف بطلان ما قاله وبيان ذلك
 من حيث التفصيل أن أبا حنيفة قال إن القهقهة في الصلوة ناقضة
 لحديث الأعمى الذى وقع في الركبة فضحك بعض القوم قهقهة فقال

(١) قلت قال العافظ ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (ج -
 ٢ ص ١٩١ قولنا ان الحديث الضعيف خير من الراى ليس المراد به
 الضعيف المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن
 ابيه عن جده ، وحديث ابراهيم الهجرى وامثالهما ممن يحسن الترمذى
 حديثه او يصححه وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذى اما صحيح
 واما ضعيف ، والضعيف نوعان ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك ، فتكلم
 ائمة الحديث بذلك الاصطلاح فعاء من لا يعرف الا اصطلاح الترمذى
 فسمع قول بعض الائمة ، الحديث الضعيف احب الى من القياس ، نظن
 انه يحتاج بالحديث الذى يضعفه مثل الترمذى واخذ يرجع طريقه من
 يرى انه اتبع للحديث الصحيح وهو في ذلك من المتناقضين الذين
 يرجحون اشئ على ما هو اولى بالرجحان منه ان لم يكن دونه اه
 النعمانى -

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم "الامن قهقهه منكم فليعد الوضوء والصلاة ، ، وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً فقد قال به أبو حنيفة وترك به قياس القهقهة في الصلوة على غير الصلوة خلافاً للشافعي فإنه أخذ بالقياس ، وقال أبو حنيفة بجواز الوضوء بنبذ التمر لحديث ابن مسعود رضى الله عنه ليلة الجن وإن كان ضعيفاً فقد أخذ به أبو حنيفة ، وترك قياس النبذ على سائر الأشربة خلافاً للشافعي فإنه أخذ بالقياس فعلم أن أبا حنيفة يقدم الأحاديث الضعيفة على القياس ، ولكن رأى الخطيب وأمثاله ، أنه ترك العمل ببعض الأحاديث التي أخذ بها الشافعي وظنوا أنه تركها بالقياس ولم يعلموا أنه إنما تركها لأحاديث أصح منها انتهى كلامه بلفظه من عين الكتاب ، وهذا من كمال اتباع من قال به للحديث وهو الموافق بالدليل في الأقيسة الحنفية فإن الظن في الضعيف الغير المنتهى في الضعف أقوى من القياسات الخفية للقطع بعصمة المصدر صلى الله تعالى عليه وسلم ، ومفاد القياس على تقدير صوابه المتحمل الظن لاحتمال خطأ المصدر فإذا ثبت هذا من مذهب أبي حنيفة فلا يسع لمقلده أن يحكم على مأخذه بمجرد أخذه به بالصحة وأن يعارض به صحيحاً بحسن الظن إلى إمامه وإن كان من غير الكتابين ، ولا يسع له أيضاً أن يقول إن له في الباب حديثاً صحيحاً لا محالة ، وذلك لو جهين أحدهما لمسا من أنه ربما يقدم الضعيف على القياس ويأخذ به في الأحكام وثانيهما أن الحفاظ إذا حكموا في باب من الأبواب أنه لم يثبت فيه إلا حديث ضعيف كما حكموا في الوضوء بنبذ التمر ، وفي إفساد

الوضوء والصلاة بالقهقهة مثلاً^١ فهو دليل لنفى ما عداه ،

وأيضاً لا يخفى عليك أن الحكم المذكور من أن ضعيف المذهب بحسن الظن إلى صاحب المذهب يجوز أن يعارض الصحيح كما أنه مخصوص بإمام علم عدم تجويزه تقديم الضعاف على الأقيسة كما مر بخصوص بما علم أنه استدل به صاحب المذهب بنفسه لا ما استدل به لنصرتة فإن اقتضاء حسن الظن لما يقتضيه من التعارض المذكور إنما هو يختص به لا بأتباعه المقلدين ، فقد تبين أن في حسن الظن من المقلد إلى صاحب المذهب لا مساغ إلا فيما إذا كان متمسكه حديثاً ضعيفاً وعلم أنه لا يأخذ بالضعاف في الأحكام ، وعلم أيضاً أن التمسك بذلك منه لا ممن أتباعه لتأييد قوله وكان ذلك معارضاً بحسن أو صحيح من غير الكتابين فيحصل له بذلك علم إجمالي بصحة ما ضعفه الحفاظ عند إمامه ، فإذا حصل له ذلك ويستند عمله إلى الحديث الذى علم صحته إجمالاً لا إلى قول إمامه في معارضة الحديث فهذا الصنيع منه حرى أن لا يكون من قبيل ترك ما وجب عليه من العمل بالحديث الصحيح ، وهو في غاية المرقى لا اعتقاد المقلدين على أنهم يعذرون في ذلك إن شاء الله تعالى ، ولا عذر ولا أثر لحسن الظن فيما جاوز هذا ، وقد نبهتكم بإسناد العذر إليهم على أن هذا الصنيع إذا اتفق وقوعه بالشروط المتقدمة وغلب التقليد على صاحبه فغاية ذلك أن لا يؤاخذ على ترك العمل بالحديث الصحيح لا أنه

يجب عليه ترك الحديث الصحيح والأخذ بحديث المذهب فإن ذلك إذا حكم عليه حسن الظن وغلبة التقليد مصحح لا موجب فإن لم يحكم عليه حسن الظن ولم يغلبه التقليد ولم يحصل له بسبب ذلك العلم الإجمالي بصحة هذا الضعيف عند إمامه فلا يجوز له العمل بالضعيف على معارضة الصحيح والله تعالى أعلم ،

الدراسة الثانية عشر

في أبداء حسن الطوية إلى الامام- الأجل أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولزوم التأدب به ومذهبه
والذب عنه ورد ما قيل فيه ،،

يا أبا عبد الله أعلم عصبك الله تعالى عن ريب منونك واحسن في المؤمنين ظنونك ،
أخبرني بهذا الكتاب كحديث أن يروى من لا علم عنده ولا
معرفة بسوء العقيدة إلى الإمام أبي حنيفة لظنه أني تركت مذهبه ،
والرجل لا يترك مذهباً إلا سيخطة لرأى صاحبه وروية الفضل لما
يصر إليه ، وبعضه في ذلك ما ذكرت فيه من جسارات الحنفية على
تخلاف الأحاديث الصحيحة ، وهو ظن فاسد واعتقاد كاسد ، فإني
مأركت مذهبه إلا فيما خالف الحديث الصحيح ، ولم يظهر علي جواب
المذهب عن ذلك الحديث وهذا عمل بمذهبه حيث أوصى على ما وصل
إلينا بالسند الصحيح منه أن الحديث إذا خالف به رأي أخذ فليأخذ

بالحديث، والعمل بوصيته لا يسمى تركاً لمذهبه مع أن من ترك مذهباً بقوة دليل غيره لا سخطاً ولا از دراءً بالمترك بل منع تجويز أن لصاحب المذهب عن هذا الدليل جواباً ، لا يكون تركه هذا تخذولاً كما عرفت أول الكتاب وجنارات الخفية لا تنسب إلى إمامه علم ومن الجهل الشنيع انتساب أقوال التابعين إلى المشوعين كما أن استخدام بيانهم ، وخوف الطعن هذا دعائي إلى إعتقاد هذه الدراسة في هذه الترجمة لتكون شهادة صادقة على كذب الطاعن في حق الكتاب ، وإن أدري أن من الناس من لا ينعى لإشقى القلب ، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم "هلا شقت قلبي ، والله سبحانه يعلم مني أني في كل ما أظهرته في هذه الدراسة من حالي صادق إن شاء الله تعالى ، رزقني الله سبحانه الكينونة التي أمر بها في التكتاب المحمد (وقال يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) وهم العارفين بالله سبحانه وأهل الحديث الملتزمون بصدق اللهجة وهو أصل صنعهم ومدار حرفهم لازالت معمرة لما خربت من أبنية السنة ، ثم إنني لا أستغل بذكر مناقبه الجملة التي ملأت الآفاق ، وأقربها أهل الخلاف والوفاق ، ودونت فيها الأسفار ، وتغنمت بذكرها الأمصار والأقطار ، فإن ما أمني ههنا هو ما أنا عليه من التأديب بحضرة هذا الإمام البارع ، وماي لا أعرف حقه بوقدر نيت أنا وآبائي على مؤاندة محضته وأدبه ، وعبدنا الله سبحانه ، وأطعنا رسوله ، صلى الله تعالى عليه وسلم على ههنا ، وسلكنا هذا الطريق المبارك على مشاهد ومستلحه حتى في أوامر الله سبحانه المتعلقة بالأنكحة والأبضاع على شدة شأن التحريم

في أحد طرفيها ، فله رحمه الله تعالى علينا من الأيادي الباسطة التي لما لم نقدر على وفاء حقها نسأل الله تعالى سبحانه ، أن يجازيه علينا عنا خير ماجازى به اماماً عن ماموم ، ومن نسي ولياً لأمره مثل هذا ولا يرى شغل ذمته بحق نعمائه فقد نسي الله سبحانه والعباد بالله سبحانه ، من ذلك ، في آلائه فإن من لم يشكر الناس لم يشكر الله فاغفر اللهم اسرافنا في أمرنا ، وأرنا تقصيرنا فيما أوجب علينا من حقوقك وحقوق خلقك ،

ثم إنى أذكرك بتوفيق الله جملة محصورة مما جرى عليه دأبي بمذهبه رحمه الله تعالى ، بعد أن هدبت بفضل الله سبحانه ، إلى العمل بالحديث ، والحمد لله الذى بنعمته تم الصالحات ، وهى أن ما تقرر وثبت فى كتب الحنفية وعد من مذهب الامام أبى حنيفة إما أن تبين عندى أنه مذهب غيره من أصحابه ممن تلمذ عليه أو أحد من علماء مذهبه ، أولاً تبين ذلك ، إما بالتعين أنه قوله ، أو باحتمال ذلك ، الأول لا أبالى بتركه إذا ترجح عندى خلافه بأدنى وجه من الوجوه حتى إن القول الثابت عن الأئمة الثلاثة يترجح عندى بمجرد ثبوته عنهم على أقوالهم إذا لم يكن لقولهم ما يرجحه عليه لكمال حسن الظن بالأئمة الثلاثة فى غزارة علمهم ومعرفةهم بدقائق الشريعة وليس فى عتق أحد من مقلدة مذهب أبى حنيفة قلادة من أحد منهم غير أبى حنيفة ويستوى فى ذلك صاحبه وغيره ، وما يقال إن

صاحبيه يلتزمان قوله في كل خلاف معه ، وأنهما مجتهدان في مذهبه
فما عرفته ودندنة من يندندن به ، وليس هذا محل إبطاله فغير أبي
حنيفة من علماء مذهبه رجال ونحن بالرجاء من فضله تعالى رجال لم
يطرء علينا رقى لأحدهم وانا رقى التقليد على قدر ما ثبت على من ثبت من إمام
المذهب وحده والثاني بكلاشقيه التعيين والاحتمال القوي بأن الأصل في رواية
كتب المذهب أن يكون من صاحبه إما أن يكون قولاً مجرداً عن
سند من السنة أو مؤيداً به والأول منها أن يعارضه عندي شئ من السنة
أو لا يعارضه فان عارضه أتركه وإن ثبت أنه قول أبي حنيفة بلا شبهة في
ذلك ومستندى في ذلك كتابي هذا كله ، وعلى هذا ترك كل رواية
وعمل وقول هذا حاله ثبت عندي ممن ثبت ، وهو كثير في أبواب
الفقه ، وقد مر بعض أمثلة ذلك أول الكتاب ، ومن أمثلة هذا القسم
من المروكات عندي ما ذكروا في كتب الحنفية من تعجيل الرواتب
عقيب الفرائض حتى قالوا كل ماورد من المعقبات يؤتى بها عقيب
الراتبة ويرون ذلك والله سبحانه أعلم مستحباً أو واجباً وهم قول لم نطلع
إلى الآن على مستنده من السنة ، وثبت عندنا ما ينفيه من حديث
البراء بن عازب رضي الله عنه قال رمقت محمداً صلى الله عليه وسلم
وقال أبو كامل ، رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فوجدت
قيامه كركعته وسجده واعتداله في الركعة كسجده وجلسه بين
السجدين وسجده ما بين التسليم والانصراف قريباً من
السواء ، قال أبو داود قال مسدد فركعته واعتداله بين الركعتين فسجده
فجلسه بين السجدين فسجده فجلسه بين التسليم والانصراف

قريب من السواء رواه أبو داؤد في سننه ، ومن حديث أرق بن قيس عن أبي داؤد أيضاً قال ، صلى بنا إمام لنا يكنى أبارمثة فقال صليت هذه الصلاة أو مثل هذه الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم قال وكان أبوبكر وعمر رضي الله عنهما يقومان في الصف المقدم عن يمينه وكان رجل قد شهد التكبيرة الأولى من الصلاة فصلى النبي صلى الله عليه وسلم ثم سلم عن يمينه وعن يساره حتى رأينا يباض خديه ثم انفتل كأنه قال أتى رمثة يعني نفسه فقام الرجل الذي أدرك معه التكبيرة الأولى من الصلوة يشفع فوثب إليه عمر رضي الله عنه فأخذ بمنكبيه فهزه ثم قال اجلس فإنه لم يهلك أهل الكتاب إلا أنه لم يكن بين صلاتهم فصل ، فرفع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بصره فقال صاب الله بك يا ابن الخطاب ، ، ولا يعأ بقول من لو قال إن الفصل المطلوب يحصل بالتأخر من مصلى الفرض ، فإن عمر رضي الله عنه أمر القائم بالجلوس ولو كان ما يقول لقال له تأخر دون الجلوس مع أن التأخر عن مصلى الفرض للناقل أمره مختلف في نفسه في الأحاديث ، ولأن الحديث الأول فسر الفصل بالجلوس بين التسليم والآنصراف وهذا كان بعض الصحابة يخرج من المسجد لحصول الفصل وكان بعضهم يتكلم عقيب الفرض لذلك على ما أورد القسطلاني من آثارهم في "شرح البخاري" ، فدل بظاهره على أن التأخر لا يفيد ذلك ؛ وظاهر فعل الصحابة أن يكون بعد إتمام الجلوس المسنون احتياطاً في أمر الفصل على أن الأحاديث التي وردت في الأذكار المعقبة وصرحت بعدم تأخيرها عن فراغ الفريضة دلت كلها

على تأخير الرواتب وانفصالها عن الفرائض، ولا يخفى أن الحديث الأول يدل على الجلسة الطويلة بعد القرينة المقدرة بقدر قيامه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة ولو في بعض الأحيان، وقد عرف طول قيامه صلى الله عليه وسلم فيها، والتسارع إلى الرواتب ما لم يظهر له دليل وجواب عن هذه الأحاديث النافية له غير مباح عندنا، والمراد من قولنا "شئ من السنة"، يعم الحديث الضعيف وأقوال الصحابة الموقوفة عليهم لقول أبي حنيفة وإذا جاءنا شئ من الصحابة فعلى الرأس والعين، وإذا كان القول متعيناً معلوماً عن أبي حنيفة وخالفه قول تابعي من غير علماء الزهراوين من أهل بيت النبوة رضى الله تعالى عنهم أجمعين ومن غير أهل المدينة على ساكنها أفضل الصلوات والتسليمات، ولم يظهر على أحد القولين ما يرجحه على الآخر فالأمر عندي على سواء بل حسن الظن إلى الامام أجل في علو مناهجه الدقيقة الثابتة حكم بتقديم قوله على غيره من التابعين، هذا إذا عارض القول المجرد شئ من السنة، وأما إذا لم يعارضه عندي شئ منها أعمل به بكلا قسميه المعلوم بثبوته عن أبي حنيفة والمحمّل لذلك لحسن ظني إليه بل وإلى أتباعه من علماء مذهبه أيضاً أن لهم في ذلك مستنداً من السنة، وجزئ بقصور باعي من العلم بما علموا، ومن أمثلة هذا القسم من المعولات عندي مسح الرقبة في الوضوء فإنني لم أجده مستنداً مرفوعاً ولا موقوفاً ومع ذلك لا أتركه

(١) ، ومنها أيضاً قولهم بوجوب التكبير قبل قنوت الوتر فإنى لم أجد له حديثاً مرفوعاً فضلاً أن أجد ما يدل على استمرار فعله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومواظبته عليه بل ووعيده على تاركه حتى يصح القول منهم بوجوبه ، ومع هذا اعمل به واواظب عليه من غير ترك لحسن الظن المذكور ، لكن لا أعتقد وجوبه فإنه من باب عقد القلب وهو علم لا يحصل إلا من دليله ولم يقم على ذلك عندى دليل من السنة . وأما العمل فيكنى فيه حسن الظن إلى من قال به ، ومنها أيضاً قول أبى حنيفة بوجوب رفع اليدين عند تكبير قنوت الوتر ، ولم يثبت فى ذلك إلى الآن عندى أثر صحيح عن تابعى جليل فضلاً عن صحابى وفضلاً على فضل من حديث صحيح ، وحديث لا زرع الأيدي إلا فى سبع مواطن وعد منها تكبيرات العيدين وتكبيرات القنوت معلول ضعيف لم يثبت فيه الحصر ، ولا تكبيرات العيدين تكبيرات ولا القنوت ، أورده صاحب " الهداية " ، فى كتابه على ديدنه فى إيراد الضعاف التى لا يحتج بها (٢) ، وحالى

(١) واقد صنف العلامة محمد عبد الحى الكنوى الفرنجى على فى هذا المسئلة رسالة سماها " تحفة الطلبة " فى تحقيق مسح الرقبة ، وبسط فيها ادلته من مرفوع وموقوف فمن شاء الاطلاع على مستند هذه المسئلة تليراجع اليها -

(٢) قلت ، صاحب الهداية ، ليس ديدنه إيراد الضعاف التى لا يحتج بها كما زعمه المصنف ومن لاجرة له بعلم الحديث ، كيف وقد كان رحل فى طلب التعديت وسمع ولقى المشائخ وبرع فى هذا الشأن وجمع

لنفسه مشيخة ذكر فيها انه قرا اكثر , صحيح البخاري , على ابي
الفتح محمد بن عبدالرحمن بن ابي بكر بن عبدالله بن محمد بن ابي توبة
الخطيب الكشميهني واحازله ببقية سنة خمس واربعين وخمس مائه
وقال اخبرنا به ابو الخير محمد بن موسى بن عبدالله الصفار المروزي
المعروف بابي الخير سنة احد , وسبعين واربع مائه اخبرنا ابو
الهيثم محمد بن بكر بن محمد الكشميهني سنة ثمان وثلاث مائه
قال اخبرنا ابو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر القرظي قراءة عليه
سنة ست عشرة وثلاث مائه اخبرنا ابو عبدالله محمد بن اسمعيل البخاري
سنة اثنتين وخمسين ومائتين , واما , صحيح مسلم , فعرويه عن محمد
بن الحسين بن ناصر بن عبدالعزيز الحلقب بضياء الدين البدينجي
واجازته له سنة خمس واربعين وخمس مائه وكان يرويه عن محمد بن
الفضل الفراوي بنيسابور سنة خمس وعشرين وخمس مائه عن ابي
الحسن عبدالغافر افارسي سنة ثمان واربعين واربع مائه عن الجلودي
سنة خمس وستين وثلاث مائه عن ابراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه عن
مسلم , وقرا كتاب الترمذي على شيخ الاسلام ضياء الدين ابي محمد
صاعد بن احمد بمرغينان بسامعه عن برهان الائمة عبد العزيز بن عمر
بسامعه عن ابي بكر محمد بن علي بن حيدرة بسامعه عن علي بن احمد
بن محمد الخزاعي بسامعه عن ابي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي بسامعه
من الترمذي ويروي , جامع الترمذي , , ايضاً عن ابي المحاسن ظهير الدين
الحسن بن علي المرغيناني عن برهان الائمة بسنده المذكور , ويروي
, شرح معاني الآثار , للطحاوي عن محمد بن الحسن بن مسعود بن
الحسن بن علي اخبرنا به الشيخ الامام ابو الفتح اسمعيل بن الفضل بن
احمد بن الاجند المعروف بالسراج اخبرنا ابو الفتح منصور بن الحسين

ابن علي بن القاسم اخبرنا ابو بكر محمد بن ابراهيم بن علي بن عاصم بن
المقري' الحفاظ اخبرنا المصنف ، وسمع كتاب ، ، المسندات ، ، للخصال
علي الامام الزاهد ابى حفص نعم الدين عمر النسفي شارح البخاري
وبالجملة فقد روى الكثير وسمع الحم القفير واجاز له المشايخ الجملة
بجميع مسروعاتهم ومروياتهم كالامام الصدر السعيد احمد بن عبدالعزيز بن
عمر بن مازة ومن طريقه يروي كتاب السير الكبير للامام محمد ،
والقاضي سعيد بن يوسف الحنفي المحدث نزيل بلخ والامام المحدث
فتى الثقلين ابو حفص عمر النسفي قال صاحب الهداية سمعت منه
يقول انا اروي الحديث عن خمس مائة وخمسين شيخاً وهو من اجله
مشائخه في علم الحديث وبذكره صدر ، مشيخته ، ، وضياء الاسلام ابو
شجاع عمر بن محمد بن عبدالله البسطامي قال صاحب الهداية كان له
اسانيد عالية وبهد باسطة في انواع العنوم والامام الزاهد افضل
الله بن عمر ابو الفضل الاسفوراقي والامام الزاهد محمد بن ابى بكر
بن عبدالله ابو طاهر الخطيب البوسنجي ومن طريقه يروي التفسير الوسيط
للواحدى ومحمد بن الحسن بن مسعود المحدث والمحدث الفقيه محمد بن
الحسين بن ناصر البنديجي وشيخ الاسلام نصير الدين محمد بن سايهان
الاوشى والامام العلامة المفسر محمد بن عبدالرحمن بن احمد الملقب بالزاهد
الملاء وابو الفتح الكشميهني المحدث ومحمد بن عمر بن عبدالمك الصفار
المحدث الفقيه ومن طريقه ايضاً يروي ، شرح معاني الآثار ، ، وامام
الائمة منهاج الشريعة محمد بن الحسن قرا' عليه الجامعين والزيادات
ومعظم الكتب المبسوطه وكتاب ادب القاضي للخصاف والاخبار والاثار
الواردة التي اشتمل عليها الكتاب والعلامة ابو الرضا سديد الدين محمد
بن محمود الطرازي وغيرهم وقال الكفوى في ، ، كتائب اعلام الاختيار

في طبقات فقهاء مذهب النعمان المختار" (ولسفته محفوظه في خزائنه الكتب ببلدة تونك بالهند) في ترجمته ، انه كان اماماً فقيهاً افظاً محدثاً مفسراً جامعاً للعلوم ضابطاً للفنون متقناً محققاً نظاراً مدبّقاً زاهداً ورعاً بارعاً فاضلاً ماهراً اصولياً ادبياً شاعراً لم ترالعيون مثله ، فكيف يليق بمثل هذا الامام الجليل ان يكون ديدنه ايراد الضعاف التي لا يحتاج بها ولكن الرزبه كل الرزبه ان وقعه التار قد قصت على خزائن كتب الاسلام في بلاد الشرق فانهدت كتب كثيرة بحيث لم يبق منها عين ولا اثر ، وصاحب الهدايه وشيخه من علمائنا كشمس الائمة السرخسي في المبسوط وملك العلماء علاء الدين الكاشاني في بدائع الصنائع انما يعتمدون في نقل الاحاديث والاثار على كتب ائمتنا المتقدمين ، قال المحدث ملا علي القاري في مقدمه شرحه على النقيه - و هم ام يزل اصحابنا المتقدمون يعتمدون في كتبهم بذكر الادبه من السنه والبحث عنها وتبين الصحيح والحدوث والضعيف ونحوها كالطحاوي وابي بكر الرازي والقهري وغيرهم وانما قصر في ذلك المتأخرون من اصحابنا لاعتمادهم على ما تقرر عند تقدميهم اه وقال الحافظ قاسم بن قطلوبغا الجلي في مقدمه ، و منه الالهي ، ان المتقدمين من علمائنا رحمهم الله كانوا يملكون المسائل الفقهيّه وادلتها من الاحاديث النبويه باسانيدهم كابي يوسف في كتب الخراج والامالي ومحمد في كتاب الاصل والسير وكذا الطحاوي والحصاف والرازي والكرخي الا في المختصرات ثم جاء من اعتمد كتب المتقدمين واورد الاحاديث في كتب من غير بيان سند ولا مخرج فمكث الناس على هذه الكتب اه ثم يأتي الحفاظ المتأخرون فيخرجون هذه الروايات من الدواوين الموجودة واذا لم يظفر حافظ منهم بالروايه المطلوبه في هذه الدواوين يقول فيها لم اجده فيظن المصنف

واسأله الذين لم يدعوا للفقهاء في حقهم ظن السوء ويتفوهون من غير
 مبالاة بأن ديدنهم إيراد الضعف وما ذاك إلا لعدم اطلاعهم على كتب
 المتقدمين. والحفاظ إنما اخبروا بعدم وجدانهم لتلك الروايات لابلضعفها ،
 ودع عنك صاحب الهداية وغيره من ساداتنا الحنفية ، فهذا الامام
 البخارى قد وجد في تعليقاته كثيراً ما لم يجده الحفاظ المتأخرون ،
 وذلك حافظ العصر ابن حجر العسقلاني الذي اتى عمره في خدمة صحيحه
 يقول في روايته ابراهيم بن يوسف بن اسحق بن ابي اسحق السيمى عن
 ابيه عن ابي اسحق حدثني عبدالرحمن بن الامود ، لم اجدها (مقدمة
 فتح البارى ج - ١ ص ١٩) ويقول في روايته موسى عن مبارك عن
 عن الحسن قال اخبرني ابو بكر عن النسي صلى الله عليه وسلم يخوف الله
 عباده ، ولم تقع لي هذه الرواية الى الان (فتح البارى ج - ٢ ص ٤٤٤)
 وقال في روايته ابن سيرين وابى صالح عن ابي هريرة رضى الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم الاكلب غم او حرث اوسيد ، اما روايه ابن
 سيرين فلم اقف عليها بعد التبع الطويل (فتح البارى ج - ٥ ص ٥)
 وفي امثال هذه الروايات كثرة واقليل يغنى عن الكثير ومن شاء الاطلاع
 على جميعها فليراجع فتح البارى ، فهل يحوز لاحد ان يتفوه ان البخارى
 ديدنه ، إيراد الضعاف ، والحديث الذى ذكره صاحب الهداية يؤيده ما رواه
 الامام ابو حنيفة في كتاب الاثر ، (رواية الامام ابي يوسف عنه) عن
 طلحة عن ابراهيم انه قال ، ترفع الايدي في سبع مواطن في افتتاح الصلاة
 وافتتاح القنوت في الوتر ، وفي العيدين ، وعند استلام الحجر وعلى الصفا
 والمروة ، وعرفات وجمع ، وعند الجمرتين اه وهذا مما لا يدرك بالراى مع انه قد
 زوى الدارنى في سننه (ص ٢٧ طبع كانبور بالهند) اخبرنا عبدالله بن سعيد ثنا
 عثمان والى بن عثمان عن الاعمش قال ما سمعت ابراهيم يقول براهيه في شئ قط

فيه كحالى فى التكبيره أعمل به ولا أعتقد وجوبه كل ذلك لما مر ، ويجب عليك التيقظ لحسن أدبى . هذا مع أبى حنيفه بل ومع علماء مذهبه حيث لا أفر فى إتيان ما لم يثبت عندى ذهاباً على أنهم من حيث الاعتقاد فيهم بأن ملاح من الدليل فى الاستيعاب اللائق بهم . لدقائق الشريعة لاسبيل لنا إلى ذلك فى قلة تتبعنا فيستحب علينا اتباعهم فيما قالوا ، وهذا محل حسن الظن بالأئمة الكبار وأتباعهم وكل عالم . جليل ثبت عنه قول فى شئ غير معارض بشئ ، لا فيما إذا قام على معارضة قوله ونفيه دليل من السنة ، فإن الوقفة عند ذلك بحسن الظن إلى من خالفه من حيث أن له من ذلك جواباً حرام . فيجب تركه فوراً كما تقدم . بدلالته ، ولكن فى تركه منى دقيقة . أدب آخر مع المذهب وهو أنى أترك المذهب بالحديث فيما يخالفه منطوقاً ولا أتعدى عن ذلك من غير دليل عن التعنية فلا آتى بتكرار سورة واحدة فى ركعتين إلا فى إذا زلزلت الأرض فى الفجر خاصة . لورود صريح السنة فيها بخصوصها على ما فى سنن أبى داود ، وحسن الظن المذكور ممن ولع بعلوم الحديث كملوعى بها . نادر جداً فإن من ذاق طعم الثبوت . من طرق الأسانيد المتصلة كما ذقت بحمد الله تعالى يمح سمعه كل معلق لم يصل إليه من تلك الطرق فيطوجه من غير مبالاة ولا يعاب به أصلاً فضلاً أن يعمل به مستمراً كما نعمل به تأدياً بأبى حنيفة ومذهب ينسب إليه ، مع أنى أطيل العجيب ممن

اه - نعمى هذا لابد ان يكون لهذا الحديث الذى رواه صاحب الهداية

اصل والله اعلم . محمد عبد الرحيم التتاي .

لا يقول برفع اليدين عند الركوع والقيام عنه والنهوض عن القعدة الأولى مع كونه متواتر النقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما تقدم مشروحاً ، ثم يقول بوجوب رفع اليدين في تكبير الوتر مع أنك لو سألت أمثالهم في أقطار الأرض لا يأتي فيه مرفوع صحيح ولا أثر يعتمد عليه ، ومما يستغرب أيضاً أنهم يرفعون الأيدي عنا. تكبير الوتر ، ولا يرفعون في قنوت الوتر وقد أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، في باب عقد في رفع اليدين في الوتر فقال حدثنا معاوية بن هشام قال حدثنا سفيان عن ليث عن عبد الرحمن بن الأسود ^{عن أبيه} عن عبد الله إنه كان يرفع يديه في قنوت الوتر وأيضاً قال حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي ، عن ليث عن ابن الأسود عن أبيه عن عبد الله إنه كان يرفع يديه إذا قنت في الوتر انتهى . وعبد الله هذا هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فإن الأسود من رواته ولأن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان لا يرى أصل القنوت لا في الفجر ولا في الوتر على ما أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، بسنده عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان لا يقنت في الفجر ولا في الوتر فكان إذا سئل عن القنوت قال ما نعلم القنوت إلا طول القيام انتهى . وجه الاستغراب أن أحق الناس وأولاهم بالعمل بما ثبت عن ابن مسعود هو الامام أبو حنيفة حتى بنى مذهبه على مروياته وأحاديثه الموقوفة عليه رضي الله عنه ويقدم الحنفية آثاره على أكثر المرفوعات من غيره لاعتقادهم فيه أنه أعرف بما عليه السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد ثبت برواية مثل الحافظ أبي بكر في

”مصنفه“ . أنه كان يرفع اليدين في قنوت الوتر وثبت بروايته عنه أيضاً أنه كان لا يزيد عند الفراغ من القراءة في الركعة الأخيرة من الوتر على التكبير شيئاً وهو ما أخرجه بسنده عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه أن عبدالله بن مسعود كان إذا فرغ من القراءة يعنى في الركعة الأخيرة من الوتر كبر ثم قنت فإذا فرغ من القنوت كبر ثم ركع انتهى وخالفته الحنفية في الموضعين فدعوا رفع اليدين في القنوت وزادوا على التكبير عند الفراغ من قراءة الركعة الثالثة وذلك غريب مناف بيناء مذهبهم على أقوال عبدالله رضى الله عنه ، وقد رأيت في كتاب ”المغنى“ ، في فقه الحنابلة نسبة رفع اليدين في دعاء القنوت إلى الحنفية وهو أقرب من عما ينبغي أن يكون الأمر عليه إن شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم (١) هذا ما يتعلق الكلام بالشق الأول من الشقين لثاني شق التردد الأول ، وأما الشق الثاني من هذين الشقين وهو أن يكون القول المعلوم بثبوته عند

(١) قلت العجب من المصنف كيف خفى عليه معنى حديث ابن

مسعود رضى الله عنه ثم يعترض على الحنفية ويلزمهم بالخلاف معه في الموضعين وهم اعلم بمعاني حديث ابن مسعود رضى الله عنه فلما ثبت عنه رضى الله عنه انه كان إذا فرغ من القراءة يعنى من الركعة الأخيرة من الوتر كبر ثم قنت وثبت عنه ايضاً انه كان يرفع يديه إذا قنت في الوتر ، ثبت انه كان اذا اراد القنوت بعد فراغه من القراءة في الركعة كبر ورفع يديه قلت وكذا رواه الاثرم في سنته من فعل ابن مسعود رضى الله عنه وهذا هو الذى حكاه صاحب كتاب ”المغنى“ عن الحنفية فانهم

التماني -

أبي حنيفة أو المحتمل المحمول بالأصل على أنه قوله مؤيداً بسند من الشريعة
 قائماً أن لا يظهر له خالفه في ذلك من الأئمة دليل علينا، وهو قليل
 الوقوع بل عديمه فلا نظر لنا إلى خلافه فنحن مع الحديث إن شاء
 الله تعالى وأهله وأما أن يظهر ذلك فلا يخلو إما أن يترجح عندي
 متمسك أبي حنيفة على غيره أو بالعكس فعلى الأول ينبغي أن
 يكون ذلك عند الحنفى الغالب عليه العمل بالحديث أشهى وأحلى
 من العمل، واتفق عندنا فروع عديدة، من ذلك قوله بوجوب
 الزكاة في حلى النساء إذ روى في ذلك أحاديث وليس في الباب على
 مبلغ علمي فيه كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في
 مسكتان غليظتان من ذهب في يدان امرأة جاءت إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فأوجب فيهما الزكاة عليهم أخرجه أبو داود والسنائي
 وصححه المنذرى ورجال إسناده كلهم ثقات لا مقال فيهم لأحد من
 الحفاظ، وإنما ضعفه الترمذى من طريق خاص له عنده وفيه ابن
 لهيعة والمثنى ابن الصباح وهما ضعيفان، واستدل بملك في "الموطأ"،
 والشافعى على عدم وجوب الزكاة في حليهن بالآثار، قال الأثرم
 سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول خمسة من الصحابة أنس بن
 مالك وجابر وابن عمر وعائشة وأسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهم
 لا يرون زكاة الحلى انتهى أقول وما روى في ذلك من حديث جابر
 غرقه باطل إذ في سنده عافية بن أيوب، وقالوا كل ما يروى عن جابر
 فهو موقوف، ولا يخفى أن الآثار لا يقاوم المزفوع على أنها معارضة بأثر
 عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما لوجوب الزكاة في

الحلى عندهما وعلى أن عائشه رضى الله عنها روت حديثاً مرفوعاً في الوجوب فجمع الرافعى في التخرىج بين حديثها وبين عملها من عدم إخراج الزكوة عن حلى بنات أخيها اليتامى في حجرها أنها رضى الله عنها كانت ترى الزكوة في الحلى ولا ترى في مال اليتيم فقد ظهر من هذا أن مذهب أبى حنيفة في زكوة الحلى أوفق بالحديث.

ومنها قوله بقنوت الوتر في تمام السنة على خلاف قول الشافعى وأحمد أنه في النصف الأخير من رمضان فإنه يترجع بحديث حن ابن على بن أبى طالب رضى الله عنهما قال علمنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كلمات أقولن في الوتر الحديث، رواه عنه أصحاب السنن الأربعة بإسناد على شرط الصحيح وحسنه الترمذى، وقال الحاكم إنه على شرط الشيخين، قال أبو عيسى في ،، سننه ،، ولا نعرف عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القنوت شيئاً أحسن من هذا ، وجه دلالة لأبى حنيفة أنه اتفقت الأمة على وجوب صلاة الوتر في تمام السنة فإطلاق الإمام رضى الله عنه في قوله أقولن في الوتر ظاهر في الوتر كل ليلة ، والظاهر كالنص ما لم يصرف عنه صارف مثله ، ولم يرو للشافعى وأحمد مرفوع يدل على مذهبهما وإنما تمسكهما بالآثار فمن ذلك ما روى الترمذى في ،، سننه ،، وقد روى عن على بن أبى طالب أنه كان لا يفت إلا في النصف الآخر من رمضان وكان يفت بعد الركوع انتهى وهذا مع كونه أثراً في مقابلة المرفوع معان لم ينسده أبو عيسى بل رواه بصيغة التمريض ، ومن ذلك ما رواه أبو داود

في ، وسننه ، ، وأسنده عن أحمد بن محمد بن حنبل عن محمد بن بكر عن هشام عن محمد عن بعض أصحابه أن أبي بن كعب أمهم يعني في شهر رمضان وكان يقنت في النصف الآخر من رمضان انتهى وهو مع أنه أثر في معارضة المرفوع أيضاً لا يعرف بعض أصحاب محمد في سنده فكان مجهول السند ، ومن ذلك ما رواه أبو داود أيضاً وأسنده عن شجاع بن مخلد عن هشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي لهم عشرين ليلة ولا يقنت بهم إلا في النصف الثاني الحديث، فهذا مع كونه أثراً معلول بأن الحسن لم يدرك عمر رضي الله عنه ، قال الإمام النووي ولم أر من الشافعية من أتى بمرفوع في الباب ولا بأثر غير ما ذكرنا ، قال الإمام في ، شرح المنهاج ، ، بعد ما استدلل للشافعي بالأثار المذكورة وقد أنصف من قال بالقنوت كل السنة لاطلاق حديث حسن بن علي رضي الله عنهما فرواه عن المنن الأربعة ثم قال وهذا الوجه ، يعني الاستدلال بالمرفوع ، في إطلاقه قوى كما قاله في شرح المذهب انتهى .

ومنها قول أبي حنيفة إن الملتجئ إلى الحرم لا يقتل فيه بل يلتجئ إلى أن يخرج من الحرم فيقتل خارجه ، وذلك بالتضييق عليه وإن إباحة قتل المؤذيات فيه يقتصر على الخمس المذكورة في الحديث من غير تعديتها إلى ما في معناها وهو المذكور في كتب الحنفية ، ومن ألحق الذئب بها من أتباعه فقد خالف إمامه وجعله بذلك عرضة

للطعن حتى عد بعض العلماء إلحاقه من مناقضات أبي حنيفة ووافقه على الأول القفال في "شرح التلخيص" . في أول كتاب النكاح في ذكر الخصائص لا يجوز القتال بمكة قال حتى أو تحصن جماعة من الكفار فيها لم ينجزلنا قتالهم فيها ، وحكى الماوردي أيضاً أن من خصائص الحرم أن لا يحارب إن بغوا على أهل العدل ، وخالفه في ذلك جمهور الفقهاء وقالوا يقاتلون على بغيم إذ لا يمكن ردهم عن البغى إلا بالقتال ، وهذا الذي ينقل عن الجمهور نص عليه الشافعي في كتاب اختلاف الحديث من "كتاب الأم" . ونص عليه أيضاً في آخر كتابه المسمى "بسير الواقدي" . كذا ذكره الإمام تقي الدين في "شرح العمدة" . وخالفه في الثاني وهو عدم التعدية عند الشافعي فقال المعنى في جواز قتلهم كونهم مما لا يؤكل فقتله جائز للمحرم ولا فدية عليه ، ومالك قال المعنى فيه كونهم مؤذيات فكل مؤذ يجوز للمحرم قتله وما لا فلا ، ومذهب الإمام أبي حنيفة في كلا الأمرين مما تقربه عين من تنفس بروح الله سبحانه الفائح من سر وصفه تعالى لهذا البلد المقدس بقوله "حراماً آمناً" . وبقوله "ومن دخله كان آمناً" ، وليس المتنفسون والمترحون بسر حقيقتها إلا العارفون ، وبهذا المذهب الشريف يكون عمرو بن سعيد بن العاص العاصي المتجاسر على الله ورسوله يبعثه الجيوش إلى مكة المعظمة لقتل عبدالله بن الزبير حين امتنع عن بيعه الناصية الكاذبة الخاطئة أشقى الأمة ، وكان والياً منه على المدينة المطهرة شقياً مردوداً يخشى عواقبه ، لكون صنعه هذا على هذا المذهب حراماً من أصله وقصة ذلك في

حديث أبي شريح خويلد بن عمرو الخزاعي العدوي المتفق على إخرجه الشيخان في صحيحيهما وقد عرض هذا الجائر المتجاسر على الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمنع عن عداونه وحدث له الحديث الذي قام به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الغد من يوم الفتح بحرم مكة ويخص حله له صلى الله تعالى عليه وسلم ساعة من نهار ويحكم بعود حرمة بعدها إلى الأبد ، وحث بتبليغ الشاهد ذلك منه صلى الله تعالى عليه وسلم الغائب قال الراوى فليل لأبي شريح ما قال لك يعنى ذلك الجائر قال قال إني أعلم بذلك منك يا أبا شريح أن الحرم لا يعيد عاصياً ولا فاراً بدم ولا فاراً بخربة ، وشريح هذا صحابي أسلم قبل فتح مكة ، وتوفى بالمدينة سنة ثمان وستين ، وكان يرى ما رآه أبو حنيفة في هذه المسئلة ، وقول أبي حنيفة في الأول هو منطوق الأحاديث الصحيحة ومن ذلك الحديث المتفق عليه الشيخان وهو الذي حدثه أبو شريح في منع الجائر عمرو ، وفيه أن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعصدها شجرة فإن أحد ترخص فيها يقتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقولوا إن الله تعالى أذن لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يأذن لكم وإنما أذن لى ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، فليبلغ الشاهد الغائب ، الحديث ، بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " فلا يحل لامرء أن يسفك بها دماً ، ، عام يدخل فيه الجاني الملتجئ إلى الحرم وغيره ، وأيضاً بين خصوصيته بإحلالها له ساعة من نهار وعود الحرمة بعد

ذلك على حالها ، والكلام في كل ذلك غير فارق بين ملتجئ وغيره فكان كل ذلك حراماً غير مأذون لكل أحد في كل حال سواء ، ثم اعلم الجواب عنه صلى الله تعالى عليه وسلم لمن وهى في الاستدلال بعد هذه التخصيصات فيتمسك في إنحسة قتل الجاني بصنيعه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله فإن أحد ترخص بقتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ ، وفيه من اهتمام التحريم المطلق المؤبد ما لا يخفى ، وفي هذا التعليم والاهتمام من أعلام النبوة حيث أن بعض الناس يأخذ في قتل الملتجئ بحديث أنس بن مالك المتفق عليه في قتل ابن خطل حيث أمر بقتله وقد أخبر أنه متعلق بأستار الكعبة فأجاب عنه صلى الله تعالى عليه وسلم الغد من يوم الفتح بأن ذلك محمول على الخصوصية التي دل عليها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " ولا يحل لأحد قبلي ولا لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار ، ، أجاب الشافعي عن الأحاديث المحرمة أن معناها تحريم نصب القتال وقتلهم بما يعم كالمجنين وغيره وأنصف الإمام ابن دقيق العيد حيث قال " هذا التأويل على خلاف الظاهر القوي الذي دل عليه عموم النكرة في سياق النبي في قوله ، ، فلا يحل لأحد ، ، وأيضاً فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بين خصوصيته ، بأحلالها ساعة من نهار وقال ، فإن أحد ترخص بقتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقولوا إن الله تعالى أذن لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يأذن لكم فأبان بهذا اللفظ أن المأذون الرسول فيه ولم يؤذن فيه لغيره ، والذي للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فيه إنما هو مطلق

القتال ولم يكن قتال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأهل مكة بمنجنيق وغيره مما يعم كما حمل عليه الحديث في هذا التأويل ، وأيضاً فالحديث وسياقه يدل على أن التحريم لإظهار حرمة البقعة بتحريم مطلق القتال فيها وسفك الدم وذلك لا يختص بما يستأصل ، وإيضاً فتخصيص الحديث بما يستأصل ليس لنا دليل على تعيين هذا الوجه بعينه لأن يحمل عليه الحديث، فلو أن قاتلاً أبدى معنى آخر وخص به الحديث لم يكن بأولى من هذا الأمر. انتهى كلامه وهذا في كونه شافعيّاً من كمال إتباعه بالحديث وهو ديدن الفحول من العلماء ممن غاب عليهم الحديث، وقل ما يوجد مثله في الفقهاء الحنفية إذ جل سعيهم بل كله في نصره المذهب والتأويلات البعيدة للنصوص النافية له. وما بدى لي بحمد الله من شواهد مذهب أبي حنيفة في هذه المسئلة حديث أبي هريرة ،، في صحيح البخارى،، أن خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتله فآخبر بذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فركب فخطب فقال إن الله حبس عن مكة القتلى أو القيل وساط عليهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنين ألا وإنها لم تحمل لأحد قبلى ولا لأحد بعدى ألا وإنها حلت لي ساعة من نهار ألا وإنها ساعتي هذه حرام ،، الحديث،، ووجه كونه حجة ”على الشافعى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أهدر دم القاتل من بني ليث وزجر من قتل هذا القاتل من بني خزاعة ، وأهزم بزجره حتى ركب راحلته وخطب وقال ما قال فأبان صلى الله تعالى عليه وسلم بصريح القول وناطقه أن قتل الجاني في الحرم حرام من

غير نصب قتال بما يعم فبطل حمل الأحاديث المحتملة على هذا المحمل والقول بالإباحة فيما دون النصب كما ارتكبه الشافعي ، ولا ينبغي أن هذا الحديث يحرم القتل بمجرد الكون في الحرم فقي الكائن المتجني العائد به أولى كما لا ينبغي وفي الثاني وهو عدم تعدية القتل إلى المؤذيات الغير المصروفة فنصور بالنقل والعقل معاً أما النقل فظاهر حديث الخمس ، والأصل عدم التعدية إلى غير المنصوص وأما العقل فبظهر بالنظر في تعليل من عدى النص به فمن علله بحزمة الأكل وعذاه إلى كل محرم أكله فقله ضعيف من حيث أن فيه إبطال مادل عليه إيماء النص من التعليل بالفسق لأن مقتضى العلة أن يتقيد الحكم بها وجوداً وعدمياً فإن لم يتقيد وثبت الحكم حيث تعدم بطل تأثيرها بخصوصها في الحكم حيث ثبت الحكم مع إنتفاءها وذلك خلاف ما دل عليه النص من التعليل ، وأيضاً نقل هذا التعايل بعض الشارحين عن الشارحين فقال المعنى في جواز قتلهم كونهم مما لا يؤكل فكل ما لا يؤكل فقتله جائز للمحرم ولا فدية عليه انتهى وهو ضعيف فإن جواز القتل غير جواز الإصطياد وإنما يرى الشافعي جواز الإصطياد وعدم وجوب الجزاء بالقتل أو المأكل ، وأما جواز الإقدام على قتل ما لا يؤكل ولا مما ليس فيه ضرر فغير هذا وكلا النظرين من الإمام ابن دقيق العيد وأما من علله من الشافعية بمعنى الأذى وعذاه إلى كل مؤذ فقله قوى بالنظر إلى تصرف القائسين فإنه ظاهر من جهة الإيماء بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد فينبى شأن المرجح لمذهب أبي حنيفة في الكلام معهم حيث قالوا مقتضى

مذهب أبي حنيفة أنه لا يجوز أصطياد الأسد والنمر وما في معناهما من بقية السباع العادية وهذا مردود بظهور المعنى في المنصوص عليه من الخمس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب في هذه الحيوانات والمعنى إذا ظهر في المنصوص عليه هذه القائسون إلى كل ما وجد فيه معنى ذلك الحكم كما في الأشياء الستة التي في باب الربا وقد وافق الشافعي أبو حنيفة على التعدية فيها وإن اختلفا في المعنى الذي تعدى به أجاب عن ذلك إمام الشافعية ابن دقيق العيد فقال المذكور ثم يعنى في حديث الربا تعليق الحكم بالألقاب وهو لا يقضى مفهوماً عند الجمهور فالتعدية لا تنافى مقتضى اللفظ، والمذكور ههنا مفهوم عدد وقد قال به جماعة فيكون اللفظ مقتضياً للتخصيص وإلا بطلت فائدة التخصيص بالعدد وعلى هذا المعنى عول بعض الحنفية في التخصيص بالخمسة المذكورات أعنى مفهوم العدد وذكر غير ذلك مع هذا أيضاً انتهى وبالتعليل بالأذى والعدوان ردوا على أبي حنيفة قوله في المسئلة الأولى وهو عدم قتل الملتجئ إلى الحرم وقالوا "إباحة قتل هذه الأشياء في الحرم معللة بفسق العدوان فتوجد العلة في قتل الملتجئ فيقتل بل أولى لأنه مكلف وهذه القواسق فسقها طبعى ولا تكليف عليها والمكلف إذا ارتكب الفسق بهاتك لحرمة نفسه فهو أولى بإقامة مقتضى الفسق عليه ، ، انتهى . وهذا الوجه في رده قوى عسير الدفع ولهذا قال الإمام ابن دقيق العيد بعد نقله مع ميلانه الواضح في هذه المسئلة إلى مذهب أبي حنيفة وهذا عندى ليس بالهين ، ، وقال أيضاً وفيه غور فليتنبه انتهى . وأنا أقول بعون الله

سبحانه وصونه إن شاء الله تعالى غرنا فتنبها بحمد الله سبحانه أن قياس إباحة دم الملتجئ على إباحة قتل المؤذيات الخمسة باطل بوجهين، أحدهما أن دلالة النكرة الواقعة في سياق النفي على العموم في لغة العرب نص فيه فقوله صلى الله تعالى عليه وسلم "لا يحل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا"، نص في تحريم جميع الدماء غير ما استثناه النص الآخر من المؤذيات الخمسة والقياس في مقابلة النص حرام، وثانيهما هذا القياس ليس على سنته لكون الأصل فيه مشتملاً على وصف زائد على الفرع يصلح أن يكون جزءاً لمناط الحكم، وذلك لأن مناط الحكم في قتل الأشياء المذكورة لا نسلم أن يكون فسق العدوان بمجرده حتى يوجد ذلك في الملتجئ بالعدوان بالأولوية من حيث تكليفه بل العدوان المذكور مع وصف استمراره في الحرم وكونه مما لا يمكن أن يضيق على من يصدر منه ذلك فيخرج إلى غير الحرم ويقتل فيه كيف والقارة والغراب والعقرب وباقيها كيف يضطر إلى الخروج من الحرم ولو أخرجت لا خرجت أفرادها من غير استقصاء لجميعها دون الأنواع بأسرها، والعدوان فيها مستمر لأنه ليس عدوان فرد يجنى مرة فيقتل بتلك الجناية حتى يجهل الجزاء إلى وقت خروجه منه إن أمكن وفي كل ذلك ثبوتها للملتجئ إلى الحرم، وإنما يساويها في المعنى الجاني الذي دخل في الحرم فلم يزل دأبه القتل والعدوان ولم يتيسر إخراجه عن الحرم كما لا يتيسر إخراج المؤذيات الخمسة وليس كلام في ذلك في امتناع وجود مثله من حيث إنتفاء إمكان الإخراج فيه كانتفائه فيها فتنين أن القياس

المذكور ليس على شرطه كما لا يخفى على من له النظر الثاقب في علل الأحكام والله العاصم لا رب غيره ، وهذا القول من أبي حنيفة من محاسن مذهبه ومما يميل إليه كل محقق ذائق رحيق المعاني الملكوته من مشاربها العذبة ، ومع هذا لو لم يثبت عنه رحمه الله تعالى ما ينسب إليه من تحليل المدينة المقدسة على ساكنها ألف الف صلوة وسلام وعلى آله وأصحابه لكان ممن جمع له بين الفوزين بحق الحرمين زادهما الله سبحانه تعظيماً وتكريماً وكان ذلك أحب إلينا من حر النعم - وقد نطقت الأحاديث الصحيحة الجملة من الصحيحين وغيرهما على تحريم المدينة المطهرة كتحریم مكة المعظمة ، واجتمعت على ذلك أهل المدينة المنورة واتفقت الأئمة الثلاثة معهم وهو الحق الصراح الذي لا يرتاب فيه ، والاستدلال على خلافه ضعيف ، وما تمسك في ذلك ببعض الأحاديث الصحيحة ودل بظاهرها على التحليل فقد ثبت عند الحفاظ صدورهما قبل التحريم وما حرمت إلا بعد خير ، وأجيب عن بعض آخر بما يوجب الجمع بأحاديث التحريم ، وليس هذا محل ذكرها ولا يخفى على أهل الرجوع إلى مباحث هذه المسئلة من كتب الشريعة المطهرة ،

هذا ما تعلق من الكلام بما إذا ظهر عندنا أن مذهب أبي حنيفة ترجح على غيره ، وأما في العكس فيما إذا ترجح كلام الغير عليه فإما أن يترجح بالصنعة الحديثية أو النظرية فالأول نرى وجوب العمل بما ترجح وترك ما خالفه فوراً في بعض وجوه الترجيحات

وتندب ذلك في بعضها على تفاوت القوة والضعف فيها بناءً على قوة تلك الوجوه وضعفها ، وبيان ذلك يطول وليس هذا محله ، ثم الأخذ بالراجح من القسم الأول وترك المرجوح جل ما عليه عملي في الأحكام . وقد كثرت ذلك في الفقهيات على اختلاف أبوابها بحيث لا تنضبط إلا بتصنيف على حيازة . وكثرة ذلك في علمنا بوجهين ، أحدهما هو أن بناء مذهب أبي حنيفة لا سيما في الخلافات في الأكثر على آثار الصحابة رضي الله عنهم مع وجود معارضة المرفوع بها زعماً من بعض علماء المذهب أن الأثر أقوى وأثبت لكسالة معرفة القرن الأول بما هو الأمر عليه في نفس الأمر أو فيما آل إليه آخره وإن خالفهم في ذلك إمام الحنفية ابن الصمام فقال " الآثار إنما تكون حجة إذا لم ينفها شيء من السنة ، ويتحتم علينا في مسلكنا ترك ما هذا وصفه وهو إذا فتنش كثير في هذا المذهب ، وثانيهما أن عمل أهل المدينة المقدسة على ساكنها أفضل الصلوات والتسليمات من أقوى حجج الدين عندنا (١) ونرى الأمر فيها طريقه النقل من ذلك على ما يرى الإمام

(١) قلت قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (ج - ١٣ ص ٢٦٣ طبع الاسبرية بمصر) وفضل المدينة ثابت لا يحتاج الى اقامة دليل خاص... وانما المراد هنا تقدم اهلها في العلم على غيرهم فان كان المراد بذلك تقديمهم في بعض الاعصار وهو العصر الذي كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم مقيماً بها والعصر الذي بعده من قبل ان يتفرق الصحابة في الامصار فلا شك في تقديم العصرين المذكورين على غيرهم وهو الذي استفاد من احاديث الباب ، وان كان المراد استمرار ذلك لجميع من سكنها

في كل عصر فهو محل النزاع ولا سبيل الى تعميم القول بذلك اهـ وقال العلامة ابن القيم في رواعلام الموقعين عن رب العالمين (ج - ١ ص ٢٩٨ و ٣٩٩ طبع دهلي) والجدران والمساكن والبقاع لاثايرها في ترجيح الانوال وانما الثاير لاهلها وسكانها ومعلوم ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهدوا التنزيل وعرفوا التاويل وظفروا من العلم بما لم يظفر به من بعدهم فهم المقدمون في العلم على من سواهم كما هم المقدمون في الفضل والدين وعملهم هو العمل الذي لا يخالف وقد انتقل اكثرهم من المدينة وتفرقوا في الامصار بل اكثر علمائهم صاروا الى الكوفة والبصرة والشام مثل علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وابو موسى وعبدالله بن مسعود وعبادة بن الصامت وابو الدرداء وعمر بن العاص وسعاوية بن ابي سفيان وسعاذ بن جيل وانتقل الى الكوفة والبصرة نحو ثلاث مائة صحابي ونيف والى الشام ومصر نحوهم فكيف يكون عمل هؤلاء معتبراً ما داموا في المدينة فاذا خالفوا غيرهم لم يكن عمل من خالفوه معتبراً فاذا فارقوا جدران المدينة كان عمل من بقي ايها هو المعتبر ولم يكن خلاف من انتقل عنها معتبراً هذا من الممتنع ، وليس جعل عمل الباقيين معتبراً اولى من جعل عمل المفارقين معتبراً فان الوحي انقطع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبق الا كتاب الله وسنة رسوله فمن كانت السنة معه فعمله هو المعتبر حقا ثم يقال ارايتم لو استمر عمل اهل مصر من الامصار التي انتقل اليها الصحابة على ما اداء اليهم من يها من الصحابة ما الفرق بينه وبين عمل اهل المدينة المستمرة على ما اداء اليهم من الصحابة واعمل انهم استندوا الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمله فكيف

الأكبر عالم المدينة مالك بن أنس الأصبحي من أن اجتماع أهل المدينة المطهرة حجة حتى أنه عولت علماء مذهبه في إرسال اليدين حالة القيام في الصلاة على عمل أهلها مع وجود المرفوع الصحيح

يكون قوله وفعله الذي اداه من بالمدينة موجباً للعمل دون قوله وفعله الذي اداه غيرهم ، هذا اذا كان النص مع عمل اهل المدينة فكيف اذا كان مع غيرهم النص وايض معهم نص يعارضه وليس معهم الا مجرد العمل اه ثم قال بعد اسطر ، ولكن عمر بن الخطاب ومن بعده من الخلفاء لم يامر احد منهم اهل الامصار ان لا يعملوا بما عرقوه من السنة وعلمهم اياه الصحابة اذا خالف عمل اهل المدينة وانهم لا يعملون الا بعمل اهل المدينة ، بل مالك نفسه منع الرشيد من ذلك وقد عزم عليه وقال له قد تفرق اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البلاد وصار عند كل طائفة علم ليس عند غيرهم ، وهذا يدل على ان عمل اهل المدينة ليس عنده حجة لازمة لجميع الامة وانما هو اختيار منه لما رأى عليه العمل ولم يقل قط في موطأه ولا غيره لا يجوز العمل بغيره بل يخبر اخباراً مجرداً ان هذا عمل اهل بلده اه هذا وقد روى حافظ المغرب ابن عبد البر البائلي في جامع بيان العلم واهله ، (ج ٢ ص - ٧ - ٢٠ طبع مصر) حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن اصبغ قال حدثنا احمد بن زهير قال حدثنا مصعب بن عبدالله قال حدثنا الدراوردي قال اذا قال مالك على هذا ادركت اهل العلم ببلدنا او الامر المجتمع عليه عندنا فانه يريد ربيعه وابن هرمز اه -

محمد عبدالرشيد انعماني ،

في قبض النبي على اليسرى وحملوه على الحاجة عند طول القيام وخصوه بها بدليل عمل أهلها كما ينخص الحديث الصحيح بحديث آخر مثله ، ولا يجوز ذلك التخصيص وإرتكاب خلاف الظاهر برأى أحد من العلماء ، والقبض وإن روى مطرف وابن الماجشون عن مالك أنه استحسنته لكن روى ابن القاسم عن مالك الإرسال ، وصار إليه أكثر أصحابه ، وروى عنه إباحة القبض في النافلة بطول القيام ، وكرهه في الفريضة قال ابن عبد البر " أن القبض لم يأت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيه خلاف وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره ، . انتهى وأنت قد علمت ما ذكره غير ابن المنذر عنه ، وقوله " وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ، ، إن أراد منه أن ذكره في الموطأ يدل على كونه مذهباً له فهو استدلال ضعيف فإن العلم محيط بصنيعه في الموطأ من أنه ربما يروى فيه ما يخالف مذهبه كما فعل في قنوت الصبح حيث اقتصر فيه على أثر ابن عمر رضي الله عنهما في عدم جوازه مع أن القنوت في الصبح مذهبه الثابت عنه وإن أراد أن ما ذكره من أثر ابن عمر حجة عليه فجوابه أن أثر ابن عمر لا يعارض عمل أهل المدينة ، بل قد أشرنا أن حديث سهيل في رفع القبض المروى في " صحيح البخاري ، ، لا يرد حجة عليه لعدمه وعلى أصحابه حيث تمسكوا بعمل أهل المدينة ، والإرسال هذا لم يتنرد به مالك فقد جاء فيه الآثار عن سلف التابعين روى جملة من ذلك الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في " مصنفه ، ، وفيه أثر عن عبد الله بن الزبير

رضى الله عنه رواه في "المصنف"، بسنده فقال حدثنا عفان قال حدثنا يزيد بن إبراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان ابن الزبير إذا صلى يرسل يديه، والعجب كل العجب من مثل الشيخ الدهلوي حيث بنى في "شرح السفر"، الدليل للارسال مطلقاً رفعاً وأثراً، ويقول سألت في الحجاز عن ذلك بعض علماء المالكية فلم يأتوا في ذلك بشئ سوى أمر خطابي ذكره مما لا يلتفت إليه أهل العلم أصلاً، وعمل أهل المدينة المعظمة في ذلك عند علماء مذهبه أقوى من آثار التابعين والصحابة فيه، وقد ظهر على بحمد الله تعالى ما يصلح لاستنادهم فيه من مرويات إمامهم وهو ما رواه عن غير واحد في "الموطأ"، عن عبد الله بن مسعود استفتى وهو بالكوفة عن نكاح الأم بعد الإبنة إذا لم تكن الإبنة مست فرخص في ذلك ثم إن ابن مسعود قدم المدينة فسأل عن ذلك فأخبر أنه ليس كما قال وإنما الشرط في الربائب فرجع ابن مسعود إلى الكوفة فلم يصل إلى منزله حتى أتى الرجل الذي أفناه بذلك فأمره أن يفارق امرأته انتهى . قال الزرقاني وفي هذا ونحوه الاحتجاج بعمل أهل المدينة لرجوع ابن مسعود عن إجتهاده الذي أفى به لأنه إنما أفى بالاجتهاد انتهى أقول وفي هذا ونحوه الاحتجاج بأن آثار الصحابة ترك بعملهم كما ترك بالمرفوع وذلك لأن الأثر ما ثبت عن فعل الصحابي أو قوله من غير استناد إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيما ليس طريقه الوحي سواء كان اجتهاداً منه أو أخذاً بقول غيره من علماء الصحابة أو عملاً بمرفوع عنده على فهمه فهذا الاحتمال الثالث فيه لم يخرج عن

كونه أثراً وأحكامه الخاص به فقول عبدالله في إفتائه للسائل أثر
يحتمل الوجوه الثلاثة المذكورة فلما ترك قوله وهو أثره ، وعبدالله
عبدالله ، دل على أن الأثر يترك بعملهم ، وعلى أن لا أثر في الأثر
للاحتمال الثالث في عدم تركه بقولهم ، وجه كون ذلك معقولاً
لا يصار إلى غيره إلا بدليل هو أن الغالب فيما لم يسنده الصحابي
عدم الرفع إذ لو كان لذكر (١) ويتعين تقدم عمل المدينة المطهرة
على اجتهد رجل من الصحابة ، فلا تعارض بين الدليلين مع كون
احدهما وهو الأثر ظاهراً فيما يتعين تقدم الآخر عليه وهو العمل
المذكور ههنا ، وظهر من هذا أن مالكا وأصحابه يؤولون الأحاديث
الصحيحة عن ظواهرها ويتركون به آثار الصحابة كما يتركون بالمرفوع
وأما ترك الحديث الصحيح بعملهم فيدل عليه مذهب مالك في عدم
إجزاء صوم الولي عن الميت مع ورود الحديث الصحيح فيه قال
القسطلاني في شرح "صحيح البخاري" ، وأجاب المالكية عن
أحاديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة انتهى يعني عملهم بعدم
الاجزاء ، وأما الإمام المطلب الشافعي الدر الفريد من بحر شرف هاشم
برد الله سبحانه صدور المحبين بثليج العلوم من أهل هذا البيت المقدس

(١) هذا عجيب والمصنف قد عكس الامر والغالب على كبار
الصحابة الاقلال من الرواية والتوق في حديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم مخافة ان يقع منهم غلط كما بسطته في و ما تمس اليه
الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه ، وقد اطبق علماء اصول الحديث ان
قول الصحابي وقوله فيما لا يدرك بالراى حكمه الرفع - النعماني

رعى الله تعالى عنهم فقد روى الشعراني في كتابه تلخيص السنن للبيهقي المسمى «بالتنهج المبين»، في جمع أدلة المجتهدين،، عنه بسنده عن يونس بن عبد الأعلى قال سمعت الشافعي يقول كل حديث جاء من أهل العراق وليس له أصل في الحجاز فلا نقبله وإن كان صحيحاً انتهى (١) ومنه يخرج أيضاً أن عمل أهل المدينة المقدسة يترك به الحديث الصحيح عند غيرهم مطلقاً أو عند أهل الكوفة بخصوصهم فإن عملهم على شئ ورد بخلاف الحديث الصحيح عند غيرهم لا يتصور إلا بانتفاء أصل ذلك عندهم وإلا ما وسعهم الخلاف ومن لم يقبل هذا الحديث المعارض بعملهم وجب عليه التمسك به وترك ما خالفه، ووجه ذلك أن عملهم دليل قوي على وجود الحديث الصحيح في ذلك عندهم وحديثهم يترجح على حديث غيرهم عند هذين الإمامين وفي هذا جواز الاعتماد على العلم الاجمالي بوجود الدليل الراجح مع وجدان الدليل المعارض به بعينه، وذلك

(٢) قلت قال الحافظ عباد الدين ابن كثير في «البداية والنهاية»،،

(ج - ١٠ ص ٢٣٧) وقد قال الشافعي لأحمد «إما اجتمع به في الرحلة»

الثانية إلى بغداد سنة تسعين ومائة وعمر أحمد إذ ذاك نيف وثلاثون قال

له يا أبا عبد الله إذا صح عندكم الحديث فاعلمني به اذهب إليه حجازياً

كان إماماً أو عراقياً أو يمنياً يعني لا يقول بقول فقهاء الحجاز الذين

لا يقبلون إلا رواية الحجازيين وينزلون أحاديث من سواهم منزلة أحاديث

أهل الكتاب اه وقد روى المصنف أيضاً عن الإمام الشافعي نحو هذا

في الدراسة الرابعة قلا عن الميزان للشعراني - النعناعي -

مخصوص في عمل أهل المدينة المشرقة عندهما ، وعندى هذا الحكم بتقديم عمل أهل المدينة المعظمة على الحديث الصحيح في حديث غير الصحيحين بعد تدوينها فإن ما أخرجه الشيخان قد تلقته الأمة بالقبول ومن حملتها بل ساداتها علماء المدينة الطيبة ، فحديث أجزاء صوم الولي الميت لها أخرجه الشيخان ، ، في صحيحهما ، ، يقدم على عمل أهل المدينة سندنا لذلك ، واحتج به أهل الحديث فأجازوا الصيام عن الميت عنه قال الشافعى في القديم ، وأبو ثور وطائوس والحسن والزهرى ، وروادة ، وحماد بن أبى سليمان ، وليث بن سعد ، وداؤد الظاهري ورواء كان عن صيام رمضان أو عن كفارة أو نذر ، ورجح البيهقي والقتادى القول للشافعى لصحة الأحاديث فيه حتى قال فى شرح مسلم أنه والصحيح المختار الذى نعتقده وهو الذى صححه محققو أصحابنا الجامعون بين الفقه والحديث لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة ، وكذلك حديث العراقيين إذا جاء من غير طريق الشيخين ولا يوجد له أصل عند الحجازيين لا يقبل ، وأما ما وصل إلينا من طريقها فلا ، نعم يترجح حديث رجاله مدينون على ما رجاله العراقيون مع إخراج الشيخين لها من غير خافية عندنا ، وأما عدم القبول فلا نقول به فيما اتفق عليه الشيخان لثلقى الأمة لها بالقبول ، هذا فى ترك الحديث الصحيح بعملهم ، وأما ترجيح أحد الصحيحين على الآخر بعملهم فقاعدة كلية فى مذهبهما وعليها رجع الشافعى حديث الأذان قبل الفجر على ما يعارضه مما استدل به الحنفية ، ولهذا عقد البيهقي فى سننه ، ، باباً فى فضل أهل المدينة مما يدل على صحة عملهم فى

مباحث الأذان واعتذر عن عدم مطابقته لها بأن الشافعى استدل بعملهم على الأذان قبل الفجر وعليها رجع حديث الجهر بالبسيلة على ما يعارضه ، وهذا الذى ذكرناه من مسلك هذين الإمامين المتبوعين نمشى على أثرهما بقرة عين من يقين نرجو من الله سبحانه بركة ذلك فى الدنيا والآخرة من فيضه المدرار على أهله ، وهو سبحانه خير من يرجى لأنه المرتجى فى كل ما يرتجى جل مجده وعز ثناؤه ، وإذا عرفت مسلكى هذا ولاشك عندك أن الحنفية بل وفقهاء الكوفة قاطبة كثر خلافهم مع أهل المدينة المنورة تعين علينا ترك كل مذهب يخالف مذهبهم ومن أعظم الحفاء على تسمية محمد بن الحسن الشيبانى لمصنفه بكتاب ، واختلاف أهل المدينة والكوفة ، ، وعندى هذه تسمية بمعجها سمع كل ناهل شاركنا فى منهلنا ، ثم لو فتشت ذلك الكتاب من أوله إلى آخره لعلك لا تجد فيه قولاً ناصراً لرأى أهل المدينة الطيبة ، وهذا مما لا يحتمله قلب هذا الضعيف ،

وللناس فيما يعشقون مذاهب

وما أعتقده حجية اجتماع أهل بيت النبوة رضى الله تعالى عنهم وعملهم وهو عندى وعند كل منصف أقوى من عمل أهل المدينة ، وذلك لأن حججته ليس إلا من حيث أن ما توارثه - إلى بلد صاغراً عن كبر مستمراً من غير جريان تغير عليه يستند عادة إلى رئيس ذلك البلد إذا كان معلوماً باهتمام مراسم خاصة فى رياسته

وتزوجها على مرؤسبه من أهله ، وذلك في توارث أهل بيته كذلك وإستناده إلى رئيس البيت وصاحبهم الذي يعلوهم ويسوسهم مع شدة إعنتاءهم بالإتيان بما يأمرهم وإتباعهم في كل ما يفعله أقوى في العادة وأثبت في الحفظ فإنهم أضبط الاقوام لحاله وأعلم بأقواله وأعماله بل لا يصل إلى أهل البلد من رئيسه كثير شئى من ذلك إلا صادراً من أهل بيته لاسيما ويدخل في أهل بيته نساؤه أيضاً مع الذكور من أولاده وأقربائه وخدمهم ومواليهم فيحيطون بأحوال داخل البيت وخارجه ، وأقرمعنى من أهل بيت النبوة في هذه المسئلة إلا ما يشتمل لنسائه صلى الله تعالى عليه وسلم وذكور بنى هاشم والمطلب فإذا اجتمعوا على شئى وتوارث ذلك فيهم فهو عندى حجة سمت شأنها وصفتها على على ما ذكرنا ، هذا بمجرد ما يعطى وحدة البيت معه صلى الله تعالى عليه وسلم وملازمة أهله حضرته من الاطلاع على أحواله وأقواله وأعماله صلى الله تعالى عليه وسلم الزائد على ما يعطى من ذلك وحدة البلد معه صلى الله تعالى عليه وسلم وملازمة أهله إياه صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف إذا انضم إلى ذلك حديث الثقلين فيمن ورد منهم على ما مر من بيانه مما يكاد يثبت في كل واحد من علمائهم العصمة ، فإن لم يثبت فيه ففى كلهم عند إجماعهم على أمر فإن لم يثبت العصمة رأساً فغلبة ظن الإصابة في كل واحد فإن لم يثبت فيه ففى كلهم عند إجماعهم على مالا يوجد ذلك في إجماع لم يرد فهم نص مثله من الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإن لم تقر بذلك كله فلا أقل من أن تؤمن بأن عملهم مما يرجح أحد المتعارضين من

الأحاديث على الآخر كعمل أهل المدينة المنورة ولهذا (١) سمو مثل الحاكم أبي عبدالله وسليمان الأعمش ومحّب الدين الطبري الرجال الأبطال من رؤساء علماء السنة شيعة وقالوا صحيح مسلم ملاّن من الشيعة ، ولما قال مالك بحجية عمل أهل المدينة العظيمة لزمه القول بحجية عملهم لاسيا فيما اجتمع عليه الأئمة الإثنا عشر رضى الله تعالى عنهم لما ذكرنا ، والحق حق وإن لم يأخذ به أحد .

وعلى هذا الذى أعتقد فى أهل بيت النبوة أنتقد على إمام الحنفية كمال الدين بن الهمام موضعين من كتابه "فتح القدير"، فقد أحرق قلبى بما أفرط فيهم مع وفور علمه وحسن سيرته وشأنه فسرنا الله وإياه بجميل عفوه ورحمته بعزم وجاههم ، على جدهم وعليهم أفضل الصلوات والتسليمات ، أحدهما فى مباحث الطلاق حيث ذكر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم "لعن الله كل ذواقٍ مطلقٍ ،، وحرم بذلك فعله ، ثم قال "وأما ما فعله الحسن فرأى منه ،، يعنى ما ما فعله رضى الله تعالى عنه من كثرة الطلاق فرأى منه فى مقابلة النص من غير تمسك بنص آخر ولا جواب عن هذا فلا يقبل فإن ما يكون بتمسك من نص أو جواب عما يرد عليه ليس هذا عنوان ذكره فيفيد عدم قبول قوله رضى الله عنه مع أن الحنفية يقبلون ألف رأى كذلك عن علمائهم ويرتكبون لأقوالهم تأويل النصوص

(١) يظهر من مطالعة "ذب الذبابات"، انه قد سقط من المطبوعة

بعض ما وقع فى الأصل ههنا ، ولعله قدر اضطر او قدر صفحته - التعماني

بل يدعون نسخها حماية لهم ولا يأتون في آرائهم بمثل هذا القول الذى جاء به إمام من أئمتهم في رأى الحسن رضى الله تعالى عنه غير مبال لإصلاحه وطرحه محجوجاً بالحديث، وثانيهما في باب الغنائم حيث تكلم على قول أبى جعفر محمد بن على الباقر رضى الله تعالى عنها فيما أخبر به عن جده على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه أنه كان يرى سهم ذوى القربى لكن لم يعطهم مخافة أن يدعى عليه بخلاف سيرة أبى بكر وعمر رضى الله تعالى عنها بكلام محصوله كون خبره ذلك خلاف الواقع فيكون ذلك إما من جهله بمذهب على بن أبى طالب رضى الله عنه أو سهوه ونسيانه أو كذبه عليه لترويج مذهبه ومذهب الأئمة من ولده . وكل ذلك تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ، ولو كان رأياً من أبى جعفر رضى الله تعالى عنه فردّه بما بدى له من الدليل لكان أهون من رد ما روى وأخبر به فالفجيرة كل الفجيرة على الأمة أن خلت كتب المذاهب الأربعة عن مذهب أئمة أهل البيت رضى الله تعالى عنهم أجمعين ثم إذا وجد فيها شئ من ذلك يعارض بمثل هذا . ولقد سبقت منا رسالة مفردة في انتقاد الموضعين تكلمنا فيها على الثانى واستوفينا الكلام فى الجواب عن الامام الحق رضى الله تعالى عنه فلنكتف به ولنتكلم على الأول ، فاعلم أن الأئمة الطاهرين رضى الله تعالى عنهم يحرمون الرأى والقياس ، ولهذا لما دخل أبو حنيفة على جعفر بن محمد رضى الله تعالى عنه على ما حكاه الشعمانى " فى اللواقع " ، قال له

بلغنى أنك تقيس لاتقس فان أول من قاس إبليس (١) فاستناد ذلك إلى الامام الحسن باطل ، وإنما علمهم على النصيص والإلهام والكشف والفهم من الله سبحانه في معانيها ثم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن في هذا الحديث كل ذواق مطلق فخص ماعم فأفاد النهى عن كثرة الطلاق المسبب بكثرة التلذذ من صاحبه بالنساء لرداءة

(١) قلت قد اختصر الشعراني هذه الحكاية في ,,الواقع,, وسطها في ,,الميزان الكبرى,, (ص ٧ طبع مصر ١٣٤٤ هـ) فقال ,,وقد دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حيان وغيرها على الامام ابى حنيفة وقالاه قد بلغنا انك تكثر من القياس في دين الله تعالى واول من قاس إبليس فلا نفس, فقال الامام ما اقله ليس هو بقياس وإنما ذلك من القرآن قال تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شئ) فليس ما قلناه بقياس في نفس الامر وإنما هو قياس عند من ام يعطه الله تعالى الفهم في القرآن اه ونقل الشعراني ايضا في ,,الميزان,, عن ابى مطيع رحمه الله قال ,,كنت يوماً عند الامام ابى حنيفة في جامع الكوفة فدخل عليه سفيان الثوري ومقاتل بن حيان وحامد بن سلمه وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء فكلوا الامام ابا حنيفة وقالوا قد بلغنا انك تكثر من القياس في الدين وانا نخاف عليك منه فن اول من قاس إبليس فناظرهم الامام من بكرة نهار الجمعة الى الزوال وعرض عليهم مذهبه وقال اني اقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم باقضية الصحابة مقدماً ما اتفقوا عليه على ما اختلفوا فيه وحيثذا قيس فقاموا كلهم وقبلوا يده وركبته وقالوا له انت سيد العلماء قاض عنا فيما مضى منا من وقيعتنا فيك بغير علم فقال غفر الله لنا ولكم اجمعين اه (ج ١ - ص ٦٥) - النعماني -

حاله في شره شهوته المفضي الى ارتكاب أبغض المباحات إلى الله
فالمطلاق لا للذوق بل لإمر صحيح في نفسه لا يتوجه إليه هذا اللعن
كالذي اتفق له في كل زوجة ما لم يضيق الشرع في دفعه عن نفسه
كالمرض الساري أو العقم ولم يكن قادراً إلا على نفقة الواحدة أو
النشوز أو الفسق أو غيرها أو يكون طيباً يريد الاطلاع على ما
يختص بطبائعهم مما لا يتيسر من غير محرمية نكاح جماعة. منهم
وهذا مما أخبر به بعض المتبصرين بالطباع المختصة بهم عن نفسه
وعمله أو يكون فقها يريد الاطلاع على دقائق مسائل الحيض مما يتوقف
على المحرمية ، وكل ذلك مقاصد صحيحة لكثرة الطلاق ولا يصدق
على أحد ممن يطلق لما ذكر ذواق فانه ظاهر فيمن حمله كثرة
الذوق بعسيلة الجماع على كثرة الطلاق ، فإذا كان اللفظ ظاهراً في
مثل هذا المحمل ولم يكن نصاً في معارضة العمل من مثله رضي
الله عنه يجب أن يحمل على أحسن المحامل ولو على الإرسال
وعدم التعيين لها ، فيقال النهي مخصوص بكل حريص شره لا يحمله
على الطلاق إلا الشهوة واللذة وأدنى المقبلين على الآخرة فضلاً
عن المتوجهين إلى الله تعالى يستكف أن يرتكب ذلك لذلك كما
لا يفتي وهذا على من شاهد بعده عن بعض المشتغلين بالخير في
زماننا فما ظنك بالإمام الحق سيد أقطاب الله في أرضه فكان
الواجب أن يقول ، وأما ما فعله الإمام الحسن رضي الله تعالى عنه
فله في ذلك مقاصد حسنة لا ترد بها الحديث حجة فيما أحوجه إلى
ذلك ، وترك ما قال لما عرفت أن الحديث ليس مثعناً في معارضة

فعله رضى الله تعالى عند بل عندنا معارضة الأحاديث الصحيحة لعمل هؤلاء الأئمة رضى الله تعالى عنهم الثابت عنهم ثبوت الحديث المعارض عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على فرض وجودها لها حكم معارضة النصوص بعضها ببعض فإن فهم الجمع فيها وإلا يتوقف مع الجزم بأن لاتعارض بينهما فى نفس الأمر ثم إن الإرسال فى محمل حسن لعمله رضى الله تعالى عنه يكفينا فى الجواب بعد ما اتضح عليك أن النص لايقوم معارضاً بعمله رضى الله تعالى عنه إلا بالتزام أنه فعله لما يستتزه منه أضياء الطريقة ، والجزم بتعيينه فيه مما يعد جحوداً بأهل هذ البيت المقدس أعاذ الله سبحانه كل مسلم عن ذلك ، وقد بدى لى بحمد الله سبحانه وجهان لفعله رضى الله تعالى عنه اللائق بحاله على المعنى ذاك أحدهما أن المعارفين فى محالى النساء تجلى إلهى خاص أشار أعرف خلق الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذلى ذلك بقوله ، ، حبب إلى من دنياكم ثلاث ، ، وذكر النساء ، ، وسر الك يطلب من الحكمة الفردية فى النص المختم به كتاب ، ، فصوص الحكم ، ، وفى غيره من كلام الشيخ الأكبر رحمه الله تعالى ، وتلون اعارف بالتجليات الإلهية خبر عنده من التمكن ، وكل شئ من لأشياء فيه سر إلهى يختص بذلك الشئ فباشرة كثرة النساء تعرض للنفحات الإلهية المتجددة ، ولا تيسر تلك الكثرة إلا بكثرة الطلاق والأنكحة وفى حل النكاح سر ليس فى ملك اليمين فإنه وهب وقبول لسر متحرك بين الزوجين وصلة بين المتفرقين ولا يوجد ذلك فى ملك اليمين فإن حل المباشرة فيه عرض طراً على الملك وليس العقد عقد

الوصلة وجمع التفرقة ، والنكاح والتزويج ينبتان لغةً عن ذلك إذ النكاح بمعنى الضم ، والتزويج بمعنى التفتيق ، وهو ليس ، سر الملك ومعناه من حيث أنه ملك كما هو معنى النكاح والتزويج ، وسرها من الحقيقة ، وهذا يؤيد مذهب الشافعي من أن النكاح لا ينعقد بلفظ التملك للمبائنة بينهما معنى لأن لوازم المعاني غير داخلية في أصلاها فلزوم التفتيق والضم شرعاً بملك اليمين لا يؤثر في زوال المبائنة المذكورة كما لا يخفى فكثره طلاقه ونكاحه رضى الله عنه كان صورةً لثلونه رضى الله عنه بالتجليات الإلهية المتلونة الغير المتكررة ، ويرزق الله عباده الكمال من نفسه بما شاء من محاليه المعنوية والروحية والمثالية والحسية وليس الحسن دون العوالم إلا بالنسبة إلى المتروقي منه إلى العوالم العلوية وأما بالنسبة إلى العارف الصاعد الراجع فالأمر على العكس من ذلك وهو معنى قولهم مقام النزول أتم من مقامات العروج وإليه الإشارة بقوله تعالى (ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادى الصالحون) وبقوله صلى الله تعالى عليه وسلم (أعطيت مفاتيح خزائن الأرض كلها وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً) وبيان هذه الأسرار محلها كتابنا ذو أنوار الوجد ، ، وهذا القدر يكفي منه هنا ، وهذا الوجه فى فعله رضى الله عنه تحفة مهداة إلى أهل الطريق من الفقراء الصادقين فقد علم كل أناس مشربهم (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها) ثانيها أنه قد ثبت فى الحديث ما دل على أن أهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتزوجون إلا من أهل الجنة فأراد رضى الله عنه دخول صهره فى هذه البشارة وشقاوة جعده لا ينافى سعادة أهله الذين وصلوا

بالإمام الحق وكأنه بارادته هذه تنبه رجل من همدان حيث قال ما قال ، وقصة ذلك ما أورده ابن سعد أن علياً رضى الله تعالى عنه لما دخل الكوفة قال يا أهل الكوفة إن الحسن رجل مطلق فلا تزوجوه فقام رجل من همدان فقال لنزوجته فما شاء أمسك وما شاء طلق انتهى فذهب بخير الدنيا والآخرة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

رجعنا إلى مقصود الباب فاعلم أن لى فى هذا الترجيح دقيقة أدب مع الإمام أبى حنيفة ومذهبه أشرنا إليها فى ذيل الدراسة السابقة ولا بأس بأعادتها أبسط مما هنا ، وهى أنه إن ثبت عندى تمسك أبى حنيفة نفسه فى حكم شرعى بحديث وصل إليه بسنده ، وصح عنه رحمه الله تعالى أنه لا يأخذ فى الأحكام بالضعاف على خلاف ما سبق النقل عنه ممن سبق ، وعارضه حديث صحيح من غير الضحيخين لا يرجع عندى حديث غير أبى حنيفة على حديثه ، وإن وجدت حكم حافظ باعلال حديثه ذلك انظر فيه هل هو فى السند أو فى المتن فإن كان فى السند أنظر هل هو فيما دون أبى حنيفة من الرواة أو فيما فوقه فإن كان الأول يرجح حديثه عندى لأن العلة الظاهرة على السند بعده لا يضره فبحسن الظن إلى أبى حنيفة ومشائخه يوازن متمسكه عندى مع الاعلال فى أسفل السند بما صح بحكم حافظ وهذا الموضع من حسن الأدب به رحمه الله تعالى مما يعتمد على حسن الظن إليه ، وهو من المواضع التى فيها التأثير لحسن الظن به رحمه الله

الله تعالى لا فيما بظنه العوام العارية على ما سبقت إليه الإشارة مراراً وإن كان الثاني قاتى إذ أنظر إلى مشائخ أبي حنيفة وجلالة قدرهم وإن توثيق أبي حنيفة لهم أتقن من توثيق غيره لرواتهم وأنه ممن يعد الراوى بروايته عنه إذا يجرح فيه غيره يكاد الأمر عندى أن يترجع حديثه ، وإذا انظر الى أن الجرح مقدم على التعديل أحجم بهذا التردد فيه يترجع عليه معارض فى إنتفاء ذلك منه ، وأما الجرح فى أى حنيفة نفسه فهو بحاج معارض باتفاق الأمة القريب من إجماعها من حيث شذوذ الجارحين وندرتهم بالنسبة إلى المعدلين فلا يلتفت إليه ، وإن كان الإعلال فى متن حديثه فلا يتعين عندى أن يكون متداركاً بحسن الظن إذ الإعلال فى متن الحديث ربما ينشأ مما صحت من الأحاديث بعد أبي حنيفة فشهدت بعله فى متن حديث بنظر حاذق من حذاق الحفاظ ولم يكن أبوحنيفة يقتدر على ذلك فى زمانه لعدم بلوغ تلك الشواهد على العلل إليه أو تصحيحها بعد عصره ، فبقى أثر حسن الظن إليه مقصوراً على منمسه الذى أعلى سنداً فيما دونه وهذه الدقيقة فى حسن الأدب معه مما أجد سكون نفسى بها وإن لم يقع لى العمل بتفصيلها المتقدم ما هو إلا بقرار النفس على شئى لدليله وإن لم يعمل به قط هنا ما يتعانى من الكلام فى ترجيح خلاف مذهب أبي حنيفة عليه من حيث الصنعة الحديثية ، وأما من حيث الصنعة النظرية وأعنى بها إخراج المناط ومعانى الأحكام والتعديده على شرائطها والجدل الذى يجرى فيها مما يعتمد ما أهل الاستنباط من الكتاب والسنة من غير طريق الداخل فى الصنعة الحديثية فلانظروا

نى إلى هذه الصنعة رأساً عند عمل أهل الحجاز على ساكنها الصلوات
 والتسليمات ووجود الآثار فضلاً عن المرفوع ولو على ضعف غير
 متناه ، وأما إذا لم أجد شيئاً من ذلك فلا يخاو إما أن تكون المسئلة
 النظرية مستنبطة من إرتكاب الاخراجات البعيدة راجدل المفراط على
 ما يشبه التشريع الجديد فلا أرفع رأسى إليه من أبى حنيفة كان أو
 من غيره ، وعلى عند ذلك على الوجوه التى مر ذكرها فى مباحث
 إبطال هذا القياس ، وإما أن تكون مبنية على اخراجات قريبة
 جلية من أصل الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم وإن كانت دقيقة
 من حيث ما يتأق عليها من الأنظار الثاقبة فى اعتبارها وعدم ذلك
 ووجوه جواز التعدية ومنعها والجدل الذى يتعلق بها فإنى أعمل بما بدى -
 لى من ذلك ترجيحه من غير مبالاة بكون المسئلة خارجة عن
 المذاهب الأربعة ، وذلك لأن الدليل العقلى إذا انتج نتيجة عند عالم
 بمقدماته التى منها الانتاج مع سلامتها ينحل عليه ضرورة عقد
 القلب فى أية مرتبة فرضت من العلم بما يخالف تلك النتيجة وليس
 التقليد إلا عقد علمى فى مرتبة ، فإذا انحل حلت القلادة فلا
 تقليد بعد العلم بالدليل على خلاف ما أعطاه كما لارق بعد العتق ،
 وبقاء ذلك بعد ذلك من الموهومات الباطلة التى لا يتلى بها إلا كل
 غبى جاهل أعاذنا الله سبحانه وجميع الاخوان عن سوء مفاسد السموم
 العائنه من الأوهام الرائنة ، علم هذا من علمه وجهله من جهله ،
 والله سبحانه هو العاصم ، ثم إن دقة نظر أبى حنيفة فى أغوار هذا
 الفن مما لا يساهمه فيها أحد من الأئمة السابقين واللاحقين ، وذلك

أمر مفروغ منه في شأنه بعد ما قال فيه الإمام مالك لما سئل دل
 رأيت أبا حنيفة قال ، نعم رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية
 أن يجعلها ذهباً لقام بحجته ، وقال الشافعي من أراد الحديث فعليه
 بمالك ومن أراد الجدل فعليه بأبي حنيفة روله الجزري في المجلد
 العاشر من «جامع الأصول» ، ولقد ذقت هذا بحمد الله تعالى
 في صناعته النظرية حين قرؤا على كتاب «الهداية» ، في فقهه فقل
 دليل ينسب إليه ولم يكن الظفر عندي في عينه على دليل غيره وسرد
 الأمثلة في ذلك يعسر طريق الحسم علينا وهذا الذي بسطت لك من دأبي
 بمذهبه إن انتقدت بشئ من ذلك على فلت أت على الفرية في
 أمري ومن يوفق الانصاف يحبك وإن نسبت إلى شيئاً أزيد من هذا
 في هذا الإمام الجليل مما يعلم الله سبحانه إن شاء الله تعالى
 تنزهى عنه فهو تعالى خصيمك على ذلك ، ومن يهن الله فما له
 من مكرم .

أتينا على الكلام في الذب عنه وبرائة ساحته الطاهرة عما قيل
 فيه وقد سبق كبار العلماء في ذلك بما لم يترك لأحد نظره إليه إلى
 أجل لك كلاماً موجزاً نافعاً إن شاء الله تعالى في هذا المطلب ،
 وأقول ومنه سبحانه الحراسة إن أكثر ما قيل فيه رحمه الله تعالى
 وأجيب عنه إفتراء شنيع قل مثله ، في جلالة قدره ينجو عن ذلك
 ولا حاجة إلى ذكر تلك المقتريات ودفعها ، وإنما الاهتمام في الجواب
 عما قال فيه أهل الحدث المعتمدون عندنا وعند كل من عنده علم

من الكتاب والسنة ، ولما فتننا أقوامهم وجدنا بعضهم من غير مقلدة
 مذهبه كالجزري يذب عنه بحميه حماية الطائش لأجله كما سننقل عنه
 ببعض كلماته فيها ووجدنا بعضهم أتوا فيه بجرح غير مفسر كالنسائي
 قال في كتاب الضعفاء له ، و نعمان بن ثابت أبو حنيفة ليس
 بالقوى في الحديث ، ، انتهى وهو تجرح في المرتبة الثانية من المراتب
 الأربعة ومبهم غير مفسر في سبب عدم القوة فما لم يبين ذلك حتى
 ننظر فيه لم يقبل ففتشنا عنه في كلام من يوثق به فوجدنا الإمام
 الأكبر قبله المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري يذكره في كتاب
 الضعفاء له فقلنا هو الحكم العدل فيما يقول وبابانته نقرر كلام كل
 من لم يبين في سبب جرحه ثم تقتصر في الجواب عن ذلك وبجوابه
 يتم الجواب للكل فإذا هو يقول ، و نعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي
 مولى بني تميم الله بن ثعلبة ، روى عنه عباد بن العوام ، وابن المبارك
 وهشيم ، وكيع ، ومسلم بن خالد ، وأبو معاوية ، والمقبري ، كان مرجحاً
 سكتوا عن رأيه وعن حديثه ، ، انتهى كلامه وإذا هو ليس فيه ما
 يوجب الاختلال في أحواله من فسق أو رذالة قاذرة دون ذلك أو
 سوء حفظ أو قلعة ضبط أو نكارة فلم يقل فيه شيئاً يفيد ذلك بل
 الحصر على أمر علمي ورأي يبدو للعالم في العقائد ظنه أبو عبد الله
 بدعة على خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة وما صرح بأنه كان
 مبتدعاً بل ذكر لفظاً فهم من معناه ما يوجب تركه وفهمه من مكنت
 عن رأيه وحديثه على ما أخبر عنهم ، فالجواب عن ذلك لا يتم إلا
 إذا أترز معنى المرجسة وفهم محاملها وهو منحصر في الوجهين ، أحدهما

أنه مشتق من الإرجاء وهو التأخير والإمهال ومنه (أرجه وأخاه) أى أمهله وأخره قالوا لقبوا به لأنهم يرجئون العمل عن النية أى يؤخرونه ، عنها وعن الاعتقاد وثانيهما أنه مشتق من الرجاء فلمهم يقولون لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة فهم يعطون الجاء ، وعلى هذا ينبغي أن لا يهزم لفظ المرجئة كذا قاله عضد الملة فى «المواقف» ، وهذا المذهب بكلا المعنيين يشبه بمذهب أهل الحق من علماء أهل السنة والجماعة قاطبة إشتباهاً عظيماً لا يكاد ينتبه للتمييز بين المذهبين إلا التحريز فى دقائق الكلام فضلاً عن مشائخ أهل الظواهر ، فالهمم همها بيان ذلك وهو أن قولهم فى تحرير المعنى الأول يؤخرون العمل فى الرتبة عن النية وعن الاعتقاد وهو الظاهر من اللفظ كان ذلك بعينه مذهب أهل الحق من جميع أهل السنة والجماعة حتى المحدثين وبخالفهم فى ذلك المعتزلة القائلون بدخول العمل فى الإيمان كما ستنينه إن شاء الله تعالى وإن فسر بأنه مؤخر عنه من حيث أنه لا حاجة إليه مع الإيمان أصلاً وهو خلاف ظاهر لفظ التأخير كان مذهب الفرقة المشهورة بالمرجئة ، وقولهم فى تحرير المعنى الثانية يقولون لا يضر مع الإيمان معصية إن كان معها أن المعصية مع الإيمان لا يوجب دخول النار حتماً فإن شاء الله عفاه وإن شاء عذبه بعد الدخول ليس بخالد فيه فلا يبقى ضرره ولا يتحتم وإن وقع يزول مآلاً وقد ينتفى حالاً وهو غير ظاهر اللفظ وإن كان يؤيده القرينة وهو قهيم كما لا ينفع مع الكفر طاعة فإن عدم نفع الطاعة مع الكفر يحفى عدم النجاة عن العذاب المؤبد لا مطلقاً على ما هو مختار

المحققين من المتكلمين كان بعينه مذهب أهل السنة والجماعة قاطبة حتى
المحدثين وبخالفهم في ذلك المعتزلة القائلون بحتم عذاب الفاسق وخلوده
وإن كان محمولاً على أن معناه أن المعصية لا أثر لها حتماً مع الإيمان
على ما هو ظاهر اللفظ وإن كان لا يوافق القرينة كما نهنا عليه كان
مذهب المرجئة ومن شدة اشتباه المذهبين يحتمل تحرير أحدهما من
مثل القاضي عضد الملة على شرح السيد السند له وتحرير غيره من
العلماء دخول الآخر فيه كما عرفت، ودخول العمل في أصل الإيمان
وكونه جزءاً منه حتى يكفر تارك العمل ويحكم عليه بخروجه من
الإيمان مذهب المعتزلة خاصة، قالوا: وما اشتهر من علماء الحديث
أن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان وأيد ذلك
بمثل ترجمة الزمام سلطان الصنعة في صحيح البخاري، أول
كتاب الإيمان "باب الإيمان وقول النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم بنى الإسلام على خمس وهو قول وفعل وفي رواية قول وعمل
يزيد وينقص، وبمثل قوله الثابت بالسند الصحيح عنه . لقيت من
علماء الأمصار ألف رجل ونيف ما يختلف أحد منهم في أن الإيمان
قول وعمل يزيد وينقص، فالمراد به الإيمان الكامل إذ العمل
عندهم شرط كمال الإيمان على ما هو مذهب أهل الحق لا أصله
كما قالت به المعتزلة فليس مذهبهم مخالفاً للجمهور موافقاً لطريقة أهل
الاعتزال حاشاهم من ذلك وكلا وهذا توهم وخطأ محض وغلط
سريع انتهى ما نقله الدهلوي في "شرح السمر"، عنهم وقال صرحوا به،

إذ قد تبين عليك هذا فاعلم أن أبا حنيفة في إمامته لأهل السنة لما قاهر المعتزلة وباهرهم بالبرهان وأقرعهم بالحق وقال إن العمل مرجئ ومؤخر في الرتبة عن الإيمان وإن العصاة من المؤمنين مرجون لأمر الله إما أن يعذبهم وإما أن يتوب عليهم. وإن المعاصي لاتضر بالإيمان على ما عرفت من معناه نادوا عليه بالارجاء كما قال السيد في "شرح المواقف"، أن المعتزلة كانوا يلقيون من خالفهم في القدر بالإرجاء بل إنهم سمو أهل السنة قاطبةً بالمرجئة وكان الرجل سيدهم على ما قال الشيخ الدهلوي في شرح السفر "بعضي از أهل اعتزال ارجا بأهل سنت وجماعة نسبت میکنند که جانب مغفرت و امیدواری را رعایت می نمایند و میگویند که اگر خدا خواهد همه کتاهان را ببخشد اگرچه مقرون بتوبه نبود و فاسق مخلد در نار نباشد انتهى (١) وذلك لعدم الفرق منهم بين ما قال أبو حنيفة وبين ما قالت المرجئة ، وكيف يفرقون مع عبارة المذهبين يجوز أن يكون واحدة ويصح من حيث العربية تسمية أبي حنيفة فيما اتفق عليه أهل الحق من السنة مرجئا كما تصح تسمية الفرقة المعنية بها على ما اتضح عليك ، ولهذا عد صاحب "المقالات" ،

(١) يعنى ان بعض المعتزلة ينسبون الرجاء الى اهل السنة والجماعة الذين يعتقدون المغفرة والراء من الله سبحانه ويقاؤون لوشاء الله لغفر الذنوب جميعاً من غير توبة ، ولا يجد الفاسق في النار . وهذا آخر ما اردنا من التعقيبات المسماة بالتعقيبات على صاحب الدراسات ، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

على ما قال الآمدى أبا حنيفة وأصحابه من مرجئة أهل السنة وكأنهم أرادوا أنهم مع كونهم من أهل السنة في براءتهم عن إعتقاد الفرقة الباطلة يصح أن تسمى بالمرجئة بكلا المعنيين، ولما لم يتيقظ لهذا الفرق مع التعبير الواحد في اللفظ وشدة الشبه في المعنى أهل الاعتزال مع تمارسهم المعقول والتدقيق في الآراء المتشابهة والأطراف المتقاربة كيف يتيقظ لذلك أهل الحديث من أهل الظواهر الذين ذاقوا طعم الظاهر في الأحاديث وحرّموا دقيق القياس ولم يمارسوا الفنون العقلية والأدب بالظاهر في الأحاديث هو الحق الصرف الذى رزقوا ، رزقنا الله تعالى من زلال مشربهم ذلك نصيباً لانظماً بعده أبداً ، ولكن العدل في تحقيق المعانى العقلية هو طرح الظواهر لاسيما إذا كانت مما تدخل بها الواقعة على عرض مسلم وكان مراده مشتبهاً فى كلام مشتهر كما فيما نحن فيه ، وعلى هذا الحال لما سمعوا قول أبى حنيفة فى المقامين كقول المرجئة وسمعوا المعتزلة يسمونه بالمرجئى ، ومع هذا سمعوا الفسائية أصحاب غسان الكوفى من المرجئة يحكى القول بما ذهب إليه من إرجائه إلى أبى حنيفة إما لجهله وعدم التميز المذكور كالمعتزلة كما قال فى " شرح المواقف " ، هو إفتراء عليه قصد به غسان ترويح مذهبه بموافقة رجل كبير مشهور انتهى علموا يقيناً أنه كان مرجئاً وقالوا فيه ما قالوا مع أنه لا يخفى على أحد أن القول بأن العمل لا حاجة إليه أصلاً وأن المعصية لا تضر العبد مطلقاً كيف يأتى ممن تواتر منه الورع البليغ والجهد المجهد فى العمل معنىً وإنى لأتخبر أن أعزو هذا القول مع بطلانه وخلافه الكتاب والسنة والاجماع بل ومع ضرورة بطلانه من

ضرورات الدين وحقي قائله كحقوق السوفسطائية إلى مثل أبي حنيفة
 جبل من جبال الله الشوامخ في غزارة علوم النقل والعقل من مثل
 الإمام البخاري لكن الأقدار قد سبقت ليس لها من النفاد من راد
 فرضينا بقضاء الله وقدره والحق أحق أن يتبع، وأما قوله . . . سكتوا
 عن رأيه وحديثه ، ، فأنت قد سمعت منه عدة من كبار السلف
 مثل ابن المبارك وهشيم ووكيع وغيرهم من الآخذين من حديثه . وعد
 غيره مئين من العلماء الآخذين منه ، وأما أخذ الرأي عنه فقد ملأ
 الآفاق على ما لا يحتاج إلى نقله حتى لم تعرف في عدة أقاليم مذهباً
 غير مذهبه فلا أدري ما عدة الساكتين عن رأيه وحديثه بالنسبة إلى
 الآخذين ، إن هي إلا كقطرة في يَم . ومن رأى عدتهم في كتاب
 ” عقد الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان . “ يعترف بما قلنا ، نعم
 لا شك في أنه رحمه الله تعالى قليل الحديث ، بالنسبة إلى غيره من
 الأئمة ، وذلك موجد بوجوه لا يأتي برذيلة في أمره مما مرت إليه
 الإشارة في هذا الكتاب ، فهذا الجرح وهو المعول عليه عند المحاذين
 مدفوع عنه بما لا يتبقي فيه خافية للمنصف إن شاء الله تعالى . وقول
 العثم الأعظم رحمه الله تعالى في . . . الغنية . . . حيث قال مشيراً إلى
 أهل مذهبه ” لاتواكلوهم ولاتناكلوهم “ ، إن ثبت أنه غير مدسوس عليه
 فهو في مذهب المتجاسرين من الحنفية دون أبي حنيفة وحاشاه من
 ذلك ، ولقد رأيت في بعض الرؤيا حين تردى في بعض أقوال هذا
 المذهب كأن قائله يقول لي . . . هب إن أبا حنيفة من كبار السلف
 الذين نحبهم في براءته مما يعزى إليه وإنها الغث والسمين ممن ترسم

بمذهبه ، ، هذا حاصل الرؤيا ، وأما ما نقله في ، ، نفحات الأنس ، ،
عن الغوث الأعظم أنه حكم وقال ، رجل واحد من مذهب أبي حنيفة
ولى على وجه الأرض وعينه ، فنفى الولاية عن رجال هذا المذهب فيما
سواه فإن ثبت وصح عنه بحج حمله على أن الحصر عليه من
حيث مقام معين من الولاية لا مطلقاً ، فإن السند والهند وماوراء
النهر لا يوجد فيهم رجل يكون على مذهب غيره وكيف يحكم أن
هذه البلاد مع ملثها من كبراء مشايخ الطريقة كانت خالية في
زمن الشيخ الأعظم رحمه الله عن الأولياء رأساً ، ومن فتن التاريخ
يجد المعاصرين معه من هذه البلاد من رجال الله تعالى من يزيد
على تصنيف ذى حجم كبير على حيازة ، وتعاصر قطب وقته معين
الدين السنجرى الجشتى إمام العارفين مع الغوث الأعظم فاش أمره ،
فلاسيب عندى عند صحة نقله من غير الجمع الذى أظهرناه بتوفيق
الله تعالى ، ولو قيل إن العارف بعد كماله لا ينسب إلى مذهب فهذا
لا يوجب التخصيص بمذهب أبى حنيفة والله سبحانه أعلم بأسرار
عباده ، وأحسن شئ رأيناه في هذا الباب كلام الجزرى في المجلد
العاشر من ، ، جامع الأصول ، ، في فصل النون حيث قال ، ، وقد
نسب إليه رحمه الله تعالى وقيل عنه من الأقاويل المختلفة التى يجل
قدره عنها ويتزهد منها من القول بخلق القرآن والقول بالقدر والقول
بالإرجاء وغير ذلك مما نسب إليه ولا حاجة إلى ذكرها ولا إلى ذكر
قائلها والظاهر أنه كان منزهاً عنها ويدل على صحة نزاهته منها ما نشر
الله له من الذكر المنتشر في الآفاق والعلم الذى طبق الأرض والآخذ

بمذهبه وفقهه والزجوع إلى قوله وفعله وإن ذلك لو لم يكن لله عز وجل سر خفي وورضاء إلى وفقه الله تعالى له لما جمع شطر أهل الاسلام مما تقاربه على تقليده والعمل برأيه ومذهبه حتى قدم عبدالله ودين بفقهه وعمل برأيه ومذهبه وأخذ بقوله إلى يومنا هذا ما يقارب أربع مائة وخمسين سنة وفي هذا أدل دليل على صحة مذهبه وعقيدته وأن ما قيل عنه هو منزه عنه وقد جمع أبو جعفر الطحاوي كتاباً سماه . . عقيدة أبي حنيفة . . . وهي عقيدة أهل السنة والجماعة وليس فيها شئ مما نسب إليه وقيل عنه وأصحابه. أخبر بحاله وقوله من غيرهم فالزجوع إلى ما نقلوه أولى مما نقله غيرهم عنه وقد ذكر أيضاً سبب قول من قال والحامل على ما نسب إليه ولا حاجة بنا إلى ذكر ما قالوه فإن مثل أبي حنيفة ومجمله في الاسلام لا يحتاج إلى دليل يعتد به مما نسب إليه والله تعالى أعلم انتهى كلامه وأنا أقول ومن أدل ما يشهد لجليل شأنه في الكمال وأجله وأرفعه أن الوفاً من عرفاء السند والهند وما وراء النهر وغير ذلك مما لم يعرف فيه مذهب غيره وصلوا إلى الله سبحانه بتعبدهم بفقهه . . وقد قال عروس العارفين عثمان بن علي الجلابي المعروف بالهجويزي في . . وكشف المحجوب . . أن معاذ الرازي رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أين أطلبك يا رسول الله قال عند فقهه أبي حنيفة، وما يقال في رجل كان يجلس إليه إبراهيم بن أدهم وفضيل بن عياض وتلميذ عليه داؤد الطائي وأراد رحمه الله تعالى ليس الخرقه وترك الفقه والتلريس فرأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فنهه عن ذلك ليقوم بمنصبه من إمامة المسلمين في الأحكام الشرعية

نقله ، في . وكشف المحجوب ، ، وهذا آخر ما أريد منا في ذكره
 في هذا الدراسة . وبنامها تم الكتاب بحسن توفيق الله تعالى وإعانتة :
 والحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ومباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى
 رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب
 العالمين .



فهرس

ما في دراسات القيب في الاسوة الحسنة بالحبيب

صفحة

صفحة

بالحديث الصحيح

٢

الحمد والصفوة

نص الشيخ الدهلوى في ٧
هذا الباب

٤

سب تأليف الكتاب

حال علم الحديث في السند والهند ٤

من مظان ما أوهم ذلك ١١
قولهم أن الاجماع انعقد على
أن لا يترك هذه المذاهب
الأربعة

الدراسة الاولى

فما إذا خالفت أقوال الفقهاء ٧
الأحاديث الصحيحة

من مظان ما أوهم قولهم ١٢
بعدم جواز النقل عن

عكوف بعض فقهاء زماننا ٧
على عدم تجويز ترك الرواية

صفحة

- صاحب كتاب المغنى أوجز ١٨
وأصح في بيان شرائط
الاجتهاد
الاجتهاد هو معرفة الكتاب ١٨
والسنة والإجماع الخ
ليس من شرط الاجتهاد ١٨
إحاطة هذه العلوم إحاطة
تجمع أقصاها
أبو بكر الصديق و عمر ١٩
رضي الله عنهما كانا يستلان
عن الحكم في حال إمامتهما
سؤال أبي بكر عن ميراث ١٩
الجدة
سئل مالك عن أربعين مسألة ١٩
المسئلة الواحدة إذا حصلها ٢٠
أحد من دليلها بعد ما
علم ما يحتاج اليه في
الإستدلال فهو مجتهد
تدوين كتب الأصول ومتون ٢١
الأحاديث ليس تذكراً بحثاً

صفحة

- مذهب إلى آخر عند
المتأخرين
من مظان ما أوهم قول ابن ١٣
الحاجب ، ، غير المجتهد
يلزمه التقليد وإن كان عالماً
النقد على كلام ابن ١٣
الحاجب المذكور سابقاً
الناس في التقليد ثلاثة ١٤
أقسام
مبحث التجزى في الاجتهاد ١٥
أبو جعفر الطحاوى تحنف ١٥
بعد ما كان شافعيّاً
التمى لكل ليس شرطاً ١٦
للمجتهد مطلقاً بل للمجتهد
المطلق دون المقيّد
التقليد لا يصح في ١٧
المتواترات وما علم كونه من
الدين ضرورة
الاجتهاد لا ينحصر في ١٧
الاجتهاد المطلق

صفحة

صفحة

مسئلة قياس الأمت على ٢٢

مسئلة قياس الأمت على ٢٢

العيد في أحكام العتق من

العيد في أحكام العتق من

التقويم على معتق البعض

التقويم على معتق البعض

لا تجوز في الأصاحي ٢٢

لا تجوز في الأصاحي ٢٢

العوراء البين عورها

العوراء البين عورها

العمل بالحديث ليس من ٢٣

العمل بالحديث ليس من ٢٣

باب الاجتهاد ولا من

باب الاجتهاد ولا من

باب التقليد

باب التقليد

معنى التقليد والاجتهاد ٢٤

معنى التقليد والاجتهاد ٢٤

الظن الطارئ في طريق ٢٥

الظن الطارئ في طريق ٢٥

الآحاد لا تخرجها من

الآحاد لا تخرجها من

الأحاديث الصحيحة

الأحاديث الصحيحة

يجب على المكلف إذا ٢٦

يجب على المكلف إذا ٢٦

اطلع على حديث الفور في

اطلع على حديث الفور في

العمل من غير رجوع

العمل من غير رجوع

إلى أحد

إلى أحد

مسئلة توجيه المختصر والميت ٢٦

مسئلة توجيه المختصر والميت ٢٦

إلى القبلة

إلى القبلة

ليس اليسر إلا فيما وردت ٢٧

ليس اليسر إلا فيما وردت ٢٧

به الشريعة

به الشريعة

صفحة

نص الشيخ الدهلوى فى نقي ٣٤
الاجتهاد المطلق

العمل بالحديث لا يتوقف ٣٥
على الاجتهاد

نقد المصنف على قول ٣٦
الشيخ الدهلوى المذكور
مما سبقاً

المجتهدون ما دءوا أحداً ٣٧
الى تقليدهم

قول الشيخ الدهلوى: وإن ٣٨
هذا الأمر (العمل
بالحديث) كان ميسراً لقدماء
المحدثين،

نقد المصنف على قول ٣٨
الشيخ الدهلوى المذكور
أنفاً

علوم المتقدمين والمحدثين ٣٩
مؤونة مفصلة

العمل بالحديث يتوقف على ٣٩
معرفة علومه

صفحة

فى الأطراف يحتاج إليه ٣٩
لإخراج الحديث من كتبه

قول الشيخ الدهلوى أن هذا ٤١
الأمر لا يتأتى بدون القياس
والاجتهاد ويلجأ بالآخر
إليه

نقد المصنف على قول ٤١
الشيخ الدهلوى

سنن أبى داود مجمع مواد ٤٢
الإجتهاد

كراهة السؤال عن دقائق ٤٢
الفتوى ومعضلات الصور
مبحث الفرق بين دلالة ٤٣
النص والقياس

نفاة القياس إنما ينفون ٤٤
القياس الخفى

مسئلة حجية القياس ونفيها ٤٥
الأئمة الإثنا عشر من أهل

البيت كانوا لا يرون القياس ٤٥
حجة

صفحة

صفحة

- ٤٥ محمد بن اسماعيل البخاري
صاحب الصحيح والشيخ
الاكبر عي الدين ابن العربي
كانا لا يريان القياس حجة
- ٤٦ إثبات حجية القياس
بالأحاديث المرفوعة وإجماع
الصحابة
- ٤٦ قال البيهقي الاجتهاد هو
القياس
- ٤٦ نقد المصنف على قول
البيهقي المذكور آنفاً
- ٤٨ نقل المصنف عن التفتازاني
بأن القياس وإن ثبت
بأخبار الآحاد إلا أن جملة
الأمر بلغت حد التواتر
- ٤٨ نقد المصنف على قول
التفتازاني واستشهاده
بقول صدر الشريعة
- ٥٠ إثبات حجية القياس
بعمل جمع كثير من
الصحابة وإن ذلك نقل
عنهم بالتواتر
- ٥٠ نقد المصنف على
الإثبات المذكور
- ٥٠ أقوال كبار الصحابة في
نفي القياس والرأي
- ٥١ يمكن أن تكون الأحكام
القياسية عند الصحابة
ثابتة بالاستنباط الدقيق
والأسباب الحنفية من غير
طريق القياس
- ٥٢ تقديم أبي بكر لعمر رضي
الله عنه في الخلافة بتعريف
الهي والهام حق منه
سبحانه ،
- ٥٣ مسألة حجية الكشف
- ٥٣ توهم القاصرين أن الاجتهاد
مأخذه الكتاب والسنة
- الله عليه وسلم

صفحة

- وإن حنبل يقدمان
الحديث الضعيف في
الأحكام على القياس
مبحث استحباب الحال ٥٨
مبحث إثبات البراءة ٥٩
الأصلية ودلائله العقلية
والنقلية
البراءة الأصلية حجة على ٥٩
الشافعي في إبطال القياس
وليس في البراءة إلا ٦٠
إستدلال بوجود الإباحة
الأصلية على بقاءه من
غير أمر آخر
إثبات البراءة الأصلية ٦١
بالدلائل النقلية
قوله تعالى " قل لا أجد ٦٢
فيما أوحى إلي ، الآية
يدل على البراءة الأصلية
جواب الخصم عن ذلك ٦٢
بأن قوله تعالى

صفحة

- والكشف ليس طريقاً
للأخذ
نقد المصنف على هذا ٥٣
التوهم
أدلة نفاة القياس ٥٣
حمل أحاديث ذم القياس ٥٤
على القياس الخفي
قوله تعالى " فاعتبروا ٥٤
يأ أولى الأبصار لا يدل على
خصوص العبور من الأصل
إلى الفرع
الجواب عن الأحاديث التي ٥٥
استدل بها نفاة القياس
نقد المصنف على هذا ٥٥
الجواب
الحكم في النص بعلية ٥٥
لانعدية له إلى الفرع
مبحث " الإباحة الأصلية " ٥٦
واستدلال نفاة القياس بها
الإمامان الجليلان أبو حنيفة ٥٧

صفحة

- على المطلوب
 ما سكنت عنه صلى الله ٦٥
 عليه وسلم يباح حله
 فهم كبار الصحابة البراءة ٦٥
 الأصلية من قوله تعالى
 ، قل لا أجد ، الآية
 الحكم بالعفو على ما ٦٦
 سكنت عنه الكتاب والشارع
 أمر ثابت عن النبي صلى
 الله عليه وسلم
 إدخال الجزئيات تحت ٦٦
 الكليات الغير الظاهرة
 طريق آخر لأخذ الأحكام
 في الفروع الغير المنصوصة
 إثبات هذا الطريق ٦٧
 بالأحاديث
 شرح قول عمر رضي الله ٦٨
 عنه في معرفة الأشياء
 والأمثال

صفحة

- (قل لا أجد) ليس أمراً
 بالعمل بالأصل بل هو أمر
 بالعمل بالنص
 نقد المصنف على هذا ٦٢
 الجواب
 الإثم يجامع النفع ٦٣
 قوله تعالى (خلق لكم ما ٦٣
 في الأرض) الآية عام
 يشمل جميع الأعيان من
 النباتات والمعادن والحيوانات
 والأعراض
 الانتفاع بالأعراض ٦٣
 والقوى أكثر من الانتفاع
 بالأعيان
 فهم الصحابة ورأيهم حجة ٦٤
 لا تراحم عند أبي حنيفة
 حديث "أتركوني وما ٦٥
 تركتكم"، يدل على البراءة
 الأصلية
 وجه دلالة هذا الحديث ٦٥

صفحة

صفحة

الدراسة الثانية

فيما يدل من كلام الصحابة ٦٩
والسلف الصالحين على
الاعتصام بالسنة وحسن
أدبهم فيما سمعوا من الحديث
وتبريهم عند ذلك عن
أقوالهم وذم الرأي وما يدل
على تحريم صنع من يعمل
بالرواية على خلاف
الحديث

الاعتصام بالأحاديث ٦٩
أبورافع مولى رسول الله ٦٩
صلى الله عليه وسلم اسمه
أسلم مات قبل على رضى
الله عنه

الأحاديث الصحيحة ٧٠
لاحتاج إلى العرض على
شئ آخر

حسن الأدب بالأحاديث ٧٠
شناعة قول من يقول إذا ٧٠
سمع الحديث هذا لا يوافق
فقه أبى حنيفة

جرت عادة أكثر طلبة ٧١
العلم في بلادنا في زماننا
بالتقول بأنهم عاملون
بالفقه دون الحديث

وجه إنكار عمران بن ٧١
حصين على بشير بن كعب
إستدراك أبى هريرة على ٧٢

ابن عباس وقين الأشجعي
عدم تحمل أبى هريرة عن ٧٣
ابن عباس وقين التبرز
بالرأى

إنكار ابن عمر على ابنه ٧٣
بلال في قضية منع النساء
عن المساجد

توجيه قول بلال بن ٧٤

صفحة

عبدالله في القضية المذكورة

الحكم بتبديل السنة عند ٧٤

زوال العلة مخصوص

بالشارع صلى الله عليه

وسلم

لا ينحصر حكم السنة الثابتة ٧٥

في الأمر الواحد الذي

أظهره صلى الله عليه وسلم

يجب تعزيز المعارض على ٧٥

السنة والمعارض لها برأيه

العلماء ليس لهم التصرف ٧٦

بالاشتراط والتقييد في

اطلاقات المعصوم الخبير

بالاطلاق والتقييد

مبحث العلة وأقسامها ٧٧

العلة إن كانت منصوصة ٧٧

منه صلى الله عليه وسلم

وجب أن ينبع الحكم لها

بإيدار عليها

إن كانت العلة مظنوننة ٧٧

صفحة

لا يحكم بزوال الحكم عند

زوالها

حكم العلة الجلية غير ٧٨

المنصوصة

ود إيقاظ الوسنان ، ، ٧٨

رسالة للمؤلف رحمه الله في

البحث، عن حديث كفاءة

قريش

النص لا يعارض بالرأى ٧٩

الشافعي رحمه الله يفنى الناس ٧٩

بمكة

ذكر ما جرى بين إسحاق ٨٠

بن راهويه والشافعي

مسئلة إشعار البدن ٨٠

ذكر ما جرى بين وكيع ٨٠

والرجل الذي كان ينظر في

الرأى في المسئلة المذكورة

تشنيع المتقدمين على أبي ٨١

حنيفة رحمه الله في مسئلة

إشعار البدن

صفحة

صفحة

الضعيف	اعتذار الطحاري من قبل ٨٢
مسئلة الاجتباء وقت الخطبة ٨٦	أبي حنيفة في مسئلة
لا يجوز العمل بالقياس ما لم ٨٧	الاشعار
يتيقن بانتفاء النص في	يحتمل أنه لم يصح عند ٨٢
الباب	أبي حنيفة أصل الحديث
الرأى بمنزلة الميتة إذا احتجت ٨٨	ذم أرايت ٨٢
إليها أكلتها	إنكار ابن عمر على السائل ٨٤
أقوال الأئمة الكبار في ذم ٨٨	اليمنى في قوله أرايت
الرأى والقياس	ابن عمر لم ير الزحام عذراً في ٨٤
الامام أحمد ما صنف كتاباً ٨٨	ترك الاستلام
في الفقه	السنة الثابتة لانسقط بالحرج ٨٤
الاستصحاب لابد من إرتكابه ٨٩	ابن عباس كان يخاف من ٨٥
في الإجماع أيضاً	الرأى أشد الخوف
الفساد في من يطلب العلم ٨٩	ذم الرأى والقياس بالأحاديث ٨٥
من فتيا الرجال من غير	المرفوعة
تنقيدها على معيار الأحاديث	أحمد بن حنبل رحمه الله كان ٨٦
السنة قاضية على الكتاب ٩٠	يقول ضعيف الحديث خير
وليس الكتاب بقاض على	عندى في العمل به من .
السنة	قهى رأى الرجال
وكان الإمام أبوحنيفة يقول ٩٠	ترك عمل الصحابة بالحديث ٨٦

صفحة

- حرام على من لم يعلم دليل
أن يفتى بكلامى
قال أيضاً اتركوا قولى بقول ٩١
الرسول صلى الله تعالى
عليه وسلم
كان الشافعى يقول إذا ٩١
صح الحديث فهو مذهبي
أقوال الشافعى فى رد ٩٢
القياس والأخذ بالسنة
أحمد بن حنبل يذم التقليد ٩٣
أكثر التنويرات العقلية التى ٩٤
يذكرها صاحب الهداية
ليس بدليل لأبى حنيفة
قول الصحابي حجة عند ٩٤
الحنفية
إنكار الصحابة على ٩٥
محدثات معاوية
تمتع رسول الله صلى الله ٩٥
عليه وسلم والخلفاء الثلاثة
ونهى معاوية عنها

صفحة

- إنكار أبى سعيد الخدرى ٩٦
على معاوية فى أن مدين
من سمراء الشام يعدل
صاعاً من تمر
رواية ابن عباس وغيره ٩٨
عن معاوية
الدقيقة الواجبة الرعاية ٩٨
فى أحاديث معاوية
ذكرما جرى بين المقدام ٩٩
بن معد يكرب ومعاوية
رضى الله تعالى عنهما
الصحابة كانوا لا يتركون ٩٩
العمل على ما سمعوا من
النبي صلى الله عليه وسلم
مع رواية العدل بخلافه
توجيه منع عمر رضى الله ١٠٠
عنه التيمم للجنب
سعيد بن المسيب قد نسب ١٠١
الوهم الى ابن عباس فى
حديثه أن النبي صلى الله

صفحة

الرد على من قال إن ١٠٥
لإمامه في كل مسألة دليلاً .

وعن كل معارض جواباً

خلاف الأتباع مع الأئمة ١٠٥

قد كثر انتصار الإمام ١٠٥

الشعاني في تصانيفه لمذهب

أبي حنيفة رحمه الله

قال الشعاني إن من شأن ١٠٦

الفقيه المحقق ترك التعصب

لإمامه إذا علم ضعف

دليله

قال بعض الحنيفة إن الحق ١٠٦

مع الشافعي في قوله

لا يصح التمسك على الصخر

شرح المصنف على قول ١٠٧

الشعاني المذكور

خصيصة هذه الأمة في اعتناء ١٠٧

الدين وضبطه من حيث

الإنصاف وأخذ ما هو الحق

من حيث الدليل

صفحة

عليه وسلم تزوج وهو محرم

عدم توقف صغار الصحابة ١٠١

في العمل بالحديث بحسن

الظن الى كبارهم

الدراسة الثالثة

فما بدل من كلام ١٠٣

المتأخرين على وجوب ترك

الرواية إذا خالفت

الحديث

اتفاق أتباع الأئمة الأربعة ١٠٣

من المصنفين المتأخرين على

كون الحديث حجة

إذا كان مخالفاً لرواية

المذهب

عدم بلوغ الأحاديث ١٠٤

الصحيحة بأحنيقة رحمه الله

بعض الأحاديث لم تبلغ ١٠٤

الحلفاء الأربعة الراشدين

وبلغت غيرهم

صفحة ٢	صفحة
وقت الخطبة	التجاذى على المذهب في ١٠٨
عدم بلوغ حديث سليك ١١١	خلاف الحديث تساهل
الغطفاني إلى عمر وعثمان	في فوات الدين
وعلى رضى الله تعالى عنهم	جرت كلمة أتباع الشافعى ١٠٨
النص الغير المتطرق اليه ١١١	بانتساب كل ما يثبت
التأويل الصحيح إذا صح	بالحديث الصحيح بعده
عند أحد يجب عليه ترك	إلى مذهبه
غيره مما يخالفه	يلزم ترك كثير من الروايات ١٠٩
قال القسطلاني من الأدب ١١١	الفقهية المخالفة بالأحاديث
مع النبي صلى الله تعالى	الصحيحة
عليه وسلم أن لا يستشكل	قال أبوحنيفة لأصحابه حرام ١٠٩
قوله صلى الله عليه وسلم	عليكم أن تفتوا بكلامى ولم
ولا يحرف كلامه عن حقيقته	تعرفوا دليل
الفصل الأول قوله ١١٢	من أصر على قول إمامه ١٠٩
و، الأدب معه أن	فأول متبرئ عنه يوم القيامة
لا يستشكل ،،	إمامه
القسطلاني هو من أجله ١١٣	قال الشعراني إن ما علمه ١١٠
المؤخرين	المجتهدون من الكتاب والسنة
القول بنسخ أحد الحديثين ١١٣	إنما كان لأنفسهم لا للخلق
بالتعارض اجتراء على	مسئلة الركعتين يوم الجمعة ١١٠

صفحة

صفحة

بالحديث إلا بصريح النسخ
 المرفوع إلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم
 الفصل الثاني قوله ١١٦
 "ولا يعارض نصه
 بقياس"،
 الفصل الثالث ولا يحرف ١١٧
 كلامه عن حقيقته،
 دَم التحريف ١١٧
 الذين يحرفون الكلام الحق ١١٨
 فريقان
 معنى قوله تعالى ، وما ١١٩
 يعلم تأويله إلا الله ،
 شناعة صرف كلام الشارع ١١٩
 صلى الله عليه وسلم عن
 الحقيقة الى المجاز
 ظواهر الأحاديث لا تترك إلا ١٢٠
 بدليل آخر من الحديث
 لا يترك ظاهر النص لتأويل ١٢١
 الصحاح

الشريعة
 التعارض في نظر الرجال ١١٤
 لا يخرج الدليلين عن العمل
 بهما معاً
 قال بعض المحققين ليس ١١٤
 في الشريعة دليلان
 متعارضان يترأى متعارضين
 إلا وأنا اقتدر على جمعها
 قال الشعراني لا ينبغي ١١٥
 المبادرة إلى القول بالنسخ
 عند التعارض بالرأى من
 غير تصريح بنسخه من
 الشارع صلى الله عليه وسلم
 النسخ بالتعارض الذي ١١٥
 يسمونه النسخ الاجتهادي لم
 يثبت عن الأئمة المجتهدين
 أجوبة النبي صلى الله عليه
 وسلم إنما كانت بحسب
 السائلين
 لا يتحقق نسخ الحديث ١١٦

صفحة	صفحة
بآلاف من الفروع التمثيلية	مبحث في حمل الصحابي ١٢١
الفصل الرابع قوله ، ١٢٧	مرويه الظاهر على غير
ولا يوقف قبول ما جاء به	الظاهر
على موافقة أحد الخ	قال الشافعي كيف أترك ١٢١
الفرق بين توقف العاصي ١٢٧	الحديث بقول من لو
الصرف في العمل بالحديث	عاصرتة لحاججته
وبين توقف العالم المقلد	أكثر العلماء من الشافعية ١٢٢
الفصل الخامس قوله دون ١٢٨	والحنفية قائلون بعدم ترك
أن يحمله إلى قوله فيقدم	ظاهر النصوص بتأويل
عليه آراء الرجال وزيادات	الصحابة
أذهانهم	لا يترك الظاهر بالشك ١٢٣
رأي الرجل في الحديث ليس ١٢٨	تيقن الصحابي ترك الظاهر ١٢٣
هو من معانيه بل هو زيادة	يحتمل أن يكون بحديث
في كلام الرسول صلى الله	آخر
عليه وسلم	العمل بظاهر الحديث عمل ١٢٤
الفصل السادس قوله ١٢٩	بالدليل
فتوحه صلى الله عليه وسلم	مسئلة تقليد الصحابة ١٢٥
بالتحكيم والانقياد والإذعان	هل يحل عند الحنفية ترك ١٢٦
توحيد الرسول صلى الله ١٣٠	النص والأخذ بقول الفقيه ؟
عليه وسلم أصل ثان	كتب الحنفية مشحونة ١٢٦

صفحة	صفحة
دون مذهب	لتوحيد الله سبحانه
قال الإمام الشعراني إن ١٣٤	توحيد الحق لا يتم إلا ١٣٠
جميع مذاهب المجتهدين عند	بإحاطته بملكوت العبد
أهل الحق مذهب	حقيقته خضوع الخوارج ١٣٠
واحد	وذلتها
جميع الأقوال المذكورة في ١٣٤	ما هو المراد من الصعقة ١٣١
المذاهب محمولة عند	الإلحاح القلبية ؟
العلماء الراسخين على	معنى توحيد الرسول صلى ١٣١
أحوال مختلفة	الله عليه وسلم
قول الشيخ الدهلوي، أن ١٣٥	في الأمة فريقان هم أسعد ١٣٢
توحد الوجهة له ، أثر تام	الناس بهذا التوحيد
انتقاد المصنف على هذا ١٣٥	الفريق الأول هم أهل ١٣٢
القول	الحديث
الأئمة المجتهدون هم العلماء ١٣٥	الفريق الثاني قوم من ١٣٢
الكاشفون لنا عن مراد النبي	المقلدين العامة
صلى الله عليه وسلم	لمن يحصل توحيد الرسول ١٣٣
وجه توحد الصوفية الجهة ١٣٢	صلى الله عليه وسلم في
الى شيخ واحد	العسل .
الخلة والمؤاخاة انصباع كل ١٣٦	السرفى عدم تقيد أهل ١٣٤
خليل وأخ عن صاحبه	الحق من القوم بمذهب

صفحة

صفحة

الرجوع الى الجوامع يزيل ١٤٤
الاشتباه

المنقبة العظيمة لسيدنا على ١٣٧
كرم الله وجهه

الكتب التي صفت في ١٤٤
تصنيف المصحفات

الدراسة الرابعة

الكتب التي يرجع إليها ١٤٤
لتصحيح الأحاديث

في كلام بعض الأجلاء ١٣٩
من الحنفية وغير الحنفية

إذا أردت الإطلاع على ١٤٥
جميع مخارج الحديث
وأسانيده فارجع إلى كتب
الأطراف

مما يصرح بمطلوب الباب
الانتقال من مذهب إلى ١٣٩
مذهب آخر

مسئله الطلاق الثلاث ١٤٠

كتاب د. مشارق الأنوار، ١٤٥
للقاضي أبي الفضل
يكفي فيما يتعلق بالأسماء
والكنى والأنساب والألقاب

من ترك مذهب إمامه ١٤٠
يقول من سهل الأمر لم
يكن ملاماً

يجب العمل بما دل عليه ١٤١
الحديث

فن المؤلف والمختلف ١٤٥
والمتفق والمفترق يرجع إليه
عند اشتباه اسم بإسم أو
كنية بكنية

ماذا يجب على المقلد ١٤٢
العلم والمقلد الجاهل ؟

وجوه الترجيح المحصورة ١٤٦
في مائة وجه

تصح الأحاديث بالرجوع ١٤٢
الى الكتب التي التزموا فيها
الصحة

صفحة

صفحة

- لواحد معين غير رسول
الله صلى الله عليه وسلم
- وجه كثرة التعصب والتفرق ١٥٠
والفتن وتسلط الفرنج على
بعض بلاد المغرب
- العمل بدليل مخالف ١٥١
للحديث الصحيح حرام
على المقلد
- دفع الإراد في هذه ١٥١
المسئلة وبسط القول في ذلك
- دفع قولهم إن لإمامنا عن ١٥٣
الحديث جواباً أو معارضة
وبسط القول فيه
- مسئلة الاختلاف في الصاع ١٥٤
وقصة الإمام أبي يوسف
في ذلك
- احتياط أبي يوسف في ١٥٥
أقواله وأحواله وتحاشيه عن
خلاف: السنة
- حكاية اختلاف أبي حنيفة ١٥٦
- متى يرجع إلى كتب فن ١٤٦
مختلف الحديث
- كتاب الحازمي كتاب لطيف ١٤٧
قل ما يمثله كتاب في
بابه
- الجواب الضعيف لا يسقط ١٤٧
به فرض اتباع الحديث
- من أشنع أقسام ضعف ١٤٧
الجواب الارتكاب بخلاف
ظاهر لفظ الحديث
- يجب ترك المذهب بأن ١٤٧
يعمل بالحديث الصحيح
- صورة الانتقال من المذهب ١٤٨
إلى الحديث
- مبحث أن التزام مذهب ١٤٩
معين غير لازم
- نص ابن أمير الحاج في. ١٤٩
المبحث المذكور
- تعنيف ابن العز في حاشية ١٤٩
الهداية على من يتعصب

صفحة	صفحة
١٦١ الداركي من الشافعية ربما كان يفنى بغير مذهب الشافعي	١٥٦ وابن أبي ليلى وابن شبرمة رحمهم الله تعالى أجمعين في مسألة البيع والشرط
١٦١ مسألة الإفطار بالحجامة وخلاف أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في وجوب الكفارة	١٥٦ الأحاديث المختلفة في هذه المسئلة الجمع بين هذه الأحاديث الثلاثة
١٦٢ معنى قول أبي يوسف وإن على العاقل الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء في حقه إلى معرفة الأحاديث..	١٥٨ لا يفسد البيع في اشتراط الولاء حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده محمول على شرط فيه المنفعة لأحد العاقلين أو المعقود عليه
١٦٣ العامل على المنسوخ معذور إذا كان الحديث قد اختاف في نسخه	١٦٠ نقل المصنف عن خزانة الروايات حكم التقليد للعاقل والعالم أقوال الشافعي رحمه الله في متابعة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٦٣ يجب على كل من بلغه الحديث أن يستعمله على عمومه حتى يثبت عنده ما يخصه وينسخه الخبر في كونه حجة فوق الاجتهاد	

صفحة

صفحة

- قال الشعراني إن قال قائل ١٦٣
ما ذا أصنع بالأحاديث
التي صحت بعد موت إمامي
ولم يأخذ بها ؟
- قال الشافعي لأحمد بن ١٦٤
حنبل إذا صح عندكم
حديث فاعلمونا به لتأخذ به
القول بأن أبا حنيفة كان ١٦٤
يقدم القياس على الحديث
افتراء صريح عليه من
المتعصب
- مذهب الإمام أبي حنيفة ١٦٥
هو ما قاله ولم يرجع عنه
إلى أن مات
- الدليل يعطى جواز العمل ١٦٥
لغير الفقيه
- الصحابة كانوا يعملون على ١٦٥
حسب فهمهم النصوص
- غير الفقهاء من الصحابة ١٦٦
كانوا يعملون بما أخذوا من
- النبي صلى الله عليه وسلم
من غير عرض على الفقهاء
منهم
- لا يتوقف العمل بعد وصول ١٦٦
الحديث الصحيح على
معرفة عدم النسخ أو عدم
الإجماع
- المعتبر للعمل بلوغ ١٦٦
الأحاديث لوجودها
- دفع قول من قال ١٦٧
" لا يجوز العمل قبل البحث
عن المعارض والمخصص ،،
- مذهب الإمام محمد في ١٦٨
هذا الباب
- قال عبدالله بن المبارك سمعت ١٦٨
أبا حنيفة رحمه الله تعالى
يقول إذا جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم فعلى
الرأس والعين
- قال العلامة النووي إذا ١٦٨

صفحة

صفحة

- ثبت الحديث على خلاف علمه
قول المقلد وفتشه فلم يجد له
معارضاً فإنه يترك قول
صاحب المذهب
- إذا دعت النفس المطمئنة ١٦٨
إلى تجديد المتابعة للرسول
صلى الله تعالى عليه وسلم
جاءت النفس الأمانة
بتحكيم آراء الرجال وأقوالهم
معنى تجريد المتابعة وبسط ١٦٩
القول فيه
- من عرض أقوال العلماء ١٦٩
على النصوص ووزنها بها
وخالف منها ما خالف
النص لم يهدر أقوالهم ولم
يهضم جانبهم
- الفرق بين تقليد العالم في ١٧٠
جسيع ما قال وبين الاستعانة
بفهمه والاستضاءة بنور
- قال الشافعي رحمه الله ١٧٠
أجمع الناس على أن من
استبان له سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم
يكن له أن يدعها لقول
أحد
- من خالف أقوال المجتهدين ١٧٠
المختلفة التي لا تجب إتباعها
فلا بكفر ولا يفسد
- قول مالك لما استشاره ١٧١
الرشيد في أن يحمل الناس
على ما في الموطأ
- الامام أحمد رحمه الله أنكر ١٧١
على من كتب فتاواه
ودونها
- قد أقام الله تعالى الحجة ١٧١
برسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم دون آحاد الأمة

صفحة

الدراسة الخامسة

- وهي متمحضة من كلام ١٧٤
 الشيخ الأكبر محي الدين
 ابن العربي على العمل
 بالحديث وذم رأى الفقهاء
 ذم التجاسر على التشريع ١٧٥
 لو كان الدين بالرأى لكان ١٧٥
 رأى النبی صلی الله علیه
 وسلم أولى من رأى كل
 ذی رأى
 الاجتهاد إنما هو في طلب ١٧٥
 الدليل على تعيين الحكم
 في المسئلة الواقعة
 رؤيا رجل من الصالحين ١٧٥
 في فضل الحديث وذم
 الرأى .
 معنى الاجتهاد ١٧٦
 الشريعة هي المحجة ١٧٦
 البيضاء وطريق السعادة

صفحة

- رؤيا رجل صالح في معنى ١٧٦
 المحجة البيضاء
 لم جنح العلماء الى ١٧٧
 التأويلات البعيدة ؟
 ذكر ماجرى بين الشيخ ١٧٧
 الأكبر والملك الظاهر بن
 الملك الناصر في الاغواء
 من بعض الفقهاء
 تهاون الناس في أمر الحديث ١٧٨
 الفقهاء يقومون بالحجج ١٧٨
 الجدلية التي تستر الحق
 تمكن الشيطان على الخيال ١٧٩
 كيف يرد الفقهاء الأحاديث ١٨٠
 النبوية ؟
 الناس قد نسخوا الشريعة ١٨٠
 بالأهواء
 معنى تمكن الشيطان على ١٨١
 الخيال وبسط القول فيه
 حال القياسات البعيدة ١٨٢
 التي تنسب إلى الأئمة

صفحة	صفحة
طريق أحاديث الرفع عند ١٨٨	شرح المصنف على قول ١٨٣
السجود	الشيخ الأكبر الأخبار
تصحيح العارفين بعض ١٨٩	للصالح موجودة مسطرة
الأحاديث بالكشف	حال علم الحديث في السند ١٨٣
انفراد الثقة الحافظ لا يخرج ١٨٩	والهند بأبسط ممامر
الحديث عن الصحة	زعم الفقهاء أن الأحكام ١٨٤
الجواب عن إعلال ١٨٩	تؤخذ من كتب الفقه
الدارقطني حديث الرفع	اعتناء الأمة في جمع ١٨٤
عند كل خفض ورفع	أحاديث نبهم صلى الله
تصحيح الإمام ابن ١٨٩	عليه وسلم
القطان الحديث المذكور	اعتناء الفقهاء بكتب الفقه ١٨٤
أحاديث الرفع عند كل ١٨٩	دون الحديث
خفض ورفع متواترة	كيفية أخذ الأحكام من ١٨٥
مذهب الصحابة والتابعين ١٩٠	طريق الكشف
والأئمة في الرفع المذكور	أخذ الشيخ الأكبر بعض ١٨٦
تصحيح ابن دقيق العيد ١٩٠	الأحكام الشرعية عن صورة
الحديث المذكور وبسط	النبي صلى الله عليه وسلم
القول فيه	بالكشف
الجمع بين الأحاديث ١٩١	مسئلة رفع اليدين في الصلوة ١٨٧
المختلفة في الرفع وتركه	عند كل رفع وخفض

صفحة	صفحة
الزهرى فى مسئلة الرفع حجة على الخلق	لفظة " كان " لاتدل على الدوام ١٩٢
دفع المصنف قول من قال ١٩٨ إن ابن عمر رضى الله عنهما ترك رفع اليدين بعد روايته وبسط القول فيه	متى يعمل زيادة الثقة على روايه الأوثق ١٩٢
أبوبكر بن عياش ضعيف ١٩٨ مختلط الخبر عند البخارى	مراد من قال إن الإثبات ١٩٣ يقدم على التنى
روى الثقات عن ابن عمر ١٩٩ أنه كان يرفع يديه	نقد المصنف على من قال ١٩٣ بنسخ الرفع عند السجود
ترك الراوى مرويه لايدل ١٩٩ على نسخه	دفع المصنف قول من قال ١٩٤ إن رواية أخذ السلف بهذا الحديث معلقة لايعتمد عليها
يمكن أن يعتمد الراوى ١٩٩ على الحديث المعارض لحسن ظنه فى حامله ويترك مرويه	النسخ فى الشريعة قليل ١٩٤ جداً
قد يترك الراوى مرويه ٢٠٠ تترده فى كيفية العمل	الإمام أبو عبدالله البخارى ١٩٥ قد أفرد جزءاً فى مسئة الرفع
كان الإمام أحمد لاياً كل ٢٠٠ البطيخ مع صحة ثبوت أكله عن النبي صلى الله	حديث الخلف متواتر رواه ١٩٩ خمسون من الصحابة
	مخارج حديث الرفع ١٩٦
	قال ابن المدينى حديث ١٩٧

صفحة

صفحة

- عليه وسلم
 ٢٠٠ قد صح حديث القلتين
 عند الإمام ابن دقيق
 العيد ولكن لم يعمل به
 لتردده في مقدار القلة
 الإمام ابن دقيق العيد
 هو صاحب العلم الغزير
 والكشف العزيز
 عند الاحتجاج يعتمد على
 قول الصحابي دون فعله
 أمر النسخ ذو خطر عند
 الشرع
 نسخ القبلة أول نسخ في
 الشريعة
 الكلام على حديث
 عبدالله بن مسعود رضي
 الله عنه في عدم الرفع
 مخارج حديث عبدالله بن
 مسعود رضي الله عنه
 توثيق ابن معين لعاصم
 ٢٠٣ قد وقع الطعن الشديد على
 ٢٠٤ قد أجمع أهل الحديث
 والأصول على أن الجرح
 مقدم على التعديل
 ابن المبارك وأحمد بن حنبل
 قد تكلموا على الحديث
 المذكور
 انتقاد المصنف على ابن
 الهمام في قوله "جوابه
 المعارضة بما في أبي داود
 والترمذي
 لإجماع أبي حنيفة مع
 الأوزاعي رحمه الله
 لا يحتج بالملحق
 قلة فقه الراوي لا يوجب
 الوهن في شرائط التحمل
 يقدم القياس على رواية
 قليل الفقه من الصحابة
 عند الحنفية
 قد وقع الطعن الشديد على

صفحة

- فيجوز تبديل لفظ أو أكثر
من الراوى
- ٢١٠ إعثناء الصحابة بحفظ
ألفاظ الحديث
- ٢١٠ الفرق بين قوله "حشى
الله ، ، " وملاً الله ، ،
- ٢١٢ الصحابة تركوا القياس
بخبير الواحد
- ٢١٢ حكاية إجتماع أبى حنيفة
رحمه الله تعالى مع الأوزاعي،
موضوعة مختلفة
- ١١٢ القول بفقه الراوى قول
مستحدث من المتأخرين
- ٢١٣ دفع قول من قال ان رجال
حديث ابن عمر غير فقهاء
- ٢١٣ انتقاد ابن الجوزى على
أحاديث عدم الرفع
- ٢١٤ قال الشيخ ابن العربى إن
الفقهاء لم يقرأوا القرآن والسنة
على جهة اقتباس العلم

صفحة

- الحنفية فى حكمهم على
أبى هريرة بقله الفقه
- ٢٠٨ إثبات فقه أبى هريرة رضى
الله عنه
- ٢٠٨ ابن عباس هو خير هذه
الامة ومن العبادلة الأربعة
- ٢٠٨ الصحابة كانوا لا يحبون أن
يحب عندهم من لا يتأهل
للجواب
- ٢٠٩ أهل الفن من أهل الحديث
يرجعون حديث أبى هريرة
على غيره من الصحابة
- ٢٠٩ أبو هريرة رضى الله عنه
أحفظ من فى دهره
فى الحديث
- ٢٠٩ الحنفية قدموا الرأى على
السنة الثابتة فى حديث .
- المصراة
- ٢٠٩ دفع قولهم ان النقل بالمعنى
كان شائعاً فى الصحابة

صفحة	صفحة
أحوال القطب الأول ٢١٩	منها
رد الشيخ الأكبر قول من ٢١٩	دفع الشيخ الأكبر قول ٢١٤
قال إن الانتقال من مذهب	من قال إن الله أمرنا
إلى آخر نلاعب بالدين	باتباع الأئمة بقوله " فاستلوا
شرح المصنف على أقوال ٢٢١	أهل الذكر، ، الآية
الشيخ الأكبر المذكورة	مسئلة الاضطجاع بعد ٢١٥
مسئلة قنوت الوتر هل هو ٢٢٢	ركعتي الفجر
قبل الركوع أو بعده	يؤخذ ألفنوى من المحدثين ٢١٥
دفع قولهم إنا طلبنا الحق ٢٢٣	لامن الفقهاء
فوجدناه وهم طلبوا الحق	القرآن والسنة هما معدنا كل ٢١٦
فلم نجدوه	علم ومحكا كل حكم
الفقهاء قالوا بوجوب التعزير ٢٢٤	خصيصة هذه الأمة في ٢١٦
على من انتقل من مذهب	حفظ أحاديث نبيهم صلى
إلى آخر	الله عليه وسلم
مبحث في أحوال المهدي ٢٢٥	أهل الحديث هم أهل ٢١٨
كيف يحكم المهدي؟ ٢٢٥	القرآن من غير فرق
ثبوت عصمة المهدي ٢٢٦	الأعراب كانوا لا يراجعون ٢١٨
المهدي يرفع المذاهب من ٢٢٦	الأكابر من الصحابة فيما
الأبض	سمعه من رسول الله صلى
لولا أن السيف بيد المهدي ٢٢٧	الله عليه وسلم

صفحة	صفحة
٢٣٣ ؟	لأفنى الفقهاء بقتله
٢٣٤ أهل البيت هم الحكماء	المهدي معصوم عن الرأي ٢٢٨
العارفون	والقياس في الدين
٢٣٥ معنى "و حبل الله" ، في	ثبوت العصمة لغير الأنبياء ٢٢٩
قوله تعالى " واعتصموا بحبل	عليهم الصلوة والسلام
الله " ،	ما هو الفرق بين الحفظ ٢٢٩
٢٣٥ قد جمع الشيخ أبو الفضل	والعصمة
ابن حجر في " الصواعق " ،	عصمة المهدي وبسط ٢٣٠
الآيات التي نزلت في أهل	القول في ذلك
البيت	إثبات العصمة لأئمة أهل ٢٣١
٢٣٥ قال علي بن الحسين الى	البيت
من يفرع خلف هذه	مخارج حديث التمسك ٢٣١
الأمة وقد درست أعلام	القرآن وأهل البيت خليفتان ٢٣٢
الملة ؟	منه صلى الله عليه وسلم
٢٣٦ هل يدخل في أهل بيته	في الإرشاد
نساؤه ؟	اتباع أهل البيت كاتباع ٢٣٣
٢٣٧ المراد من أهل البيت أبنائه	القرآن
صلى الله عليه وسلم خاصة	سريان روح القدس في ٢٣٤
٢٣٨ حديث التمسك رواه	علومهم
عشرون من الصحابة	١. هـ المراد من التمسك ٢٣٤

صفحة

صفحة

- القول بعصمتهم ٢٣٨ تعدد طريق حديث التمسك
- ٢٤٥ اعتذار من قبل على رضى آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم
- الله عنه في إحراقه قوماً
- ارتدوا عن الإسلام ٢٣٨ عصمة الأئمة الإثني عشر من أهل البيت
- ٢٤٦ المراد من العصمة الحفظ وعدم صدور الذنب ٢٣٩ عصمة سيدة نساء العالمين
- الحافظ الحسكافي قد أفرد ٢٤٦ فاطمة رضى الله عنها
- جزءاً في طرق رد الشمس دفع المصنف قول من قال ٢٣٩
- لصلاة على رضى الله عنه لانسلم إثبات العصمة عن المعصية
- ٢٤٧ الحافظ الحسكافي من خدمة الحديث دفع المصنف قول من قال إنه ٢٤٠
- الرد على من زعم من ٢٤٨ قد ثبت الحث باقتداء غيرهم
- بعض أهل المذاهب أن الخلفاء الراشدون كانوا أئمة ٢٤٠
- المهدى وعيسى عليهما الحق بعد النبي صلى الله عليه وسلم
- السلام بوافقان في العمل اختلاف الصحابة مع أهل البيت ٢٤١
- بمذهبه من أسعد الناس بالمهدى ٢٤٩
- عليه السلام من كان مع على في غزوة ٢٤٣
- ٢٥١ ما هي الرجعة في عهد صفين
- المهدى عليه السلام خلاف الصحابة لا يتناق ٢٤٤

صفحة	صفحة
الدراسة السادسة	قال إن تحريم القياس إنما هو حق المجتهد دون المقلد
٢٥٢ في الاستدلال على حرمة ترك المقلد الحديث الصحيح	٢٥٧ وجوب الإجابة على الفور لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٥٢ برواية إمامه ورأيه	٢٥٨ عبادة الله لا تمنع الإجابة
٢٥٢ القياس حجة ضرورية	٢٥٨ لرسول الله صلى الله عليه وسلم -
٢٥٣ الشرع إذا أحل شيئاً بشرط أو وقت فهو فيما وراء ذلك ليس من الشريعة	٢٥٩ تقصير معاوية في تأخره عن الإجابة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٥٣ إجماع الصحابة على تقديم خبر الواحد على القياس	٢٥٩ دفع المصنف قول من قال بالفرق بين الإجابة والعمل بما وردت به السنة
٢٥٣ ترك عمر رضي الله عنه القياس في مسألة الجنين ودية الأصابع	٢٥٩ القول بحرمة الغناء مطلقاً
٢٥٣ تقديم خبر الواحد على القياس مذهب الأئمة الثلاثة	٢٥٩ توقف في إجابة مادعا إليه صلى الله عليه وسلم
٢٥٤ مذهب مالك رحمه الله في المسئلة المذكورة	٢٦٠ هل فسدت صلوة الصحابة أم لا في قضية ذى الدين
٢٥٥ نقد المصنف على قول من	٢٦١ مبحث في الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه

صفحة

صفحة

- وسلم في الصلوة عند سماع
إسمه
- الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من أركان الصلوة
- دفع المصنف قول من قال
- إن إجابة دعائه صلى الله عليه وسلم ليست كجواب
- الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
- الوعيد على من ترك الصلوة
- على النبي صلى الله عليه وسلم
- تعدد طرق حديث الوعيد المذكور
- الرد على من منع عن
- الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وقت الخطبة
- مبادرة الصحابة في العمل
- بما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم
- الدراسة السابعة
- فما إذا خالفت أقوال الأئمة
- الأربعة الحديث
- خلاف الأئمة الأربعة
- ليس بدليل على علة خفية
- في الحديث
- لا يشترط أخذ أهل العلم
- في صحة الحديث وحسنه
- نقد المصنف على الإمام
- الترمذي في قوله "والعمل
- على هذا عند أهل العلم"
- انتقاد آخر على الترمذي
- حيث يذكر الحديث ثم
- يقول ولم يأخذ به أهل
- العلم أو بعض أهل العلم
- لا يوجد حديث صحيح
- خالقه الأئمة الأربعة
- سماع المصنف عن الشيخ
- الأجل ولي الله بن

صفحة	صفحة
٢٧٧	عبدالرحيم الدهلوى رحمهما
تضعيف الأئمة لحنش بن قيس المذكور	الله تعالى
٢٧٨	٢٧٣
وجوه الجمع بين حديث الجمع وما يعارضه	نقد المصنف على بعض معاصريه
٢٧٨	٢٧٤
الأحاديث الدالة على التحديد إلى نصف الليل في العشاء تحمل على الوقت المنحجب	كيف يجوز وجود حديث غير معلول لم يعمل به عالم قط
٢٧٩	٢٧٥
العدر لا ينحصر في خوف ولا مطر ولا مرض	نص الإمام الترمذى فى أن جميع ما فى كتابه من الحديث هو معمول به ما خلا حديثين
٢٧٩	٢٧٥
يجوز الجمع بين الصلاتين لحاجة البيت أو ورود قادم أو ضيف	تضعيف الترمذى لحنش بن قيس
٢٧٩	٢٧٦
معارضة حديث الجمع بحديث عبدالله بن مسعود رضى الله عنه	كلام الترمذى على حديثي الجمع والشرب
٢٨٠	٢٧٦
جواب الطحاوى عن الأحاديث التى فيها الجمع فى غير عرفة	نقد المصنف على الترمذى فى كلامه على حديثي الجمع والشرب
٢٨٠	٢٧٦
جواب القسطلانى عن ترجمة حنش بن قيس	الرحبي

صفحة	صفحة
٢٨٦	المعارضة المذكورة
كيف يطلق على هذا	٢٨٠ الحنفية لا يقولون بالمفهوم
الحديث أنه لم يعمل به	٢٨٠ جواب المصنف عن
أحد من العلماء	المعارضة بحديث ابن مسعود
العلماء قد عملوا بظاهر هذا	رضى الله عنه
الحديث	وقوع الفجر قبل ميقاته
٢٨٦ ذهب جماعة من الأئمة الى	في يوم مزدلفة لا يدل على
جواز الجمع في الحضر للحاجة	نفي التغليس
٢٨٦ معنى قول ابن عباس ،	دفع استدلالهم بحديث
« أراد أن لا يخرج أمته »	٢٨٢ التفريط
مذهب واحد ممن أهل	دفع المصنف قول من
٢٨٦ البيت مذهب باقيهم	٢٨٣ قال لم لا يجوز أن يجمع بما
لا ينعقد الإجماع مع مخالفة	جمع به الإمام الطحاوي
٢٨٧ أهل البيت	أقوال العلماء في تأويل
الاعتماد على ما أجمع عليه	٢٨٤ حديث الجمع الذي رواه
٢٨٧ أهل البيت وأهل المدينة	الترمذي عن ابن عباس
الإمام مالك رحمه الله قائل	رضى الله عنها
٢٨٧ بالاشتراك في وقت الظهور	تصويب أبي هريرة لابن
والعصر والمغرب والعشاء	٢٨٥ عباس رضي الله عنها في
٢٨٧ ما معنى الاشتراك عند	قضية تأخير المغرب
الإمام مالك	

صفحة	صفحة
معارضة الإجماع	مستند مالك في هذه ٢٨٧
٢٩١ شرط حجية الاجماع كون	المستلة حديث ابن عباس
سنده مما أجمع علماء العصر	رضي الله عنها
على إفادته ذلك الحكم	مذهب سيد الأئمة جعفر ٢٨٨
٢٩٢ مجرد اجتماع الأمة لا يوجب	الصادق رضي الله عنه في
القطع	الجمع
٢٩٢ معنى قول النووي، ومن	كلام المصنف على حديث ٢٨٨
التسخ ما عرف بدلالة	الشرب
الاجماع	الجمع بين الأحاديث ٢٨٩
٢٩٣ ما هو المراد من قول أهل	المختلفة
أصول الفقه ، أن الإجماع	متى يمكن الجمع لم يبح ٢٨٩
لا ينسخ ولا ينسخ	لنا القول بالنسخ
٢٩٣ يقدم سند الإجماع على	معنى الأخذ بإحاديث ٢٨٩
كل حديث مخالف له	الرخص رؤيتها كذلك مباحة
٢٩٤ لا يستبعد أن يكون حديث	
الشرب الذي رواه الترمذي	
معللاً	الدراسة الثامنة
٢٩٥ نقد المصنف على قول	فبما إذا عارض الإجماع ٢٩٠
الصيرفي في الاجماع	الحديث الصحيح
٢٩٦ تلقى الأمة لحديث الشيخين	تصريح . أهل الأصول ٢٩١
	بوجوب نسخ الحديث عند

صفحة	صفحة
مسنداً برجال ثقات	إنما يوجب قطع النصيحة
الدراسة التاسعة	لاقطع عدم المعارض
في الفرق بين الظاهرية ٢٩٩	القياس في مقابلة النص ٢٩٦
وبين أصحاب الظواهر	حرام
سبب إفراد هذه الدراسة ٢٩٩	سند الإجماع لا بد أن ٢٩٦
ما هو المراد من ٢٩٩	يكون نصاً
” الظاهرية ، ،	من يدخل في أهل ٢٩٦
الإجماع لا يخرج بخلاف ٢٩٩	الأجماع ؟
الظاهرية	قول السيوطي ، ان ابن ٢٩٧
مذهب الظاهرية مردود ٢٩٩	حزم ظاهري لا يقدح
بالكتاب والسنة	خلافه في الإجماع
الرد على بعض أهل ٣٠٠	الظاهرية الجامدة بالنسبة ٢٩٦
الأصول من الحنفية حيث	إلى مشايخ الحديث والفقهاء
قالوا ان حكم أهل الظاهر	كشجرة سوداء في ثور أبيض
حكم البغاة	التعطل ممتنع في كلماته ٢٩٨
جمود الظاهرية على ما ٣٠٠	صلى الله تعالى عليه وسلم
ورد الحديث فيه	يجب نقل الإجماع إلينا ٢٩٨
إمام الأئمة الإمام أبو ٣٠٠	مع جميع شرائط صحة
عبدالله البخاري من أصحاب	النقل
	قلنا يوجد إجماع ينقل ٢٩٨

صفحة

صفحة

- الظواهر
إخراج البخارى عن بخارا ٣٠١
أصحاب الظواهر هم أهل ٣٠١
الحديث وخيار العلماء
والفرقة الناجية إن شاء الله تعالى
- سبب نزول "يأياها الذين ٣٠٥
آمنوا لاتستلوا عن أشياء،
الآية
النظر والتفتيش فى النصوص ٣٠٧
له حكم السؤال

الدراسة العاشرة

- أصحاب الظاهر إنما يتكرون ٣٠٢
القياس الخفى
وجه تسميتهم بأهل الظواهر ٣٠٢
موافقة الصوفية الكرام ٣٠٣
لأصحاب الظواهر فى عدم
رؤيتهم صرف النصوص
عن ظواهرها
- فى بيان أن المتفق عليه ٣٠٨
من الأحاديث هل يفيد
الظن أو القطع؟
سياق رسالة المؤلف فى ٣٠٩
هذا الباب المسماة "بغاية
الإيضاح فى المحاكاة
بين النووى وابن الصلاح،
الأمة فى إجماعها معصومة ٣٠٩
عن الخطأ
- الأسرار الباطنة التى تصدر ٣٠٣
من الصوفية ليس رفضاً
للمعنى الظاهر
- الظاهر عند مشائخ الصوفية ٣٠٣
والحديث كالنص
الدليل المثبت أن الظاهر ٣٠٥
كالنص
- لوحف رجل بطلاق ٣١٠
امراته أن ما فى الصحيحين
من قول النبى صلى الله
عليه وسلم لم يحث

صفحة	صفحة
الدليلين	قال النووي انه لا يلزم من ٣١٠
سياق دليل ابن الصلاح ٣١٦	إجماع الأمة على العمل
بأبسط ممانر	بما فيها إجماعهم على
تشديد دليل ابن الصلاح ٣١٨	القطع
في هذه المسئلة	إجماع المحدثين وموافقة ٣١١
الجمع بين كلامي ابن ٣١٨	علماء المذاهب الأربعة
الصلاح في هذا الباب	على ما قال ابن الصلاح
انتقاد المصنف على قول ٣٢٠	من الخير المحتف ٣١٢
شارح النخبة " الا ان هذا	بالقرائن ما أخرجه الشيخان
مختص بما لم ينتقده أحد	تلقى الأمة أقوى في إفادة ٣١٢
من الحفاظ ،	العلم من كثرة الطرق القاصرة
البحث عن أحاديث ٣٢٢	الإمام الحافظ جلال الدين ٣١٣
الصحيحين التي تكلم فيها	السيوطي مجدد وقته
الحفاظ	الترجيح بالدليل دون نقل ٣١٤
الدارقطني تكلم على بعض ٣٢٢	المعتضدات من الأقاويل
أحاديث الصحيحين	تحرير دليل ابن الصلاح ٣١٤
أحاديث الصحيحين ٣٢٢	في هذه المسئلة
مقطوعة بالقطع النظري دون	تحرير دليل النووي في هذه ٢١٥
الضروري	المسئلة
ابن حزم الظاهري عمد ٣٢٣	الموازنة والمواجهة بين ٣١٥

صفحة

صفحة

- تعلق البخارى بالصيغ
الجوزم انقطاعاً قادحاً
- رد النووى على ابن حزم ٣٢٣
في قوله المذكور
- قول النووى أن ابن حزم ٣٢٣
أباح الملاهى ولعم أنه لم
يصح في تحريمه حديث
صحيح
- جميع ما في الصحيحين ٣٢٣
يجب العمل به من غير
توقف ونظر
- الشيخان هما إماما فن ٣٢٤
الجرح والتعديل
- وجوب العمل بالأحاديث ٣٢٤
المتكلم فيها
- ما ضعف من أحاديث ٣٢٤
الصحيحين فهو مبنى على.
علل ليست بقادحة
- الأجزاء التى صنفت في ٣٢٥
الجواب عن أحاديث
- الصحيحين التى تكلم فيها
الجواب الإجمالى الذى ذكره ٣٢٥
- السيوطى عن هذه
الأحاديث
- ابن المدينى كان يقول في ٣٢٥
حق البخارى ما رأى مثل
نفسه
- الإمام مسلم عرض كتابه ٣٢٥
الصحيح على أبى زرعة
الرازى
- رد المصنف على بعض ٣٢٧
أهل زمانه في قوله ان
الانتقاد في حديث
الصحيحين يوجب التوقف
في العمل
- الدراسة الحادية عشرة
- في إبطال قول من يدعى ٣٢٨
مساواة حديث غير
الصحيحين بحديثهما في

صفحة	الصححة
في معرفة الصحيح والعلل	نص العلامة ابن الهمام
٣٣٤ ابن المديني كان أعلم أقرانه	٣٢٩ في إدعاء المساواة في
بعلل الحديث	الصححة بين حديث
٣٣٤ اعتناء الشيخين في جمع	الصحيحين وغيرها
كتابهما بالصححة	انتقاد المصنف على
٣٣٥ لم يقع التصريح من	٣٣٠ العلامة ابن الهمام في ما
الشيخين بشروطها	ادعى، وبسط القول في
٣٣٦ تفصيل وجوه أخصية	ذلك
الصحيحين	الترتيب بين صحاح الأحاديث
٣٣٦ سبب ضعف هشيم في	٣٣١ تأييد مذهب الحنفية إنما
حديث الزهري	يحصل بصيرورة الصحيحين
٣٣٦ ضعف همام في ابن جريج	كغيرهما من الصحاح
٣٣٧ تلفيق الاسناد من رجال	منزلة الصحيحين
الشيخين	٣٣٢ أبو جعفر الطحاوي يقول
٣٣٧ أحمد بن عبد الرحمن اختلط	٣٣٢ في بعض المواضع "فما
بعد الخمسين ومائتين وسلم	قال أبو حنيفة باطل،،
أخذ عنه قبل ذلك	إجماع العلماء في تقديم
٣٣٧ وجه إخراج مسلم عن بعض	٣٣٣ البخاري على مسلم ثم مسلم
الضعفاء	على أهل عصره من بعده
٣٣٧ سبب رواية مدلم عن غير	

صفحة	صفحة
٣٤٢	الأثبات
الحاج في منعه التواتر	اعتذار مسلم حين عاتبه ٣٣٧
٣٤٢	أبوزرعة على روايته عن
الصحيحين ما ثمان وعشرون	بعض الضعفاء
حديثاً	٣٣٨ مروان بن الحكم له
٣٤٢	موقوفات الأعمال وشنائع
اجماع المحدثين على أن	الافعال
جرح الجراح في حديث	سبب رواية الخذاق عن ٣٣٨
الكتابين إنما يؤثر في فقد	رجال ليسوا على بالة
القطع بالصحة	تلقى الأمة للصحيحين ٣٣٩
٣٤٤	بالقبول
دفع المصنف قول من قال	دفع قول من قال إنهم ٣٤٠
إن أحاديث غيرها أقوى	اتفقوا على وجوب العمل
مما تكلم في الصحيحين	بما في الصحيحين لا على
لعدم الجرح فيها	صحته
٣٤٤	تواتر تلقي الأمة لها بالقبول ٣٤١
الدارقطني طعن في إمام	نصن ابن أمير الحاج في ٣٤١
الائمة أبي حنيفة رحمه الله	منع التواتر المذكور
٣٤٤	إثبات التواتر على التلقي ٣٤١
الخطيب البغدادي قد أقرط	وبسط القول فيه
في طعن أبي حنيفة رحمه	
الله ولم يعابهما	
٣٤٥	شروع في الجمع بين ترك

صفحة

صفحة

- العمل ببعض أحاديثها وتلقى الأمة لها بالقبول اعتمدت من قبل أبي حنيفة ٣٤٥
- أن الصف الأول يحرس في الركعة الأولى خلاف النص لم يبلغ الحديث الشافعي ٣٥٠
- في هذه المسئلة نص الشعرائي في هذا ٣٤٥
- الباب الأئمة الأربعة لم ينجحوا ٣٥١
- الاجماع على التلق سبب كثرة الأقيسة في ٣٤٦
- دفع المصنف قول من قال ٣٥١
- إن الأئمة قد قدموا بعض الأحاديث المعارضة لها قال الشافعي ٣٤٧
- في الصحيحين استحسنت فقد شرع ، ،
- بيان وجوه ترك الناس ٣٥٣
- العمل بما في الصحيحين تدوين الأحاديث في الأسفار ٣٤٩
- الوجه الأول ترك العمل بعد عصر التابعين الإمام مالك قد أنكر النص ٣٤٩
- بما في الصحيحين لكون المتفق عليه الصحيحان في أفراد يوم الجمعة بصوم لم يبلغ بعض الأحاديث ٣٥٠
- المعارض ناسخا ما لكأ رحمه الله طرق حديث النهي في أفراد ٣٥٠
- الوجه الثاني حمل حديث الشيخين على حالة يوم الجمعة بصوم نادرة
- وجه الثالث تقديم حديث ٣٥٤

صفحة	صفحة
في الكلام على وهن هذا التمسك	غير الصحيحين لفقهِه الراوى
نقد المصنف على كل جزء ٣٥٦	الوجه الرابع تقديم حديث ٢٥٤
من كلام ابن الهمام بأبسط مما مر	غير الصحيحين لموافقته القياس
الشيخ الدهلوى من المنتهيين ٣٥٦	الوجه الخامس ترك العمل ٣٥٤
بالصلابة للمذهب	بحديث الصحيحين لكونه من باب الرخصة والحديث المعارض من باب العزيمة
صححه الحديث في غير ٣٥٧	بيان وجوه ترك أتباع ٣٥٥
الصحيحين بمعنى الظن	المذهب الحنفى العمل بما فى الصحيحين
الغالب فى صدق صدوره عن النبي صلى الله عليه وسلم	الوجه الأول تركهم العمل ٣٥٥
قد تقرر عند الحنفية أن ٣٥٨	بالصحيحين متمسكاً
التعديل متى غلب على الجرح جعل الجرح كأن لم يكن	بحديث من السنن المشهورة
الترجيح المتنازع فيه هو ٣٥٩	الوجه الثالث فى ترك العمل ٣٥٥
ترجيح الحفاظ والفقهاء	يما فى الصحيحين التمسك
الناظرين فى كتب الحديث	بآثار الصحابة .
دون المخرجين المشترطين	” ابراز الضمير للمصنف ٣٥٦
	الخبير؛ رسالة للمؤلف

صفحة	صفحة
بالسؤال عن صحة الأحاديث وسقمها	الإمام مسلم ألغى اللقاء ٣٥٩ بعد المعاصرة
انسداد باب رؤية النبي صلى الله عليه وسلم في المنام	مروى مسلم لا يساوى مروى ٣٥٩ البخارى ^٢
بالدخول على الملوك والسلاطين	ليس كتاب أضيّق في ٣٦١ الشروط على وجه الأرض من الصحيحين
الحافظ السيوطى قال ٣٦٦ بقطعية ما في الكتابين	موافقة أكثر المجتهدين ٣٦١ بشروط الشيعين
رب حديث صحيح عند ٣٦٧ أهل الفن لا يثبت عند	كثرة الظنون لها تأثير في الإصابة ٣٦٢
العارفين من طريق الكشف	من ترك الحديث ٣٦٣
ما كشف للشيخ الأكبر ٣٦٨ في قراءة صحيح البخارى على	الصحيح مع العلم به من الفقهاء ارتكب ما يحرم عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم	حكم العارفين بأصححة ٣٦٥
سؤال الشيخ الأكبر رضول ٣٦٨ الله صلى الله عليه وسلم عن	الكتابين على غيرهما
حكم الطلاق الثلاث	الدلائل الثلاث التي اجتمعت ٣٦٥ على أصحيتها
بلفظ واحد في المنام	الحافظ جلال الدين السيوطى ٣٦٦
سؤال الشيخ الأكبر رسول ٣٦٩	يشافهه صلى الله عليه وسلم

صفحة

صفحة

- كان كثير الرؤيا للنبي صلى
الله عليه وسلم يقظة ومناماً
موسى بن ماهيل كان ٣٧١
كثير المشاهدة لرسول الله
صلى الله عليه وسلم
٣٧٠ مكاشفة ابن فورك رحمه
الله تعالى وسؤاله رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن
حديث (حب الى من
دنياكم) الخ
بعض آداب الإقامة ٣٧١
بالمدينة المشرفة
استشارة بعض أهل الصفا ٣٧١
من حضرة النبي صلى الله
عليه وسلم في كل مسألة
في المنام
تصحیح الشيخ الأكبر بعض ٣٧١
الأحاديث بالكشف من
حضرة النبي صلى الله
عليه وسلم
أبو موسى المنبر المالكي ٣٧١
رؤيا الامام بقي بن مخلد ٣٧٣

صفحة

صفحة

بالمعنى
تقديم الحديث لموافقة ٣٩٢
القياس انما يتأتى فيما اذا
تساويا فى الصحة
الأخذ بالعزيمة مع اعتقاد ٣٩٣
إباحة العمل بالرخصة
لا يسمى تركاً
الرد على من تمسك بآثار ٣٩٣
الصحابة
اعتماد الصحابة على قول ٣٩٤
بعض التابعين أزيد من
الاعتماد على أنفسهم
أين التعارض بين حديث ٣٩٥
أبى هريرة رضى الله عنه
فى الفسلات السبع من
ولوغ الكلب وبين أثره
فى أجزاء الثلاث
أثر أبى هريرة المذكور ٣٩٥
موقوف عليه
الحجة فى رواية أبى هريرة ٣٩٦

وسقاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم إياه اللبن فى
المنام
الرؤية عامة فى قوله صلى ٣٧٣
الله عليه وسلم (من رآنى
فى المنام) الحديث
تنبيه حسن
هل الوجوه السابقة تكفى ٣٩٠
فى الاعتذار لمن ترك العمل
بما فى الصحيحين أم لا؟
لا حاجة إلى النسخ ٣٩١
الاجتهادى المعروف فى
الفقهاء المتأخرين
حمل أحاديث الصحيحين ٣٩١
على الاعتذار غير مقبول
كان النقل بالمعنى فى ٣٩١
الصحابة بحيث لا يفوت
منه معنى اللفظ المتروك
مذهب المحققين فى النقل ٣٩٢

صفحة	صفحة
هريرة لافي رأيه	يستعمل القياس دون
والعذر عن أبي هريرة إن ثبت ٣٩٦	الأخير ، ،
عنه هذا الأثر أن حديثه	ترك الإمام أبي حنيفة قياس ٤٠٠
محمول على الاختيار والأحوط	الفقهية في الصلوة على
والأثر على الرخصة	غير الصلوة
إسماعيل بن عياش متروك ٣٩٦	قال أبو حنيفة بجواز الوضوء ٤٠٠
الحديث	بنييذ التمر لحديث ابن
	مسعود رضى الله عنه
ذيل حسن لهذه الدراسة	قال الخوارزمي " الخطيب ٤٠٠
دفع المصنف قول من ٣٩٨	وأمثاله يقولون إن أبا حنيفة
قال إن الضعف الطارى	ترك العمل ببعض
فيما دون أممي لا يضر	الأحاديث ولكنهم لم يعلموا
الإمام وفيما فوق الإمام	أنه إنما تركها لأحاديث
لا أقبل الجرح	أصح منها
أحمد بن حنبل رضى الله ٣٩٨	لايسع لمقلد الإمام أبي ٤٠٠
تعالى عنه يرى تقديم	حنيفة أن يحكم على مأخذه
الضعاف على الأقيسة في	بالصحة بمجرد أخذه به
الأحكام	
رد الخوارزمي قول الخطيب ٣٩٩	الدراسة الثانية عشرة
البغدادى أن أبا حنيفة كان	في ابداء حسن الطوبة إلى ٤٠٢

صفحة	صفحة
علمه وأدبه وعبدنا الله على هداه	الامام الأجل أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولزوم التأديب به وبمذهبه والذب عنه ورد ما قيل فيه ،
دأب المؤلف بمذهب إمام ٤٠٤ الأئمة أبي حنيفة	سبب إفراد هذه الدراسة ٤٠٢ ما تركت مذهب أبي حنيفة ٤٠٢ إلا فيما خالف الحديث الصحيح ولم يظهر على جواب المذهب عن ذلك الحديث
ليس في عنق أحد من ٤٠٤ مقلدة مذهب أبي حنيفة قلادة من أحد منهم غير أبي حنيفة	العمل بوصية الإمام ٣٠٣ لا يسمى تركاً لمذهبه من الجهل الشنيع انتساب ٤٠٣ أقوال التابعين إلى المتبعين
بيان وجوه الخلاف والوفاق ٣٠٥ مع أبي حنيفة في المسائل	للإمام مناقب كثيرة ٤٠٣ ملأت الآفاق وأقربها أهل الخلاف والوفاق
ترك المصنف مذهب ٤٠٥ أبي حنيفة إذا عارضه حديث صحيح .	مالي لا أعرف حقه وقد ٤٠٣ رييت أنا وآبائي على موائد
أمثلة هذا الترك ٤٠٥ مسئلة تعجيل الرواتب ٤٠٥ عقب الفرائض .	
إثبات تأخير الرواتب ٤٠٦ وانفصالها عن الفرائض	
دفع المصنف قول من قال ٤٠٦ ان الفصل المطلوب يحصل	

صفحة	صفحة
من حسن الظن إلى الامام	بالتأخر من مصلی
العمل يكنى فيه حسن ٤٠٨	القرض
الظن	كان بعض الصحابة يخرج ٤٠٦
حديث "لا ترفع الأيدي" ، ٤٠٨	من المسجد لحصول
حديث معلول ضعيف	الفصل
صاحب الهداية ديدنه ٤٠٨	تقديم المصنف قول أبي حنيفة ٤٠٧
إيراد الضعاف من	لحسن الظن إليه إذا كان
الأحاديث	القول متعيناً معلوماً عنه
ما هو محل حسن الظن ٤١٣	وخالفه قول تابعي من
بالأئمة الكبار ؟	غير علماء أهل البيت
دقيقة أدب آخر مع مذهب ٤١٣	أمثلة المعمولات عند ٤٠٧
أبي حنيفة	المصنف من مذهب
مسئلة رفع اليدين في ٤١٤	أبي حنيفة
قنوت الوتر	ومسح الرقبة في الوضوء ليس ٤٠٧
عبد الله بن عمر رضی ٤١٤	فيه حديث مرفوع
الله عنها كان لا يرى أصل	ولا موقوف
القنوت لا في الفجر ولا في	وجوب التكبير قبل قنوت ٤٠٨
الوتر	الوتر ليس فيه حديث
الإمام ابو حنيفة بنی ٤١٤	مرفوع
مذهبه على مرويات عبدالله	اعتقاد الوجوب لا يحصل ٤٠٨

صفحة

صفحة

خمسة من الصحابة ٤١٦
لا يرون الزكاة في الحلى

عائشة رضى الله عنها ٤١٧
كانت ترى الزكاة في الحلى
ولا ترى في مال اليتيم

مذهب أبي حنيفة في هذه ٤١٧
المسئلة أوفق بالحديث
مسئلة قنوت الوتر في تمام ٤١٧
السنة

اتفاق الأمة على وجوب ٤١٧
صلاة الوتر في تمام السنة

متمسك الشافعى وأحمد ٤١٧
في هذه المسئلة

الحسن البصرى لم يدرك ٤١٨
عمر رضى الله عنه

قال النووى لم أر من ٤١٨
الشافعية من أتى بمرفوع
في هذا الباب

البحث في منع قتل ٤١٨
الملتحجى إلى الحرم وأن

بن مسعود رضى الله عنه
وآثاره

خلاف الحنفية مع عبد الله ٤١٥
بن مسعود رضى الله عنه
في مسئلة رفع اليدين في
قنوت الوتر

دأب المؤلف اذا كان ٤١٦
قول الإمام مؤيداً بسند
من الشريعة

فروع الوفاق مع أبي حنيفة ٤١٦
رحمه الله

مسئلة الزكاة في حللى ٤١٦
النساء

تضعيف الترمذى لحديث ٤١٦
عمرو بن شعيب يختص
بطريق خاص

ابن لبيعة والثنى بن الصباح ٤١٦
ضعيفان

استدلال الشافعى ومالك ٤١٦
على نفي الزكاة في الحللى

صفحة	صفحة
قتل ابن خطل محمول على الخصوصية	إباحة قتل المؤذيات يقتصر على الخمس المذكورة في الحديث
جواب الشافعي عن ٤٢١	من خصائص الحرم أنه ٤١٩
الأحاديث المحرمة قتل الملتجى	لا يجوز القتال فيه
رد ابن دقيق العيد تأويل ٤٢١	مذهب أبي حنيفة ٤١٩
الشافعي لهذه الأحاديث	في هاتين المسئلتين أرجح
شواهد مذهب أبي حنيفة ٤٢٢	بعث عمرو بن سعيد بن ٤١٩
في هذه المسئلة	العاص الجيوش إلى مكة
مذهب أبي حنيفة في ٤٢٣	لقتال عبد الله بن الزبير
المسئلة الثانية منصور بالنقل والعمل	ذكر ما جرى بين عمرو بن ٤٢٠
مقتضى العلة أن يتقيد ٤٢٣	سعيد هذا وأبي شريح
الحكم بها وجوداً وعدمًا	خويلد بن عمر الخزاعي في هذه المسئلة
الرد على من علل حديث ٤٢٣	ابو شريح هذا صحابي أسلم ٤٢٠
الخمس وعدى إلى غيرها من المؤذيات	قبل الفتح
تعليق الحكم بالألقاب ٤٢٤	قول أبي حنيفة في المسئلة ٤٢٠
لا يقتضى التخصيص	الأولى هو منطوق الأحاديث الصحيحة
دفع المصنف قول من ٤٢٥	حديث أنس بن مالك في ٤٢١

صفحة

صفحة

- قال إن إباحة قتل هذه
الخمسة معللة بفسق
العدوان
- الصحابة
عمل أهل المدينة من ٤٢٩
أقوى حجج الدين عندنا
- قياس قتل المرتجى إلى ٤٢٥
الحرم على قتل المؤذيات
الخمسة باطل بوجهين
- اجتماع أهل المدينة المطهرة ٤٢٩
حجة عند الإمام مالك
عول الإمام مالك في ٤٢٩
إرسال الدين حالة القيام
في الصلوة على عمل أهل
المدينة
- انتقاد المصنف على الحنفية ٤٢٦
حيث لم يقلوا بتحريم
المدينة كنحر مكة
المعظمة
- أقوال المالكية في الإرسال ٤٣٠
والقبض
- الاستدلال على تحليل ٤٢٦
المدينة ضعيف
- الإمام مالك ربما يروى في ٤٣٠
"الموطأ"، ما يخالف
مذهبه
- دأب المصنف فيما إذا ٤٢٦
ترجح مذهب الغير على
مذهب الإمام بالصنعة
الحديثية
- لم يتفرد مالك في الإرسال ٤٣٠
المذكور
- سبب ضعف مذهب أبي ٤٢٧
حنيفة من جهة الحديث
- الانتقاد على الشيخ الدهلوي ٤٣١
حيث ينفي الدليل للإرسال
- بناء مذهب أبي حنيفة ٤٢٧
في الخلافات على آثار
- إثبات حجية عمل أهل ٤٣١
المدينة دون الآثار

صفحة

صفحة

لم رجح الشافعى حديث ٤٣٤
الأذان قبل الفجر

كثرة خلاف الحنفية ٤٣٥
مع أهل المدينة

من أعظم الجفاء تسمية ٤٣٥
محمد بن الحسن الشيبانى
كتابه " باختلاف أهل
المدينة والكوفة ، ،

اجتماع أهل بيت النبوة ٤٣٥
أقوى حجة من عمل
أهل المدينة

إثبات حجية اجتماع أهل ٤٣٦
بيت النبوة

ذكور بنى هاشم والمطلب ٤٣٦
إذا اجتمعوا على شئ
وتوارث ذلك فيهم فهو
عندنا حجة

قالوا صحيح مسلم ملاّن من ٤٣٧
الشيعية

الانتقاد على موضعين من ٤٣٧

المالكية يؤولون الأحاديث ٤٣٢
الصحيحة عن ظواهرها
ويتركون آثار الصحابة
بعمل أهل المدينة

عند الإمام مالك لا يجزى ٤٣٢
صوم الولي عن الميت

قال الشافعى كل حديث ٤٣٣
جاء من أهل العراق وليس

له أصل فى الحجاز فلا
نقبله وإن كان صحيحاً

عند المصنف يقدم عمل ٤٣٤
أهل المدينة على الحديث
الصحيح من غير
الصحيحين

أهل الحديث قد أجازوا ٤٣٤
الصيام عن الميت

حديث العراقيين اذا جاء ٤٣٤

من غير طريق الشيخين
ولا يوجد له أصل عند

الحجازيين لا يقبل

صفحة	صفحة
النصوص والإلهام والكشف	”فتح القدير“ ،
معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ”لعن الله كل ذواق مطلق“ ،	أحدهما قوله في مبحث ٤٣٧ الطلاق أما ما فعله الحسن فرأى منه
المقاصد الصحيحة لكثرة الطلاق	٤٣٨ ثانيهما في باب الغنائم
حكم معارضة عمل أهل البيت بالأحاديث الصحيحة	حيث تكلم على قول أبي جعفر محمد بن علي الباقر رضي الله عنهما
حكم معارضة النصوص بعضها مع بعض	٤٣٨ الفجعة كل الفجعة على الأمة أن خلت كتب المذاهب الأربعة عن مذهب أهل البيت
نفي التعارض بين الحديث المذكور و عمل سيدنا الحسن رضي الله عنه	رسالة مفردة للمؤلف في ٤٣٨ انتقاد هذين الموضعين
سبب كثرة طلاق الحسن رضي الله عنه	الكلام على الموضع الأول ٤٣٨ من الموضعين
تلون العارف بالتجليات الإلهية خير من التمكن	ذكر ما جرى بين أبي ٤٣٩ حنيفة وجعفر بن محمد في مسألة القياس .
اختصاص النكاح ببعض الأسرار	عمل أهل البيت على ٤٣٩ تأييد مذهب الشافعي في ٤٤٢

صفحة

صفحة

- أن النكاح لا ينعقد بلفظ
التعليك
٤٤٤ متى يرجح عند المصنف
حديث أبي حنيفة رضي الله
عنه
٤٤٤ دأب المصنف فيما إذا
ترجح مذهب غير أبي حنيفة
بالصنعة النظرية
٤٤٥ لا يساهم أحد من الأئمة
السابقين واللاحقين أباً
حنيفة في نظره الثاقب
٤٤٦ قول مالك لما سئل عن
أبي حنيفة رضي الله عنه
قال الشافعي من أراد
الحديث فعليه بمالك ، ومن
أراد الجدل فعليه بأبي
حنيفة
٤٤٦ الكلام في الذب عن أبي
حنيفة وبراءة ساحته
الطاهرة عما قيل فيه
٤٤٦ المؤلف كان يدرس كتاب
- أن النكاح لا ينعقد بلفظ
التعليك
٤٤٢ ما معنى قول العارفين ،
مقام النزول أتم من مقام
العروج
٤٤٢ "أنوار للوحد ، ، كتاب
للمؤلف في البحث من
أسرار الصوفية
٤٤٢ أهل بيت النبي صلى الله
عليه وسلم لا يزوجون
إلا من أهل الجنة
ذكر ما جرى بين علي
رضي الله عنه ورجل
من ممدان في كثرة طلاق
الحسن رضي الله عنه
٤٤٣ الدقيقة الواجبة الرعاية
عند المصنف مع مذهب
أبي حنيفة رضي الله عنه
٤٤٣ العلة الطارئة على السند
بعد أبي حنيفة لا يضمر

صفحة

صفحة

في أصل الإيمان	٤٤٦	”الهداية“
العمل عند المحدثين شرط	٤٤٦	الجزري في جامع الأصول
كمال الإيمان		ذب عنه أبي حنيفة
سبب رمي المعتزلة أبا	٤٥٠	رضي الله عنه
حنيفة بالإرجاء	٤٤٧	جرح الإمام النسائي على
يصح من حيث العربية	٦٥٠	أبي حنيفة رحمه الله تعالى
تسمية أبي حنيفة مرجئاً		وذكره في كتاب الضعفاء
طرح الظواهر هو العدل	٤٥١	جرح النسائي غير مضر
في تحقيق المعاني العقلية		فلا يقبل
سبب قول المحدثين وأرباب	٤٥١	جرح البخاري على أبي
الظواهر أن أبا حنيفة		حنيفة رحمه الله
مرجئ	٤٤٨	شروع في الجواب عن
قول المرجئة كيف ينسب	٤٥١	جرح البخاري وبسط القول
إلى أبي حنيفة؟		في ذلك
أبو حنيفة جبل من جبال	٤٥٢	تحقيق معنى ”المرجئة“
الله الشوامخ في غزارة	٤٤٨	عقيدة المرجئة
علم النقل والعقل	٤٤٨	اشتباه مذهب المرجئة
نقد المصنف على قول	٤٥٢	بمذهب أهل السنة
البخاري ”سكتوا عن رأيه		والجماعة
وحديثه“	٤٤٩	عند المعتزلة العمل داخل

صفحة	صفحة
لا يعرف في عدة أقاليم ٤٥٢	في السند والهند
مذهباً غير مذهبه	٤٥٣ تعاصر معين الدين السجزي
من أراد الاطلاع على من ٤٥٢	مع الغوث الأعظم
أخذ الحديث عن أبي	٤٥٣ نص الجزري في الذب
حنيفة فعليه أن ينظر	عن أبي حنيفة وهو
” عقد الجمان في مناقب	أحسن شئ في هذا الباب
أبي حنيفة النعمان ، ،	٤٥٤ الدليل الواضح في صحة
تأويل قول الغوث الأعظم ٤٥٢	مذهبه وعقيدته
في الغنية ” لا تواكلوهم	٤٥٤ قد جمع أبو جعفر الطحاوي
ولا تناكلوهم ، ،	كتاباً سماه عقيدة أبي
رؤيا المصنف حين تردده ٤٥٢	حنيفة
في بعض أقوال مذهب	٤٥٤ ألف من عرفاء السند
أبي حنيفة -	والهند وصلوا إلى الله
معنى قول الغوث الأعظم ، ٤٥٣	بتعبدهم بفقهه
رجل واحد من مذهب	٤٥٤ رؤيا معاذ الرازي في فضل
أبي حنيفة ولي على وجه	فقه أبي حنيفة
الأرض	٤٥٤ رؤيا رجل آخر في فضل
لا يوجد رجل يكون على ٤٥٣	فقه أبي حنيفة
مذهب غير أبي حنيفة	

فهرس

ما فى الهوامش

صفحة	صفحة
بالأحاديث الشريفة من الصحيحة والضعيفة	الانتقاد على الحكاية التى ٨٠ نقلها المصنف عن وكيع
صحيح ابن خزيمة من ١٤٣ الكتب التى قد انعدمت قبل زمن الحافظ ابن حجر المستغلاى	وكيع رحمه الله من أبر ٨٠ أصحاب أبى حنيفة بأبى حنيفة ثناء وكيع على أبى حنيفة ٨١ وأصحابه النبلاء
كم فى كتاب ابن خزيمة ١٤٣ من حديث محكوم بصحته وهو لا يرتقى إلى الحسن	ابن حزم كان يقع ٨٢ فى الأئمة الكبار باقبح عبارة وأشنع رد
كثير بن عبد الله واه ١٤٣ "العمدة"، كتاب فى ١٤٤ الأحكام للمقدسى	لسان ابن حزم وسيف ٨٢ الحجاج شقيقان حديث "إن الجزية ٩٢ لا تؤخذ من العرب،"
الإمام العلائى ليس من ١٤٨ الحنفية كما زعمه المصنف الانتقاد على الحكاية التى ١٥٥	إن من حسن الظن بأبى ١٠٤ حنيفة أنه أحاط

صفحة

فقاه الراوى مما يثبت به ٢٠٧
الترجيح

حديث التعفير فى المرة ٢٠٩
الثامنة إنما روى عن عبدالله
بن مغفل رضى الله عنه
لاعن معقل بن يسار كما
زعم المصنف

حديث "لا أشبه الله ٢٥٨
بطنه" منقبة لمعاوية رضى
الله عنه على رغم المصنف
تعريف الحديث الصحيح ٢٦٨
بالمعنى الأخص

الحديث الصحيح بالمعنى ٢٦٨
الأعم يشمل الصحيح بالمعنى
الأخص والحسن وبعض
الضعيف

ومما يصحح الحديث عمل ٢٦٩
العامة على وفقه

اتفاق العلماء على العمل ٢٧٩
من صفات قبول الحديث

صفحة

نقلها المصنف عن مالك
فى تقدير الصاع بخمسة
أرطال وثلاث

فقد الحافظ العيني على ١٥٧
ابن القطان فى قوله "علته
ضعف أبى حنيفة" ،

الانتقاد على صاحب ١٦٠
"الخرانة" ، حيث نسب
عبارة "روضة العلماء" ،
إلى صاحب الهداية

الشعراوى شافعى وليس ١٦٣
بحنفى

الانتقاد على الزيادة التى ١٩٧
نقلها المصنف فى حديث
الزهرى عن سالم عن أبيه
فى رفع اليدين

بيان إسناد المناظرة التى ٢٠٥
وقعت بين أبى حنيفة
والأوزاعى فى باب رفع
اليدين

صفحة	صفحة
٢٨٥	الحديث يعتضد بقبول ٢٧٠
٢٨٥	أهل العلم
الجمع الصدورى صريحاً	تعريف الحديث المقبول ٢٧٠
٣٠١	إذا تلقت الأمة الضعيف ٢٧١
عبد الله بن المبارك هو من	بالقبول يعمل به على
خواص أصحاب أبي حنيفة	الصحيح
رحمه الله	القول باشتراط أخذ أهل ٢٧١
٣٠١	العلم بالحديث ليس مما
كان بين اسماعيل والد	تفرد به الإمام الترمذى بل
البخارى وبين الإمام أبى	هو قول جميع أهل العلم
حفص الكبير صداقة	من يعتمد عليهم
أكيدة	قول الإمام مالك فى هذا ٢٧٢
الإمام أبو حفص الكبير ٣٠١	الباب
من شيوخ البخارى	اتفاق السلف وتوارثهم أصل ٢٧٣
حسن عشرة الإمام أبى ٣٠٢	عظيم فى الفقه
حفص الكبير مع تلميذه	استحسان القدماء تأويل ٢٨٤
محمد بن اسماعيل	الإمام الطحاوى فى حديث
٣٠٣	الجمع بين الصلوتين
سبب انحراف البخارى عن	راوى الحديث أدرى بالمراد ٢٨٤
مذهب أهل رأى	من غيره
٣٠٤	
سبب إخراج البخارى عن	
بخارا فى الخرجة الأولى	
٣٠٤	
إخراج البخارى عن بخارا	

صفحة

صفحة

- في المرة الثانية لمسئلة خلق
الايمان
- مجرد رواية الصحيحين ٣١٣
لايوجب القطع
- منزلة الإمام أبي حفص ٣٠٥
الكبير في علم الرواية والإسناد
- منع الإجماع على قطعية ٣١٣
الصحيحين
- أعيان بخارا في علم الرواية ٣٠٥
والاسناد
- رواية الصحيحين تفيد ٣١٤
الظن القوى
- سبب إخراج البخاري عن ٣٠٦
بخارا في المرة الثالثة
- تلخيص كلام المؤلف في ٣١٩
سياق دليل ابن الصلاح
والنوى
- ترجمة الإمام محمد بن أحمد ٣٠٧
بن حفص
- الدليل الذي ساقه المؤلف ٣٢١
لايختص بالمتفق عليه
- الخرجة الأخيرة التي توفي فيها ٣٠٧
الانتقاد على المصنف
- الجواب عن بعض ٣٢٤
الأحاديث الصحيحين
- حيث نسب حكم القطع
بصحة أحاديث الصحيحين
- المتكلم فيها غير منتهض
إلى جماعة من الشافعية
ومعنى الحنفية وأكثر
- استفادة الشيخين عن ٣٢٥
الذهلي
- أهل الكلام
- سياق نص الصموطي بتمامه ٣٢٦
في باب الأحاديث المتكلم فيها
- الأخبار المتلقاة بالقبول ٣١١
ليست بمنحصرة في
- قد وقع في الصحيحين ٣٢٨
أحاديث كثيرة وهم فيها الرواة
- الصحيحين

صفحة	صفحة
والعلل على مسلم بن الحجاج	٣٢٨ تصریح ابن تیمیة بأنه قد وقع الغلط في بعض طرق البخاری،
أبو زرعة وأبو حاتم كانا ٣٣٣	المواضع المنتقدة من صحيح مسلم ٣٢٩
يقدمان مسلم بن الحجاج على شائخ عصرهما	٣٢٩ حديث صلوة الكسوف بثلاث ركوعات غير صحيح
قد يقع للبخاری الغلط في ٣٦٣	أدعى الحافظ ابن حزم ٣٣٠
أهل الشام	إمام أهل الظاهر في أحاديث من الصحيحين أنها موضوعة
منع إجماع العلماء على ٣٣٣	أدراج ابن الجوزي بعض ٣٣٠
تقديم مسلم على أهل عصره	أحاديث الصحيحين في الموضوعات
تقديم بعض أهل العلم ٣٣٤	قد أفرد الحافظ الإمام ٣٣٠
النسائي على مسلم بن الحجاج	الجارودي الشهيد جزءاً فيه بضعة وثلاثون حديثاً معللةً من صحيح مسلم
ثناء الذهبي على النسائي ٣٣٤	منع الإجماع على تقديم ٣٣٣
بأنه أحذق من مسلم بالحديث، وعلاه	البخاری في معرفة الصحيح
الإمام النسائي أحفظ من ٣٣٤	
مسلم بن الحجاج	
ما هو المراد من الإجماع ٣٣٤	
في قول مسلم إنما " وضعت ما أجمعوا عليه ، ،	

صفحة

- وأصحاب أصحابهم
 شرط النساء أشد من شرط ٣٦١
 البخارى ومسلم
 تجنب النساء إخراج حديث ٣٦١
 جماعة من رجال
 الصحيحين
 قال أبو الحسن المعافى ٣٦١
 ما أخرجه النساء أقرب
 إلى الصحة
 لم فضل بعض المغاربة ٣٦٢
 كتاب النساء على كتاب
 البخارى؟
 تضيق الإمام أبى حنيفة ٣٦٣
 والإمام مالك فى الشروط
 فوق تضيق البخارى ومسلم
 قال أبو حنيفة لايحل ٣٦٣
 للرجل أن يروى الحديث
 إلا اذا سمعه من فم المحدث
 فيحفظه ثم يحدث به
 قال مالك بن أنس ٣٦٣

صفحة

- البخارى لم يقصد الاستيعاب ٣٣٥
 لافى الرجال ولا فى الحديث
 قد وقع التصريح من ٣٣٥
 الشيخين بشروطها خلافاً
 لمازعه المصنف
 البخارى يشترط اللقاء ٣٣٦
 ولو مرة والإمام مسلم
 لا يشترط اللقاء أصلاً
 خلافاً لما ذكره المؤلف
 الانتقاد على المؤلف حيث ٣٤٨
 يقبل باجتماع التابعين بعد
 عصر الإمام أبى حنيفة
 تدوين الفقه الاسلامى كان ٣٥٢
 قبل زمن الشيخين وأصحاب
 السنن
 الأئمة المجتهدون كانوا أوفر ٣٥٢
 مادة وأكثر حديثاً من
 الشيخين وأصحاب السنن
 أصحاب الجوامع والمصنفات ٣٥٢
 كانوا أصحاب هؤلاء المجتهدين

صفحة	صفحة
انتقاد الحافظ العراقي على ٣٧٥	لا يؤخذ العلم ممن لا يعرف
ابن الصلاح	ما يحدث به
إذا روى حديث بنفس ٣٧٥	قال الحافظ العلائي لا يبلغ ٣٦٤
رجال الشيخين من غير	الحفاظ العارفون نصف
نقص فله حكم ما فيها	رواة الصحيحين
اتفاق علماء المذاهب ٣٧٥	البخارى ربما يحتج بالشيعه ٣٦٤
الأربعة قاطبة على ترك	في صحيحه
العمل بأحاديث الصحيحين	الإمام مالك كان يقول ٣٦٥
إذا قامت أدلة أخرى	لا يؤخذ حديث رسول الله
تعارضها	صلى الله عليه وسلم من
قال الحافظ ابن حجر ٣٧٥	صاحب هوى
العسقلاني الأمة لم تجمع على	ابن الصلاح أول من قسم ٣٧٤
العمل بما فيها لامن حيث	الأحاديث الصحاح إلى
الجملة ولا من حيث التفصيل	سبعة أقسام
قال السيوطي، قال ٣٧٧	انتقاد الحافظ ابن كثير ٣٧٤
الأقدمون المحدث بلا فقه	على ابن الصلاح
كعطار غير طيب والفقير	يوجد في مسند الإمام أحمد ٣٧٤
بلا حديث كطبيب ليس	من الأسانيد شئ كثير مما
بعطار	يوازي كثيراً من أحاديث
لا يحل الاقدام على التكلم ٣٧٧	مسلم بل والبخارى أيضاً

صفحة

صفحة

رواية مسلم عن أبي الزبير
بالعننة

في الحديث لمن لم يجمع
العلوم

كلام الحافظ القرشي على
بعض أحاديث مسلم

قال السيوطي ليس كل
حديث في صحيح مسلم يقال
بمقتضاه لوجود المعارض
له .

انكار أبي زرعة الرازي على
مسلم حين عرض كتابه
عليه

قد وضع الحافظ الرشيد
العتار كتاباً على الأحاديث
المقطوعة المخرجة في مسلم

تجنب البخاري عن كثير
من الحفاظ العباد

كلام الحافظ عبد القادر
القرشي على بعض رواة
مسلم

تعديل بعض أئمة الجرح
والتعديل لبعض الشيعة
والحوارج

قال العلامة المقبلي إن في
رجال الصحيحين من لم
يثبت تعديله وإنما هو في

الاعتبار والشواهد والمتابعات
أمور يتعرفون بها حال
الحديث

درجة المجهول أو المستور
ابن القطان بتكلم في كل

ان وعن مقتضيان للانقطاع
عند أهل الحديث

من لم يقل فيه لإمام
عاصر ذلك الرجل أو أحد
من عاصره ما يدل على

أبو الزبير محمد بن مسلم
المكي يدلّس في حديث
جابر

صفحة

صفحة

٣٨٣ إنما يكفي في الرواية قبول

عدالته

العدل لمجرد قوله بلا انضمام

٣٨٢ قال العلامة المقبلي في

ظن لا في التعديل

رواة الصحيحين عدد كثير

٣٨٤ مجاملة الذهبي في بعض

ما علمنا أن أحداً نص

المجاهيل

على ثبوتهم

٣٨٤ المرتبة السابعة والتاسعة من

٣٨٢ البخاري يروي عن المجاهيل

مراتب التعديل والتجريح

ويترك الأئمة المشاهير لأنهم

٣٨٤ - أقسام المجاهيل على ما ذكره

قالوا بخلق القرآن أو وقفوا

ابن القطان في كتاب

أو نحو ذلك

، ، الوهم والايهام ، ،

٣٨٢ البخاري يترك أبا حنيفة

٣٨٥ مجاملة الذهبي صدرت

الذي تبعه شطر أهل

هيئة لحرق عادة الأصحاب

البسيطة ويروي عن

في احترام الصحيحين

مستور لا يعلم من هو ولا

٣٨٥ رد العلامة الإمام الأذفوني

ما هو

على ابن الصلاح في قوله

٣٨٢ كون الراوي يروي عنه عدل

من تلقى الأمة لأحاديث

لا يلزم أنه قد عدله

كتابتهم

٣٨٢ التجريح المبهم لا يقبل

٣٨٥ الأمة قد تلقت كل حديث

٣٨٣ اختلاف آراء الناس

صحيح وحسن بالقبول

واجتهاداتهم في التعديل

وعملت به عند عدم

والتجريح

صفحة

صفحة

- المعارض
 ٣٨٦ ترجيح بعض المحدثين
 ٣٨٧ كتاب السنن لأبي داود
 على الصحيحين
 ٣٨٦ قال الإمام أبو الفضل
 عبد الله بن محمد
 الانصارى إن كتاب الترمذى
 أنفع عندي من كتاب
 البخارى ومسلم
 ٣٨ قد وقع الصحيحين
 أحاديث متعارضة لا يمكن
 الجمع بينهما
 ٣٨٧ محمد بن بشار بن دار قد
 تكلم فيه غير واحد من
 الحفـاظ
 ٣٨٧ الشيخان قد أكثرا من
 حديث عبد الرزاق مع
 أنه قد تكلم فيه
 ٣٨٧ تضعيف الأئمة لسلك
 بن حرب الذى أكثر
 الرواية عنه الإمام
 مسلم
 كان أبو زرعة يذم وضع
 كتاب مسلم ويقول كيف
 تسمه الصحيح
 رد العلامة المحدث الأمير
 اليماني على ابن الصلاح في
 هذا الباب
 ما معنى تلقى الأمة
 للحديث بالقبول؟
 معرفة الصحيحين
 بخصوصهما ليست شرطاً في
 الاجتهاد قطعاً
 كون أحد المحدثين مما
 رواه البخارى ومسلم أو
 أحدهما ليس من ترجيح
 أحد المحدثين على
 الآخر
 الصحة والأصححة ليستا
 بالنظر إلى ذات الشيخين

صفحة	صفحة
الهداية إيراد الضعاف	بل بالنظر إلى رجال كتابيها
التي لا يحتج بها كما زعمه	الشيخان لم يدعيا الأصحية ٣٩٠
المصنف	قط وهما أعلم بها من كل
صاحب الهداية رحل في ٣٠٨	من جاء بعدهما
طلب الحديث وسمع وبرع	دعوى أصحية ما في ٣٩٠
المشيخة التي جمعها صاحب ٣٠٩	الصحيحين على ما في
الهداية لنفسه	غيرهما مطاقاً غير صحيحة
صاحب الهداية كان إماماً ٤١١	الكلام على حديث أبي ٣٩٥
حافظاً جامعاً للعلوم	هريرة في غسل الإناء من
وقعة التتار قد قصت على ٤١١	ولوغ الكلب سبعاً
خزان كتب اسلام	الراوى إذا عمل بخلاف ما ٣٩٥
صاحب الهدايه وشمس ٤١١	روى فالعبرة لما رأى
الأئمة السرخسى والعلامة	لأما روى
الكاشاني إنما يعتمدون على	ما هو المراد من الضعيف ٣٩٩
كتب أثمتنا المتقدمين	في قولهم الحديث الضعيف
المتقدمون من الحنفية كانوا ٤١١	خير من الرأى،
يعتنون في كتبهم بذكر	تحفة الطلبة في تحقيق مسح ٤٠٨
الأدلة من السنة والبحث	الرقبة، رسالة للفاضل اللكنوى
عنها	في تحقيق مسح الرقبة
سبب حكم الحفاظ ٤١١	ليس من ديدن صاحب ٤٠٨

صفحة

- والعصر الذى بعده قبل تفرق
الصحابة فى الأمصار
قال ابن القيم الجليلي ٤٢٨
والمساكن والباق لا تأثير لها
فى ترجيح الأقوال
تفرق الصحابة فى الأمصار ٤٢٨
انتقل إلى الكوفة والبصرة ٤٢٨
نحو ثلاث مائة صحابي
من كانت السنة معه ٤٢٨
فعمله هو المعبر
عمل أهل المدينة ليس ٤٢٩
عند مالك حجة يلزم
العمل بها للجميع
ما هو المراد من قول ٤٢٩
مالك "على هذا أدركت
أهل العلم ببلدنا"
الغالب على كبار الصحابة ٤٣٢
الاقبال من الرواية والتوفى
فى حديث رسول الله عليه
وسلم خلافاً لما زعمه

صفحة

- المتأخرين على بعض أحاديث
كتب الحنفية بعدم
الوجدان
قد وجد فى تعليقات ٤١٢
البخارى كثيراً ما لم يجده
الحفاظ المتأخرين
بعض التعليقات التى لم ٤١٢
يجدها ابن حجر العسقلاني
يؤيد حديث لا ترفع الأيدي ٤١٢
الشيخ ما رواه الإمام أبو حنيفة
بسنده فى "كتاب
الآثار"،
قال الأعمش ما سمعت ٤١٢
إبراهيم يقول برأيه فى شئ قط
الانتقاد على المصنف ٤١٥
حيث خفى عليه معنى
حديث ابن مسعود رضى
الله عنه فى القنوت
فضل المدينة ثابت بالنظر إلى ٤٢٧
عصر النبىء صلى الله عليه وسلم

صفحة

صفحة

ما ذكره المصنف

المصنف

ذكر ماجرى بين الإمام ٤٣٩

قول الشافعي لأحمد بن ٤٣٣

أبي حنيفة وسفيان الثوري

حنبل إذا صح عندكم

وحماد بن سلمة وجعفر

الحديث فاعلمني به

الصادق في مسجد الكوفة

أذهب إليه حجازياً كان

سفيان الثوري وحماد بن ٤٣٩

أو عراقياً

سلمه وجعفر الصادق قالوا

ذكر ما جرى بين الإمام ٤٣٩

لأبي حنيفة "أنت سيد

أبي حنيفة وجعفر الصادق

العلماء ، ،

في مسألة القياس بأبسط

١٣



فهرس

أسماء الكتب المذكورة في الدراسات والتعليقات

(ت)

أدب القاضي للخصاف ٤١٠ ت

إزاله الخفاء لشاه ولي الله الدهلوى

٢٧٣ ت

الأرواح النوافخ لآثار إيثار المشاخي

٣٨٣ ت ٣٨٥ ت

الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة

١٩٦

الاستذكار لابن عبد البر

٢٧٠ ت و ٢٧٢ ت

أسد الغابة ٢٦٥

أصول ابن الحاجب ١٥

الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من

(الف)

إبراز الضمير للمنصف الحبيبي

للمؤلف ٣٥٦ و ٣٩٦

انحاف أهل العرفان ٣٧٠ و ٣٧١

أحكام القرآن للجصاص

٢٧٢ (ت)

إحياء العلوم للغزالي ٣٦٨

الاختصار لعلوم الحديث لابن

الصلاح ٣٧٤ (ت)

اختلاف أهل المدينة، الكوفة

٤٣٤

الانقضاء لابن عبد البر ٨٠ ت
 الأنوار القدسية ٣٧١
 ٣٨٩ ت

أنوار الوجد من منح المجد للمؤلف
 ٣٠٣ و ٤٤٢
 إيقاظ الوسنان للمؤلف ٧٨
 مذهب النعمان المختار ٤١١ ت
 أعلام الموقعين عن رب العالمين

(ب)

بدائع الصنائع للكاشاني ٤١١ ت
 البداية والنهاية لابن كثير ٤٣٣ ت
 البحر للزركشي ١٣
 البحر الذي زخر في اصطلاح علم
 الأثر ٢٧٠
 بحر الرائق ١ ٢
 البناء شرح الهداية للمعيني ١٥٧ ت
 البويطي (المختصر للبويطي) ١٩٠
 الإقناع ١٦٠
 ألقبه العراق ٣٨٥ ت
 الإمام في شرح الإمام ١٤٥
 الأم ٩٣ و ٢٦٣ و ٣٧٢ و ٤١٩
 الإمام لابن دقيق العيد ٨٩ و ١٨٨
 ١٩٧ ت

(ت)

تاريخ بغداد للخطيب ٨٠ ت
 ٨١ ت و ٢٧٢ ت و ٣٠١ ت
 و ٣٧٨ ت
 تاريخ غنجار ٣٠٢
 التبيين (للزيلعي) ٤٩
 التحبير ١٢ و ١٣٩ و ١٤٤ و ١٤٩
 الامتناع في أحكام السماع ٣٨٥
 الأمر المهم في تصحيح أجوبة
 أهل العلم ٣٧٠
 الأمصار ذوات الآثار ٣٠٥ ت

و ٢٥٤ و ٣٤١ و ٣٥١ و ٣٥٢ تذكرة الموضوعات للمقدسى
و ٣٦٤ و ٣٩٤ ١٤٣ ت

التحرير لابن الهمام ١٢ و ١٦ الترغيب والترهيب ١٤٣ ت
و ١٢٠ و ١٢٥ و ١٣٩ و ١٤٤ التعظيم والمنه في أن أبوى رسول
و ١٩٨ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٣٢٨ الله صلى الله عليه وسلم في الجنه
و ٣٤١ و ٣٥٩ و ٣٦٣ ٣٢٨ ت

تحفة الطلبة في تحقيق مسح الرقبة ٤٠٨
ت ٣٣٠ التعقبات على الموضوعات ٢٦٩ ت

تحفة المرضية في حل بعض مشكلات الحديثه ٢٦٩ ت
التحريك للزيلعى (نصب الرايه) ٤٦ و ١٤٥ و ١٥٤ و ١٥٥
و ١٩٨ و ١٩٦ و ٢٠٦ التعليق المجد على مؤطأ الإمام
محمد ٧٢ ت

تخريج مسند الرافعى ١٤٥ تفسير الوسيط للواحدى ٤١٠ ت
و ١٩٧ و ٢٠٣ و ٢١٣ و ٤١٧ التقريب للنزوى ٢٩١ و ٣٠٩
تدريب الراوى للسيوطى ١٤٦ و ٣٦٤ و ٣٦٦ ت
و ٢٩١ و ٢٧٠ ت و ٣١٢ من مقدمة ابن الصلاح ٣٣٠
و ٣٢٥ و ٣٢٦ ت و ٣٤٣ و ٣٤٩ و ٣٦٤ ت و ٣٦٦

تذكرة الحفاظ للذهبي ٣٣٠ ت التلوخ ٤٨ و ٨٨ و ٢١١ و ٢٥٣
و ٣٣٣ ت التمهيد لابن عبد البر ٢٧٠ ت

التنقيح لصدر الشريعة ٥٦
الجزء في رفع اليدين للبخارى ١٩٧
الجواهر المضيئة ٣٠٦ ت و ٣٧٨ ت
و ٣٩٥ ت
الجواهر النقى ٩٢ ت
(ح)
تهذيب التهذيب ١٤٣ و ٢٧٨
٣٩٠ ت

تهذيب التهذيب ١٤٣ و ٢٧٨
(ج)
جامع الاصول ٢٠٧ و ٤٤٦
و ٤٥٣
الحمدية ١٢٦
الحميدى ١٦١ و ١٦٢
١٦٢ و ٤٥٣

جامع بيان العلم وأهله ٤٢٩ ت
جامع الترمذى ٧٠ و ٩٥ و ٩٦
٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٧٥ و ٢٨١
و ٣٨٦ ت و ٤٠٩ ت و ٤١٧
جامع سفيان ثورى ٣٠٣ ت
الجامع الصحيح للبخارى ٣٢ و ٧٤
و ٩٦ و ١٤٤ و ٢٠٦ و ٢٥٧
و ٣٠٨ و ٣٢٢ ت و ٣٢٥
و ٣٢٩ و ٣٣٠ ت و ٣٦٢ ت
و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٨٥ ت
و ٤٠٩ ت و ٤٢٢ و ٤٣٠ و ٤٤٩

(خ)
خزانة الروايات ١٥٩
(د)
الدراية في حواشى الغاية ٣٨٩ ت
الدر النضيد لابن حجر العسقلانى
٢٦٣
دستور السالكين ١٥٩

(ذ)
ذب الذهابات ٢٢٦ ت
ذيل تاريخ نيسابور ٢٤٧
(ر)
٤٤٩ و ٤٣٠ و ٤٢٢ و ٤٠٩

- الرد على اللفظية ٣٠٧ ت
رسالة المؤلف في تحقيق أهل البيت ٢٣٧
رفع الملام عن الأئمة الأعلام ١٠٤
- و ٣٣٤ ت
السيرة الشامية ٢٤٧
السيرة الكبرى لمحمد ٤١٠ و ٤١١ ت
سير الواقدي ٤١٩
(ش)
- روضة العلماء الزند وبسه ١٦٠
الروضة (في فقه الشافعي) ٢٢٣
(ز)
- شرح الأربعين النووية ٢٧١ ت
شرح الألفيه في اصول الحديث
للسخاوي ١٤٣ ت
شرح البخاري للعيني ١٩٨ و ٢٧٩
شرح البخاري للقسطلاني ٤٠٦
و ٤٣٢
- زهر الربى على المحتجب للسيوطي
٣٦١ ت
الزيادات ٤١٠
- (س)
- سفر السعادة ٩ و ١٩٦
سند الأنام في شرح مسند الإمام
الهمام ١٠٤ ت
السنن لأبي داود ٤٢ و ٦٥ و ١٤٤
و ٢٠٤ و ٢٧١ ت ٣٨٦ ت
و ٣٩٩ و ٤٠٦ و ٤١٣ و ٤١٨
السنن الكبرى ١٤٤ و ٤٢٣ و ٤٣٣
و ٤٣٤
سير أعلام النبلاء ٣٠٦ ت
- شرح البخاري للنووي ٣٢٦ ت
شرح البديع ١٢١
شرح التبصرة للعراق ٣٨٩ ت
شرح التلخيص للقفال ٤١٩
شرح سفر السعادة ٧ و ١٣٥
و ٣٣١ و ٤٣١ و ٤٤٩ و ٤٥٠
شرح السنة ٦٩ و ٨٨
شرح العراق على التقريب ١٤٥
و ١٨٩ و ١٩٦
شرح العمدة لابن دقيق العيد

- ١٩٠ و ٣٥٩ و ٤١٩
 شرح مسلم للأبي ٢٣٧
 شرح مسلم لابن الصلاح ٣٣٦
 شرح مسلم للنووي ٧٥ و ٢٨٣
 و ٢٨٦ و ٢٩١ و ٣١٠ و ٣٢٤ ت
 و ٣٢٦ ت و ٣٣٣ ت و ٣٧٨ ت
 و ٤٣٤
 شرح المشكوة للطبي ٧٦
 شرح المشكوة لعلی القاری ٣٩٩
 شرح معانی الآثار للطحاوی ١٩٤
 و ١٩٨ و ٢٨٠ و ٢٨٣ و ٣٣٢
 و ٤٠٩ ت و ٤١٠ ت
 شرح مغلطای لابن ماجه ١٤٥
 و ٣٩٦
 شرح مقاصد للتفتنا زای ٢٤٣
 شرح المنهاج للنووي ٤١٨ و ٢٢٣
 شرح المواقف ٤٤٩ و ٤٥١
 شرح المؤطا للقاری ٩٠٦
 شرح المذهب للنووي ١٦٨
 شرح النخبة ٣١٢ و ٣٤٠
 شرح النقاہ للقاری ٤١١ ت
- شروط الأئمة الخمسة للحازمی
 ٣٣٥ ت و ٣٦١ ت
 شروط الأئمة السنة ٣٦١ ت
 و ٣٦٢ ت
 (ص)
 صحيح ابن حبان ٣٥٥ و ٣٧٤ ت
 صحيح ابن خزيمة ١٤٣ ت
 و ٣٥٥ و ٣٧٤ ت
 صحيح أبي بكر اسماعيل ٣٧٤ ت
 صحيح أبي عوانه ٣٧٤ ت
 صحيح أبي نعيم الاصفهانی ٣٧٤ ت
 صحيح البرقانی ٣٦٤ ت
 صحيح مسلم ٦٥ و ٧٠ و ٧٢
 و ٧٤ و ١٤٤ و ١٨٦ و ١٨٧
 و ٢٠٠ و ٢٣١ و ٢٣٦ و ٢٣٧
 و ٢٥٨ و ٣٠٨ و ٣٢٣ ت
 و ٣٣٠ ت و ٣٦٥ ت و ٣٧٥ ت
 و ٣٧٦ ت و ٣٧٨ ت و ٣٧٩ ت
 و ٤٠٩ ت و ٤٣٧
 صفوة التصوف ٣١١
 الصواعق المحرقة لابن حجر المكي

غاية السؤل ٣٨٧ ت

٢٣٥ و ٢٣٦

غاية الفسخ لمسئلة النسخ للمؤلف

٣٥٣ و ٣٩٣

غنية الطالبين ٥٤٢

(ف)

فتاوى ابن حجر مكي ١٦٨

فتح البارى ٢٧٢ ت و ٤١٢ ت

و ٤٢٧ ت

الفتوحات المكية ٢٨ و ٢٩ و ٥٥

و ٩٠ و ١٧٤ و ٢٢٤ و ٢٢٥

٢٢٨ و ٣٦٦ و ٣٦٨

فتح القدير ٢٧ و ٢٩ و ٩٤

و ١٤٠ و ١٤٦ و ١٤٩ و ٢٠٣

و ٢٢٢ و ٢٦٩ ت و ٣٨٦

و ٣٢٨ و ٣٩٤ و ٤٣٧

فتح المغيب بشرح ألفيه الحديث

٢٧١ و ٣٣٠ ت

فصوص الحكم ٤٤١

فصول البدائع ١٦ و ٤٤

فصول العبادية ٣٠٤ ت

فضل علم السلف على الخلف ٣٧٣

(ط)

طبقات الأوليا لابن الملقنى ٣٧١

طبقات الأولياء للشعرافى ٣٧١

طبقات الشافعية للسبكى ٢٠٠

٣٣٢ ت

طبقات الفقهاء للشيرازى ٣٠٤ ت

(ع)

عقد الجمان فى مناقب أبى حنيفة

النعمان ٤٥٢

عقد الجيد ١٦١ ت

عقد الدرر فى جيد نزهة النظر

٣١٩ ت

عقيدة أبى حنيفة للطحاوى ٤٥٤

علل لابن أبى حاتم ٣٨٨

العمدة ٣٤٤

العلم الشامخ فى ايثار الحق على

الآباء والمشائخ ٣٨٠ ت ٣٨٣ ت

(ع)

غاية الابضاح فى المحاكمة بين

النوى وابن الصلاح للمؤلف ٣٠٩

فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت الصوفية ١٣٦

(ل)

٣١٣ ت

لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ

الفوائد البهية ٣٠٧ ت

١٤٣ ت

النوائد المجموعة في شأن ما وقع

الواقف للشعراني ٤٥ و ١٠٦ و ١٠٨

في مسلم من الأحاديث المقطوعة

و ١١٤ و ٤٣٨ و ٤٣٩ ت

٣٧٨ ت

(م)

(ق)

ماتمس إليه الحاجة لمن يطالع ابن

القنيه ١٢٦

ماجه للنعالي ٤٣٢ ت

(ك)

المسوط لشمس الأئمة ٣٠٤ ت

الكافي ٩٤ و ١٦١

المجني للنسائي (سنن نسائي) ١٤٥

كتاب الآثار لأبي حنيفة ٣٦٥ ت

و ٣٦٢ ت

و ٤١٢ ت

المحلى لابن حزم ٨٢

كتاب الأصل لمحمد ٤١١ ت

مختصر ابن حاجب ١٣

كتاب الأهواء والاختلاف ٣٠٧ ت

مختصر الوقاية ٢٦

كتاب التحقيق ٤٦ و ٢١٢ و ٣٩٢

مدارج النبوة ١١٢

كتاب الخراج لأبي يوسف ٤١١ ت

المدخل في أصول الحديث للحاكم

كتاب الضعفاء للبخاري ١٥٧

٣٦٣ ت و ٣٦٤ ت

كتاب المعرفة للبيهقي ١٩٨

المدخل للبيهقي ١٦٨

الكشف للزردى ٥٦ و ٣٩٢

مسالك الخلفاء في والدى المصطفى

كشف المحجوب ٤٥٤ و ٤٥٥

٣٧٥ ت

الكواكب الدرية في مدح السادة

- المقالات ٤٥٠
- المستدرك للحاكم ٣٧٤ ت
- مناقب الإمام الأعظم لصدر الأئمة ٣٥٨
- مسند أبي حنيفة للخوازمي ٣٩٩
- ٢٠٥ ت
- المنهاج ١٤٦
- مسند أبي يعلى ٣٧٥ ت
- منهاج السنة لابن قيمه ٣٢٨ ت
- مسند البزار ٣٧٥ ت
- و ٣٩٩ ت
- المسندات للتصاف ٤١٠ ت
- المنهج للشعراني ٦٦ و ٩٠ و ٩٢ و ٩٣
- مسند أحمد بن حنبل ٢٣٣
- و ١٠٥ و ١٦٥ و ٣٤٥ و ٤٣٣
- و ٣٧٤ ت
- المهمل ١٤٦
- مشارك الأنوار على صحاح الآثار
- منية الأملعي ١٨٠ ت و ٤١١ ت
- ١٤٤ | ١٤٥
- المواقف ٤٤٨
- مصنف ابن أبي شيبة ٤١٤ و ٤١٥
- مواهب سيد البشر في حديث
- و ٤٣٠ ٤٣١
- الأئمة الإثنى عشر للمؤلف ٢٣٧
- المعاني البديعة في معرفة الاختلاف
- المواهب اللدبية ١١١
- أهل الشريعة ٢٨٧
- الموضوعات لابن الجوزي ٣٠٢
- المعجم الأوسط للطبراني ١٥٥ ت
- مؤطا لمالك ١٤٤ و ١٧١ و ٢٠٨
- و ٢٤٢ و ٣٧٥ ت
- و ٣٤٩ و ٣٦٥ و ٤١٦ و ٤٢٩ و ٤٣١
- المعجم الصغير للطبراني ٢٦٩ ت
- ميزان الاعتدال للذهبي ١٤٣ ت
- المعجم الكبير للطبراني ٣٧٥ ت
- و ٢٧٧ و ٣٨٢ ت
- معرفة علوم الحديث للحاكم ١٥٧
- الميزان للشعراني ١٦٣ و ١٦٤
- ٢٠٧ ت
- ٣٢١ ٣٦٥ و ٤٣٩ ت
- المغني ١٨ و ٨٦ و ١٤٦ و ٤١٥

(ن)

النبراس شرح شرح العقائد التسفية

٣٢٨ ت

نظم الدرر ٢٧٠ ت

نقحات الأنس ٤٥٣

نهاية لامام الحرمين ١٦١

نهج السالك ٢٤٣ و ٣٥٠

(و)

وريقات مفردة في حديث المصرة

للمؤلف ٣٩٢

الوسيط للغزالي ٣٥٠

الوهم والابهام لابن القطان ٣٨٤

(هـ)

الهداياه ٢٧ و ٢٩ و ٩٤ و ١٦١

و ١٦٨

هدى السارى مقدمه فتح البارى

٣٠١ ت و ٣٠٣ ت و ٣٢٤ ت

و ٣٢٧ ت و ٣٣٣ ت و ٣٣٤

و ٤١٢

(ى)

اليواقيت للشعرا في ١٨٦

فهرس

الاعلام

إبراهيم الهجرى ٣٩٩	(١)
إبراهيم بن ادهم ٤٥٥	إبراهيم بن ادهم ٤٥٥
إبراهيم بن قوقر ١٧٧	إبراهيم بن قوقر ١٧٧
إبراهيم بن محمد بن عبد الله الطاهرى ٣٧٨	إبراهيم بن محمد بن عبد الله الطاهرى ٣٧٨
إبراهيم بن محمد الفقيه ٤٠٩ ت	إبراهيم بن محمد الفقيه ٤٠٩ ت
إبراهيم بن محمد المروزى ٢٠٧ ت	إبراهيم بن محمد المروزى ٢٠٧ ت
إبراهيم بن مرعى المالكى ٢٧١	إبراهيم بن مرعى المالكى ٢٧١
إبراهيم بن مغيرة الجعفى ٣٠٢ ت	إبراهيم بن مغيرة الجعفى ٣٠٢ ت
إبراهيم بن المنذر الحزامى ٣٦٣	إبراهيم بن المنذر الحزامى ٣٦٣
إبراهيم بن يوسف ٤١٢	إبراهيم بن يوسف ٤١٢
إبراهيم النخعى ٧٦ و ٨٠ و ٩٣	إبراهيم النخعى ٧٦ و ٨٠ و ٩٣
١٩٩ و ٢٠٥ و ٢٠٧ ت	١٩٩ و ٢٠٥ و ٢٠٧ ت
٤١٢ ت	٤١٢ ت
إبراهيم النظام ٤٥	إبراهيم النظام ٤٥
إبراهيم بن حاتم ١٨٨ و ٢٧٧	إبراهيم بن حاتم ١٨٨ و ٢٧٧
إبراهيم بن أبي ليلى ١٥٦ و ١٥٨	إبراهيم بن أبي ليلى ١٥٦ و ١٥٨
أبى بن كعب رضى الله عنه ٤١٨	أبى بن كعب رضى الله عنه ٤١٨
الأبى ٢٣٧	الأبى ٢٣٧
الأثرم ٤١٥ ت ٤١٦	الأثرم ٤١٥ ت ٤١٦
إبراهيم بن الأثير الجزرى ٢٠٧ و ٢٦٥	إبراهيم بن الأثير الجزرى ٢٠٧ و ٢٦٥
٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٥٣	٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٥٣
أحمد بن أبى حامد الباهلى ٣٠٢	أحمد بن أبى حامد الباهلى ٣٠٢
أحمد بن أبى طالب ٣٧٢	أحمد بن أبى طالب ٣٧٢
أحمد بن حفص (أبو حفص الكبير) ٣٠١ حتى ٣٠٧	أحمد بن حفص (أبو حفص الكبير) ٣٠١ حتى ٣٠٧
أحمد بن حنبل (الإمام) ٢٨	أحمد بن حنبل (الإمام) ٢٨
٥٧ و ٧٣ و ٧٩ و ٨٥ و ٨٨	٥٧ و ٧٣ و ٧٩ و ٨٥ و ٨٨

- ٩٣ و ٩٤ و ١٠٥ و ١١١ و ١٤٠ احمد بن محمد أبو عمرو ٣٠١ ت
 و ١٥٢ و ١٦٤ و ١٧١ و ١٩٦ احمد بن محمود النسفي أبو
 و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٢٠٤ و ٢٣٣ البركات ٥٦ و ٦٢
 و ٢٥٣ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ احمد الزواوي ٣٧١
 و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٣٣٤ ت أبو احمد الحاكم الكبير ٨٠ ت
 و ٣٨٧ ت و ٣٨٨ ت و ٣٩٨ آدم عليه السلام ٢٤٢
 ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٣٣ ازرق بن قيس ٤٠٦
 احمد بن زهير ٤٢٩ أسامة بن زيد رضي الله عنهما
 احمد بن سلمة ٣٠٦ ت ٥٢ و ٢١٩
 و ٣٣٣ ت أسباط بن نصر ٣٣٧ ت
 احمد بن عبد الرحمن ٣٣٧ و ٣٨٧ ت
 احمد بن عبد السلام ١٠٤ اسحاق بن راهويه ٧٩ و ٨٠
 احمد بن عبد العزيز ٤١٠ ٨٢ و ٣١١ و ٢٧٦
 احمد بن عيسى المصري ٣٣٧ اسحاق بن سليمان الرازي ٣٥٤
 احمد بن محبوب الرملي ٣٦٢ ت اسحاق الإسفرايني ٢٧٠ ت
 احمد بن محمد الإسكاف ٣٣٣ ت
 ابو الجسين ٢٠٥ ت ابو إسحاق الشيرازي ٣٠٤ ت
 احمد بن محمد بن اسماعيل الهروي ٣٣٣
 ٣٧٢ ابو اسحاق المروزي ٢٨٦
 احمد بن محمد المقرئ ٣٠٢ ت اسد بن نوح الفقيه ٣٦٣ ت
 احمد بن محمد بن عمار ٣٣٠ ت اسلم ابورافع رضي الله عنه ٦٩

- أسماء بنت أبى بكر الصديق
رضى الله عنها ٤٣٦
اسماعيل بن ابراهيم والد البخارى
٣٠١ ت و ٣٠٢ ت
اسماعيل بن سعيد الخرساني ٣٥٤
اسماعيل بن عرعة ٣٠٣ ت
اسماعيل بن عياش ١٨٨
اسماعيل بن الفضل ٤٠٩ ت
اسماعيل بن كثير عماد الدين
٣١١ ت و ٣١٢ و ٣٧٤ ت
٤٣٣ ت
ابو اسمعيل الهروى ٣٧٢
الاسود ٢٥٠ و ٤١٤
أبو أسيد ١٩٦
اشهب ٢٨٦
الأعرابي ١٩٦
إمام الحرمين ١٦١ و ٢٨٤
و ٣١٠ و ٣٢٨ ت
الأمدي ١٢١ و ٤٥١
الأمير الجبالي (انظر محمد بن
اسماعيل)
ابن أمير الحاج ١٢ و ٢١ و ١٣٩
و ١٤٩ و ٣٤١ و ٣٥٢ و ٣٦٣
أنس بن مالك رضى الله عنه
١٩٠ و ١٩٦ و ٢٠٧ و ٢١٣
و ٢٢٢ و ٤١٦ و ٤٢١
الأوزاعى ٨٥ و ٩٣ و ٢٠٤
و ٢٠٥ و ٢٠٦
اويس القرني ٢٤٤
ابوب السختياني ١٧٩
(ب)
البتول (انظر فاطمة)
البخارى (انظر محمد بن اسماعيل)
بدر الدين محمود العيني الحافظ
١٥٧ ت و ١٩٨ و ٢٧٩ و ٢٨٣
البراء بن عازب رضى الله عنه
٢٨ و ١٩٢ و ٤٠٥
البراء بن معرور رضى الله عنه
٢٨
بروع بنت واشق رضى الله
عنها ٩٢
برهان الدين المرغيناني صاحب

- الهداية ١٦٠ و ٤٠٨ و ٤١١ ت عنه ١٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢
 و ٤١٣
 بريرة رضى الله عنها ١٥٨ و ١٥٦ و ٢٤٤ و ٢٧٢ ت و ٤٠٦ و ٤٣٨
 البستى ١٥
 بشر بن الوليد ٣٦٣ ت
 بشير بن كعب ٧٠ و ٧١
 نقي بن مخلد ٣٧٣
 بكر بن منير ابو سعيد ٣٠٢ ت
 أبو بكر بن أبي شيبة ١٩٠ و ٤١٤
 و ٤٣٠
 أبو بكر الاديب ٣٦٣ ت
 أبو بكر الاسماعيلي ٣٠٥ ت
 و ٣٠٦
 أبو بكر الباقلاني ٣٢٨ ت
 أبو بكر بن الحارث ١٨٨
 أبو بكر بن حامد ٣٠٥ و ٣٠٦ ت
 أبو بكر الخطيب ٥٧ و ٨٠ و ٨١
 ت و ١٦١ و ٢٧٢ ت و ٣٠١
 و ٣٤٤ و ٣٩٩ و ٤٠٠
 أبو بكر الرازي ٤١١ ت
 أبو بكر الصديق رضى الله تعالى
 عنه ١٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢
 و ٩٠ و ٩٥ و ١٩٦ و ٢٣٨ و ٢٤٠
 و ٢٤٤ و ٢٧٢ ت و ٤٠٦ و ٤٣٨
 أبو بكر بن عياش ١٩٨ و ١٩٩
 أبو بكره ٤١٢ ت
 بكير بن عبدالله الاشيج ٢٠٨
 بلال بن سعد ٨٥
 بلال بن عبد الله ٧٣ و ٧٥
 ٧٦ و ٧٨
 البلقيني ٣١٠ و ٣٣٤ ت
 البيهقي ٤٦ و ٥١ و ٦٧ و ٩١
 و ١٤٤ و ١٥٣ و ١٦٠ و ١٦٨
 و ١٩٦ و ١٩٧ ت و ١٩٨
 و ٢٧٢ ت و ٤٣٤
 (ت)
 تاج الدين السبكي ١٥ و ٢٠٠
 و ٣٣٤ ت
 التفتازاني ٤٧ و ٥٧ و ٨٠ و ٢١١
 و ٢٤٣ و ٢٥٣
 تقي الدين بن دقيق العيد ١٥
 ٨٩ و ١٨٨ و ١٩٠ و ١٩٢

و ١٩٣ و ٢٠٠ و ٣٥٠ و ٤١٩ و ١٠٣ و ١٨٨ و ١٩٤ و ١٩٨
و ٤٢١ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٢٨٠ و ٢٨٣ و ٢٨٤ ت و ٣٣٢
تقي الدين بن فهد ١٤٣
تيم الله بن ثعلبة ٤٤٧
و ٤٥٤

ابن تيمية ٣١٠ ت و ٣٢٨ ت جعفر بن محمد بن نصر ١٩٧ ت
جلال الدين السيوطي ١٤٦
و ٣٩٩ ت

(ث)

الثعلبي ٢٣٤

(ج)

جابر رضي الله عنه ١٥٦ و ٣٢٨ ت و ٣٣٠ و ٣٣٩
و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٩٦ و ٢٧٠ ت و ٣٤٣ و ٣٤٩ و ٣٦١ ت
و ٢٧٦ و ٢٨٩ و ٣٥٠ و ٣٧٩ ت و ٣٦٤ ت و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٧٥
و ٤١٦ ت ٣٩٥

جابر بن زيد ٢٧٥ و ٢٨٥ ت جمال الدين الزيلعي ٤٦ و ٨٠ ت
جابر بن سمرة رضي الله عنه ٢٠٧ و ٢١٣
و ١٤٥ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٩

ابن جريج ٤٤٦ و ١٩٧ ت و ١٩٨ و ٢٠٦
جعفر بن ثعلب الأديني ٣٨٥ ت ابن الجوزي ١٧١ و ١٩٤ و ٢٠٣
جعفر الصادق ٤٥ و ٢٣٥ و ١٨٦ و ٢١٣ و ٢٢٠ ت و ٢٤٤

(ح)

و ٢٨٨ و ٤٣٨ و ٤٣٩ ت أبو جعفر الطحاوي ١٥ و ٨٢
أبو حاتم الرازي ٣٣٣ ت و ٣٦٣ ت

- ابن الحاجب ١٣ و ١٤ و ١٥
الحازمي (أبوبكر) ٢٢٢ و ٢٨٩
و ٣٣٥ ت و ٣٩١ و ٣٨٩
و ٣٩٦
الحاكم النيسابوري (أب عبد الله)
٢٨ و ٨٩ و ٩١ و ١٤٤ و ١٥٧
و ١٩٧ ت و ٢٠٧ ت و ٢٦٣ ت
أبو حامد الإسفرائيني ٣١١
حبان ٨٣
ابن حبان ١٤٣ ت و ٢٠٣ و ٢٣٧
أم جبية رضى الله عنها ٣٨٠ ت
ابن الحجر العسقلاني ٨٢ ت
و ٨٤ و ٩٢ و ١٤٣ ت و ١٩٧
و ١٩٨ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢١٣
و ٢٦٣ و ٢٦٩ ت و ٢٧٢ ت
و ٢٨٤ و ٢٨٥ ت و ٣٠١ ت
و ٣٠٣ ت و ٣١١ و ٣١٥
و ٣٢٤ و ٣٢٦ ت و ٣٢٧ ت
و ٣٢٩ ت و ٣٣٣ ت و ٣٣٤
و ٣٦١ ت و ٣٧٢ و ٣٧٥ ت
و ٣٧٩ ت و ٤١٢ ت و ٤٢٧ ت
ابن حجر المكي (أبو الفضل)
١٦٨ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧
حرب بن عمرو ٤٦
حريث بن أبي الوفاء ٣٠٧ ت
حرز بن عثمان الرحبي ٣٦٤ ت
ابن حزم الظاهري ٥٧ و ٨٢
و ١٤٩ و ١٨٩ و ٢٩٤ و ٢٩٧
و ٣٢٣ و ٣٣٠ ت و ٣٧٩ ت
و ٣٨٦ ت و ٣٨٧ ت و ٣٩٩
الحسكاني الحافظ ٢٤٧
الحسن البصري ٨٩ و ٨٦ و ١١١
١٨٩ و ١٩٧ و ٤١٢ ت و ٤١٨
و ٤٣٤ ت
الحسن بن عبد الله الرقي ١٩٧ ت
الحسن بن علي رضى الله عنه
٩٩ و ٢٤٤ و ٤١٧ و ٤١٨
و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠
٣٤٤
الحسن بن علي المرغيناني أبو الحسن
٤٠٩
أبو الحسن المعافى ٣٦١ ت

- حسين رضى الله عنه ٩٩ و ٢٤٢ حران بن أبان ٩٨
 و ٣٨١ حمل بن مالك رضى الله عنه ٢٥٣
 أبو حميد رضى الله عنه ١٩٦
 و ٣٧٨ ت حميد بن عبد الرحمن ٩٦
 حميد بن هلال ١٩٧
 الحميدى ٣٠٣ ت و ٣٠٧ ت
 حنش بن قيس ابو على الرجبى
 ٢٧٠ ت و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧
 و ٢٧٩
 أبو حنيفة الامام ١٥ و ١٦
 ٣٧ و ٤٥ و ٥٧ و ٥٩ و ٧٠
 ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٩٠ و ٩٣
 ٩٤ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٩ و ١١٠
 ١٤٩ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٩
 و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٤
 و ١٦٥ و ١٦٨ و ١٧١ و ١٨٠
 و ١٨٢ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦
 و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٢٢ و ٢٥٣
 و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٣٠١ ت
 و ٣٠٣ ت و ٣٠٤ ت و ٣٣٢
 حسين القاضى ٢٨٥ و ٢٨٦
 حسين بن محمد الغسانى أبو على
 الحافظ ١٤٤
 حسين بن محسن الأنصارى
 ٢٦٩ ت
 حسين بن الوليد ١٥٣
 حصين ١٩٩
 حفص بن بعيل ٣٨٢ ت
 حفص بن غياث ٨١ ت
 حفصة رضى الله عنها ١٧٥
 الحكم بن عمير ١٩٦
 حماد بن سلمة ٣٨١ ت و ٤٣٩ ت
 حماد بن أبي سليمان ٢٠٥ و ٤٣٤
 حماد بن شاکر ٣٣٠ ت
 حمدان أبو عمرو ٣٣٣ ت
 ابن حمدان ١٤٠ و ١٥٢

و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ الخطيب البغدادي (انظر ابا بكر)
 و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٦٢ ت الحلال ٨١
 و ٣٦٣ ت و ٣٦٤ ت و ٣٦٥ ت الخوارزمي ٥٧ و ٣٥٨
 و ٣٨٢ و ٣٩٢ و ٣٩٩ و ٤٠٠ ابن خواز منداد ١٩٠
 و ٤٠٢ و ٤٠٤ و ٤٠٧ و ٤٠٨ خويلد بن عمر الخزازي العدوي
 و ٤١٢ ت و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ ابو شريح ٤٢٠

(د)

و ٤٢٠ و ٤٢٤ و ٤٢٦ و ٤٣٨ الدارقطني (علي بن عمر ابو الحسن)
 و ٤٣٩ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٥٠ و ٤٥١
 و ٤٥٢ و ٤٥٤ ٦٧ و ١٤٤ و ١٨٨ و ١٩٦
 و ٢٠٦ و ٣٢٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤

و ٣٨٦

(خ)

خالد امير بخارا ٣٠٦ ت الدارمي ٤١٢ ت
 خالد ٩٨ و ٩٩ الدورى ٢٧٧

خالد بن عبد الله المروزي ٣٧٢ ابو داؤد (سليمان بن الأشعث)
 أبو خنعم ١٤٣ ت ٨٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠١ و ١٨٨
 ابن خزيمة (محمد بن اسحاق) ١٩٦ و ٢٨١ ت و ٢٩١
 ٨٩ و ٩٠ و ١٤٣ و ٣٥٧ و ٢٩٤ و ٣٣٤ ت و ٣٦١ ت
 و ٣٦٤ ت و ٣٧٥ ت و ٣٩٩ و ٤٠٥

الخطابي (أبو سليمان حمد) ١٤٤ و ٤٠٦ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨
 و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٣٨٦ ت داؤد الطائي ٨١ ت و ٣٨٢ ت و ٤٥٤
 ابن خطل ٤٢١ داؤد الظاهري ٤٣ و ٤٥ و ٢٩٩

٤٣٤ و

الرؤياني ٢٨٥

الداودي (المالكي) ٣٥٠

(ز)

الدرارودي ٤٢٩ ت

ابن الزاعوني ٣١١

أبو الدرداء رضى الله عنه ٤٢٨ ت

الزبير رضى الله عنه ٢٤٢

ابن دقيق العيد (انظر تقي

و ٢٤٢

الدين)

الزبير بن بكار ٣٨٠ ت

(ذ)

أبو الزبير ١٥٨ و ١٩٩ و ٣٧٩

ذو اليدن ٢٦٠

الزبير بن عري ٨٣

الذهبي ١٤٣ ت و ٢٤٧ و ٢٥٨ ت

أبو زرعة ٢٧٧ و ٣٢٥ و ٣٢٧

و ٣٠٥ ت ٣٠٦ و ٣٠٧ ت و ٣٣٠ ت

و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٧ و ٣٨٠ ت

و ٣٣٣ ت و ٣٣٤ ت و ٤٨٢ ت

و ٣٨٦ ت و ٣٨٧ ت

و ٣٨٣ ت و ٣٨٤ ت

الزركشى ١٣ و ١٥

(ر)

الرازي الإمام ٣٢٨ ت

زفر بن الهذيل (الامام) ٨١ ت

زكى الدين المنذرى (الحافظ)

الرافعى ١٤٥ و ٤١٧

١٤٣ ت و ١٤٤ و ٤١٦

ربيع ١٩٨

أبو زكريا العنبري ٩٨

ربيع ٤٢٩ ت

الزهرى ٩٢ ت ١٨٨ و ١٩٦

ابن رجب (الحبلى) ٢٧٣ ت

و ١٩٧ و ٢٠٥ و ٢٧٦ و ٢٨٩

رشيد الدين العطار الحافظ ٣٢٥

و ٣٢٧ ت و ٣٣٦ و ٤٣٤

و ٤٢٧ و ٣٧٨ ت

زيد بن أرقم ٢٣١ و ٢٣٦

أبدرمثة ٤٠٦

زيد بن اسلم ٧٤

زيد بن حارثة ٢١٩
الزيلعي (انظر جمال الدين)
زين الدين العراقي ١٨٩ و ١٩٦
٢٦٩ ت و ٣٢٥ و ٣٢٦ ت
و ٣٣٠ ت و ٣٧٥ ت و ٣٨٩ ت
(س)

سعيد بن منصور ٨٤
سعيد بن يوسف الحنفي المحدث
٤١٠ ت
أبو سفيان رضي الله عنه ٣٧٩ ت
و ٣٨٠ ت
سفيان الثوري ١١٠ و ١٥٧ ت
و ١٥٨ و ٢٠٣ و ٢٠٧ ت
و ٢٨٤ ت و ٣٣٨ و ٣٨٧ ت
و ٤١٤ و ٤٣٩ ت
سفيان بن عيينة ٢٠٤ و ٢٠٥ ت
و ٢٠٦ و ٢٨٤
سلم بن جنادة (ابو السائب)
٨٠ ت و ٨٢
أبو سلمة رضي الله عنه ١٤٣ ت
و ١٨٨

سالم بن عبد الله ٧٣ و ٨٦
و ١٠١ و ١٩٦ و ١٩٨ و ٢٠٥
ابن سبعين ٣٧٠
السخاوي ١٤٣ ت و ٢٧١ ت
و ٣٠٥ ت و ٣٣٠
السرخسي (شمس الأئمة) ٣٠٤ ت
و ٤١١ ت
سعد بن علي الزنجاني ٣٦١
سعد بن أبي وقاص ٩٦
أبو سعد السمعاني ٢٠٥ ت
سعدان بن يحيى ١٥٧
ابن سعيد (انظر عبد الوارث)
سعيد بن أبي الرجاء ٢٠٥ ت
سعيد بن جبير ٢٧٥
سعيد بن خالد البجلي ٣٨١ ت

- أم سلمة رضي الله عنها ٢٨
 سليمان بن حرب ٣٠٣
 سليمان بن الشاذ كوفي ٢٠٥ ت
 سليمان بن مهران الأعمش ٢٠٧ ت
 ٤٣٧ و ٤١٢
 السلياني (المحدث) ١٩٧ ت
 سماك بن حرب ٣٣٧ و ٣٨٧ ت
 أبو السوار ٧٠
 سهل بن سعد رضي الله عنه
 ١٩٦
 سهل بن معاذ رضي الله عنه ٨٦
 ابن سبب الناس ٢٨٤
 ابن سيرين ٨٦ و ١٩٠ و ٢٨٦
 ٤١٢ ت
 السيوطي (انظر جلال الدين)
 الشعبي ٨٥ ٨٨
 أبو الشعثاء ٢٨٣ ت
 الشعرائي (انظر عيد الوهاب)
 الشيرازي (انظر أبا اسحق)
 (ص)
 صاحب الهداية (انظر برهان الدين)
 ١٠٨ و ١١١ و ١٢١ و ١٢٤

(ض)

الضحاك ٩٦

صاعد بن اسعد (ابو محمد)

٤٠٩ ت

(ط)

أبو صالح ٤١٦

أبو طالب ٢٧٦

أبو صالح (كتب الليث ٣٨٣ ت

طاووس ٨٠ و ١٨٩ و ١٩٨ و ٢٨٧

صالح بن أبي الأخضر ١٨٨

و ٢٨٨ ز ٤٣٤

صالح بن محمد جزرة ٣٠٥ ت

ابن طاهر المقدسي ١٤٠ ت

صالح بن محمد القبلي ٢٦٨ ت

و ٣١١ و ٢٣٧ ت

و ٣٨٠ ت و ٣٨٣ ت

الطبراني ١٥٥ ت و ١٩٦ و ٢٣٨

ابن الصلاح (أبو عمرو) ١٢

٢٤٢

و ١٤٠ و ١٥٢ و ٣٠٩ و ٣١٠

الطحاوي (انظر أبا جعفر)

و ٣١١ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦

طلحة رضي الله عنه ٢٤١ و ٢٤٣

و ٣١٩ ت و ٣٢١ و ٣٢٢

و ٣٨١ ت

و ٣٢٦ ت و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤٣

طلحة ٤١٢ ت

و ٣٦٦ و ٣٧٤ ت و ٣٨٥ ت

أبو الطيب (القاضي) ٣١١

و ٣٨٦ ت

الطبي ٧٦

صلاح الدين العلائي (خليل بن

(ع)

كيكليدي) ١٣٠ و ١٥١ و ١٥٢

عاصم بن عمر ٢٠٨

و ٣٦٤ ت

عاصم بن كليب ٢٠٣

صلاح للدين (يهسف بن ايوب)

عافية بن ايوب ٤١٦

١٧٧

عامر ١٥٧

الصرفي ٢٩٥

- أبو عامر ٣٢٣
 ١٩٦ و ٢٠٨ و ٤١٨ و ٤٣٠
 عائشة رضى الله عنها ٧٤ و ٧٨ و ٤٣١
 ١٥٦ و ١٥٨ و ١٧٥ و ٢٠٨
 و ٢٤١ و ٢٤٣ و ٤١٦ و ٤١٧
 عائشة بنت محمد بن عبد الوهاب
 ٢٧٢
 عباد بن العوام ٤٤٧
 عباد بن يعقوب الرواحي ٣٦٤ ت
 عبادة بن الصامت الانصارى
 رضى الله عنه ٧٩ و ٣٢٨ ت
 عباده بن نسي ٨٦
 عباس بن عبد المطلب ٢٤٢
 ابو العباس بن العريف ٨٢
 عبد الله بن احمد بن حنبل ٩٣
 و ٢٧٧
 عبد الله بن احمد الدججي ١٩٧ ت
 عبد الله بن ايوب ١٥٥
 عبد الله التونكي ٣١٩ ت
 عبد الله بن أبي رافع ٦٩
 عبد الله بن رواحة ٢٦٥ و ٢٦٦
 عبد الله بن الزبير ٩٦ و ١٨٨
 عبد الله بن سعيد ٨١٢
 عبد الله بن شقيق العجلي ٢٧٥
 و ٢٨٥
 عبد الله بن طاؤس ١٩٨
 عبد الله بن عباس رضى الله
 عنها ٦٤ و ٦٥ و ٧٢ و ٨٠
 و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٨٩
 و ١٩٦ و ٢٠٨ و ٢٤١ و ٢٤٥
 و ٢٤٦ و ٢٥٨ و ٢٧٠ ت
 و ٢٧٥ و ٢٧٨ و ٢٨٠ و ٢٨٤
 و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٣٣٧
 و ٣٧٨ ت و ٣٨٧ ت
 عبد الله بن عبد المطلب ٢٤٢
 عبد الله بن عمر رضى الله عنها
 ٥٠ و ٦٤ و ٦٥ و ٧٣ و ٧٤
 و ٧٥ و ٧٦ و ٨٣ و ٨٦ و ١٠١
 و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٦
 و ١٩٧ ت و ١٩٨ و ١٩٩
 و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٥ و ٢٠٦

- ٢٠٧ و ٢١٣ و ٣٧٩ و ٣٩٣ ت و ١٠٠ و ١١٠ ت و ١٦٣
 و ٣٩٥ و ٤١٤ و ٤١٦ و ٤٣٠ و ٢٧٠ ت و ٤٢٩ و ٤٣٠
 عبد الله بن عمه بن علي ٣٧٢
 عبد الله بن عمرو بن العاص رضي
 الله عنهما ٥٤ و ٢٠٨
 عبد الله بن المبارك ٨٩ و ١٥٧
 و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٣٠١ ت
 و ٣٠٤ ت و ٤٤٧ و ٤٥٢
 عبد الله بن محمد الانصاري ٣٨٦
 عبد الله بن محمد المسندي ٤٠٥ ت
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 ٥٠ و ٥١ و ٨٥ و ١٠٠ و ١٩٩
 و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢٠٦
 و ٢٠٧ ت و ٢١٠ و ٢١٣
 و ٢٧٩ و ٢٨١ و ٣٩١ و ٣٩٣
 و ٤٠٠ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤٣١
 و ٤٣٢ و ٤٢٨ ت
 عبد الله بن مغفل رضي الله عنه
 ٢٠٩ ت ٣٣٧
 عبد الله بن وهب ١٨٦
 ابن عهده البر (أبو عمر) ٨٠ ت
 عبد الجبار ١٢١
 عبد الحق (الحافظ) ١٤٧ و ٣٧٩
 عبد الحق الدهلوي ٧ و ٣٢
 و ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٦٨ و ١٣٥
 و ٣٣١ و ٣٥٦ و ٣٦٢ و ٤٣١
 و ٤٤٧ و ٤٥٠
 عبد الحئي اللكنوي ٢٧٢ ت
 و ٣٠٧ ت و ٤٠٨ ت
 عبد الرحمن بن الاسود ٢٠٣
 و ٣١٢ ت و ٤١٤ و ٤١٥
 عبد الرحمن بن قريش بن خزيمة
 الهروي ١٩٧ ت
 عبد الرحمن بن محمد المحاربي ٤١٤
 عبد الرحمن بن مهدي ٦٧
 عبد الرحمن بن يزيد ٢٨٠
 عبد الرزاق ٩٢ و ٣٨٧
 عبد الرؤف المناوي ١٣٦
 ابن عبد السلام (عزالدين) ٣١٠
 عبد العزيز البخاري ٥٦ و ٢١٢

- ٣٩٠ . ١٦٣ و ١٦٤ و ١٨٦ و ٣١١
 عبد العزيز بن عمر ٤٠٩ ت
 ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٥٧ و ٣٤٨
 عبد العزيز الفهرارى ٣٢٧ ت
 ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٧١ و ٤٣٨
 عبد العلى اللكنوى (بحر العلوم)
 ٤٣٩ ت
 عبيد الله بن موسى ٣٠٥
 ٥١ و ٥٤ و ٥٦ و ٦٤
 عبيد الله بن عمار الشريعة ٤٨ و ٥١
 عبد القادر الفارسى ٤٠٩ ت
 ٣٤٧
 عبد القادر القرشى ٣٠٦ ت
 ٣٠٧ ت و ٣٧٨ ت و ٣٩٥ ت
 عثمان رضى الله عنه ٥٠ و ٩٥
 عبد القادر مفتى مكة (شيخ
 و ٩٦ و ٩٧ و ١٠١ و ١١١
 المؤلف) ١٨٧
 عثمان الجلالى ٤٥٤
 عبد الملك بن جريج ١٨٨
 عثمان بن الحكم الجذامى ١٨٨
 ٣٩٥
 عثمان الدراى ٢٧٢ ت
 عبد الوارث بن سعيد ١٥٥ و ١٥٩
 عثمان المقاتلى (أبو عمرو)
 عبد الوهاب الازرى الاسكندرى
 ٣٧٨ ت
 العجلى ٣٨٠ ت و ٣٨١ ت
 ١٧٥
 ابن العز ١٤٩ و ١٦٢
 عبد الوهاب القاضى المالكى ٣٩١
 عز الدين (انظروا بن الأثير)
 عبد الوهاب الشعرانى ٤٥ و ٦٦
 عصمة بن محمد الانصارى
 ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ١٠٤
 ١٠٥ و ١٠٨ و ١١٤ و ١٣٤
 ١٩٧ ت

عضيد الملة (العضدي) ٢٤	على بن احمد الحزامي ٤٠٩ ت
٣١٠ و ٤٤٨ و ٤٤٩	على بن حجر ١٥٧
عطاء بن أبي زباح ٧٩ و ٨٠	على بن الحسين (زين العابدين) ٣٣٥ و ٣٣٨
٨٦ و ١٩٨ و ٢٠٨ و ٢٧٧	على بن خشرم ٢٠٧
٢٨٧ و ٢٨٨ و ٣٩٥	أبو على الطبري ١٨٩
عفان ٤٣١	على بن عثمان ٤١٢ ت
عقبة بن عامر رضي الله عنه ١٩٦	على بن عمرو الحريري ٨١ ت
عكرمة ١٨٩ و ٢٤٤ و ٢٧٥	على بن المديني ١٩٧ و ٣٢٥
٢٧٧ و ٢٧٨ و ٣٣٧ و ٣٨٧ ت	و ٣٢٧ و ٣٣٤ ت و ٣٨٠ ت
عكرمة بن خالد ٨٦	و ٣٨٧ ت
علاء الدين الكاشاني ٤١١ ت	على بن يحيى الزندوبسي ١٦٠
علقمة ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢٠٧ ت	عمار بن ياسر رضي الله عنه ١٠٠
العلائي (انظر صلاح الدين)	عمر رضي الله عنه ١٩ و ٤٧
علي رضي الله عنه ٩٦ و ٩٧	و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٦٦ و ٦٧
١٠١ و ١١١ و ١١٤ و ١٩٦	و ٧٤ و ٧٧ و ٨٧ و ٩٠ و ٩٥
و ٢٠٣ و ٢٣٨ و ٢٤١ و ٢٤٢	و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠١
و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦	و ١١١ و ١٩٦ و ٢٣٨ و ٢٤٠
و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٨٦ و ٣٠٤	و ٢٥٣ و ٢٧٢ ت و ٤٠٦
و ٤١٧ و ٤٢٨ ت و ٤٣٨	و ٤١٦ و ٤١٨ و ٤٢٩ ت
و ٤٤٣	و ٤٣٨
أبو على ١٤ و ١٥	

- عمر بن أنى سفيان ٩٨
عمر بن أبي كثير ١٤٣
عمر اللبشى ١٩٦
عمر بن محمد بن عبد الله البسطامى ٤١٠ ت
عمر النسقى (ابو حفص) ٤١٠ ت
عمران بن حصين ٧٠ و ٧١
عمران بن حطان الخارجى ٣٨١ ت
عمران بن موسى الطائى ١٥٤
عمرو بن دينار ٢٨٦ ت و ٤٣١
عمرو بن سعد بن أبي وقاص ٣٨٠ ت
عمرو بن شعيب ١٥٦ و ١٥٩
و ٣٩٩ ت و ٤١٦
عمرو بن العاص رضى الله عنه ٤٦ و ٤٢٨ ت
عمرو بن على الفلاس شيخ البخارى ٣٨٧ ت
عمير بن هانى ٩٨
عوف بن مالك الاشجعى رضى الله عنه ٥٤
عيسى عليه السلام ٢٤٨
عيسى بن علي ٦٥
عيسى بن موسى غنجار ٣٠٢ ت
و ٣٠٥ ت
أبو عيسى الترمذى ٨٠ و ٨٢
و ٩٤ و ٩٦ و ١٠١ و ١٤٣ ت
و ١٨٦ و ١٨٧ و ٢٠٣ و ٢٠٤
و ٢٣٢ و ٢٤٥ و ٢٦٩ و ٢٧٠ ت
و ٢٧١ ت و ٢٧٢ و ٢٧٤
و ٢٧٦ و ٢٧٩ و ٢٨٦ ت
و ٣٩٩ ت و ٤١٦ و ٤١٧
عياض القاضى ٣٢٨ ت
العيني (انظر بدر الدين)
ابن عينة (انظر سفيان)
(غ)
الغزالي ١٥ و ٤٢ و ٣٢٨ ت
و ٣٥٠ و ٣٦٨ و ٣٧٠
غسان الكوفى ٤٥١
الغوث الأعظم ٤٦٢ و ٤٥٣
(ف)
فاطمة رضى الله عنها ٢٤١

۲۴۲،

قتبة من سعيد ٢٨٥ ت

فاطمة بنت محمد بن عبد الوهاب

ان قتيبة ١٤٦

٣٧٢

القسط - لاني ٧٤ و ٨٠ و ٩٤

فضل الله من عمر (ابو الفضل)

و ۱۱۱ و ۱۱۲ و ۱۱۳ و ۲۸۰

٤١٠ ت

٤٣٢ ، ٤٠٦ ،

فضیل بن عیاض ۸۱ ت

ابن القطان (ابو الحسن) ١٥٧

و ۴۵۴

و ۱۸۹ و ۳۸۲ ت و ۳۸۴ ت

الفنارى العلامة ١٦

قطن ۳۳۷

ان فورك ۳۱۱ و ۳۲۸ ت

القفال المشاشي ٢٨٦ و ٤١٩

۳۷۰ و

القوارری ۳۸۶ ت

(ق)

القاری (غلی) ۵۷ و ۱۰۴ ت

و ٤١١ ت

و ١٠٦ و ٣٩٩ و ٤١١ ت

ابن القيم ١٦٨ و ١٧١ و ٤٢٨ ت

قاسم بن اصبح ٤٢٩

قین الاشجعی رضی اللہ عنہ ۷۲

(ك)

القاسم (بن قطلوبغا) ٨٠ ت

و ۱۵۷ و ۴۱۱ ت

أبو كامل ٤٠٥

قاسم بن معن ۸۱ ت

كثير من عبد الله ١٤٣ ت

ابن القاسم ٤٣٠

ان کثر (انظر اسماعیل)

قبیصۃ بن ذویب ۲۷۶ و ۲۸۹

۱۵۶ کد ام

قيادة ٧٠

ان کرامۃ ۸۰ ت



ابو قتادقہ ۱۹۶ و ۲۷۸

الكرخي ١٢١ و ١٢٥ و ٣٩٤

- و ٤١١ ت
الكرمانى ٨٤ و ٢٨١
الكفوى ٤١٠ ت
كمال الدين بن الهمام ١٢
و ١٦ و ٣٠ و ٩٤ و ١٢٠ و ١٢١
و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٤٠ و ١٩٣
و ١٩٨ و ٢٠٤ و ٢٠٦ و ٢٥٣
و ٢٦٩ و ٢٨٦ و ٣٢٨ و ٣٥٦
و ٣٥٧ و ٣٥٩ و ٣٩٤ و ٤٢٧ و ٤٣٧
- و ١٩٤ و ٢٠٨ و ٢٥٤ و ٢٧١ ت
و ٢٧٢ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٣٤٩
و ٣٥٠ و ٣٦٢ ت و ٣٦٣ ت
٣٦٤ ت و ٣٦٥ ت و ٤١٦
و ٤٤٩ و ٤٣٠ و ٤٣٧ و ٤٤٦
ابو مالك الاشعري رضى الله عنه
٣٢٣
مالك بن بجير الرمادى ٣٨٢ ت
مالك بن الحويرث رضى الله عنه

١٨٨ و ١٩٦

(ل)

- ليث بن أبي سليم ٣٦٩ ت
ليث بن سعد ١١٠ و ١٩٨
و ٣٧٩ ت و ٤١٤ و ٤٣٤
ابن طبعه ٤١٦
ابو ليلى ٢٦٥
- المارودى ٤١٩
مبارك ٤١٢
ابن المبارك (انظر عبد الله)
المتولى ٢٨٥
المنفى بن الصباح ٤١٦

مجاهد ٧٣ و ١٩٨

(م)

- ابن الماجشون ٢٨٤ و ٤٣٠
ابن ماجه القزوينى ١٨٨ و ١٩٦
مالك الامام ١٩ و ٨٢ و ٩٣
١٠٥ و ١١٠ و ١٤٤ و ١٤٥
و ١٧١ و ١٨٦ و ١٩٠ و ١٩٣
محمد ٤١٨
- محمد الدين القيروزابادى ٩
و ١٩٦
محارب بن دثار ١٩٩ و ٣٥٦
محب الدين الطبرى ٤٣٧

محمد (امين) ٣	و ٣٣٦ ت و ٣٧٥ ت و ٣٨٥ ت
محمد (معين) ٣	و ٣٨٧ ت و ٣٩٠ ت
محمد بن ابراهيم (ابوبكر)	محمد بن اسماعيل البخاري ٣٢
٤١٠	و ٤٥ و ٨٤ و ١٤٤ و ١٥٧
محمد بن ابراهيم (أبو الفضل)	و ١٨٧ و ١٩١ و ١٩٥ و ١٩٦
٣٣٣	و ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٤ و ٢٦٨ ت
محمد بن ابراهيم الرازي ٢٠٥ ت	و ٢٧٠ ت و ٢٧٧ و ٢٨٠
محمد بن احمد الجارودي الشهيد	و ٢٨١ و ٣٠٠ ت و ٣٠١
٣٣٠ ت	و ٣٠٢ ت و ٣٠٥ ت و ٣٠٦ ت
محمد بن احمد (أبو احمد)	و ٣٠٧ ت و ٣٠٨ ت و ٣٢٣
العدل ٣٦٣ ت	و ٣٢٥ و ٣٣١ و ٣٣٣ و ٣٣٤
محمد بن احمد (أبو حفص الصغير)	و ٣٣٧ و ٣٤٣ و ٣٥٩ و ٣٦٠
٣٠٢ ت و ٣٠٦ ت	و ٣١١ ت و ٣١٣ ت و ٣٢١ ت
محمد بن احمد بن محمد بن	و ٣٢٢ ت و ٣٣٠ و ٣٢٥ و ٣٢٧
سليمان الحافظ ٣٠١ ت	و ٣٢٩ ت و ٣٣٠ ت و ٣٣١
محمد بن احمد المذكر (أبو	و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٧ و ٣٤٣
الطيب) ٢٠٧ ت	و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ ت
محمد بن اسحاق ٢٧٦ ت	و ٣٦٢ ت و ٣٦٤ ت و ٣٧٤ ت
و ٢٨٨ و ٣٨٢ ت	و ٣٨٠ ت و ٣٨١ و ٣٨٣ ت
محمد بن اسماعيل الأثيري البجلي	و ٣٨٦ ت و ٣٨٧ ت و ٣٨٨ ت
٣٣٠ ت و ٣٣٢ ت و ٣٣٤ ت	و ٣٨٩ ت و ٣٩٠ ت و ٤٠٩ ت

- و ٤١٢ ت ٤٤٧ ت ٤٥٣
 محمد بن اباس بن البكير ٢٠٨
 محمد بن أبي حاتم وراق البخاري
 ٣٠١ ت
 محمد البرلسي المالكي ٣٧٠
 محمد بن بشار (بندار) ٣٨٧
 محمد بن بكر ٤١٨
 محمد بن بكر (أبو الهيثم)
 ٤٠٩ ت
 محمد بن أبي بكر الخطيب
 ٤١٠ ت
 محمد بن جابر ٢٠٣ و ٢٠٤
 محمد بن جعفر ٧٤
 محمد بن الحاج ١٨٦
 أبو محمد الحارثي ٢٠٥ ت
 محمد بن الحسن الشيباني (الانام)
 ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٣ و ١٦٨
 ٢٠٦ و ٢٧١ ت و ٣٠٧ ت
 ٤٣٥ و ٣٨٢ ت و ٤٠٩ ت
 ٤١١ ت
 محمد بن الحسين ٤٠٩ ت
 و ٤١٠ ت
 محمد بن حازم (أبو معاوية)
 ٣٦٤ ت و ٤٤٧
 محمد بن خالد الصدفي التلمساني
 ٣٦٨
 محمد بن خراش ٣٠١ ت
 محمد بن داود الظاهري ٤٥
 محمد زاهد الكونزي ٣٥٣ ت
 محمد بن زياد الالهاني ٣٦٤ ت
 محمد بن سلام البيهقي ٣٠٥ ت
 محمد بن سليمان الأوشى ٤١٠ ت
 محمد بن سليمان الذهلي ١٥٥
 محمد بن طاهر المقدسي
 (أبو الفضل) ٣٦١ ت و ٣٦٢
 ت و ٣٨٦
 محمد بن عبد الله البيع ٣٦٢ ت
 محمد بن عبد الرحمن
 (أبو الفتح) ٤٠٩ ت
 محمد بن عبد الرحمن بن أحمد
 ٤١٠ ت
 محمد بن علي الباقر (أبو جعفر)

٢٨٦ و ٤٣٨	محي الدين بن العربي ٢١ و ٢٨
محمد بن علي أبو بكر ٤٠٩ ت	٤٥ و ٥٥ و ٦٥ و ٨٤ و ٩٠
محمد بن عمر ٤١٠ ت	١٣٣ و ١٧٤ و ١٨٩ و ٢١٣
محمد بن عمرو ١٨٨	٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢٣
محمد بن الفضل القراوى ٤٠٩ ت	٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٠ و ٢٤٢
محمد الكوفى ٧٩	٢٤٩ و ٣٦٦ و ٣٧١ و ٤٤١
محمد بن محمود الطرازى ٤١٠ ت	محي السنة ٥٩ و ٨٢ و ٨٨
محمد بن مسلم (أبو الزبير)	مروان ٣٣٧ و ٣٣٨
٣٧٩ ت	المزنى (صاحب الشافعى) ٩٣
محمد بن مسلمة رضى الله عنه	٩٤ و
١٩٦	مسدد بن مسرهد ٤٠٥
محمد بن مسلمة (أبو عبد الله)	مسروق ٨٥ و ٨٨
٣٦٣ ت	مسلم بن الحجاج (صاحب
محمد بن منصور ١٥٨	الصحيح) ٦٥ و ٧٠ و ٧٣
محمد بن المكنندر ٢٧٦	١٤٤ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٩٦
محمد بن موسى (أبو الخيزر)	٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٣١ و ٢٣٢
٢٠٩	٢٣٣ و ٢٦٨ ت و ٢٨٠
محمد بن يوسف (أبو عبد الله)	٢٨٢ و ٢٨٧ و ٢٨٩ و ٣٠٨
٤٠٩	٣١١ ت و ٣١٣ ت و ٣٢٢ ت
محمد بن يحيى الذهلى ٣٠٦ ت	٣٢٥ و ٣٢٦ ت و ٣٢٩
٣٢٥ و ٣٢٧	٣٣١ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ ت

معاوية بن هشام ٤١٤	٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٤١ و ٣٤٢
أبو معاوية (انظر محمد بن خازم)	٣٥٠ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ ت
أبو معاوية بن صالح ٢٧٧	٣٦٢ ت و ٣٦٤ ت و ٣٦٤ ت
معقل بن يسار رضى الله عنه	٣٧٤ ت و ٣٨٠ ت و ٣٨١ ت
٣٠٩	٣٨٣ و ٣٨٦ ت و ٣٨٧ ت
معمر بن سليمان ٢٧٥	٣٨٨ ت و ٣٨٩ ت و ٣٩٠ ت
معن بن عيسى ٣٦٣ ت	٤٠٩ ت و ٤١٢ ت
معين الدين السجزي ٤٥٣	مسلم بن خالد ٤٤٧
مغلطاي ٣٩٦	مسلمة بن مخلد رضى الله عنه
مغيرة بن شعبة رضى الله عنه ١٩	٢٢٤
مقاتل بن حيان ٤٢٩ ت	مصعب بن عبد الله ٤٢٩ ت
مقدام بن معد يكرب ٩٨	مطرف ٤٣٠
المقرئ ٤٤٧	أبو مطيع ٤٣٩ ت
مكحول ٣٨١ ت	معاذ بن جبل رضى الله عنه ٤٦
الملك الظاهر ١٧٧	٤٧ و ١٧٥ و ١٩٦ و ٤٢٨ ت
أبو المكارم ٢٦	معاوية رضى الله عنه ٧٩ و ٨٦
مندل ٨١ ت	٩٥ و ٩٦ و ٩٨ و ٩٩ و ٢٤١
ابن مندة (أبو عبد الله) ٧٣	٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٥٨ و ٢٩١
و ٢٠٥ و ٣٠٧ ت	و ٣٨٠ ت و ٤٢٨ ت
ابن المنذر ٨٦ و ١٨٩ و ٢٨٦	معاوية بن أبي العياش الانصارى
٤٣٠	٢٠٨

و ٣٣٠ ت و ٣٣٣ ت

و ٣٥٠ و ٣٦١ ت و ٣٦٢ ت

و ٣٧٥ ت و ٣٨٧ ت و ٤١٦

و ٤٤٧

النعمان بن بشير رضى الله عنه

٢٤٤

نعيم بن حماد الخزازي ٣٠٣ ت

النوى (حجى الدين) ٧٥ و ١١٠

و ٢٢٣ و ٢٧٩ و ٢٨٣ و ٢٨٤

و ٢٨٦ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٣٠٩

و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٣ و ٣١٥

و ٣٢١ ت و ٣٣٣ ت و ٣٣٥

و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٦٤ ت

و ٣٧٨ ت و ٤١٨

النهر وافي ٤٥

المنذرى (انظر زكى الدين)

المقصود ٢٠٧ ت

منصور بن الحسين ٤٠٩ ت

ابن المنبر ١٤

موسى ٤١٢ ت

سوسى بن عقبة ١٩٧ ت

موسى بن ماهيل ٣٧١

أبو موسى الأشعرى رضى الله عنه

٦٧ و ١٩٦ و ٤٢٨ ت

أبو موسى المنهر المالكى ٣٧١

الموفق بن احمد المكي (صدر

الأئمة) ٢٠٥ ت

ميرك ١٤٣ ت

ميمونة رضى الله عنهما ٩٨

ابن معين (انظر يحيى)

(و)

وائل بن الاسقع ٥٣

أبو وائل ٢٠٧ ت

وائل بن حجر ١٩٦

وكيع ٨٠ ت و ٨١ ت و ٢٠٣

و ٢٠٧ ت و ٣٠٤ ت و ٤٤٧

(ن)

نافع ٨٦ و ١٨٩ و ١٩٧ ت

و ١٩٨ و ١٩٩ و ٤١٤ .

نجيح بن ابراهيم ٨١ ت

النسائي ١٤٥ و ١٥٧ و ١٥٨

و ١٨٨ و ٢٠٣ و ٢٥٣ و ٢٥٨ ت

همام ٣٣٦

و ٤٥٢

ولى الدين العراقى ١٦٥ و ٣٢٦ ت
 ولى الله بن عبد الرحيم الدهلوى
 الهثيم بن كليب الشاشى ٤٠٩ ت

(ي)

٢٧٤ و ٢٩٢

يحيى ٣٨٧

أبو الوليد الطيالسى ٣٠٧ ت

يحيى بن آدم ١٤٣ ت

ابن وهب (انظر عبد الله)

يحيى بن أبوب ١٨٨

(ه)

يحيى بن خلف أبو سلمة البصرى ٢٧٥

هاشم ٤٣٢

يحيى بن أبى زائدة ٨١ ت

هارون الرشيد ١٧١ و ٤٢٩ ت

يحيى بن سعيد ٢٠٨

ابن الهرمز ٤٢٩ ت

يحيى بن أبى كثير ١٤٣

الهروى ٧٩ و ٨٥ و ٨٦

يحيى بن معين ١٩٧ ت و ١٩٨

أبو هريرة رضى الله عنه ٥٤

٢٠٣ و ٢٧٧ و ٣٠٧ و ٣٣٤

و ٧٢ و ٧٧ و ١٤٣ ت و ١٨٨

ت و ٣٨١ و ٣٨٧ ت

و ١٩٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩

يزيد بن ابراهيم ٤٣١

و ٢١٠ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٢٢٢

يزيد بن حبان ٢٣٦

و ٢٤٥ و ٢٨٥ و ٣٥٠ و ٣٩٢

يعلى بن شداد ٨٦

و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٤١٢ ت و ٤٢٢

أبو يعلى ٣١١

هشام ٤١٨

يعقوب بن شيبه ٣٨٧

أبو هشام الرفاعى ٩٠

أبو يوسف القاضى (الامام)

هشام بن عروة ١٥٦

٣٠ و ٨١ ت و ٩٢ و ١٥٤

هشام بنى عمار ٢٢٣

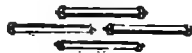
١٥٥ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢

هشيم ٣٣٦ و ٤١٨ و ٤٤٧ و ٤٥٢

و ١٧١ و ٣٦٣ ت و ٤١١ ت الكوفة ١٥٥ و ٤٢٨ ت و ٤٣١
 ٤١٢ ت و ٤٣٣ و ٤٣٥ و ٤٤٣
 يونس بن عبد الأعلى ٤٣٣
 يونس بن عبيد ٤١٨
 المغرب ٣٩ و ١٥٠
 مرغينان ٤٠٩ ت

فهرس الامكنة

أصبهان ٢٠٥ ت
 بخارا ٣٠١ و ٣٠٣ ت ٣٠٧ ت و ٤٢٢
 البصرة ٤٢٨ ت
 بغداد ٤٣٣ ت
 بلخ ٤١٠ ت
 بير جهندو ٢٦٩ ت و ٢٦١ ت
 الحجاز ٣٩
 حصص ٤٦
 السند ٣ و ١٣٩ و ١٨٣ و ٤٥٣
 و ٤٥٤
 الشام ٤٢٨ ت
 العراق ١٥٦
 فرغانة ٣٠٤ ت
 مكة المكرمة ١٥٦ و ١٧٥ و ٢٠٤
 و ٣٦١ ت و ٣٦٢ ت و ٣٦٨
 و ٣٧٤ ت و ٤١٩ و ٤٢٠
 و ٤٢٢
 مدينة السلام (بالمغرب) ١٧٦
 المدينة المنورة ١٥٤ و ١٥٥
 و ٢٣٨ و ٢٧٣ ت و ٣٧١
 و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢٧ و ٤٢٨
 و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٧
 نيسابور ٣٠٦ ت ٤٠٩
 هرات ٣٨٦ ت
 همدان ٤٤٣
 الهند ٤ و ١٢٠ و ١٣٩ و ١٨٣
 و ٢٦٩ ت و ٢٧١ و ٤٥٣ و ٤٥٤



اعتذار

وقع في هذا الكتاب أخطاء مطبعية عديدة بالرغم من الجهود التي بذلت لتفادي ذلك مما اضطرنا الى إعادة تصحيحها هنا في جدول الخطأ والصواب هذا - وقد حدث هذا الخطأ لان المصنف والطابع كليهما لا يعرفان العربية .



خطأ	صواب	صفحة	سطر
على أحده ، قلا	على أخذ قلادة	٢	١٤
سامر	سائر	١١	٦
المبتحرين	المبتحرين	١٥	٦
اما	ما	٢١	ت
الحبوة	الحياة	٢٧	١٨
أمه	أماء	٢٨	١٥
براء ابن	براء بن	٢٨	٧
نخري	نخري	٣٨	٢
المولان	المولان	٤١	١٧
البراءة الاحلية	البراء الاصلية	٥٩	١٠

خطا.	صواب	صفحة	سطر
خاقا	خفاء	٦١	٣
مما أسرت	مما أمرت	٦٩	٤
الشافشى فعى	الشافعى	٩٢	٣
على الجلد البليغ	على الحد البليغ	٩٧	٣
واذا متبعا	واذا كان متبعاً	١٠٨	٢١
حقيقتة	حقيقة	١١١	١٩
بنههم	نهم	١٢٠	١
لا يتجاوز	لا يتجاوز	١٣٠	١٥
الز ،	الزم	١٣٩	٥
الحفاظ	الحفاظ	١٤٣	١٥ ت
عبد الله أيوب المقرئ	عبد الله بن أيوب المقرئ	١٥٥	١٨
أبو عمرو بن عبد البر	أبو عمرو بن عبد البر	١٦٣	٨
التانى	الثانى	١٨٨	١٧
عمرو	عمرو بن على	١٨٨	٢١
ابن عمود	ابن عمر	١٨٩	١٩
ابن المنذر	ابن المنذر	١٨٩	٢١
نحتمل	يحتمل	١٩٢	٣
ترضها	ترضها	٢٠١	١٩

خطاء	صواب	صفحة	سطر
ول و	لو	٢١١	٧
يدل عليها الصحة	يدل عليها الأحاديث الصحيحة	٢٣٨	٢١
وعلى	و، على	٢٣٨	٣
ليست	لست	٢٤٦	٢٠
جواره	جواه	٢٥٠	١٨
عند	عنده	٢٥٩	١٦
يعيد الله	بعيداً من الله	٢٦٢	١٧
بعد ما قال وصح عنه اذا وجد الحديث الصحيح	بعد ما قال وصح عنه اذا وجد الحديث الصحيح فهو مذهبي	٢٦٨	٣
الحديث الخنفيه	المحدث	٢٦٩	٧ (ت)
محقق الخنيفة	محقق الخنيفة	٢٦٩	٨ (ت)
من حملة	من جملة صفات القبول	٢٦٩	١١ (ت)
يرو عن النبي	يروى عن النبي	٢٦٩	١٥ (ت)
إجماع	إجماع	٢٧٠	١٢ (ت)

خطاء	صواب	صفحة	سطر
الاکام	الأحكام	٢٧١	١٠ (ت)
حديثي الجميع	حديثي الجمع	٢٧٥	١٠
قال أبو حاتم عن أبيه	قال ابن أبي حاتم عن أبيه	٢٧٧	٨
أو في حظر	أو في حضر	٢٧٩	١٤
لى جمعه	لى جمعه	٢٨٣	٢
مخالفاً	مخاطباً	٢٩٢	١٣
قلا	قلنا	٢٩٥	٤
بل لم عليه فقد تقدم	بل لم يستمر عليه فقد تقدم	٢٨٤	٨ (ت)
مسمركه بتلا الايوب	كلامه لأيوب		
وسبعاً جياً	وسبعاً جميعاً	٢٨٥	٧ (ت)
مستنص	مستنصر	٣٠٠	١٥
بحارا	بحارا	٣٠٣	٨ (ت)
فى الرا	فى الراى	٣٠٤	٤ (ت)
قبل رلبته	قبل رحلته	٣٠٤	٧ (ت)
الجواهر المضية	الجواهر المضينة	٣٠٦	٢ (ت)
لقصته	بقصته	٣٠٦	٨ (ت)
يأتنى	يأتينى	٣٠٦	٥ (ت)

خطاه	صواب	صفحة	سطر
امر نجازا	أمير نجازا	٣٠٧	١٠ (ت)
الى الاحلاف	الى الاخلاف	٣١٤	١٨ (ت)
صححان	صحیحان	٣١٧	١٥ (ت)
ممسك	تمسك	٣١٩	٦ (ت)
مر	تميز	٣١٩	٤ (ت)
الحافظ	الحفاظ	٣٢٠	٣ (ت)
ما ضعف عن	ما ضعف من	٣٢٤	١٤ (١٤)
قبله وما	قبله	٣٥٠	٢
عن قدو	عن تدوينها	٣٥١	٢١
لب	حلب	٣٦٣	٣ (ت)
حمد	محمد	٣٦٣	٧ (ت)
ن ٢	أن	٣٦٤	١
لابن المقن	لابن الملقن	٣٧١	١٢
اسماعهم	اسمائهم	٣٨٤	١٩ (ت)
في الاسرع	في الإسراء	٣٨٦	٢٢ (ت)
ماجة ابن	ابن ماجة	٣٨٦	١٩ (ت)
الى اللب	الى الكذب	٣٨٧	٨ (ت)
مهاراً	جهاراً	٣٩١	٥
ورقك	ورزقك	٣٩٧	١٠

خطا	صواب	صفحة	سطر
صاب الله	أصاب الله	٤٠٦	١١
النقيه	النقاية	٤١١	١١ (ت)
لم يد عنوا	لم يذعنوا	٤١٢	١ (ت)
واله	والد	٤١٢	٢٢ (ت)
امثالهم	أمثلهم	٤١٤	٤
شرح	أبو شرح	٤٢٠	٩
دودة	وقتادة	٤٣٤	٨
دوا بر كان	وسواء كان	٤٣٤	٨
والقنارى	والنوى	٤٣٤	١٠
انه والصحيح	أنه الصحيح	٤٣٤	١١
والا بالظاهر	والأخذ بالظاهر	٤٥١	٨
السيه	السيد	٤٥٠	٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة عن " الدراسات " ومؤلفها الشيخ

محمد معين

الحمد لله على آلائه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم
أنبيائه ، وعلى آله وصحبه وسائر حملة دينه وفقهائه .

أما بعد فقد نبغ في السند علماء بارعون لهم خدمات مشكورة
في العلوم الدينية ، سيما في الفقه والحديث ، كابي جعفر الديبلي صاحب
مكتايب النبي صلى الله عليه وسلم ، والإمام مسعود بن شيبه السندي
صاحب كتاب التعليم ، والعلامة جعفر البوبكاني صاحب المصنفات
الشهيرة ، والشيخ أبي الطيب السندي شارح جامع الترمذي ، والمحدث
الشهير أبي الحسن الكبير شارح الأصول الست ومسند الإمام احمد ،
والشيخ محمد حياة السندي صاحب الإيقان ، ومحمد أكرم
النصربوري شارح شرح النخبة ، والعلامة الكبير محمد هاشم التتوي
صاحب التصانيف الكثيرة الشهيرة والمحدث محمد عابد السندي

صاحب طوابع الأنوار والمواهب اللطيفة وغيرهم . وبالجمله فلهم مساعى خالدة فى نشر العلم والدين القيم لانتسى على مر الدهور .

هذا وقد قامت . لجنة إحياء الأدب السندى ، (۱) بنشر ما يوجد الآن من تراث سلفها الكريم لكى يعم نفعه ، فهذا كتاب . دراسات اللبيب فى الأسوة الحسنة بالحبيب ، ، للشيخ العلامة محمد معين السندى قد طبع قديماً . . بلاهور . ، فى سنة (۱۲۸۴) لكن نسخه قد نفدت فصار كأنذر ما يكون ، فأمرت اللجنة بإعادة طبعه ، ولما كانت النسخة المطبوعة قد وقعت فيها أغلاط كثيرة ، أشارت إلى اللجنة أن أقوم بتصحيحها والتعليق عايتها . فبدأت ما فى وسعى سعافاً لساناً مؤلم فجاء بحمد الله كما ترون بحيث يروق الناظر وينشط الخاطر . بيد أنه لم يتيسر لى الوقوف على ما وقع من السقط فيها لأنى لم أظفر بنسخة خطية من هذا الكتاب ، ولكنى لم آل جهداً فى تصحيح ما وقع فى المطبوعة من التصحيفات والتحريفات ، وهذا أحسن ما قدرت عليه والعصمة لله تعالى وحده .

وأما التعليقات التى كتبت عليها فأكثرها اعتراضات عليه ، ومباحثات معه ، فيما يتعلق بالحديث وعلومه ، وأما النقد التفصيلى فقد أغنانا عنه العلامتان الحجتان الفقيهان المحدثان الشيخ عبد اللطيف وابنه الشيخ ابراهيم التتويان بما انتقدا عليه فى " ذب الذبابات " ، و . . القسطاس المستقيم ، ، رحمها الله وطاب ثراها ، وسميت هذه التعليقات " بالتعقيبات على صاحب الدراسات " ، وأما مؤلف الكتاب .

فهو العلامة البارع النظار محمد المدعو بالمعين بن العالم
 الفقيه الشيخ محمد المدعو بالأمين بن الشيخ الصالح طالب الله
 التتوي السندی، كان أصله من "والی"، ووضع من مضامین
 "روایه"، "وبت باران"، من أرض السند فانتقل أبوه منها الى
 "تنه"، (١) وهو من أهل "لاكهه دل (٢)،، قبيلة من قبائل
 السند.

ولد معين بتنه، وكان بيته بيت فضل وصلاح. قال العلامة
 عبد اللطيف في "ذب الذبابات"، (٣)

(١) "تنه"، بلدة مشهورة، كانت عاصمة لبلاد السند في الزمن
 الماضي بناها الأمير جام نظام الدين المعروف بهام لنده في اواخر شهور
 سنة تسع مائة، وقد خرج منها علماء كثيرون، وبسط القول في وصفها
 مؤرخ السند على شير قانع في "تحفة الكرام"، (ج - ٣ ص ١٨٥،
 طبع مطبعة ناصري بدهلي سنة ١٣٠٤) وهذا الكتاب ستشره اللجنة
 بتصحيح البعثة الكبير مؤرخ السند السيد حسام الدين الراشدي وتعليقاته.

(٢) ومما يذكر ههنا ان الشيخ معين كان لا يوقر محمد عطاء
 الشاعر ولا يبالى به وكان كثير المجون فاته يوماً وفي كفه
 خردل ونثرها على رأس معين فماله معين ما هذا قال "خردل"،
 (وخرمهناه بالفارسية العامر ودل قبيلة معين) فضحك الحاضرون، اورد
 هذه الحكاية صاحب روز روشن، في ترجمته معين من كتابه المذكور

(٣) ونسخته الخطية محفوظة عند ابناء الشيخ دين محمد المرحوم
 مدير مجلة، التوحيد، والارقام المذكورة هي ارقام اوراق هذه النسخة

”لقد كان آباؤه رحمهم الله تعالى خلفاً عن سلف صالحين ولم يكن فيهم عالم من علماء الشريعة إلا آباه الحقيقي وكانوا بمن يلتزم مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى أن ماتوا ، ، (ورقة ٣٥١)

وأما أبوه فكان من أفاضل عصره المشهورين . ترجمه مؤرخ السند على شير قانع في ”تحفة الكرام (١) فقال ”كان في الفضل أشهر زمانه ، ، وصرح الشيخ العلامة ابراهيم في ”القسطاس المستقيم ، (٢) أن آباه ”محمد أمين الدل كان عالماً متبحراً حنفياً ، ، ووصفه العلامة عبد اللطيف في ”ذب الذبابات ، ، بالعالم الصالح الورع (ورقة ٦٧) وفي موضع آخر منه بالعالم الكامل ، (ورقة ٢٧١) تزوج الشيخ محمد أمين ابنة ”فاضل خان فحصل له بسببه الجاه الكثير ، وعاش حظياً مكيناً ،

و”فاضل خان ، ، جده أبو أمه ، اسمه ملاعيمان من قبيلة ”سميجه ، ، نشأ بكهلى ، موضع في السند ، وقدم ”تته ، ، وقرأ هناك العلوم المتداولة ، فلما تخرج ومهر رجل إلى ”شاه جهان آباد ، (دهلى عاصمة الهند) فصار من جملة الصدور المعدودين والأمثال المشهورين ، يضاهى الوزراء ويجرى في مضاهيرهم ، ولقب ”بفاضل - ان ، ، وولى كتابة الإنشاء بعد وفاة ”قابل خان ، ،

(١) تحفة الكرام ج - ٣ ص ٢٢٩

(٢) ونسخته الخطية محفوظة في خزانه مدرسة منظر العلوم

بكر تشى ، والأرقام المذكورة ارقام اوراق هذه النسخة .

مير منشي ، وصار صدر الصدور ، ولم يزل على مكاتبه ورفعة منزلته مستقيم الحال رخي البال إلى أن توفي ، وكان يحل الشيخ طالب الله جد معين غايبة التبجيل لصالحه وورعه ويحسن اليه ويكرمه ، ولم يبق في أعقابه سوى أسباطه . (١)

دراساته وأساتذته

درس رحمه الله العلوم "بتنه" ، وهو إذ ذاك معهد العلوم الدينية في السند وشيوخه من جملة العلماء الذين تشد لإيهم للرجال ، ويأخذ عنهم أعلام الرجال ، فهم الفقيه البار ، أبوه الشيخ العالم محمد أمين . قال العلامة عبد اللطيف السندي في "ذب الذباب" ، "وفهم أبوه الذي هديه ورياه وعلمه علوماً كثيرة"

(صفحة ٢٧٢ -)

ومن أشهر أساتذته الشيخ العلامة البار عناية الله (٢). ولازمه وتخرج عليه حتى برع وهو من أكبر شيوخه في العلوم المتداولة ،

(١) وترجمته مذكورة في "تعفة الكرام" ، (ج - ٣ ص ٢٣٩)

(٢) وكان "أحد عصره في العلوم" أخذ عن العلامة أحمد الكتاني وتلمذ عليه العلماء الكبار منهم العلم التحرير العلامة ضياء الدين شيخ الشيخ محمد هاشم ، ترجمه علي شير قانع في "تعفة الكرام" ، (ج - ٣ ص ٢٢٧) وقال العلامة أراهم في "القسطاس المستقيم" ،

"كان معلمه الشيخ المخدم عناية الله من أجله العلماء الحنفية" وكان معلمه المخدم أحمد من أحاد العلماء الحنفية الاعلام هـ ،

(صفحة ٢٨)

وقرأ كتاب "الفصوص" لابن عربي على الشيخ "على رضا درويش (١) حين وروده بته ،

وأخذ علم الحديث عن عصره مفيد السند ومحدثها ، العالم الرباني الحافظ الفقيه المتقن العلامة ذى الفنون الشيخ محمد هاشم بن عبد القفور بن عبدالرحمن بن عبد اللطيف بن عبدالرحمن بن خير الدين السندی البتوراني البهرام بوبی التنوی المتوفى سنة ١١٧٤ أربع وسبعين ومائة وألف. قال العلامة ابراهيم التنوی في "القطاس المستقیم" ،

"وأخذ علوم الحديث عن المحدث الشهير والعالم الكبير المحجد الورع البارع الملاحی في حضرة الشارع ، والباقي به مع کمال

(١) ترجمه على شیر قانع في كتابه "مقالات الشعراء" ، فقال

"على رضا درويش ينسب نسبته الى حضرة الشيخ عبدالقادر الجيلاني رحمه الله ، ورد بته مرات عديدة ، وكان من العلم بمكان حيث درس عليه "الفصوص" ، الشيخ محمد معين ، وكان من اهل المشاهدة ذا احوال عجيبه" ، مضى اكثر عمره في الصياحه" ، وكلما مر ببلدة سر وهو راكب فرسه" والرايه" امامه ووقر بعير كتب معه ، ثم اقام بهكر في آخر عمره ، فاجرى له الامير نور محمد ما يكفي امؤنه" خدامه ، وله شعر حسن (بالفارسيه) انشدني السيد غلام على له -

خيال قاست خويان عصای پيرى ما است

وله

بخو یشتن نگرید ای گروه حق طلبان

که غیر نیست چو خود واقف در جانان

الصحوفي حالتي الإثبات والمحو، المولى الحاشم جدى وأب أبى الشيخ محمد هاشم أفاض الله تعالى علينا فيوضات علومه وبركاته آمين. (صفحة ١٤٧) وقال في موضع آخر منه -

”ومن عاصروه كان من قد أخذ المخدم والعرض وبعض علماء الحرمين الشريفين عنه علوم الحديث، وقد كان حائراً للصالح السات والمسنات وكتب الأطراف والطبقات وعلوم معرفة الرجال، وله تصانيف عظيمة مشهورة في تلك العلوم منها أطراف البخارى له، وكان من أكابر الحنفية في عصره أيضاً، وهو جدى وأبو أبى العارف المحدث العالم الحاشم المخدم محمد الهاشم رحمه الرب الدائم،، (صفحة ٢٨)

وذكر المصنف في ”الدراسات“، في زمرة مشائخه العلمين المنيفين، والخبرين التحريرين - محدثي عصرهما الامام ولى الله - الدهلوى (١) وشيخ الاسلام عبدالقادر الصديقى فقال في الدراسة السابعة

(١) هو المفسر المحدث الفقيه المتكلم الاصولى العارف الامام العلامة - سنده الهند قطب الدين احمد بن عبدالرحيم بن وجيه الدين الشهيد بن معظم بن منصور بن احمد العمري الحنفى الدهلوى، ولد رابع شوال سنة ١١١٤ اربع عشر ومائة والف، وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، درس على ابيه جميع العلوم المتداولة وقرخ منها حين كان عمره خمس عشر سنة، وتوفى والده بعد سنتين من فراغه فجلس مجلسه في التدريس والافادة، ورحل الى الحرمين الشريفين سنة ثلاث واربعين، وسمع الحديث على جمع من المشائخ منهم الشيخ ابو طاهر الكردي ثم عاد الى

(ص ٢٧٣)

،، ولقد سمعنا شيخنا عالم الهند وعارف وقته الشيخ
الأجل ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي رحمه الله تعالى الخ .،
وذكره في الدراسة الثامنة أيضا بقوله -

،، وقد وافقنا على هذا الرأي قدوة علماء دهره ، يعسوب
زماننا الشيخ الأجل الصوفي الأكمل إمام بلاد الهند الشيخ
ولي الله بن عبد الرحيم مشافهاً في جملة صالحة من آرائنا مخاطباً لي
في تفردى ببعض ما خالفت فيه الجاهل ،
ومن الرديف فقد ركب غضنفرأ ،،

(ص ٢٩٢)

وقال في الدراسة الخامسة (ص ١٨٧)

الوطن منه خمس وأربعين ، وصنف التصانيف الكثيرة أشهرها "حجة الله
البالغة" ،، لم ينسج على منواله ، "وأزالة الغفاء عن خلافة الخلفاء" ،،
وهو عديم النظير في باب ، وكان من أجله النبلاء وكبار العلماء اماماً ربانياً
موفقاً من الله سبحانه ، قال شيخه ابو طاهر الكردي ،، انه كان يسند عنى
اللفظ وأنا اضمح منه المعنى ،، وقال الشيخ الاجل العارف المظهر
جان جاناان العلوى الدهلوى ،، ان الشاه ولي الله قد بين طريقه
جديدة ، وله طراز خاص في تحقيق اسرار المعارف وغوامض العلوم وانه
رباني من العلماء ولعله لم يوجد مثله في الصوفية المحققين الذين
جمعوا بين عاصي الظاهر والباطن الا رجال معدودون . توفي سنة ست
وسبعين بعد ثمانه وألف .

، وصل بحمد الله سبحانه إلينا إجازة من شيخنا الأجل مفتي

حرم الله الأمين الشيخ عبدالقادر (١) رحمه الله تعالى ، ،

لكن العلامة عبداللطيف صرح في ، ذب الذبايات ، ، ان الشيخ

(١) هو الشيخ عبدالقادر بن أبي بكر الصديقي الحنفي المكي شيخ

الاسلام ببند الله الحرام الشيخ الفاضل الفقيه الاوحد الحنفى البار

التحرير الهام ابو الفرج محي الدين ، اخذ العلم من مكنه المشرفة ولازم

الطلب على أبي الامرار حسن بن علي العميمي السكي وتفقه به وسمع عليه

الموطأ والصحيحين وقرا عليه فن البيان وعرض عليه كثيرا من الكتب

كالمطول والاطول وغيرها من الشروح والحواشي وحضر دروسه في تفسير

القاضي والبقوى واجاز له لفظاً وكتابة وله من التأليف كتاب مباح ، ثبيان

الحكم بالنصوص الدالة على الشرف من الام اه كذا في "سالك الدرر في

اعيان القرن الحادى عشر" للشيخ أبي الفضل محمد بن خديلى المرادى

(ج - ٣ ص ٤٩ طبع الميرييه بمصر سنة ١٣٠١ هـ) وقد جمع في ذكر

مروياته تلميذه المحدث محمد هاشم التتوى ثبته المعروف ، ، باتعافت

الاكابر بمرويات الشيخ عبدالقادر ، ، وهو من احقاد ملك المحدثين محمد

طاهر الفتنى الكجراتى صاحب مجمع البحار كما صرح به السيد غلام على

الابجراسى في سائر الكرام ، ، (ص ١٩٥ - ١٩٦ طبع مطبعة مقيد

عام ١٣٢٨ هـ) حيث قال ، ومن احفاده الشيخ عبدالقادر بن

الشيخ أبى بكر وقد امتاز في عصره في العلم والفضل والفصاحة والبلاغة

وسمى في الفقه ، تولى منصب افتاء الحرم المحترم مستين وله من التأليف

الفتاوى في اربع مجلدات ونسخة منشآت ، توفي سنة ١١٣٨ هـ ثمان وثلاثين

معين لم يخرج من بلاد السند حيث قال -

”الحمد لله الذى جعل المعترض الساكن فى ،، تنه ،،

بلدة معينة من بلاد السند . من أول عمره الى أن مات ولم يخرج

فى أسفاره جميعها من بلاد السند الخ ،، (ورقة ١٩٠)

فعلى هذا يمكن أن يكون الشاه ولى الله الدهلوى مر

ومائته“ والى ، وانشأ شيخه الشيخ عبدالله طرفه الانصارى المكي الشافعى

قصيدة يمدح بها تلميذه فواصل فيها نسب حده الشيخ محمد طاهر الى

ابى بكر الصديق رضى الله عنه حيث قال -

قد كان جد ابيك بل ضريحه من اوجد العلماء والفضلاء

اعنى محمد طاهر من منجى الصديق حقه بغير مرء

والجمهور على ان الشيخ محمد طاهر من البواهير وبه صرح الشيخ

عبدالحق الدهلوى فى ، اخبار الاخبار ،، والصديق قيل انه كان من جهة

الام ، وقيل من حيث الاعتقاد فان الشيعة يسمون انفسهم بالحيدرية

فلما كان يدعو نفسه بالصديق ، انتهى كلامه معربا من الفارسيه ، قال

صديق حسن خان القنوجى فى ” انحاف النبلاء المتقين باحياء مائر الفقهاء

المحدثين ،، (ص ٣٩٨ و ٣٩٩ طبع مطبعة نظامى بكانپور بالهند سنة

١٢٨٨) والارجح القول الثانى فان التسبب لا يثبت من جهة الام ولكن

من جهة الاب وسبب الاعتداد به من مثل الشيخ محمد طاهر العالم

المحقق بعيد جداً ، ولكن قول طرفه فى البيت المذكور ” حقه بغير

مرء ،، صريح فى صحة كونه صديقاً سواء كان من جهة الام و

الاب انتهى معربا من الفارسيه ، قلت ويدل على كونه صديقاً من جهة

بهذه الثلاث فلقية معين وأخذ عنه ، وأما حصول الإجازة من
 الشيخ عبدالقادر الصديقي فهو بالكتابة لاغير .
شيوخه في الطريقة

قال في " القسطاس المستقيم " ، (ورقة ٢٨)
 " وكان مرشده في طريق الحق تعالى قطب للولاية
 المحمدية ، الورع التقي البارع ، العارف العالم مولانا وسيدنا الشيخ
 أبو القاسم النقشبندی (١) قدس الله تعالى سره العزيز ، "

الام تصنيفه رسالته المذكورة المسماة ببيان الحكم بالنصوص الدالة على
 الشرف من الام ، ،

(١) كان هذا الشيخ رضى الله عنه من كمل العارفين من اجلاء شائخ
 السند في عصره صاحب الكرامات الظاهرة والافعال الفاخرة والاحوال
 العذابة والمقامات السنية والمعارف العلية تلمذ له جماعة من اهل
 الطريق وانتمى اليه خاق من الصالحاء والاولياء واعترفوا بفضله واقروا
 بمكانته وكان من اعيان علماء السند واكابر الشيوخ علماً وعاملاً وحالاً
 وقالوا وزهداً وورعاً توفي سابع شعبان سنة ١١٣٨ ثمان وثلاثين وسائه
 والف ودفن بمقبرة مكلى " بته " ، واراد الشيخ معين ان يفرد ترجمته رضى الله
 عنه بالتأليف فلم يرضه ونهاه عنه فامسك معين عن ذلك ، قال العلامة ابراهيم
 في " القسطاس المستقيم " ،

" وكان حنفياً شهيراً وهو حدى ايضاً وابواب امى من اكابر علماء
 بلدة تته وعرفائهم ، ، ٥١ (ورقة ٢٨)

قلت وترجمته ببسوطه في كتب القوم " كتخفة الكرام " ، لعل شير

وذكر على شبر قانع في "طوهار السلاسل" ، وسخته الخطية محفوظة
في خزانة كتب لجنة إحياء الأدب السندی -

" ان المخدوم محمد معين التتوي أخذ الطريقة عن المخدوم أبي
القاسم النقشبندی عن الشيخ سيف الدين السرهندی عن أبيه الشيخ
محمد معصوم عن أبيه الشيخ أحمد السرهندی مجدد الألف الثاني
رضي الله عنهم ، ،

وقال العلامة إبراهيم في "القسطاس المستقيم" ، (ورقة ١٤٦ و ١٤٧)
"كان يعيش مدة طويلة" في حضرة القطب العارف ،
ذي عوالى المعارف ، الانسان الكامل ، والكتاب الجامع الحافل ،
سلطان ملك الولاية ، فارس مضمار الهداية ، القائم
بأمر الله الدائم ، جدى أب أب أمى الشيخ أبي القاسم النقشبندی
قدسنا الله سبحانه بسره ونفعنا ببه أمين ، لطلب الطريق
وكان في أوائله متأدباً ومتأثراً ، فلما انتشر غلو الشاه عنايت الله
لأنكاه الصوفى (١) جزاه الله سبحانه بما هو يستحقه ،

قانع ، و "تكملة مقالات الشعراء" ، للشيخ خليل ، ونسخته الخطية "محافظة"
في خزائنه كتب السيد حسام الدين الراشد ، الوقور ، مستشره اللحنه بتصحيح
الاعتاذ المذكور وعلمايته ، ، وتحفه الطاهرين ، ، لأعظم التتوي وقد نشرته
اللحنه بتصحيح آغا بدر الدين الدوائى وغيرها من المصنفات ، ،

(١) هو الشيخ عنايت الله بن فضل الله بن ملا يوسف بن ملا
شهاب الدين بن ملا حب بن الشيخ الاحل المخدوم صدر الدين
المرووف بصرو لأنكاه الصوفى القادرى ، ولأنكاه قبينه مشهورة ، وآبؤه

توجه إليه بإيثار الاثنينية فترا منه الشيخ قدس سره ثم ناب
فقبل الشيخ توبته فتوفى الشيخ بعد رياح قلائل ثم تقلد بقلادة

المذكورون كلهم من مشايخ الطريقة المعروفة ببلاد الهند، درس
الشيخ عنایت الله العلوم المتداولة على الشاه غلام محمد وأخذ الشاه
غلام محمد الطريقة عن تلميذه وحصل له منه الاجازة، وأخذ الشيخ
عنایت الله الطريقة عن الشيخ عزيز الله القادري عن ابيه الشيخ جان محمد
السنوري عن الشيخ ميراجي البرهان پوری عن الشاه عبد الشکور عن
الشاه برهان الدين عن الشيخ نجم الدين عن علي الخطيب الاحمد
آبادي عن برهان الدين البخاري عن السيد محمود عن ابيه السيد جلان
عن الشيخ ركن الدين ابي الفتح عن ابيه صدر الدين عن ابيه شيخ
الاسلام بهاء الدين زكريا الماتاني عن شيخ الشيوخ شهاب الدين
السهروردي رضي الله عنهم اجمعين كما في رطومار السلاسل،، على شير
قانع، والشيخ عنایت الله طاف البلاد في بدايه امره حتى وصل الى
الدكن فاخذ هناك عن السيد عبد الملك وعمل عنده المجاهدات الشافيه
حتى حصل له ما حصل، وقد بالغ في الثناء عليه على شير قانع في
"تحفة الكرام"،، ورسالات الشعراء،، ونسخته الخطيه بيد المصنف
فوظفه في خزانه كتب اللجنه،، وستشره اللجنه بتصحيح الاستاذ
البحاث المحقق السيد حسام الدين الراشدي وهو تحت الطبع الان،
وانما قال العلامة ابراهيم التتوي في حقه اقل لانه انكر عليه اباحته
لسجود التحية وغيرها فان الناس كانوا يسجدون بين يديه، وقد احضر
الشاه غلام محمد المذكور بين يدي علماء،، رفته،، وهزر لسجوده بين

السيد عبداللطيف التارك اه (١)

وقال العلامة عبداللطيف في " ذب الذبابات ، ،

" ومنهم الأولياء السرهندية الذين أخذ منهم هذا المعترض
ومشأخه الكرام الذين ربوه الطريقة القادرية والنقشبندية ، ،
اه (ورقة ١٩٦)

وقال العلامة ابراهيم في " القسطاس المستقيم ، ،

" وكان يدعى كمال الفناء لنفسه في حضراتهم القدسية ، ،
(ورقة ٢٨)

وقال فيه أيضاً

" كان المعترض مدة عمره يدعى نفسه من مرديهم ومن
كلاب بابهم ، ، (ورقة ٤١)

يدى الشاه عنايت والله اعلم ، واستشهد صاحب الترجمة سنة ١١٣٠
ثلاثين ومائة والى تته النواب اعظم خان بن صالح خان بعد
ان حاصره فى قلعة ، ، جهوك ، ، المعروفة ، ، بـميران پور من توابع بتوره
اربعة اشهر ثم انزله من الحصن فقتله والوقعة مشهورة ،

(١) هو السيد عبداللطيف بن سيد حبيب شاه الشهير بالتارك كان
ايوه رجلاً صالحاً من رجال الله ، وكان السيد عبداللطيف من اكابر العارفين
صاحب الرتبة العلية وكان رحمه الله آمياً وبغ ذلك له قدم فى ارسخ
علوم القوم ، وخوارقه كثيرة وقد افردت فى ترجمته تأليف . توى
سنة ١١٦٥ خمس وستين ومائة والى ودفن ، ، بهت ، ، قرية مشهورة
من توابع ، ، هاله كندى ، ، وقبره مشهور يزار ويتبرك به ،

وقال أيضاً فيه -

”والحال أنه كان مدة عمره يدعو نفسه من كلاب باب هذا العارف الكامل ومتابعيه ، ، (ورقة ٣٠)

وقال أيضاً فيه -

”والمعترض يدعى فناء نفسه في حضرته القدسية أعني به الإمام الرباني والهيكل النوراني المجدد للألف الثاني قدس الله تعالى أصرار طالبه الى يوم الدين ، ، (ورقة ٣٤)

قلت وكان يعتقد فوق ذلك في حق الشيخ الأكبر ابن عربي رحمه الله كما يظهر من ، ، الدراسات ، ، فلم يذكر فيه شيئاً من المشائخ السهرندية مع كثرة نقله من أقوال الشيخ ابن عربي بل خص الدراسة الخامسة وهي من أكبر دراساته لمحض الاحتجاج بكلامه وساق فيها من الفتوحات المكية للشيخ الأكبر ما يدل على مطلوب الباب ثم شرحه بالتفصيل والاطناب حيث قال ”الدراسة الخامسة“ وهي متمحضة من كلام الشيخ الأكبر الأجل الوارث الأكمل قطب أقطاب الأمة محي الدين محمد بن العربي الطائي الحاتمي المغربي الأندلسي قدسنا الله تعالى بجداول علومه القدسية الفائضة من بحره المحيط الذي لاساحل له ، ، آه وصرح العلامة عبداللطيف في ”ذب الذبابات“ ، ،

”أن نسخة الفتوحات التي كانت في خزانة المعترض نسخة واحدة غير مصححة مملوءة بالغلط الكثير ، ، (ورقة

ومن كان يجلبهم الشيخ معين ويستفيد منهم الشيخ جلال محمد (١) من أهل ككراله ، كان عالماً نحريراً ، نادرة العصر لم يكن له نظيراً في جمعه للعلوم ، ومع وفور علمه وكونه بارعاً في الطب والنجوم كان يعيش كسائر الناس وكان يحب الانزواء ولا يأتى الأمراء ، وكان الشيخ محمد معين يعظمه في العلم غاية التعظيم ويرجحه على على أكثر علماء عصره ،

ومنهم العلامة مير سعد الله القوربى (٢) قال على شير قانع في "تحفة الكرام" ، (ج - ٢ ص ٣٤)

(١) ترجمه على شير قانع في "تحفة الكرام" ، (ج - ٣ ص ١١٤)
 (٢) قالت هو العلامة السيد سعد الله بن السيد غلام محمد السلونى ولد سنة تسع وتسعين والى بقصبة سلون من مديريه آله آباد بالهند ، ونشأ هناك وكان ابن اخت الشيخ بير محمد السلونى من كبار الاولياء ، وفق لطلب العلم في صغره وفرغ من دراسته العلوم في زمن قليل وجلس للتدريس والافادة في ريعان شبابه ، وصنف التصانيف البديعة في علم الحقائق والحكمة والمعقولات واخذ الطريقة عن ابيه عن الجيهجاني عن الصوفي فيروز عن السيد وجيه الدين العلوى الكجراتي ، ورحل الى الحرمين الشريفين فقام بمكة مدة ورزق القبول من الناس كافة واعتقده الاكابر والاصاغر حتى اخذ عنه اعلم علماء عصره شيخ العالم الذى قد انتهت اليه سلسلة اسانيد اكثر علماء العرب والعجم الشيخ عبدالله البصرى المكي المتوفى سنة ١١٣٤ اربع ثلاثين ومائة والى الطريقة القادرية كما صرح به ابنه الشيخ سالم بن عبد الله البصرى في ثبته الذى جمع

”كان المخدم محمد معين التوى يعتقد كمالاته العلمية غاية الاعتقاد وكان يرجح رأيه على أكثر الآراء ، وكان عند الضرورة يستمد منه في حل الدقائق في ضمن مراسلاته ؛ انتهى معرباً من الفارسية .

فيه اجازات والده ومروياته حيث قال ،

” مشائخه في الطريق واساتذته في الارشاد والتحقيق جملة
اجلاء منهم العلامة المحقق السيد سعد الله الهندي عن السيد
عبدالشكور عن الشاه مسعود الاسفرائني عن الشيخ علي الحسيني
عن الشيخ جعفر احمد الحسيني عن الشيخ ابراهيم الحسيني عن
الشيخ عبدالله الحسيني عن الشيخ عبدالرزاق عن سيدنا عبد القادر
الجيلاني قدس الله اسرارهم ،،

ولما عاد السيد سعد الله من الحرمين الشريفين اقام ببلدة ”سورت“ ،
بالهند فصار مرجعاً للعالم ، وتوفي رحمه الله ١١٣٨ هـ ثمان وثلاثين واثم
ودفن ،، سورت ،، ترجمه السيد غلام علي البهرامي في ،، مائت الكرام ،،
قلت وعنه اخذ الطريقة امام الديار اسنديه في وتته العلامة محمد
هاشم التوى قال الشيخ ابراهيم خليل في ”تكملة“ مقالات الشعراء ،،

”ولما الح المخدم محمد هاشم على الشيخ النقشبندی (ابى القاسم)
فامر التلقين قال الشيخ ان صور المتلقين قد عرضت على ولستم
فيها فقال المخدم دلوني على موضع فيه شيخي فقال هو
السيد سعد الله السورتى علامة العصر وصاحب الارشاد وصاحب الطريقة
القادرية فذهب المخدم اليه واستفاد منه انتهى معرباً من الفارسية“

وقال أيضاً في ترجمته من : تحفة الكرام ، ،

” وكانت تجرى بينه ، وبين مير سعد الله السورقي
الفرزي مراسلات الاخلاص والمحاکمات العلمية انتهى معرباً .

ومنهم الشيخ فقير الله العاوي الجلال آبادي ثم الشكا بوري كان
من كبراء العارفين وشاأخ الطريقة المعروفين ؛ أخذ الطريقة عن الشيخ
محمد مسعود البشاوري وكان مرجعاً للأنام من كبار الأمايين بالمعروف
والناهيين عن المنكر ، وكانت الحكام والأمرأ يعظمونه ويبجلونه وكان
يرشدهم إلى إقامة العدل ودفع الجور ، توفي رحمه الله ” بشكار بور ، ،
ثالث صفر سنة خمس وتسعين ومائة وألف ، وقبره مشهور يزار ويتبرك
به ، وقد طبع مكانيه في مجلد ضخيم بلاهور وفيه خمسة مكاتيب الى
الشيخ معين ، يظهر من مطالعتها أن الشيخ معين كان يسئله عن
بعض الأمور الآتية ويلتمس منه الدعاء في إنجاح الحوائج ، والشيخ
العاوي يجيبه ويرشده الى مواظبة صيغة الصلوة المنجية ويوصيه بالصبر على
الضراء ، والنظر الى الظاهر دون المظهر .
ثناء العلماء عليه .

وصفه الشيخ فقير الله العاوي في المكتوبين من مكاتيبه ، الثالث
والعشرين والخامس والعشرين ، ، بالعالم الرباني ، ، وقال على شير قانع
في ، ، تحفة الكرام ، ،

” ان الله قد جعله جامعاً لجميع فنون الكمال في عصره .
كان نحبر العصر ، علامة الدهر في المتقول والمعقول ” انتهى
معرباً .

وقال ايضاً في " مقالات الشعراء " ، له

، وكان جامعاً لعلوم العقول والمنقول ، حاوياً لمعالم
الفروع والأصول ، كاشفاً للحقائق العلمية والعملية ، شارحاً للدقائق
الصورية والمعنوية علامة العصر ، تحرير الوقت مظهر أنوار الحقائق
الربانية ، ومهبط آثار المعارف السبحانية ، انتهى معرباً من
الفارسية .

ووصفه الشيخ ابراهيم الخليل في " تكملة مقالات الشعراء " ، -

، بعمدة العلماء الربانيين ، وقدوة المفسرين والمحدثين ؛

المخدوم محمد معين قدس سره ،

ووصفه أعظم التتوى في " تحفة الطاهرين . بجامع العلوم .

ووصفه صديق حسن خان القنوجي في " دليل الطالب على أرجح

المطالب " ، -

" بالشيخ العلامة الأديب " محمد معين " ، (١)

وفي " اتحاف النبلاء المتقين بإحياء مآثر الفقهاء المحدثين " ، -

، ، بالشيخ الفاضل المحقق (٢) ، ،

ونقل صاحب ، ، مدار الحق في رد معيار الحق " ، عن السيد

نذير حسين الدهلوي مصنف ، ، معيار الحق " ، أنه كان يبالغ

في الثناء على كتابه " الدراسات " ، ويرجحه على تأليفه " معيار

الحق " ، المذكور ، وقال ، كان هذا الرجل محققاً كبيراً ، وله

(١) ص ١٦٧ طبع مطبعة شاهجاني بيهووال بالهند سنة ١٢٩٥

(٢) ص ٧٨

اطلاع واسع على الكتب اه كما سيأتى نصه ، وقد أقر بتبحره وفضله
منتقده العلامة ابراهيم التتوى حيث سمي كتابه ، الذى صنفه فى
الرد عليه ، " بالقسطاس المستقيم فى الجواب عما وقع للفاضل
المتبحر المخدم محمد معين التسليم من السقطات الواهية والقول
السقيم ، ، واعترف فى " سحق الاغبياء ، ، بكونه ماهراً فى كل فن كما
سيأتى والفضل ما شهدت به الأعداء .

انتقاد الأكار علىه

قال الشيخ الإمام محمد هاشم التتوى ، فى " السنة النبوية فى القطع
بالأفضلية ، ،

، ، والمعلوم من حاله أنه لازال مشغلاً فى جميع عمره بأعمال
الحق وإظهار الباطل ومستمراً إلى آخر حياته على إحياء البدعة
وإماتة السنة ، وتحليل المحرمات كالبدعة الفاشية أيام عاشوراء ،
وكضرب الطبول والنقارات (١) والدوائر والطنبورات فانه كان
يحضرها بنفسه عنده ، ويأمر بها الناس بضربها فى المساجد
الشريفة التى هى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه
تعالى إلى غير ذلك من الأباطيل التى لاتعد ولا تحصى اه (٢)
وقال العلامة عبداللطيف بن الشيخ محمد هاشم المذكور فى مقدمة

(١) النقارات كلمة عامية جمع نقاره وهى الطبل ، وكذلك الدوائر
جمع دائرة وهى الدف ،

(٢) نقله العلامة ابراهيم حفيد الشيخ الامام " فى القسطاس
المستقيم " (صفحة ٢٠)

” ذب الدباباب ، ”

” من المعلوم أن صاحب ” الدراسات كان رأيه واعتقاده
يميل إلى الشيعة في أكثر ما يقول أو يفعل في أحكام الشريعة ،
والبينة الواضحة والقرينة الفاضحة الدالة عليه رسالة له سماها
” مواهب سيد البشر ، ” حيث كفر وفسق فيها مروان ، وأقصد
وجد في ” صحيح البخارى ، ” بعض أحاديثه من غير المتابعات
والمعلقات ، وذكر فيها أن الخلفاء الإثنى عشر الذين جاء الحديث
بوجودهم في أمته صلى الله عليه وسلم هم الإثنا عشر من أهل
بيت الرضوان ، وأن سيدتنا فاطمة والأئمة الإثنى عشر معصومون
كعصمة الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام والثناء ،
وأثم أوصياء الرسول المأمون صلى الله عليه وعليهم وسلم ، وأثم
مخصوصون بالصلاة والسلام عليهم أصالة ” واستقلالاً ” دون غيرهم
من الصحابة والتابعين ولو من الخلفاء الثلاثة وأبنائه صلى الله
عليه وسلم أو بناته غير فاطمة فلا يجوز الصلوة عليهم والسلام
إلا تبعاً ، وأشياء كثيرة غيرها مخالفة للدين القويم البينان ، زعماً
منه أن هذا نصرة منه لأهل بيت الرضوان ، ،

ورسالة سماها ” الحجة الجلية في رد من قطع
بالأفضلية ، ، فقد ذكر فيها أن الراجح والإنصاف والحق الذي
هو معتقده الحكم بأفضلية على على الثلاثة رضى الله تعالى
عنهم ، وأنه لم يحصل من أحاديث أفضلية أبي بكر وإثنين
بعده الجزم بظنية فضلكم على على فضلاً عن الجزم بقطعيته ،

وأن كون هذه الأحاديث نصاً منطوقاً في هذه الأفضلية باطل ،
وأن حديث " أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى ،"
" قطعى في إفادة فضل على على أبي بكر وإثنين بعده ،
وأن الحكم بتبديع من لم يفضل الشيخين على على أو فضله
عليهما جسارة من القول ، وأن الحكم بأفضليته عليهما قول
أكثر الأولياء من أهل العزلة ، وهو الكذب الصريح عليهم ،
وأن هؤلاء الحاكمين يمثل هذه الأحكام هان عليهم جانب أهل
بيت النبوة رضى الله تعالى عنهم حتى لبنوا أمرهم في أكثر الأمور
ولم يراعوه حتى الرعاية فلم يبالوه في باب الأفضلية أيضاً في
انجرار حكم الابتداع إلى زيد بن علي زين العابدين لقوله
بتفضيل جده على بن أبي طالب على أبي بكر وعمر وغيرها
على ما هو معلوم من مذهبه ومذهب أتباعه ، ثم قال فيها ،
ولو وجد هذا الانجرار إلى علمائهم كابن الهمام من الحنفية
والمزنى من الشافعية فضلاً عن أبي يوسف ومحمد لكفوا عن
إطلاق ذلك الحكم ولعالحوا الأمر أشد المعالجة لحصول التقصى
عن هذه الشناعة ، فإما أن يتيقن بعصية هؤلاء بالاثمة
الطاهرين من أهل بيت النبوة عناداً أو لكونهم أدون وأحقر
عندهم من علماء مذاهبهم فضلاً عن أئمتهم ، ثم قال ، فإلى
الله سبحانه وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم المشتكى ، لم يبق
على وجه الأرض من مذهب الأئمة الإثنى عشر الطاهرين
أوصياء الرسول صلى الله عليه وسلم وأوليائه إسم ولا رسم بحيث

لا نرى في كتبكم منهم فتوى ولا رواية ولا رأياً ، أما في كتب الفقه فأصلاً ، وأما في كتب الحديث فكذلك لإشياء بسيراً لا يشقى غليل العاطش إلى منهلهم ، والأثر الباقي منهم على الأرض اليوم هو زيد بن علي رضي الله تعالى عنها في حفظ مذهبه وبقاء أتباعه اليوم ، وكون أكثرهم أبناء في الأمة ممن صح نسبهم الشريف ، وكثير من هذه الأمور المخترعة سيظهر عليك من " الدراسات " ، أيضاً ومن المعلوم انه لم يحفظ مذهبه ولم يثبت عليه تفضيل على على الثلاثة ، ،

ورسالة سماها " قرّة العين " ، فإنه ذكر فيها إباحة التعزية على سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنه بلبس السواد والنياحة والحداد ، وأن دليل القائلين بعدم جواز التعزية بعد الثلاث باطل ، وأن من استبعده فهو طائش لا يعن النظر في الدقائق ، وأن ذكر الله تعالى بالمسبحة المأخوذة من تراب كربلاء ، والسجدة لله تعالى عليه محمود ، وأنه والله لو كان صلى الله عليه وسلم حياً في قضية كربلاء لاستن هذا الحداد كثيراً مما يغفل عنه فقهاء أهل السنة وقراءهم . وأن كون الحزن والتدبة والبكاء على الحسين في أيام عاشوراء من شعار الروافض ممنوع ، وأن التقيّة محمودة وهي التي قال فيها جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه " التقيّة ديني ودين آبائي " .

ورسالة له في تحقيق معنى حديث " لا نورث ما تركنا صدقة ، حيث حكم فيها بأن فاطمة رضي الله تعالى عنها

سيدة العالمين إنسا وملكاً وذكر فيها معنى آخر لذلك الحديث الذى هو عين التوجيه الذى ذكره الرافضة فيه ليرد الطعن على أبى بكر فى منعه رضى الله تعالى عنه ميراثه صلى الله عليه وسلم عن فاطمة على وجه الإرث،

”ورسالة له حكم فيها بإسلام أبى طالب وهو حكم على خلاف إجماع أهل السنة، ومكابرة خصت بها الشيعة الشنيعة،“

وهذه ”الدراسات“، حيث ذكر فيها أن معاوية ممن رأى رأياً على خلاف الأحاديث فمالت الصحابة على الإنكار عليه، وأنه كان باغياً جائراً لم يتحمل عنه السنة والدين قبل تسليم الحسن رضى الله عنه الخلافة إليه، قلت ومن هذا الحكم ينجر حكم البغى والجور وعدم صحة تحمل السنة والدين إلى من كان معه قبل ذلك التسليم، وهو نصف الصحابة الكرام أو أزيد بشئ قليل أو أنقص كذلك، وذكر فيها أن التزام مذهب واحد من المذاهب الأربعة وغيرها متابعة لذلك المذهب دون الرسول، وأنه إخلال بترك الواجب، وأنه ارتكاب حرام، وأنه إشراك فى توحيد وجهة الرسول، وأن إجماع الأئمة الإثني عشر إجماع معتبر، وأن مذهب واحد منهم مذهب باقيم، وأن أمثلة الاجماع التى وجدت فى الشريعة ليست من باب الإجماع المعتبر، وأن الحديث الصحيح يجب تركه . بمجرد عملهم وعمل واحد منهم فقط، ويحرم تركه بعمل غيرهم ولو من الصحابة أو الخلفاء الثلاثة، وأنهم

معصومون كالأنبياء بمعنى استحالة صدور الذنب والخطأ عنهم ،
 وأنهم معصومون من الخطأ الإجهادي أيضاً بالمعنى المذكور .
 ورسالة له في حقيقة القول بالتناسخ ومذهب الدهرية
 ورسائل أخرى له يظهر منها ظهوراً بيناً وفاقه في أكثر أقواله
 وأفعاله بالشيعة ولذا كان يخفيها بعد أن صنفها وهدبها ولا يظهرها
 على رؤوس الأشهاد ، بل إنما يظهرها عند الآحاد ، الذين قلدهم
 فيما كان معتقده ودأبه ، وشأنه ودينه ، وحاجته عن أسواقهم
 ربة تقليد المجتهدين زعماء منهم على ما أسسه في
 "الدراسات" ، أن الواجب عليهم وهم عوام أو طلاب العلم تقليده
 وأن تقليده واجب عليهم وأن تقليد المجتهدين حرام عليهم ،
 فالتزموا ما ذهب إليه إلزاماً أكيداً وسمواً من خالفهم ببياراً
 عنيداً ، وبعض أشعاره الفارسية حيث قال :

وای قوم سایه گیر شجره ملعون حق
 آن زقوم دوزخی بارش یزید بدمال •

وقال أيضاً ،

برملك برجن وانس این نوحه آمد فرض عین
 هی غریب کربلا جان جهان شاه حسین

وقال أيضاً •

أی بد آن قوی که بهر آل سفیان باختند
 نقد ایمانی که باشد سکه دار نام آل

وقال أيضاً

صد هزاران لعنت حق باد بر ابن زیاد
 صد هزار اندر هزاران بر سر شمر لعین
 آن دوتنگ صد هزار ابلیس در ظلم و شقا
 آن دوبازوی یزید رجس رأس الخاسرین
 وقال أيضاً -

أی واعظ خوش کلام ، شیرین پیغام
 منبر به سواد قیمره کون کن بنام
 باروی سیه ، خاک بسر فاش بگو
 در تعزیت حسین صبر است حرام
 وقال أيضاً فی آخر منقبتہ فی مدح سیدنا علی المرتضی رضی اللہ
 تعالی عنه

برای نقش خویش دین جعفری "تسلیم" ،
 ز جوهر یمن دل نگین ما شده بود
 . ومن المعلوم أن صاحب "الدراسات" ، كان يذكر اسمه في
 جميع أشعاره الفارسية بلفظ "التسليم" ، وجعله تخلصاً لنفسه فيها
 وغيرها من أشعاره الفارسية والعربية .

وبعض أشعار ولی عہدہ السید نجم الدین عزلت ، والمتمسك
 بحبل عقائده الذی ألف رسالة مفردة فی عقائده فأظهرها علی بعض
 تلامذته سرّاً فلما سمعوا عنه شيئاً منها ، تولوا عن متابعتہ
 ومتابعة أستاذہ ومعتقدہ ، فأخفى أمرها ولم یجد سبيلاً إلى
 إظهارها ، وفيها ما فيها من رذائل العقائد الفاسدة المنطبقة علی

قواعد الزائغة الراضة ، وهو ما قال -

از أهل شام هیچ مپرس وزظلم آن

صد لعن بر یزید زحق وانظلماه

وقال أيضاً -

ختام مرثیه ” عزلت ، ، بلعن مروان کن

بلعن ابن زیاد لعین شیطان کن

بلعن شجره * ملعونه باش رطب لسان

که خاندان زأفا عیل آن سگان ویران

وقال أيضاً -

” عزلت ، ، ختام مرثیه لعن یزید کن

حب خود از مکامن غیبی پدید کن

وقال أيضاً -

ای موالی ماتم آمد جامه * جان چاک کن

لعن آل حرب را ورد زبان پاک کن

وبعض أقواله وأفعاله المألومة لنا ، من استحباب الجمع في

الوضوء بين غسل الأرجل ومسحها من غير لس الخفين ، ومن العمل

بترك مسح الخفين في طول عمره ، ومن قوله عن صميم قلبه أن

الحق في أم فذك وغیره كان مع فاطمة ، وأن أبا بكر وغیره ممن

قال بخلاف ما قالت به كانوا مخطئين ، ومن اجتماع نساء كثيرة بأمره

ورضاه في بيته في العشرة الأولى من شهر الله المحرم كل سنة ،

ونياحتهم ، ولبسهن السواد ، وتسويدهن الوجوه ونمشن الحدود ،

وشق الجيوب، والدعاء باله بالجهاراً ونثر التراب
 وضرب الأيدي على الثدي والصدر والوجع . يرتفع الشعور والحداد .
 والحث عليها والرضاء بفعلها جميعاً ، أو بعضها من الرجال
 التابعين له ، ومنع الرجال والنساء عن أكل الطيبات من
 اللحوم والألبان والأسمان واستعمال الأدهان . ومنعهم عن النوم
 على السرر وتركه تدريس العلوم وتعطيله المدارس ، وحته غيره
 على ذلك وذهابه عند الرافضة فيها ، والحث لهم على ما يفعلونه
 فيها من المنكرات في باب التحزن ، والإفتاء لهم بأن صدور
 هذه الأفعال والحركات والسكنات من هؤلاء لم ينشأ الا من
 كمال حبيبهم بآله صلى الله وسلم عليه وعليهم ، وتعظيمه للتابوت
 الذي حضر مجلسه ، والخشوع والخضوع له بنفسه وأتباعه أزيد
 من مقدار الركوع ، وتجويز صنع التابوت فيها ، وعده صنعه
 وذاك الخضوع والخشوع له من جملة العبادات ، ومدحه بنفسه وأتباعه
 هؤلاء الفاعلين والفاعلات لهذه البدعات بمحبته لأهل البيت الرضى
 وصدق حسن نيتهم اليهم ، ومن غصبه حقوق أهل البيت
 من أقاربه طول عمره وغصبه ألوفاً من أموالهم كل سنة اعتصاماً بحبل
 الحكام الظالمين وإعطاء الرشوة لهم ، ومن الإكراه عليهم أن يكتبوا له
 إبراءً عاماً فيما مضى من الغصب وفيما سيأتي منها بتوسط
 تلك الظلمة ، ومن منعه في أيام غلبة الغالبة الرافضة على
 هذه البلاد ومجيئهم في هذه البلدة "تسه" عن أن يذكر
 أسماء الضحابة الكرام في خطبة الجمعة والعيدين تمسكاً بأن هذا الذك

ففيها لم يعهد في عهد الصحابة والتابعين وإنما هو محدث فينبغي تركه وزعماً أن هذا السعي منه يَكُون موجِباً لِرِضاة أولئك الغالية عنه ، ثم لم ينل كلاماً راديه ولم يقع شئٌ منها بفضل الله الكريم إلا ما اتفق في يوم الجمعة واحد من ترك الخطباء ذكر أساميتهم رضى الله تعالى عنهم من كثرة خوف أولئك الغالية ، ومن كونه يركن إلى الأحكام الظالمين فيخضع عندهم أزيد من مقدار الركوع ويجلس إليهم وإن كانوا رفضةً سبابين للسلف الصالحين أو دهرية أو غيرهم حسبوه معهم وتيقنوا أنه منافي الدين ، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء فجعلوه حكماً بينهم فيما اختلفوا فيه من أباطيلهم الباطلة فعملوا بما حكم به ، ومن سعيه في قتل بعض العلماء وإيذائه إيذاءً شديداً ، وهو الذي أخذ علم الحديث عنه وكان قدوة أهل السنة والجماعة في عهده حين سعى لإجراء بعض الأحكام الشرعية القطعية . فكتب لإجلها مكتوباً إلى حضرة السلطان ، ومن أنه كان لا يؤاخذ من سب معاوية رضى الله تعالى عنه وأمه وأباه أبا سفيان رضى الله تعالى عنهم ، ويؤاخذ من كان يريد مؤاخذاً سابهم ، ومن أنه كان يقول بافتراض اللعن على يزيد وابن زياد وشور وجواز لعن من لا يلعنهم أو حكم بكراهة اللعن عليهم أو بعدم جوازه أو بانه خلاف الأولى أو بأن السكوت فيه أسلم وإن كان ذلك القائل بهذه الأقوال محباً صادقاً لأهل البيت العظيم ومملوفاً قلبه من العداوة والبغض الشديد إلى أعدائهم الظالمين

وهو شأن المؤمنين فثبتنا اللهم عليه . ومن سعيه الشديد في دفع
إجراء الأمور القطعية المذكورة لأجل رضا الحاكم الوالي من
غير إكراه منه في ذلك عليه ، ومن أنه لا يقبل دعوة الوليمة ولو
كانت من أي الداعي إلا إذا ألزم على نفسه شرط إحضار
المطربة الفاسقة في مجلسه وإحضار المعازف والملاهي فتتغنى بها
عنده في ذلك المجلس على رؤوس الأشهاد بالأغاني ، ومن
أخذه القروض طول عمره بطريق الربوا ، ومن عمله الدائم على
بيع السلم من غير وجود الشرائط المعتبرة في صحتها . ومن حكمه
بجواز أخذ اللحى قبل وصولها الى قدر القبضة ، ومن حكمه
بجواز الخضاب بالسواد البحت لغير الغازي أيضاً ، ومن غيرها
من المبتدعات والمنكرات التي لاتعد ولا تخصي ؛ ولكن لما كان
أكثر أهالي هذه البلاد يطعنون طعناً كثيراً عليه ويشيعونه
ويرفضونه ويدهرونه ويطعنون على من كان يتمسك بطريقة
ويتدين بسبيله ؛ تحيل للتقية التي كانت عنده محموداً ؛ ومضى
له في ذلك مدة موفورة ؛ فلم ير الى ذلك سبيلاً إلا بالانخراط
في سلك العلماء العاملين بالحديث النبوي الغير الملتزمين مذهباً
واحداً أي مذهب كان من المذاهب الأربعة وغيرها فأحدث
ما أحدث ؛ وأبدع ما للابتداع أورث ؛ وصنف " الدراسات ؛
تقوية " لدعواه ورداً لانسلاك أكثر العلماء المتقدمين والمتأخرين
من الأولياء العظام والمحدثين الفخام والفقهاء الكرام وأهل
البيت المنعم في ربة التقليد لمذهب معين من الأربعة وجاه ؛

فجعلناه تقليداً لعالم دون ما قال الله تعالى وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم على وفق هواه ؛ وسيظهر من تعليقاتنا أن دعوى هذه إدعاء غير قائم على مبناه ، وقول لا يلتفت إليه بعد ما ظهر الحق كالشمس في ضحاها ؛ اهـ

وقال العلامة إبراهيم بن عبد اللطيف بن الشيخ محمد هاشم التنوخي ؛ في كتابه ” سحق الأغبياء الطاعنين في كمال الأولياء وأتقياء العلماء “ ، ونسخته الخطية محفوظة بمدرسة ” مظهر العلوم “ بكراتشي - ” وأعجب من ذلك وأعرب أن المخدم محمد معين بن المخدم محمد أمين الذي أبوه كان عالماً حنيفياً تقياً ؛ وهو بعد ما تعلم العلوم العربية وصار ماهراً في كل فن ترك مذهب أبي حنيفة مطعن فيه وأظهر كثرة الإصابة مع الإمام الشافعي ؛ فتقلد الإمام الشافعي ثم جمع رسائل صرح فيها أن دلائل أهل السنة والجماعة ظنية تتعارض وتتساقط فيما بينها فلم يبق لهم دليل إلى الحق ؛ وجزم أن معاوية رضي الله عنه كان إماماً جائراً لا يتحمل عن مثله الدين ولا السنة ؛ وقال إن الذي اتبع مذهباً معيناً فهو الذي حاجر على سعة رحمة الله تعالى ؛ ثم قال ؛ ان المتبع مذهباً ثنوي مشرك لأن من تبع أباً حنيفه أو الشافعي فقد أخرج عنقه من كوة سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وأدخل في كوة إمامه أبي حنيفة أو الشافعي يتبرأ منه أئمنه يوم القيامة (اذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم

الأسباب) وأثبت رفع اليدين في كل خفض ورفع ولو في خفض السجدين ورفعهما عند الشافعي غلطاً ؛ وحرم الصبر على شهادة الإمام حسين بن علي رضي الله تعالى عنهما ؛ وأوجب تعزية كل عاشوراء مع الرسوم والبدعات ، وقال بقطعية الأقوال الإجتهدية للأئمة الإثني عشر من أهل بيت النبوة ؛ وقطعية كل كشف من كشف كل ولي من أولياء الله كيفما كان كقطعية النص القرآني والحديث المتواتر ، وبقطعية الحكم بإيمان فرعون القبطي إلى غير ذلك من المفاصد الكثيرة الوفيرة مع أن كل ذلك باطل باطل باطل ١٥ (ورقة ٢٩)

وقال في " القسطاس المستقيم " : منتقداً على بعض أقواله -

" فهذا ليس فيه دليل للمعترض في إباحته لمتدعي بلدة " تنه ، صانها الله سبحانه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا آمين ؛ التوايت بصورتي قبري الحسين الكرّمين رضي الله تعالى عنهما والسجود لهما والنوحه وضرب الحدود وشق الجيوب والدعاء بالويل والثديد ، وذكر المطاعين في الصحابة ضمن مذكورات المشاجرات والتشنيعات على أئمة المذاهب والحكم على أتباعهم بالثنوية لأنه يعد المقلدين ثنوية ١٥ (ورقة ١٥٤)

" حسن عشرته مع الحكام ، ؛

كان الشيخ معين يجالس الأمراء والحكام ويذرونه أيضاً ويجلونّه ، وقد صرح بركونه إلى الأمراء الظلمة العلامة

عبد اللطيف في " ذب الذبايات ، ، وقال على شير قانع في " تحفة الكرام ، ، إن الحكام كانوا يأتون لزيارته ويبجلونه غاية التبجيل ، وهو أيضاً كان يلاقهم بوجه طليق ورحب بهم اه وقال في " مقالات الشعراء .. وأكثر الحكام يتشرفون بحضورهم عنده بارادة تامة ، وكان أيضاً يخالط أرباب الدول ويعاشرهم معاشره " حسنه " اه وصنف باستدعاء النواب " مهابت خان ، ، والى " تنه ، ، المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة والف ، كتاباً في حل اصطلاحات الصوفية ، ولما ولى " تنه ، ، النواب سيف الله خان (١) وكان من الشيعة الغلاة الداعين إلى مذهبه بأقصى جهده (٢) جرى له معه ما ذكره الشيخ عبد اللطيف في مقدمه ذبه ، وكان بينه وبين سيف الله المذكور علاقة وثيقة ورابطة صادقة ، ولعل هذا هو السبب لملئه إلى بعض مسائل

(١) ولى في ذى الحجة سنة سبع وثلاثين ومائة والف ، واستمر على ولايته نحو ست سنين الى ان مات سنة ثلاث واربعين ومائة والف وابنه صادق على خان بن سيف الله خان ايضاً قد ولى ، ، تنه ، ، نيابة عن امير خان سنة تسع واربعين والف ، وعزل في سنة خمسين وكان على قدم اييه وقد جرى في عهدهما ماجرى كما قلناه سابقاً هن مقدمه " ، ، ذب الذبايات ، ،

(٢) قال على شير قانع في ترجمته من " تحفة الكرام ، ، (ص ١٠١) ومذهب تشيع را خيلي رواج داده يعنى وبه انتشر الرافض انتشاراً عظيماً ،

الشيعة وعقائدهم ، وحكى الشيخ أعظم التنوى في ترجمته من كتاب "تحفة الطاهرين" ، أنه كان بعض ندماء النواب المذكور منحرفاً عن الشيخ محمد معين فترصد لأذاه وأراد أن يقع النفاريته وبين النواب، ولما لم يتيسر له ذلك استدعى من النواب سيف الله خان لنفسه تولية الحسبة "بچاچگان" ، موضع بالسند وكانت فيها ضيعات للشيخ معين وأراد بذلك أنه إذا وصل هناك يخرب ضيعته بحيث لا يبقى فيها وجه للغلة ، فاضطرب لذلك الشيخ معين اضطراباً شديداً واتي حضرة الشيخ أبي القاسم النقشبندى وكان يتوضأ فشكى إليه ذلك والتمس منه الدعاء ففاق الشيخ من اضطرابه حتى سقط الإبريق من يده وتكسر ثم التفت إلى معين وقال لا تحزن سينقلب حاله كذلك فيقال إنه لما ذهب لتولية الحسبة إلى البلدة المذكورة جمع فرسه كما وصل الى فرضة البلدة حتى ألقاه على الأرض ثم اخذ يعدو ورجله في ركابه فتكسرت عظامه وسقط ميتاً ،

” اشتغاله بالعلم ،

وكان له مدرسة يدرس فيها ويقوم بأمرها أحسن قيام ويكفي مؤنة المتعلمين بها والنازلين اليها ، وخرج منها كثير ممن تولى الدرس وتأهل للفتيا كما صرح به القانع في ” مقالات الشعراء “ ، وكان مكباً على مطالعة علوم الأوائل من المنطق والفلسفة والتجوم والموسيقى وغيرها ، قال العلامة عبد اللطيف في ” ذب الذبابات “ ،

”إن هذا المعارض انكب على كتب المنطق والحكمة المملوءة بالأباطيل طول عمره . (ورقة ٨٥)

وقال الشيخ إبراهيم في ”القسطاس المستقيم“ ،
 ”إنه كان يرى في مدة عمرة كتب علوم الفلسفة والنجوم والموسيقى وصنف فيها ، وفي الريمياء والكيمياء والهييمياء وغيرها ، ، (ورقة ٦٠ و ٦١)
 ومضى على ذلك حتى بلغ سن الكهولة وحينئذ وفق لطلب الحديث ، فقد ذكر في مقدمة دراساته ، أنه لما بلغ به سفر العمر إلى مرحلة العشر السادس عكف على كتب الحديث ونظم بمدة قليلة الأصول السبعة ، ولعل هذا هو الباعث لفوته سماع الكبار وأخذه علم الحديث عن عصره الشيخ محمد هاشم التتوي ، وحينئذ قد نزع من عنقه قلادة التقليد وصنف ”الدراسات“ ، وذلك بعد ما درس الفقه الحنفي وأذعن لدقة نظر الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه فقد صرح في ”الدراسة الثانية عشر“ ،

”إن دقة نظر أبي حنيفة في أغوار هذا الفن مما لا يساومه ، فيها أخذ من الأئمة السابقين واللاحقين ، وذلك أمر مفروغ عنه في شأنه ولقد ذقت هذا بحمد الله تعالى في صناعته النظرية حين قرؤا على كتاب ”الهداية“ ، في فقهه فقل دليل ينسب إليه

ولم يكن الظفر عندى فى عونه على دليل غيره ، وسرد
 الأمثلة فى ذلك يعسر طريق الختم علينا ، (١)
 ولكن صرح فى " ذب الذبابات " أنه
 " لم يكمل فيه آلة الاجتهاد ولو فى مسئلة أصلاً " (ورقة ٧٠)
 وصرح فيه أيضاً

" والتبحر فى الحديث فى هذا الزمان لا يكون
 إلا بعد استجماع كتب الحديث والعكوف عليها
 واستقراء الأحاديث النبوية ، ولم يتيسر هذا المعنى لهذا
 المعارض لأنه لم يوجد عنده من تلك الكتب الاقدر يسيراً ،
 (ورقة ٧٢)

" انحرافه عن ابن تيمية "

وكان معين يعادى الشيخ ابن تيمية أشد العداوة حتى
 كان يسبه ويكفره ويسميه " بشقى الدين " ، قال فى " ذب
 الذبابات " ،

" والعجب كل العجب من استدلال المعارض
 بقول ابن القيم وهو من تلامذة ابن تيمية الذى كفره
 المعارض وفسقه ، ومن أننى عليه واعتقده اعتقاداً
 تاماً ، وأثنى على كتابه الموسوم " ردالرافض " ، لابن
 تيمية ثناءً جليلاً الذى أحرق أكباد المعارض إحراقاً
 بليغاً فحكم بوجوب إحراق كتابه المذكور وشنع على

من أنكر وجوبه . أو أثبت على ابن تيمية فحكم عليه
بما حكم وهم براء عن حكمه ، ، (ورقة ١٨٠)

وفيه أيضاً

” والمعارض ممن يذم ابن تيمية وأتباعه ، ذمّاً كثيراً
بل أوجب تحريق كتاب ابن تيمية في ” رد الروافض ،
وأغلظ في شأنه تغليظاً شديداً ، وحرّم النظر إلى أقواله
وأقوال أتباعه والالتفات إليها ، (ورقة ٢٩٩)

وقال في رد القسطاس المستقيم . .

” والمعارض كان ينكر على الإمام الحافظ ابن تيمية فكان
يسبه ويلعنه ؛ ويكفره ؛ ويبدل لقبه المعروف تقي الدين بقوله
” شقي الدين ؛ ” وحرر في شأنه ما حرره ؛ فعلق في مبحث
آية التطهير من كتاب ؛ ومنهاج أهل النبوة في رد الروافض
والقدرية ؛ ؛ الذي صنّفه الإمام الحافظ شيخ الاسلام تقي الدين
بن تيمية ما لفظه ؛ ؛ وفعلم أنه أي ابن تيمية خارجي عدو
لأهل البيت بل هو ملعون شقي انتهى كلام المعارض
(ورقة ٢١١)

ولقد كتب معين إلى شيخه الشاه ولي الله الدهلوي يستفسره

في حق ابن تيمية فأجابه بما نصّه ؛

و؛ الحمد لله مفيض النعم ؛ وملهم الحكم ؛ وصلى الله على
سيدنا محمد سيد العرب والعجم ؛ وعلى آله وصحبه عوالمهم
أما بعد ؛ فيقول الفقير ولي الله بن عبد الرحيم عاملهما الله

تعالى بفضله الجسيم ؛ وردت رقيمة كريمة من مخدوم مكرم لازال معيناً للحق والدين في الفحص عن حال الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية ؛ عامله الله تعالى بفضله ، وأى شئ ينبغى أن يعتقد فيه ، فوجب الائثار بأمره ، والذي أعتقده أنا واحب أن يعتقده جميع المسلمين في علماء الاسلام حامية الكتاب والسنة والفقه الذابين عن عقيدة أهل السنة والحديث أنهم عدول بتعديل النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله) وإن كان بعضهم تكلم بما لا يرتضيه هذا المعتقد إذا كان قوله ذلك في أصول الدين أو في المباحث الفقهية أو في الحقائق الوجدانية وعلى هذا الأصل اعتقدنا في الشيخ الأجل محي الدين محمد بن علي بن العربي ، وفي الشيخ المجدد أحمد بن عبد الأحد السهرندي اتفهما من صفوة عباد الله ولم نلتفت إلى ما قيل فيهما ، فكذلك ابن تيمية فإننا قد تحققنا من حاله أنه عالم بكتاب الله ومعانيه اللغوية والشرعية ، وحافظ لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وآثار السلف ، عارف بمعانيها اللغوية والشرعية ، استاذ في النحو واللغة ، محرر لمذهب الحنابلة فروعه وأصوله ، فائق في الذكاء ، ذواسان وبلاغة في الذب عن عقيدة أهل السنة ، لم يؤثر عنه فسق ولا بدعة ، اللهم إلا هذه الامور التي ضيق عليه لأجلها وليس شئ منها الا ومعه ، دليله من الكتاب والسنة وآثار السلف ، فثل هذا الشيخ عزيز الوجود في العالم ومن يطبق أن يالحق شأوه ، في تحريره

وتقريره والذين ضيقوا عليه ما بلغوا معشار ما آتاه الله تعالى وإن كان تضيقهم ذلك ناشئاً من اجتهاد ، ومشاجرة العلماء في مثل ذلك ما هي إلا كمشاجرة الصحابة فيما بينهم ، والواجب في ذلك كف اللسان إلا بخير ،

وقد ذكر أنه قال " أن الله تعالى فوق العرش ، والتحقيق أن في هذه المسئلة ثلاث مقامات أحدها البحث عما يصح إثباته للحق توقيفاً وعما لا يصح توقيفاً ، والحق في هذا المقام أن الله تعالى أثبت لنفسه جهة الفوق وأن الأحاديث متظاهرة في ذلك ، وقد نقل الترمذى ذلك عن الإمام مالك ونظائره ، وثانها أن العقل هل يجوز كون مثل هذا الكلام حقيقة أو يوجب حمله على المجاز ، والحق في هذا المقام أن العقل يوجب أنه ليس على ظاهره في نفس الأمر ، وثالثها أنه هل يجب تأويله أو يجوز وقفه على ظاهره من غير تعيين المراد ، والحق فيه أنه لم يثبت في حديث صحيح أو ضعيف أنه يجب تأويله ولا أنه لا يجوز استعمال مثل تلك العبارات من الأمة ، أخبرني أبو طاهر عن أبيه أنه قال قال الحافظ ابن حجر العسقلاني ، لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة من طريق صحيح التصريح بوجوب تأويل شيء من ذلك يعنى المشابهات ولا المنع من ذكره ، ومن المحال أن يأمره الله نبيه بتبليغ ما أنزل عليه من ربه وينزل عليه (اليوم أكملت لكم دينكم) ثم يترك هذا الباب فلا يميز ما يجوز نسبته إليه تعالى مما لا يجوز مع حثه على

تبليغ الشاهد الغائب . حتى نتمنوا أقواله وأفعاله وأحواله وما فعل
 بحضرته فدل على أنهم اتفقوا على الإيمان به على الوجه الذى
 أراد الله تعالى منها وأوجب تنزيهه المخلوقات بقوله (ليس كمثله شئ)
 فمن وأوجب خلاف ذلك بعدهم فقد خالف سبيلهم انتهى ، وهذا
 الذى حققناه هو مذهب الشيخ أبى الحسن الأشعري عند التحقيق ،
 أقرأنى أبو طاهر المذنبى رضى الله عنه بخط أبيه أن الشيخ أبا الحسن قال
 فى كتابه ، إني على مذهب أحمد فى مسألة الصفات وأن الله فوق العرش ،
 وكلام ابن تيمية محمول على المقام الأول والثالث ، وإذا رجعنا إلى
 الوجدان فلا شك أن الله تعالى خصوصية مع العرش ليست لغيره من
 مخلوقاته ، ولا تجد عبارة فى ذلك أفصح وأقرب من الاستواء إلى العرش
 كما أنا لانجد عبارة فى انكشاف المسموعات والمبصرات أفصح
 من السمع والبصر والله أعلم بحقائق الامور ،

وقد ذكر عنه " أنه منع السفر لزيارة النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم ، ، ولا يرد على كلامه فى ذلك دليل صريح صحيح فإنه لم
 يمنع الزيارة مطلقاً بل منع السفر لزيارة القبر بحديث
 (لاتشد الرحال) ولحديث (لاتتخذوا قبرى عيداً) فإذا كان لقوله
 مساعج إجتهادى لا ينبغي أن يشدد عليه ذلك التشدد ،

وقد ذكر عنه أنه أنكر وجود القطب والغوث والخضر والذى
 يدعيه الشيعة أنه المهدي وحق له ذلك فان السنن دام على
 شرطه من اعتقاد ما ثبت بالكتاب والاجماع والسكوت عما لا يثبت
 بها يجوز له أن لا يعتقد ذلك ، ومن أثبت من الصوفية فإنه

لم يثبت من كتاب وسنة ، اللهم إلا الكشف ، وليس من أدلة الشرع ، والذي أفهم من كلامه أنه يريد أن هذا قول متبدع باطل إعتقاده من حيث الشرع لقوله صلى الله عليه وسلم (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) ولو كان قطع بالانكار لم يستحق التكفير والتفسيق أيضاً ، وهنا دقيقة وهي أنه كم من مشكلة لم يدل عليها الشرع لانفيلاً ولا إثباتاً ودل عليها العقل . كقولنا يحصل من ضرب العشرة في العشرة المائة ، والكشف والوجدان ، كقولنا المحبة الذاتية ثابتة للكمل من عباد الله وهي ميل الوجود الخالص الى أصله المطلق من القيود كمثل ميل كل عنصر الى مقده . وهذه المسائل حقة في الحقيقة ولو اعتقد انسان أنها من الشرع كان اعتقاده ذلك خطأ ، ولو أحلها محل الثابت بالشرع فأنكر على من لم يقل بها أو حاول إثباتها على منكرها كاثبات الشرعيات كان خطأ .

وقد ذكر عنه أنه أنكر اعتقاد الشيعة في الإمام المحجوب على زعمهم ، وحق له أن ينكر ذلك بل الأشاعة كلهم على هذا الانكار لا أعلم أن أحداً قال به .

وقد ذكر عنه أنه أساء الأدب مع سيدنا على رضي الله تعالى عنه وحاشاه عن ذلك وقد طالعت كلامه فوجدت بعضه مسوقاً في مناقضة كلام الشيعة في طعنهم على الخلفاء الثلاثة بأمور تخيلوها نقصاً كما هو مذكور في آخر "التجريد" ، ، فقام هذا الشيخ يعدد عليهم أموراً اعترفوا بها في سيدنا على وهي

مثلها كأنه يقول ليست هذه الامور نقصاً كما تخيلتم فإن مثلها مأثور عن سيدنا علي وهو رضى الله تعالى عنه مرضى عندنا وعندكم فما هو جوابكم في سيدنا علي هو جوابنا في الخلفاء الثلاثة ، وهذا من كمال علمه وقوته ، ومن الاعتراف بفضل سيدنا علي ، وعلى هذا الأصل يخرج قوله ، ” معلوم أن الرأي إن لم يكن مذموماً الخ أن الحسين رضى الله عنه لم يعظم إنكار الأمة لقتله كما عظم إنكارهم لقتل عثمان ، وقوله ” فإن فضل أبي بكر الخ معناه الرد على الشيعة في طعنهم على الصديق في منع فذك وأنه إيذاء لفاطمة رضى الله تعالى عنها ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ” يؤذيني ما آذاها ، ، أن مثل هذه الأمور مستثنى من مطلق الإيذاء لأنه مما يشرع للشرع. وكذلك قوله ” وأما فعل يؤذيني الخ حاشاه أن يشنع على علي وفاطمة رضى الله تعالى عنها بل هو على سبيل المناقضة كأنه قال ، تشنيعكم على أبي بكر هو مثل ما فرض من تشنيع على علي فاطمة فما هو جوابكم هو جوابنا بعينه ، وبعضه في مناقضة الشيعة في إثباتهم فضيلة سيدنا علي على الخلفاء الثلاثة وهو مذكور في آخر ” التجريد ، ، أيضاً فقام هذا الشيخ يثبت للخلفاء الثلاثة مثل ما أثبتوا لسيدنا علي أو أفضل منه ، وليس في التفضيل إساءة أدب فإن التفضيل مذهب أهل السنة أجمع ، وحاشاه أن يسيئ الأدب مع علي رضى الله عنه ، وأما تفسير آية الطهارة بالإرادة التشريعية فصحيح: ومثله قوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد

بكم العسر) و (يريد الله أن يتوب عليكم) إلى غير ذلك من الآيات ،
وبعد فإني اذكر الله عزوجل كل مسلم في هذه
المسئلة وأمثالها ، الله الله أن يسب أحداً من المسلمين عالماً
مجتهداً في أمثال هذه ، فهذا ما تيسر في الحال من الجواب
وما حملني عليه إلا النصح ، والله أعلم بحقيقته اهـ ، ، (١)
و ولوعه بالغناء ، ،

وكان مولعاً بسماع الغناء أشد الولوع بل يعده ، من
الطاعات حيث قال في ” الدراسات “

” إن السنة كل فعل وعمل أتى به النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم من أمور الدنيا والآخرة وليست الدنيا إذا طرزت
بطراز السنة دنيا ، فهو صلى الله تعالى عليه وسلم داع إليه
ووجب على الخلق إجابة دعائه ، هذا على وجه دعى إليه لحتم
تبعيته بالوحي المنزل ويقول ، فهو مما يشمله الآية الكريمة (يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ) فمن ثبت عنده
أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع الغناء بدف مثلاً ثم امتنع
عنه لا لما يجد في نفسه من العوارض المحرمة بل لقول رجل
قال بحرمته مطلقاً فذاك توقف في إجابة مادعى إليه رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم من إباحة هذا الصنيع وترك

(١) طبع هذا المکتوب مع مکتوباته الفارسية بدہلی مطبعہ محبوب

المطابع مع ترجمته بالاردو (ص ٦٣ حتى ٦٨) ولكنه كان مماؤاً من
النصحيات والمترحم ، قد حذف ترجمه اكثر العبارات فاتبعنا تصحيحه ،

أجوب فور العمل ، وهو ههنا اما نفس السماع أو توطئ نفسه
على اباحة ذلك ، (ص ٢٥٩)

وقال على شير في " تحفة الكرام "

" وكان محباً للسماع عالماً بالموسقى كما ورد في الخبر نسبة
أهل التحقيق أن " السماع معراج الاولياء " (١) وقد انتقل في
عين سماع الغناء من دار الفناء إلى دار البقاء ، ، (انتهى معرباً
من الفارسية)

وقال أيضاً في مقالات الشعراء

" إنه كان يصاحب حضرة سلافة السادات العظام ، عمدة
المشاخخ الكرام صاحب الآيات الظاهرة والكرامات الباهرة السيد
عبد اللطيف قدس سره ، الشهير بالتارك من أهل " بهت " ،
موضع قريب قصبة " هاله كندى " ، بكمال الارادة وصدق
النية ، وهو أيضاً كان كثيراً ما يأتى لزيارته في البلدة فتقع
مجالس الغناء والقال والحال ، وقد كان حضرة اللطيف موجوداً ،
أيضاً في وقت ارتحاله حين فاضت روحه إلى المولى الحقيقي .
(انتهى معرباً من الفارسية)

وقال العلامة عبد اللطيف في " ذب الذبابات " ،

(١) هذا الخبر الذى ذكره على شير لا يثبت عن رسول الله عليه

وسلم ولا عن احد من الصحابة والتابعين ، قبح الله واضعه ما اجراه على
الكذب ، وعلى شير مع ميله الى التشيع لم يكن له بصيرة بالعلوم
الشرعية ،

” وكان المعترض ممن يقبل بجواز جميع المعازف والملاهي والجرس حتى المزمار والطناير والتقارار، بل كان يقول باستثناءها مطلقاً حتى إنه كان لا يقبل دعوة الوليمة ولا غيرها من أحد من الشرفاء وغيرهم حتى يأتى بها وبالطربسه والمغنيين الذين لا يصلون ولا يصومون ويرتكبون ما حرم الله تعالى ورسوله، صلى الله عليه وسلم ويشربون الخمر والمسكرات، ويفعلون ما يفعلون من النواهي ولا يكادون يفعلون ما يؤمرون في مجلس تلك الدعوة. ومع هذا لا يكتفى على هذا القدر، واستأجر كثيراً من أولئك المطربين الملتزمين تلك المعازف والملاهي برمتها التزاماً شديداً وجعل لهم أجوراً كثيرة من دنياه، إما مياومة أو مشاهرة أو مسانحة لأجل التغنى بتلك المعازف والملاهي عنده أى وقت شاء وأى حين أراد، وكان يعطى لهم الملابس النفيسة ويهب لهم مواهب وهدايا ونفائس وعطايا، ويسمع منهم الغناء المقرون بها فى الخلاء والملاء، ويتطرب بذلك، ويعده عبادة مقربة إلى الله تعالى. ووسيلة إلى الفوز بالدرجات العلى، وعدة جميلة لحصول المعرفة بالله تعالى ومدداً وعوناً فى الوصول إليها، ويحضر غيره على ذلك حض عباد الله تعالى على الصلوات والصيام والصدقات، ويأمر بجميع ذلك وينهى عن ترك التغنى والمعازف والملاهي، وهو وإن كان فى أول أمره تمسكاً معتزلاً عن جميع هذه الأمور لكن لمهمات شيخه ومرشده قدس الله تعالى سره فى الطريقة المباركة النقشبندية أحدث

هذه الأمور ونشأ بها إلى أن فاجأه الملك المأمور، وكان في صحة وتعيش وسرور فقبض روحه ذاهباً إلى جلال الله الشكور (ورقة ٣٠٣ ، ٣٠٤)

وقال الشيخ إبراهيم في "القسطاس المستقيم" ،
 " واستأجر عنده القوالين المشهورين في ذلك الزمان بالابتداع
 والتغنى وضرب الآلات المسمى أحدهما بآنجل والآخر بجنجل
 وبأغنية مغنية المساة بدورى بالنكاح الشرعى فكنا يتقولان
 ويتغنيان مع ضرب الآلات عنده في مجلس الرجال وكانت
 تغنى مع اللهو عنده إذا كان مع النساء وانتقصت حمية
 السادة النقشبندية الأحمدية المعصومية قدست أسرارهم العلية
 منه حيث ، وبأشهر ممنوعات الشرع وشيوخ طريقه ، (ورقه ١٤٧)
 وحكى صاحب "تحفة الكرام" ، في ترجمة الشاه
 عبد اللطيف الصوفى التتوي من أصحاب الشاه اسماعيل الصوفى .
 " أن الشيخ محمد معين ذهب إليه لزيارته يوماً فجرى
 في أثناء الكلام ذكر شئ من الموسيقى فقال الصوفى المذكور
 مخاطباً له إني أيضاً قد أسلك في هذا الطريق تارة ثم شرع
 في نغمة قد أثرت في قلوب الحاضرين وحصلت بسببها الحالة
 العجيبة ، (انتهى معرباً)

وفاته

وتوفى رحمه الله فجأة في عين سماع الغناء سنة إحدى
 وستين ومائة وإلف ، قال في "تحفة الكرام" ،

”وكفاك من جملة مقاماته العلية أن حضرة صاحب
العصر السيد عبد اللطيف التارك قال لمريديه قوموا لكي نذهب
إلى صاحبنا لآخر رؤيته فجاء إلى ”تسه“، ورتب مجلس
الغناء، فقام الشيخ معين من المجلس وقد أخذ الغناء بمجامع
قلبه وكما وصل إلى داخل المنزل توفي من ساعته، (انتهى معرباً)
ودفن بمقبرة ”مكلى“، (١) عند قدم شيخه الشيخ أبي
القاسم النقشبندی، صرح به الشيخ خليل في ”تكملة مقالات
الشعراء“، ولما فرغوا من دفنه قال السيد عبد اللطيف التارك
كان يحبنا إلى ”تسه“، لرؤيته وقد انتهى بعد يومنا هذا،
كما في ”تحفة الكرام“،
وأنشد الشعراء في تاريخ وفاته أشعاراً رائعة بالفارسية،
قال محمد محسن التتوي-

عارف دين معين حق مخدوم
آنكه در عشق جمله تن دل شد
نوردهنش بمشكلات علوم
در شب جهل بدر كامل شد

(١) ”مكلى“، جبل معروف بته، وفيه مقبرة عظيمة دفن فيها
خاق من الاولياء والصلحاء واعيان العلماء، وقد صنف على شبر قانع في
وصفه والثناء عليه جزء المعروف ”بمكلى نامه“، وقد طبع بتعشيه
البحاث الكبير مؤرخ السند السيد حسام الدين الراشدی وتعانيقاته
القيمة في ”مهران“، مجلد اللحنه، وجمع الشيخ اعظم التتوي في ذكر
اعيان الصلحاء المدفونين بجبل مكلى كتابه المعروف ”بتحفة الطاهرين“،

با کمال ظاهری از فقر
باطنش مظهر فضائل شد
بنگاهی که کرد شاهد غیب
عین او گشت وسوی منزل شد
لاجرم سال فوت او گفتند
قطره در پی بحر واصل شد

۱۱۶۱

وقال ایضاً

معین اهل حق مخدوم دوران
دلیل قاطع هر علم چون سیف
که چون خورشید طبعش گرم گشتی
شتای سامعان دم می زد از صیف
آزین محنت سرا مردانه در دم
بمهمان خانه حق رفت چون ضیف

بدل گفتم اگر عرفان شناسی
بگو زن درد تاریخی بهر کیف
دو مد آه دل پیهم زد و گفت
معین دین احمد رفت صد حیف

۱۱۶۱

وقال استاذی نعمت الله

ایکه در حضرت عزت شده نامت مقبول
روح فرخنده تو یافت بفردوس نزول
بی تو ماتم زد گانند خلائی یکسر
بی تو در رونق علم است علامات خول
سال تاریخ وفاتت ز خرد بر سیدم
دست بردست زنان گفت: «شفیع تورسول»

۱۱۶۲

ولكن في هذا التاريخ زيادة سنة ولعلها معفوّة عند أهل الفن .
وله أيضاً -

ای دریغ از قضیه وحشت آری
رحلت آن جان نثار اهل بیت
آن معین الخلق مخدوم الانام
باد روحش در جوار اهل بیت
سال فوتش را چنین گفته خرد
وہ چہ بوداو دوستدار اهل بیت

۱۱۶۱

وقال محمد پناه رجا

مخدوم بس کہ بود بدنیا معین دین
در ماتمش دل همه مؤمن حزین اوست
واحسرتا چہ ماتم یک حشر آفت است
هریک جدا جدا دلش اند و هگین اوست

می سوخت از تنب غم و می کرد فکر سال
یعنی دل رجا که محبت گزین اوست
آمد بسال رحلت او این ندا زغیب
ناجی شد او که آل محمد معین اوست

۱۱۶۱

تلامیذه

وهم كثيرون ومنهم من تصدر للدرس ووسد إليه الفتوى، قال
في "مقالات الشعراء"، "وقد تخرج عليه كثيرون من أصحاب
الدرس والفتوى، منهم مير نجم الدين "عزلة"، الرضوي،
والمولوي محمد صادق"، (انتهى معرباً)

وهذان من جلة أصحابه، ترجمهما على شير قانع في "التحفة..
و "المقالات"، فاما نجم الدين فقال في "مقالات الشعراء"،

"هو مير نجم الدين بن مير رفيع الدين الرضوي البهكري
من أولاد مير محمد يوسف عليه الرحمة كان جامعاً للكمالات،
حاوياً للفضائل، من أجل تلامذة الشيخ محمد معين، وكان
ابن أخته، قولى الدرس والإفتاء في حياة شيخه وبلغ تلامذته
مرتبة الكمال، فنههم الشيخ أحمد وهو اليوم من أهل المروءة في
نواحى "تنه"، والشيخ محمد باقر الواعظ، ولصاحب
الترجمة تصانيف غريبة في العربية، منها جزؤه الذى صنفه في

يوم واحد على ، منهاج الجزء المعروف ” بيك روزى ، ، فى المنطق ، وهو أكبر وأحسن منه جمع فيه شتى العلوم ، ” وطوطى نامہ ، ، الفارسيه ، وعبارته أحلى من عبارة النخشبى ، وله ديوان شعر أيضاً بالعربية ، ولولا عجلت منيته ، لكان وحيد عصره ، فالله يبارك فى أولاده ، توفى سنة ستين ومائة وألف ، ومن شعره -

معشوق را ز جوهر ناز آفریده اند
عشاق را ز خاك نیاز آفریده اند (اھ)

زاد فى ” التحفة ، ،

” وقال الشعر الحسن ، وكان تخلصه (١) ” عزلت ، ، اھ قلت وكان على قدم شيخه فى المعتقد والفروع وقد مر نبذ من أشعاره نقلاً عن مقدمة ” الذب ، ، وأما المولى محمد صادق فقال فى ” المقالات ، ،

” هو المولى محمد صادق بن المخدوم عنایت الله الواعظ من أرشد تلامذة المخدوم محمد معين كان آية فى علوم المعقول بالبلدة ، عديم النظر فى أقرانه ولم يحظ من الشهرة ، وقد قرأ عليه أكثر المعقولات شيوخى الشيخ نعمت الله وكان يعيش فى غاية السداجة ، وكان الشيخ شكر الله والى البلدة وشيخ الاسلام ميرك محمد أحسن براعيان جانب حرمة

(١) التخلص يقال للاسم الخاص الذى يستعمله شعراء

غاية المزاعاة ويفقدان أحواله غاية التفقد ، ومن شعره في مراثية
الامام حسين رضى الله تعالى عنه -

از ماتم حسين شده در ناله جبرئيل
كر دند قد سيات فلک جامه رابه نيل
گرچه برى ست ذات حق از درد و گريه
ذات نبى بگريه بود نائب جليل اه

زاد في " التحفة " ، وكان من مريدى السيد عبد اللطيف التارك
وعاش مدة عمره مشغولاً في تعمير الباطن طارحاً للتكلف بالكفاية
لم يعرض نفسه المشيخة اه قلت ويظهر من شعره انه كان أيضاً على
طريقة شيخه في المعتقد ، وقال العلامة ابراهيم في " القسطاس المستقيم " ،
" قد رقت في رد بعض تلاميذ المعترض الذى كان داعياً
نفسه بالحنفية وكان يجهر بالتسمية ويأمر الناس به ، وكان يحكم
بأن الجهر مذهب على ، ومعاويه لغاية بغضه علياً أسر بالتسمية
وليس للاسرار أصل سوى هذا ، ، (ورقة ٨٨ و ٨٩)

وغالب ظنى أنه قد أراد العلامة ههنا بقوله ، رد بعض تلاميذ
المعترض ، ، أحد هذين المذكورين والله أعلم ،

ومن أخذ عنه في بدء طلبه العلامة المحدث محمد حياة
السندى نزيل المدينة المنورة ، ترجمه المؤرخ محمد خليل المرادى
في " سلك الدرر في أعيان القرن الثانى عشر " ، فقال هو

" محمد حياة بن ابراهيم السندى الأصيل والمولد المدنى
الحنفى العلامة المحدث الفهامة حامل لواء السنة بمدينة سيد

الإنس والجنّة ، ولد بالسند ببعض قراها ورغب في تحصيل العلم وهو بها ثم انتقل الى "تهه" ، قاعدة بلاد السند ، وقرأ على محمد معين بن محمد أمين ، ثم هاجر إلى الحرمين الشريفين وتوطن المدينة المنورة ولازم الشيخ أبا الحسن بن عبد الهادي السندی وجلس مجلسه بعد وفاته أربعاً وعشرين سنة ، وأجاز له الشيخ عبد الله بن سالم البصري والشيخ محمد أبو الطاهر بن إبراهيم الكوراني وأبو الأبرار حسن بن علي العجمي وغيرهم وكان ورعاً متجرباً منعزلاً عن الخلق إلا في وقت قراءة الدروس مثابراً على أداء الجماعات في الصف الأول من المسجد النبوي وله تصانيف كثيرة منها شرح الترغيب والترهيب "للمنذرى في مجلدين" ، شرح على الأربعين النووية ، مختصر جداً "ومختصر الزواجر" ، "وشرح الحكم العطائية" ، "والحكم الحدادية" ، وله رسائل آخر لطيفة وتحقيقات عجيبة منيفة ، وكانت وفاته ليلة آخر أربعماء من صفر سادس عشرية سنة ثلاث وستين ومائه وألف ودفن بالبقيع رحمه الله تعالى ، ، (١)

قلت وكان يباين شيخه محمد معين في المعتقدات والأعمال وقد ألف في الرد عليه : وسيأتى ذكر رده ،

ومن الأخذين عنه الميرزا محمد جعفر الشيرازي ورد بكتبه بارادة سياحة الهند ، فاقام برهة عند الشيخ محمد معين يستفيد عنه وصار من حسن سعى الشيخ من ندماء محمد خدا داد خان ابن والى

السند وتقلبت به الأحوال إلى أن قتل في سنة سبع وستين وسائة والف وكان بارعاً في الجفر والتكسير والعزيمة ، وجمع الجفر الجامع للنواب خدا يار خان المعروف بيمان نور محمد وإلى السند ، وترجمته مبسطة في التحفة ، (١)

ومنهم شرف الدين على أحد ندماء النواب مهابت خان وإلى تنه ، كان فاضلاً مفنناً ، ولّى الحسبة وله شعر بالفارسية وتخلصه "عارف" ، قال على شير في مقالات الشعراء ،

"كان يستفيد من حضرة المخدوم محمد معين استفادة علمية" ، وكتب مقدمة على الجزء الذي صنفه شيخه المذكور ، في "شرح رموز الصوفية" ،

ومن المستفيدين عنه مير مرتضى السيستاني تخلصه "قانع" من الفاطميين النجباء كان عالماً ، ذامشاركة جيدة في العلوم ، ولّى القضاء بسيوستان ، وورد بثنه فطالع عند حضرة المخدوم محمد معين أجزاء في العلوم كذا قال على شير في "المقالات" ، وذكر أنه رآه في بلدة "مراد آباد" ، بالسند وقد انتهى إليه الفضل اه وكان بارعاً في الشعر الفارسي وأشعاره مذكورة في "يد بيضاء" ، لآزاد البلجرامى وهو تلميذ آزاد المذكور في الشع .

تصانيفه

قد صرح في "تحفة الكرام" أن له تصانيف كثيرة اه وقال في "مقالات الشعراء" ، وله تصانيف غريبة في جميع العلوم اه ولكنه

لم يسرد أسماء تصانيفه ونحن نذكر هنا ما وصل إلى علمنا منها -
 فيها "الرسالة الأويسية"، بالفارسية ألفها، لشيخه
 السيد عبد اللطيف التارك، وكان سبب تأليفه أن
 السيد المذكور أرسل إليه يستفتيه عن معنى الاويسى وهل جاء
 ذكره، في كلام القوم أم لا، واستفادة الاويسى من الروحانية هل
 ينافی الاستفادة من المرشد الظاهري، وهل يجوز العقل والشرع
 الاستفادة من الميت في عالم البرزخ، وهل ينافی الفقر وسلوك طريق
 القوم أقوال علماء الظاهر، فأجابه الشيخ بتأليف هذه الرسالة.

ومنها جزء في "شرح رموز عقائد الصوفية"، ألفه باستدعاء النواب
 مهابت خان والى، "تته"، قال على شير قانع في ترجمة تلميذه شرف الدين
 عارف من "مقالات الشعراء"، أنه كتب عليه مقدمة وأنشد هذه
 الأبيات المشتملة على بيان تاريخ هذا الكتاب.

کیمیائی دلان معین الحق • که کند زربیک نگه زر صااص
 قدوه عالمان پاک سرشت • زبده عارفان خواص الخااص
 کرده بروفق خواهش نواب • آسمان قدر آفتاب دلااص
 مرجح اهل دولت از مکت • منظر اهل فقر از اخلااص
 خان صفوت نشان مهابت خان • که بحکمش فلک بود رقااص
 شرح رمز عقائد صوفی • شیخ فیروز آبروی خوااص
 سال وی بر زبان عارف زاند • ملهم غیب آیه اخلااص

۱۱۳۳

ومنها رسالتان في إثبات رفع اليدين في الصلاة عند كل خفض

ورفع كما هو مذهب الرافضة وقد تصدى لإثباته في " الدراسات : " أيضاً ، أحدهما بالعربية . والثانية بالفارسية ، ذكرهما العلامة عبد اللطيف في " ذب الذبابات ، ، (ورقة ٢٠٤) وقال -

" من المعلوم أن فيها أسانيد موضوعة يحرم عليه إدراجها في رسالتيه المذكورتين فما أجرأه على هذا ، وقد أفردت بالجمع في رسالة مفردة رداً على المعترض ، ، ومنها جزء في الجواب عما تمسك به الإمام ابن الهمام في تقديم الأعلام على الأقرأ بقوله صلى الله عليه وسلم ، ، مروا بأباكم فليصل بالناس ، ، وقد ذكره المصنف في الدراسة الاولى ، ، فقال -

، ، وأما ما تمسك به الأمام ابن الهمام من قوله صلى الله عليه وسلم مروا بأباكم فليصل بالناس فقد أجبنا عنه في وريقات ، ولم نذكر ذلك لخوف الإطالة بسبعة أجوبة موجهة إن شاء الله تعالى على المصنف ، ، اهـ (ص ٣٠)

ومنها ، ، لإيقاظ الوسنان ، ، في البحث عن كفاءة قريش بعضهم لبعض ، وقد ذكر المصنف هذا الكتاب في الدراسة الثانية ، ، في بحث دوران الحكم بدوران العلة فقال

، ، وقد جريت قبل هذا بسنين كثيرة على قولهم في حديث كفاءة قريش في كتابي ، ، إيقاظ الوسنان ، ، وكنت أقول بدوران الحكم على العلة مطلقاً في ذلك الزمان في كثير من المواضع ، واليوم استغفر الله سبحانه من إطلاق القول

في ذلك والله تعالى يغفر زلاتي اليوم وقبل اليوم وبعده ، بجاء
من غفرله ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، ، اه (ص ٧٨)

وقال في : ذب الذبابات ، ،

، ، وإيقاظ الوستان ، ، رسالة له ذكر فيها أن الخلفاء
الثلاثة رضى الله تعالى عنهم والعباس وأولاده ، ونحوهم ليسوا
بأكفاء لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعل أولاده رضى الله
تعالى عنهم ، ورد فيها ما مهده الخنفية الكرام من قولهم قرئش
بعضهم أكفاء بعض ، فيلزم منه أن يكون نكاح سيدنا عمر
مع ابنة سيدنا علي ونكاح سيدنا علي ونكاح سيدنا عثمان مع
ابنتيه صلى الله عليه وسلم ونكاح أبي العاص مع زينب الكبرى
أنكحة بغير كفوء ، فيجب أن يكون مجرد رأيته في تلك
الرسالة مدفوعاً وبروداً بما قاله أبو حنيفة وألوف مؤلفة من
من مقلدته من المحدثين والعرفاء بالله والفقهاء والأصوليين والمتكلمين
(ورقة ١٠٦)

وكذا قال الشيخ إبراهيم في : القسطاس المستقيم ، ، (ورقة ٥٦)
ومنها " غاية الفسخ لمسئلة الشيخ ، ، وذكره المصنف
في مواضع عديدة من " الدراسات " ، فقال في الدراسة
الحادية عشرة

" إنهم ربما يتركون العمل بما في الصحيحين من
الأحاديث ، ويقدمون معارضه عليه لكون المعارض ناسخاً لما
فهما إنما نسخاً بالرأى من غير إجماع من الأمة الذي يسمونه

نسخاً اجتهادياً لم يقل به المحققون ، وتكلمت على بطلانه في
في أجزاء مفردة سميناها ” غاية الفسخ لمسئلة النسخ “ ، اه
(ص ٣٥٣)

وقال أيضاً في هذه الدراسة

” النسخ الاجتهادى المعروف فى الفقهاء المتأخرين فهذا الفقير
لا يرى ذلك فى اتباع المحققين فإنه لا محوج اليه عقلاً عند
قصور العلم عن وجه الجمع بين الحديثين ، وفوق كل ذى علم
عليه ، فقد نادى جهاراً بعض الجهابذة وقال ” آيات من قفل
عليه الجمع بين الحديثين فإنى اتصدى له وليس فى الأحاديث
ما أعلم فيه ذلك ، وتأخر أحدهما عن الآخر على ما قاله
الحازمى لا بوجوب القول به فالوجه فيما لم يعلم جمعه ، إما الوقفة
إلى أن يأتيه العلم وإما بالنسخ عن النبي صلى الله عليه وسلم
أو وجه الجمع ، وإما العمل بهما على العزيمة والرخصة ،
وقد فصلنا القول فى هذه المسئلة فى أجزاء مفردة على ما
أشرنا إليه فيما سبق “ ، اه (ص ٣٩١)

وقال فى الدراسة الثالثة فى بحث إستشكال الحديث بالرأى

” وباقى الكلام فى هذا المقام يطلب من رسالتنا المفردة
فى ابطال هذا النسخ “ ، اه (ص ١١٤)

وقال فى بدء ” الدراسة الثامنة “ ،

” إن قال قائل علم أنك تقول إن التعارض بين
الحديثين على فهم الرجال ، وإن علم تأخير أحدهما لا يبيح

الحكم بالنسخ كما بسطته في رسالة مفردة في ذلك ، ، اه
(ص ٢٠٩)

والله يشير العلامة عبد اللطيف في ، ، ذب الذبابات ، ، حيث يقول
والمعتز قد ألف رسالة قد حكم فيها بأنه يجب الجمع
بين الحديثين وإن كان أحدهما صحيحاً متفقاً على صحته والآخر
ضعيفاً متفقاً على ضعفه ، ، اه (ورقة ٢٢١)

ومنها جزء في الكلام على حديث المصرة حاول فيه إثبات
كون هذا الحديث موافقاً للقياس ذكره المصنف ” في الدراسة الخامسة ، ،
فقال -

” وقد جروا على ذلك في الحديث المصرة من مسند
أبي هريرة رضى الله تعالى عنه وقد أجبتنا عنه في وريقات بما
يتبين به وفاق القياس بالحديث من غير خافية ، ، (ص ٢٠٩)
وقال في ، ، الدراسة الحادية عشرة ، ،

” ولم ينقل من أحد من السلف اشتراط الفقه من
الراى فثبت أنه قول مستحدث ولنا وريقات مفردة في رد هذا
القول ، وأن ترك حديث المصرة بمثل هذا لا ينسب إلى أبي حنيفة
رحمه الله تعالى والرجوع إليها يكفي مؤنة هذا المقام ، ،
(ص ٣٩٢)

ومنها جزء في تحقيق أهل البيت المذكورة في آية التطهير أن
المراد منهم الخمسة الطاهرة رضى الله عنهم دون أمهات المؤمنين رضى
الله عنهن ، وهذا الجزء يشتمل على وريقات ذكره المصنف في

”الدراسة الخامسة“، فقال

”وهل يدخل في أهل بيته نساؤه ، أويتمحض ذلك بالصدق على ولده صلى الله عليه وسلم - ففتشنا عن ذلك فوجدنا في صحيح مسلم برواية يزيد بن حبان عن زيد بن أرقم قفلنا من أهل بيته نساؤه ؟ قال لا وأيم الله ، إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطئها فترجع إلى أبيها وفومها ، أهل بيته أصله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده ، وهذه الرواية عن زيد بن أرقم تفسر الرواية الأخرى عنه في صحيح مسلم أيضاً ، فقيل لزيد من أهل بيته أليس نساؤه من أهل بيته ؟ قال بلى إن نساء من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم عليهم الصدقة بعده ، الحديث ، وتبين أن معنى قوله ”بلى إن نساء من أهل بيته“ ، إن نساء من أهل بيت سكناه الذين امتازوا بكرامات وخصوصيات كثيرة لآمن أهل بيت نسبه ، وإنما أولئك من حرمت عليهم الصدقة ، صرح بذلك الأبي في شرح مسلم جمعاً من الروايات بل تصحيحاً للاستدراك في الرواية الواحدة بقوله ، ولكن أهل بيته ، ، الخ وهذا التحقيق في تفسير أهل البيت بالحديث الصحيح يعين المراد منهم في آية التطهير مع نصوص كثيرة من الأحاديث الصحاح المنادية على أن المراد منهم الخمسة الطاهرة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ؛ ولنا وريقات في تحقيق ذلك مجلد في دفترنا بحسب على طالب الحق الرجوع إليه ، ؛ اهـ (ص ٢٣٦ و ٢٣٧)

ومنها " غاية الإيضاح في المحاكمة بين النوى وابن الصلاح ؛ ،
وهذه رسالة دمجها المصنف في " الدراسة العاشرة ؛ ؛ من هذا الكتاب
حيث يقول

" إن أحاديث " الجامع الصحيح ؛ ؛ للإمام أبي عبد الله
محمد بن إسماعيل البخارى وكتاب الصحيح للإمام أبي الحسين
مسلم بن الحجاج القشيري رحمهما الله تعالى ونفعنا ببركاتهما .
هى رأس مال من سلك الطريق إلى الله تعالى بالأسوة الحسنة
بخير الخلق قاطبة ؛ وقريرة عين العامل بالحديث والتمسك
الأعظم له فيما بينه وبين ربه ؛ والنعمة الكبرى عليه من
آلاء الله سبحانه ؛ والمعجزة الباقية من رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم من حيث حفاظ أسانيدنا على ممر الدهور إلى
زماننا هذا فهى تلو القرآن فى إعجازه الباقى إلى انقراض الدنيا .
وليس لعامل الحديث شأن مهم من الدوران حولها فى كل ما
يقع له من أمور الدنيا والآخرة فكان من الواجب فى هذا
الكتاب الكلام الوافى على كيفية إفادتها العلم ، ولقد سبقت -نا
بفتح الله سبحانه رسالة فى تحقيق ذلك سميناه " غاية الإيضاح
فى المحاكمة بين النوى وابن الصلاح ؛ ؛ فأضمنها كتابى هذا
ليكونها كفاية فى بابها ؛ إن شاء الله تعالى ؛ اهـ (ص ٣٠٨ و ٣٠٩)
وحاول المصنف فيها إثبات قطعية ما أخرجه الشيخان فى
صحيحيهما تبعاً لابن الصلاح خلافاً للنوى مع كون النوى فوق ابن
الصلاح بدرجات ، فقد صرح شيخ الذهبى الإمام الزاهد العلامة مجد الدين

ابن الظهير المعروف بابن الاربلي أنه "ماوصل الشيخ تقي الدين ابن الصلاح إلى ما وصل إليه الشيخ محي الدين من العلم في الفقه والحديث واللغة وعذوبة اللفظ والعبارة ، (١)

ومنها "إبراز الضمير للمنصف الخبير"؛ صنفه لإثبات أن آثار الصحابة لا تقاوم الأحاديث المرفوعة ذكره المصنف في "الدراسة التجادية عشرة" ، في ضمن إنتقاد الوجوه التي ترك لأجلها العمل بأحاديث الصحيحين ، ؛ فقال -

"الوجه الثاني وهو أدنى من الأول التمسك بآثار الصحابة رضى الله تعالى عنهم ، وأنهم أعلم بحاله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأعرف بما قرر عليه الأمر آخراً فيتركون أحاديث الصحيحين مع الإقرار بأصحتها بتلك الآثار فلم يلزم من هذا أيضاً خرقهم في المجمع عليه من التلقي بالقبول ، وأما الكلام على ومن هذا التمسك فليس هذا موضعه ، ومن أراد الإطلاع عليه فليراجع أجزاء "سميناها " بإبراز الضمير للمنصف الخبير" ، فإن فيه مغنى لمن تفتن ثم أنصف ، ، اهـ (ص ٢٥٥ و ٢٥٦)

وقال فيها أيضاً -

"ولقد تكلمنا في أجزاء مفردة على أن الآثار لا تقاوم

(١) الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية للحافظ عبد الفادر القرشي

(ج - ٢ ص ٤٠٣ طبع مطبعة دائرة المعارف ببيدر آهاد الدكن

سنة ١٣٣٢ هـ - ٥

المرفوع عند الكل حتى الحنفية أيضاً بأبسط من هذا اهـ .
(ص ٣٩٧)

ومنها " أنوار الوجد من منح المجد .، يبحث فيه عن الأسرار الباطنة على ذوق الصوفية الصافية ذكره المصنف في " الدراسة التاسعة .، حيث قال -
" وحمل كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على محامل الأسرار الباطنة منهم ليس رفضاً للمعنى الظاهر وتأويل الكلمات القدسية منها إلى غيرها بل إنهم يؤمنون بظواهرها من غير تأويل ويقاض عليهم بواطنها من غير اخراج عما هو حقه من لسانه ، ومن أراد العثور على تحقيقه في تفصيله فليراجع إلى كتابنا ، أنوار الوجد من منح الوجد ، فإن فيه مغنى إن شاء الله تعالى عن غيره .، اهـ (ص ٣٠٢ و ٣٠٣)
وقال في " الدراسة الثانية عشرة ، عند الكلام على التجلى الالهى .،
" وبيان هذه الأسرار محلها كتابنا " أنوار الوجد ، وهذا القدر يكتفى منه ههنا .، (ص ٤٤٢)

ومنها رسالة مفردة في انتقاد الموضعين من " فتح القدير .، ذكرها في " الدراسة الثانية عشرة ، فقال

" وعلى هذا الذى أعتقد فى أهل بيت النبوة انتقد على إمام الحنفية كمال الدين بن الهمام موضعين من كتابه " فتح القدير . فقد أحرق قلبى بما أفرط فيهم مع وفور علمه وحسن سيرته وشمائله ، فسترنا الله وإياه بجميل عفوه ورحمته بعزهم وجاههم على جدتهم وعليهم أفضل الصلوات والتسليّات ، أحدهما فى

مباحث الطلاق حيث ذكر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 (لعن الله كل ذواق مطلق) وحرم بذلك فعله ، ثم قال : « وأما ما فعله
 الحسن فرأى منه » وثانيتها في باب الغنائم حيث
 تكلم على قول أبي جعفر محمد بن علي الباقر رضي الله تعالى
 عنهما فيما أخبر به عن جده علي بن أبي طالب رضي الله تعالى
 عنه أنه كان يرى سهم ذوى القربى لكن لم يعطهم مخافة أن
 يدعى عليه بخلاف سيرة أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما
 بكلام محصولة كون خبره ذلك خلاف الواقع
 ولقد سبقت منا رسالة مفردة في إنتقاد الموضعين تكلمنا فيها
 على الثانى واستوفينا الكلام في الجواب عن الإمام الحق رضى
 الله تعالى عنه فلنكتف به ، اه (ص ٤٣٧ و ٤٣٨)

ومنها جزء في تحقيق معنى حديث (لانورث ما تركنا صدقة)
 نصر فيه تأويل الروافض لهذا الحديث، وحاو، تحطئة خير البشر بعد
 الأنبياء بالتحقيق سيدنا أبي بكر الصديق رضى الله عنه فأبدى وجوها
 باطلة لإثبات تورث الأنبياء زعماً منه أن هذا دفاع عن سيدتنا فاطمة
 رضى الله تعالى عنها ذكره المصنف في « الدراسة الخامسة » ، فقال

« وشهادة حديث عدم الإرث لإصابة أبي بكر الحق
 باجتهاده قطعاً ممنوع ، كيف ويلزم على ذلك خطأ الزهراء قطعاً
 ومن هان عليه ذلك فما أهونه في عين أهل الحق من العلماء
 المحققين ، وشهادة الصحابة بصحة الحديث غير شهادتهم بخطأها
 في تلك المسئلة إذ الحديث ليس نصاً في مطلوب أبي بكر

إذ نفا عن الحديث أجوبة أفردنا فيها وريقات ، ومن اعتقده ؛
 نصاً وعلم علم البتول به على ما يقطع بذلك ذكره في المشاجرة
 واعتقد مع ذلك إصرارها على رأيها حتى وصلت إلى أبيها صلوات
 الله وسلامه عليه وعليها كما يشهد به ظاهر حديث في البخارى
 فقد عاج عالج أمراً عظيماً ونسب إليها الرأى في مقابلة النص ، وهو
 صنيع محرم ولم تكن في ذلك وحدها بل وافقها على ذلك كبار
 الصحابة ، على والحسن والحسين رضى الله تعالى عنهم ، (ص ٢٤٤)
 وكان سبب تأليفه لهذا الجزء على ما قال العلامة ابراهيم في " القسطاس
 المستقيم " ؛ أنه - -

" قال الزرقانى شارح الموطأ ما لفظه ؛ حديث عائشة أم المؤمنين
 رضى الله تعالى عنها (لانورث ما تركنا فهو صدقة) بالرفع
 قطعاً خبر لقوله فهو ؛ والجملة خبر ما تركنا ، وهذا يؤيد الرواية التى فى
 حديث أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه (ما تركنا صدقة) باسقاط
 فهو ، برفع صدقة كما توارد عليه أهل الحديث فى القديم والحديث ؛
 خبر المبتدأ الذى هو ؛ ما تركنا وفى الكلام جملتان الأولى فعلية والثانية
 اسمية ؛ وادعى بعض الرافضة أن الصواب قراءة لا يورث بفتح أوله
 ونصب صدقة على الحال وهو خلاف الرواية ؛ وقد احتج بعض المحدثين
 على بعض الإمامية بأن أبا بكر رضى الله تعالى عنه احتج به على
 فاطمة رضى الله تعالى عنها ؛ وهما من أفصح الفصحاء وأعلم
 بمبدلولات الألفاظ فلو كان الأمر كما يقول الروافض لم يكن فيما
 احتج به أبو بكر حجة ، ولا كان جوابه مطابقاً لسؤالها ، وهذا -

واضح لمن انصف انتهى عبارة الزرقاني ، فلما وصل إلى المتبحر عبارة الزرقاني كتب عليه ” رسالة “ ، نصر فيه تأويل الروافض ، وشنع على أهل السنة والجماعة ، وأعاد الطعن على الصديق الأكبر رضى الله تعالى عنه ولا نطيل الكلام ولنكتف على حبة من صبرة قال -

” أقول لادعاء القراءة الأخيرة وجه أى وجه لكل مؤمن بالعترة الطاهرة لاسيما سيدة نساء العالمين كلهن عايتها أفضل تسليمت الأرواح القدسية ونجاتها وعلى بعلمها وأبنائها فإنه قد ثبت أنها عليها السلام ادعت الإرث بالكتاب المجيد واحتج الصديق الأكبر رضى الله تعالى عنه بهذا الحديث ، ومعلوم أن فاطمة على أبيها وعليها أشرف الصلوة والسلام وعلى بعلمها وابنها ، تنكبت من تلك الحجة وبقيت ساخطة على حقها من حيث اجتهادها ورأى الشريف حتى ماتت على ما فى صحيح البخارى ، فوجب عنها عليها السلام الجواب عن الحديث وإلا يلزم أن لا يكون جدها وعجدها فى محله ، سبحانك هذا بهتان عظيم إلى آخرها ، ، اهـ (ورقة ٦)

ونقل أيضاً فى ” القسطاس المستقيم “ ، عن تلك الرسالة أنه قال فيها -
 ” وإلى الله سبحانه الشكوى وإلى رسوله وبضعته القدسية وأبنائها أئمة الهدى على ذوبان كبدى ، مجتهد من الفقهاء إذا رأى مقلدوه محجوجاً بآيسة أو حديث يسعون غاية سعيهم فى الجواب عنه حتى لا يخرج قوله من الشريعة ويكون له وجه منها ،

فربما يكتبون في ذلك مما لا يخفى بعده ، وربما يرتكب بعض المتجاسرين منهم ما لا يرضى الله به ورسوله من الحكم بنسخ حديث الخصم من عند أنفسهم بما يشبه الشبهة الواهية عند الأذكياء ، كل ذلك نصرة لإمامهم ، وأن لا يخرج قوله من وجوه الشريعة المطهرة ، ولا يلزم من إبداء الوجوه للإمام الازدراء والتخجيل لخصمهم فإن له وجهاً وهذا وجهاً ، هذا في المجتهدين بل في طبقات مشايخ الفقهاء فما دونهم ، وأما في فاطمة رضى الله تعالى عنها فهل ثبت عندكم ، أن من قواعد التسنن أن ترك محجوبة مفحمة لا دليل لها ولا جواب عن دليل يرد عليها ، ساخطة على غير الحق ، أو يجب عليكم أن تبدوا لقولها محملاً وجواباً كما تفعلون لفقهاءكم أولاً يجب ، وإنما يجب ذلك على الرافضة لأنهم المتعینون لحماية العترة الطاهرة ، وإصلاح أقوالهم ودلائلهم ولو فيما تخرج به عند الشريعة المطهرة ، ، اه (ورقة ٨ و ٩)

وقد رد العلامة إبراهيم على هذه الرسالة في " القسطاس المستقيم " ، ومنها " مواهب سيد البشر في حديث الأئمة الإثني عشر " ، ذكره المصنف في " الدراسة الخامسة " ، عند الكلام على آية التطهير فقال - .

" ولما وجدنا هذا في صحيح مسلم علمنا أنهم (يعني أهل البيت) أبناءه صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا انضم إلى ذلك ما ورد من أخبار في الأئمة الإثني عشر مما بسطنا أكثرها في

المقامات الأربعة من كتابنا المسمى "مواهب سيد البشر في حديث الأئمة الإثنى عشر"، بالترتيب بسطناها، وما اجتمع عليه السلف والخلف من غزارة علوم هذا العدد المبارك، وخرقهم العوائد، وما اختصوا به من المزايا الباهرة من بين سائر الرجال الأبطال من هذه الفئة الفائقة على معاصريها في كل عصر، يتيقن بأنهم الأولى بصدق أحاديث التمسك عليهم من غيرهم (ص ٢٣٧)

وقيل في "القسطاس المستقيم"،

"وَألف المخدم محمد معين، التسليم، رسالة أخرى سماها "مواهب سيد البشر"، وحاصل تلك الرسالة تكفير مروان بن الحكم مع أنه من جملة رواة صحيح البخاري، وأن سيدتنا فاطمة والأئمة الإثنى عشر رضي الله تعالى عنهم معصومون كعصمة الأنبياء عليهم السلام، وأنهم أوصياء الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وأنهم هم المخصوصون بإرسال الصلوة والسلام عليهم بعد الأنبياء عليهم السلام دون غيرهم" (ورقة ٩)

ورد على هذه الرسالة أيضاً في "القسطاس المستقيم"، وقد مر بعض ما في هذه الرسالة نقلاً عن مقدمة "الذب"، ومنها "قوة العين في البكاء على الإمام حسين"، قال فيه -

"إن كون الحزن والبكاء والتدبة على الحسين في أيام عاشوراء على جده سيد المرسلين وعليه الصلوات والتسليطات من شعار الروافض

منوع . فقد أخبرنا الثقات المعتمدون أن علماء ما وراء النهر
يعتادون ذلك إلى اليوم : ، (" القسطاس المستقيم " : ورقة ٢)

ثم قال -

، ، وقد يروى في " أسد الغابة " ، أن بنى هاشم سلام الله
وعليهم أجمعين ، لبسوا السواد على الحسن صلوات الله عليه وتسليماته
على جده وعليه وأخيه ، سنةً تامةً ، وأقامت عليه نساء هن
للنوح شهراً انتهى . وعلم الحسين عليه السلام ، وكفى به قدوةً
وإماماً وهادياً ، بذلك اللبس والنوح كالتفق بالقطاع وله منهم
لانزجوا من غير مهل : فلما لم يمنعهم دل : إلى التعزية بعد
الثلاث بل على إباحة الحداد والنياحة : ولا يستبعده إلا كل
طائش لا يعن النظر في الدقائق ، ، اهـ (القسطاس المستقيم ، ، ورقة ٢)
بل قال فيه -

" لا والله لو كان صلى الله عليه وسلم حياً لاستن في
هذا الحداد كثيراً مما يغفل عنه فقهاؤكم وقراؤكم ، ، اهـ
(" القسطاس المستقيم " ، ، ورقة ١)

وصرح فيه أيضاً -

" أن ذكر الله سبحانه بالمسبحة المأخوذة من تراب كربلاء
والسجدة لله عليه محمدان ، ، اهـ (" القسطاس المستقيم " ، ، ورقة ١)
وصرح فيه أيضاً -

" وهذه هي التقية الحميدة التي قال فيها الصادق بن
الصادق المصدق صلى الله عليه وآله وسلم ، التقية ديني ودين

آبائي،، اه (" القسطاس المستقيم ،، ورقة ١)
 وإلى هذه الرسالة يشير صاحب " ذب الذبابات ،، حيث يقول -

" وقد صدر عن المعترض في " رسالة ،، له ألفها في بعض بدعات عاشوراء من جواز النياحة والتعزية بعد الثلاث وليس السواد وغيرها الذي أحاديث الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث اتفقت على منعه ، جعل الأثر المنقول عن نساء بني هاشم في وفاة سيدنا الحسن المجتبي بن علي رضي الله تعالى عنهما وهو أثر موضوع مفترى على ما صرح به ابن سعد في طبقاته ، معارضاً بأحاديث الصحيحين بل أحاديث الصحاح الستة بل بأحاديث جميع الكتب الحديثية التي وجدت على ظهر الأرض مع أنه لم يبين أن الأثر موضوع ،، اه (ورقة ٣٤٥)
 وقال أيضاً في بحث ما يتعلق ،، بالدراسة الرابعة ،،

" وقد اعترف بمحموديتها (يعني التقية) المعترض في " رسالة ،، له ألفها في تجويز بدعات عاشوراء متمسكاً في ذلك بما نسبته إلى القرم الهمام سيدنا جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه أنه قال " التقية ديني ودين آبائي ،، ولم يثبت ذلك الأثر عنه رضي الله تعالى عنه أصلاً لا بسند صحيح ولا بسند ضعيف بل هو موضوع مفترى عليه من مفتريات الشيعة حتى أتى سمعت من بعض من كان من الأتقياء عند المعترض أنه أكد علينا حين علمنا فروع التقية فقال : إنكم إذا ذكرتم مغاوية في مجالسكم ، وفيها واحد من الأغيار وجب عليكم أن تقولوا

بالرضوان عليه على وجه الجهار، ويحرم عليكم التكلم بما سواه،
وليكن ذلك منكم بطيب الكلام الدال على طيب النفس ظاهراً
وباطناً بحسب الظاهر وعلى التعظيم الأتم الوافر، اهـ (" ذب
الذبابات " ، ورقة ١٥٩)

وقد رد على هذه الرسالة الشيخ الإمام محمد هاشم السندى فى جزء
" فرد سماء " كشف الغطاء عما يحل ويحرم من النوح والبكاء ، ونسخته
الخطية موجودة عند الشيخ العالم هاشم جان المجددى " بشتو سائين
داد " من توابع ثنثو محمد خان بالسند) وكذلك رد عليه حفيده
فى " القسطاس المستقيم " وقد أفرد المحدث محمد حياة السندى أيضاً
كتاباً فى رد بدعه التعزية ، ذكره القنوجى فى " اتحاف النبلاء " فى
ترجمة الشيخ محمد حياة .

ومنها " الحججة الجليلة فى نقض الحكم بالأفضلية " . هكذا سماه
فى " القسطاس المستقيم " وذكره فى " ذب الذبابات " باسم " الحججة
الجليلة فى رد من قطع بالأفضلية " . (١) قال فى " القسطاس المستقيم " :
" وأيضاً صنف المتبحر المخدم رسالة سماها ، الحججة الجليلة

فى نقض الحكم بالأفضلية " . وحاصل رسالته هذه أن الأفضل
بعد الأنبياء على ثم عثمان ثم عمر ثم أبوبكر ، وأن دلائل أهل
السنة أحاد المتن ظنية الدلالة متعارضة فى أنفسها مع أن
التعارض يوجب التساقط . فلا دليل لأهل السنة وأن أفضلية على
أبى بكر أوضح حججة وأقوى بيضة من عكسه ، وأن الحكم بتبديع

من لم يفضل الشيخين على أو فضل علياً عليهما جسارة من القول ، وأن دليل أفضلية الخلفاء الثلاثة غير ثابت أصلاً ، وأن أهل السنة هان عليهم جانب أهل بيت النبوة رضى الله تعالى عنهم حتى زينوا أمرهم في أكثر الأمور ، ولم يراعوه حق الرعاية ، فأبى الله سبحانه وإلى رسوله عليه وعلى آله أفضل الصلوات والتحيات المشتكى ، لم يبق على وجه الأرض من مذهب الأئمة الإثنى عشر الطاهرين أوصياء الرسول وأوليائه صلوات الله وتسليماته عليه وعليهم أجمعين ، إسم ولا رسم بحيث لا يرى في كتبكم منهم فتوى ولا رواية ولا أثراً اه (ورقة ١١ و ١٢)

وعلق في " ذب الذبابات " على قوله في " الدراسة الأولى " ، (وعن أبي بكر الصديق سيد الصحابة) ما نصه -

" ولا تغتر بقوله بعد أسم الصديق رضى الله عنه " سيد الصحابة " ، ولا تغلط به ما ذكرت في المقدمة فإنه صرح في رسالته الموسومة " بالحجة الجليلة " ، أن علياً من الآل ، وأفضلية أبي بكر إنما هو على الصحابة ، واستدل عليه فيها بقوله تعالى (والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بإيمان) الآية ، ، اه (ورقة ٩١)

وقد جمع في رد هذه الرسالة الشيخ الإمام محمد هاشم التتوي كتاباً سماه " بالنسبة النبوية في القطع بالأفضلية " ، وكذلك رد عليه العلامة المحدث محمد حياة السندی نزير المدينة المنورة في تأليف مفرد ، ورد عليه أيضاً في " القسطاس المستقيم " ، وقال في خاتمة " ذب الذبابات " ،

”وهذا ما قال أهل الحرمين الشريفين من العلماء بعد ما رأوا رسالة المعارض المسماة ”بالحجة الجلية في رد من قطع بالأفضلية“ ،

وقد طالعنا الرسالة الواردة من نزاحى الهند المتضمنة للبحث مع الأئمة في الجزم بتفضيل أبي بكر على علي رضي الله تعالى عنهما ، وتأملنا في مبانها الواقعة على غير أصل ، وتبعنا النظر في معانيها التي لم تشتمل على قول فصل فألفينا فيها من الخلل والفساد ، وسوء الرأي والاعتقاد ، ما شهد بابتداع مؤلفها وخروجه عن السنة النبوية واتباعها ، وبين أنه مستقر في ظرف الرفض والاعتزال والتشيع ، وقاطن في مساكن البدعة ورباعها ، وجاء فيها بجحج لا محجة لها في قواعد الشرع ، وأتى بكلمات لم يستند فيها لأصل ولا فرع ، ولولا أن الاشتغال بتتبع ذلك من الفضول وتضييع الوقت ، والاعتناء به اعتناء بالابتداع الموجب للمقت. لصرفنا إليه عنان العناية ، وأوضحنا ما ارتكبه من الضلالة والغواية ، مع أن مثل هذا عند أئمة السنة مما علم من الدين بالضرورة لاسيما وقد قام إلى الأمر الأخ الصالح المبارك الناصح أبو عبد الله محمد حياة السندی ثم المدني ، ورد تلك الرسالة في رسالة له عليه حدة ، فقد طالعناها بأجمعها ، ورأينا فيها من الفوائد العجيبة والأبحاث المفيدة الغريبة ما رد كيد ذلك المبتدع في نحره ، وأغرق ضلالته في بحر انتهى .

ومنها جزء في إثبات إسلام أبي طالب قال في ”القسطنطين المستقيم“ ،

”وأيضاً صنف المخدم رسالة ، ، حكم فيها بإسلام أبي طالب على خلاف ما عليه جماهير السنة ، (ورقة ٢١)
ومنها جزء في أثبات التناسخ قال في ” القسطاس المستقيم ، ،
” وأيضاً صنف رسالة في تأييد القول بالتناسخ وحقيقته
تبعاً للشيخ محي الدين بن عربي، فتلک الرسالة لم يتيسر لي
مطالعها حتى أرد على كل قول من أقواله (ورقة ٢٢)

ومنها ” دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب، ولعل هذا
الكتاب من آخر تصانيفه وهو من أبدع تأليفه ولقد تلقاه العلماء بالرد
والقبول قديماً وحديثاً ، فهذا العلامة محمد عبد الحمى اللكنوى الأنصارى
الحنفى صاحب التصانيف الشهيرة يتمسك به في مقدمة كتابه ” التعليق
الممجد على موطأ الإمام محمد ، ، في دفع طعن من طعن على الإمام
الأعظم أبي حنيفة بكثرة الرأى قائلًا بأن -

” اعتقادنا واعتقاد كل منصف في حقه أنه لو أدرك زمانا
كثرت فيه رواية الأحاديث ، وكشف المحدثون عن جمالها القناع
بالكشف الخيث ، لقل القياس في مذهبه كما حققه عبد الوهاب
الشعراني في ميزانه ، وملا معين في كتابه دراسات اللبيب في
الأسوة الحسنة بالحبيب ، ، اهـ

وينقل عنه في رسالته المسماة ” بالإجابة الفاضلة للإسئلة العشرة
الكاملة ” ضمن جواب السؤال الرابع ما نصه -

وفي ” الدراسة الحادية عشرة ، ، من ” دراسات اللبيب ، ،
ليس الجرح من كل جارح مما يعنى به كجرح ابن الجوزى ورمبه

الحسان بل بعض الصحاح بالوضع ، وهذا الدارقطني القادح
في الأحرف المبحوث عنها قد طعن في امام الأئمة أبي حنيفة
وضعف ما دار عليه من الأحاديث بسببه ، وكذلك الخطيب
البغدادى وقد أفرط في ذلك ، ولم يعابها وبمن حذى حذوها
مع الاتفاق على توثيقه وجلالة قدره وعظيم منقبته التى بهانال
العلم في الثريا انتهى (١)

وكذا ارضى تحقيقه في مسألة النسخ ونقل تلخيصه في جواب
السؤال الخامس ، واستحسن إراداته على الإمام ابن الهمام ضمن
جواب السؤال السابع في مسألة الترجيح بما رواه الشيخين حيث قال -

” ولم يخالف فيه إلا ابن الهمام وابن أمير حاج العلام
ومن تبعهما في هذا المرام ، وقد تعقب عليه صاحب ”دراسات
الليب“ ، بتعقبات جيدة وإرادات قوية فليرجع اليه ، ، (٢)

وانتقد عليه في كتابه ”السعى المشكور في رد المذهب المأثور“ ،

(٣) قوله في حق الظاهرية ”أن الإجماع لا يخرق بخلافهم“ ، وكذلك
الشيخ عبد الله التونكي ينقل كثيراً من ”الدراسات“ ، في حواشيه
على شرح النخبة وقد يرد عليه تارة ، وكذلك سرد النواب صديق
حسن القنوجي في كتابه ”اتحاف النبلاء“ ، في ترجمة داؤد للظاهري

(١) ص ٥٢ ، وهذه الرسالة قد طبعت في مجموع الرسائل الصبغ

بمطبعة شوكت اسلام بلكنوت سنة ١٣١٠

(٢) ص ٥٦

(٣) ص ٣٨٩ طبع المطبعة المذكورة في السنة المذكورة

ملبس. في "الدراسات"، من بيان الفرق بين الظاهرية وأصحاب الظواهر، وكثيراً ما ينقل عنه في كتابه "منهج الوصول إلى علم الأصول"، وغير ذلك من تأليفه، وهو ممن يحسن الثناء على كتابه "الدراسات"، فقال في "اتحاف النبلاء المتقين باحياء مآثر الفقهاء المحدثين"، في حرف الدال من المقصد الأول في أسامي الكتب والمصنفين، ما نصه -

"دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحيب"، للشيخ الفاضل المحقق محمد معين بن محمد أمين السندي، مجلد وسط طبع ببلدة "لاهور"، سنة ١٢٨٤ أوله، "لك الحمد اللهم على أن سقت إلينا من طمطام يم الكتاب رزقاً طرياً"، واستعمل في هذا الكتاب لفظة الدراسة مقام الفصل والباب، وجمعتها إثناً عشرة دراسة، ألفه لإثبات العمل على الحديث الصحيح وترك رواية المذهب إذا خالفته، وهو كتاب جيد في بابيه مع متانة العبارة ورشاقة اللفظ (١) وتحقيق المطالب العلية وسرد الأدلة الصحيحة على مدعاه، غير أنه قد توغل في إبداء ذوق التصوف في هذا الكتاب من دون حاجة إليه، ومع ذلك فهذا الكتاب كاف واف لافحام الخصم وإلزام المقلدين،

(٣) ووجدت بخط الاستاذ العلامة عبد الحق النافع على هامش

نسختي من "الدراسات"، ان عبارته من العشو والتعقيد بمائة اهـ

وللقاضی طلا محمد البشاورى (۱) قصيدة فى وصف هذا الكتاب
والتحريض فى العمل بالحديث وقد طبعت فى آخره ، ينبغى
مطالعتها ، ، (انتهى معرباً من الفارسية)
وقال عبيد الله السندى ،

” ان الشيخ معين صنف ” دراسات اللبيب ، لترجيح
طريقة الشاه ولى الله الدهلوى على طريقة الشيخ عبد الحق
الدهلوى ، وينبغى مطالعة ” الدراسة الثانية عشرة ، ، من هذا
الكتاب خاصه ، فإنه قد كتب فيها الرد على ما أورده ،
البخارى فى تاريخه الصغير (كذا فيه والصواب الكبير) من جرح
الإمام أبى حنيفة ، والكتاب قد طبع بـلاهور ، وقام بطبعه
أهل الحديث ، ، (انتهى معرباً من الارودية (۲))

وكان طبع هذا الكتاب بـلاهور على نفقة محمد ابراهيم التاجر من
شعب البنجابيين الدهلويين بأمر شيخه الذى إنتهت إليه رئاسة
المنتمين إلى مذهب أصحاب الحديث فى عصره الشيخ نذير حسين
الدهلوى ، وما قبل فيه -

” دراسات اللبيب رياض علم • خلت عن كل متقصة ووصم
بنزعتها مروحة القلوب • حماها الله عن خطر الخطوب

(۱) والقنوحى والبشاورى كلاهما ينتميان الى مذهب اصحاب الحديث
وينكران تقليد الائمة فى الفروع

(۲) هاشم كتاب ” شاه ولى الله اور ان كى سياسى تحريك ، ،
لعبيد الله السندى ص ۹۹ طبع لاهور سنة ۱۹۴۲ ع

فلله الجزاء لمن تصدى • على تصنيف ذا السفر العجيب
 هدى وشفاء لصب مستهام • ومن نار المحبة في لهيب
 تشبث بالحديث فذاك حتم • إذا ما صح من قول الحبيب
 ألا يراغباً في الدين حقاً • تأمل في "دراسات اللبيب"،
 وقال طلا محمد البشاورى يمدح هذا الكتاب -

الحمد لله ربى خالق البشر صنعاً من الحمأ المسنون ذى كدر
 وفيه أودع من آثار حكمته ما لا يحيط به ذو العقل والفكر
 حمداً كثيراً خطيراً دائماً أبداً حمداً جزيلاً جليلاً غير منحصر
 ثم الصلوة على خير البرية من آياته ظهرت في الشمس والقمر
 وآله الطيبين الطاهرين هم الكرام عزاً وقدرأى مقتدر
 أركى صلوة تفوق المسك في أرج وتنشط الروح من أضواءها العطر
 كما يحب ويرضى ربنا أبداً ما صاح طير على غصن من الشجر
 ثم الرضى عن جميع الصحب قاطبةً لاسياً عن أبى بكر وعن عمر
 عن ابن عفان ذى النورين بعدهما وعن على محيط العلم والخبر
 وبعد بشرى لأصحاب السداد بأن تمت دراسات أهل العلم والنظر
 فهذه نسخة مرغوبة طبعت بل روضة قد حوت من زاهر الزهر
 راقت وفاقحت بحسن الخط واختتمت وبخترت في العرى في أبجل الصور
 حكمت معانيه حورات مجالسها على سرائر من استبرق خضر
 خريدة لا ترى في الدهر ثانيها ولم تجد مثلها في سالف العصر
 كأنها الفور في الخضراء حاملةً نوافجاً عباقراً من فورها العطر

مجموعة لقناع الحق كاشفة
 عذراء شبناء عند النطق تنظرها
 يا لائمي عدلاً لو كنت ناظرها
 كأن وجنتها صبح و طلعتها
 تحكى لوا معها في النور عن فلق
 راح بلا ضرر، صفوبلا كدر
 تضهى (١) شمالكها شمساً بلا كسف
 لو غائص الفكر فيها غاص مجتهداً
 تثبت الحق بالبرهان موضحة
 روائح الرند والنبد الزكي لها
 غدا فؤادي بها في الروح مبهجاً
 كأنها الشمس لاحت من مطالعها
 أو غادة برزت في زينة وضيا

تنضر الروح من تقرير مطلبها
 أطروفة من معانيها مروحة
 هي الكنوز التي عزت جواهرها
 وكم محاسن يهدي الواصفون لها
 قالوا ظفرت بما تبغى قتلت لهم
 تصنيف حير خبير كامل فطن
 محمد بن محمد طاب مرقده

صحت وعمت مع الاقبال والظفر
 تفسر عن برد رطب وعن درر
 لصرت من عدلى للعفو معتذري
 برق تألق في الظلماء بالسحر
 وعن شهاب وعن شمس وعن قمر
 برق بلا خطر، نور بلا شر
 تحكى شمالكها عن عنبر الشجر
 يراه بجرأ بلا ضير ولا ضجر
 على الفؤاد ثبوت النقش في الحجر
 تروح الروح من هم ومن فكر
 كوردة بسمت من نسمة السحر
 بدت لنا في جمال غير مستر
 لعاشق دنف في الوجد والسهر

كما تنضر وجه الزرع بالمطر
 للروح والعقل والأسماع والنظر
 محفوظة من حلول الحادث الغير
 ما بين منتظم منها ومنتر
 الشكر لله ربى منجح الوطر
 من من فضائله داماء ذى ذخر
 معين دين الهدى بالمنطق البهر

بحر العلوم إمام العصر شمس هدى
 سميع العصر حبر الدهر بدر دجى
 هو الخبير الذى فاق الفواضل فى
 من ذا بمائله فى الفضل مرتبة
 قد أبرز الحق فى هذا فليس هنا
 محصولة أن قول المصطفى سند
 إذا تعارض قولاً قال قائله
 فالأخذ حتم بمضمون الحديث ولا
 ومن يقدم أقوال الرجال على
 بلى وعزة ربي لا فلاح سوى
 وكل فضل وافضل ومكرمة
 نفسى الفدا من مقول فيه حدثنا
 إن شئت حب رسول الله فادن الى
 لله در لأصحاب الحديث لقد
 وعرفونا صحاحاً من ذوى سقم
 وملكونا ملاك الأمر واحتملوا
 أهل التقي والتقى لولا تأخرهم
 قوم اذا جودلوا أوزوحموا غلبوا
 قدجاهدوا فى قوام الدين واجتهدوا
 مشيدوا الملة الغرا بهتهم
 عليك أخذاً بأقوال النبي أبداً

عريف أعصاره النحرير فى الخبر
 فى العلم محتكم فى الزهد مشتهر
 علم وفضل وفى مجد وفى خطر
 من ذا يساهمه فى العلم والمعر
 حق بمنكم صدق بمسئتر
 بلا امتراء لأهل البدو والخضر
 بلا دليل جليل جاء فى الخبر
 يلام آخذه بالضير والضمر
 قول النبي تاه فى بيداء ذى حجر
 تسام قول النبي بالسمع والبصر
 لقول سيدنا الميعوث من مضر
 فذاك فى مسمعى من أطيب الخبر
 حديثه ودع الجهال فى البطر
 شادوا الأصول بلا خوف ولا خطر
 ونسقوا فى نظام كل منتشر
 فى نصرة الدين من يؤس ومن يضر
 لجاء أوصافهم فى محكم السور
 بالنجح وانصرفوا بالفتح والظفر
 وفرقوا الفرض والمسنون بالخبر
 ساعون لله لا للجاه والفخر
 فلا تدعها ولا تترك ولا تذر

يغرك اللدغياً من أولى الضرر
صدر بمنشرح قلب بمصطر
ولم يخافوا عذاب الهون في السقر
مسائلا نسجوا بالفكر والنظر
من عند أنفسهم ياعمية البصر
وما لها في قرون الخبر من أثر
ويدع داع إلى شئ من النكر
ومهجتي من ضرام الوجد في سمر
آياته قد حوت من كل مزدجر
هم الشياطين في زى من البشر
وذاك من أضعف الإيمان في الخبر
نبينا المصطفى المنعوت في الزبر
على شفا جرف هار من السقر
لا يعقلون تميز النفع من ضرر
من دون رب العلى بأسوة البطر
الوسواس خناسهم يأتى إلى البشر
ديناً فوياً بلا بأس ولا حذر
تبهاً بعيداً بلا ماء ولا شجر
وقول أحد هدى غير ذى دعر
فهل لآياته البيضاء بمدرك
إن رمت خيراً فكن جداً على حذر

فإن فيها شفاء للقلوب فلا
سوى حديث النبي والله ليس لنا
ياو يح قوم أضاعوا الدين قاطبة
يلويلهم نسخوا الأخبار وابتدعوا
لد عمون أشاعوا بدعة وهوى
وينحتون رسوماً عم فتنتها
ولا يخافون حساباً إذا بعثوا
وكم سمعت جسارات لهم سفهاً
فا انتبهوا من كلام الله قطوان
نعوذ بالله من سوء الخصال لهم
لا أقدر المنع في شئ وأنكره
إلى المهيم من شكوى الظلم ثم إلى
هيات كيف يرومون الفلاح وهم
صم وبكم وعمى في الضلال فهم
قوم قد اتخذوا الأخبار آلهة
فقل أعوذ برب الناس من خطر
وإنما شكوتى زادت لضيعتهم
وعدوهم في قفار تب سائرها
دليلنا من كتاب الله عز وجل
للذكر قد يسر القرآن خالقنا
ياو يح عارض بدع ساء منظره

فكلما قدّر الديان بالقدر
والصفو يأتي على الأكدار بالآخر
إذ كل بدع ضلال جاء في الخبر
سبحان ربّي منيع القول والقدر
مكور الدهر بالأحوال والبكر
ولا يحاط له بالفكر والنظر
حمد جاء بالآيات والنذر
ودينه أقوم الأديان في العصر
تفصيلها جاء في الأخبار والسبر
إلام تمرغ في جعرو في قدر
إلا وعند حلول الشيب والكبر
ولا خطائي وإسراي بمغتفر
ذنبى وإن كان يردني من الخطر
وارحم على فاقى يارب وانتصر
عبد كثير الخطا للعفو مفتقر
الحمد لله ربّي خالق البشر

ومهجتي من لبيب الوجد في حرق
كبياء في شنب كحلاء في حدق
سبحان من خلق الانسان من علق
على المناكب فودها ذوى الحلق

يا نفس لا تقنطى من كربة وعنا
فاليسر مقترن عسراً بلا مهل
لا تأتين أموراً ماروى سلف
الحمد لله حمداً لا نفاذ له
مدبر الأمور، الأعصار مرحلة
تبارك الله ليس العقل يدركه
ثم الصلوة على فخر الورى شرفاً
آياته أشرف الآيات باهرة
وكم له معجزات جل رتبها
يانفس جودى وعودى بالنقي عجلأ
ما استافقت نفسى الوسنى وما انتهت
خشيت أمرى لا دائى بمنصرم
لكن عفوك يا رحن أوسع من
اغفر بحودك عفواً سيئات "طلا"،
ما شان عزك ربّي أن تجاوز عن
أقول في الختم ما قد قلت متبدأ
ولله أيضاً

راحت سليمى فقلبي اليوم في قلق
علياء في نسب غيداء في طرب
إذا بدت في أناس قال قائلهم
فبارك الله في حسن إذا طرحت

كأنها الصبح في نور وفودتها
 البين أرقني والوجد أحرقتني
 كأنني تحت أقدامي لقي جمر
 أفنى الهوى طاقتي حتى لواعجها
 ولم حجرت عيوني عن مغازلة
 عوجازق دمة في حسرة وجوى
 على انطماس رسوم العلم قاطبة
 أضحت مراسم علم الدين عافية
 فبينما كنت أشكو فاقني أسفاً
 إذ طابت الأذن من ذكرى مكرمة
 إلف بلا أسف كنز بلا تلف
 وغيرها من طروس لا يماثلها
 إذ أسفرت عن ضياء الصبح طلعتها
 أوراقها تخطف الأبصار بارقة
 شمس السنا والهدى في لمعة وضيا
 تصنيف جبر خبير بارع فهم
 معين دين الهدى من من براعته
 جزاه ربى خيراً دائماً فله
 ولم جهول ترى في الغنى جاحده
 إذا لقيت لمن عاداه من سفيه
 بامرضاً عن أحاديث النبي سفيهاً

سرادق الليل قد سيطت على الفلق
 والقلب في دهق والعين في أرق
 لا أستطيع على حال من القلق
 لم تبق من مهجتي شيئاً سوى رمق
 فكلما حل بي من آفة الخدق
 يساعين ذات انهال على نسق
 ثم اختلافات أهل العصر والفرق
 من وابلات وطيشات ذوى الصعق
 فيما فؤادى من ريب المنون لقي
 صحيفة فاقت الأزهار في عقب
 شمس بلا كسف بدر بلا بهق
 في ندرة النظم أوفى جودة النسق
 وأظهرت عن سنابرق وعن شفق
 كأنها صفحات التبر من ورق
 نور التقي والتقى بالمنظر الطلق
 عريف أقرانه في الخلق والخلق
 فاق الخلائق في علم وفي ذلق
 حسن الثناء إلى يوم التناد بقى
 ويزدرى فضله جهلاً من الرهق
 فقل أعوذ برب الناس والفلق
 لتركن طباق السوء عن طبق

لا يستفاد بقول قال معرضها
ولا دواء لأهل الجهل عند نهى
يارامقا فيه سل لله مرحلة
إذا اطلعت على وصم ومنقصة
أصلح ولاتك طعناً لكاتبه
وبعد إن شئت قل لله در طلا
زد واحداً ثم قل تاريخ مختمها
شتان بين طلوع الشمس والغسق
أعني المسيح علاج الجاهل الحمق
لطابع ماهر الاصلاح والأثق
فكن عفوا بلا لوم ولا حنق
إن الكرامة في صفح بلارهق
مؤرخ الطبع والترتيب والنسق
طبع الدراسات انجنى من القلق

وقد انتدب للرد على هذا الكتاب والانتقاد عليه قديماً
بلدياه العلامة عبداللطيف التتوي فصنف مجلداً ضخماً سماه
”ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات“، وابنه
العلامة ابراهيم وسماه ”القسطاس المستقيم في الجواب عما وقع
للفاضل المخدوم محمد معين“ ”التسليم“، من السقطات الواهية
والقول السقيم“، والقسطاس لا يختص برد الدراسات فقط بل رد
فيه عليها وعلى بعض الرسائل المذكورة فبدأ أولاً برد ”قرة العين في
البكاء على الإمام حسين“، ثم برد رسالته التي صنفها لنصرة تأويل
الروافض في معنى حديث (لا نورث ما تركناه صدقة) ثم برد
”مواهب سيد البشر“، ثم برد ”الحجة الجلية“، ثم برد
”الدراسات“، والنسخة التي من هذا الكتاب في مدرسة ”مظهر
العلوم“، بكراتشي قد انتهت أثناء أنتقاد الدراسة الخامسة فالله أعلم
هل تم الكتاب أم قد إنتهى إلى حيث انتهى.

ثم لما طبع هذا الكتاب وشاع، كتب أهل دهلي

مكتوباً إلى حضرة السيد نذير حسين الدهلوى سموه ” الاستفسار عن
عن صاحب المعيار،، يستفتونه فى ” الدراسات،، وغيرها وهالك
نصه -

” حامداً ومصلياً إلى حضرة المولى محمد نذير حسين
المؤقر -

وبعد فإننا أهل دهلئى حنفىون منذ زمن قديم ، وقد
مضى على هذا المذهب اصاغر علمائنا وأكابرهم حتى أن الشىخ
ولى الله والشىخ عبدالعزيز والشىخ محمد اسحق أيضاً كانوا من
الحنفية يدل عليه عملهم فى العبادات والمعاملات وقد صرح
عالمكم النواب صديق حسن خان المؤقر فى ” الانحاف،،
والمولى محمد يسىن فى هامش ” الطريقة المحمدية فى ترجمة
الدرر البهية،، أن الشاه ولى الله والشاه عبدالعزيز كانا من
العلماء الحنفية،، وفى هذا العصر أيضاً جميع العلماء فى
” دهلئى،، حنفىون حتى أنكم أيضاً تعدون نفسكم حنفى المذهب
ويشهد عليه نصكم فى ” المعيار،، أيضاً وهو هذا ، (إن
إماننا وسيدنا أبو حنيفة النعمان) النخ، والحكام أيضاً يحكمون
فى القضايا على وفق فقه الحنفية وترجمة ” الهداية،، فى الفقه
موجودة فى ديوان الحكومة ، ويسمونها بقانون الشرع المحمدى،
فكتاب ” الدراسات،، التى رغبتم قلندر بخش التاجر على طبعها
فطبعت بلاهور وكثر الشغب بها فى دهلئى ونواحيلها ، وظن الحنفية
بل سائر أهل السنة على ما قرر فى باب المكائد من ” للتحفة

الإثنا عشرية،، أن مؤلف الدراسات،، رافضى تزياً بزى المحدثين
 تقية، فقد قال في باب المكائد من "التحفة الإثنا عشرية"،
 (١) الكيد الثلاثون من الرفضة أن بعضهم يسعى
 في هدم المذاهب الأربعة لأهل السنة والجماعة بأنه،
 يبطل المذهب الواحد سرّاً والثلاثة علانية فقد رأيت كتاباً
 أبدى مصنفه أنه شافعي ثم أخذ يثبت مذهب الإمام الشافعي
 براهين ضعيفة وأقيسة واهية وينقض على المذاهب الثلاثة ثم
 ينقض على مذهب الشافعي أيضاً بالأحاديث، وهذا كيد
 غامض ربما يغتر به عالم سني انتهى وقال فيه أيضاً "الكيد الرابع
 والثلاثون"، أنهم ينقلون فضائل الخلفاء الأربعة من كتب أهل
 السنة ويدرجون فيها بعض مثالب الخلفاء الثلاثة لكي يظن العوام
 من أهل السنة ناقلها سنياً ويترددون في مذهبهم بسبب نقله المثالب
 انتهى فنحن على ثقة أن صاحب "الدراسات"، أيضاً
 مشى على هذا المشى فأورد في كتابه من فضائل أئمة
 السنة لا سيما إمام الأئمة الإمام الأعظم رحمه الله فقد كتب في

(١) وهذا الكتاب من تصانيف الشيخ الاجل الشاه عبدالعزيز بن الشاه
 ولي الله الدهلوي رحمهما الله تعالى وهو من احسن ما اف في الرد على الشيعة
 الامامية كشف فيه عن حال الشيعة وبيان اصول مذاهبهم وبيان اسلافهم
 ورواة اخبارهم واحاديثهم ونبذ من عقائدهم وقد التزم فيه ان لا ينقل
 شيئاً من حال الشيعة وعقائدهم الا من كتبهم الشهيرة المعتمدة قلله دره
 وعلى الله اجره .

ذكر ادائحه ومناقبه ورد طعن الطاعنين عليه نحو تسع عشرة ورقة أوله (الدراسة الثانية عشرة في إبداء حسن الطوية إلى الإمام الأجل أبي حنيفة ولزوم التأدب به وبمذهبه والذب عنه ورد ما قيل فيه) الخ . وقال (ومالي لا أعرف حقه ، وقرب ربيت أنا وآبائي على موائد علمه وأدبه وعبدنا الله سبحانه وأطعنا رسوله ، صلى الله عليه وسلم على هداه وسلكنا هذا الطريق المبارك على ممشاه ومسلكه ، فله رحمه الله تعالى علينا من الأيادي الباسطة التي لم نقدر على رفاء حقها نسأل الله سبحانه أن يجازيه عليها عنا (١) وقال (والتحقيق من مذهب الإمام الأجل أبي حنيفة أيضاً تقديم الضعيف على القياس (٢) وسرد لذلك أمثلة ثم قال (خلافاً للشافعي فإنه أخذ بالقياس) (٣) وقال (ومن أمثلة ذلك مسح الرقبة في الوضوء فإني لم أجده مستنداً مرفوعاً ولا موفوقاً ومع ذلك لا أتركه) (٤) يعني لحسن الظن بالإمام الأعظم لعله قد بلغه الحديث في هذا الباب ، ومع سرد هذه الفضائل ضعف المذاهب الأربعة أولاً وآخرها اتباعاً للسنة وتحقيقاً للعمل بالحديث ، وقرر في وسط الكتاب عهدة

(١) ص ٤٠٣ ، ٤٠٤

(٢) ص ٣٩٩

(٣) ص ٤٠٠

(٤) ٤٠٧

الأئمة الإثني عشر وفاطمة الزهراء ، وقال ، باستحالة صدور الخطأ عنهم وأثبت خطأ الصديق الأكبر وسائر الصحابة بازاءهم فرد مذهب أهل السنة بالكلية ، وحكم على الأحاديث التي جاءت في فضل الصحابة وسبها في فضل الشيخين بالضعف والوضع مع كون هذه الأحاديث في الصحاح وتأولها تأويلاً لا يقبله العقل السليم ، اللهم احفظنا من هذه المكائد ، فننقل بعض ما في « الدراسات » ونستل حضرتكم ماذا تعمل الخنيفة فيها ، وهل أنتم تعتقدون صحتها أم لا (وهي هذه)

(المسئلة الاولى) إن أبا بكر الصديق والصحابة الذين خالفوا فاطمة وعلياً كلهم كانوا على الخطأ وبصه (فإن قلت إذا كانوا - أي الأئمة الاثنا عشر وفاطمة معصومين فلم يختلف القرن الاول من الصحابة مع علي حتى خالفه ابن عباس في بعض المسائل ، وخالفه أكثر الصحابة لما توقف عن البيعة ، وخالف أبو بكر سيدة نساء العالمين في دعواها الإرث ، وشهد باصابتة أبي بكر عدم إرث الأنبياء الحديث ووافقتة الصحابة ، قلنا إن من خالفه فهو مخطئ ، وشهادة عدم الارث ممنوع ، كيف ويلزم على ذلك خطأ الزهراء انتهى . (١) وهذا عين معتقد الروافض حيث يقولون بإمامة الإثني عشر وعصمة الأربعة عشر خلافاً لفقهاء أهل السنة ومحدثيها . -

(المسئلة الثانية) إن الأئمة الإثني عشر وفاطمة

الزهراء كلهم معصومون بحيث يستحيل صدور الخطأ عنهم وهاك
نصه (فصدور الخطأ عن المهدي مستحيل ، فالفرق بينه وبين
الرسول أن الرسول قام على عصمته الدليل العقلي والمهدي قام
على عصمته شهادة المعصوم عن الخطأ عقلاً فاشتركا في
استحالة الخطأ وامتناع صدوره عنها ، (١) وهذا عجيب أن
عصمة رسول الله صلى الله عليه وسلم عقلي وعصمة المهدي
نقلي فليُنظر فضيلتكم هل في مذهب أهل السنة والجماعة
إثبات العصمة لغير نبي ، وقد صرح الشيخ عبدالعزيز رحمه
الله في الباب العاشر من " التحفة الإثنا عشرية " ، أنه ليس
من مذهب أهل السنة إثبات العصمة لغير نبي انتهى .

(المسئلة الثالثة) إحياء محبي أهل البيت في زمن المهدي
وفوزهم في حضوره ونصه (ولقد اخبرت من بعض أهل العلم
(٢) أنه قال من مات على الحب الصادق لإمام العصر ولم يدرك

(١) ص ٢٣٠

(٢) قال العلامة " عبد اللطيف السندي في " ذب الدباب " ،

واظن ان مراد المعترض ههنا ببعض اهل العلم هو الشيخ
الرافضي الذي كان من احاب المعترض في الايام التي كانت الحكومة فيها
في بلديتنا هذه لبعض الرافضة الملعونة السابغة ، وكان يحب المعترض
حبا كثيراً ، ويراعيه بالالوف الكثيرة من النقود ، ويجئني في بيته في
الضيافات ، وكان ذلك الشيخ الرافضي معظماً عنده ، صديقاً صادقاً لهذا
المعترض ، وكان هو الشيخ النجدي في نفس الامر ، (ورقه ٢٥٨)

أوانه اذن الله سبحانه أن يحياه فيفوز فوزاً عظيماً في حضوره من نوره وهذه هي الرجعة في عهده عليه السلام ؛ (١) والرجعة عقيدة مشهورة للرافضة رد عليها علماء السنة قال النووي في شرح مسلم الرجعة باطلة تعتقدها الروافض .

(المسئلة الرابعة) حكم على حديث "أصحابي كالنجوم ، . بالوضع نظراً إلى إثبات العصمة لأهل البيت ، وقال في حديث "اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ، ، أنه يفيد إباحة اقتداء الشيخين دون الوجوب أو الاستحباب ، ونصه "حديث الأول موضوع وإلا لكان قوله إهتديتم فيه خاصة مما يدل على عدم خطئهم ، والثاني فيه جواز الاقتداء بهما وهو لا يقتضى عدم خطأهما بل بلوغهما درجة ممن يتبع ، ، انتهى (٢) وحديث "أصحابي كالنجوم ، ، موجود في "المشكوة ، ، وقد صرح القاضى ثناء الله البانى بتي الحديث في "السيف المسلول ، ، (أن مثنه مشهور ، وقد رواه البيهقي بأسانيد متنوعة يرتقى بها إلى درجة الحسن اهـ) والحديث الثانى قد ورد حيث قال صلى الله عليه وسلم (إني لا أدري ما بقائى فيكم فاقتدوا بالذين من بعدي وأشار إلى أبي بكر وعمر)

(المسئلة الخامسة) الجمع في الحضر بين صلواتي الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء

فنحن نخشى أن تميل العامة إلى الرقص فضلاً عن ترك

التقليد ، والرجاء من فضيلتكم أن تفضلوا علنا بالجواب عن هذه الأسئلة (انتهى معرباً من الأردوية) (١)

ولم يجب صاحب "المعيار"؛ عن هذه الأسئلة فيما نعلم، وقال الشيخ العالم محمد شاه (٢) في "مدار الحق في الرد على معيار الحق"،

"ولا يخفى أني سمعت أيام تصنيفي لكتابي "مدار الحق في الرد على معيار الحق"؛ أن صاحب "المعيار" يطبع كتاباً آخر لتأييد معياره، وكتب إلى المولى مخدوم الموقر في

(١) "الاستفسار عن صاحب المعيار"، من ص ١٢ طبع مطبعة أحمدى بدلهي،

(٢) هو الشيخ العالم البارع المفتن محمد شاه الصديقي الحنفي من اجل تلامذة السيد محبوب على تلميذ اصحاب الامام المحدث عبدالعزيز بن ولي الله العمري الدهلوي، كان سيفاً قاطعاً على اللامذهبية، وله اليد الطولى في الخلاف والباع الممتد في الفقه والحديث والاصول كان عالماً فاضلاً مناظراً اخذ عنه الشيخ فقير محمد الجهمي صاحب حقائق الحنفية وصنف الثمانيات الحسنه منها هذا الكتاب الذي كشف فيه الستار عن عوار صاحب "المعيار"، صنفه نقضا على انكاره تقليد الائمة المتبوعين والبلاغ المبين في اخفاء التامين، "واعترافات اهل السنه" على مسائل اهل البدعه، وهذه الثلاثة في الاردوية، وروى عمدة الاصول في حديث الرسول، بالعرييه وهو كتاب نقيس في علم مصطلح الحديث، وتوفي رحمه الله يوم السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة خمس وثلاث ومائه بعد الف،

هذه الأيام من لاهور مكتوباً ، فيه أن صاحب "المعيار" أرسل تلميذاً له لطبع كتاب "دراسات اللبيب" ، وأظن أن "مصنف الدراسات" رافضى فعلبك بمطالعة هذا الكتاب . اه ثم جاء محبى القديم وصديقي الحميم المولوى أمير حسن السهسوانى وأقام بمنزل عبدالعزيز بن الحاج على جان الموقر وذهبت ازيارته فإذا صاحب "المعيار" قد شرف بقدموه أيضاً ، ونسخ "الدراسات" موضوعة هناك نحو مائة أو مائتين ، وصاحب المعيار يثنى على كتاب "الدراسات" ثناءً بليغاً ، فأشار إلى المولوى أمير حسن وعبدالعزیز أن أولف فى الرد على هذا الكتاب أيضاً وقال صاحب "المعيار" ، لا تعرضوا هذا الكتاب عليه فينكسر قلب هذا البائس ، ثم دفع إلى عبدالعزيز نسخة من هذا الكتاب باشارة المولوى أمير حسن الموقر وذهبت بعد يوم أو يومين إلى حضرة صاحب "المعيار" ، فى مسجده وقت العصر ، فاطرى صاحب "المعيار" فى الثناء على كتاب "الدراسات" ، حتى رجحه على "معياره" ، فقلت له إن كتابكم "المعيار" ، يرجع عليه وينت له وجه ترجيحه أيضاً فقال حسن ولكن هذا الرجل يعنى صاحب "الدراسات" ، محقق كبير وله نظر على الكتب ، وبالجملة لما قت من عنده ورجعت إلى بيتى ونظرت فى "الدراسات" ، نظرة عاجلة ، علمت أن جامعه رافضى فى زى سنى تزيأ باللامذهبية لإضلال أهل السنة والجماعة فأشار إلى أكثر معتقدات الروافض وأهل

الهوى وفرو عنهم ، ولما كان سردها جميعاً والرد عليها متعذراً
 بوجوه عديدة أذكر نبذاً من معتقدات هذا الدراسى التى هى
 عقائد الرافضة وأهل الهوى دين عقائد أهل السنة والجماعة
 روماً للاختصار مقتصراً على قدر الحاجة لاجميع الراهيات
 التى شعبها هذا الدراسى فى إثبات هذه العقائد الباطلة ،
 ثم ذكر من معتقداته واحداً واحداً وأطال فى الرد عليها ، وفى
 سرد جميع ذلك كله فلنقتصر على ذكر الأمور التى انتقد عليها من
 غير ذكر الرد ، فمن شاء الاطلاع على ذلك فليراجع إلى الكتاب
 المذكور .

فمن ذلك إنكاره الإجماع بأن لا إجماع بدون إمام من أئمة
 أهل البيت كما هو مذهب الرافضة حيث قال فى ” الدراسة السابعة “ ،
 فى مسئلة الجمع بين الصلاتين فى الحضر -

” ومن لم يحمل جواز الجمع فى الحضر على أدنى حاجة
 واتخذ مذهباً رأساً من غير عذر الإمام الحق الصديق
 الصادق عليه السلام ؛ ومذهب واحد منهم مذهب باقهم
 كما قال أبوه باقر حقائق الوجود كله ، لا يصدر عن أهل بيت
 على إلا عن رأيه ، ولو فرضنا وجود الإجماع على خلاف هذا
 للحديث ؛ وقد عرفت بطلانه فلا إجماع بمخالفة أهل
 البيت ، ، (ص ٢٧٥)

ومنها الجمع بين الصلاتين بأنه يجوز الجمع بين صلاتي
 المغرب والعشاء والظهر والعصر فى وقت احدهما مستمراً على

ذلك بطريق العادة من غير عذر ولا حاجة كما مر آنفاً من
مذهب أهل البيت .

ومنها عصمة الأئمة الإثني عشر وفاطمة بأنهم معصومون
عن الخطأ ويستحيل ويمنع صدور ذلك عنهم حيث قال في
"الدراسة الخامسة" ، في بحث عصمة المهدي-

• فلا وجه لأن يمتري من له أدنى إصاف أن
الأئمة الإثني عشر من أهل البيت وفاطمة الزهراء عليهم
السلام معصومون كالمهدي عليه السلام ، (ص ٢٣٨ ، ٢٣٩)
وقال -

"ان من أقر بصحة حديث التمسك ألزم بعصمة
الأئمة حتى استحالة صدور الخطأ عنهم كالمهدي عليه
السلام ، ، (ص ٢٤٠)

ومنها أن المراد بأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم
الخمسة الطاهرة الخمسة دون أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
كما هو معتقد الروافض خلافاً لأهل السنة والجماعة ، حيث
قال في "الدراسة الخامسة" ، -

"يعين المراد منهم في آية التطهير مع نصوص كثيرة
من الأحاديث الصحاح على أن المراد منهم الخمسة الطاهرة" ،
(ص ٢٣٧)

ومنها اعتقاده الرجعية وقد مر نصه في هذا الباب
آنفاً نقلاً عن "الاستفسار عن صاحب المعيار" ، -

ومنها إنكاره عن حجية القياس حيث قال في "الدراسة الأولى" ، -

"مقال حامي أصحاب الظواهر ومشائخ الحديث ودأود الظاهري لم يرد الشرع بالتعبد به بل منع العمل بالقياس فكان باطلاً، وللعل قدوة حسنة في ذلك بالأئمة الإثني عشر من أهل البيت حيث كانوا لا يرون القياس. روى عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام أنه قال لأبي حنيفة بلغني أنك تقيس لا تقس فإن أول من قاس إبليس. ومذهب بعضهم مذهب الكل. كما لا يخفى على من أحاط ببعض خصائص أحوالهم. فإذا كان مذهب أئمة أهل البيت ومشائخ الحديث تحريم القياس فعدم الاعتناء بهذا الجانب اجترأ"، ثم قال في آخر هذه الدراسة -

"هذه الأبحاث في نصرة نفاة القياس"، (ص ٦٨)

وقال في "الدراسة الثانية عشرة" ، -

"فإنم أن الأئمة الطاهرين عليهم السلام يحرمون القياس ولهذا لما دخل أبو حنيفة على جعفر بن محمد عليه السلام قال، له، بلغني أنك تقيس لا تقس فإن أول من قاس إبليس"، اهـ (ص ٤٣٧ و ٤٣٩)

فأثبت أن الأئمة الإثني عشر معصومون عن الخطأ وصدوره عنهم مستحيل وممتنع، ثم أثبت أن مذهب الأئمة الإثني عشر حرمة القياس. فحرم القياس قطعاً كما هو معتقد الروافض

خلافاً لأهل السنة والجماعة فإن القياس عندهم حجة شرعية بالاتفاق ودلائله المذكورة في كتبهم .

ومنها أن الإلهام حجة شرعية حيث قال في " الدراسة الثانية عشرة " . -

" فاعلم أن الأئمة الطاهرين يحرمون القياس
وإنما عملهم على النصوص والكشف والإلهام . اه (ص ٤٣٩)
ومنها أن الكشف حجة شرعية أقوى من الاجتهاد .
حيث قال في " الدراسة الأولى " ، في بحث القياس .

فمن قلد مجتهداً يقلده لقوة دليله عنده أو لحسن اعتقاده
إليه فكذلك من يقلد صاحب الكشف يقلده لظهور صدق
كشفه أو لحسن ظنه ، فإن الكشف أقوى من كل أسباب
العلوم بعد الوحي . اه (ص ٥٢ و ٥٣)
وقال في أواخر " الدراسة الحادية عشرة " ، -

" والكشف ولا يطلق إلا على المطابق للواقع حجة على
الكاشف وغير الكاشف ممن اعتقده والتزم اتباعه ، وتقليده
كالاجتهاد على المجتهد وغير المجتهد ممن يعتقده والتزم تقليده بل
العلم الحاصل بالكشف أقوى من العلم الحاصل بالاجتهاد
وهذا في عموم ما يكشف به العارفون كشف يقظة متونوم
اه (ص ٣٧٢)

ولم يقل إمام من أئمة أهل السنة أن الكشف
حجة شرعية .

ومنها أن أهل الكشف حاضرون في كل حين عند النبي صلى الله عليه وسلم فإذا احتاجوا إلى مسألة سألوه صلى الله عليه وسلم مشافهة حيث قال في "الدراسة الخامسة" ،

" لا يسوغ القياس في موضع يكون فيه الرسول موجوداً ، وأهل الكشف النبي صلى الله عليه وسلم عندهم موجود فلا يأخذون الحكم إلا عنه صلى الله عليه وسلم ، ولهذا القبر الصادق لا ينتمى إلى مذهب إنما هو مع الرسول الذي هو مشهود ، كما إن الرسول مع الوحي الذي أنزل عليه اه (ص ٢٢٦)

وهذا باطل بداهة لأنه لو كان الأمر كذلك باختلف الأئمة المجتهدون والخلفاء الراشدون والصحابه الكبار في مسألة لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم موجود عندهم على زعمه فإذا احتاجوا سئلوه ،

ومنها أن العارفين يسئلونه صلى الله عليه وسلم عن صحة الحديث واختلافه والنبي صلى الله عليه وسلم يخبرهم بصحته وإن كان الحديث عند الحفاظ موضوعاً وصرحوا بوضعه وكذلك بوضعه وإن كان الحديث عند الحفاظ صحيحاً وحكموا عليه بالصحة وليس عليهم اتباع إمام من أئمة الدين في الأحكام حيث قال في "الدراسة الخامسة" ، -

" بل حرم بعض المحققين على جميع أهل الله القياس لكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مشهوداً لهم فإذا شكوا في

صححة حديث أو حكم رجعوا إليه في ذلك فأخبرهم بالأمر الحق
 بقظة ومشافهة ، وصاحب هذا المشهد لا يحتاج إلى تقليد
 أحد من الأئمة غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ،
 (ص ٢٢٥)

وقال قبيل ذلك -

”وذلك لما قرع سمعك فيما مضى أن العارفين ربما
 يصححون حديثاً حكم فيه الحفاظ بالوضع ، وربما يحكمون
 بوضع ما حكموا بصحته ، ، اه (ص ١٨٩)

وهذه العقيدة هي أصل فساد الدين : فإنه لو كان
 الأمر على ما قال لادعى من شاء ما شاء ، ولو صح ذلك لما
 اختلفت الصحابة فيما بينهم ولسألت فاطمة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم في مسألة الميراث ، ولما خالفت أبابكر في هذه المسئلة
 وكذلك ما خالف ابن عباس علياً في بعض المسائل -

ومنها تخطئة الصحابة عليهم الرضوان بأن من خالف منهم
 علياً وفاطمة على الخطأ لأن أهل البيت معصومون دون الصحابة
 حيث قال في ”الدراسة الخامسة“ ، -

”فإن قلت إذا كانوا معصومين في الحكم بدلالة الحديث
 المذكور فلم يختلف أهل القرن الأول من الصحابة مع علي
 مع أنه أفضل العصبة الكريمة حتى خالفه ابن عباس في
 بعض المسائل ، وخالفه لما توقف عن البيعة أكثر
 الصحابة وخالفه طلحة والزبير وعائشة ومن كان مع معاوية ،

وخالف أبو بكر سيدة نساء العالمين في دعويها الإرث ،
 وشهد بإصابة أبي بكر في اجتباؤه الحديث المنصوص في عدم
 إرث الأنبياء عليهم السلام ، ووافقه في ذلك الصحابة
 وشهدوا بسماع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مع علمهم
 بهذا الحديث وهذا كله يدل على أن الحديث لا يدل على
 عصمتهم إذ لو كان لما وقع هذا بأسره -

قلنا إن علم الحديث لكل من خالف علياً وغيره
 من العصبة المقدسة ممنوع ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم
 في علي خاصة "علي مع القرآن والقرآن مع علي" ، وقوله
 صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح يوم خم غدير
 "أدر الحق معه حيث دار" ، وأمثال ذلك هو أصل تمسك
 الصحابة ولن بعدهم في الإجماع على أن من خالفه فهو
 مخطئ وشهادة حديث عدم الإرث لإصابة أبي بكر ممنوع ،
 كيف ويلزم على ذلك خطأ الزهراء قطعاً ، وشهادة الصحابة
 بصحة الحديث غير شهادتهم بخطأها في تلك المسئلة إذ
 الحديث ليس نصاً في مطلوب أبي بكر إذ لها عن هذا
 الحديث أجوبة أفردناها في الوريقات ولم تكن في ذلك
 وحدها بل وافقها على ذلك كبار الصحابة على والحسن
 والحسين عليهم السلام فقد استبان أن ثبوت الخلاف لا ينا في
 القول بعصمتهم ، ، اهـ (ص ٢٤١ حتى ٢٤٥)

ثم قال الشيخ محمد شاه -

فتلخص مما ذكر أن مرام "صاحب الدراسات"، أنه
يجب تقليد الأئمة الإثني عشر وتباً عنهم دون تقليد الأئمة
الأربعة لأنهم أصحاب قياس والقياس في دين الله حرام، ودون تقليد
الصحابة لأنهم ليسوا بمعصومين وأهل البيت يعني الأئمة
الإثني عشر وفاطمة معصومون، ولذا أخذ يظهر التفجع على
مذاهب الأئمة الأربعة من أهل السنة حيث قال في
"الدراسة الثانية عشرة"، -

"فالفجيرة كل الفجيرة على الأمة أن خلت كتب
المذاهب الأربعة عن مذهب أئمة أهل البيت
اه (ص ٤٢٨) (١)

وربما وقع في النسخة المطبوعة بـلاهور لفظة (صلعم)
بدل صلى الله عليه وسلم، وكذا (رض) بدل (رضي الله عنه)
فلم تطب نفسي بذلك، وكتبت الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
والرضوان على الصحابة كاملة، وكذلك قد وقع السقط فيها في
بعض المواضع كما يظهر من مطالعة "ذب الذبابات"، وقد
نبهنا على بعضها في الهوامش فالرجاء من كل من له اطلاع على
نسخة خطية من هذا الكتاب، أن يتفضل علينا بإخباره لكي
يستدرك في الطبعة الثانية ما وقع فيه من السقط،

(١) مدار الحق رد معيار الحق ص ٤٧٤ حتى ٤٨٠ طبع طبع

الحسنی بدھلی سنہ ۱۲۸۵

شعره

قال على شير قانع في "تحفة الكرام" ، -

"وكان يمجّد الشعر، وتخلّصه في الفارسية "تسليم" ،

وفي الهندية "براكي" ،

وقال في "مقالات الشعراء" ، -

"وربما توجه إلى النظم وكان تخلّصه في الهندية في

"دوهره" ، و "و. و. كبت" ، و "براكي" ، (۱)

والشعر وإن كان أدون بالنسبة إلى كمالاته ، لكن

استجماعه لفنون الكمال وأيضاً اقتضاء المقام يقتضى أن يثبت

هنا بعض ما جادت به قريحته الفائقة ، فهذا الغزل (۲)

مما أنشده في جواب غزل السيد محمد المعروف بمير

بهتو الرضوى (۳)

على ولی چو امام مبین ما شده بود

برون ز توسن افلاک زین ما شده بود

(۲) نوعان من الشعر الهندی

(۷) صنف مشهور من الشعر الفارسی ،

(۳) هو من احفاد السيد محمد يوسف الرضوی ، واليه انتهت

مشيخته جده المذکور في الطريقة والارشاد وكان رئيس السادات ذا بركه

صاحب فقر وايقان تعتقده عامة اهل "تته" ، كذا في "مقالات الشعراء" ،

وذكر له هذين البيتين من غزله الذي انشده الشيخ محمد معين في جوابه

زخود نمايشها طرفه دين ما شده بود منى وسافى نقش نگين ما شده بود

هزار شکرکه مارا زنا نشان دادند وگر نه پوچ گمانی يقين ما شده بود

که گمت بادف و نه درس اینا امروز
 که شکل سجده بهر سو چین ما شده بود
 به بزم میکده راز ازل عیان دیدم
 که چشم ساقی ما دورین ما شده بود
 جهان هوش بخود برده آن پری زادی
 سحر که بک دمگی هم نشین ما شده بود
 بزور بازوی مستی چو هستیم بشکست
 کرشمه ات کمکی در کین ما شده بود
 بشهر عشق ز فتوای بربط و طنبور
 سجود کری خرابات دین ما شده بود
 برای آتش فوش دین جعفری "تسلیم"،
 زجوهر بمن دل نگین ما شده بود

وقال علی طراز القاضي عطاءالله البغدادی المتخلص بالتاجر (۱)

(۱) کان شاعرا مقلداً صوفياً ، ذاحظ من البلاغه ، ترجمه علی

شیر قانع فی "مقالات الشعراء" ، و ذکر من شعرد -

زاسباب جهان حاصل هدین جنس غمی دارم
 خدا افزون کند این جنس را تا من دمی دارم
 برخسار زرینم اشک کاکوئی همی ریزد
 از تک لاله اصغر چه احمر شبنمی دارم
 شو درهم اگر برهم زده بینی کلام من
 که احوال پریشان همچو زلف درهمی دارم

چواهوونا فیه برزی اژدم مردان دمی دارم
 درین بید ای وهشت تاکه قلاج رمی دارم
 خزان کثرت موهوم نتواند خواش من
 که رخسار کلهم کز بحر وحدت شبنمی دارم
 ز پیچ و تاب کفر زلف ترسا بچه شوخی
 پریشان قبله گا هم کیش درهم برهمی دارم
 ز فریاد نهان وفاش دست غمزه پردازی
 رباب اضطرابم نغمه زیر ر بمی دارم
 بیادر یوزه کن "تسلیم" ؛ زان تاجر که می گوید
 زاسبات جهان حاصل همین جنس غمی دارم
 والمصراع الاخير من التاجر المذكور، وهذا التضمین طریف
 جداً اه

وذكر له فی روز روش -

مباد هیچ کسی خسته دل زما ، تسلیم
 که زیب خر قه ما شیوه کما نداری ست
 و ذکر له أيضاً -

کیست روباه که از شیر ژباند صرفه برد
 عقل از جیقلبس عشق زیون می گردد
 و ذکر عبید الله السندی من شعره -

ز فاسورم چه متهاست لاز بهر علاج من
 نه امید دوا از کس نه چشم مرهمی دارم

سگت را خون دل دادم که بامن آشنا گردد
 ندانستم زبخت بد که او دیوانه خواهد شد
 و ذکر فی "مقالات الشعراء"، فی ترجمه الشیخ الإمام محمد هاشم
 السندی، أن الشیخ محمد معین کتب فی تعزیه الحسین رضی الله عنه
 ای و اعظ خوش کلام شیرین پیغام
 منبر به سواد قبره کون بنام
 باروی سیه خاک بسر فاش بگو
 در تعزیت حسین صبر است حرام
 وقال علی کرم الله وجهه الصبر جمیل إلا علیک یا رسول الله اه
 فکتب فی جوابه الشیخ محمد هاشم -

أی عاشق صادق محب خوش نام
 در تعزیت حسین کن حزن مدام
 با سوز دلت اشک همی ریزد چشم
 لیکن ندهی راز محبت به عوام
 قال رسول الله صلی الله علیه وسلم "الصبر نصف الايمان"، رواه أبو نعیم
 فی "الحلیة"، "والبلهقی"، فی "شعب الايمان"، وعن قیس بن
 عاصم أنه قال لا تنوحوا علی فإن رسول الله صلی الله علیه وسلم لم ینح
 علیه رواه النسائی فی سننه . اه .
 وما کتب الشیخ محمد معین فی تعزیه الحسین رضی الله عنه إلى السید
 عبد القدوس الشیرازی (۱)

(۱) هو السید عبد القدوس بن السید حامد بن السید حسن بن السید حامد

”نعزيكم يا أهل بيت النبوة في هذه المصيبة الفادحة التي بتقصم دينها ظهور الرجال الأبطال الفاتحين على اعتراف القصور في حقوق الغزاء ، وأنتم أمها الصفوة في غناء عن تعزيتنا البتراء بتعزية الحق سبحانه إياكم وتسليته لكم في أزل الآزال عند قضاء المقادير والآجال بقوله (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس) الآية ثم عزاكم بذلك جدكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (١) حيث روى أنه بعد نزول هذه الآية لم يزل ستة أشهر كلما خرج إلى المسجد ويمر بباب فاطمة عليها السلام نظر إلى بيتها ويقول إنما (يريد الله) الآية (٢) والسلام

ابن السيد شرف الدين بن السيد حسين بن السيد منصور الشيرازي ترجمه على شير قانع و ”تحفة الكرام“ ، فقال كان عالماً كاملاً نحرير العصر جليل الشأن مبرزاً على الاقران توفي سنة ست واربعين ومائة والف ، زاد في ، المقالات ، وتولى الافتاء والحسبة ، ولها ورد ابن ملك ، ، ايران ، ، يتنه في ايام سيف الله خان لم يرتض لمصاحبتة من سائر اهلها سواء ، وقد جرى كثيراً بينه وبين الشيخ محمد معين مراسلات علمية ، اه
(١) كان في الاصل ”صلم“ ، بدل صلى الله عليه وسلم

(٢) قال ابو عيسى في تفسير سورة ”الاحزاب“ ، من ”جامعه“ ، حدثنا عبيد بن حميدنا عفان بن مسلم ناهياد بن سلمة نا على بن زيد عن انس بن مالك رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يمر بباب فاطمة ستة اشهر اذا خرج الى صلوة الفجر يقول الصلوة انابت اهل البيت اله يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم

رباعی (۱)

در تعزیت حسین زد جامه به نیل
در سدره منتهی، شیون جبریل
تا کرد رسول شیشه بر خون برکف
خون است دل عیسی و موسی و خلیل

رباعی

ای سبط نبی ترا بشر سنجیدند
رخساره شریعت نادیدند
خاک قدمت فرشته در چشم کند
ای آه سرت بخاک و خون بپریدند

رباعی

در پای حسین خاک راهش دو جهان
از عشق سپند مجمرش عالم جان
امروز بماتمش سیه روز شدم
باد زن الی (۲) یا بنجات الاکوان اه (۳)

تطهیراً ، هذا حدیث حسن غریب من هذا الوجه انما نعرفه من حدیث حماد بن سلمه ، وفي انبأ عن ابی الحمراء ومعل بن یسار و ام سلمه ، اه (۱) ویقال له فی العربیه دوییتی .

(۲) کذا فیہ -

(۳) وجواب هذه الرقعة من السيد عبد القدوس مذکور فی ترجمته من مقالات الشعراء ، فمن شاء الاطلاع علیه فليراجعه ،

كملت المقدمة والحمد لله رب العالمين . وقد ذكرنا من ذم المصنف
والثناء عليه ما يقف به الناظر فيه على حاله ، وهذا كتاب ” الدراسات .
بين أيدي أهل العلم من يعمن النظر فيه يكون على بصيرة في حقه إن
شاء الله تعالى عصمنا الله تعالى وكفانا شر الحاسدين .

هذا وإنى أشكر فضيلة الأستاذ البحاث الفقيه العالم المفتي مولانا
أبي محمود ولي حسن خان التونكي فإنه قد رافقني في تصحيح هذا
الكتاب ومعارضته على النسخة المطبوعة القديمة ، وتفضل بعمل الفهارس
كلها ، فجزاه الله تعالى أحسن الجزاء ، والله تعالى سبحانه يغفر لنا
ولامصنف ويبلغنا ما نؤمله وزيجبه إنه على كل شئ قدير ، وبالإجابة
جدير . وقد وقع الفراغ من جمع هذه التقديمة قبيل العصر في يوم الأحد
الثلاثين من رجب الحرام سنة ست وسبعين وثلاث مائة بعد الألف .

كتبه الفقير إلى الله ، محمد عبد الرشيد النعماني

نزيل السند (كراتشي)

